

ت میهن تو (و در شهر ستمها بنده

نام در مری به نهانده کت کت

تیر کت هو ایتها ی تارس به قصه نهانی خود عزیمت به
تعت تریب لازم دارم شده حاج محترم بهست و است
مسافری محترم گذاشته میشود .

به آنها نیز به میاشند به لاوله در هواها غدا
حاج مسافر است ، دارای صنایعهای لوکی و احیت

اهای چهار تو تو شهر کت کت

خدا حاج محترم به شام یا بغداد یا تهران خود

رف ساعت از تهران به

هو ایتها های چهار تو تو سر و لوکی مسافر به

هو ایتها ی تارس مانده سال گذاشته مسافر به

حاج محترم

((میهن تو))

MS.-124

ت هو ایتها ی

این قرن چند
مرض خطرناک
آزمودند مثلا
جذام شناسی
نام میبرد که
مثلا به جذام
خوش بینند و
پرهیز یاعدم
اثری در شدت
دارد یا نه ؟
وقتی این
برخی از دنیا پرست
حاضرند برای
منافع مادی خود
بخطر بیندازند
که حتی در این عصر
هستند که ایشان
رستگاری و راحتی
وزها دونوع پرستان
دیگر از کما
که برای تحصیل
وجود خود مورد آزار
(بنان کونو) است
خود ناظر جریان
خوش باشد میکروب
خوش برداشت و غیر
به وبا نشد .
بعد از چند روز
میکروب وبا را تقار
وبا گرفت و در حالیکه
میکروند بوسیله دوز
وجان را بر سر این
اما با اینکه
پزشکی دیگر آزار
کرد و او هم از امت
اصول میکروب و
تزیق کرد .

واهیم بگوئیم که از آن
 نفر از عا... مرزوب
 جنتم را در بدن خود
 طولانی میشود و مؤسسه
 ریکا از ۳۰ نفر از علماء
 و طلب شدند که خود
 ندت اسیر مرض را در بدن
 شاهده کنند که آیا
 نیز از غذا های مختلف
 بر مرض یافت خفیف آن
 و با...

مال را با حرص و ولع
 ن مقایسه مینمائیم که
 بدل ثروت و تأمین
 جان هزاران نفر را
 چلایم اعتراف کنیم
 نوعی رستان فداکاری
 س آنها در راه تهیه
 یع بشر از بزرگان
 قدیم کمتر نمایاند.
 لکه داوطلب شدند
 به میکروب را در
 مایش قرار بدهند
 مرد برای اینکه
 ای و با در بدن
 و بار از این اتوار
 ادا فعه اول مبتلا

سلیس	مادفعه اول مبتلا
فراوان	ناری زیاده از
میکرو	کرد و اینم رتبه
های د	دندفر بااو کمک
مینمای	وع بمعالجه نمود
پ	
با (نفی)	
کردام	(دانیل سون)
که و	ی اورا تعقیب
تزیق	مد و بر خلاف
در بدن	وجود خویش

MS. — 124
INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
★
McGILL
UNIVERSITY

و الله على الناس

ترك الصلوة في الكباير فقال اني شئ اول ما قلت لك قال من الكفر قال فان تارك الصلوة
كان في غيبي من غير علة وفي الصحيح عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول الكباير القنوط من رحمة الله والا يأس من روح الله عز وجل والامن من مكر الله
وقتل النفس التي حرم الله وعقوق الوالدين والكل مال اليتيم فلما اذا كل الربوا بعد
التيمة والمقرب بعد الهجرة وقد ذف المحضنة والفرار من الزحف الحديث وقد
ورد غير ذلك مما دل على انها سابقة ويمكن الجمع بينها وبين الاعتبار السابقة بانه
يجوز ان يكون مراتب الكباير مختلفة بان يكون السبع اكر من الباقي ولا ينافي ذلك
ان يكون كل ما وعد الله عز وجل عليه التاركين وروى الكليني في الصحيح عن عبد العظيم
بن عبد الله المحمدي وكان مريضاً ممدوحاً قال حدثني ابو جعفر الثاني عليه السلام قال سمعت
ابا عليه السلام يقول سمعت ابي موسى بن جعفر عليه السلام يقول دخل عمر بن مبيد
عن ابي عبد الله عليه السلام فلما سلم وجلس تلا هذه الآية الذين يحتجبون كباير الاشتم
والفواحش ثم اسك فقال له ابو عبد الله عليه السلام ما اسكنك فقال احب
ان اعرف الكباير من كتاب الله عز وجل فقال نعم يا عمر واكر الكباير الاشتراك بالله
يقول الله عز وجل ومن يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة وبعد الا يأس من روح الله
لان الله عز وجل يقول لا يأسوا من روح الله انه لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون
ثم الامن بمكر الله لان الله عز وجل يقول فلا يأسن بمكر الله الا القوم الخاضعون ومنها عقوق
والدين لان الله عز وجل جعل العاقب جباراً شقياً وقيل النفس التي حرم الله الا
بالحق لان الله عز وجل يقول فجراؤه جحيم خالكا فيها الى اخر الآية وقد ذف المحضنة لان الله
عز وجل يقول لمن في الدنيا والاخر عذاب عظيم والكل مال اليتيم لان الله
عز وجل يقول انما ياكلون ويطغون ثم انك او شيعلون سعيراً والزحف لان الله عز وجل
يقول ومن يرهم يومئذ يرميهم في النار او يغير الى قفرة فقد باء بغضب من الله

ومما في جنتهم وبئس الميسر ^{الذي لا يبالى} الله عز وجل يقول الذين ياكلون الربوا لا يتقون
الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس والسخران الله عز وجل يقول ولقد علمنا
من اشترى ماله في الاخرة من خلاق والذنا لان الله عز وجل يقول ومن يفعل ذلك
يلق اثنا صاعف له العذاب يوم القيمة ويحصد فيه مهانا واليمين المومنين الفاضل
لان الله عز وجل يقول الذين يشترون بعهد الله وايمانهم ثمنا قليلا اولئك لا
خلاق لهم في الاخرة والفسول لان الله عز وجل يقول ومن يغفل يات بما ضل به يوم
القيمة ومنع الزكوة المفروضة لان الله عز وجل يقول فتكوى بها جباههم وجنوبهم
وظهورهم وشهاد الزور وكتمان الشهادة لان الله عز وجل يقول ومن يكتم ما فاته اثم
قلبه وشرب الخمر لان الله عز وجل يقول من شهي من عبادة الاوثان وترك الصلوة
متعمدا او شيئا مما فرض الله لان رسول الله صلى الله عليه وآله قال من ترك الصلوة
متعمدا فقد برك من ذمة الله وذمة رسوله ونقص العهد وقطعت الرحم لان الله عز
وجل يقول اولئك لهم اللعنة ولهم سوء العذاب قال الخنجر عمر بن الخطاب من بكاه وهو يقول
هلك من قال بياير ونازعكم في الفضل والعلم ورواه ابن بابويه ايضا وروى ابن بابويه
في كتاب عيون اخبار الرضا باسناد متقدمة لا يخفى ومن اعتار بمن الفضل بن
شاذان فيما كتب به الرضا عليه السلام للمؤمن ان الكبار هم قتل النفس التي حرم الله
تعالى والزنا والسرقة وشرب الخمر ومعوق الوالد والفرار من النصف والكل مال اليتيم
ظلموا والكل الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به من غير ضرورة والكل الربوا
بعد البنية والسحت والميسر وهو القمار والخمس في النكاح والميزان وقدف المحصنات
واللواط وشهادة الزور والياس من روح الله والامن من مكر الله والقطوع من رحمة الله
ومعونة الطالمين والركون اليهم واليمين القوس وجبس الحق من غير عسر والكذب
والكبر والاسراف والتبذير والخيانة والاستحقاق بالتح والمحابرة لا وليا لله والاستفال

بالله والاصرار على الذنوب وقد وقع في الاختلاف في حفظ بعض الذنوب هنا كباير
كالغنا والجيف في الوصية والكذب على الله وسؤله والائمة عليهم السلام وغيرها وسجى
لذلك زيادة تحقيق في كتاب الشهادات ثم اعلم ان المراد بالاصرار على الصغيرة الاكثا
منها سواء كان من نوع واحد او من انواع مختلفة وقيل المراد به على نوع واحد منها وقيل
يحصل بكل منهما ونقل بعضهم قولا بان المراد به عدم التوبة وهو ضعيف وقسم بعض علمائنا
الاعلام الاصرار الى فلي وحكي فالفلي هو الدوام على نوع واحد من الصغائر بلا توبة
او الاكثار من جنس الصغائر بلا توبة والحكي هو الغرم على فعل تلك الصغيرة بعد الفراغ
منها وهذا مما اوردت جماعة من المتأخرين والنقص خال من بيان ذلك لكن المداومة
على نوع واحد من الصغائر والغرم على فعل تلك الصغيرة بعد الفراغ منها يناسب المعنى
اللعنوي المفهوم من الاصرار واما الاكثار من الذنوب وان لم يكن من نوع واحد بحيث
يكون ارتكابه للذنوب اغلب من اجتنابه عنه اذا هو لم يغير توبة فالظاهر ان قاصد القصد ان لا يبدل
خلاف في ذلك بينهم نقل الاجماع عليه المص في التحرير فلا فائدة في تحقيق كونه داخل في مفهوم
الاصرار ام لا لانهم من العبارة المنقولة سابقا من المحقق ان غير داخل في معنى الاصرار
وكذا من كلام المص حيث قال في باب الشهادات من هذا الكتاب وبالاصرار على الصغائر
او في الغلب ونحوه قال في القواعد وقال في التحرير وعن الاصرار على الصغائر او الاكثا
منها ثم قال واما الصغائر فان دوام عليها اذ وقعت منه في اكثر الاحوال ردت شهادته
اجماعا وعلى كل تقدير فالمدامومة والاكثار من الذم والمعصية قاصد في المداومة واما
الغرم عليها بعد الفراغ ففي كونه قاصدا ما سلم ان لم يكن ذلك اتفاقا وفي صحيحه عمر بن يزيد
السابقة اشعار ما بالمدام اذا الظاهر ان اسماع الكلام الغضب للابوين معصية
واصية المتأخرين وفي معنى المداومة اي المداومة التي يبعث على ملازمة التقوى والمرور
والمراد بالملك الهية النفسانية الراسخة ولم يجد ذلك في كلام من تقدم على المصنف

وليس في الاعتبار منه اثر ولا شأه عليه فيما اعلم وكانهم اتفقوا في ذلك اثر العامة حيث
يعتبرون ذلك في مفهوم العدالة ويردون في كتبهم واصل ان الحق لم يذكر في معنى العدالة
المروءة وهو قول لبعض العلماء ونظر الى ان مخالفة المروءة مخالف للعادة لا الشريعة والمشهور
اعتبارها في الامامة والنسبها جعلناها جزء مفهوم العدالة كما هو المشهور اجماعا
صفة بزايتها كما جرى عليه جماعة قال بعض الاعلام المرجح ان لا يقبل شهادته من امرورة
له لان طرح المروءة اما ان يكون لمخيل ونقصان او قلة نبالة وحياء وعلى التقديرين
يبدل الثقة والاعتماد على قوله انا المخيل قطا هو قليل الحياء فلان من لا حياء له يصنع
ما شاء كما ورد في الخبر وما ذكره ان كان وجه اعتبارها حسنا الا ان التعويل عليه مع
قد شاهد من جهة النصوص لا يخلو عن اشكال وفي ضبط المروءة عبارة متعارفة
منها ان صاحب المروءة هو الذي يصون نفسه من الادناس ولا يلبسها عند الناس
او الذي يتحرر عما يستحق به ويضحك او الذي يسير ليسير امثاله في زمانه ومكانه وبالجملة
المروءة مجانبة ما يؤذي نجسة النفس ودائرة الهمة من المباحات والمكروهات وبصفاير
الحرمان التي لا تبلغ هذا الامر كالاكل في الاسواق والجماع في الكراملة والبول
في الشوارع وقت سلوك الناس وكشف الرأس في الجامع وقبيل امته وزوجه
في المحاضر وليس الفقيه ثياب المجندي والاكتاد من الحكايات المضمكة والمضايقه
في اليسير الذي لا يناسب حاله ونقل الماء والاطعمه بنفسه من ليس اهلا لذلك اذا كان
عن شح وظننه ويختلف ذلك بحسب الاشخاص والاحوال والادوات والبلاد ولولا ذلك
بعض هذه الاشياء وتخفيفا للوثة واقتداء بالسلف التاركين للتكلف والقييد بالرسم
المستدعة لم يكن ذلك قارعا في المروءة كما صرح به بعض الاصحاب واما ما ورد في الشريعة
كالاكتحال بالانثى والحناء فلا جرح فيه وان كان منكرا في اكثر البلاد مستهجنا عند العامة
والمعتمد في المذهب المذاهب في كتابها في الاصول الاجتهاد من الامر

على الصفائير بل اعتبر فيها ترك الكبائر وبعض الصفائير وهو ما يدل عليه على تقص
 في الدين وعدم الترفع من الكذب وبعض المباحات وهو ما يتدح في الرق واقفى
 في ذلك اثر الرازي في المحصول ونقل ادخل الاصرار على الصفائير في الكبائر واكتفى
 بذكرها منه ولا يقتر في العدالة الايمان بالمندوبات الا ان يبلغ تركها حد يؤذن
 بقلة المباحات بالدين والاهتمام بالمكالات الشرح ترك المندوبات اجمع قال الشهيد
 الثاني ولو اعتاد ترك صنف منها كالجماعة والنوافل ونحو ذلك فترك الجميع لا شرها
 في القلة المقصبة لذلك نعم لو تركها ايماناً لم يضرب واذا ذلت العدالة بارتكاب ما يتدح
 فيها فيعود بالتوبة لا علم في ذلك خلافاً بين الاصحاب وكذلك من صدق معصيته ثم تاب
 رجعت عدالة وقبلت شهادته ونقل بعض الاصحاب لجماع الفرقة على ذلك ومن القاسم
 من اعتبر اصلاح الحمل العمل مدة فنه من اعتبر سنة ونه من اعتبر سنة شهر ونقل الاشر
 انه لا يكفي في ذلك مجرد اظهار التوبة اذ لا يؤمن ان يكون له في الاظهار عرضاً فاسداً
 بل لابد من الاختيار وملك يغلب معه الظن بان اصلاح سريرة وان صادق في توبته
 ومن الاصحاب من اعتبر اصلاح العمل وان لا يكفي في ذلك عمل صالح ولو ذكر او تسبح و
 عنهم من اكتفى بذلك بتكرار اظهار التوبة والتندم ومجرد استمرار ما على التوبة وذهب
 الشيخ في موضع من المبسوط الى الاكتفاء في قبول الشهادة باظهار التوبة عقيب قول الحاكم
 لرب اقبل شهادتك لصدق التوبة المقضى لعود العدالة وفيه ان المقضى لعود العدالة
 التوبة العبرة شرعاً لا مطلق اظهار التوبة ويحى على قول من اعتبر في مفهوم العدالة
 الملكة ان لا يكفي التوبة في عود العدالة بل يحتاج الى عود الملكة ودرسخ الهيبة في النفس
 لكنهم لم يذكروا ذلك بل صرحوا بان التوبة كافية والطامرائة لا خلاف فيه كما ذكرنا بقى في هذا
 المقام تحقيق ان العبرة في امام الجماعة وقبول الشهادة هل هو الظن الغالب بمصولة
 العدالة المستند الى البحث والتفتيش ام يكفي في ذلك ظهور الاسلام وعدم ظهور

ما يتدح في العدة المشهور بين المتأخرين الاول وجوز بعض الاصحاب المعول في العدة
على حسن الظاهر وقال ابن الجنييد كل المسلمين على العدة الى ان يظهر خلافها وذهب
الشيخ في الخلاف وابن الجنييد والفيض في كتاب الاشراف الى ان يكفي في قبول الشهادة ظاهر
الاسلام مع عدم ظهور ما يتدح في العدة ومال اليه في المبسوط وهو ظاهر الاستبصار
بل ادعى في الخلاف الاجماع والافئدة وقال الخبث عن عدلة الشهر ما كان في ايام النبي
صلى الله عليه وآله ولا ايام الصحابة ولا ايام التابعين وانما هو شيء احدثه مشرك بن عبد الله
القاضي لو كان شرطا لما جمع اهل الامصار على تركه قال بعض الاصحاب بعد نقل القولين
ونسبه القول الثاني الى الجماعة المذكورة وباقي المتقدمين لم يصرحوا في مباداتهم باحد
الامرين بل كلامهم محتمل لهما والظاهر عدم القايل بالفصل في باب الامامة والشهادة
فما يدل على الحال في احدى ما يدل على الحال في الاخر والرجح للقول الاخير وهو انه لا يعتبر في العمل
بمقتضى العدة والتقنين بل يكفي الاسلام وحسن الظاهر وعدم ظهور القاذح في العدة
لاخبار كثير يستفاد ذلك من التحاف بعضها ببعض وان لم يكن كل واحد منها با نقرا فانهضا
باجاب المتعاضدين ذلك ما رواه الكليني والشيخ عن مزين في الصحيح عن ابي عبد الله عليه
السلم في اربعة شهد واعلى رجل محصن بالزنا فاحد منهم اثنان ولم يعدل الاخران
قال فقال اذا كافوا اربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزنا وهاهنا شهادتهم
جميعا واقيم الحد على الذين شهدوا عليه اتماعا عليهم ان يشهدوا بما ابصر او علموا وعلى
الوالي ان يحجز شهادتهم الا ان يكونوا معروفين بالفسق ومنها ما رواه الصدوق
عن عبد الله المغيرة باسناد ظاهر الصحة قال للزنا عليه السلم رجل طلق امراته وشهد
شاهدين فاصيبين قال كل من ولد على الفطرة وعرف بالصلاح نفسه جازت شهادته
فليس في اسناد هذا الخبر من يتوقف في شأنه الا احمد بن محمد بن عيسى بن يحيى الذي
يروى الصدوق منه وهو غير متفق في كتاب كتيب الرجال والظاهر ان ذلك غير قاذح

في صحة الرواية لان احمد بن محمد المذكور من مشايخ الاجازة وليس بصاحب كتاب
 والنقل من الكتب الذي هو الواسطه في نقلها وعاية لا اتصال الاسناد وحضوا الضاد
 الفقيه فانها منقولة من الكتب المعتمدة كما صحح به مؤلفه والكتب التي كانت معروفة
 في زمانهم فلا تنقص ضعف مشايخ الاجازة وعن عبد الله المغيرة بالاسناد السابق عن ابي
 عبد الله الحسن الرضائي عليه السلام قال من ولد علي الفطري وعرف بصلاح في نفسه جازت
 شهادته وروى الشيخ هذين الخبرين باسنادين ضعيفين ومنها ما رواه الشيخ في
 الموثق عن عبد الله بن ابي يعقوب عن اخيه عبد الكريم عن ابي جعفر عليه السلام قال
 تقبل شهادة المرأة والنسب اذا كن مسورات من اهل البيوتات معروفة بالستر
 والعفاف مطيعات للازواج تاركات البذاء والبرج الى الرجال في اذيتهم وجه
 الاستدلال بهذه الاخبار ان العدة والذي اعتبره عليه السلام اقل من الظن بالعدالة
 بالمعنى الذي اعتبره ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض
 رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن البيعة اذا اقيمت على الحق انجل
 للقاضي ان يقضي بقول البيعة من غير مسئلة اذا لم يعرفهم قال فقال خمسة اشياء ويجب
 على الناس الاحتياط بها الحكم الولايات والشاكن والمواثيق والذبايح والشهادات
 فاذا كان ظاهراً مظاهراً ما من اجازت شهادة ولا يسئل عن باطنه وروى ابن بابويه
 في كتاب الخصال في الصحيح عن ابراهيم بن هاشم عن ابي جعفر المقرئ باسناده دفعه
 الى ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن ابيه عليهم السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام خمسة
 اشياء يجب على القاضي الاحتياط بها بطاهر الحكم الى اخي الخبر باذي تفاوت وروى
 الصدوق في الفقيه باسناد حسن الرضا عن الملا بن سيار قال سالت ابا عبد الله
 عليه السلام عن شهادة من يلعب بالمخام قال لا باس اذا كان لا يعرف بنفسه ورواه الشيخ
 عن الملا باسناد ضعيف لمكان محمد بن موسى المشترك بين الضعيف وغيره وما رواه

الكليني والشيخ عنه عن احمد بن محمد بن ابي نصر في الحسن بابراهيم بن هاشم عن ابي الحسن
عليه السلام انه قال لاجعلتك ذاك كيف طلاق السنة قال يطلقها اذ ظهرت من حبيضا
قبل ان يغتمها بشاهدين عدلين كما قال الله في كتابه ثم قال عليه السلام في هذا الرواية
من ولد على الفطرة اجيزت من شهادته على الطلاق بعد ان يعرف من حيز وما رواه
الكليني والشيخ في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن عمرو بن ابي المقدم عن ابيه عن سلم
بن كهيل قال سمعت عليا عليه السلام يقول لشرح في حديث طويل واعلم ان المسلمين
عدول بعضهم الى بعض الا مجلوه وفي حديثه يتب من اوسر ووف بشهادة زور او ظنين
الظنين منهم كما يعرف من كتب الفقه وقال ابن الاثير في النهاية وفيه لا يجوز شهادته
ظنين اي متهم في دينه ويؤيد في الجملة ما رواه الشيخ والكليني عن ابي بصير في الصحيح قال
سالت ابا عبد الله عما يرد من الشهادة قال الظنين والمتهم والمخضم قال قلت الناسق
والخاين قال كل هذا يدخل في الظنين وفي معناه رواه عبد الله بن سنان وسلمان
بن خالد وما رواه الصدوق عن عبيد الله بن علي الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
وسهلا ما رواه الكليني والشيخ عنه عن ابن ابي عمير في الحسن بابراهيم بن هاشم عن بعض
اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في قوم خرجوا من خراسان اربعض الجبال اذ كان
ياهم رجل فلما ماروا الى الكوفة علموا انه يهودي قال لا يعيدون قال الصدوق في الفقيه
وفي كتاب زياد بن مروان الصفدي وفي نوادر محمد بن ابي عمير ان الصادق عليه السلام
قال في رجل صلى يقوم من حين خرجوا من خراسان حتى قد مواكبة فاذا هو يهودي
او نصراني قال ليس عليهم اعادة وسمعت جماعة من مشايخنا يقولون انه ليس عليهم
اعادة شئ مما جهر فيه وعليهم اعادة ما صلى بهم قالم يجهرون فيه والحديث المفسر يحكم
على الجمل وسهلا ما رواه الشيخ باسناد لا يخلو عن اعتبار من عبد الرقيم القصير قال سمعت
ابا جعفر عليه السلام يقول اذا كان الرجل لا تعرفه بام الناس يقرأ القرآن فلا تقرأ خلفه

واعتمد بصلوة هذه الأبحاث واصحة الدالة على انه يكفي في اعتبار العدة في الاسلام
وحسن الظاهر في الجملة ويدل على انهم المومنون الدالة على فضيلة الجماعة وترتب الثواب
عليها وقد ثبت اشتراطها بالعدة في هذا المقدار الذي ذكرنا فيكون التقييد والتخصيص
مقدرا بقدره فمن اراد اثبات امر زائد على ذلك لاحتاج الى دليل والدليل غير ناهض
بذلك وهذا التقريب يمكن الاستدلال بالعمومات الدالة على ان شهادة الشاهدين
مناط الحكم والاعتبار وروى الشيخ باسنادين احدهما صحيح والاخر مرفوع عن عبد الله
بن بكير قال سئل حمزة بن حمران ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اثنى السفر وهو جنب
وقد علم ونحن لانعلم قال لا بأس ومن عبد الله بن علي الحلبي في الصحيح من ابي عبد الله عليه السلام
انه قال في رجل يقضي بالقوم ثم يعلم انه صلى بهم الى غير القبلة فقال ليس عليهم اعادة نهي
وفي هذين الخبرين تأييد ما للطلوب وان كان ضعيفا لانه الشهيد الثاني وهذا القول
وان كان امتن دليلا واكثر رواية وحال السلف يشهد به وبدونه لا يكاد ينظم الأحكام
للحكام خصوصا في المذنب الكبار والقاصي المنفذ من بعيد اليها لكن المشهور الان
بل المذهب خلافا في الاحتجاج الاقول بوجهين الاول قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم
مع قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فيجب حمل هذا المطلق على المقيد
ولا بد من اشتراط الوصف بالعدة على امر زائد على الاسلام لان الاسلام واجب على كل من قوله
من رجالكم فانه خطاب للمسلمين ولان العدة شرط قبول الشهادة كما يقتضيه ظاهر الآية
والجهد بالشرط يقتضي الجهد بالشرط والجواب ان القدر المستفاد من هذا الدليل
ان العدة امر زائد على الاسلام ونحن نقول بمقتضاه فان حسن الظاهر وعدم ظهور
الفسق امر زائد على الاسلام وفي قوله لان العدة شرط قبول الشهادة منع ظاهر والمناسيب
ان يقال وقع الامر بالشهاد بالعدل فيجب العلم بكونه عدلا ليحصل الخروج عن العدة او
يقال العدة شرط لصحة الطلاق لان كل من قال بوجوب الاشهاد قال باشتراطه في صحة

الطلاق اولاً الامر في الالة لا ارشاد الى كيفية الطلاق وبالشرط بوجوب الجهل
 بالمشروط فالجواب اننا لانسلم ان العدة امر واداء الاسلام وحسن الظاهر واستقام
 ظهور الفسوق لا يقال لاحتمال ان لا يكون العدة محرمة لك يكتفي لان البراءة اليقينية
 من التكليف اليقيني يقتضي اعتبار ما يحصل معه اليقين بالعدالة ولا يحصل ذلك
 الا عند البحث والتفتيش فاننا نقول هذا الكلام ينطبق على الشك في مدلول الالة
 وح نقول لا اعتبار السابقة يكفي في تعيين مدلولها وان المراد بالعدالة المذكورة فيها
 ما ذكرناه وحققناه الثاني ما رواه الشيخ عن ابن ابي عمير قال قلت لابي عبد الله
 عليه السلام بما يعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته عليهم قال
 فقال ان يعرف بالستر والعفاف والكف عن البطخ والفرج واليد واللسان ويعرف
 اجتناب الكبائر التي اوعده الله عليها النسا ومن شرب الخمر والزنا والربوا وحقوق الرلدين
 والفرار من الزحف وغير ذلك والذال على ذلك كلمة السائر بجميع عيوبه حتى يحرم على
 المسلمين تفتيش ما رواه ذلك من عشرة وغيبته ويجب عليهم تولية وظهار وعدالة
 في الناس ويكون منه في الفقيه التماس للصلوة الخمس اذا اوجب عليهم وحافظ
 موافقتهم باحضار جماعة المسلمين وان لا يتخلف عن جماعةهم فضلاً عن الامن علة
 وذلك ان الصلوة سر وكفارة للذنوب وان لم يكن ذلك لم يكن لاهد ان يشهد
 على اهد بالصلاح لان من لم يصل فلا صلاح له بين المسلمين لان الحكم جوي فيمن الله
 ومن رسله صلى الله عليه وآله بالحرق في جوف يمينه قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله اصلوة لمن لا يصل في المسجد مع المسلمين الا من علة وقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله لا غيبة لمن صلى في بيته وترغب عن جماعة ومن رغب عن جماعة المسلمين وجب
 على المسلمين قلة وسقطت بينهم عدالة وجب هجرته واذا رفع الى امام المسلمين الذر
 بعده وان حضر جماعة المسلمين لا اهرق عليه بيته ومن لم يجماعهم حرمت عليهم

6
غيبة وثبت عدالة بينهم واجيب عن هذه الرواية بالطعن في السند لان طريقه
الحسن بن علي وابيه والظاهر اهما ابنا فضال وهاهنا طحان وفي طريقها محمد بن موسى
وهو مشترك بين الضعيف وغيره ولا يبعد ان يكون هو محمد بن موسى الحمداني الذي
استثنى من رجال نوادر الحكم بقرينة رواية محمد بن احمد بن يحيى عنه وعلى هذا فالرواية
ضعيفة ولا يخفى ان هذه الرواية على هذا الوجه غير دالة على مدعائهم بل الدالة على
نقيضه اشبه لان غاية ما يستفاد منها ان المحافظة على الصلوة وحضور الجماعات كاف
في الحكم بالعدالة من غير احتياج الى التقنين والتبطين لكن اوددها الصدوق في من لا يخفى
الفقيه باسناد صحيح عن ابن ابي بصير الثقة باختلاف في المتن يوجب دالة ما على
مدعائهم حيث قال يمد قوله والفرار من الزحف وغير ذلك والدالة على ذلك كذا ان كان
سائر الجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين ما رواه ذلك من عترته وعيونه وتفتيش
ما رواه ذلك ويوجب عليهم تركه واطها عدالة في الناس ويكون منه التعاهد
للصلوات الخمس اذا اطلب عليهم وحفظ مواقيتهم بحضور جماعة من المسلمين
وان لا يختلف عن جماعتهم في مصلاهم الا من علة فاذا كان كذلك لان ما مضى وعند
حضور الصلوة الخمس فاسئل عنه في قبلة ومحلته قال ما راينا منه الا جزوا طبا على الصلوة
متعاهد الاوقافها في مصلاه فان ذلك يحجز شهادته وعدالة بين المسلمين وذلك ان
الصلوة سر وكفارة للذنوب وليس يمكن الشهادة على الرجل بان يصلي اذا كان لا يحضر
مصلاه ويتعاهد جماعة المسلمين وانما جعل الجماعة واجتماع الى الصلوة لكي يعرف من
لا يصلي ممن لا يصلي ومن يحفظ مواقيت الصلوة ممن يضيع ولو لا ذلك لم يكن لاحد
ان يشهد على اخو يصلاح لان من لا يصلي لا صلاح له بين المسلمين فان رسول الله صلى الله
عليه وآله لم بان يحرق في ما في مناظر لم تركهم الحضور لجماعة المسلمين وقد كان منهم
من يصلي في بيته فلم يقبل منه ذلك وكيف يقبل شهادته او عدالة بين المسلمين فمن

جرى الحكم من الله عز وجل ومن رسول الله صلى الله عليه وآله في الحرق في خوف بئس بالناد
 وقد كان يقول صلى الله عليه وآله لعنه الله من لا يرضى في المسجد مع المسلمين إلا ملة
 ويمكن قايده هذا الخبر بما ذكره الشيخ في الاستبصار حيث قال بعد نقل الخبر على الوجه
 الذي نقلناه أو لا وما رواه علي بن ابراهيم ونقل مرسله يونس الساقية فلا يناف
 الخبرين الاولين من وجهين احدهما انه لا يجب على الحاكم التفتيش من بواطن الناس
 وانما يجب له ان يقبل شهادتهم اذا كانوا على ظاهر الاسلام والامانة وان لا يفرغهم
 بما يندح فيهم ويوجب تفسيرهم متى تكلف التفتيش من احوالهم يحتاج الى ان
 يعلم بجميع الصفات المذكورة في الخبر الا ان مقتضى عنهم لان جميعها يوجب التفتيش
 والتقصير ويتضح في قول الشهادة والوجه الثاني ان يكون المقصود بالصفات المذكورة
 في الخبر الاول والاختلاف عن كونها قاصرة في الشهادة وان لم يلزم التفتيش عنها والمسئلة
 التي عن حصولها وانتفاؤها ويكون الفايده في ذكرها ان ينبغي قبول شهادة من كانت
 ظاهرا للاسلام ولا يعرف في شيء من هذه الاشياء فانه متى عرف في احد هذه الاوصاف
 المذكورة فانه يندح ذلك في شهادته ويمنع من قبولها هذا ما حضر في تحقيق هذه
 المسئلة وانما اظننا الكلام فيها ههنا وان كان تحقيقها بالنسب بيات الشهادات
 كونها من المسائل المهمة التي وقع الاحتياج الشديد اليها وما اشرنا في الشايب
 طهارة المولد وهو ان لا يعلم كونه ولدنا واشترط ذلك مذهب الاحتياط لا يعلم فيه
 مخالفا وقد مر في المسئلة السابقة خبران ذا الان عليه والظاهر ان لا يمنع فيمن يناله
 الا لسن ولا ولد الشبهة ولا من جعل ابيه وبما يقال بكونه مكروها المقررة النفس منهم
 الموجبة لعدم كمال الاقبال على العبادة والذكورة لان صلوحة الجمعة لا ينقض بالمراة وقال
 المصنف في التذكرة انه يشترط في امام الرجال الذكورة عند علمائنا اجمع وبه قال عامة العلماء
 فيفضله الشك في حصول البراءة من التكليف الثابت عنده وفي العبد والابرص والجنون

والاعني قولان اما العبد فاختلف الاصحاب في امامته فقال الشيخ في الخلاف وابن
الجنيد وابن ادريس الخصال في قوله قال الشيخ في النهاية وط لا يجوز ان يام الاحاد ويجوز
ان يام مواليه اذا كان اقربهم والحق ابن عمر لا يام الحر واختاره العلامة في النهاية وقال ابن
بابويه في المنقح لا يؤم العبد الا اهله والاول اقرب للاصل والعمومات وما رواه الشيخ عن
محمد بن مسلم في الصحيح عن احدهما عليهما السلام انه سئل عن العبد يام القوم انما يصواب
وكان اكثرهم قرانا قال لا بأس به وفي الموق عن سماعة قال سألته عن المملوك يام الناس فقال
لا ان يكون موافقهم واعلمهم اخرج المصنف في النهاية على ان العبد لا يؤم الحر بائنه فاقص فلا
تستوي هذا المنصب الجليل واخرج ابن بابويه بهارواه السكوفي عن جعفر عن ابيه عن علي
عليه السلام فقال لا يؤم العبد الا اهله او دها الشيخ وهو رواية ضعيفة فلا يصلح المعاي
ما ذكرناه واما الارص والاجندم فاختلف الاصحاب في جواز امامته فقال الشيخ في
النهاية والخلاف بالمنع من ذلك مطلقا وقال المروقي في الانتصار وابن عمر بالكراهة
وقال الشيخ في المبسوط وابن البراج وابن زهر بالمنع من امامته الا بمثلها وقال ابن ادريس
يكراه امامته في ماعد الجمع والعبد اما فيه فلا يجوز ومما يوافق المنع الخبر السابق
في ادب البحث العبد له وما رواه الكشي والشيخ عن ابي بصير في الصحيح عن ابي عبد الله عليه
السلام انه قال خمسة لا يؤمنون الناس على كل حال المجزوم والارص والمجنون وولد الزنا
والاعراب ومما يوافق القول بالجواز ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن يزيد قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن المجزوم والارص في مان المسلمين قال نعم قلت يستل الله بهما
المؤمنون قال نعم وهذا كتب الله البلاء الاعلى المؤمن وروى هذه الرواية غير موقوف
في كتب الرجال واما الشيخ في التهذيب فمجهول على الضرورة بان لا يوجد غيرهما وان
يكونا اسامين لا مثاقم وفيه بعد واضح ويمكن الجمع بين الاضداد فمجل الاحباد والاول على المعنى
السائل للكراهة لو صلح الخبر الاخير لما دونه احبا بالمنع ولا يلزم استعمال المشتراك في معنييه

كان في السبب رحمه الله استناداً الى ان التثني في رواة النجاشي والمجنون محمول على المنع من
 القبض ولما قيل ان يقول دلالة اخبار المنع على عدم المجواز غير واضح مع ان مقتضى
 الاصل والجمهور المجواز والمسألة عندى محمل ثمة ^{في} ولما لا اعمى فاحتمل الاختصاص
 في جواز امامته والمشهور المجواز بل قال المصنف في المنتهى في باب الجماعة ولا بأس بامامة
 الاعمى اذا كان من رواه من يسنده وتوجهه الى القبلة وهو مذهب اهل العلم لا ينظم فيه
 خلافاً الا ما نقل عن انس وقال في باب الجماعة من التذكرة لاختلاف بين العلماء في جواز امامته
 الاعمى مثله للبصر ونسب جواز امامته الاعمى في المنتهى في باب الجمعة شرط السلامة
 من العمى الى اكثر علماء ثناويه ائمة في النهاية والاحتياط المجواز لنا مضافاً الى الاطلاقات
 الادلة ما رواه الشيخ عن الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يصلي
 الاعمى بالقوم وان كانوا من الذين يجهلونه وما رواه الشيخ عن الحلبي في الحسن بابراهيم بن
 هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام في الاعمى يوم القوم وهو على غير القبلة قال يصعد ولا يصعد
 فانهم قد تحروا وفي بعض الاخبار الضعيفة ولا يأم الاعمى في الصحراء الى ان يجهز الى القبلة
 رواها الكليني والشيخ وروى الكليني عن زرارة في الحسن بابراهيم بن هاشم قال قلت
 اصلى خلف الاعمى قال نعم اذا كان له من يسنده وكان افضلهم وقد سبق في اباحات
 السابقة صحيحة محمد بن مسلم الذالة على ان ابا بصير اهتم في طريق مكة وانه نقله الى الضا^د
 عليه السلام فلم يكن فقيهه دلالة على المدعى اجماع المصنف والتذكرة على المنع بان الاعمى لا يمكن
 من الامراز عن النجاسات غالباً وبانه ناقص فلا يليق له هذا المنصب الجليل وفيها
 ضعف وفي استحقاقها ائى صلوة الجمعة حال الغيبة وامكان الاجتماع ولان اختلاف
 الاصحاب في صلوة الجمعة في حال غيبة الامام على احوال فالمشهور بين المتأخرين منها
 انها واجبة تخييراً بمعنى ان المكلف مخير بين اتياع الصلوة طمأنينة بين اتياعها بجمعة
 مع ان الافضل الجمعة وفهيب سنا و ابن ادريس الى مخيرها في زمان الغيبة وهو ظاهر

المرتقى وسال اليه المق في المتهى وموضع من الحق ثم والشهيد في الذكوى ونسب الشهيد
 في البيان هذا القول الى ابي الصلاح ايضا مع انه نسب اليه في شرح الارشاد القول
 بالاستحباب وعلم السارح الفاضل في بعض رسايله بخطاء النسبتين وان المستفاد
 من كلام ابي الصلاح القول بالوجوب العيني ونسب الشيخ في الدين والشيخ على القول بالحقير
 الى الشيخ في الخلاف وهو خطأ وذهب المذوق الشيخ على ان صحة الصلوة الجمعة في زمان
 الغيبة مشروط بوجوب القيمة الجامع لشرايط الافتاء وزعم ان هذا مذهب جمهور الفقهاء
 يجوز اذ هاق زمان الغيبة وبنها يقوم ذلك من بعض عبارات المم والشهيد والظاهر
 انه قول سمعت محقق بالمذوق الشيخ على كاسي واما الوجوب العيني في زمان
 الغيبة والمشهور بين علماء المتأخرين القول باستثاثة بل نقل المصنف في التذكرة
 والنهاية الطبايق علماءنا على ذلك ونقل الاجماع عليه المذوق الشيخ على قوله الشهيد
 في الذكوى انه عمل الطائفة على عدم الوجوب العيني في سائر الاعصار والامصار و
 ظاهر كلام المحقق ايضا ان ذلك اتفاق حيث قال السلطان العادل اذ نابه شرط فوجوب
 الجمعة وهو قول علماءنا لكن الظاهر ان ذلك ليس باتفاق بين الأصحاب بل عبارات
 كثير من المتقدمين وانح الدلالة على خلافه قال الشيخ المفيد في كتاب الاشراق باب
 عدم ما يجب به الاجتماع في صلوة الجمعة مدد ذلك ثمانية عشر حصة الحورية والبلغ
 والتذكير وسلامة العقل وصحة الجسم والسلامة من العي حصول المص والشهادة
 للسداد وتقليد السرب ووجود اربعة نفر مما تقدم ذكره من هذه الصفات ووجوب
 خاس يامهم له صفات يختص بها على الايجاب ظاهر الايمان والطهارة والمولد من
 السفاخ والسلامة من ثلثة ادوا البرص والجذام والمعر بالمحدود والمستة لمن اقيمت
 عليه في الاسلام والمعرفة بفقعة الصلوة والاقتضاح بالخطبة والقرآن واقامة فرض
 الصلوة في وقتها من غير تقديم ولا تأخير عنه بحال والخطبة بما يصدق فيه من الكلام

فاذا اجتمعت هذه الثمانية عشر خصله وجب الاجتماع في الظهر يوم الجمعة على ما ذكرناه
 وكان فرضها على النصف من فرض الظهر لما صار في سائر الايام وقال في المفتحة واعلم ان
 الرواية جاءت عن الصادق عليه السلام ان الله جعل جملة الفرض على عباده من الجمعة
 الى الجمعة خمسا وثلاثين صلوة لم يفرض فيها الاجتماع الا في صلوة الجمعة خاصة فقال جلد
 من قائل يا أيها الذين آمنوا اذا فودى للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا
 البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون وقال الصادق عليه السلام من ترك الجمعة قلنا من غير صلوة
 طبع الله على قلبه نفرضها وفقك الله الاجتماع على ما قدمناه الا انه بشرط حضور
 امام مومنون على صفة يتقدم الجماعة ويخطب لهم خطبتين ليصلي بهما وبا الاجتماع
 من المجتبهين في الاربعة ركعات ركعتان واذا حضرت الامام وجبت الجمعة على سائر
 المكلفين الا من عذره الله تعالى منهم وان لم يحضر الامام سقط فرض الاجتماع وان
 حضر امام يجزئ بشرطه من يتقدم فيصلي بهما الاجتماع تحك حضوره حكم عدم الامام
 والشرايط التي يجب فيها يجب معه الاجتماع ان يكون حرا بالغا طاهرا في ولادته مجتبا
 من الامراض الجذام والبرص خاصة في خلقته مسلما مؤمنا معتقدا للحق في ديانته
 مصلينا للفرض في ساعته فاذا كان كذلك واجتمع معه اربعة نفر وجب الاجتماع ومن
 صلى خلف امام بهذه الصفات وجب عليه الانصاف عند قرائته والقنوت في الاولى
 من الركعتين في فرضه ومن صلى خلف امام بخلاف ما وصفناه رتب الفرض على
 المشروح فيما قدمناه ويجب حضور الجمعة مع من وصفناه من الائمة فرضا وليستجب
 مع من حالهم تقية وندياروى هشام بن سالم عن زرارة بن اعين قال سئلت ابا عبد الله
 عليه السلام على حالة الجمعة حتى ظننت انه يريد ان تأتيه فقلت فقد وعظمت فقال لا ائتمنا
 عنيت عندكم هذا الكلام في المفتحة وظاهر الشيخ في التهذيب مؤاخفة المفتحة لانه ذكر في شرح
 هذا المقام بعض الاخبار الدالة على وجوب صلوة الجمعة من غير تخصيص ولا تقييد

وَلَمْ يَرْضَ لِقَيْدِ اَوْ تَاوِيلِ فِيهِ وَقَالَ أَبُو الصَّدَاحِ الْقَتَنِىُّ بْنُ الْحَجَّالِ وَابْنُ الْقَطَّاعِ
الْأَبَا مَامُ الْمَلَّةُ اَوْ مَنصُوبٌ مِنْ قَبْلِهِ اَوْ مِنْ تَكْمُلِهِ صَفَةُ اِمَامِ الْجُمُعَةِ عِنْدَ تَقْدِيرِ الْأَمْرِ
وَهُوَ صَحِيحٌ فِي عَدَمِ الْإِشْرَاطِ إِلَى الْأَمَامِ اَوْ نَائِبِهِ وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا هُوَ الْمَعْبُورُ عَنْهُ
فِي إِمَامِ الْجُمُعَةِ هَيْتُ قَالَ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ أَوَّلُ النَّاسِ هِيَ إِمَامُ الْمَلَّةِ اَوْ مِنْ نَصْبِهِ فَإِنْ تَعَدَّ
الْإِرَانُ لَمْ يَتَعَدَّ إِلَّا بِإِمَامٍ عَدْلٍ وَقَالَ بَعْدَ الْعِبَارَةِ الَّتِي نَقَلْنَاهَا أَوَّلًا وَازَانَتْ كَامِلَةً هَذِهِ
الشَّرْطُ اِنْقِطَعَتْ جُمُعَةٌ وَانْقَطَعَ فَرْضُ الظُّهْرِ مِنْ أَرْبَعِ رُكْعَاتٍ إِلَى رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْخُطْبَةِ
وَتَمِينَ فَرْضِ الْمَحْضُورِ عَلَى كُلِّ عَيْلٍ بِالْعَزْمِ سَلِيمٍ مَحَلِّ التَّسْبِيحِ حَاضِرِينَ بِهَا وَبَيْنَهُ فَرْسَخَانِ
فَمَا دُونََهُمَا وَيُسْقَطُ فَرْضُهَا عَنْ عِدَائِهِ فَإِنْ حَضَرَهَا ثَقِينٌ عَلَيْهِ فَرْضُ الدُّخُولِ فِيهَا
جُمُعَةٌ وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الْفَتْحِ الْكَرَاهِيُّ فِي كِتَابِ الْمُسْتَمْتَلِ بِتَهْذِيبِ الْمُسْتَشْدِينَ مَا هَذَا
لَفْظُهُ وَإِذَا حَضَرَتِ الْعَمَلَةُ الَّتِي يَصِحُّ أَنْ يَتَعَدَّ بِحَضُورِهَا الْجُمُعَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَكَانَ
إِمَامُهُمْ مُرَضًى أَوْ تَمَكَّنَ مِنْ أَقَامَةِ الصَّلَاةِ فِي دُخُولِهَا وَإِرَادَ الْخُطْبَةَ عَلَى وَجْهِهَا وَكَانُوا حَاضِرِينَ
أَسْبَغُوا رُءُوسَهُمْ بِالْمَاءِ كَامِلًا عَلَى الْعَقْلِ أَصْحَاءَ وَجِبَتْ عَلَيْهِمْ فَرِيضَةُ الْجُمُعَةِ وَكَانَ عَلَى الْإِمَامِ
أَنْ يُخْطِبَ بِهِمْ خُطْبَتَيْنِ وَيَقْلِبَ بِهِمْ بَعْدَهُمَا رُكْعَتَيْنِ وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ وَاضِحَةٌ الدَّلَالَةُ
عَلَى الرُّجُوبِ الْعَيْنِيِّ مِنْ غَيْرِ إِشْرَاطٍ إِلَى الْإِمَامِ اَوْ نَائِبِهِ وَهُوَ ظَاهِرُ الصَّدُوقِ فِي الْمَقْنَعِ
هَيْتُ قَالَ وَإِنْ صَلَّيْتُ الظُّهْرَ مَعَ إِمَامٍ بِخُطْبَةٍ صَلَّيْتُ رُكْعَتَيْنِ وَإِنْ صَلَّيْتُ بِغَيْرِ
خُطْبَةٍ صَلَّيْتُ أَرْبَعًا وَقَدْ فُرِضَ اللَّهُ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ صَلَوةً وَوَاحِدَةً
فَرْضُهَا اللَّهُ فِي جَمَاعَةٍ وَهِيَ الْجُمُعَةُ وَصَنَفَهَا عَنْ تِسْعَةِ عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْجُنُونَ
وَالْمَسَافِرَ وَالْعَبْدَ وَالْمَرَاةَ وَالْمَرِيضَ وَالْأَعْمَى وَمَنْ كَانَ عَلَى رَأْسِ فَرْسَخَيْنِ وَمَنْ صَلَّاهَا
وَحْدَهُ فَيُصَلِّي أَرْبَعًا كَصَلَاةِ الظُّهْرِ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ وَقَالَ فِي كِتَابِ الْإِمَامِي فِي وَصْفِ
دِينِ الْإِسْلَامِ وَالجُمُعَةُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَرِيضَةٌ وَفِي سَائِرِ الْأَيَّامِ سِتَّةٌ فَمَنْ تَرَكَهَا رَغْبَةً
عَنْهَا وَعَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ فَلَا صَلَوةَ لَهُ وَوَضَعَتِ الْجُمُعَةُ عَنْ تِسْعَةِ عَنِ

الشيخ زكريا الكبري المجنون والمسافر والعبد والمرأة والمريض والاعمى ومن كان على
 رأس فرسخين وقال الشيخ عماد بن البرقي في كتابه المستفي بنهج الزمان الى هدايت الانام
 بعد نقل الخلاف بين المسلمين في شرط وجوب الجمعة ان الامامية اكثر ايجابا
 للجمعة من الجمهور ومع ذلك يشنعون عليهم بتركها حيث انهم لم يجوزوا والايتمام بالناس^{سنة}
 وترك الكباير والمخالف في العقيدة الصحيحة وظاهر قوله ان الامامية اكثر ايجابا
 للجمعة من الجمهور انما يستقيم على القول بعدم شرطية الامام او نايته في الوجوب العيني
 كما لا يخفى على المتدبر اذ على تقدير الاشتراط كان الوجوب العيني في زمان الغيبة
 على طول مدة واستمرار ايامه منتقيا فكيف يتصور الحكم بكون الامامية اكثر ايجابا
 من الجمهور ولا يشترطون الا المصرا كما يقوله الحنفى وحوفه وحضورا بعين كما يقوله الشافعي^{فهي}
 ويكتفون في ايجابها بالامام يقتدي به اربعة نفر من المكلفين بها وامام عبادات
 الشيخ في النهاية والبسطة والخلاف فذاته على الجواز المطلق غير اختصاصها
 بالوجوب التخييري او العيني بل ربما يدعى ان في عبارة النهاية والخلاف اشعارا
 بالوجوب العيني وهو حسن والاشعار في عبارة الخلاف اقوى الا ان عبارات
 الشيخ موهبة للوجوب التخييري وباجمله الوجوب العيني احد الاقوال في هذه المسئلة
 واختاره الشارح الفاضل في رسالة المعمولة في هذه المسئلة ونسب الى اكثر علماء
 المتقدمين والير ذهاب جماعة من المتأخرين عن هذه القول هو الرابع عندي
 لغوم الاخبار والكثرة الذاتية عنها ما رواه الصدوق عن زرارة في الصحيح عن
 ابي جعفر عليه السلام انه قال له انما فرض الله عز وجل على الناس من الجمعة الى الجمعة خمس^{سنة}
 وثلاثين صلوة منها صلوة واحدة فرضها الله عز وجل في جماعة وهي الجمعة ووضعها
 عن تسعة من الصغير والكبير والمجنون والمسافر والعبد والمرأة والمريض والاعمى
 ومن كان على رأس فرسخين ودواه الكلي عن زرارة باسنادين احدهما من الحسن

بابراهيم بن هاشم باد في تفاوت في المتن ومنها ما رواه الكليني والشيخ عنه عن ابي
 بصير ومحمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله عز وجل فرض
 في كل سبعة ايام خمساً وثلاثين صلوة منها صلوة واجبة على كل مسلم ان يشهد بها
 الاحمسة المريض والملوك والمناقب والمرأة والصبي ومنها ما رواه الصدوق عن
 زواره باسناده الصحيح قال قلت لابي جعفر عليه السلام على من يجب الجمعة قال يجب على سبعة
 نفر من المسلمين ولا جهة لاقول من خمسة من المسلمين اهدم الامام فاذا اجتمع سبعة
 ولم يخافواهم بعضهم وخطبهم ومنها ما رواه الشيخ من منصوص في الصحيح عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا خمسة فما زاد وان كان اقل من خمسة
 فلا الجمعة لهم والجمعة واجبة على كل اهل ايمان من الناس فيها الاحمسة المرأة والملوك
 والمسافر والمريض والصبي وعن ابي بصير ومحمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام
 قال من ترك الجمعة ثلث جمع متواليات طبع الله على قلبه وعن زواره في الصحيح قال قال
 ابو جعفر عليه السلام الجمعة واجبة على من ان صلى للقعدة في اهله ادرك الجمعة وكان
 رسول الله صلى الله عليه وآله انما يصلي العصر في وقت الظهر في سائر الامام
 كي اذا قضوا الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وآله رجعوا الى ديارهم قبل الليل
 وذلك سنة الى يوم القيمة وروى الكليني عن محمد بن مسلم وزواره في الحسن بابراهيم
 بن هاشم عن ابي جعفر عليه السلام قال يجب الجمعة على من كان منها على فرسخين وعن ابن
 مسلم في الحسن بابراهيم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجمعة فقال يجب على من
 كان منها على رأس فرسخين فان زاد على ذلك فليس عليه شيء وروى الشيخ الحبر الاول
 عن محمد بن مسلم وزواره باسناده فيه على السند الذي ليس في شأنه فثبت يعتد به والخبر
 الثاني سلقا عن علي بن ابراهيم بسائر الاسناد وروى الشيخ في الصحيح عن ابن بكير
 قال حدثني زواره عن عبد الملك عن ابي جعفر عليه السلام قال قال شريك في ذلك و

لم يصل فريضة فرضها الله قال قلت فكيف اصنع قال قال صلوا جماعة يعني صلوا الجمعة
 وعن محمد بن مسلم في الموقوف عن ابي جعفر عليه السلام قال يجب الجمعة على من كان منها على فرضين
 ومعنى ذلك اذا كان الامام عاد لا وقال اذا كان بين الجماعة ثلثة اميال فلا بأس ان
 يجمع هؤلاء ولا يكون بين الجماعة اقل من ثلثة اميال واعلم ان الجمعة حقاق قد ذكر عن
 ابي جعفر عليه السلام انه قال لعبد الملك شاك يهلك ولم يصل فريضة فرضها الله عليه
 قال قلت كيف اصنع قال صلوا جماعة يعني الجمعة وعن الفضل بن عبد الملك في الصحيح
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا كان قوم في قرية صلوا الجمعة اربع ركعات فان
 كان طم من يخطب بهم جمعوا اذا كانوا خمسة نفر وانما جعلت ركعتين لكان الخطبتين و
 انما جعلنا هذه الرواية من الصحاح مع ان طريقها ابا بن عثمان لكونه ممن اجمعت
 العصابة على تصحيح ما يصح عنه كما اشرنا اليه مرارا ويؤيده ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم
 في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن اناس في قرية هل يصلون الجمعة
 جماعة قال نعم يصلون اربعا اذا لم يكن من يخطب وعن عمر بن يزيد في الصحيح عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال اذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة وليلبس البرد والقائمة
 ولتبركوا على قوس او عصا وليقعد قعدة بين الخطبتين ويحجروا بالترأة ويقف في
 الركعة الاولى منها قبل الركوع وعن زرارة في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 على صلوة الجمعة حتى ظننت انه يريد ان نائيه فقلت فقد واعليك قال لا انما عنيت
 عنكم ويؤيد ذلك ما رواه الكليني عن سماعة في الموقوف قال سالت ابا عبد الله عليه
 السلام عن الصلوة يوم الجمعة فقال اما مع الامام فركعتان واما من يصلي وحده فهي
 اربع ركعات بمائة الظهر يعني اذا كان امام يخطب فانما اذا لم يكن امام يخطب فهي
 اربع ركعات وان صلوا جماعة وقول النبي صلى الله عليه وآله في خطبة طويلة حث فيها
 على صلوة الجمعة منها ان الله تعالى قد فرض عليكم الجمعة فمن تركها او جوفى او بعد مرفق

استحفاً لها وجودها فلا يجمع الله ثمة ولا يبارك له في امره الا واصلح له الا ولا نكوت له
 الا ولا صوم له الا ولا يبره حتى يتوب قال الشارح الفاضل بعد نقل الخبر فقل هذا الخبر
 المخالف والموافق ولعلنا الناظر تركناها لا مدخل لها في هذا الباب وامثال
 ذلك عن النبي والائمة عليهم السلام كثيرة دالة على ايجابها والمحث عليها ويؤيد
 قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي بالصلاة فرضوا من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله و
 ذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون وجعلنا سيدنا قتل من اجماع المسلمين على ان
 المراد من الذكر المأمور بالسعي اليه في الاية صلح الجمعة او خطبتها فكل من يبيتنا والسم
 الايمان مأمور بالسعي اليها والامر للجوب فالمستفاد من الاية وجوب بصلح الجمعة
 عند حصول النداء للصلاة المطلقة كما هو الغالب السايغ تحققة عند الزوال
 ومتى ثبت السعي عند تحقق النداء وجب مطلقاً وان لم يتحقق النداء للاتفاق
 على ان وجوب السعي ليس مشروطاً بحصول النداء فالعقل بالشرط المذكور في الاية
 منزل على الغالب في بلاد المسلمين من تحقق النداء عند الزوال وكان كني به من
 الزوال وكان كني به من الزوال وفائدة التاكيد في الاذان ولهذا ان يلفظ اذا النداء
 على تحقق الوقوع وفي الاية ضرب من التاكيد ولا يخفى على المأمور في صناعة المعاني
 وما يتوهم من ان الامر انهم من الاجتناب العيني والتحيز ولا دالة للعام على الخاص
 فكلام ضعيف لان الامر بالسعي يقتضي استحقات الدم عند عدم الايمان بالمأمور
 به على الخصوص كما هو مقتضى الدلالة على ان الامر للاجتناب وهذا معنى الاجتناب
 العيني فلا وجه لهذا التوهم وانما جعلنا الاية من المؤيدات دون الدلائل اذ لتايل
 ان يبان في دالة الاية ويقول المشهور بين المحققين ان الخطايا القرائية
 لا تشمل غير المجردين في زمن الخطاب وانما يعلم استوائهم للمجردين في زمن
 الخطاب في الحكم بدليل خارج من الاجماع وغيره على هذا فيكون ان يكون الاجتناب

السعي

بالنسبة الى الموجودين في زمان الخطاب بناء على تحقق شرط الوجوب وهو الاما
الصالح لاسامة الجمعية فلا يلزم وجوبه بالنسبة الى غير الموجودين اجماعا مطلقا
تحقق الاشرط ام لا نعم صلحيتها للتايد غير منكر كما لا يخفى على المستبرفات
قلت هذه الاخبار وان كان لها دلالة على وجوب صلح الجمعية من غير تقييد
اولا في بين الا زمان الا ان الاجماع المنقول ينافيه والاجماع المنقول وان لم يكن حجة
الا انه يوجب الشك في كون طواهر الاخبار مراد اقله يبقى الظن بزيادة العموم منها
فلا يستقيم الاستدلال بها على العموم قلت ام يقول المحقق بنقل الاجماع المذكور وبعد
مخالفة للخبر وللعمومات المنقولة من جماعة من افاضل المتقدمين ونقل الاجماع
المذكور لم يتفق الا من المصنف والمدق الشيخ على والصف كثر ما يتساح في امثال
هذه الامور واما الشيخ على فان عبادته متابقة المصنف وغيره فلا يقول على نقله الاجماع
واما المحقق فليس كلامه بصريح في نقل الاجماع بل نسب الحكم المذكور وسابقا
الى علمائنا ويجوز ان يكون مراده من العلماء المشاهير منهم ولعله نظر الى ما يفهم من
كلام الشيخ ومن تبعه في بادي النظر ولم يبالغ في التبع فاتفق منه نسبة الحكم الى علمائنا
ووقع المسألة في بعض الاحيان ممن لم يكن معصوما غير عزيز والمصنف المتبع المحقق
كما هو عادته في امثال هذه الامور ثم تبعه الشيخ على واما الشهيد فيظهر من كلامه
ان الاجماع المذكور لم يثبت عنده كما يفهم من عبادته الاية حيث نسب الاجماع الى الفاضل
من غير ان يحكم بنقل القول بالوجوب العيني وباجمله لا يحصل في ظن الاجماع المذكور
بحيث يوجب رفع الظن بطواها الاخبار الكثيرة القائمة المشتملة تأكيدات
متقدمة فان قلت ما مر من رواية زاده وعبد الملك الدالين على انه عليه السلام
امرهما وهما على صلح الجمعية غير قال على العموم لان هذا بمنزلة الاذن فلا يلزم في
وجهها بدونه قلت ان المعبر عند القائل باشرط الاذن كون امام الجمعية الامام او من

لذلك على الخصوص وليس في الخبرين ما يدل على أن الامام عليه السلام نصب اهل البيت
 الرجلين اما ما صلحوا اليه بل امرها بما اعم من كونهما امامين او مامومين وليس في
 الخبرين زيادة على الامر الواقع في سائر الاخبار بالنسبة الى سائر المكلفين فان كان هذا
 كافيا في الاذن كان كل مكلف مآذونا فيها جامعا لما اعتبر من الشرط فيزفع ثمة الخلا
 وبالمجمل امرها الرجلين ورد بطريقين شملها وعزها من المكلفين كما لا يخفى على
 المتدبر في سياق الخبر فلا اختصاص للاذن بهما وقد يستدل على الوجوب الاعم
 بوجوب امرها استصحاب الحكم السابق فان وجوب الجمعية حال الحضور والامام
 او نائبه ثابت باجماع المسلمين فليست تصحيب الى زمان الغيبة وان فقد الشرط المتدبر
 الى ان يحصل الدليل الناقل عن ذلك الحكم وهو منتف وفيه نظر لان ثبوت الحكم
 عند تحقق شرط مع احتمال مدخلية الشرط في ثبوت الحكم لا يستلزم تحققه عند انتفاء
 ذلك الشرط وبالمجمل مثل هذا الاستصحاب مردود لا يصلح لاناظر الحكم به كما انشرنا اليه مرارا
 ومنها ان الاصل الجواز وادلة التحريم غير تامة واذ اثبت الجواز المطلق يثبت الوجوب
 بالمعنى الاعم من المعنى والتحريم لا في الاباحة والكره منفيان في الالعبادات
 اتفاقا وفيه نظر لانا لا نعلم ان الاصل في العبادات الجواز بل الاصل فيها التحريم الى ان
 ينقل النقل الدال عليه اجماع القائلون بالتحريم بوجوه **الاول** ان شرط انعقاد الجمعية
 الامام او من نصبه لذلك اجماعا وفي حال الغيبة الشرط منتف فينتفى الانعقاد والابها
 المذكور ونقله ابن زهره وابن اديس **الثاني** ان الظاهر ثابتة في التمتع بتقين فلا يبرأ
 المكلف الا بعملى **الثاني** انه يلزم من عدم القول بالوجوب المعنى لانفساء الادلة الى
 ذلك والمستطوع لها الا يقولون به والجواب عن الاول يمنع الاجماع في صورة النزاع بل القدر
 المسلم اشترط الامام او نائبه في زمان الحضور وعند التمكن من ذلك لا مطلقا مع إمكان
 المنازعة فيه ايضا كما اتفق لبعض المتأخرين فان كلام كثير من القدماء وخالف عن اعتبار

هذا الشرط والله عز وجل شرط من شرط اشتراطه في أصل المشروعية في زمان الفسقة فيما
 لا وجه له أصلاً وكيف يدعى الإجماع عليه مع مخالفة معظم الأصحاب فيه سلمنا اعتبار
 الأذن المطلق لكن نقول أنه حاصل من الأئمة الماضين كما مر في الأخبار السابقة سلمنا
 لكن الفقهاء مضمون من قبلهم عليهم السلام وهم يباشرون في زمان الفسقة ما هو لعظم
 من ذلك كالحكم والافتاء وإقامة الحدود وغيرها وعن الثاني أنا لانم اشتغال الذمة
 بالظهر في يوم الجمعة لا بد لذلك من دليل وعن الثالث أنا لانم إفتاء جميع الأدلة إلى
 الوجوب العيني بل المستند من بعضها الرجحان المطلق الشامل للوجوب العيني
 والخييري سلمنا لكن نحن نقول بمتقنا كما هو مذهب جماعة من الأصحاب إخراج الحق
 الشيخ على ما اختاره من شرط الفقيه في صحة صلوة الجمعة بأن الأذن الإمام معتبر فيها
 منع حضوره يعتبر حضوره أو نايبه ومع عدمه يتعم الفقيه مقامه لا نايبه على العموم
 وعلم ما ذكر من الدليل على المقدمة الأولى أمور ثلثة الأولى أن النبي صلى الله عليه وآله
 كان معيناً لإمامة الجمعة وكذا الخلفاء بعده كما تبيين القضاء وكما لا يصب
 الإنسان لنفسه قاضياً من دون إذن الإمام فكذا يجوز أن يصب نفسه لإمامة
 الجمعة قالوا وليس هذا قياساً بل استدلالاً بالعمل المستمر في الأعصار الثاني رواية
 محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال يجب الجمعة على سبعة نفر من المؤمنين أولاً
 يجب على أقل منهم الإمام وقاضيه مدعيان حق وشاهدان والذي يضرب الحدود
 بين يدي الإمام الثالث أنه إجماعي على ما نقله جماعة من الأصحاب منهم المحقق والمصنف
 والشهيد في الذكرى والإجماع المنقول بخير الواحد حجة فكيف ينقل هؤلاء الأعيان
 والجواب عن الأول بعد تسليم ما ادعاه من العمل المستمر منع دلالة على الشرطية
 بجواز أن يكون ذلك حتماً المادة النزاع وتسهيل الأمر وكفاية لمؤنة الاحتياط حتى
 يصلح للناس الاعتماد عليه بغير تردد ولا استحقاقه من بليت المال بسهم وأفر

من حيث قيام هذه الوظيفة العظيمة من فطائف الدين وهذه الطلعة كما لا يخفى
 لامة الصلوات والاذان وغيرها من الامور الدينية مما لا يتوقف صحته عن الاذن
 والتعيين اتفاقا ولم يزل الامر مستمرا في هذه الامور في زمن ائمة العدل والنجود
 الى زماننا هذا مع عدم احتمال الاشتراط في شئ منها وعن الثاني ان الخبر مروي
 الظاهر ان مقتضى ظاهر ان الجمعية لا تنعقد الا باجتماع الجماعة المذكورة في الخبر وهو
 خلاف الاجماع وايضا ظاهر يقتضي عدم الاكتفاء بنائب الامام وهو خلاف الاجماع
 ايضا فيجب حمل الخبر على ان المراد من ذكر الجماعة المذكورة التمثيل لا اشتراط اعتبارهم
 على الخصوص مع ان ضرورة الجميع بينه وبين الاضمار السابقة خصوصاً رواية محمد بن مسلم
 وروى هذا الخبر يقتضي المصير الى الحمل المذكور وما يؤيد ذلك من رواية الشيخ عن الحلبي في
 الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في صلوة العيدين اذا كان القوم خمسة او سبعة
 فانهم يجمعون الصلوة كما يصنعون يوم الجمعة الحديث وقد يجاب باستضعاف سند الرواية
 لان في طريقها الحكم بن مسكين وهو غير مصرح بالتوفيق في كتب الرجال وفيه نظر لان هذه
 الرواية موجودة في الفقيه ايضا باسناد ظاهر الصحة اذ ليس في طريقه من يتوقف
 في شأنه الا على بن احمد بن عبد الله بن احمد بن ابي عبد الله البرقي وابوه والظاهر ان وجوب
 غير قاض لانهما من مشايخ الاجازة وليا من اصحاب الكتب والمصنفات والرواية منقولة
 عن كتاب احمد بن ابي عبد الله البرقي بناء على ما صرح به من الصدوق من ان جميع ما في
 الفقيه منقول عن كتب معتد وكتب البرقي كان معروفا عندهم وعلى هذا فذكر الرجلين
 المذكورين رعاية لاصال السند بحسب الظاهر وان حصل الفناء عنه فتوسطا
 غير قاض في صحة الرواية وعن الثالث ان الاجماع المدعى انما يختص بحال الحضور
 والتمكن من الاستئذان او في الوجوب المبنى فلا يتم الاستحباب في حالة الغيبة
 والذي يدل على ذلك انهم يذكرون شرط الامام او نائبه ثم يذكرون بعد ذلك

الاستحباب في زمان الغيبة على هذا جرت عادتهم في مؤلفاتهم وهو صحيح فيما ذكرناه
قال الشيخ في الخلاف بعد ان اشترط في الجمعة اذن الامام او نائبه ينقل فيه الاجماع فان قيل
ليس قد رويتم فيما معنى من كتبكم انه يجوز لاهل القرايا والسواد من المؤمنين ان
اجتمعوا العدد الذي يتعقد بهم ان يصلوا الجمعة قلنا ذلك ما دون فيه مرغب فيه محرم
ذلك محرم ان ينصب الامام من يصلى بهم وقال الشيخ في المبسوط بعد ان ذكر في اول الباب
اشترط صحة انعقاد الجمعة بالسلطان العادل او من يأمره ولا بأس ان يجتمع المؤمنين
في زمان الغيبة بحيث لا ضرر عليهم فيصلون بخطبتين فان لم يتمكنوا من الخطبة
صلوا جماعة ظهر اربع ركعات وقال في النهاية الاجماع في صلوة الجمعة فريضة اذا حصلت
شرائطه ان يكون هناك امام عادل او من نصبه الامام للناس بالصلوة ثم قال في اخر
الباب ولا بأس ان يجتمع المؤمنين في زمان التقيّة بحيث لا ضرر عليهم فيصلون
جماعة بخطبتين فان لم يتمكنوا من الخطبة جاز لهم ان يصلوا جماعة لكنهم يصلون اربع ركعات
ويحتذى على كلام الشيخ كلام الشيخ يحيى بن سعيد في الجامع وهذه العبارات
على ان هذا الشرط يختص بزمان المحذور بل عبارة الخلاف دالة على حصول الشرط
في زمان الغيبة وقال المحقق في الاعتبار السلطان العادل او نائبه شرط وجوب الجمعة
وهو قول علماءنا ثم استدلل بما مر سابقا من فعل النبي صلى الله عليه وآله والخلفاء
بعده واهتج على اشتراط عدالة السلطان ثم قال لا يقال لولزم ما ذكرتم لما انفقدت
تدابع عدمه لا انتحاب العقل في الموضعين وقد اجزتم ذلك اذا امكنت الخطبة
لا ناجية بان السند لا يتوفر الذواعي على اعتماد ذلك فلا يحصل الاجتماع المستلزم للفتن
الا نادرا واول في موضع اخر لم يكن امام الاصل ظاهر اسقط الوجوب ولم يسقط
الاستحباب وصليت جماعة اذا امكن الاجتماع والخطبتان وبه قال الشيخ وانكره سلاوي
افتح على ما ذكره برواية الفضيل بن عبد الملك وزاده وعبد الملك السابقات

وقال بعد ذلك في موضع اخر لو كان السلطان جابرًا ثم نصب عدلاً استحب الاجتماع و
 انعقدت جمعة واطبق الجمهور على الوجوب لنا اثباتاً ان الامام العادل او من نصبه
 شرط الوجوب والتقدير عدم ذلك الشرط اما الاستحباب فلما بيناه من الاذن مع
 عدمه ولا يخفى ان هذه العبارات كالصريح في ان الشرط المذكور للوجوب العيني
 عنده ويحتمل اختصاصه بزمان الحضور ايضا وقال المصنف في التذكرة ومجربها
 يعني الجمعة على الاعيان ثم قال يشترط في وجوب الجمعة السلطان او نايبه عند علمائنا
 اجمع واستدل عليه بنحو مما في كلام المحقق ثم قال بعد ذلك وهل للفقهاء المؤمنين
 حال الفسقة والتكبر من الاجتماع والمخطئين صلوة الجمعة المطلة طبق علمائنا على عدم
 الوجوب لا نفاء الشرط وهو ظهور الاذن من الامام واختلفوا في استحباب اقامته بالجمعة
 فالمشهور ذلك واستدل عليه بالاجزاء المذكورة وقريب منه كلام في النهاية وهو
 كالصريح في ان الشرط المذكور وانما هو للوجوب وانما منتهى في زمان الغيبة وانما لا يتحقق
 بالفقيرة وذكره للفقيرة من باب التمثيل لا الاشتراط وقد قال في موضع اخر من التذكرة
 لو كان للسلطان جابرًا ثم نصب عدلاً استحب الاجتماع وانعقدت جماعة على الاقوى ولا يجب
 لغوات الشرط وهو الامام او من نصبه واطبق الجمهور على الوجوب وقال الشهيد في الذكرى
 ان شرط وجوبها سبعة الاول السلطان العادل وهو الامام او نايبه اجماعاً ثم اخذ في ذكر
 شروط التاييب الى ان قال التاييبه اذن الامام له كما كان النبي صلى الله عليه وآله ياذن
 لائمة الجماعة وامير المؤمنين بعده وعليه اطباق الامامية هذا مع حضور الامام
 عليه السلم واتامع غيبته كذا الزمان ففي انقضاءها قولان اصحهما ما سبق قال معظم
 الاصحاب الجواز اذا امكن الاجتماع والمخطبتان وتقل بامرين احدهما ان الاذن حاصل
 من الائمة الماضين فهو كما لا اذن من امام الوقت واليه اشار الشيخ في الخلاف ويؤيد
 صحيحه زاده قال هنا ابو عبد الله عليه السلم على صلوة الجمعة حتى طنت انة يريد ان تاتي

نقلت عنه واعليك فقال لا ائتماعيت عنكم ولان الفقهاء اهل الغيبة يباشرون
 ما هو اعظم من ذلك بالاذن كالحكم والافتاء وهذا الحق والتقليل ان الاذن ائتماعية
 مع امكان اتمامه عدمه فيسقط اعتباره ويبقى عموم القرآن والاجابا خاليا عن المعارض
 ثم نقل صحيحة عمر بن يزيد وصحيحة منصور بن حازم ورواية عبد الملك السابقي ثم قال
 والتقليل ان حسن ان الاعتماد على الثاني اذا عرفت ذلك فقد قال الفاضل ان يسقط
 وجوب الجمعة حال الغيبة ولم يسقط الاستحباب وظاهرهما انه لو اقي بها كانت واجبة
 محذرة عن الظاهر فالاستحباب ائتماعية في الاجتماع بمعنى انه افضل للزدين الواجبين
 على التغيير وربما يقال بالوجوب المصنوق حال الغيبة لان قضية التقليلين ذلك فما الذي
 اقتضى سقوط الوجوب الا ان عمل الطائفة على عدم الوجوب يعني في سائر الاعصار
 والامصار ونقل الفاضل انه لا جماع انت هي كلامه وانت اذا تأملت هذه العبارات
 وجدتها دالة على عدم اعتبار الفقيه في صحة الجمعة في زمان الغيبة وليس ما يصح مستندا
 لهذا القول لا يعتبر المعص في التذكرة والشهيد في التدووس والمصنف بلفظ الفقهاء والبلد
 المتأمل يعلم انه غير دال على الاشتراط بل الغرض التيسيل او الرد على من ادعى ان الغيبة
 عدم حصول الشرط ومراعاة الامام بان يقال بعد الترتيل ان الاذن حاصل للفقهاء
 لكونهم مضروبين من قلم عليهم السلام كما يستفاد من كلام المعص في المختلف ثم يقول عجباً
 على القائل باسقاط الفقيه لا يخلو اما ان يحصل الشرط وهو ان الامام محصور والفقيه
 ام لا وعلى الاول يلزم وجوب الجمعة عينا والتايل باسقاط الفقيه لا نقول به على اعتبار انهم
 صريحة في عدم حصول شرط الوجوب وهو الاذن في زمان الغيبة وعلى الثاني لم يكن فرقاً
 بين حضور الفقيه وعدمه فتدبر ولو صلى الظهر من وجب عليه السعي الى الجمعة لم
 يسقط الجمعة عنه بل يجب ان يحضر الجمعة فان امكن صلاتها والاعاد ظهره لانه لو
 يأت بالمأمور به فلا يخرج من عهد التكليف فيجب عليه الايتان بالجمعة مع الامكان

والأعاد الظهر وصحت ح لتعلق التكليف بها ولا فرق بين العمد والنسيان فلا بد
ان يظهر في نفس الامر عدم الوجوب ام لا ولو صلى الظهر ناسيا ثم ظهر علم التمكن من
الجمعة لم يبعد القول بالصحة ولو لم يجتمع شرائط الجمعة لكن اجتماعها قبل خروج الوقت وجزا
فهو لا يعجل الظهر فيه وجهان اوجهها عدم الاجزاء لان صحة الظهر انما يترتب على
انتفاء شرائط وجوب الجمعة وهو غير معلوم ويدرك المأموم الجمعة بأدراك الامام
ماكفا في الثانية لاختلاف بين الاصحاب في ادراك الجمعة بأدراك ركعة مع الامام
نقل اتفاقهم على ذلك جماعة منهم ويثدل عليه ما رواه الشيخ عن عبد الرحمن العدي
في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ادركت الامام يوم الجمعة وقد سبقك بركعة
قاصف اليها ركعة اخرى واجهر فيها فان ادركته وهو يشهد فاضل اربعا وما رواه
الشيخ والكليني عن الحلبي في الحسن بابراهيم بن هاشم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن يدرك الخطبة يوم الجمعة فقال لا يقضى ركعتين فان فاتت الصلوة فلم يدركها فليصل
اربعا وقال اذا ادركت الامام قبل ان يركع الركعة الاخيرة فقد ادركت الصلوة وان
ادركته بعد ما ركع في الظهر اربع ركعات وما رواه الصدوق عن الحلبي في الصحيح
عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا ادركت الامام قبل ان يركع الركعة الاخيرة فقد
ادركت الصلوة وان ادركته بعد ما ركع في اربع بمنزلة الظهر وعن الفضل بن عبد
الملك في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ادركت الرجل ركعة فقد ادرك
الجمعة وان فاتت فليصل اربعا وما رواه الشيخ عن ابي بصير وابي عباس الفضل بن عبد
الملك باسناد فيه القسم عنه عليه السلام وانما ما رواه الشيخ عن عبد الله بن سنان
في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الجمعة الآمن ادرك الخطبتين فحول
على نقى الفضيلة والكمال جمعا بين الادلة واختلف الاصحاب فيما يتحقق ادراك الركعة
فمعظمهم على انه يتحقق بأدراك الامام واكفا في الثانية اليه ذهب الشيخ في الخلاف والمرتضى

والعاصم ان وجهه والمتأخرين وذهب المفيد في المقنعة والشيخ في النهاية وكتابي
 الحديث الى ان العبرة اذ ركعتك في الركعة في الشائبة والاقرب الاول لثبات
 الجمعية تدرك باو ذلك الركعة ويدرك الركعة باو ذلك الامام را كما اما الاول
 فقد مر بانه واما الثاني فيدل عليه ما رواه الصدوق عن المجلي في الصحيح عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه قال اذا ادركت الامام وقد ركع فكبرت قبل ان يرفع الامام رأسه فقد
 ادركت الركعة وان رفع رأسه قبل ان يركع فقد فاتت الركعة ورواه الكليني والشيخ
 عن المجلي في الحسن بابرهم بن هاشم عنه عليه السلام بزيادة قوله وركعت بعد قوله فكبرت
 وما رواه الشيخ عن سليمان بن خالد في الصحيح ورواه الكليني باسناد اخر عن سليمان
 في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الرجل اذا ادرك الامام وهو راكع فكبر
 الرجل وهو مقيم صليته ثم ركع قبل ان يرفع الامام رأسه فقد ادرك الركعة وما رواه
 الصدوق عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
 دخلت المسجد والامام راكع فطننت انك ان مشيت اليه ودفع رأسه قبل ان يدرك
 فكبر واركع فاذا رفع رأسه فاسجد مكانك فاذا قام فالحق بالصف واذا اجلس فاجلس
 مكانك فاذا اقام فالحق بالصف ورواه الكليني والشيخ عنه باسناد فيه عبد الله بن محمد
 عيسى وهو غير موثق في كتب الرجال عن عبد الرحمن عنه عليه السلام ورواه الشيخ باسناد
 صحيح عن عبد الرحمن عنه عليه السلام ويؤيد ما رواه الشيخ باسناد فيه ضعف عن معوية بن
 شريح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا جاء الرجل مبادر الامام راكع اجزائة تكبر في الركعة
 في الصلوة والركوع وعن جابر الجعفي قال قلت لابي جعفر عليه السلام اني اقوم فماذا ركع
 فادخل الناس واتوا اركع فكم انتظر قال ما ليحجب ما ليثا لعمرك انتظر مثل وكوعك فان
 انقطعوا فاركع واسك وفي الصحيح عن صفوان عن ابي عثمان عن معلى بن خنيس عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سبقك الامام بكعة واودركته وقد رفع رأسه فاسجد معه

ولا يقتد بها وسأرواه الصدوق بإسناد ضعيف عن أبي اسامه أنه سأل أبا عبد الله عليه
 السلام عن رجل انتهى إلى الإمام وهو راكع قال إذا كبر فاقام صليته ثم ركع فقد أدرك وفي
 الفقيه قال رجل لأبي جعفر عليه السلام أني امام مسجد الخي فاركع بهم واسمع خفتان فغالهم
 وأتاراك فقال أصبر وركوعك ومثل ركوعك فان انقطعوا وألأنا نقيب قائما أخرج
 الشيخ في كتابي الحديث على القول الثاني بما رواه عن محمد بن مسلم في الصحيح عن أبي جعفر
 عليه السلام قال قال لي ان لم يدرك القوم قبل ان تكبر الإمام للركعة فلا يدخل معهم في
 تلك الركعة وعين محمد بن مسلم في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يقتد بالركعة التي
 لم يشهد تكبيرها مع الإمام وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا أدركت
 التكبير قبل ان يركع الإمام فقد أدركت الصلوة وروى الكليني بإسناد فيه محمد بن
 اسمعيل الزاوي عن الفضل عن محمد بن مسلم قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا لم تدرك
 تكبير الركعة فلا تدخل في تلك الركعة وأقول الشيخ بعض الأخبار السابقة يتأويل بعيد
 والجواب أن انتهى في الرواية الأولى محمول على الكراهة ونفي الاعتداد في الرواية الثانية
 محمول على نفي الاعتدال بها في الفضيلة ويكون الغرض التحريض على كمال السعي في عدم التأخير
 وإنما حملنا على ذلك رعاية لقاعدة الجمع وإبتاء الأخبار الكثيرة على ظاهرها فان هذا
 الأخبار الأصل فيها واحد وهو محمد بن مسلم بخلاف الأخبار الأصل فيها واحد وهو
 محمد بن مسلم بخلاف الأخبار الأولى ومقتضى هذا الوجه في الجمع أن المكلف يختار
 في الصورة المذكورة بين الدخول معهم في الصلوة وعدمه وإن الأولى عدم الدخول
 وهذا يجري في غير صلوة الجمعة مما جاز للمكلف الايتان بها جماعة وفراى دون
 الجمعة على القول بوجوب الايتان بها عيناً كما اختارناه وبالمجمل الأخبار السابقة الدالة
 على وجوب أداء صلوة الجمعة المحقق بالدخول معهم في الصلوة في الصورة المذكورة
 وأخص مطلقاً من الأخبار المذكورة والخاص مقدم على العام لا يقال يمكن الاستدلال

على القول الثاني بقوله عليه السلام في صحيحة الجبلي المتقدمه اذ ادركت الامام الى اخر الحديث
نقول يمكن الجمع بينهما وبين الاخبار السابقة بوجهين احدهما العمل بطاهرها وتخصيص
الحكم بالجمعة وان كانت الركعة في غير هاتين الركعتين بادرارك الامام رآها الثاني ان الجمل
قوله وقد ركع على اثره قد رفع رأسه من الركوع والبرج للثاني صونا للاخبار الكثيرة المقصود
بالشبهة عن التأويل ويقرب هذا التأويل على ان ادراك الامام قبل الركوع يشمل
ما بعد تكبير الركوع فلا يوافق القول الثاني والمعتبر على هذا القول اجتماعهما في حد
الركوع وهذا عند اخذ الامام في الرفع مع عدم محاذرة حد الركوع فيه وجهان
واعتبر المصنف في التذكرة ذكر المأموم قبل رفع الامام ومستند غير معلوم ولو كبر
وركع ثم شك هل كان الامام رآها لم يعتد به وصلى الظهر للشك في ادراك
الجمعة ينبغي تحت العهدة والاستناد الى ان الاصل عدم الرفع فمع كونه ضعيفا
معا وضمان الاصل عدم الادراك ولو يتيقن ان الوقت لا يتسع لاقول الراجح من الخطبتين
والركعتين فقل لم يجب الجمعة وقيل يجب ان ادرك الخطبتين ومعه ادركته و
ذهب المصنف في النهاية الى وجوب الدخول في الصلوة مع ادراك الخطبتين و
تكية الافتتاح والقول الوسط اقرب لعموم قوله عليه السلام من ادرك من الصلوة ركعة
ولو انقضى العدد في الاثنا عشر الجمعة يعني اذا حصل الشروع في الصلوة ثم انقضى
العدد وجب الاتمام جمعة وان لم يبق الا الامام وهذا الحكم مشهور بين الاصحاب
ذكره الشيخ ومن تأخر منه قال الشيخ لا يقضى لصحابها فيه والذي يقتضيه مذهبهم انه
لا يبطل الجمعة بعد الشروع وجتهد على ذلك محيىم ابطال العمل وان العدد الثابت
اشراط صلوة الجمعة بالعدد في الابتداء والاستدانة ولغاثة ههنا اقول بخلافه
منها اشراط ان يكون الاقتصار بعد الايتان بركعة كما لم يقل عليه السلام من ادرك
ركعة من الجماعة فليصنف اليها اخرى المعنى المذكور في هذا القول الباس و
صنيف

اذ لا دلالة في الخبر على المدعى والظاهر ان المعبر في وجوب الاتمام حصول التكبير
 من الامام فلو انقضى العدد بعد ذلك لم يقدح ولا يعتبر حصول التكبير من العدد لانها
 الدليل فيه وهو ظاهر المعبر وغيره ووبما ينهم من بعض عباراتهم ان المعبر حصول
 التلبس من العدد المعبر ولو انقضا قبل التلبس بالصلوة سقطت الجمعة سقوطاً
 مراعى بعدم عودهم او حصول من يعتقد به الجمعة سواء كان في أثناء الخطبة او قبلها
 ولو عاد وابتعد انقضا عنهم بنبي الامام على الخطبة وان طال الفضل على الظاهر بحصول
 الاشتغال بالخطبة وعدم اشتراط الموالاة ولو اتي غيرهم ممن لا يسمع الخطبة فالظاهر
 وجوب اعادة الخطبة من راس ويجب تقديم الخطبتين على الصلوة هذا هو المشهور
 بين الاصحاب وقال المصنف في المنتهى لا يعرف فيه مخالفا واستند وافية الى النبي صلى الله
 عليه وآله والائمة عليهم السلام والصحابة والتابعين وروى ابو مريم عن ابي جعفر عليه السلام
 قال سألته عن خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله اقبل الصلوة او بعد فقال اقبل
 الصلوة ثم يصلي وليستفاد ذلك من صحيحة عبد الله بن سنان الاية في المسئلة
 الاية لكن روى الصدوق في العقيقة رسلاً عن الصادق عليه السلام اول من قدم
 الخطبة على الصلوة يوم الجمعة عثمان لان كان اذا صلى لم يقف للناس على خطبة
 وتفرقوا وقالوا ما نضع بمواظفه وهو لا يقطع بها وقد احدث ما احدث فلما رأى
 ذلك قدم الخطبتين على الصلوة ولعل لقطة الجمعة في هذه الرواية سهو من النسخين
 يدل البعد ويدل على رجحان تقديم الخطبتين صحيحة محمد بن مسلم الاية في المسئلة
 الاية ورواية سماعة السابقة عند تحقيق ما يعتبر في الخطبة وبالحيلة لا شك في رجحان
 واما الوجوب والاشتراط ففي ثباته اشكال ان لم يكن اجماعاً ويمكن الاستدلال
 عليه بان اليقين بالبراءة من التكليف الثابت يتوقف عليه فيكون متيقناً وفيه تأمل
 ويجب تأخيرها عن الزوال اختلافاً لاصحاب في وقت الخطبة غذهب المرتضى وابن

ابن عقيل و ابو الصلاح الى ان وقتها بعد الزوال فلا يجوز تقديمها عليه واختاره المصنف ونسبه
في الذكرى الى معظم الاصحاب وقال الشيخ في الخلفان يجوز ان يخطف عند وقوف الشمس
فاذا زالت صلى الفرض وقال في النهاية والمبسوط ينبغي للامام اذا قرب من الزوال ان
يصعد المنبر وتأخذ في الخطبة بمقدار ما اذا خطب الخطبتين بمقدار ما اذا خطب
الخطبتين زالت الشمس فاذا زالت زالت نزل فصل بالثاس واختاره وابن البراج
و ذهب ابن حزم الى وجوب صعود الامام المنبر بمقدار ما اذا خطب زالت الشمس
وان يخطف قبل الزوال والا قرب جواز اتباع الخطبتين قبل الزوال وهو مختار
الحقق ومال اليه الشهيدان لنا ما رواه الشيخ عن عبد الله بن سنان في الصحيح عن
ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي الجمعة حين تزل
الشمس وقد شراك ويخطف في الظل الاول فيقول يا محمد قد زالت الشمس فانزل
فصل وجه الاستدلال ان المستفاد من قوله الظل الاول ما كان قبل حدوث التي بقرينة
في الجبريل يا محمد قد زالت الشمس فانزل لتحديد الزوال في اول الخبر بقدر شراك
بناء على انه مقدار قليل لا يكاد يحصل العلم اليقيني بالزوال قبل ذلك وقد يقال ان
لا يطلق على التي الحادثة حقيقة وهو المنقول عن جماعة من اهل اللغة وعلى هذا يتقوى
الاستدلال لكن ذلك لم يثبت صدى ولجيب عن هذا الدليل بان الاولية امر اضافي فيختل
باختلاف المضاف اليه فيمكن ان يراد به اول الظل وهو التي الحاصل بعد الزوال بغير
فصل كما يدل عليه قوله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يصلي الجمعة
حين يزل الشمس قد شراك فان انبأته عليه السلام بالصلوة بعد زوال الشمس
من دابة نصف النهار قد شراك ليستدعي وقوع الخطبة او شيء منها بعد الزوال
ويكون معنى قول الجبريل عليه السلام يا محمد قد زالت الشمس فانزل وصلاتها قد زالت
قد شراك فانزل وصل وفيه عدول عن الظاهر واجاب المصنف في الخبر بالمع

المحرمة خارجة عن هذا الحكم العام وهو مختص ويخرج السفر المبحوث عنه عن الحكم بدليل
أخروا تركاب تحريمه لا يوجب بقاء العام على عمومه نعم لو كان مستندا لقول باختصاص
الترخيص بالسفر المباح نص كان لهذا الكلام وجهان يقال يميز الكلام بانضمام
ذلك النص بمنزلة قولنا كل سفر مباح لم يجب فيه الجمعة وح فالقول بتحريم هذا السفر
يوجب إلغاء هذا العام على عمومه لكنه مندفع عند التدبر إذ هو عند التأمل والتحقيق
في قوة إثبات اللفظ بالزجج ومثله في الماء فالقول بغيره شكل واستدل المصنف في
التدبر على تحريم السفر بعد الزوال بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وآله من سافر
من داء أو ما شرب يوم الجمعة دعت عليه الملائكة لا يصب في سفر ولا يمان في حاجته والعيد
لا يلحق المباح وهو ضعيف لأن الظاهر أن الزاوية عامية ومعملا على الحرمة بتخصيصها
بما بعد الزوال ليس أولى من معملا على الكراهة واستدل عليه بعضهم بقوله تعالى
وذكر البيع إذا انظر أن النهي عن البيع إنما وقع لما فاته السعي الواجب كما ينشأ
به القليل المستفاد من قوله عز وجل ذلكم خير لكم فيكون السفر المنافي كذلك وبما رواه
ابن بابويه في الصحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا أردت الشحوص
في يوم عيد فأنجز الصبح وانت في البلد فلا يخرج حتى تشهد ذلك العيد وإذا هم السفر
بعد الظهر في العيد هم بعد الزوال في الجمعة بطريق أو لا لأن الجمعة أكثر من العيد وفي
الدليلين ضعف قال الشارح الفاضل ومتى سافر بعد الوجوب كان مباحا
فلا يترخص حتى يفوت الجمعة فيستدعي السفر من موضع تحقق الفوات قاله الأصحاب
وهو يقتضي عدم الترخيص المسافر الذي يفوت سفره الاشتغال بالواجب
من تقليم ونحوه أو يحصل في حالة الإقامة أكثر من حالة السفر لاستلزام ترك الواجب
المضيق فهو أولى من الجمعة فخص صامع سفره وتها وجاء حصول الجمعة أخرى أو لا معه
واستلزام الحجج وكون أكثر المكلفين لا ينفكون عن وجوب التقليم فيلزم عدم تقييده

او فوات اغراضهم التي بها انتظام التمتع غير ضاير والاستبعاد فيه مسموع انتهى وهو
مبنى على ان الامر بالشئ يستلزم التهيؤ عن ضده الخاص وهو لا يقول به لكنه موافق
للتحقيق فاذكر صحيح كلنا كان السفر منافيا للاستئصال بالتعليم الواجب المضيق
الا ان في تحقيق المقدار الذي يجب تعلقه على كل مكلف اشكال وغير وقد قال
بعض افاضل الشارحين ليس في السنة ما يدل على وجوب التعلّم على الوجه الذي
اعتبره المتأخرون بل المستفاد منها خلاف ذلك كما يرشد اليه ميمون بن عمار طهارة
اهل قبا ونحو ذلك وطال الكلام في هذا الباب وقوى عدم الوجوب والاكتفاء
في الاعتقادات الكلامية باصالة الحق كيف اتفق وان لم يكن عن دليل وقواه بعض
الافاضل المتأخرين منه وهو عند التامل لا يوافق القواعد الصحيحة العدلية على
ما اطن وتتحقق هذا المقام يحتاج الى زيادة تطويل لا يناسب هذا الكتاب فمران
القول لو كان السفر واجبا كالحج والقر ومع التصيق ومضطر اليه ارتفع التحريم على
اشكال في السفر الواجب الثاني لو كان بعيدا عن الجماعة بغير تخاين فمادون يخرج منه
في ثوب الجماعة قيل يجب عليه الحضور عينا وان صار في محل التخص لا لولا مجر
عليه السفر ولا من هذا شأنه يجب عليه السعي قبل الزوال فيكون سبب الوجوب
سابقا على السفر كما في الاتمام لو خرج بعد الزوال واحتمل في الذكر عدم كونه هذا
المقدار محسوبا من المسافة لوجوب قطعه على كل تقدير ويجري مجرى الملحق
المسافة قال ويلزم من هذا خروج قطعة من السفر عن اسمه بغير موجب مشهور قال
المتأخرين ولو قيل باختصاص تحريم السفر بما بعد الزوال وان وجوب السعي الى الله
قبله للتعبئة انما يثبت مع عدم انشاء المكلف سفر مسقطا للوجوب لم يثبت
من الصواب والظاهر مندي ان انشاء السفر اذا كان اقبل زمان تعلق وجوب
السعي وهو زمان لا يدرك الجماعة الى اخر السعي منقطعة الجماعة والواجب عليه

منها ما رآه الشيخ من محمد بن مسلم في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال لنا صلوا
 في السفر صلوا الجمعة جماعة بغير خطبة وعن أبي الصحيح أيضا قال سألت من صلوا الجمعة
 في السفر قال يصنعون في الظهر لا يجهر الإمام فيها بالقراءة وإنما الجهر إذا كانت خطبة
 وعن جميل في الصحيح قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجماعة يوم الجمعة في السفر
 فقال يصنعون كما يصنعون في غير يوم الجمعة في الظهر ولا يجهر الإمام إنما يجهر الإمام
 إذا كانت خطبة **الفصل** المشهور بين الأصحاب أن من لا يجب عليه السجدة يجب عليه
 الصلوة سوى غير المكلف والمرأة مع المحضور ومن ذكر ذلك من غير استثناء المنيعة
 في المنعة والشيخ في النهاية وقال الشيخ في المبسوط أقسام الناس في الجمعة خمسة من يجب
 عليه وينعقد به وهو الذكر البالغ العاقل الصحيح المسلم من الأحرار والعرج والشيخوخة
 التي لا حراك معها الحاضر ومن هو بحكمة ومن لا يجب عليه ولا ينعقد به وهو القبي
 والجنون والعبد والسافر والمرأة لكن يجوز نظم نعلها إلا الجنون ومن ينعقد
 به ولا يجب عليه وهو المريض والأعمى والأفح ومن كان على رأس أكثر من فرسخين
 ومن يجب عليه ولا ينعقد به وهو الكافر لأنه مخاطب بالرفع عندنا ولعل مراده بقى
 الوجوب في موضع جواز الفصل في الوجوب العيني لأن الجمعة لا يتبع مندوبة وينبغي
 أن تقيده الوجوب المتقيد بالمريض والأعمى والأعرج في كلام الشيخ بما لعدم المحضو
 ر كذلك في الإجماع المنقولة في كلام المقم كما نقلناه سابقا لكن خلاف الظاهر من
 كلامه والمستفاد من كلام المنيعة والشيخ في النهاية وجوبها على المرأة عند المحضور
 صرح به ابن ابي عمير وليس فقال بوجوبها على المرأة عند المحضور غير أنها لا تحسب من
 العدد ويؤيده رواية حفص بن غياث السابقة وقال المحقق في المعبر أن وجوب
 الجمعة عليها إنما هو على اتفان فقها والامتناع وطعن في رواية حفص بن غياث
 لضعف حفص وجهالة الروي عنه ويؤيده عدم الوجوب عليها صحيح أبي همام التقي

وأما المسافر والعبد فالمشهور أنه لا يجب عليها الجمعة عند الحضور وهو قولي
 الشيخ في الخلاف والمحقق وابن ادريس وظاهر الشيخ في المبسوط عدم الوجوب عليهما
 وهو المنقول من ابن حمزة والمتم وهو أقرب لاطلاق الأئمة لأنه على عدم وجوبها
 عليهم وضعف رواية حفص لأنه على الوجوب وأما غيره فإذ كوفقدت نقل المتم
 الإجماع على الوجوب عند الحضور في بعضهم فالوجه أن يقال إن ثبت الإجماع على وجوب
 الجمعة على أحد المذكورين عند الحضور فحين المصير إليه والأكان القول بنفي الوجوب
 البني مطلقاً منجمها الأبيد فان حضوره يوجب زوال الوصف الموجب للترخيص
 الظاهر اتفاق الأصحاب على عدم انعقاد عدد الجمعة بالمرأة واستدل عليه في المنتهى
 بقول أبي جعفر عليه السلام في حسنة زاده لا يكون الخطبة والجمعة وصلون ركعتين على
 أقل من خمسة رهط قال صاحب الصحاح الرهط نادون العشرة من الرجال لا يكون فيهم
 امرأة ويقول الصادق عليه السلام في صحيحة منصور يجمع القوم يوم الجمعة إذا كانوا خمسة
 لا أقل قال صاحب الصحاح القوم الرجال دون النساء وبقوله عليه السلام جموا إذا كانوا
 خمسة نفر قال صاحب الصحاح التفريق بالتحويل عدة رجال من ثلثة إلى عشرة وفي هذه
 الآية تأمل والظاهر اتفاقهم على انعقاد الجمعة بالعبد والمريض والأعمى والمجنون بقدر
 الطهر ونحن وبدل عليه عموم الآية التي هي مستند اعتبار العدد واختلف الأصحاب في
 انعقادها بالمسافر والعبد لو حضرا فقال الشيخ في الخلاف والمحقق في المعبر وابن ادريس
 ينقضي بها لأن ما دل على اعتبار العدد مطلق فيقتضي دلها كالتأويل غيرهما وهو مخبر
 لكن لا يتم فيما لو كان العدد مختصاً في المسافرين للخصار المذكورة لأنه على أن المسافر
 لا يجمع بل لا يتم فيما لو كان العدد مختصاً في العبد أيضاً لأنهم ستنى مما دل على وجوب
 الجمعة باجتماع العدد وذهب جمع من الأصحاب منهم الشيخ في المبسوط وابن حمزة والمصنف
 في بعض كتبه لا يعتقد بهما لأنهما ليسا من أهل فرض الجمعة كالصبي لأن الجمعة إنما يصح

من المسافرين بقية الحرة فكيف يكون متبوعاً ولأنه لو جاز ذلك جاز انعقادها بالمسافرين
 وإن لم يكن معهم حاضر ون واجب بأن الفرق بينه وبين الصبي عدم التكليف في الصبي دون
 المسافر والعبد ويمنع التبعية للحاضر والالزام بالانعقاد لها بجماعة المسافرين وفيه تأمل
 لما أشراً إليه ويمكن الجواب بمنع الملازمة **الأم** قال الشارح الفاضل وينبغي أن يستثنى
 أيضاً يعني من كلام المصم المريض الذي وجب حضوره مشقة شديدة أو زيادة
 في المرض ونحو من الأعذار الموجبة لذلك ومن يخاف فوت المال أو النفس للنهي
 عن العبادة على ذلك التقدير المقضي للفساد انتهى وينبغي تقييده بما إذا كان
 الأمر المذكور حاصل السبب التماساً بالصلوة إذا كان حصولها بسبب السعي
 والمحذور حسب فلا يخرج في العبادة بل أنه متعلق بالسعي الذي هو خارج عن حقيقة
 الصلوة ويشترط في التأييد المنسوب من قبل الإمام الأمانة الجامعة بل في إمام الجمعة
 مطلقاً شرط الإمامة وهي البلوغ فلا يصح ثبات الصبي وإن كان مميزاً على الشهر
 بين الأصحاب وذهب الشيخ في المبسوط والخلاف الجواز أمانة الصبي المراهق المبين
 المائل في الفرائض نيل والظاهر أن مراده بالفرائض ما عهد الجمعة وهو غير ظاهر العبادة
 على الأول بوجوه أو ما إن مقتضى الأدلة وجوب القراءة في الصلوة على المكلف وقد دل
 الدليل على جواز الاكتفاء بقراءة الإمام البالغ فالخلاف الصبي يحتاج إلى دليل ^{مد} والا
 عدم السقوط ويؤيد أن غير المكلف لا يؤمن من إخلاله بواجب أو فعله لبطلان التحقيق
 الاستئصال ويؤيد أيضاً ما رواه الشيخ بإسناد فيه ضعف عن اسحق بن عمار عن الصادق
 عليه السلام عن ابائه عن علي عليه السلام أنه قال لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتمل
 ولا يؤتم حتى يحتمل فإن أم جاز صلوة ومسند صلوة من خلفه وفي بعض الأخبار ^{الضعيفة}
 ما يدل على تنقيح الإمامة للصبي الذي لم يحتمل أو رده الشيخ وحمله على من لم يحتمل وكان
 بالغاً بسبب اهله وهو بعيد وروى الكليني في الحسن بابهم بن ماسم عن عبد الله

الاعتماد

بن المغيرة عن عيناث بن ابراهيم النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا باس بالعلم
الذي لم يبلغ الحلم ان يقوم القوم وان يؤذن وهذا خبر معتمد لا يعتمد التعويل عليه لكن العمل
به خلاف الاحتياط فالعمل على المشهور والعقل فلا ينعقد امامة المهجور لعدم الاضداد
بفعله ولو كان يقتضيه ادوارا فالظاهر جواز امامة لعدم المانع منه واختاره المصنف في باب
الجماعة من التذكرة وقطع في باب الجمعة من التذكرة بالتمنع من امامة لا مكان عروضة
حالة الصلوة ولأنه لا يؤمن احتمال في حيزه بغير شعور فتدري ان المجنون يمتنع في حالة
جنونه وطقن القلة استحب اخصف في النهاية الفصل لم بعد الأفاق والتقليد ان ضعيفا
لا يخفى والایمان والمراد به هنا الاقرار بالاصول الخمسة على وجه جيد اماميا واخلافا
في اعتبار ذلك بين الاصحاب ويدل عليه عموم ما دل على بطلان عبادة الخالف والاختار
الدالة على عدم الاعتماد بالصلوة خلف المخالفين والتي هي عن الصلوة خلفهم اوردوها
الشيخ في التهذيب في احكام الجماعة وما يدل على اعتبار الايمان ما رواه الكليني عن
زواره باسنادين احدهما من الحسن بن محبوب بن هاشم قال كنت جالساً عند ابي جعفر
عليه السلام ذات يوم اذ جاءه رجل فدخل عليه فقال لي جعلت فداك اني رجل جاد
مسجد لتزني فاذا انال اصل معهم وتقولني وقالوا هو هكذا وهكذا فقال اما لن
قلت ذاك لقد قال امير المؤمنين عليه السلام من سمع الشذوذ فلم يجبه من غير علمه فلا
صلوة له فخرج الرجل فقال له لانفع الصلوة معهم وخلف كل امام فلما خرج قلت لي جعلت
فداك كبر على قولك لهذا الرجل حين استفتاك فان لم يكونوا مؤمنين قال فضحك
عليه السلام ثم قال ما اراك بهذا الا هذا يا زارة قاتبة علة اعظم من ان لا يأتهم به ثم قال يا زارة
اتاراني قلت صلوا في مساجدكم وصلوا مع ائمتكم وروى الشيخ عن ابي عبد الله البرقي
في الصحيح قال كتبت الى ابي جعفر عليه السلام يخبرني جعلت فداك الصلوة خلف من وقف
على ايك وعبدك صلوات الله عليهم فاجاب لا تصل وراه وروى الكشي في كتاب الرجال

عن يزيد بن حماد بأسناد ولا يبعد أن يعد قويا عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت لمرصلي
 خلف من لا يعرف فقال لا تصل الا خلف من تتق يد يره الى اخر الخبر والله لا
 خلاف بين الأصحاب في اعتبار هذا الزمان الجماعة مطلقا ونقل إجماعهم على ذلك
 جماعة كثيرة منهم بل ذهب من غيرهم أبو عبد الله عليه السلام البصري الى ذلك محججا بإجماع
 أهل البيت عليهم السلام فان إجماعهم على ذلك عند حجة واجحة الأصحاب على ذلك مضافا
 الى اتفاقهم بقوله تعالى ولا تكونوا الى الذين طلبوا انتمسكم النار والفاسق ظالم لقوله
 تعالى ومن يتقدمه ود الله فقد ظلم نفسه والائتمام يكون لأن معنى الركون هو الميل
 القليل وبالزوايا منها ما رواه الشيخ بأسناد صحيح وابن بابويه بإسناد ثلثة اشان
 منها من الصحيح عن عمر بن يزيد النخعي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امام لا يأس
 به في جميع امر عارف غير انه يسمع ابويه الكلام الغليظ الذي يفضيها اقر او خلفه قال لا
 تقرا خلفه ما لم يكن عاقفا قاطعا وما رواه الشيخ عن خلف بن حماد عن رجل عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال لا تصل خلف الغالب وان كان يقول يقولك والجهر والجاهر بالنسب وان
 كان متصدا وما رواه ابن بابويه في النقيض رسالة وفي اوله ثلثة لا تصل خلفهم الحديث واستند
 في كتاب الخصال بخبر من الاسناد الذي ذكره الشيخ وفي اسناد هذا الخبر ضعف للارسلان
 وفيه محمد بن عيسى وفيه كلام وما رواه الشيخ في الصحيح الى اسمعيل بن اسمعيل عن ابيه
 قال قلت للرضا عليه السلام رجل يعارف الذنوب وهو عارف بهذا الامر اضلي خلفه
 قال لا قار فر يعني قاربه قال في التماسوس وغيره وقال ابن الاثير قارح الذنوب وغيره اذا اذنا
 ولا صفة وما رواه الكليني والشيخ عن ابي علي بن راشد بأسناد ضعيف قال قلت لابي
 جعفر عليه السلام ان مواليك قد اختلفوا فاضلي خلفهم جميعا فقال لا تصل الا خلف من
 تتق يدينه وامانته وعن رواه في الحسين بابراهيم بن هاشم قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 ان انا ساروا عن امير المؤمنين عليه السلام صلى اربع ركعات بعد الجمعة فيفصل بينهن

بتسليم فقال يا زارة ان امير المؤمنين صلى خلف فاستق فلما سلم وانصرف قام امير المؤمنين
 عليه السلام فقللى اربع ركعات لم يفصل بينهما بتسليم فقال له رجل الى جنبه يا ابا الحسن
 صليت اربع ركعات لم تفصل بينهما فقال امين اربع ركعات متشابهات فسكت والله
 ما عقل ما قال له وروى ابن بابويه عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه قال خمسة
 لا يؤمنون الناس ولا يصلون بهم صلاة فريضة في جماعة الا برص والمجدوم وولد الزنا
 والاعرج حتى يهاجر والمحدود وروى مرسل عن امير المؤمنين عليه السلام لا يصلين احدكم
 خلف الاجنم والابرص والمجنون والمحدود وولد الزنا والاعرج الا يوم المهاجر ورواه
 الكليني عن زارة في الحسن بابرهم بن هاشم عن ابي جعفر عليه السلام في جملة حديث
 قال وقال امير المؤمنين عليه السلام الخبر باد في تفاوت ودوى الشيخ باسنا وضعيف
 عن جعفر بن محمد عليهما السلام انه سئل عن القراءة خلف الامام فقال اذا كنت خلف
 الامام قولا وتثنية فارة بجزءك قراءة وان اجبت ان تقرأ فاقرا فيما يخافت فيه فاذا
 جهل فانصت قال الله تعالى وانصتوا لعلكم ترحمون قال فقيل له فان لم اكن اتق برفاهي
 خلفه واقراؤه لصل قبله او بعده وهذا الاخبار لا يصلون من ضعف في سندا وقصرا
 في دلالة وفي دلالة الآية ايضا تامل لكن اذ عرفت ان اشتراط العدالة في الجملة مالا
 خلاف فيه بين الاصحاب وله ظهور واضح عن مذهب علماء اهل البيت عليهم السلام
 سهلت عليك مؤنة الاستدلال نعم القدر المستفاد من الاخبار سهولة الخطب
 في امر العدالة والمستفاد من اطلاق كثير من الروايات وحضور بعضها الاكتفاء في ذلك
 يحسن الظاهر بل المنقول من فعل السلف الاكتفاء باقل منه كما سيوضح عن قريب لكن
 ينبغي ان لا يترك الاحتياط وقد روى الاصحاب عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال
 اسام القوم واحدهم فقد موافضلكم وقال عليه السلام ان سلكم ان تركوا صلواتكم فمنا
 اختياركم ومن روى الله صلى الله عليه وآله من صلى بغيرهم من هو اعلم منهم لم يزل امرهم

الى سؤال الى يوم القيمة وعن ابي ذر رحمه الله ان اياك شفيعك الى الله عز وجل فلا
 يجعل شفيعك فيها ولا فاسقا ولا فاسقا والامر المهيمن هنا تحقيق معنى العدالة وما يحصل
 وما يعرف فاعلم ان كلام الاصحاب في معنى العدالة المعبرة في امام الجماعة وفي الشا
 مختلف والتظاهرات العدالة المعبرة فيهما والحد من غير قابل بالفرف قال المفيد
 العدل من كان معروف بالذين والورع من محارم الله تعالى وقال الشيخ النهاية العدل
 الذي يجوز قبول شهادته للمسلمين وعليهم هو ان يكون طاهرا طاهرا الايمان ثم يعرف
 بالشر والصداح والامناف والكف عن البطن والفرج واليد واللسان ويعرف باقتساب
 الكباير التي اوعده الله عليها النار من شرب الخمر والزنا والربا وعقوق الوالدين
 والفرار من الزحف وغير ذلك الساتر لجميع عيوبه ويكون متعاهدا للصلوات الخمس
 مواظبا عليها من حافظا لمواقيتهم متوقفا على حضور جماعة المسلمين غير مختلف عنهم
 الا المرض او علة او عذر وقال ابن البراج العدالة معبرة في صحة الشهادة على المسلم وثبت
 في الانسان لشرط وهو البلوغ وكال العقل والحصول على طاهر الامانة والشر والعفاف
 واجتناب القبائح ونفي المهتم والظنة والحسد والعداوة وقال ابو الصلاح العدالة
 شرط قبول الشهادة على المسلم وثبت حكمها بالبلوغ وكال العقل والايمان واجتناب
 القبائح اجمع واستثناء الظنة بالعداوة والحسد والمنافسة والمملكة او الشراكة وقال الشيخ
 في المبسوط العدالة في اللغة ان يكون الانسان متعادلا لاهوال متساويا وفي الشريعة
 هو من كان عدلا في دينه عدلا في عروته عدلا في احكامه فالعدل في الدين ان يكون مسلما
 لا يفتق من شئ من اسباب الفسق وفي المروءة ان يكون مجتنبيا للاموال التي تسقط المروءة
 مثل الاكل في الطرقات ومدا لا رجل بين الناس وليس لتبائب المصنعة والعدل في
 الاحكام ان يكون بالفالحا قلاض كان عدلا في جميع ذلك قبلت شهادته ومن لم يكن عدلا
 لم يقبل فان ارتكب شيئا من الكباير وهي الشرك والقتل والزنا والواط والغصب والسرقة

وشرب الخمر والقذف وما أشبه ذلك فاذا فعل واحدة من هذه الأشياء سقطت شهادته
فانما ان كان محتسبا للكبائر موافقا للصغار فانه يعتبر الاغلب من حاله فان كان الاغلب
من حاله مجانبة المعاصي وكان يواقع ذلك نادرا قبلت شهادته وان كان الاغلب موافقا
للمعاصي واجتنابه لذلك نادرا لم يقبل شهادته وانما اعتبرنا الاغلب في الصغار لاننا لو قلنا
انه لم يقبل شهادته من واقع اليسير من الصغار اذا ذلك الى ان يقبل شهادته لاحد لانه
ينفك من موافقة بعض المعاصي وقال ابن الجنييد فاذا كان الشاهد حرا بالغا مؤمنا معتبرا
معروف النسب عريضا غير مشهور وبكذب في شهادة ولا ياد تكاثر كيرة ولا مقام على
صغيرة ممن التيقظ مما لم يقع في الاقوال عارفا باحكام الشهادة غير معروف بخيف
على معاصله ولا تقاوت بواجب من علم او عمل ولا معروف بياشرة اهل الباطل والدخول
في حرامه ولا بالحرص على الدنيا ولا بسايط المروق بريئا من اهوا اهل البدع التي يوجب
على المؤمنين البراءة من اهلها فهو من اهل العدالة المقبول شهادتهم وطاهر كلامه
موافقة للشيخ في المبسوط وقال ابن اديس بقدر نقل كلام الشيخ في المبسوط وهذا القول
لم يذهب اليه الا في هذا الكتاب ولا ذهب اليه احد من اصحابنا لانه لا يصغى به عندنا
في المعاصي الا بالاضافة الى غيرها وما حرج واستدل به من انه يؤدي ذلك الى ان لا
يقبل شهادة احد لانه لا احد ينفك من موافقة بعض المعاصي فغير واضح لانه قادر
على التوبة من ذلك الصغير فاذا تاب قبلت شهادته وليس التوبة مما يقدر
على انسان ولا شك ان هذا القول يجرى لبعض الخائفين فاخاره شيخنا ههنا ونظر
او اوردته على حجة ولم يقل عليه شيئا لان هذا عمادة في كثير مما يورده في هذا الكتاب
وقال ابن عمر المسلم الحر يقبل شهادته اذا كان عدلا في ثلثة اشياء والدين والمروة و
الحكم فالعدالة في الدين الاجتناب عن الكبائر ومن الامر اهل الصغار وفي المروة
الاجتناب عما يسقط المروة من ترك صيانة النفس وترك المبالاة وفي الحكم البلوغ

وكما العقل وقد الحق في الشرايع لا ذيب في ذواها يعني المدالة بمواقف الكبار
 كالقتل والزنا واللواط وعصب الأموال المعصية وكذا بمواقف الضعفاء مع الأضرار
 أو في الأغلب أما لو كان في الندرة فقد قيل لا يفتح لعدم الانتكاس منها الأثما
 يقل فاشترط الزام لا مشقة وقيل يفتح لا مكان التدارك بالاستغفار والأول أشبه
 وكلامه يقتضي موافقة الشيخ في المبسوط وكذا المقم في المختلف هذا ما قال المتقدمون
 في معنى المدالة وأما المتأخرون فقد قالوا القاملة تفت على ملازمة التقوى والبرق بحيث
 لا يرتكب كبيرة ولا صغيرة مع الأضرار أو في الأغلب والمشهور بينهم أن الصغيرة تنادى
 غير قادمة وإن أمكن تداركها بالاستغفار وإذا عرفت هذه الجملة فاعلم أن الأصحاب
 مختلفون في أن كل معصية هل هي كبيرة أم لا بل بعضها كبيرة وبعضها صغيرة فللأصحاب في
 ذلك قولان القول الأول ما ذهب إليه جماعة منهم المفيد وابن البراج وأبو الصلاح والشيخ
 في المقدمة والشيخ أبو علي الطبرسي وابن ادريس وهو أن معصية كبيرة نظر إلى اشتراطها
 في مخالفة أمر الله تعالى وفيه لكن قد يطلق الصغير والكبير على الذنب بالإضافة إلى ما فوقه
 وما تحته فالقبلة صغيرة بالنسبة إلى الزنا كبيرة بالنسبة إلى النظر بشهوة قال الشيخ أبو علي
 الطبرسي في تفسير الكبير بعد نقل هذا القول والظاهر أصحابنا رضوا الله عنهم فافهم
 قالوا المعاصي كلها كبيرة لكن بعضها أكبر من بعض وليس في الذنوب صغيرة وإنما يكون
 صغيرا بالإضافة إلى ما هو أكبر ويستحق العقاب عليه أكثر ويظهر من كلامهم أن هذا القول
 اتفقا بين الأصحاب ويظهر ذلك من كلام الشيخ في المقدمة وابن ادريس في السراير
 أيضا وهذا القول شواهد في الأخبار مثل ما دل على أن كل معصية شديدة وما دل
 على أن كل معصية قد يوجب لصاحبها النار وما دل على التحذير من استحقاق الذنب
 واستغفاره وأمثال ذلك ويؤيد ما رواه الكليني عن عبد الله بن سنان بأشأ
 يحتمل الصحة عن أبي عبد الله عليه السلام لا يصح مع الأضرار ولا كبيرة مع الاستغفار

وما رواه ابن بابويه بأسنا وضعيف عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لا تحقر
 من الشئ وإن صغر في أعينكم ولا تستكبروا شيئا من الخبز وإن كان كثر في أعينكم فإنه لا
 كبير مع الاستغفار ولا صغير مع الأصرار وهذا التأييدان المراد بالأصرار الأمانة
 على الذنب لعدم التوبة والاستغفار كما قال جماعة من المفسرين في تفسير قوله تعالى ولا تقربوا
 على ما نقلوا وروى الكليني عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل ولم
 يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون قال الأصرار أن يذنب الذنب فلا يستغفر ولا يحدث
 نفسه بتوبة فذلك الأصرار وروى من طريق العامة عن النبي صلى الله عليه وآله
 ما أمر من استغفر لكن هذا أنا يبد ضعيف بخوان أن يكون المراد بالأصرار المدامنة
 عليه أو الغرم على المعادة فإن ذلك النسب باللغة قال الجوهري أصرت على الشئ
 أي أقت ودمت وقال ابن الأثير أصرت على الشئ بصرا صرارا إذا نمرودا ودمت
 عليه وقال في القاموس أصرت على الأمر أنم وقرب منه كلام ابن فارس في المجلد وأنا
 الزاوية فضعيف السند وروى ابن بابويه مرسل عن الصادق عليه السلام شفاعتنا
 لأهل الكبائر من شيعتنا وأما التائبون فإن الله عز وجل يقول ما على المؤمنين
 من سبيل وفي هذه المقالة اشعار بأن ما عبد التائب صاحب كبير وعلى هذا
 القول رسول المقالة بموافقة المعصية أو عصيته كانت من غير فرق بين الصغيرة
 والكبيرة وعلى هذا يلزم اشكال وهو أن لا يوجد عادل أصلا إذا الإنسان أينفك
 عن الضمائر لا المعصوم وفي ذلك تعطيل للأحكام الكثيرة المبينة على وجود
 العدل وتقويت للنافع العظيمة الدينية والدنيوية وقضيب الحقوق وفيه من الخرج
 والضيق ما لا يخفى وقد قال تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وقال عز وجل
 يوحى الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر واجاب ابن ادریس من اصحاب هذا القول
 بان قد ادلت الذنب بالاستغفار ويمكن ومع الاستغفار والتوبة لا يبقى للذنب اثر

واعتز من عليه بوجهين احدهما ان التوبة متوقفة على الغرم على ما في المعاودة والآخر
 على ترك الصغائر متعددا ومتعسرا لان الانسان لا يترك عنه غالبا فكيف يتحقق
 الغرم على تركها ابدانعا ما جوب من حاله وحال غيره من عدم الانفكاك عنها وهذا
 الاشكال وان كان دودها على اصحاب هذا القول اشدد لكنه يستوجب الي غيرهم
 ايضا في الجملة اذا نظرنا ان التوبة عن الذنب واجب اتفاقا من غير فرق بين الصغائر
 والكبيرة فاذا اعتبر في التوبة الغرم على الترك وعدم المعاودة تمام الاشكال ^{هنا} الاشكال
 لان لوجوم التوبة من غير اختصاص بهذه القول نعم وروده على هذا القول باعتبارين
 وجوب التوبة واعتبار العدالة ومن لم يقتر في التوبة الغرم على الترك كما هو مذاهب جميع
 من العلماء وتبدل عليه بعض الاخبار والتمحج المداودة نظري في دفع هذا الاشكال فانهما
 ان لا يكفي في التوبة مطلق الاستغفار واظهار الندم حتى يعلم من حاله ذلك وهذا
 قد يورى الذي انما يطول فيفوت معه الفرض من الشهادة ونحوها فيبقى المحرج ولعل
 القائلين بان كل معصية كبيرة بالنسبة الى معصية اخرى لا يتدح عندهم في العدالة
 الذنب مطلقا بل القادح عندهم الظاهر به والاكتنا منه وعدم المبالاة بحيث لا
 يظهر فيه اثر التقوى والورع عن محارم الله او يقال القادح في العدالة ارتكاب الذنب
 بحيث لا يصح بوجوه بالورع والتقوى عرفا وهذا امر يختلف بحسب الادوات والاحوال
 وانواع المعاصي فتقليل من بعض انواعها كالقتل يتدح فيها وكثير من بعض انواعها
 لا يتدح فيها كعض المعاصي التي يتلى بها الناس غالبا ولا يترك عنها الا البتة
 في التقوى والمستأهون والاخلاص وان صح الملاقاة الكبيرة عليها بالنسبة الى ذنب اخر
 اصغر منه او يقال بعض انواعها وهو ما اختص باسم الكبيرة عند الفرقة الاخرى كالقتل
 والزننا وعقوق الوالدين واشباه ذلك قادح عندهم في العدالة مطلقا وانما غيرهما
 يتدح مع الاكتنا والاصرار وان اشترك الكل في كونها كبيرة ببعض الاعتبارات وقد نقل

رُبَّهِ الْخَطِيئَةِ فِي سُلِّ الْقَتْلِ وَالزَّنا وَالْعُقُوبِ قَاضٍ فِي الْعَدَالَةِ مُطْلَقًا
 وَلَقَدْ هَذَا الرَّجُلُ أَقْرَبَ إِلَى التَّحْقِيقِ رَأْسًا إِلَى الْفَيْضِ وَقَدْ قَالَ مِنْ قَوْلِهِمْ إِنَّ الْمَاءَ وَالْعَدْلَ
 عِنْدَهُمْ مِنْ اجْتِنَابِ الْبُكَرِ وَلَمْ يَصِرْ عَلَى الْأَصْغَرِ مَعَ غَيْرِهِمْ سِوَا أَنْ أَحَدَهُمَا الْبُكَرُ وَالْأَصْغَرُ
 أَصْغَرُ وَهُوَ ضَعِيفُ الْقَوْلِ الثَّانِي مَا ذَهَبَ إِلَى الشَّيْخِ فِي الْمَبْسُوطِ وَابْنِ حَزْمٍ وَالْفَاضِلَانِ
 وَجِهَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ أَنَّ الْمَعْصِيَةَ نَوْعَانِ كَبِيرَةٌ وَصَغِيرَةٌ وَلَيْسَ كُلُّ مَعْصِيَةٍ كَبِيرَةً كَمَا
 ذَهَبَ إِلَيْهِ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَلْيُشْهِدْ لَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّ اجْتِنَابَ الْكِبَايِرِ مَا شَهَرْنَ
 عَنْهُ تَكْفُرٌ عَنْكُمْ سِيئَاتِكُمْ ذَلِكَ بِمَعْنَاهُ عَلَى أَنْ اجْتِنَابَ بَعْضِ الذُّنُوبِ وَهُوَ الْكِبَايِرُ يَكْفُرُ
 الْيُسْتَاتِ وَهُوَ يَقْتَضِي كَوْنَهَا غَيْرَ كِبَايِرٍ وَقَدْ سَجَّاهُ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كِبَايِرَ الْأَثَمِ وَالْقَوْلُ الْخَالِصُ
 فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ يَكْفُرُ الصَّغَائِرَ وَرَوَى ابْنُ أَبِي بَرٍ وَمُسْلِمٌ عَنْ الصَّادِقِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ اجْتَنَبَ الْكِبَايِرَ كَفَرَتْهُ عَنْ جَمِيعِ ذُنُوبِهِ وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّ اجْتِنَابَ الْكِبَايِرِ
 مَا شَهَرْنَ عَنْهُ تَكْفُرٌ عَنْكُمْ سِيئَاتِكُمْ وَمَدْخَلُكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا وَعَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ سَأَلَ
 عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ لِمَنْ يَشْرِكُ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ هَلْ
 يَدْخُلُ الْكِبَايِرُ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ نَعَمْ ذَلِكَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَشَاءَ عَذِبَ عَلَيْهِمَا
 وَأَنْ يَشَاءَ عَفَاً وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ شَفَّاعِي لِأَهْلِ الْكِبَايِرِ مِنْ أُمَّتِي
 وَرَوَى الْكَلْبِيُّ بِإِسْنَادٍ فِيهِ كَلَامٌ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ
 إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَغْفِرُ لِمَنْ يَشْرِكُ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ الْكِبَايِرُ فَمَا سَأَلَ
 قَالَ قُلْتُ مَهَلْتُ الْكِبَايِرُ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ قَالَ نَعَمْ وَفَرِيقٌ مِنْهُمْ عَنْ اسْحَى بْنِ عَمْرٍو عَنْ الصَّادِقِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَشْهِدُ لَهُ أَيْضًا الْأَخْبَارُ الْكَثِيرَةُ الدَّالَّةُ عَلَى تَفْصِيلِ الْكِبَايِرِ وَثَبَاتِهَا وَسُجَّى
 لَهَا مِنْهَا وَتَشْهِدُ لَهُ أَيْضًا مَا ذَلَّ عَلَى مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْوَادِعَةُ فِي ثَوَابِ بَعْضِ الْأَعْمَالِ أَنَّهُ
 يَكْفُرُ لِلذُّنُوبِ إِلَّا الْكِبَايِرَ وَمَا شَالَ ذَلِكَ بِالْجُمْلَةِ تَحْقِيقُ الْكِبَرِ بِبَعْضِ أَنْوَاعِ الذُّنُوبِ
 فِي الْأَخْبَارِ وَالْأَنَا وَكَثَرُ مَنْ أَنْ يَحْكُمَ فِي هَذَا الْقَوْلِ وَالْمَعْبُورِ فِي الْعَدَالَةِ عَلَى هَذَا

القول ان لا يرتكب كبيرة ولا صغيرة مع الاصرار والعلماء في تفسير بعض احاديث ما كثر في ذلك
 قوم هي كل ذنب توعد الله عليه بالامتناب في الكتاب العزيز وقال بعضهم هي كل ذنب
 رتب عليه الشارع حدا او صرح فيه بالوعيد وقال طائفة هي كل معصية يؤذن بقلة الثواب
 فاعلموا بالدين وقال جماعة هي كل ذنب علم حرمة بدليل قاطع وقيل كل ما توعد الله عليه
 توعدا شديدا في الكتاب او السنة وعن ابن مسعود انه قال اقرأوا من اول سورة النساء
 الى قوله تعالى ان تعذبوا اكبائر ما شهرون عنه تكفر عنكم سيئاتكم فكل ما هي منه في هذه
 السورة الى هذه الآية فهو كبيرة وقالت المعتزلة ان الصغيرة ما نقص عقابها عن ثواب
 صاحبها وقال قوم ان الكباير سبع الشراك بالله وقتل النفس التي حرم الله وقدف
 المحصنة وكل مال اليتيم والزنا والفرار من الزحف ومصرفوا الدين ودوروا في ذلك
 حديثا عن النبي صلى الله عليه وآله وقيل انها تسع زيادة السحر والاحاديث في بيت الله
 اى الظلم فيه ورواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله ورواه ابو هريرة ورواه عليه كل
 الربوا وروى عن علي عليه السلام زيادة عن ذلك شرب الخمر والسوقه وزاد بعضهم
 على السبعة السابغة ثلثة عشر احدى اللواط والسحر والربوا والفسقة واليمين القوم
 وشهادة الزور وشرب الخمر واسخا الالكعبة والشرفة ونكت السفرة والتعرب
 بعد الحج واليهاس من روح الله والامن من مكر الله وقد تزايد بقية عشر احدى
 اكل الميتة والدم وحمل المحننير وما اهل لعين الله به من غير ضرورة والتمت والتمار
 والجحش في الكيل والوزن ومعونة الظالمين وحلب الحقوق من غير عسر والاشراف
 والتبذير والخيانة والاستفال بالمال هي والاصرار على الذنوب وقد بعد من اشيا
 اخرى كالقيادة والديانة والعصب والنيمة وقطيعة الرحم وتأخير الصلوة من وقتها
 والكذب خصوصا على رسول الله صلى الله عليه وآله وضرب المسلم بغير حق وكتمان الشهادة
 والسعاية الى الظالم وضع الزكوة المفروضة وتأخير الحج عن عام الوجوب والطهار والحياء

بقطع الطريق ونقل عن ابن عباس قال لما سئل عن الكباير سبع هي إلى السبعائة اقرب
منها إلى السبعة والفقول الأول من هذه الأقوال مشهور بين اصحابنا ولم اجد في كلامهم
اختيار قول اخر يدل عليه ما رواه الكليني عن الحسن بن محبوب في الصحيح قال كتب معي بعض
اصحابنا إلى أبي الحسن عليه السلام يسأل عن الكباير كم هي وما هي فكتب الكباير من اجبت
ما وعد الله عليه النار كفر عنه شيئاً إذا كان مؤمناً والسبع الموحيات قتل النفس الحرام
وعقوق الوالدين وكل الزنا والتعرب بعد الهجرة وقذف المحصنة وكل مال اليتيم
والفرا من الزحف ويؤيد ما رواه ابن بابويه عن احمد بن النضر عن عباد عن كثير الشاذلي
قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الكباير فقال كلها او وعد الله عليه النار وما رواه
الكليني باسناد فيه ضعف عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى
ان تعبدوا كباير ما تهن من الاية قال الكباير التي اوجب الله عز وجل عليها النار
وما رواه الكليني عن محمد بن مسلم باسناد فيه محمد بن عيسى عن يونس عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سمعته يقول الكباير سبع قبل المؤمن ستمدا وقذف المحصنة والفرا
من الزحف والتعرب بعد الهجرة وكل مال اليتيم وكلما وكل الربوا بعد البنية وكل
ما اوجب الله عز وجل عليه النار قال ان اكبر الكباير الشرك بالله ويؤيد ما يبدأ ضعفاً
ما رواه عن ابي بصير باسناد فيه محمد بن عيسى عن يونس عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سمعته يقول ومن يؤتي الحكم فقد اوفى خيراً كثيراً قال معرفة الامام ولحساب الكباير
التي اوجب الله عليها النار وروى الكليني عن عبيد بن زرارة في الحسن بابهم بن
هاشم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكباير فقال هن في كتاب علي عليه السلام
سبع الكفر بالله عز وجل وقتل النفس وعقوق الوالدين وكل الربوا بعد البنية وكل
مال اليتيم وكلما والفرا من الزحف والتعرب بعد الهجرة قلت فهذا اكبر المعاصي قال نعم
فاكل دهر من مال اليتيم طلبا لكرام ترك الصلوة قال ترك الصلوة قلت فما عدت

عليه السلام المسافر وجبه يعلم مما حققنا سابقه ويحرم الاذان الثاني اختلف الاصحاب
في الاذان الثاني فذهب الشيخ في المبسوط والمحقق في المعية الى انه مكروه وذهب ابن
يونس ومحمد بن هرون المتأخرين الى انه محرم اجماع القائلون بالتحريم بان الاتفاق واقع على ان
الشيء صلى الله عليه وآله بفعله ولا امر بفعله واذا لم يثبت مشروعيته كان بدعة كالاذان
للتأفلة والمروى ان اول من فعل ذلك عثمان قال الشافعي ما فعله النبي وابوبكر وعمر
احب الي من قبل اول من فعل ذلك معويه وهو متجه ان قصدته كونه عبادة على هذا الوجه
واقفي بما رواه الشيخ من حفص بن غياث عن جعفر عن ابيه قال الاذان الثالث يوم
الجمعة بدعة وتسمى ثالثا لانه ثالث بالنسبة الى الاذان والاقامة الموطئتين شرعا
وردها المحقق باستقصاف السند قال في الذكرى ولا حاجة الى الطعن في السند مع
قبول الرواية التاريد وملتقى الاصحاب لها بالقبول بل الحق ان لفظ البدعة ليس
بمخرج في التحريم فان المراد بالبدعة ما لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وآله ثم تجدد
بعده وهو ينقسم الى محرم ومكروه وعليه ان الظاهر من البدعة التحريم وقد روى
الشيخ عن زرارة ومحمد بن مسلم والفضل في الصحيح عن الصادق ع عليهما السلام الاذان
كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار يمكن ان يقال يحتمل ان يكون المراد من
الاذان الثالث الاذان للعصر فلا لالة الرواية على المذهبين واضح واختلف كلامهم
في تفسير الاذان الثاني فقله ما وقع تأنيبا بالزمان بعد اذان اخر واقع في الوقت من
مؤذن واحد او قاهد كونه تأنيبا سواء كان بين يدي الخطيب او على المنارة او غيرها
وقيل ما وقع تأنيبا بالزمان والقصد ان الواقع اولا هو المأمور به والمحكوم بصحة فيكون
التحريم متوجها الى الثاني وقيل انه ما لم يكن بين يدي الخطيب لانه الثاني باعتبار الاعداد
سواء وقع اولا وتانيا بالزمان للماد والشيخ عن عبد الله بن ميمون عن جعفر عن ابيه
عليهما السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يخرج الى الجمعة فقد على المنبر حتى

حق يفرغ المؤذن من الزواية ضعيف السند معارضة بما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم
 في الحسن بابر هيم بن هاشم قال سألت عن الجمعة فقال اذان واقام يحجج الامام بعد
 الاذان فتصعد المنبر الحديث وهو صحيح في استحباب الاذان قبل صعود الامام المنبر
 فيكون الحديث غير و قال ابن ادریس الاذان الثاني ما يفعل بعد نزول الامام مضافا
 الى الاذان الذي عند الزوال ويحرم البيع وشبهه من العقود واليتاعات بعد الزوال
 اجمع العلماء كانه على تحريم البيع بعد الاذان للجمعة نقل الاجماع عليه المص في المنتهى و
 التذكرة ويدل عليه قوله تعالى وذروا البيع لانه في قرأه ان يقال تركوا البيع بعد السجدة
 فيكون البيع هو ما اما الاستدلال عليه بقوله تعالى فاسعوا بنا وعلى ان الغورية
 يستفاد من ترتيب الجزاء على الشرط او على ان قوله عليه السلام تعالى وذروا البيع قرينة
 على ارادة النهي عن ضده فمع ما فيه من محتمل فتمت المشهور من عدم وجوب السعي
 قوربا لا يقتضي وقت الصلوة فلا يصلح للتأويل بالنزول الاستدلال اليه وضعف الابطان
 الثاني لا يفسد عموم الدعوى بل يختص بصورة المناقاة ثم لا يخفى ان المذكور في
 عبارات الاصحاب تحريم البيع بعد الاذان حتى ان المص في المنتهى والثمانية نقل
 الاجماع الاصحاب على عدم تحريم البيع قبل السجدة ولو كان بعد الزوال قال في المنتهى
 لا يفسد خلافا بين اهل العلم في مشروعية الاذان عقب صعود الامام الى قوله
 وهو الاذان الاول الذي يحرم به البيع ويتعلق به وجوب السعي وينبغي فعله مع اذان
 المؤذنين في المنابر وقال ايضا واذ صعد الخطيب المنبر ثم اذن المؤذن يحرم وهو
 مذهب علماء الامصار الى قوله ولا يحرم بزوال الشمس ذهب اليه علماء اجمع بل يكون
 مكروها ونسبه الى جماعة المتابعين واكثر اهل العلم ونسب الى مالك واحمد تحريم
 البيع بعد الزوال ما اختاره في هذا الكتاب من اناطة التحريم بالزوال واختاره الشارح
 الفاضل محل تأمل وبقى الكلام في تحقيق ما يشبه البيع من سائر العقود واليتاعات ونقل

المشهور عدم التحريم قال المحقق في المعبر المبشر بالذهب لا واستشكله المص في جملة
من كتبه فوقف بعضها الى التحريم ووافقه جماعة من الاصحاب منهم الشهيد
نظر الى الشاكلة في العلة الاولى بقوله ذلك خير لكم وهو ضعيف وبنما يجزئ عليه
بفردية السعي واما فاعلم لطلاق المعاوضة وانت خبير بما فيه قال في الذكرى ولو حملنا
البيع على المعاوضة المطلقة التي هي معناه الاصل كان مستغنا عن الاية بتحريم غيره ويمكن
تعليل التحريم بان الامر بالشئ يستلزم التهي عن ضده ولا يرب ان السعي ما يورده فيتحقق
التهي عن كل ما ينافيه من بيع وغيره ويرد عليه على الاول ان مطلق المعاوضة غير المعنى
المبادر من البيع عزها وشرعا سلنا التساوي ولكن اتا تعين كون المراد مطلق المعاوضة
يحتاج الى دليل مع ان الاصل عدم التحريم وعلى الثاني انه مخالف لما ذهب اليه في
مواضع من كتابه من عدم كون الامر بالشئ مقتضيا للتهي عن ضده الخاص ولا يثبت
بعموم الدعوى اختصاصه بالمنافي وهذا الشراء مثل البيع في التحريم ظاهر الاصحاب ذلك و
لقل المراد بالبيع المذكور في الاية اتم من الشراء وان كان للمناقضة فيه مجال ولو كان امدا
المعاقدين من لا يجب عليه السعي ففي التحريم عليه خلاف فذهب جماعة من المتأخرين
الى التحريم وذهب المحقق الى عدم التحريم وفاقا للشيخ فانه كرهه ولم يحرمه استنادا الى الاصل
حجة الاول انه معاونة على الحرم وقد نهى الله تعالى عنها بقوله عز وجل ولا تعاونوا على
الاثم والعدوان وهو لا يفيد عموم الدعوى اذ قد لا يكون معاونة كما اذا وقع الايجاب
من غير ان يكون المشتري مدخلا فيه فقل لا يقال لو لم يقبل لم يتحقق البيع فلا يتصف
بالتحريم فلنقل المشتري مدخل في حصول الحرام لاننا نقول تاثير الفعل في انصاف فعل
الغير بالتحريم مما لا وجه له فالظاهر تحريم الايجاب وان لم يتحقق القبول نعم لا يبعد اعتبار
النظر بالقبول او عدم النظر بعدم القبول وينعقد البيع وشبهه لو تحقق بعد الزمان
وان اتم بفعله عند المم وجهه والمتأخرين ونقله الشيخ عن بعض الاصحاب وذهب جماعة

من الاصحاب منهم ابن المجنيد والشيخ في المبسوط والخلاف الى عدم الانقضاء وما مال اليه
 بعض افاضل الشارحين والامراء اول اقرب لما تحقق في الاصول من انه لا منافاة بين
 التحريم وترتيب الاثر وهذا لا يتناقض لانها هي مع التصريح بترتيب اثره عليه وينضاف
 ذلك للعموم ما دل على ترتيب الاثر بخوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم وقوله
 عليه السلام البايعان بالخيار ما لم يتفرقا الى غير ذلك من الاخبار حتى يتم المطلوب اجمع
 الشيخ بان التهي في المعاملات يقتضي الفساد وجوابه منع ذلك كما حقق في الاصول
 واجمع بعض الشارحين بان لم يثبت كون العقد المحرم سببا للانتقال فلا يمكن الاستدلال
 لقوله تعالى احل الله البيع ولا بالاجماع في حمل الخلاف وجوابه واضح مما استدلنا
 ويكونه السفر بعد الفجر وهذا الحكم مجمع عليه بين الاصحاب واكثر العامة على ما ذكره الله
 في التذكرة وذكر انه لا يمكن السفر ليلة الجمعة اجماعا ونقل الحجة في هذا الباب مضافا
 الى الاتفاق الملاقى التي هي عن حفص بن النضر السلفي في مسأله تحريم السفر
 بعد الزوال او ما فيه من حرمان نفسه من اكل الفرضين وفي وجوب الاصفاء و
 الطهارة في الخطبتين وتحريم الكلام ولان مراده بالاصفاء الاستماع سواء كان المصطفى
 مع ذلك متكلما ام لا ولهذا جمع بينه وبين تحريم الكلام وفي القاموس ان الاصفاء الاستماع
 مع ترك الكلام فيكون ذكره مغنيا عن ذكره واختلف الاصحاب في وجوب الانصات
 فذهب الاكثر الى الوجوب وذهب الشيخ في المبسوط والمحقق في المعبر الى انه مستحب
 الاول ان فائدة الخطبة انما يتم به وفيه منع واضح كنع كونه الفايده منحصر في استماع كل
 منهم جميع الخطبة ولو قصد هذا الاستدلال على وجوب الاصفاء الزايد على العدد
 كان احمق فلا لثة قال الشارح الفاضل وجوب الاصفاء غير مختص بالعدد ولعدم
 الارلية نعم سماع العدد شرط في الصحة وفيه تاويل مجاوز حصول الرأب سماع العدد
 كفاية وعلى تقدير وجوب سماع الزايد على العدد هل يجب الاستماع على الخطب فيه

تظهر من حيث ترققه على الاستماع واشتراط الرجوب بامكان السماع ولقلة اوجبه وعلى
تقدير وجوب السماع يجب ان يقرب التقيد ويجلس بعضهم يجيب بمض تحصيل
للسماع الواجب بقدر الامكان بحجة الشيخ ومن وافقه الاصل السالم من المعارض
وهو بحجة واختلفوا ايضا في اشتراط الطهارة الخطيب من المحدث وقت ايراد
الخطيبين فقال الشيخ في الميسر والمخالف بالاشتراط ومنعه ابن ادريس والفاصل
بحجة الاول وجوب **الاول** انه احوط اذ مع الطهارة براء الذمة بيقين وبدونها لا
تحصل يقين البراءة **الثاني** الناسى بالنسي صلى الله عليه وآله **الثالث** ما رواه الشيخ
في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال وانما جعلت الجمعة ركعتين من اجل الخطيبين
فهو صلى حتى تنزل الامام والاختلاف غير متحقق فيجب حمل الكلام على المساواة
في جميع الاحكام لكونها اقرب المحازات الى المحفظة بهذا التقرير يندفع ما يقال
اثبات المماثلة بين شيئين لا يقتضي ان يكون من جميع الوجوه كما تقرر في سئلة ان
نفي المساواة لا يفيد العموم والجواب عن الاول مع كون الاحتياط دليلا شرعيا بل الحكم
بالوجوب من غير دليل والى عليه بنا في الاحتياط وعن الثاني ان فعل النبي صلى الله
عليه وآله اعم من الواجب والنامي انما يجب فيما يعلم كونه على جهة الوجوب وعن الثالث
ان المتبادر بقرائن المقام انه كالصلاة في وجوب الايتان لها او الثواب او غير ذلك
فما يقرب من سئلنا لكن لا يمكن حملها على المماثلة من جميع الجهات الا بارتكاب التخصيص
فيها وليس الحمل عليه اقرب من الحمل على ما ذكرناه بالجملة دلالة الرواية على ما ذكره
واضح فلا مغلل من الاصل والاحتياط واضح والمستفاد من الدلائل المذكورة المساواة
بين المحدث والحنث في الحكم المذكور وبه صرح الشهد في البيان وفي الذكرى وفي
الدروس مختص الحكم بالمحدث ولعل الاقوال في المسئلة ثلثة ومقتضى الدليل السامع
وجوبها على المأموم ايضا وقال الشارح الفاضل ان مقتضى ما قبل وجوبها على

المأموم واختلف الاصحاب ايضا في تحريم الكلام فذهب الاكثر الى التحريم فمنهم من علم
 حكم التحريم بالنسبة الى المستمعين والخطيب ومنهم من خصه بالمستمعين ونقل عن
 الشيخ الثقة الجليل احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي انه قال في جامعنا اذا قام الامام بخطيب
 وقد وجب على الناس الصمت وذهب الشيخ في المبسوط وموضع من الخلاف والمحقق
 في المعبر الى الكراهة وهو اقرب للاصل وضعف المعارض ويؤيد ما رواه الشيخ عن
 محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي
 لاحد ان يتكلم حتى يفرغ من خطبة فاذا فرغ تكلم ما يريد وبين ان يتم الصلوة فان سمع
 القراء او لم يسمع اجزاء فان الظاهر من قوله عليه السلام لا ينبغي الكراهة ويؤيد ما رواه
 القاسم عن النس قال بينما رسول الله صلى الله عليه واله يخطب يوم الجمعة اذ قام اليه رجل
 فقال يا رسول الله هالكت الكواكب هالكت الشاة فادع الله ان يستقينا وذكر الحديث
 قال ثم دخل وجلس من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه واله
 قائم يخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله ملكك الاموال وانقطع السيل فادع
 الله ينفعنا وروى ان رجلا قام الى النبي وهو يخطب فقال يا رسول الله متى الساعة
 فاعرض عنه واوما الناس اليه بالسكوت فلم يقبل فاعاد فلما كان في الثالثة قال له
 النبي عليه السلام ويحك ماذا اعدت لها قال اجبت الله ورسوله فقال انك مع من
 احببت هجرة القول بالتحريم صحيحة ابن سنان السابرة وقد عرفت الجواب عنه ومن المتأخرين
 من صرح بعموم التحريم ومن القائلين بالتحريم من صرح بانتفاء التحريم بالنسبة الى البيعة
 الذي لا يسمع والاصح لعدم النأي ولم يجد مقريحا من القائلين بالتحريم يسلط ان
 الصلوة او الخطبة بالكلام والظاهر بتحريم الكلام او كراهة فيها الخطبتين ولا يحرم بعد
 الفراغ من الخطبتين ولا قبل الشروع فيهما عند علمائنا والمنع من سجود الركعة الاولى
 على الارض وما يقوم مقامها لكثرة الزخام ونحوه لا يجوز له ان يسجد على ظهره غير اوجه

اجماعاً منا على ما حكمه جماعة من الاجماع صحاب بل ينتظر حتى يتمكن من السجود وليجد ويلحق
 قبل الركوع ويفتقر ذلك للحاجة والضرورة فان تعذر ادراكه قبل الركوع لم يلحق
 وطاهر كلام المصنف هنا انه لا يلحق اذا امكن ادراكها وكما هو خلاف ما صرح به المصنف
 وغيره فانه يلحق فيقوم مستحباً مطبقاً ليس بالضرورة ثم يركع ويسجد مع في الثانية
 في سورة التقدر المذكور وينوي بها اي بالسجدة بين النحر للركعة الاولى لانه لم يسجد
 لها بعد ثم يتم الصلوة بعد تسليم الامام وقال في المعبر وهذا متفق عليه وفي المنتهى
 انه مذهب علمائنا اجمع ولروى بها للركعة الثانية بطلت صلوة على المشهور ذهب
 اليه الشيخ في النهاية واختاره اكثر المتأخرين وقال الشيخ في المبسوط ان لم ينو بها الاولى
 لم يعتد بها ويستأنف سجدة بين الركعة الاولى ثم استأنف بعد ذلك وكعة اخرى فقد
 تمت جمعة قال وقد روى انه يبطل صلوة ويحذف قال في الخلاف على ما نقل عنه وهو
 المحكى عن السيد المرتضى وقال اليه الشهيد في الذكرى حجة الاول ان المكلف معنية
 انها الثانية بالماورب على وجهه ان الماورد به ايتان ركعة كاملة ولم يأت بها فيبقى في جمعة
 التكليف وح اما ان يجب عليه اعادة السجدة بين او استيناف الصلوة لان المخرج عن
 المهلة ادها والاول باطل لان الزيادة في الزكن مبطله للاخبار والذال على ان
 الزيادة في الصلوة مبطله فتعين الثاني وفيه نظراً لموقوف على اثبات ان تية كونها
 بلاولى شرط في الصحة وليس عليه دليل واضح ولقال ان يقول الواجب على المكلف في
 الصورة المذكورة اعادة السجدة بين او استيناف الصلوة اذا قايل لغيرها وحيث
 ثبت بطلان الاول فتعين الثاني لكنه متوقف على عدم القايل بالواسطة وهو غير واضح
 حجة الثاني في الاجماع على ما حكمه الشيخ وابن بابويه باسناد ضعيف عن حفص بن غياث
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل ادرك الجمعة وقد اذم الناس وكبر مع
 الامام وركع ولم يقدر على السجود قام الامام والناس في الركعة الثانية وقام هذا

منهم فيركب الأقدام ما يقدر وهو على الركوع في الركعة الثانية من الزحام وقد روى السجود
 كيف يضع فقال أبو عبد الله عليه السلام أما الركعة الأولى فهي في غنم الركوع تامة فلما
 لم يسجد لها حتى دخل في الركعة الثانية لم يكن له ذلك فلما سجد في الثانية فإن كان
 نوى أن هذه السجدة هي للركعة الأولى فقد تمت له الركعة الأولى فإذا سلم الإمام قام
 فصل ركعة سجد فيها ثم يشهد فيسلم وإن كان لم ينو أن يكون تلك السجدة للركعة الأولى لم يجز
 عند الأولى ولا الثانية وعليه أن يسجد مسجدين ينوي أنهما للركعة الأولى وعليه بعد
 ذلك ركعة ثانية يسجد فيها وفيه نظر لعدم ثبوت الإجماع وضعف السند الرقاية وعدم
 وعدم صراحة ولا لها على المدعى لأنه يجوز أن يكون قوله عليه السلام وعليه أن يسجد مسجدين
 إلى آخرها كلاماً مستأنفاً مؤكداً لما تقدم لأن يكون معطوفاً على جواب الشرط ويكون
 محصلاً من ليس له أن ينوي أحداً للثانية فإن نواها لم يسجد له الأولى ولا الثانية
 بل الواجب عليه أن يسجد مسجدين ينوي بهما الأولى لا بعد السجدين الثانيين
 فعلمنا للثانية قال الشهيد في الذكرى ليس يسجد العمل بهذه الرواية لاشتراكها
 بين الأصحاب وعدم وجود ما يثبتها وزيادة السجود مفتقرة في المأموم كما لم يسجد
 قبل إمامه وهذا التخصيص يخرج الروايات الذالمة على الإبطال عن الذالمة وأما
 ضعف الرواية فلا يضر مع الاستشهاد على أن الشيخ قال في الفهرست أن كتاب حفص
 يعتمد عليه انتهى وفيه تأمل والمسئلة منديل أشكال فروع **الأول** لو اهل
 فلم ينويها الأولى ولا الثانية ففيه قولان أحدهما الصحة ذهب جماعة من الأصحاب
 منهم ابن أدريس والشيخ على والشاحح الفاضل والثاني البطلان واختاره المصنف
 حجة الأول أن الإطلاق محمول على ما في ذمة فائز لا يجب لكل فصل من أفعال الصلوة
 بنية وإنما يعتبر للجوع النية في أهلها وحجة الثاني أن منعه بالإمام وصلوة تابعة
 لصلوة من خلفه حكمه ويصرف فعله إليه وهو ضعيف ثم يدل عليه ظاهر رواية حفص

السابقة ولعل الاول اقرب لصنف الرواية وكون الحكم بالبطلان وانحباب الظهر
 يحتاج الى دليل لان انحباب الظهر معلق على فوات الجمعة ولم يثبت **الثاني** لو سجد
 ونحى الامام ركعاً في الثانية تابعة وادركها ولو لحقه ركعاً في المسئلة اقل من ثلثة
الاول وجوب الانفراد هذا من مخالفة الامام في الافعال لقدرة المتابعة
الثاني وجوب المتابعة وحذف الزايد كن تقدم الامام سهواً في ركوع او سجود
الثالث التخيير بين ان يجلس حتى يسجد الامام ويسلم ثم ينهض الى الثانية وبين ان يعدل
 الى الانفراد والمسئلة محتمل ترد الثالث تابع الامام في ركوع الثانية والحال ما ذكر من
 فوات السجود الاولى قبل الايتان به فالظاهر بطلان صلوة بناء على ان زيادة الركن
 مبطله ومخالفة بعض العامة **الرابع** لو لم يتمكن من السجود في الثانية الامام ايضا
 حتى تقدم الامام للشهادة في فوات الجمعة وعدمه وجهان من عدم ادراك الركعة
 الثانية حقيقة وادراكها حكماً ولعل الاقرب العدم لان الجماعة والعدد شرط لصحة
 الجمعة ابتداء الاستدانة كما مر اذا انقضى بالتجود وقبل تسليم الامام انما الواجب به
 بعده فقد قال في المتأخرين وجهان فوات الجمعة قولاً واحداً لان ما يفعله بعد
 التسليم لم يكن في حكم صلوة الامام وفيه تطرئ له اشتراط الجماعة في صحة الجمعة الا
 في الابتداء وعلى ان قلنا بفوات الجمعة هل يعدل بنية الظهر لبيان فيه وجهان
 وقرب المصنف الثاني وجوب ان كل منهما صلوة منفردة عن الاخرى في الشرايط
 والاحكام والاصل عدم جواز العدول بالنية من فرض الى اخر لقوله عليه السلام وانما لكل
 امر ما فوى وان النية انما يقترن في اول العبادة لقوله عليه السلام انما الاحمال بالنيات
 والوجه الاول بان الجمهر ظهر مقصوده فاذا لجأ والعدول من السابقة المعايير فمخاضها
 وفي التوجهين نظر في المسئلة اشكال **الخامس** لو ذكر من الركوع والسجود في الاولى
 صبحاً حتى يتمكن منها ثم يلحق لما رواه ابن بابويه عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن

ابو الحسن عليه السلام في رجل صلى في جماعة يوم الجمعة فلما ركع الامام المجاهد الناس
الى جدار واسطوانة لم يقدر على ان يركع ولا ان يسجد حتى يرفع القوم رؤسهم
اي ركع ثم يسجد ثم يقوم في الصف قال لا بأس بذلك ورواه الشيخ عن عبد الرحمن
باسناد فيه مشترك وفي المتن اختلاف ولون وحسن عن ركوع الاولى صرح في يلحق الامام
في ركوع الثانية وتمت جمعة وياق بالثانية بعد تسليم الامام الامام ولو ادرك ركع بعده
الرفع من الاخرة ففي ادراك الجمعة وعدمه قولان فذهب المحقق في المعبر الى الثاني
وذهب جماعة من الاصحاب منهم الشهيد في الذكرى والشيخ على الى الاول الاستناد الى
عموم الزاوية المذكورة وهو ضعيف لان ظاهر الزاوية اختصاصها بفوات الركوع والنحو
في الركعة الاولى كما يعلم بعد التدبر فيها فلا وجه للاستناد اليها نعم يمكن بقرينة بما اشترطنا
اليه من ان الجماعة شرط في الابتداء في الاستدانة فنقوم ما دل على وجوب الجمعة
وتعيينها سالم عن المعارض ههنا وليست ان يكون الخطيب بليغا جامعاً بين الفضائل
التي هي عبارة عن حلوم الكلام من ضعف الشاويل وتنافر الكلمات والتعقيد
ومن كونه غريبة وحشة وبين المدد على تأليف الكلام المطابق لمقتضى الحال
من غير ملال ولا اخلاص وانما استحب ذلك ليكون كلامه واقع في المطلوب فيحصل
الاتر المطلوب من الخطبة على ابلغ وجه موافقاً على الفرائض واداء الصلوة او فاقها
الفاضلة محافظاً عليها مجانباً عن المتهنيات ليكون له عطف محل في القوس وتأثيراً
في القلوب والمباكرة الى المسجد للامام وغيره لما رواه الكليني والشيخ عن عبد الله بن
سنان في الصحيح قال قال ابو عبد الله عليه السلام فضل الله الجمعة على غيرها من الايام
وان الجنان لترخف وترين يوم الجمعة لمن اتاها وانكم تتسابقون الى الجنة على قدر
سبقتكم الى الجمعة وان ابواب السماء لتفتح لصعود اعمال العباد وغفر جابر بن يزيد
عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لروى الله عز وجل فاسمعوا الى ذكواته وقال قال اعلموا

واجعلوا فاته يوم مصيقي على المسلمين فيه وثواب اعمال المسلمين فيه على قديري ما خفيت عليهم
 والحسنة والسيئة يضاعف فيه قال وقال ابو جعفر عليه السلام والله لقد بلغني ان اصحاب
 النبي صلى الله عليه وآله كانوا يجتمعون للجمعة يوم الخميس لانه يوم مصيقي على المسلمين ومن
 جابر قال كان ابو جعفر عليه السلام يكره الى المسجد يوم المسجد الجمعة حين تكون الشمس قد ر
 وجم فاذا كان شهر رمضان على سائر الشهور ويستحب ان يكون المذاكرة بعد خلق الرأس
 كذا ذكر جماعة من الاصحاب ولم اطلع فيه على اثر وعلة المحقق في الاعتبار بانه يوم اجتماع
 بالناس فيحتب ما يعرف فيه ضعف وقص الاطوار والشارب روايات كثيرة منها
 ما رواه الشيخ باسناد معتبر عن حفص بن الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اخذ
 الشارب والاطفار من الجمعة الى الجمعة امان من الجذام وفي رواية اخرى له عنه
 عليه السلام اخذ الشارب والاطفار ومسل الرأس بالخطي يوم الجمعة ينفي الفقر
 وين يده في الرزق منها ما رواه الكليني والشيخ عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال من اخذ شارب فلم يظلم من اطفاره ومسل رأسه بالخطي يوم الجمعة كان كمن اعتق
 نسمة وروى الشيخ عن عبد الرزيم العنبري عن ابي جعفر عليه السلام قال من اخذ من اطفا
 وشارب كل جمعة وقال حين ياخذ به باعهم وباقه وعلى سنة رسول الله رسول الله صلى الله
 عليه وآله لم يسقط منه قلامة ولا هزاة الا كتب الله له بها عتق نسمة ولم يمرض الامرضه
 الذي يموت فيه وعن محمد بن العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول من اخذ من
 شارب ولم يظلم اطفاره يوم الجمعة ثم قال بسم الله على سنة محمد وآل محمد كتب الله له بكل شعرة
 وكل قلامة عتق رقبة ولم يمرض مرضا يصيبه الامرض الموت وعن عبد الله بن هلال
 قال قال لي ابو عبد الله عليه السلام اخذ من شاربك والاطفارك كل جمعة وان لم يكن فيها شئ
 فكما فلا يصيبك جذام ولا برص ولا جنون وعن ابن ابي عمير قال قلت لجعلت فداك
 انه ما استنزل الرزق بشئ ليندل التعقيب بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس قال لا اجل

ولكني اخبر بجبر من ذلك اخذ الشارب وقلم الافطار يوم الجمعة والسكينة والطيب
وليس اخبر بالشباب لما رواه الكليني عن هشام بن الحكم قال قال ابو عبد الله عليه السلام
ليترين احدكم يوم الجمعة يغتسل ويتطيب ويلبس الجبة وتلبس انظف ثيابه وليتربها بالجمعة
وليكن عليه في ذلك اليوم السكينة والوقار لمحسن عبادة وبه وليفعل الخيرة استطاع
فان الله تعالى يطلع الى الارض لتضاعف الحسنات وروى الكليني عن زاده في الحسن
باب يهيم بن هاشم قال قال ابو جعفر عليه السلام لا تدع غسل يوم الجمعة فانه سنة وشتم الطيب
واللبس صالح بتأبك وليكن فراغك من الغسل قبل الزوال فاذا زالت فقم وعليك
السكينة والوقار وروى ابن بابويه في الفقيه عن الرضا عليه السلام انه قال ينبغي ان يجعل
ان لا تدع ان تيس ثيابا من الطيب في كل يوم فان لم يتدو فليكن كل جمعة لا تدع ذلك وكانت
رسول الله صلى الله عليه وآله اذ كان يوم الجمعة ولا يصيب طيبا وما يشوب بمصوغ غيره
فرش عليه الماء ثم مسح بیده ثم مسح برأسه وروى الشيخ عن ابن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله
عليه السلام في قول الله عز وجل خذوا زينتكم عند كل مسجد قال في العيدين والجمعة
والقيام شائيا كان اذ وايضا والزاو والاعقاد يستند ما رواه الشيخ عن عمر بن يزيد
في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كانا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة وليلبس
البرد والعمامة وليتوكأ على قوس او عصاه ليقعد تقدي بين الخطبتين ويجهر بالقراءة
ويقت في الركعة الاولى منها قبل الركوع وما رواه من سماعه في الموثق وقد سبقت
تحقيق ما يعتبر في الخطبة والسلام اولا عند اكثر الاصحاب استنادا الى ما رواه الشيخ عن
عمر بن جميع يرفعه عن علي عليه السلام انه قال من السنة اذا اصعد الامام المنبر ان يسلم اذا
استقبل الناس قال في الذكوى وعليه عمل الناس وخالف فيه الشيخ في الخلافات فليست استحبابا
استنادا الى الاصل ونقد الدليل على الجواب التسليم او استحبابه كما نظر الى منصف
سند الرواية وينبغي التنبيه على امور **الاول** يستحب الجهر في صلوة الجمعة والظاهر ان جميع

عليه بين الاصحاب بل قال الحق في المعبر ان لا يختلف فيه اهل العلم. يدل عليه ما رواه
 الشيخ من محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الصلوة في السفر
 قال يضمون في الظهر ولا يجهر الا امام فيها بالقراءة وانما يجهر اذا كانت خطبة ومعه روى
 في الصحيح عن ابن ابي عمير عن جميل عن ابي عبد الله عليه السلام وبذل عليه ايضا صحيحة عن ابن يزيد
 السابقة عن قريب وقول ابي جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة المنقولة في الفقيه والقراءة فيها
 بالجهر وصحيحة عبد الرحمن الفرزدعي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ادركت الامام يوم
 الجمعة وقد سبقك بركعة فاصف اليها ركعة اخرى واجهر فيها فان ادركته وهو يتشهد فصل
 اربعا ويدل على عدم الوجوب الاصل مضافا الى الشرح بين الاصحاب والروايات
 المذكورة غير ناهضة باثبات الوجوب سيما اذا لم ينظر قائل بالوجوب من الاصحاب.
 ويؤيد صحيحة علي بن جعفر السابقة في مجتبه بالجهر والافتات قال المم في المنتهى اجمع
 كما من يحفظ عنه العلم على انه يجهر بالقراءة في صلوة الجمعة ولم اقف على قول الاصحاب في
 الوجوب وعدمه والاصل عدمه **الثاني** المشهور بين الاصحاب استحباب الجهر بالظهر
 يوم الجمعة وقال ابن بابويه بعد نقل صحيحة عمر ان الانية الذرية عليه وهذه رخصة
 الاختيار جازية والاصل انما يجهر فيها اذا كانت خطبة فاذا اصلاها الانسان
 بعد فهي كصلوة الظهر في سائر الايام يتخفى فيها القراءة وكذلك في السفر من
 صلى الجمعة جماعة بغير خطبة بالقراءة وان انكر ذلك عليه وكذلك اذا صلى ركعتين
 بخطبتين في السفر جهر فيها وقال ابن ادریس يستحب الجهر بالظهر ان صليت جماعة
 لا تفرا اذا نقل الحق في المعبر عن بعض الاصحاب المنع من الجهر بالظهر مطلقا قال
 ان ذلك اشبهه بالمذهب والا قول اقرب لما رواه الشيخ وابن بابويه عن عمر بن الحلي
 في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام وسئل عن الرجل يصلي الجمعة اربع ركعات
 الجهر فيها بالقراءة فقال نعم والفتوت في الثانية وما رواه الكليني والشيخ عنه عن الحلي

في الحسن بن ابراهيم بن هاشم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القراءة في الجمعة اذا
 صليت ومدى اربعا اجمهر بالقراءة فقال نعم ويدل على نفي القول الاخر ما رواه الشيخ
 عن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال لنا صلوا في السفر صلوة
 الجمعة جماعة بغير خطبة واجهروا بالقراءة فقلت اني نيكو علينا اجمهر بها في السفر فقال
 اجهروا بها ويؤكد نفي القولين الاخيرين ما رواه الشيخ باسناد فيه صحيح عن فضالة عن الحسين
 بن عبد الله الارجاني وهو غير موثق في كتب الرجال عن محمد بن مروان المشترك بين
 وغيره قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صلوة الظهر يوم الجمعة كيف تصليها في السفر
 فقال تصليها في السفر وكنتين والقراءة فيها جهر الحق بصححه جميل وصححه محمد بن
 مسلم السابقة في المسئلة المتقدمة واجاب عنها الشيخ في كتابي الحديث بالحمل
 على حال التيقن والخوف وهو غير بعيد ويمكن عمل الخير على التيقن ايضا وان كان
 احدا لا يلبس متعليا جمعا بين الاضمار وفي صححه محمد بن مسلم تأييد بالارتكاب
 احمد التاويلين المذكورين **الثالث** المشهور بين الاصحاب البقل يوم الجمعة بعشرين
 وكثرة زيادة من كل يوم ياربع وكعات قال المصنف في النهاية والسبب في ان الساقط
 وكنتان فيلحق الايتان ببسطهما والثالثة الرابعة صنف الفريض وفيه ان هذا
 القليل يقتضي ان يقتضى ان لا يزيد شيئا الا ان البدلية عن الساقط يقتضى الاربع والباقي
 يقتضى الاربع بناء على ان الثالثة صنف الفريضة على تقدير تمامه يقتضى اختصاص
 الزيادة بمن صلى الجمعة والاضمار مطلقة وقد وقع الخلاف بين الاصحاب في مواضع الاول
 ذهب الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف والمفيد في المقنعة وجماعة من المتأخرين
 الى استحباب تقديم نوافل الجمعة كلها على الفريضة بان يصلي ستا عند انبساط الشمس
 وستا عند ارتقاعها وساقط الزوال وكنتين بعد الزوال وقال المفيد حين
 نزل يستظهر بهما في تحقق الزوال والظاهر من كلام السيد وابن ابي عمير وابن الجنييد

استحباب ست منها بين الظهر ونقل عن ابن بابويه استحباب تأخير الجميع وكلامه غير واضح
 على ذلك فانه قال في المنع ان استطعت ان تصلي يوم الجمعة اذا طلعت الشمس ست ركعات
 واذا انبسطت ركعات وقبل المكتوبة ركعتين وبعد المكتوبة ست ركعات
 فانصل وان قدمت فوافك كلها يوم الجمعة قبل الزوال او اخرها الى بعد المكتوبة
 فهي ستة عشر ركعة واخرها افضل من تقديمها وفي رواية وداره بن اعين وفي رواية
 ابي بصير تقديمها افضل من تأخيرها نحوه كلام والي في الرسالة ونقله في الفقيه
 وزاد بعد قوله فانصل في نوادر احمد بن محمد بن عيسى وركعتين بعد العصر وكلام
 احصا لان احدهما ان يكون التأخير افضل بالنسبة الى تقديم الجميع على المكتوبة فانهما
 ان تكون التأخير افضل من التقديم مطلقا والبرهجة الاحتمال الاول الثاني المشهور
 ان ابتداء الست الاول عند انبساط الشمس والثاني عند ارتفاعها ويظهر من كلام
 ابن ابي عمير وابن الجنييد انه يصلي الست الاول عند ارتفاعها وقال ابن بابويه
 عند طلوع الشمس لثلاث الركعات يصلي منها ركعة والركعتين عند الشحين والسيد
 المرتضى وابي الصلاح وابن الجنييد وحالف فيه ابن ابي عمير وجعلها مقدمة على
 الزوال الرابع المشهور ان عدد النوافل عشرة ركعات وقال ابن الجنييد انه ركعة
 وقال ابن بابويه ان قدمت النوافل واخرها فهي ستة عشر ركعة والاضمار في بيان
 نوافل الجمعة مختلفة والعمل بكل واحد من الاضمار الصحيحة الواردة فيها شايع وليكتف
 بابرادة من الاضمار الواردة في هذا الباب وروى الشيخ عن يعقوب بن يقطين
 في الصحيح من العبد الصالح عليه السلام قال سألته عن الطلوع يوم الجمعة قال اذا اردت
 ان تطوع يوم الجمعة فغير سفر صليت ست ركعات ارتفاع النهار وست ركعات
 قبل نصف النهار وركعتين اذا زالت الشمس قبل الجمعة وست ركعات بعد الجمعة
 وروى الشيخ في التهذيب عن احمد بن محمد بن ابي نصر في الصحيح عن محمد بن عبد الله قال

سالت ابا الحسن عليه السلام عن الطلوع يوم الجمعة قال ست ركعات في صمد والنهار وست
قبل الزوال وركعتان اذا زالت وست ركعات بعد الجمعة فذلك عشرون ركعة
سوى الفريضة ورواه في الاستبصار عن ابن ابي نصر في الصحيح قال سالت ابا الحسن
عليه السلام الحديث وقد يتوقف في صحة هذا الحديث بناء على ان احتمال سقوط
الراوى وهو محمد بن عبد الله المشترك بين جماعة منهم المجهول في عبارة الاستبصار
غير بعيد لكن الامر في ذلك هين بعد صحة الطريق الى ابن ابي نصر وموافقة
لصحيح يعقوب وروى الشيخ عن حماد بن عيسى في الصحيح عن الحسين بن المختار الواقفي
عن علي بن عبد العزيز المشترك بين مجاهيل عن مراد بن حازم المجهول قال قال ابو
عبد الله عليه السلام اما انا فاذا كان يوم الجمعة وكانت الشمس من المشرق قد دها
من المغرب في وقت صلوة العصر صليت ست ركعات فاذا ارتفع النهار صليت
سنا فاذا زاعت او زالت صليت ركعتين ثم صليت الظهر ثم صليت بعدها ستا
وروى باسناد ضعيف عن ابي نصر ^{ابن} قال قال ابو الحسن عليه السلام الصلوة النافلة
يوم الجمعة ست ركعات بكرة وست ركعات صمد والنهار وركعتان اذا زالت الشمس
ثم صل الفريضة وصل بعد ما ست ركعات وروى الشيخ عن سعد بن سعد الاشجري
في الصحيح عن الرضا عليه السلام قال سألته عن الصلوة يوم الجمعة كم ركعة هي قبل الزوال
قال ست ركعات بكرة وست بعد ذلك اثنتا عشرة ركعة ست ركعات بعد ذلك
ثمان عشرة ركعة وركعتان بعد الزوال هذه عشرون ركعة وركعتان بعد العصر
هذه ثنتان وعشرون ركعة قال في المعبر وهذه الرواية انفردت بزيادة ركعتين
وهي نادرة وروى الشيخ عن سليمان بن خالد في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
النافلة يوم الجمعة قال ست ركعات قبل زوال الشمس وركعتان عند رهاها
القراءة في الاولى بالجمعة وفي الثانية بالمناقين وبعد الفريضة ثمان ركعات وعن

سميد الاعرج في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صلوة النافلة يوم الجمعة فقل
 ست عشرة ركعة قبل العصر ثم قال وكان على عليه السلام يقول ما زاد فهو حق وقال انشاء
 وجل ان يجعل منها ست ركعات في صدر النهار وست ركعات نصف النهار ويصلي
 الظهر ويصلي معها اربعة ثم يصلي العصر وعن علي بن يقطين في الصحيح قال سألت ابا الحسن
 عليه السلام عن النافلة التي يصلي في يوم الجمعة وقت الفريضة قبل الجمعة افضل او بعدها
 قال قبل الصلوة وقال الشيخ بعد ايراد هذا الخبر وعنه قال صلى يوم الجمعة عشرة ركعات
 قبل الصلوة وعشر بعدها وعن علي بن يقطين في الصحيح قال سألت ابا الحسن عليه السلام
 عن النافلة التي يصلي يوم الجمعة قبل الجمعة افضل او بعدها قال قبل الصلوة فهذا الخبر
 استدلل الشيخ في كتابي الحديث على افضلية تقديم نوافل يوم الجمعة واحتمر من عليه بان
 الظاهر من سوق الحديث انه هو الخبر السابق من علي بن يقطين والسؤال هناك عن
 النافلة التي يصلي في وقت الفريضة وهي عبارة عن الركعتين اللتين ذكر في اكثر الاخبار
 ايقاعهما عند الزوال ودلت صحيحة علي بن جعفر على سميتها ركعتين الزوال وان
 محلها قبل الاذان فلا يبقى للخبر مناسبة بدعوى الشيخ واعتبار ظاهر التقدير في الحديثين
 يدفع ما يعلم بالممارسة من كثرة وقوع امثال هذه الاعطال في ايراد الاخبار وشيوع
 وقوعها معقدة مع الاتحاد مع قيام هذا الاحتمال لا يبقى الوثوق بهذا الاستدلال
 للعادف بحقيقة الحال وبعض الاخبار يدل على استحباب تأخير نوافل الجمعة عن الفريضة
 كرواية عقبة بن مصعب وغيرها وفي اسنادها قصور وحضتها الشيخ بما اذا زالت
 الشمس ولم تقبل الفريضة فان الافضل تأخيرها عن الفريضة للاخبار الدالة على ذلك
الزابع اذ لم يكن امام الجمعة ممن يقتدى به جاز ان تقدم المأموم صلوة على صلوة
 الامام ويجوز ان يصلي معه ركعتين ويتهما بعد تسليم الامام وفي الافضل منهما ترد
 فيما يدل على الاول ما رواه الشيخ عن ابي بكر الحضرمي قال قلت لابي جعفر عليه السلام كيف

يضع يوم الجمعة قال كيف تضع انت قلت أصلي في منزلي ثم أخرج فاصلي معهم قال كذلك
اصنع أنا وروى عن عبد الله بن سنان في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال إذا
من عبد يقضي في الوقت ويفرغ ثم يأتيهم ويقضي معهم وهو على وضوء الأكتب الله له حسنا
وعشرين درجة ويدل على الثاني ما رواه الشيخ عن عمران عن أبي عبد الله عليه السلام قال
في كتاب علي عليه السلام إذا ضلوا الجمعة فصلوا معهم ولا تقوا من مقامك حتى تقضي
وكتبتين اثنين وفي الطريق ضعف المقصد الثاني في صلوة العيدين وهما اليان
المعروفات واحد هاعيد وبان منقلبة عن رواية ما مر من العود لكثرة عوادة الله
تعالى وفضله فيه أو لعود السرور والرحمة بعوده ويجب باتفاق الأصحاب وخالف فيه
جماعة من العامة أجمع الأصحاب مضافا إلى اتفاقهم بوجوبهما أن النبي صلى الله عليه وآله
كان يفعل يحب تاسيابه صلى الله عليه وآله وفيه دليل الثاني على تقدير تمامه لا يجري
فيما لم يعلم الوجه تام هذا الدليل يتوقف على إثبات أنها كانت واجبة عليه صلى الله
عليه وآله ومنها قوله تعالى قد افلح من ترك ذكرا سم به فصل في ذكر جمع من المفسرين أن المراد
بالزكاة والصلوة زكاة الفطر وصلوة العيد وهو مروي عن الصادق عليه السلام وفي الاستدلال
لها على الوجوب تأمل ومنها قوله تعالى فضل لربك والخوف في المعبر قال أكثر المفسرين
المراد بالصلوة العيد وظاهر الأمر الوجوب وفي هذا الاستدلال أيضا تأمل ومنها ما
رواه الشيخ وابن بابويه عن جميل في الصحيح قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التكبير في العيد
قال سبع وخمس وقال صلوة العيدين فريضة وروى الشيخ عن أبي أسامة عن أبي عبد الله
عليه السلام قال صلوة العيدين فريضة وصلوة الكسوف فريضة وعن أبي بصير في الصحيح
عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا أردت الشحوص في يوم عيد فالفجر الصحيح وانت في
السجد فلا يخرج حتى تشهد ذلك العيد والاستدلال بهذا الخبر وما في معناه مما تضمن
على الأمر بما يتوقف على إثبات الأمر في أخبارنا ظاهر في الوجوب وهو محل تأمل وإنما

يجب صلاة العيد بشرط الجماعة نقل جماعة كثيرة من الاصحاب ان صلاة العيد
انما يجب على من يجب عليه صلاة الجمعة وقد تقدم ان المشهور بينهم ان شروط وجوب
الجمعة وصحتها امور الاول السلطان العادل او من نصبه للصلاة وظاهر كلام الفاضلين
ادعاء الاجماع على اشتراط كافي للجمعة وقد عرفت عدم اتمام ذلك في الجمعة وصراحة كلام
جماعة من المتقدمين في الوجوب العيني في حال الغيبة ولم يطلع على كلامهم في صلاة العيد
وظاهر كلام ابن بابويه الوجوب العيني وقد نقل اتفاق الاصحاب على ان صلاة العيد
واجبة على من وجب عليه الجمعة ومقتضى ذلك القول بالوجوب العيني في زمان الغيبة
ههنا لمن قال به في الجمعة الا ان لم عشر على قصر مح لواحد منهم بذلك اجتوا على
الاشتراط المذكور بما رواه الشيخ عن زرارة في الحسن بابراهيم عن ابي جعفر عليه السلام
قال ليس في الفطر والاضحى اذان ولا اقامة الى ان قال ومن لم يصل مع امام في جماعة فلا صلوة
له ولا قضاء عليه وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن
الصلوة يوم الفطر والاضحى فقال ليس صلوة الامع امام ومن مع من يجي من ابي جعفر
عليه السلام قال لا صلوة يوم الفطر والاضحى الامع امام وروى الشيخ عن زرارة في الصحيح
عن ابي جعفر عليه السلام قال ومن لم يصل مع الامام في جماعة يوم العيد فلا صلوة ولا قضاء عليه
وروى ابن بابويه عن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام لا صلوة يوم الفطر والاضحى الا
مع امام وفيه نظر لان الظاهر المراد بالامام في هذه الاخبار امام الجماعة لا امام الاصل
كالشعرية تنكير الامام ولفظ الجماعة في صحيحة زرارة وقول الصادق عليه السلام في صحيحة
عبد الله بن سنان من يشهد جماعة الناس في العيدين فيغتسل وليطيب بما وجد ولتصل
وحده كما يصل في الجماعة وفي موثق سماعة لا صلوة في العيدين الامع امام وان صليت
وحدك فلا بأس وروى هذين الخبرين الشيخ والصدوق لا يخفى ان ظاهرا صحيحة جميل
السابقة الوجوب المطلق من غير اشتراط فائز وان لم تخرج فيها بين وجوب عليه الا ان

المبادر ومن مثله بقراين الاحوال وعدم الاستقلال بالايجاب المطلق من غير تخصيص
بشرط مع ان حمل الوجوب على الطبيعة الكلية يقتضي اتصاف كل فرد منها بالوجوب الا
ما خرج بالدليل ويلزم من ذلك وجوب صلوة العبد عند استحجام ما عدا الامام
ومن نصير من الشرايط لشتمها وفقد الدليل على استجابه حاج ويؤكد الوجوب
ما دل على وجوب الناس بالنبي صلى الله عليه وآله فيما علم كونه صد وصحة على وجه الوجوب
وان كان لنا فيه نوع فاسل اذا الامر ههنا كذلك فان وجوبها عليه صلى الله عليه وآله ثابت
باجماع الاصحاب مع ان التمسك بالاصل عدم الوجوب فيما ثبت وجوبه عليه صلى الله عليه
والله اشكال فاذن القول بعدم الوجوب في غاية الاشكال والاعتراض على الحكم بالوجوب مع
عدم ظهور مصرح به من الاصحاب ايضا لا يخلو عن اشكال وطريق الاحتياط واضح قال
الشراح الفاضل ولا مدخل للفقهاء في الغيبة في وجوبها في ظاهر الاصحاب وان كان مافي
الجمعة من الدليل فلا يمتشي هنا الا انه يحتاج الى القابل ولعل السر في عدم وجوبها حال
الغيبة مطلقا بخلاف الجمعة ان الواجب الثابت في الجمعة انما هو التخييري كما قرأنا العيني
فهو مشف بالاجماع والتخييري في العبد غير متصور اذ ليس معها فرد اخر يختار بينهما وبينه
فلو وجبت لوجبت عينا وهو خلاف الاجماع انت هي كلامه وانت خير بحقيقة الحال فلا تقل
الثاني من شرايط وجوب الجمعة العدد والظاهر اتفاق الاصحاب على اعتبارها متسا
في الوجوب وقد صرح بتساوية افعالهم عليه المص في المنتهى والظاهر الاكتفاء فيه بالخمسة
لما رواه الصدوق من الجليلي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في صلوة العبد
ان كان يقوم خمسة او سبعة فائتم بحجهم الصلوة كما يضعون يوم الجمعة والمنقول عن
ابن ابي عمير ان شرط السبعة هذا مع اكتفاء في الجمعة بخمسة وكلامه مشعر بان ذلك مستند
الى رواية لا نزال لو كان الى القياس لكانا جميعا سواء لكنه بعيد من المخالف سبحانه ومن
شرايط الجمعة الخطئتان وقد صرح الشيخ في المبسوط باشتراطهما في هذه الصلوة حيث

دلالة الخبر على صورة النزاع لاحتتمال ان يكون المراد بالظل الاول هو الذي الزايد على ظل
 المقياس فاذا انتهى فان زيادة الى مجازات الظل الاول وهو ان يصير ظل كل شيء
 مثله وهو الظل الاول نزل فصلي بالناس ويصدق عليه ان الشمس قد زالت لانها قد زالت
 عن الظل الاول وفيه بعد وعدول عن الظاهر جدا مع استلزامه وقوع الجمعة بعد
 وقتها عند المصنف وهو صيرورة ظل كل شيء مثله ولنا ايضا الاخبار الكثيرة التي
 على ان اول وقت صلاة الجمعة اول الزوال وهو يقتضي جواز ايقاع الخطبة قبل الزوال
 وقد مر طرف من تلك الاخبار عند شرح قول المصنف وقتها عند زوال الشمس واجتمع الشيخ
 باجماع الفرة ايضا وهو اعلم بما اذا جاء اجتمع المانعون بقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم
 الجمعة فاسعوا الى ذكر الله واجيبوا السعي بعد النداء الذي هو الاذان فلا يجب قبله وبما
 رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الحسن بابرهم بن هاشم قال سالت عن الجمعة فقال اذان
 واقامه يخرج الامام بعد الاذان فيصعد المنبر فيخطب ولا يصلي الناس ما دام الامام
 على المنبر ثم يقصد الامام على المنبر قد ما يقرأ قل هو الله احد ثم يقوم فيفتح خطبة ثم يركع
 فيصلي بالناس يقرأ بهم في الركعة الاولى بالجمعة وفي الثانية بالمنافقين وبان الخطبتين
 بدل من الركعتين فكما لا يجوز ايقاع المبدل قبل الزوال فكذلك البديل وبانه لا يجب
 صلوة ركعتين عند الزوال وانما يكون ذلك اذا وقعت الخطبة بعد والجواب عن
 الاول انه موقوف على عدم جواز الاذان يوم الجمعة قبل الزوال وهو مما لا يقال قد مر
 سابقا ان عدم جواز ايقاع الاذان قبل دخول وقت الصلوة اتفاق بين علماء الاسلام
 لا نقول الخطبتان بمنزلة بعد الصلوة فاذا دخل وقت الخطبتان فكانت دخول وقت الصلوة
 وبالحجة القدر والمسلم حصول الاتفاق على عدم جواز الاذان قبل وقت الخطبتين لا وقت
 الصلوة وبالحجة القدر والمسلم حصول الاتفاق على عدم جواز الاذان قبل وقت الخطبتين
 لا وقت الصلوة وبالحجة القدر والمسلم حصول الاتفاق على عدم جواز الاذان قبل وقت

الخطبتين لا وقت الصلوة وبالحجلة القدر المسلم حصول الاتفاق على عدم جواز الاذان
 قبل وقت الخطبتين لا وقت الصلوة على ان هذا لازم على المأثمين ايضا اذ على قولهم
 وقت الصلوة بعد الزوال بمقدار الخطبتين فاذا اجاز الاذان في اول الزوال يلزم جواز
 قبل دخول وقت الصلوة وبما ذكرنا يعلم الجواب عن الثاني على ان الخبر غير دال على
 وجوب ما اشتمل عليه بقرينة ذكر ما اختلف في استحبابه واما الاميزان فنضعهما نظام
 لا يحتاج الى الاطالة ويجب الفصل بين الخطبتين بمجلسة خفيفة على المشهور بين الاصحاب
 واستشكل المصنف في المنتهى وتردد المحقق في المعبر قال وجب الوجوب فعل النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم المجمع بعده ولما روى عن اهل البيت عليهم السلام من طرق اصدها
 رواية معوية بن وهب التي سلفت عن ابي عبد الله عليه السلام قال يخطب وهو قائم ثم يجلس
 بينهما مجلسة لا يتكلم فيها ووجه الاستحباب انه فصل بين ذكرين جعل للاستراحة فلا
 يتحقق فيه معنى الوجوب ولان فعل النبي عليه السلام كما يحتمل ان يكون تكليفا يحتمل انة
 للاستراحة وليس فيه التعبد ولانا لانعلم الوجه الذي اوقف عليه فلا يجب المتابعة انتهى
 كلامه والكلام في وجوب الطمأنينة فيه كافي وجوب الجلوس والاولى التكرار في حال
 الجلوس لرواية معوية بن وهب السابقة عند شرح قول المصنف والخطبتان من قيام
 ويحتمل ان يكون المراد بقوله لا يتكلم فيها انتهى عن التكلم شي من الخطبة حال الجلوس
 ويستحب ان يكون المجلسة بقدر قراءة قل هو الله احد لحسنه محمد بن مسلم السابقة
 في المسئلة المتقدمة وذكر المصنف وغيره انه لو تجز عن القيام في الخطبتين فصل بينهما بسكتة
 وهو غير بعيد واحتمل في الذكرى الفصل بينهما بالانطباع وهو ضعيف ويجب رفع
 صوته حتى يسمع العدد المعبر فصاعدا وترد فيه المحقق في الشرايع وهو في موقعه
 وجهه اصالة عدم الوجوب وان الفرض من الخطبة لا يحصل بدون الاسماع ويؤيد فعل
 النبي والائمة عليهم السلام وتوقف البراءة اليقينية عليه ولو حصل مانع سقط الوجوب واحتمل

بعضهم سقوط الصلوة لعدم سقوط البعد بالصلوة على هذا الوجه وفيه تأمل ولو صليت
الجمعة فزادى لم يقع وقد مر ما يدل عليه سابقا ولو انقضت جمعتان بينهما أقل من أربع
بطلتان اقترنت الامتناع بالحكم بصحتهما ولا اولوية لأمدها فيكون البطلان ثابتا لهما
ويجب عليهما الجمعة مجتمعتين او متفرقتين بما هو دونه التقدير ان بقي الوقت ويتحقق
الاقتران باستوائهما في التكبير عند علمائنا واكثر العامة والروايات التي هي الاصل في هذا
الحكم غير ناهضة باثبات هذا التحديد فاذا ان القبول على الاجماع ان ثبت وهل المعبر اول
التكبير واخوه او المجموع فيه اوجب بالاسطر صرح المصنف في النهاية واعتبر بعض القائلين بالشرع
في الخطبة لقيام مقام ركعتين وقال بعضهم يعتبر بالفراغ فان تساوى فيه بطلان وان سقت
امدهما بالسلام صححت دون الاخرى والطلاق كلام الاصحاب وصريح بعضهم يقتضي
عدم الفرق بين ما اذا علم كل فريق بالاخرام لا مع حصول العلم بالاقتران بعد الفراغ و
يشكل بان الايتان بالمأمور به ثابت لكل من الفريقين لاستحالة التكليف بالفاقد وعدم
ثبوت شرطية الوحدة على هذا الوجه وبالجملة ليس للروايات التي هي مستند الحكم دلالة
واضحة على انتحاب الحكم في الصورة المذكورة بالابتكاف بان يقال يحصل قوله عليه السلام
ولا يكون بين الجماعة اقل من ثلثة اميال يرجع الى انه لا يتحقق بين جماعتين صحيحتين في الجمعة
اقل من هذا المقدار وحمل الخبر على ظاهره من معنى التقى احدى من جملة على التهي وعلى هذا
يلزم بطلان الجمعتين اذا كان بينهما اقل من هذا المقدار مطلقا بمقتضى الخبر وعلى
هذا لا بعد بثبوت الاقتران بشاهدين عدلين اذا كانا في مكان يسمعان التكبيرين
كصريح بعض المتأخرين ولا حاجة الى اعتبار الامامين في تساوى الاذن من الامام
على ما سبق تحقيقه والا للاحقة بسبق انقضاء الاولى واستجاءها بالشرايط الصفة
فان محالة الوحدة الواجبة اثنا نشأت من الفرقة اللاحقة وقال في المذكور ان صحة
السابقة وبطلان اللاحقة مذهب علمائنا اجمع ويجب على اللاحقة اعادة الظاهر

اولاً يدرك الجمعية مع الفرق الأولى والتباعد بما تنجح معه التقدُّد واعتبره الشارح الفاضل
 في صحة التسايقه عدم علم كل من الفريقين بصلوحي الأخرى والآن يصح صلوحي كل منهما
 انتهى عن الانفراد بالصلوحي عن الأخرى المتضمن للفساد ولغايل ان يمنع صلوحي الشيء
 بالسابقة فان الشيء انما وقع عن التقدُّد وهو غير حاصل من السابقة فان الشيء
 انما يستند الى القوة المستقلة او الحجز الاخير منها الذي لا ينك المعلوم عنه وليس
 السابقة كذلك نعم يمكن ان يعتبر في الصحة السابقة العلم بالسبق والظن عند تقدُّد
 العلم بان يعلم او يظن انتفاء جمعة اخرى مقارنتها او سابقة عليها او مع احتمال سبق
 وعدمه لا يحصل العلم بامتنان التكليف لا يقال هذا معنى على ان انتهى عن الشيء
 هل يقتضي الاجتناب عما يشك في كونه فرداً ام لا وعلى الاول صح اعتبار العلم والظن
 المذكوران انتهى انما وقع من الصلوة اللاحقة والمقارنة فيجب التحرز عما جاز فيه احد
 الامرين وعلى الثاني يكفي في صحة الصلوة عدم العلم بكونها لاحقاً ومقارنة مع ان الجملة
 الاخرى لا نقول المستند في اعتبار العلم والظن المذكور وحصول الامر بجمعة لا يكون مقارنته
 ولا لاحقته فانه اذا ورد المحقق الامر بالجمعة ثم ورد الشيء عن الجمعة المقارنة واللاحقة يلزم
 منه تخصيص الامر المذكور ولا يجمعه لا يكون مقارنته ولا لاحقته وامتنان هذا التكليف
 يستدعي العلم والظن بانتفاء الرصدان وليس المستند محجوراً عن الجمعة المقارنة
 واللاحقة حتى ينبغي فيه التفصيل المذكور فاما في هذه والظاهر ان الاستفادة من اعتبار
 الدالة على وجوب وحدة الجمعة انما متى تحقق جبهتين يجب ان يكون بينهما المسافة المذكورة
 فالتكليف بوجوب اعتبار المسافة بين الجمعة وجمعة اخرى او اعتبار سبق انما يتحقق
 اذا حصل العلم بوجود جمعة اخرى كما هو شأن الامر المعلق بالشرط فالماورد به صلوة جمعة
 يراد في هذه الشرطية وعلى هذا لا يلزم فامتنان التكليف العلم والظن بانتفاء
 جمعة اخرى سابقة ومقارنة نعم يعتبر العلم والظن بعدم سبق او المقارنة او حصول

المسافر عند العلم بحصول جمعة اخرى لا مطلقا وبالجمله لا ينصح ولا لا الاجزاء على اكثر
من ذلك فتدبر بقى الاشكال في صورة نطق الفريق الاول بحصول جمعة متأخرة مع عدم
اصحابها بالجمعة المتقدمة وحيث فالحكم بجمعة السابقة لا يصفوا من كد الاشكال ولا يخفى
ان طاهر الملاحظات الاصحاب عدم الفرق في بطلان اللاحقة من علمهم لبقى الاول
وعدمه وليس كى القيمة بناء على استحالة بوجدها في العاقل وعدم ثبوت شرطية
الوجه على هذا الوجه ويمكن ان يتكلف في اثباته بما مر في المسئلة المتقدمة وكذا تبطل
الصلوة المشبهة وفيه مسئلتان الاولى ان يكون السابق محققا لكنه اشبهه سواء
علم حصول جمعة سابقة معينة واشتبهت او علم جمعة سابقة في الجمله ولم يتبين والوجه
في وجوب الامارة في الصور بين وجود الشك في حصول شرائط الصحة فيبقى المكلف
تحت العهدة الى ان يتحقق الامتثال ويحج في صورة ظن كل فرقة بعدم سبق الاخرى
الاشكال السابق وكذا في صورة عدم علم كل فرقة بالجمعة الاخرى واختلف الاصحاب
في ان الواجب على الفرقتين صلوة الظهر او الجمعة فذهب الاكثر الى ان الواجب عليهم
صلوة الظهر لا الجمعة للعلم بروج جمعة صحيحة فلا يشترع جمعة اخرى عقبتها ولما لم يكن متعينة
وجبت الظهر عليهما لعدم حصول البراءة بدون ذلك قال الشيخ في المبسوط يصلون
جمعة مع اتساع الوقت لان الحكم بوجوب الامارة عليهما يقتضى عدم كون الصلوة الواقعة
منها مقبولة في نظر الشارع واسنوجه بعض المتأخرين بان الامر يصلون الجمعة عام وسقطها
هذه الصلوة التي ليست متبرزة لازمة غير معلوم وتحقيق المقام ان نقول لا يخلو
اما ان يعتبر في امتثال التكليف بصلوة الجمعة العلم ارا الظن بعدم حصول جمعة اخرى
سابقة او مقارنته ام لا وعلى الاول يحتمل وجوب الظهر لانه لا يمكن الايتان الجمعة المكلف
فيها على وجه الامتثال لان الجمعة التي يقع الامتثال فيها فالظن كفا غير لاحقة ولا متأخرة
لجمعة اخرى وهي غير مستدرة في الفرض المذكور وثبت وجوب الظهر ويحتمل راجحا

وجوبهما جميعا لان يتقين وجوب الظاهر انما يكون عند تعدد الايتان بالجمعة للصفة
 بكونها غير لاحقة ولا مقادنة لآخرى وهو غير معلوم وكذا اتقين وجوب الجمعة انما يكون
 عند التمكن من الايتان بالجمعة الموصوفة وهو ايضا غير معلوم فيلزم وجوبهما معا تحقيق
 البراءة اليقينية وعلى الثاني وهو الاحتمال الرابع كما اشار اليه وهو ان لا يقبل العلم او الظن
 المذكور مطلقا بل يعتبر عند حصول العلم بجمعة اخرى صحيحة لفريق اخر الظن او العلم
 بعدم كون هذه الجمعة التي باق لها لاحقة ولا مقادنة اذ لم يكن بينهما المسافة المعتبرة
 فالواجب بالجمعة اذا لم يحصل العلم بواحد من الجماعة بحصول جمعة اخرى صحيحة لفريق
 اخر لجواز ان يكون بالجمعة الصحيحة له دون فرقة اخرى لا يقال كل منهم يخلو عن احد الامرين
 الايتان بالجمعة ثانيا او الايتان بالجمعة اللاحقة وكلاهما لا يجوز الاقدام عليه لانا نقول لان عدم
 جواز الاقدام عليه اعم العلم بكونه باحد الوصفين على الخصوص لا مطلقا فالايان
 بالجمعة ثانيا انما يحرم عند العلم بالايتان بالجمعة الصحيحة او لا مطلقا وكذا الايتان بالجمعة
 اللاحقة محرم عند العلم بجمعة سابقة لا مطلقا وعلى القول المشهور ولو تباعد الفريقان
 بالنصاب بان خرج احدهما من المصراعين واهمهما بالجمعة لم يقع لان كان كون من سبق
 جمعه هم الذين خرجوا من المصراعين يقع من المختلفين الجمعة لسبق جمعة اخرى صحيحة
 في المناقص من النصاب اما لو خرجوا منه جميعا ويعدو بمقدار النصاب يتقين
 عليهم فعل الجمعة مع سعة الوقت اما مجمعين او متباعدين بمقدار النصاب المسئلة
 الثانية ان لا يكون السابق متحققا باشتباه السبق والاقتران وفي عدم جواز الاكتفاء
 ح مطلقا اشكال يعلم وجهه مما سبق واختلف الاصحاب في حكمها فذهب الشيخ فتن
 بتعدي وجوب اعادة الجمعة مع سعة الوقت لعدم الاوامر المتضمنة للوجوب ولا صالة
 عدم تقدم كل من المجمتين على الاخرى وفي الاخير ضعف واضح وذهب المصنف في جملة
 من كتبه الى وجوب الجمع بين الفرضين لان الواقع ان كان الامتنان فالفرض بالجمعة وان كان

السبق
فالظاهر فلا يحصل بين البراءة وبدونها وبينه اننا لانسلم ان وقوع السبق بدون العلم به
يقتضي وجوب الظاهر واعتدال في التذكرة وجوب الظاهر خاصة لان الظاهر صحة احدهما
لندور الاقتران جدا فكان جارا يا تجرى المعدوم وللشك في شرط الجمعة وهو عدم
سبق اخرى وهو يقتضي الشك في المشروط وفيه اننا لانتم ان شرط صحة الجمعة عدم
سبق اخرى بل يكفي عدم العلم بالسبق اخرى في بعض المراد والاقرب مذهب الشيخ ويعلم
وجهه من احققنا سابقا والمعتق بعضه لا يجب عليه الجمعة وان افقت في يومه خلا فالشيخ
وقد سبق تحقيق هذه المسئلة ويحرم السفر يوم الجمعة بعد الزوال قبلها الى صلوات
الجمعة والظاهر ان اجماع بين علماءنا كان نقل المصنف في المنتهى والتذكرة واليه ذهب
اكثر القامة الحجة عليه ان ذمته مستغلة بالفرض والسفر مستلزم للاخلال به فيكون
حرما وهذا مبني على ان الامر بالشئ ليسلزم التهي عن ضده الخاص كما هو التحقيق واعتض
عليه بانه على هذا التقدير يلزم من تحريم السفر عدم تحريمه وكل ما اذى وجوده الى عدمه
هو باطل انما الملازمة فلازم لا مقتضى لتحريم السفر الاستلزام لفوات الجمعة كما هو المفروض
ومنى حرم السفر ليقطع الجمعة فلا يحرم السفر لانتفاء مقتضى رما يطلان اللازم نظا
ومحصله ان علة تحريم السفر استلزام السفر للفوات وهو غير ثابت على تقدير كون
السفر حراما محرمات السفر مستلزمة لانتفاء علة حرمة وكل ما استلزم وجوده انتفاء
علة وجوده فهو منتف فيلزم انتفاء الحرمة وهذا الاعتراض نخضع بصورة امكان
الجمعة في الطريق على القول بتحريم السفر ومبنى على اختصاص التخصيص بالسفر المباح
وجوابه اننا لانتم ان علة حرمة السفر استلزام السفر للفوات ولا ان علمها حصول الفوات
في الواقع او على تقدير السفر بل علة حرمة السفر استلزام جواز ويجوز تقويت الواجب
وجوز تقويت الواجب منتف فيكون ملزومه وهو جواز السفر مشفيا والاستلزام
المذكور ثابت سواء كان السفر حراما او مباحا محرمات السفر ليست مستلزمة لانتفاء

القلة المتقنية محرمه هذا ان قلنا ان التحريم شامل بصورة التمكن من اقامة الجمعة
 في حال السفر لكن الظاهر خلاف ذلك ان لم يثبت الاجماع عليه وكان يرى المسافر
 جمعة اخرى يعلم ادراكها في محل الرخص جان سفره كما ذهب اليه بعض الاصحاب واختاره
 المدقق الشيخ على وذهب جماعة الى عموم التحريم في الصورتين والاجماع المنقول سابقا
 يتم الجميع لنا ان مقتضى التحريم تقويت الجمعة وهو غير لازم في صورة التمكن اذ لا مانع
 من اقامة الجمعة في السفر فان قلت نفى هذا يلزم ان يكون الجمعة في السفر واجبا عليه مع
 ان خلافه المقصور قلت التخصيص لازم في المقصور الدالة على عدم وجوب الجمعة
 على المسافر بان يختص بمسافر لم يتوجه اليه التكليف قبل السفر بان ذلك ان ههنا مكان
 ما ان احدهما ان كل حاضر يجب عليه صلوة الجمعة وثانيهما ان كل مسافر لم يجب عليه
 صلوة الجمعة والمكلف قبل انشاء السفر واخذ في موضوع الحكم الاول ومتفقنا ايجاب
 الجمعة عليه سواء اوقفه في حال المحضرة او في حال السفر ولا يقيده بشئ منهما فاذا تركها
 في حال المحضرة او في حال السفر ولا يقيده بشئ منهما فاذا تركها في حال المحضرة ثم سافر
 وجب عليه الايتان بها في هذه الحالة فالحكم الاول للموثر يبقى وجوب الجمعة عليه في حال
 السفر على ان يكون القيد قيد الوجوب ومقتضى عموم الحكم الثاني عدم الوجوب
 عليه في الصورة المذكورة فلا بد من ابقاء احدهما على العموم والتخصيص في الآخر والتمسح
 لتقييم الاول للاجماع على وجوب الجمعة على الحاضر مطلقا من غير ان يكون مشروطا بعدا
 صدق السفر عليه لا خفاء على ان ارتكاب التخصيص في الحكم الاول يوجب زيادة التخصيص
 في الاية والاعتبار العامة فان قلت السفر الموجب للتخصيص يخص بالسفر المباح فيرجع
 الى الحكم الثاني الى قولنا كل مسافر سفر مباح لم يجب عليه الجمعة وح لو قلنا بان السفر
 محرم في الصورة المذكورة فلا يلزم تخصيص في شئ من الهامين اصلا فبقين القول بذلك
 لان الاصل عدم التخصيص قلت بعد تسليم اختصاص التخصيص بالسفر المباح ان الاستثناء

قال وشرائطها شرائط الجمعة سواء في العدد والخطبة وغير ذلك ومنع المم من اشتراطها
لكنه اوجبهما في بعض كتبه وقال ابن ادريس واستجبتها في هذا الكتاب كما ينبغي ونقل
الحقق في المعبر الاجماع على استجباها ونسب في الذكر في المشهور بين الاصحاب
في ظاهر كلامهم وهو اقرب للاصل وعدم انتهاض الادلة بالوجوب ويؤكد ان الخطبتين
متاخران عن الصلوة ولا يجب استماعهما الاثنا عشر من شرائط الجمعة الوضوء نظائر كثير
من الاصحاب اعتبارها هنا حيث اطلقوا القول بمساواتها للجمعة في الشرائط ونقل
بذلك عن ابى الصلاح وابن زهره وتوقف فيه المصنف في التذكرة والنهاية وذكر الشهيد
ومن تأخر عنه ان هذا الشرط اثنا عشر مع وجوب الصلوة تامين لا اذا كانا منفردتين
واحدتهما سند وبة وخبر الاول انه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله انه صلى في زمانه
عيدان في بلد كما انه لم ينقل انه صلى جمعتان في بلد وبارواه الشيخ عن محمد بن مسلم
في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال قال الناس لا يبر المؤمن عليه السلام الا تخلف رجلا
يصل في العيدين قال لا خلاف السند وفي ذلك ما على المنع نظر وما ذكر الشهيد وميز من
التفصيل لا شا هدله من جهة النص ثم اعلم ان صلوة العيد اثنا عشر على من يجب عليه
الجمعة ولا يجب على غيرهم ممن يسقط عنه الجمعة عند الاصحاب والظاهر ان الامكان
في ذلك بينهم ونسب في التذكرة الى علماء اجمع وقال في المتن انه لا يعرف فيه خلافا
على سقوطه من المسافر ورواه الشيخ عن زرارة في الصحيح عن احدهما عليه السلام قال
اثنا صلوة العيدين على المقيم ولا صلوة الا مع امام وعن المفضل بن يسار في الصحيح
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس في السفر جمعة ولا فطر ولا اضحى وبذل على سقوطها
عن المرأة ورواه الشيخ عن عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اثنا ركعتين رسول الله صلى الله عليه وآله للنساء والعواق في الخروج في العيدين
للقرض في الرزق ومن عمار الساباطي في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال

قالت له هل يؤم الرجل أهله في صلوة العيدين في السطح او بيت قال لا يؤم بهن
 ولا يخرجن وليس على النساء خروج وقال افلو الهن من الطهنة حتى لا يسكنن الخروج
 وما رواه الشهيد في الذكرى عن ابن ابي عمير وذكر ان من الصحيح عن جماعة منهم حماد بن عثمان
 وهشام بن سالم عن الصادق عليه السلام انه قال لا بأس بان يخرج النساء بالعيدين
 للتعرض للزرق واما ما رواه الشهيد في الذكرى عن كتاب ابي اسحق ابراهيم الثقفي باسنا
 الى علي عليه السلام انه قال لا تجلس النساء من الخروج في العيدين هو عليهن واجب
 فحول على الاستحباب جمعا بين الأدلة وبذل على سقوطها عن المريض الذي لا يستطيع
 ما رواه الشيخ عن هرون بن هزم الثقفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال الخروج يوم
 الفطر والاضحى الى الجماعة حسن لمن استطاع الخروج اليها فقلت ادليت ان كان
 مريضا لا يستطيع الخروج انضلى في بيته قال لا وحمله الشيخ على نفي الوجوب وهو حسن
 والمشهور بين الاصحاب انها يستحب لمن لا يجب عليه الجمعة الثواب وذات الهبة
 من النساء فانه يكره لمن الخروج ولم اطلع على نفي يذل على سبيل العموم نعم يذل على
 استحبابها للساكن ما رواه الشيخ من سعد بن سعد الاشعري في الصحيح عن الرضا
 عليه السلام قال سألته عن المسافر الى مكة وغيرها هل عليه صلوة العيدين الفطر
 والاضحى فقال نعم الا ان يوم التحرر هو محمول على الاستحباب جمعا بين الأدلة وقد سلف ما
 يذل على استحبابها للراة وقال الشيخ في المبسوط لا بأس بخروج العجائز ومن لا هبة لهن
 من النساء في صلوة الاعيان ولتشهدن الصلوة ولا تجوز ذلك لذوات الهيات منهن
 والرجال قال في الذكرى الشيخ منع من خروج ذوات الهيات والرجال والحديث دال
 على جواز التعرض للزرق اللهم الا ان يريد المحصنات او الملكات كما هو ظاهر
 ابن الجنيدي حيث قال ويخرج اليه النساء العواتق والعجائز ونقله الثقفي عن روح بن
 ذراح من قدماء علماءنا ومع تقدمه والحضرة مع الجماعة وان كان الامام حاضرا او اختلا

الشرايط المتحقق تقعدت بعضها يستحب صلوة العيد جماعة وفردى والبحث في
هذا المقام في مواد **الاول** المشهور بين الاصحاب استحباب هذه الصلوة
منفردا منع بقدر الجماعة ونقل من ظاهر الصدوق في المتع وابن ابي عقيل
عدم شروعية الانفراد فيها مطلقا والاول اقرب لنا ما رواه الصدوق والشيخ
عن عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال من لم يشهد جماعة الناس
في العيدين فليغتسل وليطيب بما وجد ولتصلي وحده كما يقضى في الجماعة وروى الشيخ
عن سماعة في الموفق عنه عليه السلام قال لا صلوة في العيدين الا مع امام وان صليت
وحده فلا بأس وعن الحلبي في الموفق يابن فضال قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل
لا يخرج يوم الفطر والاخي عليه صلوة وحده فقال نعم واستدل عليه ايضا بما رواه الصدوق
والشيخ عن منصور عن ابي عبد الله عليه السلام قال عرض ابي يوم الاخي فضلي في بيته وكنتين
ثم مضى وفيه تأمل لعدم وصوح دلالة الخبر على ان صلوة عليه السلام كان منفردا احتج
في المختلف للصدوق وابن ابي عقيل بصححة محمد بن مسلم السابقة في اوائل بحث
صلوة العيد والجواب بالحمل على نفي الجواب او الكمال او التحصيل بحال الاظهار
جمعا بين الاولية **الثاني** المشهور بين الاصحاب انه يستحب الايتان لها جماعة وفردى
مع اختلاف بعض الشرايط قال الشيخ واكثر الاصحاب وقال السيد المرتضى انها يقضى
عند فقد الامام واختلاف بعض الشرايط على الانفراد وقال ابن اديس ليس معنى قول
اصحابنا يقضى على الانفراد ان يقضى كل واحد منهم منفردا بل الجماعة ايضا عند انفرادها
من الشرايط منه مستحبة بل المراد انفرادها عند الشرايط وهو تأويل بعيد وقال الشيخ
قطب الدين الزامدي من اصحابنا من ينكر الجماعة في صلوة العيد سنة بل الخطبتين
ولكن الجمهور والامامية يقولونها جماعة وعليهم حجة ونص عليه الشيخ في الحايريات
والاقراب المشهور لموقفه سماعة السابقة وما رواه الشيخ باسناد فيه ضعف عن

عبد الله بن المغيرة قال حدثني بعض اصحابنا قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن صلوة
 الفطر والاضحى فقال صلها ركعتين في جماعة وفي جماعة وكبر سبعا وخمسا والاهوط ان
لا يترك الجماعة الجماعة عند التمكن منها وكيفيتها اي صلوة العيد ان يكبر للافتتاح
الحمد وسورة ويسبح الاعلى ثم يكبر ويقت خمساً بعد كل تكبيرة قوفاً وتكبر السابعة
سجداً ويركعها ثم يسجد سجدتين ثم يقوم فيقرأ الحمد وسورة ويسبح الشمس
 ثم تكبر ويقت اربعاً ثم يكبر الخامسة سجداً للركوع ثم يسجد سجدتين ويشهد ويسلم
 الاصل في هذه الكيفية النصوص الواردة عن اصحاب العصمة سلام الله عليهم فمن
 ذلك ما رواه الشيخ عن يعقوب بن يقطين في الصحيح قال سالت العبد الضاحح عن
 التكبير في العيدين اقبل القراءة او بعدها وكم عدد التكبير في الاولى وفي الثانية والاعلى
 بينهما وهل فيها قوت ام لا فقال تكبير العيدين للصلوة قبل المخطبة تكبر تكبيرة
 تفتح بها الصلوة ثم يقرأ ثم يكبر خمسا ويدعو بينهما ثم يكبر احدى ويركعها فذلك سبع
 تكبيرات بالتي افتتح بها ثم يكبر في الثانية خمسا يقوم فيقرأ ثم يكبر اربعاً ويدعو بينهما
 ثم تكبر التكبير الخامسة وفي الاستبصار ثم يركع بالتكبير الخامسة وعن ابي بصير في الصحيح
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال التكبير في الفطر والاضحى اثنتا عشرة تكبيرة تكبر في الاولى
 واحدة ثم يقرأ ثم يكبر بعد القراءة خمس تكبيرات والسابعة يركعها ثم يقوم في الثانية
 فيقرأ ثم يكبر اربعاً والخامسة يركعها وقال ينبغي الامام ان يلبس حلة وتقم شايئا كان
 او قايظا وعن اسمعيل الجعفي باسناد فيه جهالة عن ابي جعفر عليه السلام في صلوة العيد
 قال يكبر واحدة يفتح بها الصلوة ثم يقرأ ام الكتاب وسورة ثم يكبر خمسا يقتل بينهما
 ثم يكبر واحدة ويركعها ثم يقوم فيقرأ ام الكتاب وسورة تقرأ في الاولى سبع اسما وبك
 الاعلى وفي الثانية والشمس وضحاها ثم يكبر اربعاً ويقتل بينهما ويركعها الخامسة وعن
 محمد بن مسلم باسناد فيه ضعف قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن التكبير في الفطر

والأصح فقال ابدا بكبرتك ثم يقرأ ثم يكبر بعد القراءة خمس تكبيرات ثم يركع بالسابعة ثم يقوم
فيقرأ ثم يكبر أربع تكبيرات ثم يركع بالخامسة وبإسناد فيه شيء عن معوية قال سألت عن
صلوة العيدين فقال ركعتان ليس قبلها ولا بعدها شيء وليس بينهما إذا ان
ولا أقامه يكبر فيهما اثنتي عشرة تكبيرة يبدأ فكبر ويفتح الصلوة ثم يقرأ فاتحة الكتاب
ثم يقرأ والشمس وصحفا ثم يكبر خمس تكبيرات ثم يكبر فيركع فيكون يركع بالسابعة و
ليسجد سجدة ثين ثم يقوم فيقرأ فاتحة الكتاب وهل أتيتك حديث الغاشية ثم يكبر أربع
تكبيرات وليسجد سجدة ثين ويتشهد قل وكذلك صنع رسول الله صلى الله عليه وآله
والخطبة بعد الصلوة وإنما أحدث الخطبة قبل الصلوة عثمان إذا خطب الإمام فليقلع
بين الخطبتين قليلا وينبغي للأمام أن يلبس يوم العيدين بردا ويعتم شأيا كان أوقافيا
ويخرج إلى البرحيت ينظر إلى آفاق السماء ولا يصلي على حصير ولا يسجد عليه وقد كان
رسول الله صلى الله عليه وآله يخرج إلى البقيع فيصلّي الناس وعن علي بن أبي حمزة في
الضعيف من أبي عبد الله عليه السلام في صلوة العيدين قال يكبر ثم يقرأ ثم يكبر
خمسا ويثبت بين كل تكبيرتين ثم يكبر السابعة ثم يركع بها ثم يسجد ثم يقوم في الثانية
فيقرأ ثم يكبر أربعين ركعا ولعل المراد يركع بتكبيره والأخبار الدالة على أن التكبير
في صلوة العيدين سبع وخمسة تكبيرة وفيما ذكرناه كفاية وقد وقع الخلاف في هذا
المقام في مواضع الأول أكثر الأصحاب منهم الشيخ وابن أبي عمير وابن حمزة وابن إدريس
والفاصلان والشهيدان على أن التكبير في الركعتين معا بعد القراءة وقال ابن
المنجد التكبير في الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعدها ونسب إلى المفيد أنه يكبر إذا هضم
إلى الثانية ثم يقرأ ثم يكبر أربع تكبيرات يركع بالزابعة ويقت ثلاث ركعات وهو المعك
عن السيد المرتضى وابن بابويه وأبي الصلاح وسأله والاقرب الأول لما وردنا من الأخبار
ويذكر عليه أيضا ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح عن أحمد بن عليهما السلام في صلوة

العبد بن قال الصلوة قبل الخطبتين بعد القراءة سبع في الاولى وخمس في الاخرة وكان
 ازل من احدها بعد الخطبة عثمن لما احدث اهدانه كان اذا فرغ من الصلوة قام الثا^{سي}
 ليرجموا فلما ادى ذلك قدم الخطبتين واقتبس الناس للصلوة وما تضمنه هذا
 الخبر من كون التكبير سبعة في الاولى بعد القراءة خلاف المعروف بين اصحابنا
 وما وردت به الاخبار والكثيرة من ان تكبيرة الافتتاح احدى السبع ولا يتجمل على التقييد
 حيث يفرى الى جميع من القامه القول بان الحكم بتقديم القراءة ينافيا فاذا المتجمل على الاستحسان
 اخرج ابن الجنييد على ما نقل عنه يارواه الشيخ من عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال التكبير في العبد بن في الاولى سبع قبل القراءة وفي الاخرة خمس بعد القراءة
 وعن اسمعيل بن سعد الاشعري في الصحيح ايضا عن الرضا عليه السلام من التكبير في العبد بن
 قال التكبير في الاولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الاخرة خمس تكبيرات بعد القراءة
 ولباب منهما المع في المختلف بالمنع من الدلالة على محل النزاع اذ لا خلاف فان السابعة
 بعد القراءة لاها للركوع واذا احتمل الواحدة احتمل غيرهما وهو ان بعضها قبل القراءة
 فيجمل على تكبيرة الافتتاح وفيها ما مل اذ يصح الطلاق كون السبع قبل القراءة اذ كان الست
 قبلها اما اطلاق السبع باعتبار الواحدة مما لا وجه لصحته وتدل على قول ابن الجنييد ما
 رواه الشيخ من هشام بن الحكم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في صلوة العبد بن قال
 يقضى القراءة بالقراءة وقال يبد بالتكبير في الاولى ثم يقرأ ثم يركع بالسابعة وعن هشام
 بن الحكم في الصحيح وعبيد الله الحلي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام شله وعن سماعة في
 الموثق قال سألته عن الصلوة يوم الفطر فقال وكعتين بغير اذان ولا اقامة وينبغي للامام
 ان يقضى قبل الخطبة والتكبير في الركعة الاولى بكسر شام ثم يقرأ ثم يكبر السابعة ثم يركع بها
 فتلك سبع تكبيرات ثم يقوم في الثانية فيقرأ فاذا فرغ من القراءة كبر اربعين ركع بها قال
 الشيخ هذه الاخبار محمولة على التقييد لاها ووردت موافقة لمذاهب بعض القامه وهو حسن

عندي وقال المحقق في المعبر ليس هذا التاويل بحسن فان ابن بابويه ذكر ذلك في كتابه
بمقدار ذكر في خطبة انه لا يردعه الا ما هو حجة له واختاره ابن الجنيد ما لکن الاول ان يقال
فيه روايتان اشهرها بين الاصحاب ما اختاره رحمه الله انت هي وفيه فاعلم لا يخفى
على المتدبر واعلم اني لم اتفق على حجة لما ذهب اليه المفيد ومن واقف مع ان الروايات
المذكورة يدفع الثاني حكم في التذكرة اتفاق الاصحاب على وجوب قراءة سورة
مع الحمد وانه لا يفتن في ذلك سورة مخصوصة واختلفوا في الافضل فقال الشيخ
في الخلاف والمفيد والسيد المرتضى وابو الصلاح وابن البراج وابن زهر انه الشمس
في الاولى والفاشية في الثانية وقال في المبسوط والنهاية يقرأ في الاولى الاملى وفي
الثانية الشمس وهو قول ابن بابويه في المقنع ومن لا يحضر الفقيه ولخادم المص
ويناسب الاول ما رواه الشيخ عن جميل في الصحيح قال سألته يعني ابا عبد الله عليه السلام
ما يقرأ بينهما قال الشمس وضعتها وهل اتيك حديث الفاشية واشباههما ويدل على
الثاني رواية اسمعيل بن جابر السابقة وفي طريقها ضعف الثالث اختلف الاصحاب
في وجوب التكبيرات الزائدة وكذا في الفتوات بينها وبين تحقيق ذلك عن قريب
الرابع المشهور بين الاصحاب ان مع كل تكبير من التكبيرات الزائدة قوت فيكون عدد
القوت في الاولى خمسا وفي الثانية اربعا وعلى قول المفيد ثلثا وربع ابن زهر
وابن ادریس وجماعة من المتأخرين لكن المستفاد من كلام الشيخ في النهاية والمبسوط
ان القوت في الاولى اربعا وفي الثانية ثلثا حيث قال يقتت بين كل تكبيرتين يعني
من التكبيرات الزائدة وهو المستفاد من صحيحة يعقوب ورواية اسمعيل بن جابر
النسابة بقتين والمستفاد من كلام ابن بابويه ان القوت اربع في الاول ودواية في الصلاة
الكناف اشتملت على خمس قوتات في الركعة الاولى قبل القراءة فظاهرها ان في الركعة
الثانية ايضا خمس قوتات فتدبر وقتها من طلوع الشمس الى الزوال والظاهر

اتفاق بين الأصحاب على اتفاقهم عليه المص في النهاية وقال الشيخ في الميسر وقت صلوة العيد
 اذا طلعت الشمس وارتفعت وانكسرت والذي وصل اليها في هذا الباب خبران
 احدهما ما رواه الشيخ عن زاده في الحسن بابيهم بن هاشم قال قال ابو جعفر عليه السلام
 ليس في الفطر والاضحى اذان ولا اقامة اذا طلع الشمس اذا طلعت خرجوا وثانها
 ما رواه عن سماعة في الموق قال سألته عن القد والى المصلي في الفطر والاضحى فقال
 بعد طلوع الشمس ومقتضى الروايتين ان وقت الخروج بعد طلوع الشمس وقال
 المصنف رحمه الله انه يخرج قبل طلوعها فاذا طلع هنيئاً ثم صلى واجتمع المصنف في المختلف
 بما فيه من المبالغة الى فصل الطاعة وعارضه بان التعقيب في المساجد الى طلوع
 الشمس عبادة وليست تأخير صلوة العيد في الفطر من الاضحى باجماع العلماء على ذلك
 جماعة منهم لا استحباب الانطال في الانطال قبل ان يخرج بخلاف الاضحى فان الافضل
 ان يكون الافطار فيه بعد الصلوة بشئ مما يصح به ولان الافضل اخراج الفطر قبل
 الصلوة فاستحب تأخيرها ليستمتع الوقت لذلك وفي الاضحى تقدمها ليستمتع الوقت
 للتحفة بعدها فان المستحب ذلك ولو فاتت صلوة العيد بخروج وقتها انقضت عند
 اكثر الأصحاب ولا فرق في الصلوة بين كونه فرضاً او نقلاً وفي الفوات بين ان يكون
 عمداً او نسياناً فهذا التقييم صرح المص في التذكرة وقال الشيخ في التهذيب من فائتة
 الصلوة يوم العيد لا يجب عليه القضاء ويجوز له ان يصلي ان شاء وكفتين وان شاء
 اربعمائة من غير ان يقصد بها القضاء وقال ابن ادریس يستحب قضاؤها وقال ابن خزيمة
 اذا فاتت لا يلزم قضاؤها الا اذا وصل في حال الخطبة وجلس مستعظماً لها وقال
 ابن الجنييد من فائتة ولحق الخطبتين صلاها اربعمائة من يفتي بتسليتين ولحق
 قال علي بن بابويه الا انه قال يصليهما بتسليمته فحة الا ان كان القضاء فرضاً مستأنفاً
 فيوقف على الله لاله ولا لاله عليه وهذا ما رواه الشيخ عن زاده في الصحيح عن

ابى جعفر عليه السلام قال ومن لم يصل مع الامام في جماعة يوم العيد فلا صلوة له ولا قضاء
عليه وفيه نظر لا نه محمول على المختار جماعته وبين ما ذل على جوان ما وجدنا له الشهد
العبد اخرج القائلون بانها يقتضى اربعا بما رواه الشيخ عن ابى النخري في الضعيف
عن جعفر عن ابيه عن ابائه عليهم السلام قال من فاتته صلوة العيد فليصل اربعا وهذه
الرواية ضعيف السند فلا يصلح للتقويل ويمكن الاستدلال على القضاء به يوم قوله عليه
السلام من فاتته صلوة فليقضها كما فاتته لكن مقتضى هو وجوب القضاء وهذا لم يقل
به احد من الاصحاب ويندل على قول ابن حمزة ما رواه الشيخ عن زواره عن ابى عبد الله
عليه السلام قال قلت ادركت الامام على الخطبة قال قال يجلس حتى يفرغ من خطبة ثم يقوم
يفصل الحديث وهذه الرواية غير في السند لان طريقها احمد بن محمد بن يحيى موسى
وهو غير موثق في كتب الرجال والمشهور بين الاصحاب انه لو ثبت الرواية من الضعيفان
كان قبل الزوال صليت العيد وان كان بعده فاته الصلوة ونقل في المنتهى الاجماع
عليه ولا قضاء عليه وكلام المنتهى ظاهر في كون ذلك اتفاقا بين الاصحاب وقال
في الذكوى سقطت القول الاصل بالقضاء ونقل عن ابن الجنيذ ان المحقق الرضوي بعد
الزوال فطر واحدوا الى العيد لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال فطر كم
يوم يفطرون واضحا كم يوم تصحون وعرفتكم يوم تعرفون وبه الدلالة ان الافطار انما
يقع في الصورة المذكورة في الصدق فيكون الصلوة فيه وروى ان وكيفا شهر راعنده
صلى الله عليه وآله انهم رؤا الهلال فامرهم ان يفطروا واذا أصبحوا بقدر الى مضاهم
قال في الذكوى وهذه الاخبار لم تثبت من طريقنا ولا يخفى انه قد ورد من طريق الاصحاب
ما وافق هذه الاخبار في الحكم والظاهر ان ذلك منهجا لمحمد بن يعقوب الكليني
والصدق قال في الكافي باب ما يجب على الناس اذا أصبح صدم الرواية يوم الفطر
بعدها اصبحوا صائمين ثم اورد في هذا الباب محمد بن احمد عن محمد بن قيس في الصحيح

عند صح

عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا شهد عند الإمام شاهداً أتيا رأيا الهلال منذ ثلثين
يوماً أمراً بالإمام بالامتناع في ذلك اليوم إذا كان اشهد قبل زوال الشمس فإن شهد
بعد زوال الشمس أمراً بالإمام بالامتناع في ذلك اليوم وانظر بالصلوة إلى القدر وصلّى بهم وثابتهما
عن محمد بن أحمد بن يحيى في الصحيح وفعه قال إذا أصبح الناس صياً ما ولم يروا الهلال
وجاء قوم مدول يشهدون على الرؤية فيلفظوا ويلجأوا من القدر أول النهار
إلى صيدهم وقال الصدوق في النقيض فإن ما يجب على الناس إلى أن ما ذكر الكيفي
بتفاوت ليس ثم أورد رواية محمد بن قيس بأسناد حسن باب بهيم بن هاشم ثم قال و
في خبره قال إذا أصبح الناس إلى آخر ما في المرفوعة السابقة فاذن العمل بمقتضى
هاين آخر ما في المرفوعة السابقة فاذن العمل بمقتضى هاين الزوايتين غير بعيد
ويجوز السفر بعد طلوع الشمس قبل الصلوة على من يجب عليه صلوة العيد واستلزام
السفر ترك الواجب ولعل المراد به السفر المستلزم لترك الصلوة لا مطلقاً وبمقتضى
هذا المقام يستفاد مما ذكرنا في باب الجمعة في السفر بعد الزوال ويكره بعد الفجر على
المشهور وتورد في جواز المحقق في الشرايع والكراهة متجة للصحة إلى بصير السابقة
في أوّل هذا المقصد وعدم انتهاؤها بالدلالة على التحريم خصوصاً إذا لم يكن القول
بذلك مشهوراً بين الأصحاب والاهوط عدم الإقدام عليه والخطة بعدها أي بعد
صلوة العيد واستماعها مستحب قد مرّ بالدلالة على ترجيح استحباب الخطة ويدل على
رجحان فعل الناس بالنبي صلى الله عليه وآله والأخبار الكثيرة مصفاة إلى كون ذلك
اجتماعاً لها بعد الصلوة وقبلها بدلالة الظاهر أنه مجمع عليه بين الأصحاب بل قال في
الذكري أنه إجماعي وقد لقي المتأخرين أنه لا يعرف منه خلافاً إلا من بني أمية فصاروا ذلك
وكذا ابن الزبير ثم انعقد الإجماع من المسلمين على كونها بعد الصلوة وفي صحيح القاسم
أخباراً أدلة عليه وأخباراً بانه مستفيضه فقد مرّ صحيح محمد بن مسلم ورواية معوية وهو ابن

٤٥
نماز في تحقيق كيفية هذه الصلوة وروى الشيخ عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله
عليه السلام قال والخطبة بعدها والظاهر استحباب الخطبة لمن يصلي جماعة وإن لم يحقق
شرايط الوجوب صرح به المصنف والظاهر سقوطها مع الانفراد لفقد التلويح على غيرها
ح واستماعها استحباب وان قلنا بوجوبها وعلى المصنف في المنتهى والتذكر اجماع المسلمين
على ذلك مع انه قابل في الكتابين بوجوبها وروى القاسم عن عبد الله بن السائب قال شهد
مع رسول الله صلى الله عليه وآله الصلوة العيدة فلما قضى الصلوة قال أنا نخطب فمن
أحب أن يجلس للخطبة ومن أحب أن يذهب فليذهب وهما خطبتان كخطبة الجمعة
لكن يبقى أن يذكر في خطبة الفطر ما يتعلق بالفطرة ووجوبها وشرايطها وقد اخرج
وجنسها ومستحقه وفي الاصحى احكام الاضحية كذا ذكر جماعة من الاصحاب وهو حسن
للتناسي وفي وجوب القيام بينهما والجلوس بينهما نظر وكذا في استحباب الجلوس قبلها
وتفاه المصنف في بعض كتبه لان استحبابه في الجمعة لا قبل الاذان كما ورد في بعض الاخبار
ان النبي صلى الله عليه وآله تجلس حتى يفرغ المؤذنون وهو متقي هنا وهو حسن
ولو اتفق العيد والجمعة تخير من صلى العيد في حق والجمعة اختلف الاصحاب في هذه
المسئلة فقال الشيخ رحمه الله في جملة من كتبه اذا اجتمع عيد وجمعة تخير من صلى العيد
في حضور الجماعة وعدمه ونحوه قال المفيد في المقتصر ورواه ابن بابويه في كتابه واختاره
ابن ادریس واليه ذهب اكثر المتأخرين بل نسبة المصنف في المنتهى من عبد الله الصلاح و
في الذكرى الى الاثر وقال ابن الجنيد في ظاهر كلامه باختياره من التخييص بمن كان قاصي
المغزل واختاره المصنف في بعض كتبه قال ابو الصلاح قد وردت الرواية اذا اجتمع
عيد وجمعة ان المكلف يخير في حضورهما شأوا والظاهر في المسئلة وجوب عند
الصلواتين وحضورهما على من هو طيب بذلك وقريب منه كلام ابن البراج وابن ذهبن
والترجيح للاثر ورواه الصدوق عن الحلبي في الصحيح انه سأل ابا عبد الله عليه السلام

عن الفطر والاضحى اذا اجتمعنا يوم الجمعة قال اجتمعنا في زمان على عليه السلام فقال
من شاء ان ياتي الجمعة فاليات ومن قد فلا يضره وليصل الظهر وخطب عليه السلام
خطبتين وجمع بينهما خطبة العيد وخطبة الجمعة وهذه الزاوية مختصة بالشهر
والاصل مؤيد بغيرها فروى الكليني والشيخ عنه باسناد فيرثي عن ابان بن عثمان
عن سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اجتمع عيدان على عهد ايرالمؤمنين عليه السلام
فخطب الناس فقال هذا يوم اجتمع فيه عيدان فمن احب ان يجمع مصافيل يفعل
ومن لم يفعل فان له رخصة يعني من كان مستحبا وروى القاسم عن زيد بن ارقم
ان النبي صلى الله عليه وآله صلى العيد وخصص في الجمعة وروى ان ابن الزبير
لما صلى العيد لم يخرج الى الجمعة قال ابن عباس اصاب السنة حجة ابن الجنيب
على ما نقل عنه ما رواه الشيخ باسناد غير نقي عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه
ان علي بن ابي طالب عليه السلام كان يقول اذا اجتمع عيدان للناس في يوم واحد فانه
ينبغي للاسلام ان يقول للناس في خطبة الاولى انه قد اجتمع لكم عيدان فاذا اصيلهما
جميعا فمن كان مسكنا فاصيا فاحب ان ينصرف من الاخر فقد اذنت له والجواب
بعد تسليم السند منع الدلالة على اختصاص الرخص بالتأقي فان نصيحه الامام
بالتأذين للتأقي لا يستلزم وجوب المحذور على غيره قال في الذكوى القرب والبعد
من الامور الاضافية فيصدق التأقي على من بعد باد في عيد فيدخل الجميع الا
من كان مجاورا مسجدا وبما صار بعض الى تفسير التأقي باهل القرى دون اهل
البلد لانه المتعارف انتهى والظاهر احواله الى العرف وهو يجب العرف لا يختص
اهل القرى ولا يعم من عدل جوار المسجد حجة التايل بوجوب الصلوتين ان دليل المحذور
فيها قطعي وخبر الواحد المتضمن لسقوط الجمعة والحال هذا انما ينيد الظن فلا يعار
القطع قال في الذكوى ويجاب عنه بان الخبر المتعلق بالقبول العمد عليه عند معظم الاصفا

في قوة المتواتر فيلحق بالقطعي لأن نفى الحجج والعسر يدل على ذلك أيضاً فيكون
 المحيز معتقداً بالكتاب العزيز وفيه نظر والصحح عندي والجواب أن شمول دليل الحضور
 لتحمل النزاع ليس إلا بحسب الظاهر وليس من قبيل النص فغاية ما يستفاد منه
 عند سلامة من المعارض ليس إلا الظن الغالب وما قرأ من النص والى على الترخيص
 بصريحه فيكون هاكاً على دليل الحضور وفقاً للظن الحاصل منه فإن الخاص حاكم
 على العام وبالمجمل الظن حاصل مع النص الذي على الترخيص وغاية ما يستفاد من الأدلة
 الفرعية ليس إلا الظن كإبتهانها مراراً والاحتياط غير حفي وهذا يجب الحضور على
 الإمام حتى إذا اجتمع العدد وصلى الجمعة وآلا الطهرام لا قيل نعم واليه ذهب جماعة منهم
 المرتضى وهو الاستفاد من كلام أبي الصلاح وابن البراج واختاره المحقق في المعتبر
 والمصنف المنتهى والشهيد في الذكرى وظاهر كلام الشيخ في الخلاف ثبوت التخيير
 بالنسبة إلى الإمام أيضاً والأول أقرب استناداً إلى ما دل على وجوب الحضور مع
 سلامته عن المعارض ههنا ويعلم الإمام ذلك إجماعاً التخيير المذكور في خطبة تاسية
 بآية المؤمنين عليه السلم وفي وجوب التكبيرات الزائدة والقوت بينهما قولان
 اختلف الأصحاب في وجوب التكبيرات الزائدة فذهب الأصحاب منهم السيد
 المرتضى وابن المجتهد والشيخ في الاستبصار وأبو الصلاح وابن إدريس إلى وجوب
 وذهب المفيد والشيخ في التهذيب والخلاف إلى الاستحباب واختاره جماعة من
 المتأخرين منهم المحقق في المعتبر وقول الشهيد في الذكرى بحجة الأول التماسي بالنسبة
 والائمة عليهم السلم والأخبار المذكورة وفيه تأمل لأن وجوب التماسي يتبع وجوبها
 على النبي صلى الله عليه وآله وهو مذهبنا إذ ثبتت مواظبة عليه السلم عليها وهو غير
 واضح والأخبار غير واضحة دلالة على الوجوب إلا أن يستعان في ذلك بالشهرة واستدل
 الشيخ على قول المفيد في التهذيب بما رواه عن زرارة في الصحيح أن عبد الملك بن عيينة سأل

ابا جعفر عليه السلام عن الصادق في العيدين فقال الصلوة فيهما سواء تكبير الامام تكبير
 الصلوة قائما كما يضع في الفريضة ثم ينيد في الزكوة الاولى ثلث تكبيرات وفي الاخرى ثلثا
 سوى تكبير الصلوة والزكوة والسجود وان شاء ثلثا وحسنا وان شاء وحسنا وسبع بعد
 ان يلحق ذلك الى وترويض ما رواه عن هرون بن حمزة الضوي عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال سألته عن التكبير في الفطر والاضحى فقال حسن وابعد فلا يضر ان اذ انصرفت
 على وتر وليس في طريق هذا الخبر من يتوقف في شأنه الا يزيد بن اسحق فانه غير موفق
 في كتب الرجال الا ان له كتاب يرويه غيره واحد من الصفات الاجلاد وفيه اشعار
 بحسن حاله وتمامه ابد بما رواه الشيخ عن عيسى بن عبد الله عن ابيه عن جده عن علي عليه
 السلام قال ما كان يكبر النبي صلى الله عليه وآله في العيدين الا تكبيرة واحدة حتى يطأ
 عليه لسان الحسين عليه السلام فلما كان ذات يوم عيد البسة امره وارسلته مع جده
 فكبر رسول الله صلى الله عليه وآله فكبر الحسين حين كبر النبي عليه السلام سبعا ثم قام
 في الثانية فكبر النبي صلى الله عليه وآله وكبر الحسين حين كبر خسا فحمله رسول الله
 صلى الله عليه وآله ستره وفي هذا التأييد ضعف واجاب الشيخ في الاستبصار عن
 الخبرين الاولين بالحمل على التيقن لما افقهما المذهب كثير من القامه قال ولسنا
 نقبل به واجماع الفرقة المحقة على ما قدمناه والمسئلة محل ترد ويمكن ترجيح القول الاول
 استناد الى الاخبار السابقة بمعونة الشرح بين الاصحاب واستقفا فخره وروى
 وحمل خبره زاده على التيقن ويمكن ترجيح القول الثاني بما يحسن بين المعتضدين
 بالاصل وحمل الاخبار السابقة على الاستحباب ويؤيد هذا ان هذا التأويل
 اقرب من التأويل السابق فان حمل الكلام على التيقن ان لم يكن مدلوله مذهبا لجمهور
 القامه واكثرهم لا يخلو عن بعد مع عدم جريان هذا التأويل في خبره وروى وبالحمل ان ثلثا
 باحد هذين الترجيحين فذاك والافقضى التوقف الايتان لهما التوقف البراءة اليقينيه

47
من التكليف الثابت عليه واختلف الاصحاب ايضا في الفتوت بعد كل تكبيرة مذهب
الاكثر منهم المرتضى الى وجوبه وجعله من مقتربات الامامية ونقل اجماعهم عليه وذهب
الشيخ في الخلاف الى استحبابه واختاره المحقق في المعبر حجة الاول صحيحة يعقوب بن يقطين
ورواية اسمعيل بن جابر السابقتين في بيان كيفية هذه الصلوة وفيه تأمل لعدم صحة
دلالتهما على الوجوب وحجة الثاني الاصل وفيه تأمل لان اليقين بالبرائة من التكليف
الثابت يتوقف على الايتان به فلا ينفع الاصل في امثال هذه المواضع كما ترى في نظاير
هذه المقام نعم يمكن الاستناد الى الاضداد البرائة بحسب الظاهر في مقام البيان فاما
من ذكر الفتوت وقد مر عدة منها فاذن لا يبعد ترجيح القول الثاني والمشهور انه
لا يتعين في الفتوت لفظ مخصوص ونقل عن ظاهر كلام ابي الصلاح وجوب الدعاء
بالموسوم والاول اقرب لاختلاف الروايات في تعيينه واكثرها يلفظ الدعاء والفتوة
من غير تعيين ولما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح من اهداهما عليهم التسليم قال سألته
عن الكلام الذي يتكلم به فيما بين التكبيرتين في العيدين فقال ما شئت من الكلام الحسن
فروع الاول يستحب رفع اليدين مع كل تكبيرة كافية تكبيرة الصلوة اليومية لما رواه الشيخ
عن يونس قال سألته عن تكبير العيدين ايرفع يده مع كل تكبيرة ام يجزيه ان يرفع في اول
التكبير فقال مع كل تكبيرة الثاني لو نسي التكبيرات كلها او بعضها معنى في صلوة ولا شيء فعليه
لان الظاهر انها ليست باركان للصلوة ولقوله عليه السلام في صحيحة زرارة لا تصاد الصلوة
الا من خمسة الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود وفي قصائه بعد الصلوة فوالان
فذهب الشيخ الى اثباته استنادا الى قول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن سنان اذا نسيت
شيئا من الصلوة ركوعا وسجودا او تكبيرا ثم ذكرت فاصنع الذي فاتك سهوا ونفاه المحقق
في المعبر والمتأخرون استنادا الى انه ذكر تجاوز محمله فيسقط للاصل الثالث لرشد
في عدم التكبير ان الفتوت بنى على الاقل اقتضاه على العدد المتيقن ولو ذكر الايتان

به بعد فسلم يضر الثالث الظاهر ان الامام لا يتحمل التكبير والقنوت وانما يتحمل القراءة
 واحتمل في الذكرى لحمل القنوت الرابع لو ادرك بعض التكبيرات مع الامام داخل معه
 فاذا ركع الامام ان بالتكبير والقنوت محققا ان امكن ولحق به والافتاء بعد التسليم
 عند الشيخ ومن تبعه وسقط عند المحقق ومن تبعه ويستحب الاصحاب لها اي بصلوة
 العيد وهو اجماع بين الاصحاب على ما نقله جماعة منهم واليه ذهب اكثر العامة تاسيا
 بالنبي صلى الله عليه وآله والاصل في هذا الباب ما رواه الشيخ عن معاوية بن عمار في
 الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يخرج حتى ينظر
 الى افاق السماء وقال لا تضلن برؤسك على بساط ولا بارية وعن معاوية ايضا وينبغي للامام
 ان يلبس يوم العيد بن برد او يعتم شائئا او قنيطا ويخرج الى الزحف ينظر الى افاق السماء
 ولا يقبل على حصيد ولا يسجد عليه وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يخرج الى البقيع
 تقبل بالناس وروى ابن بابويه عن ابي بصير في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام ان
 لا ينبغي ان يقبل صلوة العيد في مسجد مسقف ولا في بيت ائمة يصلي في الصحراء او في مكان
 بارز وعن الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام من ابرأته كان اذا خرج يوم الفطر
 والاضحى فاني بطنقسه ان يصلي عليها يقول هذا يوم كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 يخرج فيه حتى يبرز لافاق السماء ويضع جهنمه على الارض وروى الشيخ عن الفضيل
 في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام اني خرجت يوم الفطر فامريردها وقال هذا يوم كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله يحب ان ينظر فيه الى افاق السماء ويضع جهنمه على الارض
 واستجاب الاصحاب بصلوة العيد ثابت في جميع المواضع الائمة فان اهلها يصلون في
 المسجد الحرام لما رواه الكليني والشيخ عنه عن محمد بن يحيى وروى عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال السنة على اهل الامصار ان يبرؤا من امصارهم في العيد بن الاهل مكة فانهم يصوتون
 في المسجد الحرام ورواه الصدوق في الفقيه عن حفص بن غياث عن الصادق عليه السلام

والمحقر ابن المجيد سجد النبي صلى الله عليه وآله وهو مدفع بالزوايات السابقة ولو كان
 هناك مانع من مطاؤه لوهل او حزن سقط استجاب الاصحاب هذا من المشقة الشدة
 المناهضة سهولة التكليف والخروج حائنا بالسكنة ذكر الله تعالى يدل عليه فعل الرضا
 عليه السلام لما خرج الى صلوة العبد في عهد المأمون وان يطعم قبله اى الخروج في الفطر
 وبسده في الاضحية مما يضحى به والظاهر انه جمع عليه بين الاصحاب بل قد لى المنتهى انه قول
 عامة اهل العام ويدل عليه ما رواه ابن بابويه عن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام
 قال لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم شيئا ولا يأكل يوم الاضحية شيئا الا من هديك واضحك
 ان قريت عليه وان لم يفوت غدو وقال ابو جعفر عليه السلام كان امير المؤمنين عليه السلام
 لا تأكل يوم الاضحية شيئا حتى يأكل من اضحيته ولا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ويؤدى
 الفطرة ثم قال وكذلك تفعل نحن وما رواه الشيخ عن الحلبي في الحسن بابرهيم بن هاشم
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اطعم يوم الفطر قبل ان تخرج الى المصلى وعن جراح المديني
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اطعم يوم الفطر قبل ان يصلى ولا يطعم يوم الاضحية حتى
 ينصرف الامام عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يأكل يوم الاضحية الا من اضحكك ان قريت
 وان لم تفوت غدو وليستج يوم الفطر الاطفا وعلى الملوذو ذلك كثير من الاصحاب لما روى
 ان النبي صلى الله عليه وآله كان يأكل قبل هز وجرة ثمرات ثلثا او خمسا او سبعا او اقل
 او اكثر والزواية غيرنا هضبة بالذلالة على استجباب الانطاد بمطلق الحلق قال في الذكوى
 وافضلها الشكر ومستند غير واضح وروى من تربة الحسين وتوجيهه لا يقصد الاستثنا
 اقرب لشدة الزواية وتوجيهه الطين على الاطلاق اما خرج بدليل ويعمل مبني من طين
 ولا ينقل المنبر من الجامع بائنا في الاصحاب ويدل عليه ما رواه الصدوق عن اسمعيل
 بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له ارايت صلوة العبد بن هل فيها اذان
 واقامة قال ليس فيها اذان ولا اقامة ولكن ينادى الصلوة الصلوة ثلاث مرات وليس فيها

منبر المنبر من طين فيقوم عليه فيخطب الناس ثم ينزل وهذه الرواية صحيحة ما لم
 وغيره لكن فيه تأمل لان في طريقها محمد بن عيسى والظاهر انه العبد في وفيه كلام
 والتكبير في الفطر عقيب اربع صلوات اولها المغرب ليلة العيد هذا هو المشهور بين
 اصحاب فطرها المرتضى في الانتصار انه واجب وضم ابن بابويه الى هذه الصلوة الاربعة
 صلوات الظهرين وابن الجنييد التوافل ايضا والاصل في هذا الحكم ما رواه الشيخ عن سعيد
 الناس قال قال ابو عبد الله عليه السلام ما ان في الفطر تكبيرا ولكنة مسنون قال قلت
 وابن هوقال في ليلة الفطر في المغرب والعشاء الاخرة وفي صلوات الفجر وصلوات العيد
 ثم يقطع قال قلت كيف اقول قال يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد
 الله اكبر على ما هذا انا وهو قوله ولتكملا القعدة وتكبر الله على ما هذا لكم ونقل ابن
 بابويه هذه الرواية في ابواب الصوم وقال بعد قوله وفي صلوات العيد وفي غير رواية
 سعيد وفي الظهر والعصر ثم نقل بقية الرواية واد بعد قوله وفي صلوات العيد والله
 اكبر الله اكبر وفي اخره الحمد لله على ما ابلانا والرواية واضحة الذلالة على الاستحباب
 وبزيد ما يدل على استحباب التكبير في الاضحية لعدم القايل بالفضل على الظاهر وفي
 الاضحية عقيب خمس عشرة ان كان منى وطاهر العيد وفي غير ما اي غير منى عقيب عشر
 صلوات هذا هو المشهور بين اصحاب وذهب المرتضى وابن الجنييد الى وجوبه واستحبابه
 ابن الجنييد عقيب التوافل فالاقرب الاستحباب لنا مضافا الى الاصل ما رواه الشيخ
 في مباحث الحج معلقا عن علي بن جعفر والظاهر ان اسناوه اليه صحيح عن امير موسى
 عليه السلام قال سألته عن التكبير ايام التشريق اوجب هو ام لا قال يستحب وان لم يشر
 لاشئ عليه قال وسألته عن النساء هل يلمن التكبير ايام التشريق قال نعم ولا يجهر
 ويؤيد رواية السعيد السابقة لعدم القايل بالفضل واما ما رواه الشيخ عن حماد في
 الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن التكبير فقال واجب في دبر كل صلوة

فريضة او نافلة ايام التشرى فيجوز على التاكيد جميعاً بين الاخبار واجمع المرتضى بقوله تعالى
واذكروا الله في ايام معدودات فان المراد به التكبير ايام التشرى فالامر للوجوب
روى الشيخ عن محمد بن مسلم في الحسن بن براهيم بن هاشم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن قول الله عز وجل واذكروا الله في ايام معدودات قال التكبير في ايام التشرى صلوات
الظهر من يوم النحر الى صلوات النحر يوم الثالث وفي الامصار عشر صلوات فاذا انقرب بعد
الاولى اسلك احد الامصار ومن اقام بمنى مضى بها الظهر والعصر فليكبر وروى
في مباحث الحج عن حماد بن عيسى في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول ^{على}
عليه السلام في قول الله اذكروا الله في ايام معلومات قال ايام التشرى والعشر وقوله
اذكروا الله في ايام معدودات قال ايام التشرى والحجوب ان الامر محمول على
الاستحباب جميعاً بين الازلة واجمع ايضاً بالاجماع والحجوب منع شعيرة بنيمايها
خالف فيه معظم الاصحاب اجمع ابن الجبند على استحبابه معيب التوافل بما رواه حفص بن
غيث باسناد الى علي عليه السلام على الرجال والنساء ان يكبروا في ايام التشرى في دبر
الصلوة وعلى من صلى وحده ومن صلى تطوعاً يدل عليه موثقه عما في السابقة
لكن يدفعه ما رواه الشيخ عن داود بن فرقد في الصحيح قال ابو عبد الله عليه السلام التكبير
في كل فريضة وليس في النافلة تكبير ايام التشرى قال جماعة من الاصحاب ولو ناته صلوة
نفقتها كبر عقبتها ولو ضربت ايامه لقوله عليه السلام فليقفها كفاسته وفيه تامل خرج
التكبير عن الصلوة فاختلف الاصحاب في كيفية التكبير وروى ابن بابويه في مباحث الحج
ان علياً عليه السلام كان يقول في دبر كل صلوة في عيد الاضحى الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
والله اكبر والله الحمد وفي المنع في صفة تكبير الاضحى الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
والله الحمد والله اكبر على ما سادنا والمحمد لله على ما اولانا والله اكبر على ما رزقنا من بهيمة
الانعام وقال الميبد في تكبير الفطر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والمحمد لله على

ما هدا ناوله الشكر على ما اولينا وفي الاصحى الله اكر الله اكر الله لا اله الا الله والله اكر الله
على ما هدا ناوله الشكر على ما اولينا وفي الاصحى كذلك انه يزيد فيه وورقنا من
بهيمة الانعام وقال في المبسوط في تكبير الفطر الله اكر الله اكر الله لا اله الا الله والله اكر
ولله الحمد على ما هدا ناوله الشكر على ما اولينا وفي الاصحى مثله الا انه يزيد في اخره
ورقنا من بهيمة الانعام وفي الخلاف على ما حكى عنه الله اكر الله اكر الله الحمد وقال
ابن ابي عقيل في الاصحى الله اكر الله اكر الله لا اله الا الله والله اكر الله الحمد وقال ابن
ابي عقيل في الاصحى الله اكر الله اكر الله لا اله الا الله والله اكر الله الحمد والله الحمد
ما هدا ناوله اكر على ما ورد قنا من بهيمة الانعام والحمد لله على ما ابدانا وقال ابن الجبجد
في الفطر الله اكر الله اكر الله لا اله الا الله والله اكر الله الحمد على ما هدا ناوله وفي
الاصحى الله اكر الله اكر الله اكر الله لا اله الا الله والله اكر الله الحمد الله اكر على
ما هدا ناوله اكر على ما ورد قنا من بهيمة الانعام والحمد لله على ما ابدانا كما حكى عنه
المصنف في المختلف ونقل عنه في المعبر والمت هي غير ذلك وفي الذكري غير وفي البيان
غيره وقال الشهيد في الدروس مثل النهار الا انه ترك التكبير في اوله والثالث المذكور
منقول من البرزخ في جامعته قال المحقق في المعبر ولا يرب ان ذلك تقطيم الله وذكر
مستحب فلا يابن في المضايقة عليه وهو حسن ويدل على التسعة فيه ما رواه الكليني
عن محمد بن مسلم في الصحيح عن احدهما عليه السلام قال سألته عن رجل فاتته ركعة
مع الامام الصلوة ايام التشريق قال يتم صلوة ثم يكبر قال وسألته عن التكبير بعد كل
صلوة فقال كم شئت انه ليس بشئ موقت يعني في الكلام واودوها الشيخ في التهذيب
بتفاوت في المتن فانه قال فيه وسألته عن التكبير بعد كل صلوة وفيه تفاوت اخر في غير
مؤثر في المعنى والذي وصل اليه في كيفية التكبير رواه منها ما رواه الكليني عن معوية
بن عمار باسنادين احدهما من الحسن بن هاشم بن هاشم واودوها الشيخ باسناد

50
أخبرني صفه عن أبي عبد الله عليه السلام قال التكبير أيام التشريق من صلوات الظهر يوم الجمعة
الحق إلى صلوات العصر من أيام التشريق إن استأقت بمني وإن است مضيت فليس عليك
التكبير والتكبير أن تقول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد لله أكبر
على ما رزقنا من هيمنة الأنعام والحمد لله على ما أبلانا وعن زرارة في الحسن بابراهيم قال
قلت لأبي جعفر عليه السلام التكبير في أيام التشريق في دبر الصلوات فقال التكبير بمني
في دبر خمسة عشر صلوة وفي سائر الأمصار في دبر عشر صلوات وأقول التكبير في دبر صلوة
الظهر يوم النحر يقول فيه الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد لله أكبر على
ما هدانا الله أكبر على ما رزقنا من هيمنة الأنعام الحديث وعن منصور بن هازم في
الصحيح من أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل واذكروا الله في أيام معدودات قال
هي أيام التشريق كانوا إذا قاموا بمني بعد النحر تفاخروا فقال الرجل منهم كان أبي يفعل
كذا وكذا فقال الله عز وجل فاذا أفقتهم من غرات فاذكروا الله كذا كذا كذا كذا كذا كذا
ذكرنا قال والتكبير الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد لله أكبر
على ما هدانا الله أكبر على ما رزقنا من هيمنة الأنعام والعمل بمضمون كل واحد من هذه
الأخبار متجه في الأصح وأنا في القطر فالأولى العمل برواية سعيد النقاس فأنما استند
الحكم هناك ويكره النقل بعد ما إلى الزوال وقبلها الأخبار الكثيرة الدالة على ما رواه
الشيخ عن زرارة في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام صلوة العيد من مع الإمام سنة
وليس قبلها ولا بعد ما صلوة ذلك اليوم إلى الزوال إلا بمسجد النبي صلى الله عليه
والآله فإنه يصلي ركعتين قبل هوجية فإن لم يكن في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وكان
في المدينة مقصده وصلى ركعتين فيه قبل هوجية لما رواه الشيخ وابن بابويه عن محمد بن
الفضل الهاشمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال ركعتان من الستة ليس يصليان في
موضع الأبامدينة قال يصلي في المسجد الرسول صلى الله عليه وآله في العبد قبل أن يخرج

الى اخطى ليس ذلك الا بالمدينة لان رسول الله صلى الله عليه وآله فعله المقصد الرابع
في صلوة الكسوف قال في القاموس يقال كسف الشمس والقمر كسفا احتجابا كانكسفا
والله اباهما حجبهما والاصح في القمر حسف وفي الشمس كسفت وفي الجمل وكان بعض اهل
العلم يقول المحسوف للقمر والكسوف للشمس وقال اهزون اذا ذهب بعضها فهو الكسوف
واذا ذهب كلها فهو المحسوف واليه اوما في القاموس وقال ابن الاثير قد تكرر في الحديث
ذكر الكسوف والمحسوف للشمس والقمر فرواه جماعة فيهما بالكاف ورواه جماعة
فيهما بالحاء ورواه جماعة في الشمس بالكاف وفي القمر بالحاء والكسوف للغة وهو اختيا
القرآن ان يكون الكسوف للشمس والمحسوف للقمر يقال كسفت الشمس وكسفها الله و
انكسفت وحسف القمر وحسف الله وانحسف فكلام الجوهري قريب عما في القاموس
الا انه جعل انكسفت الشمس من كلام الغامد وكذا في المغرب وهو وهم فان الاخبار
مملوءة بلفظ الانكساف ومراد المع من الكسوف احتجاب القمرين ولو غير بصلوة الايات
كان اجود ولعل التخصيص في العنوان لكثرة وقوعهما بالنسبة الى غيرهما من الايات
وانقضاء الاجماع على شرعية ما واختصاص معظم النصوص بها ويحتمل ان يكون المراد
من صلوة الكسوف الصلوة التي من شأنها ان يصلح للكسوف وقد وقع ذلك في بعض
الاخبار روى الشيخ عن زرارة ومحمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام كل احد ايف
السماء ومن طلع او فرغ او رجع فضل له صلوة الكسوف حتى يسكن يحجب عند كسوف الشمس
والقمر لا خلاف في ذلك بين الاصحاب نقل اجماعهم على ذلك جماعة منهم ويدل
عليه الاخبار فروى ابن بابويه عن جميل في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلوة
المعدين فريضة وصلوة الكسوف فريضة وروى الشيخ عن جميل بن دراج في الصحيح
عن ابي عبد الله عليه السلام قال وقت صلوة الكسوف في الساعة التي ينكسف عند
طول الشمس وعند غروبها قال وقال ابو عبد الله عليه السلام هي فريضة ونحوه روى

في الصحيح الى محمد بن حمران عن ابي عبد الله عليه السلام ومن ابي اسامه عن ابي عبد الله
عليه السلام قال صلوة العيد بن فريضة وصلوة الكسوف فريضة وعن علي بن ابي عبد الله
قال سمعت ابا الحسن موسى عليه السلام يقول انه لما قبض ابراهيم ابن رسول الله صلى الله
عليه وآله جرت تلك سنن اتموا واحدة فانه لما مات انكسفت الشمس فقال الناس
انكسفت الشمس لقد ابن رسول الله صلى الله عليه وآله فضع رسول الله صلى الله عليه وآله
الميز فحمد الله واتى عليه ثم قال يا ايها الناس ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله مجريان
بامر ميطمان له لا ينكسفان لموت احد ولا لحياة فاذا انكسفا او واحد منهما فقلوا
ثم نزل فقلوا بالناس صلوة الكسوف الى غير ذلك من الاخبار والزلازل ونقل المصنف
في التذكرة اتفاق الاصحاب عليه ونسبه في المعبر الى الاصحاب قال في الذكر كفي وابن الجنييد
لم يصرح به لكن ظاهر كلامه ذلك حيث قال يلزم الصلوة عند كل مخوف سماوي وكذا ابن
زهره وانا ابو الصلاح فلم يرض لغير الكسوفين ويدل عليه ما رواه ابن بابويه عن سليمان
الديلمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اراد الله ان يزلزل الارض امر الملك ان يحرك
عروقه فيحرك باهلها قلت واذا كان ذلك فما اضع قال صلوة وصلوة الكسوف وضعف
الرواية سند او دلالة بتجبر بعمل الاصحاب وقتاويهم ويمكن الاستدلال عليه ايضا بتجبر
محمد بن مسلم ويزيد بن معاوية الاية مع امكان المناقشة فيه وقد يستدل عليه ايضا بما رواه
الشيخ عن عمرو بن اذينة عن ربه وهم الفضيل بن يسار ورواه يزيد بن محمد بن مسلم
عن كليهما ومنهم من رواه عن احدهما ان صلوة كسوف الشمس والقمر والرجفة والزلازل
عشر ركعات واربع سجعات صلواتها رسول الله صلى الله عليه وآله والناس مختلفون
في كسوف الشمس فرفع حين رفع وقد انجلي كسوفها وروا ان الصلوة في هذه الايام
كلها سواء وعبر الاستدلال بها الوجهين احدهما ان قوله عليه السلام صلواتها في كسوف
الشمس يقتضي ايقاع تلك الصلوة مع جميع اعتباراتها من جهاتها والوجه الثاني يرفع

عليها فلما كانت سحابة هناك او تمها في الكسوف كذلك وهو خلاف الجمع وثانيهما ان
 اطلاق النسبة يقتضي بظاهر الاشتراك في الوجوب والوجهان ضعيفان والايات
 المخوفة وكان الاولى تاهيزها بان يقال وباقي الايات لاشتراك الكل في كونه اية والريح المظلمة
 وباقي احاديث السماء ذهب اكثر الاصحاب الى وجوب الصلوة لجميع احاديث السماء
 كالشيخ في الخلاف والمفيد المرتضى وابن الجنييد وابن ابي عمير وابن بابويه وسائر
 وابن البراج وابن ادريس وجمهور المتأخرين بل نقل الشيخ في الخلاف اجماع الفرقة عليه
 وقال في النهاية صلوة الكسوف والزلازل والرياح المخوفة والظلمة الشديدة فرض
 واجب لا يجوز تركها على حال ونحوه قال في المبسوط وقال في المجلد صلوة الكسوف فرضية
 في اربع مواضع عند كسوف الشمس وحسوف القمر والزلازل والرياح السوداء المظلمة
 ونحوه قال ابن حزم ونقل ابي الصلاح انه لم يقرض لذكر غير الكسوفين والرياح اللازلة
 لما رواه ابن بابويه والشيخ عن زواره ومحمد بن مسلم في الصحيح قال قلنا لابي جعفر عليه السلام
 هذه الرياح والظلم التي يكون هل يصلى بها فقال كل احاديث السماء من الظلمة والرياح
 او نزع فصله صلوة الكسوف وعن محمد بن مسلم ويريد بن معاوية في الصحيح عن ابي
 جعفر عليه السلام وابي عبد الله عليهما السلام قال اذا وقع الكسوف او بعض هذه الايات
 فصل ما لم يتخوف ان يذهب وقت الفريضة والامر وان لم يكن واصحة الدلالة على
 الوجوب واجبارنا لان عمل الاصحاب وفهمهم مما يعيننا على الحكم به ونسقي الرواية
 الاولى اناطة الحكم بما يحصل به المخوف عادة لعامة الناس ولو كسف بعض الكواكب
 او كسف بعضها احد اليتزين كما نقل ان زهر رويت في جرم الشمس كاسفها
 فالذي استقر به المصنف في التذكرة والشهيد في البيان عدم وجوب الصلوة
 بذلك استنادا الى ان الوجوب لها الاية المخوفة لعامة الناس واعلمهم لا يشعرون
 بذلك واحتمل في الذكرى الوجوب لهما من الاحاديث ولعل الاول اقرب فوجب

جميع هذه الاسباب صلوة ركعتين في كل ركعة خمس ركعات وكيفيتها ان يكبر
للاهم ثم يقرأ الحمد وسوره ثم يركع ثم يقوم فيقرأ الحمد وسوره ثم يركع هذا خمسا
ثم يسجد بعد القيام من الركوع الخامس سجدة ثين ثم يقوم فيصلي الركعة الثانية
كذلك ويشهد ويسلم ويجوز ان يقرأ بعض السورة فيقوم من الركوع ويتهما من غير
ان يقرأ الحمد وان شاء ونوع السورة على الركعات الاولى وكذلك السورة في الثانية
ستند هذه الكيفية التصوي الواردة من اصحاب العصمة سلام الله عليهم اجمعين
وروى الشيخ عن عمن ان نية من رطم في الصحيح من كلمتها عليها السلام ومنهم من
رواه عن احدهما عليها السلام ان صلوة كسوف الشمس والقمر والرجفة والزلزلة
عشر ركعات واربع سجعات صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله والناس خلفه
في كسوف الشمس ففرغ حين فرغ وقد اجعل كسوفها ردتا ان الصلوة في هذه
الايات كلها سواء واشدها وطولها كسوف الشمس بتدبير فتكبر بفتح الفتح
ثم تقرأ ام الكتاب وسوره ثم تركع ثم ترفع راسك من الركوع فتقرأ ام الكتاب وسوره
ثم تركع الثانية ثم ترفع راسك من الركوع فتقرأ ام الكتاب وسوره ثم تركع الثالثة
ثم ترفع راسك من الركوع فتقرأ ام الكتاب وسوره ثم تركع الخامسة فاذا رقت راسك
قلت سمع الله لمن عجل ثم تحو ساجدا فتسجد سجدة ثين ثم يقوم فتضع مثل ما صنعت
في الاولى قال قلت وان هو قرأ سورة واحدة في الخمس ركعات فقرأتها قل
اجزاء ام القرآن في اول مرة وان قرأ خمس سور مع سورة ام الكتاب والقنوت في الركعة
الثانية قبل الركوع اذا فرغت من القراءة فقف في الرابعة مثل ذلك ثم في السادسة
ثم في الثامنة ثم في العاشرة والرهط الدين يرون المفضل وذاده ويبريد ومحمد
مسلم وروى الحلي والشيخ عنه عن ذاده ومحمد بن مسلم باسنادين احدهما من الحسن
بابرهم بن هاشم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن صلوة الكسوف كم هي ركعة

وكيف فصلها فقال هي عشر ركعات واربع سجديات تنح بتكبير وتركم بتكبير
وترفع رأسك بتكبير الآفي الخامسة التي تسجد فيها وتقول سمع الله لمن حمده و
نكت في كل ركعتين قبل الركوع وتطول الفتوت والركوع على قدر القراءة و
الركوع والسجود فاذا فرغت قبل ان ينحلي فاقعد وادع الله حتى ينحلي فان انحلي قبل
ان يرفع من صلوته فانه سابق بخبر القراءة قال قلت كيف القراءة فيها فقال ان
قراوت في كل ركعة فاقرا فاتحة الكتاب فان نقت من السورة شيئا فاقرا من
حيث نقت ولا تقرا فاتحة الكتاب قال وكان يستحب ان تقرأ فيها بالكهف والحجر
الا ان يكون اما لا يشق على من خلفه فان استطعت ان يكون صلوته بارزا لا يملك
بيت فانقل وصلو كسوف الشمس الطلول من صلوة كسوف القمر وهما سواء في القراءة
والركوع والسجود وروى الصدوق عن الحلبي في الصحيح انه سأل ابا عبد الله عليه السلام
من صلوة الكسوف كسوف الشمس وهسوف القمر قال عشرة ركعات واربع سجديات
ركعة خمساً ثم يسجد في الخامسة ثم يركع خمساً ثم يسجد في العاشرة وان شئت قرات
سورة في ركعة وان شئت قرات نصف سورة في كل ركعة فاقرا فاتحة الكتاب ولا
قراوت نصف سورة اجزاء ان لا تقرا فاتحة الكتاب الآفي اول ركعة حتى يسألف
اخرى ولا تقل سمع الله لمن حمده في رفع رأسك من الركوع الى في الركعة التي تريد
ان تسجد فيها وتدخل بعض الاخبار على ان علياً عليه السلام صلى في كسوف الشمس
ركعتين في اربع ركعات وبعضها على ان ابا جعفر عليه السلام صلى ثمان ركعات
كما يصلي ركعة وسجدة تين وعلمها الشيخ على التقي لانها موافقان للذهب بعض
القائمة والمشهد بين الاصحاب انه اذا اكل سورة وجب عليه قراءة الحمد فيها تلبية
وهو المستفاد من الاخبار واستجبه ابن ادریس محجاً بان الركعات ركعة واحدة
اورده المحقق في المعبر بانه خلاف فتوى الاصحاب والمنقول عن اهل البيت عليهم السلام

سجديات واربع عشر

وصح من قال الشهيد في الذكري فان اجمع ابن ادريس برواية عبيد الله بن سنان عن
الصادق عليه السلام قال انكشفت الشمس على مهد رسول الله صلى الله عليه وآله
فصل ركعتين قام في الاول فقرأ سورة ثم ركع فاطال الركوع ثم رفع رأسه
فقرأ سورة ثم ركع فاطال الركوع ثم رفع رأسه فقرأ ثم ركع فاطال الركوع ثم
رفع رأسه فقرأ سورة ثم ركع فصل ذلك خمس ركعات قبل ان يسجد ثم يسجد
سجدتين ثم قام في الثانية بفعل مثل ذلك فكان له عشر ركعات واربعة سجدة
والتوفيق بينهما وبين باقي الرواية بالحمل على استحباب قراءة الفاتحة مع الاكمال
والجواب ان تلك الروايات اكثر واشهر وعمل الاصحاب بمضمونها فيجعل هذه
الرواية على ان الزاوي ترك ذكر الحمد للعلم به لتوافق تلك الروايات الاخرى ولا
يخفى ان في هذا التأويل بعد الكن سنده هذه الرواية غير معلوم وعلى كل تقدير
فالعدول عن الروايات الصحيحة المعتضدة بالشهرة بين الطائفة المعونة يتوقف
البراهة اليقينية من التكليف الثابت على العمل بمضمونها مما لا وجه بطلانها فاذن
المقبول على المشهور وليستفاد من اطلاق الرواية الثانية هو ان التقريب بان تبعض
سورة في احدى الركعتين ويقرأ في الاخرى خمساً والجمع في الركعة الواحدة بين الانمام
والتبعض بان يتم السورة في القيام الاول مثل تبعض سورة في الاربعة البواقي
ولحمل الشهيد في الذكري الحصار المجري في سورة واحدة او خمس سوراً لانها
ان كانت ركعة وجبت الواحدة وان كانت خمساً فالخمس فيمكن استناد ذلك الى مجموع
الامرين وليس بين ذلك واسطة وهل يجب اكمال سورة في الخمس قال المصنف
في النهاية الاقرب ذلك لصيرورة نزل ركعة فيجب فيها الحمد وسوره ولو جمع
في ركعة بين الانمام والتبعض فهل يجوز ان يسجد قبل اتمام السورة فيه وجهان
ولعل الاقرب الجواز وفي جواز اتمامها بعد القيام من السجود وجهان لكن لا بدح

من قراءة الحمد قال المص الاقرب انه يجوز ان يقرأ في الخمس سورة وبعض اخرى فان
 اقام الى الثانية فالاقرب وجوب الابتداء بالحمد لانه قيام من سجود وفي حيب فيه
 الفاتحة يندى بسورة من اولها ثم انما ان تكملها او يقرأ بعضها ويحتمل معيها
 ان يقرأ من الموضع الذي انت هي اليه الا من غير ان يقرأ الفاتحة لكن يجب ان يقرأ
 الحمد في الثانية بحيث لا يجوز الاكتفاء بالحمد في الركعتين انت هي وذكر الشهيد
 انه متى ركع من بعض سور تخير في القيام بعد بين القراءة من موضع القطع وبين
 القراءة من اى موضع شاء من السورة وبين قضاها وقرأ وفيها واحتمل ايضا ما قرأه
 المص من جواز اعادة البعض الذي قرأ من السورة او الاقل ثم هل يجب قراءة الحمد
 يحتمل ذلك لا بد ان بسورة ويحتمل عدمه لان قراءة بعضها محجزة بقراءة جميعها
 اول هذا ان قراء جميعا وان قراء بعضها فاشد اشكالا وعن المص انه تورد في
 وجوب قراءة الحمد لو فرض السورة التي قرأ بعضها من ان وجوب الحمد مشروط
 باحتمال السورة قبلها من انه في حكم الاكمل وقال الشهيد ونحن ذلك في العدول
 عن المولاة في السورة الواحدة فلا يخفى ان في اكثر هذه الصور اشكال لان مقتضى
 قوله عليه السلام فان نقصت من السورة شيئا فاقراء من حيث نقصت تعين القراءة
 من موضع القطع فلا يكون العدول الى غير من السورة او غيرها سائقا والتجربة
 الاقتصار على المورد الذي دلت عليه الرواية لتوقف البراءة اليقينية من التكليف
 الثابت عليه وقتها اى وقت هذه الصلوة من حين ابتداء الكسوف ان كان
 سببها الكسوف الى الابتداء الا بطلا واما ان وقتها في الكسوف من حين ابتداء
 فالظاهر ان الاختلاف فيه بل قال في المنتهى انه مذهب علماء الاسلام لقول النبي
 صلى الله عليه وآله فاذا اصابتم ذلك فصلوا وقول الصادق عليه السلام وقت صلوة
 الكسوف في الساعة التي تنكسف واما اختلف الاصحاب في اخره فالمشهور بين

54
الاصحاب ما اختاره المصنف اليه ذهب الشيخان وابن حمزة وابن ادریس والمحقق في
النافع وذهب المحقق في المعبر والمصنف في المنتهى الى ان اخر تمام الاجتهاد واختار
الشهيد وبعض المتأخرين والحكي عن ظاهر المرتضى وابن ابي عمير وسنار وهو
الراجح لنا ان وجوب الصلوة يتحقق بتحقق الكسوف ولا دليل على السقوط
بالاحذ في الاجتهاد فيستمر الوجوب ويؤيد ما رواه الشيخ عن عمارة الساباطي
في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ان صليت الكسوف الى ان يذهب الكسوف
عن الشمس والقمر يطول في صلواتك فان ذلك افضل والذهاب انما يكون بالاجتهاد
التمام وعن مويين بن قمار في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام صلوة الكسوف اذا فرغت
قبل ان يخلى فاعد ولو خرج الوقت بالاحذ في الاجتهاد لما استجبت الامادة بعد
واما القول بانتهاء الوقت بالاحذ في الاجتهاد فيجوز غير واضحة ولعلها ما رواه الشيخ
عن حماد بن عثمان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال ذكر واعند انكساف
الشمس وما يلقى الناس من شدته فقال اذا انجلي من شئ فقد انجلي قال المحقق
بالاجتهاد في ذلك لاحتمال ان يكون اراد تساوي الحالين في زوال الشدة لاني ان الوقت
ولو غابت الشمس والقمر بعد الكسوف وقبل الاجتهاد وجبت الصلوة اذا الى ان
يتحقق الاجتهاد التام وكذا لو سرت بغيم او طلعت الشمس على القمر بعد انخسافه لا فلا
الامر قال في الذكرى لو اتفق اخبار وصدين مدلين بدت المكث امكن العود اليهما
ولو اجبروا للكسوف في وقت مترقب فالاقرب انهما ومن اجبروا بنبأ العالم وكذا
لو اتفق العلم بخبر الواحد للقرآن وهو مخبر ان افاد الاخبار والعلم واجزا الصدال
عن علم ان قلنا بوجوب العمل بقولها مطلقا لكن في هذا التقييم اشكال فلو قصر
عنها سقطت الاستحالة التكليف بشئ يقصر وقته عنها مقتضى ذلك ان المكلف
لو شرع في الصلوة في ابتداء الوقت ثم تبين صينقة فها لم يجب الاتمام بل يجب القطع

لا يكشف عدم الوجوب لكن المص في المنتهى ذكر ان خروج الوقت قبل اتمام الصلوة فيها
ويقل عليه حسنة زارده السابق في بيان كيفية هذه الصلوة وتروى الفاضل في ^{وجوب}
الصلوة لو قصر الوقت عن اخف الصلوة مع حكمها بعدم الوجوب في صورة عدم ادراك
الركعة واستتوجبه المص في المنتهى وجوب الصلوة مع ادراك الركعة نظر الى ان ادراك
الركعة بمنزلة ادراك الصلوة ولا يخفى ان اثبات السجدة مستند هذا الحكم فيها
عدا اليومية محل اشكال والظاهر ان الاذلة على الوقت بلطاهرها سببية الكسوف
لايجاب الصلوة ومقتضى ذلك عدم تقرر الوجوب بمقدار ادراك الصلوة او ركعة
منها فان ثبت اجماع على شئ من ذلك تعين المصير اليه والالم يكن معدل عن الملاقاة
الاذلة فتدبر وكذا الرياح والاضايف غير ان الزلزلة يشترط ماها لاخف الصلوة
على المشهور بين الاحتجاب والسند في الذكر الى الاحتجاب وذهب في ذلك ووسل الى
عدم اعتبار سعة وقتها كالزلازل وقتها المص في بعض كتبه نظر الى اطلاق الامر
احتمل المص في بعض كتبه وجوب الاكمال على من اكمل ركعة فخرج الوقت لعدم من ادراك
من الوقت ركعة وفيه ان عموم المفرد المعرف ليس لايجب القرائن الحالية والمالية
وعند عدم تبادر بعض الافراد والسياق الذي هو اليه وما نحن فيه ليس من هذا القبيل
لان المتبادر والمسياق الى الذين وقت صلوة اليومية ويؤيد لفتة من التقيضية فانها
تفيد زيادة الوقت عن الركعة والمفروض في محل البحث خلاف ذلك على ان الحجر المذكور
جزء عامي لا يصلح التقويل عليه الا في مورد الشهرة والاتفاق وقد يروى الحجر بلفظ اخر
وهو من ادراك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة والاستناد اليه ايضا محل اشكال
والاقرب في المسئلة ما اختاره المص هنا القول في جعفر عليه السلام في حسنة زارده ومحمد بن
مسلم كما اخاويق السماع ومن ظلمه اويح او فرغ فصل له صلوة الكسوف حتى ليسكن
وجبه الذلالة ان حتى ان يكون لايتها والغاية او التعليل وعلى الاول ثبت الوقت

صريحاً وعلى الثاني يلزم التوقيت أيضاً لاستلزام انتفاء العلة انتفاء المعلول ولو تركها
أي الفعلة لهذا الإخاوية عند أولئنا حتى خرج الرقة فضاءها واجبا المراد ان
من علم بحصول الآية المخوفة وترك القضاء يحجب عليه القضاء وان احترق بعض القرص
سواء كان عامداً في الترك او ناسياً على المشهور بين الاصحاب وقال الشيخ في النهاية و
المبسوط لا يقتضي التامس ما لم يستوعب الاحتراق وهو اختيار ابن حمزة وابن التراج
وظاهر المجلد ان اجاب القضاء مع احتراق القرص وعدمه عند احتراق البعض وكذا في المسألة
المصرية وهو ظاهر المرتضى في المصباح واجتنب الاولون لوجوبها الاخذ بالذلة على وجوب
فضاء ما فات من صلوة من غير استقصاء منها قول ابن جعفر في صحيحه زارة اربع صلوات
يصليهما الرجل في كل ساعة صلوة فاستكفني ذكرها ادينها الحديث وقوله عليه السلام
في صحيحه اخبرني زارة وقد سألته من رجل مثلي غير طهور او نسي صلوة او نام عنها تقصيرها
اذا اذركها وظاهر هذين الخبرين وما في معناهما العموم بقرينة عدم الاستقصاء
وان كان احتمال الاختصاص بالمتبادر الغالب المنساق الى ذهب التلق وهو صلوة
اليوم غير بعيد بنا وعلى ان التعميم بالنسبة الى الافراد النادرة فيزاحم سبباً اذا لم يكن
العموم مستنداً الى الامادة الموضوعة ومنها ما رواه الشيخ عن حمزة عن ابن
عبد الله عليه السلام قال اذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل ولم يصل فليغتسل من غير
وليقض الصلوة وان لم يستيقظ ولم يعلم بانكساف القمر فليس عليه الا القضاء بغير غسل
وفي سند هذه الرواية ضعف مع ان ظاهرها غير معمول بين الاصحاب ومنها ما رواه
الشيخ عن حمزة والسا باطى في الموتى عن ابي عبد الله عليه السلام قال وان لم تقم حتى يذهب
الكسوف ثم علمت بعد ذلك فليس عليك صلوة الكسوف وان اعلمت احدوانت
نائم فعملت ثم غلبت عيناك فلم تقبل فغلبت فضاءها ويدل على عدم وجوب القضاء
الامع استيعاب الاحتراق الاصل وما رواه الشيخ عن علي بن جعفر في الصحيح انه سأل ابا

موسى عليه السلام صلوات الكسوف هل على من تركها قضاء فقال اذا فاتتكم فليس عليكم
 قضاء ويؤيد ما رواه عن عبيد الله الجعفي باسناد فيه محمد بن سنان الضعيف قال سألنا
 ابا عبد الله عليه السلام عن صلوات الكسوف يقضى اذا فاتتنا قال ليس فيها قضاء وقد كان
 في ايدينا انهما يقضى ويمكن الجمع بين هذين الخبرين والخبرين السابقين بوجهين احدهما
 حمل الخبرين السابقين على الاستحباب صوتا للخبر الرابع بحسب صحة السند عن
 التاويل مع قرب التاويل المذكور وثانية انهما حمل هذين الخبرين على صورة عدم العلم
 او لقل في العدول عن لفظ الزاوي الى قوله عليه السلام اذا فاتتكم اشعارا ما بهذا التاويل
 ويعضده الشبهة والمسئلة محل اشكال والاضطراب في القضاء ولعلم ان اكثر اذلة الطرفين
 مختصة بالكوفيين فلا يجري في غيرهما من الاخبار والقول بترجيح وجوب القضاء
 هناك غير بعيد للاخبار الدالة على وجوب قضاء ما فات فاتها سالمة من المعارض
 وهذا هو طريق التماسل غير منسند فيه فتدبر اما لو حملنا حتى خرج وقتها فلا قضاء الا في
 الكسوف بشرط احترق القرص اجمع القول بعدم وجوب قضاء صلوات الكوفيين الا
 مع الاستيعاب قول اكثر الاصحاب بل قال في التذكرة انه مذهب الاضحاب بل قال
 في التذكرة انه مذهب الاضحاب عدا الميعة في المتعة اذا احترق القرص كله ولم يكن
 علمت به حتى اصحبت صليت صلوات الكسوف جماعة واذا احترق بعضها ولم تعلم به حتى اصحبت
 صليت القضاء فرادى وظاهر المرتضى في الانتصار وعلى بن بابويه وابنه في المتعة وابن
 الجنييد وابي الصلاح وجوب القضاء مطلقا والتميز الاول ويدل عليه ما رواه الشيخ
 عن زارة ومحمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انكسف الشمس كلها
 واحترقت ولم يعلمت بعد ذلك فليكن القضاء وان لم يحترق كلها فليس عليكم
 قضاء وما رواه ابن بابويه عن محمد بن مسلم والفضيل بن يسار في الصحيح انهما قال لا ابي
 جعفر عليه السلام اتقضى صلوات الكسوف ومن اذا اصبح فاعلم واذا انسى فاعلم قال ان كان

القرمان اهتزت فكلها قضيت وان كان اهتما اهتزت بعضها فليس عليك قضاء وما رواه
الشيخ عن زرارة في الموثق عن ابي جعفر عليه السلام قال انكسفت الشمس وانا في الحمام
فقلت بعد ما خرجت فلم اقفز وفي ميز الكسوفين لا يجنب القضاء على المشهور بين الأصحاب
استناد الى الاصل واستشهد بالروايات المتضمنة لسقوط القضاء في الكسوف اذا
لم يستوعب الاهتزاز نظر الى ان الوجوب هناك اقوى للاجماع على انه موجب للصلوة
واستفاضة النصوص به وضعفه ظاهر واحتمل الشهيد في الذكرى السحاب الخلاف
هنا واحتمل الشارع الفاصل وجوب القضاء هنا لوجوب السبب وعموم قوله
عليه السلام من فاته فرضية والعقيل الاول ضعيف والاستناد الى الثاني غير بعيد
واما الزلزلة فقد صرح المصنف في التذكرة بسقوطها بسورة المجهل عمدا بالاصل
السالم عن المعارض وفيه نظر لان المعارض موجود وهو عموم ما دل على وجوب
الصلوة للزلزلة من غير توقيت ولا تقييد بالعلم المقارن لحصولها وهذا قال
في النهاية ويحتمل في الزلزلة قويا الايتان لها لان وقتها العمد وقت الزلزلة مدة
العمر ويصلحها اداء وان سكنت هذا قول اكثر الاصحاب لاطلاق الامر الحالى
من التقييد بالتوقيت فحصر حصولها بسبب لوجوب الفصل من غير ان يكون موقفا
من ما هنا فلا وجه للشك فيه لما فاته القواعد الاصولية من امتناع التكليف بفعل
في زمان لا يسعه كما ينقل من المم وحكى الشهيد في البيان قولا بالحقا يصلي بنية القضاء
والحق المم في التذكرة والنهاية الصحيحة لانها من قبل الاسباب لا الاوقات لقدر
الصلوة فيه لقصور جدا قال في النهاية ويحتمل ان يكون سببا للفورية فيجب الابتداء
بالصلوة حين وقوعه ويمتد الوقت باستداد الصلوة ثم يخرج ويصير قضاء ولكن الاول
اولى قال ويحتمل في البلاد التي تستمر فيها الزلزلة زمانا طويلا كون الوقت سوطا
بها والاضابطان كل اية يقتصر زمانها عن فعل العبادة فالحق سبب وما لا يقتصر ولو

قصر في بعض الأوقات سقطت وما ذكره من الضابط غير مرتبط بدليل والحق
 ان زمان صلوة الزلزال لمدة العمر وليسوى في ذلك البلاد لعدم التوقيت في النصوص
 واما احتمله من الفورية واستداد وقت الاداء بمقدار الصلوة لا حجة عليه لان التحقيق
 ان الامر غير دال على الفورية كما هو مختار المص في كتبه الاصولية قال الشهيد في الذكوى
 وحكم الاصحاب بان الزلزال يقضى اداء طول العمر لا بمعنى التسعة فان الظاهر وجوب
 الامر هنا على الفورية بل على معنى نية الاداء وان اعتدل بالفورية لمصدر وغيره وما ذكره
 موافق للاحتياط وان في اثباته عسر وفي هذا المقام اشكال وهو ان الاداء والقضاء
 من نوعين المضروب بما لا يضرب لوقت كالزلزال ثم يتوقف يكون اداء القضاء ولا يتبين
 الحكم بكونها تقضى اداء وان سكنت وعلى من المدقق الشيخ على انه قال في بعض حواشيه
 انما كانت في هذه الصلوة اداء لان الاجماع واقع على كون هذه الصلوة موقفة والتاخر
 يوجب نية الاداء فلما كان وقتها لا يسعها وامتنع فعلها فيه وجب المصير الى كون ما بعد
 صالحا لا يقطعها فيه هذا من التكليف بالتحقق ونفى حكم الاداء مستحبا لاستثناء التاخر
 عنه وروى فيها الفورية من ان فعلها خارج وقت السبب انما كان محسب الضرورة
 فاقصر في التاخير على قدرها وفي ذلك جمع بين القواعد المتضادة وهي تأخير
 هذه الصلوة مع قصر وقتها واعتبار سرعة الوقت لفعل العبادة انتهى ولا يخفى
 ما فيه من التكليف وادعاء الاجماع على توقيت هذه الصلوة مع تصريح كثير
 منهم باستدادها باسداد العمر محل التعجب ويستحب في صلوة الكسوف الجماعة
 عند علمائها اجمع على ما حكمه المص في المذكور ويناكدا استحباب الجماعة اذا اوجب
 الاضطرار وقال الصدوق ان الضيق في جماعة وان اضرقت بعضه
 فضلهما فرادى قال في الذكوى ان اراد نفي تاكدا الاستحباب مع لغيره في جماعة
 بالوافق وان اراد نفي استحباب الجماعة وتبرج الفرادى طولها بدليل المنع ويدل على

استحباب الجماعة فيها في الجملة قوله عليه السلام في صحيحة الزهري السابقة ان رسول الله
صلى الله عليه وآله صلى باصحابه صلى الكسوف ويدل على جواز الانفراد ما رواه الشيخ
عن روح بن عبد الرزيم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام صلى الكسوف تصلي جماعة
قال جماعة وفيه جماعة وعلى تأكيد الاستحباب في صورة الاستيعاب ما رواه الشيخ عن
عبد الله بن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انكسف الشمس والقمر
فانه ينبغي للناس ان تفرعوا الى الامام ليصلي بهم واهم ما كسف بعضه فانه يجزي العجل
يصلي وحده وصرح الشهيد في البيان بجواز اقتداء المقتل في هذه الصلوة
وبالعكس كالويمة وهو حسن ولو ادرك المأموم قبل الركوع الاول فالظاهر انه
مدرك للركعة ولو لم يدركه حتى وضع رأسه من الركوع الاول فالظاهر فوات تلك الركعة
كما صرح به المحقق في المعبر والمص في عدة من كتبه اقتضارا في الاكتفاء بفعل الغير
في قادية الواجب على ما دل عليه الدليل ويؤيده ان الذوق لمعه في هذه الحالة يستلزم
تخلف المأموم عن الامام ان تدارك الركوع بعد سجود الامام الركوع ان رفض الركعات
وسجد بسجود الامام قال المص في النهاية بعد استكمال ادراك الركعة في الصورة
المفروضة فان لم يمنع استحب المتابعة حتى يقوم من السجود في الثانية فيستأنف
الصلوة معه فاذا قضى صلوة اتم هو الثانية ويحتمل الصبر حتى يشتد بالثانية
قال ويحتمل المتابعة بنية صحيحة فاذا سجد الامام لم يسجد بل هو ينظر الامام الى ان
تقوم فاذا ركع الامام اول الثانية ركع معه من ركعات الاولى فاذا انتهى الى الخا^{مس}
بالنسبة اليه سجد ثم لحق الامام ويتم الركعات قبل سجود الثانية والاطالة بقدره
وهو موضع اتفاق بين العلماء على ما ذكره المحقق في المعبر وهذا التمايم مع العلم بذلك
او الظن المحاصل من اخبار الرضوي مثلا انما بدونه فلم يبعد ان يكون التحقيق ثم
الامادة مع عدم الانجلاء اولى لما في التطويل من مزو^ج فزوج الوقت قبل الاتمام

ريدل على استحباب الاطالة ما رواه الشيخ عن غمار في الوقت عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا صليت الكسوف فالي ان يذهب الكسوف من الشمس والقمر وتطول
 في صلاتك فاذا ذلك افضل وان احببت ان تصلي فترغ من صلاتك قبل ان يذهب
 الكسوف فهو باين وقد يستدل عليه بقوله عليه السلام في صحيحة الرضا السابقة
 حيث حكى صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله فترغ حين فرغ وقد انجلي كسوفها
 وهو لا يصفوا عن التامل يجوز ان يكون ذلك من باب الاتفاق لكن نقله عليه السلام
 ذلك بما يشعر به حجاب اذ لا يتعلق غرض بنقل الامر والاتفاق والاعادة لما يحمل
 بعد الفراغ من الصلوة واستحباب الاعادة والحال هذه قول اكثر الاصحاب ونقل
 عن ظاهر المرتضى وابي الصلاح وسلا وجوب الاعادة قال في الذكوى وهو لا يكره ^{حين} كالمقتر
 بان اخر وقتها تمام الاجل ومنع ابن ادريس من الاعادة وجوبا واستحبابا والاول
 اقرب لنا على وجهان فله ما رواه الشيخ عن معوية بن عمار في الصحيح قال قال ابو عبد الله عليه
 السلام صلوة الكسوف اذا فرغت قبل ان ينجلي فاعد وعلى عدم الوجوب مضافا الى الاصل
 قوله عليه السلام في مسنة زواره ومحمد بن مسلم السابقة وان فرغت قبل ان ينجلي فاقصد
 وابع الله حتى ينجلي او التحبير بين الاعادة والدعاء كما هو مقتضى ظاهر الجمع بين الخبرين
 مما لا اعلم ذاهب اليه من الاصحاب ويؤيد عدم الوجوب رواية غمار السابقة
 كما لا يخفى وقراءة الطوال او مساواة الركوع والسجود للقراءة يدل على ذلك مسنة
 زواره ومحمد بن مسلم السابق وما رواه الشيخ عن ابي بصير باسناد فيه ضعف قال
 سألته عن صلوة الكسوف فقال عشرة ركعات واربع سجدة يقرأ في كل ركعة مثل
 ليس والتور ويكون ركوعك مثل قراوتك وسجودك مثل ركوعك قلت فمن الحسن
 ليس واشباهها قال فليقرأ ستين آية في كل ركعة ومقتضى مسنة زواره ومحمد بن
 مسلم ان قراءة الطوال انما يستحب اذا لم يكن امام شق ذلك على من خلفه وينبغي

تقييد بسعة الوقت كما وقع في بعض عباراتهم والتكثير عند الرفع من كل ركوع ^{مس} الألف الحاشي
والعاشري يقول سمع الله من حمد والقنوط خمساً يستفاد ذلك من حسنة زياره ومحمد
بن مسلم وصححه الزهري وذكر الشهيد في البيان أنه يخرج الفتوى على الخامس والعاشر
واقطع على العاشر ولم اطلع على نص يشهد له إلا أنه قال الصدوق في الفقيه وإن لم يثبت
الألف الخامسة وفي العاشر فهو جائز لورود الخبر وتيجر المكلف لو انقضت مع الحاشي
ما لم يتحقق وقت الحاضر إذا حصل الكسوف في وقت فريضة حاضرة فإن تضيق
وقت احداهما تقيت لا إذا واجهتا ثم يصلي بعدهما ما التسع جميعاً بين الحقين وإن
تضيقتا مدت الحاضرة بلا خلاف كما حكى في الذكرى وإن اتسع الوقت أن كان مخيراً
في الإتيان بينهما شاء وعند أكثر الأصحاب وقال ابن بابويه ولا يجوز أن يصليها في وقت
فريضة حتى يصلي الفريضة وهو قول الشيخ في النهاية والأزهر أقرب لنا لهما واجبان
اجتماع سعة وقتها فإذا اتى المكلف لكل منهما يحصل الاشتغال فيحصل الخروج
من عهدة التكليف ولما رواه ابن بابويه عن محمد بن مسلم يزيد بن معاوية في التخي
عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قال إذا وقع الكسوف أو بعض هذه الآيات
صلوا ما يتخوف أن يذهب وقت الفريضة فإن تخوفت فابدأ بالفريضة وأقطع ما
كنت فيه من صلوة الكسوف فإذا فرغت من الفريضة فارجع إلى حيث كنت قطعت
ولاحسب بما معنى فإن قلت قد روى الكليني عن محمد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما
عليهما السلام قال سألت عن صلوة الكسوف في وقت الفريضة قال ابدأ بالفريضة
وهذا يدل على وجوب تقديم الفريضة قلت أجمع بين هذه الرواية وبين الرواية التي
يقتضي العير إلى ما ذكرنا من التخيير وينبغي التنبيه على **الأول** لو خشي فوات الحاضرة
وقد تم على الكسوف لو دخل في الكسوف قبل تضيق الحاضرة ثم خشي فوات الحاشي
على تقديم الأتمام قطع بلا خلاف وصلى الحاضرة ثم أتم صلوة الكسوف من حيث قطع

ذهب الى ذلك اكثر الاصحاب كالشيخين والمرتضى وابن بابويه ومن بعدهم وذهب الشيخ
 في الميسوط الى انه يجب عليه استئناها من رأس واختاره الشهيد في الذكري والآن
 أقرب لصحة ما يرد ومحمد بن مسلم السابقة وما رواه الشيخ عن ابي ايوب ابن هبم بن عثمان
 في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن صلوة الكسوف قبل ان تغيب الشمس
 ويحشى فوت الفريضة فقال اقطعوها وصلوا صلوة الفريضة وعودوا الى صلواتكم
 وعن محمد بن مسلم في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك ربما ابتلينا
 بالكسوف بعد المغرب قبل النساء الاخرة فان صليت الكسوف خشينا ان نفوت سائر
 الفريضة فقال اذا خشيت ذلك فاطع صلواتك فاقص فريضتك ثم عد فيها اربع الشبه
 في الذكري على ما جعله اولى من وجوب الاستئنا بان البناء بعد تحلل الصلوة
 الأجنبية لم يعهد من الشارع تجويل في غير هذا الموضع والاعذار بان الفعل الكثير
 مغفورها لعدم منافاة الصلوة بعيد فان لم يطلها بالفعل الكثير بل يحكم الشارع
 بالابطال والشرع في المحاضرة فاذا فرغ منها فقد اتى بما يخل بنظم صلوة الكسوف
 فيجب اعادة تها من رأس تحصيل اليقين البراءة انت هي كلامه وهو مد فوج بالنقص
 السابقة **الثاني** قال الصدوق في الفقيه وان كان في صلوة الكسوف فيه دخل
 عليه وقت الفريضة فليقطعها ولتصل الفريضة ثم يني على ما مضى من صلوة الكسوف
 ومقتضاها رجحان القطع واذا دخل وقت الفريضة ويدفعه الرواية التي نقلها عن يدي
 ومحمد بن مسلم فان مقتضاها الامر بصلوة الكسوف ما لم يتخوف ان يذهب وقت
 الفريضة واذا كان كذلك لم يجز رجحان قطعها بدخول الوقت **الثالث** لو ضاق
 وقت المحاضرة فاشتغل بها فاخل على الكسوف فان لم يكن فوط فيها ولا في تأخير المحاضرة
 فلا قضاء لان وجوب القضاء يتبع وجوب الاداء وان فوط فيها الى ان ضاق وقت
 المحاضرة وجب قضاء صلوة الكسوف اتماما مع استيعاب الاعتراق او مطلقا

على التقصيل المذكور في حكم القضاء وان فرط في فعل المحاضرة اقل الوقت فتعيل بحجب
قضاء الكسوف وقيل لا يجب وهو ظاهر المحقق في المعبر حجة الا ان فوات صلوة
الكسوف يستند الى تقصير السابق وهو ضعيف لان تأخير الصلوة من اقل وقتها
جائز فلا يكون ذلك تقصيراً الحجة الثانية ان التأخير كان مباحاً ثم تقيين عليه فعل الحائز
ليسجد التضييق ولم يمكن من صلوة الكسوف تمكننا شرعياً فلا يجب عليه اداء وهو
متبع لعدم وجوبها عليه قضاء الآلة تابعة لوجوب الاداء ويقدم صلوة الكسوف على
التأخر وان خرج وقتها وهو قول علمائنا اجمع على ما حكاه المص في المنتهى ويدل عليه
ما رواه الكليني عن محمد بن مسلم في الصحيح عن احدهما عليهما السلام قال سألته عن
صلوة الكسوف في وقت الفريضة فقال ابداء بالفريضة فتعيل له في وقت صلوة الليل
فقال صل صلوة الكسوف قبل صلوة الليل وما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في
الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت فاذا كان الكسوف اخرا الليل فصلينا
صلوة الكسوف فالتنا صلوة الليل فبالحق ابداء فقال صل صلوة الكسوف او تقص
صلوة الليل حتى يصبح مسئلة لا يجوز ان يقضى صلوة الكسوف ما شيا وعلى
الراحلة احتيا راعى جمهور الاصحاب خلافا لابن الجنيده فانتهجوا ذلك كما هو
مذهب القامة ويدل على ما ذكرناه العمومات الثلاثة على ذلك منها ما رواه الشيخ
عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تصل على
الذابة الفريضة الا مريض وعن عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله عليه
السلام الرجل شيئا من المفروض ركباً فقال لا الا من ضرورة ويجوز ذلك في
حال الضرورة ويدل على جواز في حال الضرورة ما رواه الشيخ عن علي بن
الفضل الراسطي قال كتبت الى الرضا عليه السلام اذا انكشف الشمس والقمر وانما انكشف
لا قدر على الزوال فكتب الى صل على مركبك الآلة انت عليه المقصد الخامس

في الصلوة على الاموات يجب على الكفاية الصلوة على كل مسلم اما وجوب الصلوة
 على المؤمن وهو المسلم الذي يفتقد امانة الائمة الاثني عشر فهو موضع وناف
 بين الاصحاب واما الخلاف في غير الامامي من المسلمين فالمشهور بين الاصحاب
 وجوب الصلوة عليهم ذهب اليه الشيخ في جملة من كتبه وابن المجيد وجمهور المتأخرين
 بل قال المص في المنتهى ويجب الصلوة على الميت البالغ من المسلمين بل اختلف وقال
 في التذكرة اما يجب الصلوة على المسلم بالاجماع وقال المفيد في المقنع ولا يجوز لاهد
 من اهل الايمان ان يغسل محالفا للحق في الولاية ولا يقتل عليه الا ان يدعوه ضرورة
 الى ذلك من جهة التقية فيغسله بغسل اهل الخلاف واذ اُضلى عليه لعنه في صلوة
 ولم يدع له فيها وظاهر الشيخ في التهذيب موافقة للمفيد في هذا الحكم حيث استدل
 بقوله بان المخالف لاهل الحق كافون فيجب ان يكون حكمه حكم الكفار اما خارجا بدليل
 واذ كان غسلا الكافر لا يجوز فيجب ان يكون غسل المخالف ايضا غير جائز واما
 الصلوة عليه فيكون على حد ما كان يصلي النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام
 على المنافقين ومنع ابا الصلاح جواز الصلوة على المخالف الا لتقية قال فان
 نقل لعنه بعد الزايع ومنع ابن ادريس وجوب الصلوة الا على المعتقة للحق
 او هو من يحكمه كابن سب و المستضعف و شرط سلا في الغسل اعتقاد الميت للحق
 قال في الذكرى ويلزمه ذلك في الصلوة حجة المشهور ما رواه الشيخ عن الحسن بن
 محبوب في الصحيح عن ابراهيم بن مهزيب عن الثقف عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام
 من ابيه عليه السلام قال صل على من مات من اهل القبلة بحسابه على الله وليس
 في طريق هذا الخبر من يتوقف في شأنه الا طلحة بن زيد وهو غير موثق في كتب الرجال
 مع انه تبرى عامي الا ان الشيخ ذكر في الفهرست ان كتابه معتمد وفي صحة اسناد الخبر
 الى ابن محبوب وهو ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه معونة للائمة على هذا

٦٠
المخرج خصوصاً عند معاصده به بالشهرة بين الأصحاب وبما رواه الشيخ عن السكوني عن جعفر
عن ابائه عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله صلوا على المرحوم من أمي وعلى
القتال ففمن من أمي لا بد عوا من أمي بلا صلوة فإذا نزع المرحوم عن غير بعيد أجمع من مخالف
في ذلك بأن المخالف كافر فلا يجوز الصلوة عليه وهو مطالب بأبواب ما ذكره فانه فيه منع
واضح ثم المراد بالنسب من كان مظهر للشهادتين ولا يعتقد خلاف ما ثبت من الذين ضرورة
مخرج الفتاة والنواصب والمخارج وكذا يخرج عنه المرتد والظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب
في وجوب الصلوة على من ترك الكبار إذا كان معتقداً للحق ويدل عليه ما رواه الشيخ
عن هشام بن سالم في الصحيح من رواه ابن بابويه عن هشام بن سالم باسنادين أحدهما صحيح
والآخر حسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له شارب الخمر والزاني والسارق
يصلى عليهم إذا ماتوا فقال نعم وأمرن بالمسلم على الكافر فلا يجوز الصلوة عليه
بالاجماع ولقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبداً وما رواه الشيخ عن الحلبي في
في الحسن بابي هاشم بن هاشم عن أبي عبد الله عليه السلام قال لما مات عبد الله بن أبي
سلول حضر النبي صلى الله عليه وآله جنازة فقال عمر لرسول الله يا رسول الله ألم
ينهلك الله أن تقوم على قبر فمسكت فقال يا رسول الله ألم ينهلك الله أن تقوم على قبر
فقال له ويلك وما يدريك ما قلت اني قلت اللهم احش جوفه ناراً أو اسلاً قبره ناراً
واصله ناراً فقال أبو عبد الله عليه السلام فابدأ من رسول الله ما كان يكفر فلا يدل على أنه
صلى الله عليه وآله صلى على جنازة بل حضر وعاء وكذا يحجب الصلوة على من هو منكبه
أي المسلم ممن بلغ ست وستين ذكرًا كان أو أنثى حرًا أو عبدًا أو المراد لمن كان في حكم المسلم
من يؤمن من مسلم أو مسلمة والحق به من كان مسيبيًا المسلم أو ملحقًا في دار الإسلام
واختلف الأصحاب في هذا الذي يجب فيه الصلوة على الطفل فالأكثر على أنه يلزم
سبب ستين ذهب إليه الشيخ وابن البراء وابن قهرم وابن حزم وسلام والبصري

والمتأخرين ونقل المرتضى فيه الإجماع وكذا المصنف في المنتهى قال المفيد في المغتفر لا يقتل
 على الصبي حتى يعقل الصلوة ونحوه قال الجعفي وقال ابن الجنيب يجب على المستهل يعني
 من رفع صوته بالبكاء وقال ابن أبي عمير لا يجب الصلوة على الصبي حتى يبلغ وكلام
 الصدوق في المغتفر موافق للمفيد وروى الست في الفقيه من الباقر والصادق
 عليهم السلام والاول لنا ما رواه الكليني عن زرارة في الصحيح قال مات ابن أبي جعفر
 عليه السلام فاحترق بموته فامرهم فغسلوه وكفنوه وشقوا صدره وصلى عليه وطرحت عن رقبة
 عليها ثم قام على قبره حتى فرغ منه ثم انصرف وانصرف معه حتى أتى لاشي معه فقال اما انه
 لم يكن يقبل على مثل هذا وكان ابن ثلث سنين كان على عليه السلام يامر به فيدفن ولا يقبل
 عليه ولكن الناس صفوا شيئا فنفخ نضج مثله قال قلت فمتى يجب عليه الصلوة فقال
 اذا عقل الصلوة وكان ابن ست سنين الحديث وفي الفقيه وصلى ابو جعفر عليه السلام
 على ابن ابي عمير له ثلث سنين ثم قال لو لان الناس يقولون ان بني هاشم لا يصلون
 على الصغار من اولادهم ما صليت عليه وسئل متى يجب الصلوة عليه قال اذا عقل
 الصلوة وكان ابن ست سنين ويؤكد ما رواه ابن بابويه عن عبيد الله الحلي في الصحيح
 ورواه الشيخ والكليني عنهما في الحسن بابرهم بن هاشم عن ابي عبد الله عليه
 السلام انه سئل عن الصلوة على الصبي متى يصلي عليه فقال اذا عقل الصلوة قلت
 متى يجب الصلوة عليه قال اذا كان ابن ست سنين والصيام اذا اطاعة وعلق الداء
 بالوجوب هنا مطلق الثبوت والمعنى انه متى بعقل الصلوة بحيث يؤمر بها ثم بنا
 فقال اذا كان ابن ست سنين يكشف عنه ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح
 عن احمدها عليهم السلام في الصبي متى يصلي فقال اذا عقل الصلوة قلت متى يعقل
 الصلوة ويجب عليه فقال لست سنين ما رواه الشيخ عن علي بن جعفر في
 الصحيح عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألته عن الصبي ايصلي عليه اذا مات

وهو ابن خمس سنين قال اذا عقل الصلوة صلى عليه فلا ينافي ما ذكرناه لان المستفاد
منها ثبوت الصلوة عليه اذا عقل الصلوة وهو محذور بالتبعية بمقتضى الاخبار السابقة
هجة ابن الجنييد ما رواه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقضى على المفسوس
وهو المولود الذي لم يستهل ولم يفتح ولم يورث من الذرية ولا من غيرها واذا استهل فصل
عليه وورثه او ردها الشيخ في الصحيح وجز الشك في عن الصادق عليه السلام عن ابيه
عليهم السلام يورث القبي ويصلي عليه اذا سقط من بطن فاستهل ما مضى واذا لم يستهل
صار حام يورث ولم يصل عليه او ردها الشيخ في باب الزيارات وروى الشيخ عن علي
بن يقطين في الصحيح قال سألت ابا الحسن لكم يصلي على الضي اذا بلغ السنين والشهور
قال يصلي عليه على كل حال الا ان يسقط لغير تمام وروى في الصحيح الى احمد بن محمد بن
عيسى عن رجل عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال قلت لكم يصلي اذا بلغ من الستين قال
يقتضى عليه على كل حال الا ان يسقط لغير تمام والجواب حمل هذه الاخبار على النقيصة
او الاستحباب مجعاً بين الأدلة وسيجيء في زيادة تحقيق ذلك هجة ابن ابي عمير على ما حكى
عنه ان الصلوة استغفار للميت ودعائه ومن يبلغ لاهجته له الى ذلك ورواية غمار
عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن المولود ما لم يحجر عليه القلم هل يصلي عليه قال
لا انما الصلوة على الرجل والمرأة اذا جازعاهما القلم او ردها الشيخ في الموثق
واجب من الاول بالرفع من كون الصلوة لاجل الدعاء للميت او الحاجة الى الشفاعة
لوجهها على النبي والائمة عليهم السلام مع استغنائهم عن شفاعتنا وعن الرواية
بالمدح في السند ويمكن ان يرد بحج القلم مطلقا الخطاب الشرعي والتميز بين مجعاً
بين الأدلة ويؤيد قول ابن ابي عمير ما رواه الكليني عن هشام قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام ان الناس يكفون ويرون علينا قول ابنة لا يقضى على الطفل لانه لم يقبل
فيقولون لا يقضى الا على من صلى فيقول نعم فيقولون ارايتهم لو ان رجلاً مضرباً

او هو دبا اسلم ثم مات من ساعته فما الجواب فيه فقال قولوا لهم اديت لوان هذا
 الذي اسلم الساعة ثم انترى على انسان ما كان يجب عليه في منيته فانهم سيقولون
 يجب عليه الحد فاذا قالوا هذا قل لهم قلوان هذا البقي الذي لم يصل انترى على
 انسان هل كان يجب عليه الحد فانهم سيقولون لا يقال لهم صدقتم انما يجب ان
 يقتل على من وجب عليه الصلوة والحدود ولا يضل على من لم يجب عليه الصلوة
 ولا الحدود وهذه الرواية ضعيفة لا يصلح المتأخر من كونها من الاخبار ومع هذا يمكن
 تاويلها بالانحاف الاخبار السابقة فتدبر وليست على من لم يتلفها اى الست هذا
 هو المشهور بين الاصحاب خصوصاً المتأخرين منهم قال المفيد في المقترة ولا صلوة عند
 آل محمد عليهم السلام على من لا يعقل الصلوة وهو ظاهر نفي الاستحباب وهو ظاهر الكليني
 والصدوق في الفقيه حيث لم يوردوا الا الاخبار الدالة على تقيده وكلام الشيخ في المبسوط
 ايضا مشعر به ويظهر من كلامه في كتابي الاخبار دفع ورود فيه حجة المشهور ببعض الروايات
 القاسية والروايات المذكورة في المسئلة المتقدمة في احتجاج ابن الجندب كصحة على بن
 يقطين وابن سنان وعزها وحملها الشيخ على التينة او ضرب من الاستحباب ولا يخفى
 ان حملها على التينة اقرب لاختبار كثيرة مقتضية لذلك وقد مر في المسئلة المتقدمة
 صحيحة زواره وموثقة عماد ورواية هشام ويزيد بها ما رواه الكليني عن زواره في
 الحسن بابراهيم بن هاشم قال رايت ابنا لابي عبد الله عليه السلام في صورة ابي جعفر عليه السلام
 ويقال له عبد الله فطيم قد رجع فقلت له يا غلام من الذي الى جنبك المولى فقال هذا
 مولاى فقال له المولى يما زهر لست بمولى لك فقال ذاك شركك قطع في ضمان العلاء
 فمات فانهج في سقط الى البقيع فخرج ابو جعفر عليه السلام وعليه حبة خضراء صفراء وعما
 خضراء ومطرف خضراء فابطلق يمشي الى البقيع وهو معتمد على الناس بزيته
 على ابن ابنه فلما انتهى الى البقيع تقدم ابو جعفر عليه السلام فقتل عليه وكبر عليه اربعا

ثم امر به فدفن ثم اخذ بيدي فتخى به ثم قال انه لم يكن يصلي على الاطفال اثنا كان امير المؤمنين
صلوات الله عليه يا امر بهم فيدفن من وراؤه ولا يصلي عليهم وانما صليت عليه من
اجل اهل المدينة كراهية ان يقولوا لا تصلون على الطفالم وقال ابن بابويه في الفقيه
وصلى ابو جعفر عليه السلام على ابن له ثلث سنين ثم قال لو ان الناس يقولون ان بنى
هاشم الا يصلون على الصغار من اولادهم ما صليت عليه وسئل متى تجب الصلوة عليه
قال انما اعتل الصلوة وكان ابن ست سنين وروى الكليني عن عبد الله قال سمعت
ابا الحسن موسى عليه السلام يقول انه لما قبض ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله
جرت فيه ثلث سنين وساق الكلام الى ان قال قال يعنى رسول الله صلى الله عليه وآله
يا صلي قم فخر ابنى فقام على نفس ابراهيم وحضه وكفته ثم خرج به ومعنى رسول الله
صلى الله عليه وآله حتى انتهى به الى قبر فقال الناس ان رسول الله صلى الله عليه وآله
حتى انت هي الى قبر فقال الناس ان رسول الله صلى الله عليه وآله لئن ان يصلي على
ابراهيم لما دخله من الجحيم فانه صب قايما ثم قال يا ايها الناس اني جبريل بما
قلتم نعمتم اني نسيت ان اصلي على ابنى لما دخلني من الجحيم الا اذ انزلت ليس كل طنتم
لكن اللطيف الخبير فرض عليكم خمس صلوات وجعل لوفاءكم من كل صلوة تكبيرة وارفي
ان لا اصلي الا على من صلى الى اخر الحديث وكيفية ان بنوى الصلوة المعينة تقربا
الى الله تعالى لانه عبادة فيقتصر الى النية وهل يعتبر فيها نية الوجوب او السند
فيه قولان والظاهر عدم وجوب المقرض للاداء او القضاء ولا تعيين الميت ولا معرفة
الامع التقدير فيحتاج الى القيين ان لم يقصد التشريك وهل يكفي نية منى الامام
فيه تردد ويجب استدامة النية حكما الى الفراغ وعلى المأموم نية العدة كغيرها
من الصلوات وتكرر تكبيرة الاحرام مقادير للنية ثم يشهد عقيبها الشهادتين ثم تكبيرة ثالثة
ويصلي على النبي وآله صلى الله عليه وآله ثم يكبر ثالثة ويدعو للمؤمنين والمؤمنات

على بن عمر

ثم يكبر رابعة ويدعو الميت ان كان مؤمناً اختلف الاصحاب في وجوب الدعاء
بين التكبيرات فالمشهور بين الاصحاب خصوصاً المتأخرين منهم وجوبه بل وجوب
الازكاد الاربعة بل قال في الذكرى ان الاصحاب باجمعهم يذكرون ذلك في كيفية
الصلوة ولم يصرح احد منهم بنسبته والمذكور في بيان الواجب ظاهر الوجوب وقيل
بعدم الوجوب واليه ذهب المحقق في الشرايع وهو ظاهر كلامه في التلخيص قوله
بوجوب الدعاء ووقع الامر به في الاخبار والكثير كما سيجي في طي المباحث الآتية
وفي رواية ابي بصير انها خمس تكبيرات بينهما اربع صلوات وحجة الثاني الطلاق
الروايات المتضمنة لا الصلوة على الميت خمس تكبيرات فان الاكتفاء بذلك في مؤناً
البان على الظاهر يقتضي عدم وجوب غيرها والمسئلة محل اشكال اما كان الجمع
بين الاخبار بوجهين مع عدم وضوح الترجيح الاول حمل الاوامر وما في معناها
على الاستحباب الثاني حمل الروايات الدالة على انها خمس تكبيرات على انها بيان
للتكبير المعبرة فيها حيث يحتاج الى البيان لوقوع الاختلاف فيها بين القاسم والخاصة
والتحقيق انه لا يستفاد من الاخبار دالة واضحة على عدم وجوب الدعاء بالكثرة
وحيث توقف البراءة اليقينية من التكليف الثابت عليه كان القول بوجوبه منجهاً
الا ان ايجاب الشهادتين في الاولى والصلوة على النبي وآله في الثانية والدعاء للرئيسين
في الثالثة والدعاء للميت في الرابعة كما هو المشهور بين الاصحاب خصوصاً المتأخرين
كالمعروف ومن تبعه خلاف ما ينهم من الاخبار والكثير منها ما رواه الشيخ عن زرارة و
محمد بن مسلم في الصحيح انهما سمعا ابا جعفر عليه السلام يقول ليس في الصلوة على الميت
قراءة ولا دعاء موقت الا ان يدعو بما بدا لك واهق الموتى ان يدعى ان يبدأ بالصلوة
على النبي صلى الله عليه وآله وما رواه الكليني والشيخ عنه باء في تناوت في المتن
عن مسلم وزرارة ومعر بن يحيى واسماعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال ليس

محمد بن محمد

في الصلوة على الميت قراءة وادعاء سوت يدعو بما بدالك واحق الموتى ان يدعى له ^{من} اللو
 وان يبداء بالصلوة على نبي الله صلى الله عليه وآله ومنها الاخبار الكثيرة الواردة في بيا
 الدعاء بين التكبيرات وسيجيء لطرف منها ومن هذا الباب رواية ابن همام الآية عند شرح
 قول المص ويكرر الخامسة وما رواه الشيخ من يونس بن يعقوب في المرقع عنه عليه السلام
 انها هو تكبير وتسبيح وتحميد وهليل وعين يونس عن الصادق عليه السلام قال قال الصلوة
 على الجنائز التكبير الاول استفتاح الصلوة والثانية ليشهد ان لا اله الا الله وان محمدا
 رسول الله صلى الله عليه وآله والثالثة الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وعن اهل
 بيته والثناء على الله والرابعة والخامسة يسلم ويقف مقدار ما بين التكبيرين ولا يهرج
 حتى يحمل التراب من بين يديه وعن فضالة في الصحيح عن كليب الاسدي قال سألت ابا
 عبد الله عليه السلام عن التكبير على الميت فقال يبدء بمسألة فكيف اقول ان اصليت
 عليه قال يقول اللهم عبدك محتاج الى رحمتك وانت غني عن عذابي اللهم ان كان محسنا
 فزدني احسانا وان كان مسينا فاعف عنه اهتجر ابا رواه الشيخ عن محمد بن مهاجر في الصحيح
 عن امة امر سلمة وهي مجهولة عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله اذا صلى على ميت كبر وتشهد ثم كبر وصلى على الانبياء ودعا ثم كبر ودعا المؤمنين
 ثم كبر الرابعة ودعا للميت ثم كبر وانصرف فلما هاء الله عز وجل عن الصلوة على المنائين
 كبر فتشهد ثم كبر فصلى على النبيين عليهم السلام ثم كبر ودعا للمؤمنين ثم كبر الرابعة
 وانصرف ولم يدع للميت وهي غير فاضلة باثبات الوجوب مع عدم انطباقها على ما ذكره
 فان دلالة قوله فتشهد على الشهادتين غير واضحة والصلوة على الانبياء والدعاء غير واجب
 عندهم ثم على القول بوجوب الاذكار الاربعة لا يتعين فيها اللفظ مخصوص كما هو الظاهر
 من الالة وبه صرح كثير من اصحاب وندم ما يدل عليه قال في التكري المشهور
 قد روي الاذكار على ما مر ونقل الشيخ فيه الاجماع ولا ريب انه كلام الجماعة الا ان ابى

عقيل والمجحف فانتهما اوروا الاذكار الاربعة عقيب كل تكبيرة وان يحالف في الالتفات
 قال الفاضل وكلاهما جازيت قلت لاشتمال ذلك على الواجب والزيادة غير منافيه
 مع ورود الزوايات بها وان كان العمل بالمشهور اولى انت هي وهو حسن ولو ورد
 ههنا نبذة من الزوايات التي وصل اليها في هذا الباب وعندي ان العمل لكل منهما
 جاز وان كان الاوفا اتباع الاقرب منها سند الحسن ذلك ما رواه الشيخ عن ابي ولاد
 في الصحيح ورواه الكليني عن ابي ولاد باسنادين احدهما من الحسن بن برهيم بن هاشم
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التكبير على الميت فقال حسن تكبيرات يقول
 اذ اكبرت استشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له اللهم صل على محمد وآل محمد ثم يقول
 اللهم ان هذا المسبح قد امننا عبدك ابن عبدك قد قبضت روحه اليك وقد
 احتاج الى رحمتك وانت عتي من عذاب الله ولا تعلم من طاهر الاخير وانت اعلم
 بسيرة الله ان كان محسنا فضاعف احسانه وان كان مسيئا فتجاوز عن اسائه
 ثم يكبر الثانية ثم تفعل ذلك في كل تكبيرة ومنها ما رواه الكليني عن زواره في الحسن
 بن برهيم بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلوة على الميت قال يكبر ثم يصلي
 على النبي صلى الله عليه وآله ثم يقول اللهم عبدك ابن عبدك ابن امك لا اعلم منه الا خيرا
 وانت اعلم به اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وتقبل منه وان كان مسيئا فاغفر له
 ذنبه واتع في قبره واجعله من رفقاء محمد صلى الله عليه وآله ثم يكبر الثانية ويقول ان
 اللهم ان كان ذا عيب فذكره وان كان حاطيا فاغفر له ثم تكبر الثالثة يقول اللهم لا تحرمنا
 اجره ولا تفترقنا بعده ثم تكبر الرابعة وتقول اللهم اكبر عبدك في عليين واخلف على
 عقبيه في العابرين واجعله من رفقاء محمد صلى الله عليه وآله ثم يكبر الخامسة وانصرف
 ومنها ما رواه الكليني عن الحلبي في الحسن بن برهيم بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال تكبر ثم تشهد ثم تقول ان الله وانما الله وانما الله واجعون والمجد لله رب العالمين وتب

64
الموت والحيوة صل على محمد واهل بيته همدى الله عنا محمد احياء الجزاء بما صنع الله
باسمه وبما بلغ من رسالات ربه ثم نقول اللهم عبدك ابن عبدك ابن امك ناصية بيدك
خلا من الدنيا واحتاج الى رحمتك وانت غنى عن عذابك اللهم انا لانسلم الاخير اوانت
اعلم اللهم ان كان محسنًا فزدني احسانه وقبيل منه وان كان سيئًا فاصفر له ذنبه
قارحه ونجا وزعه برحمتك اللهم الحققة بينك وثبتني بالقول الثابت في الحياة الدنيا
وفي الآخرة اللهم اسلك بنا وبه سبيل الهدى واهدنا لما كنا ضالين المستقيم
اللهم عفوك عفوك ثم تكبر الثانية وتقول مثل ما قلت حتى يخرج من خمس تكبيرات
وسها ما رواه الشيخ عن حماد بن موسى الشاذلي في الموقوف عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألته عن الصلوة على الميت فقال يكبر ثم تقول انا لله واتا اليه واجعوت
ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد كما صليت وباركت على ابراهيم
والا ابراهيم انك حميد مجيد اللهم صل على محمد وعلى ائمة المسلمين اللهم صل على محمد
وعلى امام المسلمين اللهم عبدك فلان وانت اعلم به اللهم الحققة بنية محمد صلى الله عليه
والآله وافتح له في قبره ونور له فيه وسعد روحه ولقنه حجة واجعل ما عندك خيرا له وارجعه
الخير مما كان فيه اللهم عندك تختبئ فلا تخزنا ابره ولا تقتنا بعد عفوك
اللهم عفوك عفوك تقول هذا كله في التكبيرة الاولى ثم تكبر الثانية ويقول اللهم
عبدك فلان اللهم الحققة بنبية محمد صلى الله عليه وآله وافتح له في قبره ونور له فيه
وسعد روحه ولقنه حجة واجعل ما عندك خيرا له وارجعه الى خير مما كان فيه
اللهم عندك تختبئ فلا تخزنا ابره ولا تقتنا بعد اللهم عفوك اللهم عفوك
يقول هذا في الثانية والثالثة والرابعة فاذا اكبرت الخامسة فقل اللهم صل على
محمد وآل محمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والف بين قلوبهم وتوفني على ملة رسولك

اللهم اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا
 ربنا انك رؤوف رحيم اللهم عصفون اللهم عصفون وتسلم وسما ما رواه الشيخ عن
 سماعة بن سنان احدى قال سألت عن الصلوة على الميت فقال خمس تكبيرات يقول اذا تكبر
 اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم صل
 على محمد وآل محمد وعلى ائمة الهدى واعف لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان
 ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم اللهم اغفر لاهل بيته
 وامواتنا من المؤمنين والمؤمنات والفقهاء والصلوات والوفاء بين قلوبنا على ايماننا واهدنا
 لما اختلف فيه من الحق باذنك انك هادي من تشاء الى صراط مستقيم فان قطع
 عليك التكبير الثانية فلا يصح فقل اللهم هذا عبدك وابن عبدك وابن امك
 انت اعلم به انتقر اليك واستغفرت عنه اللهم تجاوز عن سيئاته ودد في احسانه
 واعف له وارحمه ونزل في قبره واغفر له حجة والمحنة ببينة ولا تحرمنا اجره ولا تقتله بعد
 قد هذا حين يفرج من المحسن تكبيرات فاذا فرغت سلمت عن يمينك قال في الذكر
 بعد نقل الروايات المذكورة وهذه الروايات مشتركة في تكرار الدعاء وبين التكبيرات
 وفي اكثرها تكرار جميع الاذكار وانفردت الاخرة يعني رواية عماد الدين بالدعاء وبعد
 الخامسة ونحن لا نفع جواز فان الدعاء حسن على كل حال وما ذكره من ان في اكثرها
 تكرار جميع الاذكار فمحل نظر فلا تقفل وذكر ابن بابويه بعد الشهادتين ارسله
 بالحق بشيرا ونذيرا ابن يدي الساعة وفي الدعاء الميت اللهم اجعله عندك في اعلى
 عليين واخلف على اهل القابرين وارحمه برحمتك يا ارحم الراحمين وذكر المنيذ
 بعد التشهد اللهم اهدنا واحدا فدا صمدا هنيئا فمالم يتخذ صاحبة ولا ولدا الا الله
 الا الله الواحد القهار وبشاور رب اباؤنا الاولين وفي الدعاء للمؤمنين اللهم
 اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الامين ومنهم والاموات واوحد

على موتاهم رافتك ورحمتك وعلى احيائهم بركات سموائك وارضك انك على كل شيء
 قدير وبعد الخامسة اللهم عفوك عفوك وبدعوا عليه اي على الميت ان كان منافقا
 لقول المراد بالمناقب المخالف بقرينة المقابلة وفسر بعضهم بالناسب وذكر الشيخ
 في المبسوط الناسب وفي النهاية الناسب المعان به واكثر الاءاء والانية يقتضي
 الاختصاص به وبعضها يقتضي العموم والظاهر من كلام المصنفين ان ذلك على سبيل
 الوجوب كافي قرينة وقال الشهيد في الذكوى والظاهر ان الدعاء على هذا القسم
 غير واجب لان التكبير عليه اربع وبها يخرج من الصلوة وهو استدلال ضعيف اذا
 دليل على اشتراط ان يكون الدعاء على الميت اولا بعد التبعه نعم بينهم عدم وجوب الدعاء
 على المناقب من رواية ام سلمة السابقة عن قريب وكذا من رواية اسمعيل بن همام الانية
 عند قول شرح المصنف ثم ويكثر الخامسة فيمكن السحاب حكمه في المخالف مع تأمل فيه وقد
 ورد الامر بالدعاء على المناقب في عدة روايات منها ما رواه ابن بابويه عن صفوان بن مهزي
 الجمال في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال مات رجل من المنافقين فخرج الحسين
 بن علي عليه السلام يمشي فلقى مولا له فقال له الى اين تذهب فقال امر من جنازة هذا المنافق
 ان اصلي عليه فقال له الحسين عليه السلام قم الى جنبي فها سمعتي اقول فقل مثله قال من رفع
 يديه فقال اللهم اخر عبدك في عبادك وبلاؤك اللهم اصله اشتد نادك اللهم اذقه
 حر عذابك فانه كان يزالي اعدائك ويعادي اوليائك ويغفر اهل بيتك
 ورواه الكليني في المحسن من عامر بن السعيط ما يقرب من الخبر السابق وفيه فلما ان
 كبر عليه وليه قال الحسين عليه السلام اللهم العن فلانا عبدك الف لعنة موتلفه غير مختلفة
 اللهم اخر عبدك الى اخر ما قر في الحديث السابق ومنها ما رواه الكليني عن الحلبي في
 المحسن بابراهيم بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا صليت على عدو الله فقل
 اللهم ان فلانا لا نعظم الا انة عدوك ولرسولك اللهم فاحش قبر ناراه وحش جوفه ناراه

ويعجل به الى النار فانه كان يتولى اعدائك ويعادي اوليائك ويهبط اهل بيت
بنيتك اللهم صنيق عليه قبر فاذا رفع فقل اللهم لا ترفعه ولا تتركه ومنها ما رواه عن
محمد بن مسلم في الحسن بن ابراهيم من اعداء عليهما السلام قال ان كان جاحدا للحق فقل اللهم
اعلأوجره فاذا اوقبره نارا وسلط عليه الحيات والعقارب وذلك قاله ابو جعفر لامرأة
سوء من بني امية صلى عليها ابي وقال هذه المقالة واجعل الشيطان لها فرينا الحديث
وروى ابن بابويه عن عبيد الله بن علي الجعفي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
صليت على عدو ولله عز وجل فقل اللهم انا لانعلم الا انه عدو لك ولرسولك اللهم
فاهش قبره نارا واهش جوفه نارا وعجله الى النار فانه كان يتولى اعدائك ويعادي
اوليائك ويهبط اهل بيت بنيتك اللهم صنيق عليه قبر فاذا رفع فقل اللهم لا ترفعه
ولا تتركه ومنها ما رواه الكليني عن ابن ابي نصر قال تقول اللهم اهش عنك في بلدك
ومبارك اللهم اصله تارك واذهبه اشد مهابك فانه كان يعادي اوليائك ويوالي
اعدائك ويهبط اهل بيت بنيتك وعن حماد بن عثمان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه
السلام او عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت امراة من بني امية فحضرت
فلما صلتوا عليها ودفنوها وصارت على ايدي الرجال قال اللهم صنعتها ولا ترفقها
ولا تتركها قال وكانت عدوة لله قال ولا اعلم الا قال ولنا واعلم ان هذه الروايات غير
ناهضة باثبات الوجوب بناء على ما قرناه مرارا من ان الامر المجرى عن قريته حارجه
في الاعيان الخاصة غير واضحة الدلالة على الوجوب مع معارضتها بما يفهم من رواية
ام سلمة السابقة في الجملة فالحكم بوجوب الدعاء على المخالف سيما عند التناصب محل
نازل ويدعو بدعاء المستضعفين ان كان الميت منهم واختلف كلام الاحصاء في تفسير
المستضعف فقال ابن ادريس انه من لا يعرف اختلاف الناس في المذهب ولا
يهبط اهل الحق على اعتقادهم وعرف الشهيد في الذكرى بانه الذي لا يعرف الحق ولا

يعاند فيه ولا يوالى احدا بعينه وحكى عن المقيّد في الغربة انّه عرّفه بانّه الذي يعرف بالولاء و
يتوقف عن البراءة والقياسات متقاربة وبما انفسه بمن يعرف الحق ولا تعرف الدليل
عليه والظاهر انّه ليس بجديد لهذا هذا القسم في المؤمن على الظاهر ويؤيد ما رواه
الكوفي في كتاب الايمان والكفر في باب المستضعف عن اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر
عليه السلام في جملة حديث قلت فهل سلم احد لا يعرف هذا الامر قال لا الا المستضعفين
قلت منهم قال لساؤكم واو لا دم ثم قال ارايت ام ايمن فاني اشهد انما من اهل الحبيّة
وما كانت تعرف ما انتم عليه واورد الكوفي في الباب المذكور والذى قبله انما انا
في تحقيق معنى المستضعف من اراد فليرجع اليه وان يحضر مع من كان يتولاّه ان جهل حاله
والظاهر ان معرّنه بلد الميت الذي يعرف ايمان اهلها كاف في الحاقهم ولنورد مصفا
من الاضداد الواردة في بيان كيفية الدعاء للمستضعف والمجهول روى الكوفي عن
محمد بن مسلم في الحسن بن بهيم بن هاشم من اهداهما عليهما السلام قال الصلّ على المستضعف
والذي لا يعرف الصلّ على النبي صلى الله عليه وآله والدعاء للمؤمنين والمؤمنات
يقول ربنا اغفر للذين تابوا واتبوا اسبيلك وقهم عذاب المجيم الى هذه الايتين
وعن القليل بن يسار في الحسن بن بهيم عن ابي جعفر عليه السلام قال انا صليت على
المؤمن فادع له واجتهد له في الدعاء وان كان واقفا مستضعفا وكبر وتلا اللهم اغفر
للذين تابوا واتبوا اسبيلك وقهم عذاب المجيم هكذا اوحدها الخبر في بيت والكافي
ونقل الشارح الفاضل وان كان منافقا مستضعفا قال في هذا الخبر دلالة على
ان المنافق هو الخائف مطلقا بوصف له بكونه قد يكون مستضعفا فكيف يخضع
بالناصب وعلى ان المستضعف لا بد ان يكون مخالفا فيقرب بح تفسير ابن ادريس
وسقط قول بعضهم ان المراد من لا يعرف دلائل الحق انتهى وروى الكوفي عن الحلبي
في الحسن بن بهيم بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كان مستضعفا فقل

اللهم اغفر للذين تابوا وابتغوا سبيلك وقهم عذاب المحجيم واذا كنت لا تدري ما حالها
 فقال اللهم ان كان نجيب الخير واهله فاعفله وارحمه وتجاو عنه وان كان المستغنى
 منك بسبيل فاستغفره على وجه الشفاعة لا على وجه الولاية ورواه ابن بابويه عن
 الحلبي في الصحيح وروى ابن بابويه عن زواره ومحمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام
 انه قال الصلوة على المستغنى والذي لا يعرف مذهبهم يصلي النبي صلى الله عليه
 وآله ويدعو المؤمنين والمؤمنات ويقال اللهم اغفر للذين تابوا وابتغوا سبيلك
 وقهم عذاب المحجيم ويقال في الصلوة على من لا يعرف مذهبهم هذه النفوس
 انت احببتهم وانت امتهما اللهم ولهم ما نزلت واحشرهم مع من احببت قوله ويقال
 في الصلوة على من لا يعرف مذهبهم يحتمل ان يكون من كلام الصدوق ويحتمل ان يكون
 من كلام الصدوق ويحتمل ان يكون تمة المحدث وروى الكليني عن ثابت ابي المقدام
 قال كنت مع ابي جعفر عليه السلام فاذا الجنازة تقوم من صرة فحضرها وكنت قريباً منه
 لسمعت يقول اللهم انك انت خلقت هذه النفوس وانت تميمها وانت تحييتها وانت
 اعلم بسر ايرها وعلانياتها وسقرها ومسودمها اللهم هذا عبدك ولا اعلم منه شيئاً
 وانت اعلم به وقد جنناك شافعاً لمن بعد موته فان كان سوسجياً شفقنا فيه واحشر
 مع من كان يتولاه وعن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقول الله
 ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله اللهم صل على محمد وآل محمد عبدك
 ورسولك اللهم صل على محمد وآل محمد عبدك ورسولك اللهم صل على محمد وآل
 محمد وتقبل شفاعته وبيض وجهه واكبر نعمته اللهم اغفر لي وارحمي وبت على اللهم
 اغفر للذين تابوا وابتغوا سبيلك وقهم عذاب المحجيم فان كان من مناديه فيها وان
 كان ليس بمؤمن من هنج عنها وان يجعله ولا يورثه وان كان طفلاً الاصل فيه واروا
 الشيخ عن زيد بن علي عن ابائه عن علي عليه السلام في الصلوة على الطفل انه كان يقول اللهم

اجعله لا يويه ولناسلفنا وفوطا واجرا الفوط بفتح الزا وفي اصل الرضع المتقدم على القوم
 ليصلح لهم ما يحالون اليه مما يملكه يتعلق بالماء قال النبي صلى الله عليه وآله انا فوطكم
 على الخوض قال ابن الاثير متقدمكم اليه يقال فوط يفرط فوطا اذا تقدم وسبق
 القوم لزيا دهم الماء وينهى لهم الدلالة والارشية ومنه الدعاء للطفل الميت اللهم
 اجعله لنا فوطا اي اجرا يتقدمنا ثم يكبر الخامسة وينصرف لاختلاف بين الاصحاب
 في ان الصلوة على الميت غير المنافي خمس تكبيرات واخبارهم به مستفيضة وقد مر
 طرف منها في المباحث السالفة وينبغي بيانا ما رواه ابن بابويه عن عبد الله بن سنان
 باسنادين صحيحين ورواه الشيخ عنه في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لما مات
 ادم عليه السلام فبلغ الى الصلوة عليه فقال هبة الله بحجر ثيل عليه السلام تقدم يا رسول الله
 فصل على نبي الله فقال جبرئيل عليه السلام ان الله عز وجل امرنا بالسجود لا بك فلما
 تقدم ابرار ولدوا وانت من ابراهيم فنقدم فكبر عليه خمسا عدة الصلوة التي افترضها الله
 تعالى على امته محمد صلى الله عليه وآله وهي من الستة المجادية في ولده الى يوم القيمة وروى
 الشيخ عن عبد الله بن سنان في الصحيح عن عبيد الله عليه السلام قال التكبير على الميت خمس
 تكبيرات وعن اسمعيل بن سعد الاشعري في الصحيح عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال
 قال سألته عن الصلوة على الميت فقال اتا المئ من خمس تكبيرات واما المناقب فاربعة
 ولا سلام فيها وعن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال كبر رسول الله صلى الله عليه وآله
 خمسا وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال التكبير على الميت خمس تكبيرات وعن
 قدامه بن زايد قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 على ابنه ابيهم عليه السلام فكبر عليه التسلم خمسا وعن ابي ولاد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عن التكبير على الميت فقال خمسا الى غير ذلك من الروايات كروية ابي بكر الحضرمي وما
 دل على خلاف ما ذكرناه من الروايات فمع كونه غير نفي السند يجب حمله على التقيته

جميعاً بين الأدلة أو على الاستحباب إذا التمس أهل البيت إلى غير ذلك من التاويل المذكور
 في التهذيب وإن كان الميت مخالفاً اقتصر المصلي على أربع تكبيرات أو لم يقتض منعه
 على المشهور بين المتأخرين وظاهر كلام الشيخ في النهاية والمبسوط وابن زهر في الغنية
 عدم الفرق في اعتبار الخمس وروى الشيخ عن حماد بن عثمان وهشام بن سالم عن
 أبي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله تكبر على قوم خمساً
 وصلى اثنين أربعاً فإذا كبر على رجل أربعاً أقم ودعا ما للشيخ عنهما بإسناد آخر
 من الحسن بن إبراهيم بن هاشم وزاد يعني بالنفاق بعد قوله إنهم ومن اسمعيل بن
 همام عن أبي الحسن عليه السلام قال قال أبو عبد الله عليه السلام صلى رسول الله صلى
 عليه وآله على جنازة فكبّر عليه خمساً وصلى على أحد فكبر عليه أربعاً فأتى الذي كبر عليه
 خمساً فحمد الله ومجده في التكبير الأولى ودعا في الثانية للبنى ودعا في الثالثة
 للمؤمنين والمؤمنات ودعا في الرابعة للميت وانصرف في الخامسة وإنا الذي
 كبر عليه أربعاً حمد الله ومجده في التكبير الأولى ودعا لنفسه وأهل بيته في الثانية
 ودعا للمؤمنين والمؤمنات في الثالثة وانصرف في الرابعة فلم يبلغ لئلا كان منافقاً
 قال في الذكرى وهذا جمع حسن بين نارا والقاسم لو كانوا يقولون ولا يخفى أن هذه
 الروايات غير واضحة العموم بالنسبة إلى المنافقين مع أن الأخبار السابقة بهيها
 يقتضي الخمس ويمكن الاستدلال على اعتبار الأربع بصحبة اسمعيل بن سعد المذكور
 فإن الظاهر من مقابلة المنافق بالمؤمن كون المراد منه المخالف لكن الحكم به لا يصفى
 عن كبر الانشكال ولا يجوز الزيادة على الخمس نية كرها داخلية في الصلوة ولا التقيصة
 عنها وبطلان الصلوة مع النقصان إن لم يمكن التدارك ولا يطل مع الزيادة لتحقيق
 الخروج من الصلوة بالخامسة ولو شك في عدد التكبيرات بنى على الأقل ولو فعله
 ثم ذكر سبقه لم يطل الصلوة بذلك ويجب استقبال القبلة باختلاف بين الأصحاب

لكون المنقول من البنى والائمة عليهم السلام اقامتها كذلك يجب تحصيل البراءة اليقينية
 لعدم ثبوت شرعيةها على وجه اخر وانما يجب مع الامكان فيسقط لو مقتدر من
 المصلي اما المجتزأ كالصلوب الذي يتقدم بانزاله روى الكليني في الصحيح الى ابوهاشم
 الجعفرى قال سألت الرضا عليه السلام عن المصلوب فقال اما علمت ان جدي
 عليه السلام صلى على عمه قلت اعلم ذلك ولكن لا افهمه مبيناً قال ايئنه لك ان كان
 وجه المصلوب الى القبلة فقم على منكبة اليمين فان كان قفاه الى القبلة فقم على منكبة اليمين
 فان بين المشرق والمغرب قبلة وان كان منكبة اليسار الى القبلة فقم على منكبة اليمين وان
 كان منكبة اليمين الى القبلة فقم منكبة اليسار وكيف كان متخوفاً لا يزال منكبة ولكن
 وجهك الى ما بين المشرق والمغرب لا مستقبله ولا مستديره اليه قال ابوهاشم وقد
 فهمت ان شاء الله فهمة والله قال في الذكرى وهذه الرواية وان كانت عربية نادرة كقوله
 الصدوق واكثر الاصحاب لم يذكروا مضمونها في كتبهم الا انه ليس لها معارض ولا
 راد وقد قال ابو الصلاح وابن زهرى صلى على المصلوب ولا يستقبل وجهه الامام
 في التوجه فكأنهما عاملان بها وكذا صاحب الجامع والناصل في المختلف قال ان العمل
 بها ملائس وابن ادریس نقل عن بعض الاصحاب ان صلى عليه وهو على خشبته
 استقبل وجهه وجه المصلي ويكون هو مستدير القبلة ثم حكم بان الاظهر ان الابدال
 والصلوة عليه قلت هذا النقل لم اظهره وانزاله قد يتقدم ركافى قضية زيدانت هي
 ومن الواجبات ايضا القيام مع القدرة اجماعاً مع الخبر بصلى بحسب الامكان ولو
 وجد من يمكنه القيام فهل يسقط الصلوة عنه بصلوة العاجز فيه وجهان وفي وجوب
 النحر مع الامكان قولان ومزمع المصم بعدم اعتباره لاهنا وعلا واجاب عنه في الذكرى
 بالهنا ليشي صلوة وان اشتملت على الدعاء فيدخل تحت عموم الصلوة واعتبر من عليه
 مان الاطلاق اعلم من الحقيقة والمسئلة محل تردد فيمكن ترجيح الوجوب لتوقف

البراءة اليقينية من التكليف الثابت عليه فان قلت اطلاق الادلة يقتضي حصول
البراءة بدون الشران التكليف متعلق بالصلوة والشر واخراج من حقيقتها من
ان ادائيات اشراطها به احتاج الى دليل وليس ههنا ما يصلح لذلك فالاصل وهو
ابقاء الاطلاق بحال الا صار منه قلت هذا الكلام انما يستقيم اذا كان مستند الحكم
لوجوب الصلوة على الميت هو مجرد النصوص وليس الامر كذلك بل الإجماع يقتضي وجوب
الامر بالمجل الذي لا يحصل العلم بامثاله الا بالشر فان قلت اطلاق النصوص الاحبار
بر من غير دليل على التقييد ترجيح القول بعدم الوجوب قلت هذا انما يستقيم اذا كان
النصوص المطلق الوارد من جهة الائمة عليهم السلام في مقام البيان لحقيقة التكليف
بر وبدون ذلك لا يستقيم الا اذا حصل الطق بانه لو كان الواجب الامر المقيد بشرط
لوصل النبا بيان من جهة النصوص الواردة منه عليهم السلام وهذا الامر يختلف باختلاف
الاحكام واثباته في كثير من المواضع لا يخلو عن كد والاشكال وفي هذا المقام دقيق
وتفصيلات تطول الكلام باستقصائها ويمكن ترجيح عدم الوجوب استنادا الى
ما رواه الشيخ من عبيد الله الحلبي في الصحيح من ابى عبد الله عليه السلام قال لا بأس
بالصلوة على الجنازة حين تغيب الشمس وحين طلع انما هو استغفار وفي موثقه
يونس بن يعقوب الآتية عند قول المم ويستحب فيه الطهارة انما هو تكبير والتسبيح
وتحميد وهليلج ويؤيد مرسله من المذكورة في الموضع المذكور ولعل الرجحان لاخير
والا هو الاول ترك ما ترك في ذات الركوع والابطال بما يطل به وان كان اثباته
لا يخلو من اشكال فتدبر وتجب تقارب المصلي من الجنازة فلا يجوز التباعد الفاضح
بحيث لا تصدق الصلوة عليه محر فاد في الذكرى لا يجوز التباعد الفاضح بحيث لا تصدق
الصلوة عليه محر فاد في الذكرى لا يجوز التباعد بما في ذراع ومستند غير واضح والكلام
في الارتقاء والانخفاض كافي التباعد ويجب ايضا جعل الجنائز الى يمين المصلي والظاهر

انه لا خلاف فيه بين الاصحاب وهذا انما يعتبر بالنسبة الى غير المأموم ولا بد مع ذلك من
 كون الميت مستلقا بحيث لو اضطلع على يمينه كان مستقبلا للقبلة والوجه فيه كون ذلك هو
 المنقول عن اصحاب العصمة عليهم السلام مع عدم ثبوت شرعية غير فينوقف البراءة اليقينية
 من التكليف اليقيني عليه وما رواه الشيخ عن غمار في الموقوف عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه سئل عن ميت صلى عليه فلما استلم الامام فاذا الميت مقلوب بجلا الى موضع رأسه
 قال يسوى ويضاء الصلوة عليه وان كان قد حمل ما لم يدفن فاذا دفن فقد مضت الصلوة
 ولا يصلى عليه وهو مدفون ولو تقدّر ذلك كافي المصلوب الذي يتقدّر انزاله
 سقط وقد روى ان الصادق عليه السلام صلى على عمه زيد مصلوبا ولا قرأه فيها
 اى في الصلوة على الميت على سبيل الوجوب باقتناع الاصحاب وقد مر ما يدل عليه
 وقد وردت القراءة في رواية على بن سويد عن الرضا عليه السلام وقد حملها الشيخ
 على وهم الراوى او التقيّة وفي رواية عبد الله بن يمين المداح عن الصادق عليه
 السلام من ابيه ان عليا عليه السلام كان اذا صلى على ميت يقرأ فاتحة الكتاب وحملها
 الشيخ على التقيّة ايضا قال الشيخ في الخلاف ويكره القراءة قال في الذكوى بقدر نقل
 ذلك عنه ويمكن ان يقال لعدم الكراهية لأن القرآن في نفسه حسن ما لم يثبت النهي عنه
 والابصار مخالفة من النهي وعمايتها النقي وكذا الكلام الاصحاب لكن الشيخ نقل الاجماع
 بعد ذلك وقد يفهم منه الاجماع على الكراهية ونحن فلم نراهم اذ ذكر الكراهية فضلا
 عن الاجماع عليها انتهى كلامه ولا تسلم في صلوة الميت على سبيل الوجوب بالاتفاق
 الاصحاب والافعال والذالة على ذلك مستفيضة من طرق الاصحاب وقد مر شيء
 منها سابقا وليذكر ما رواه الكليني عن الحلبي ورواه عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهم السلام
 قال ليس في الصلوة على الميت تسليم وقد ورد التسليم في اربعة اخبار والحكم مشترك
 ضعيف في عدم صحة السند ومعارضه الصحيح المشهور فقيين حملها على التقيّة قال في الذكوى

وإنما شرطه التسليم استحباباً أو جوازاً فالكلام فيه كالقراءة وإن الإجماع المعلوم إنما هو على
عدم وجوبه وعدم التيقن لا يستحب فيه وليست الطهارة فيه حكماً أحد هما عدم ^{اشتراط}
الطهارة من الحدث في صلوة الميت والظاهر أن اتفاق بين الأصحاب نقل اتفاقهم
عليه المصنف في التذكرة والأخبار الدالة عليه مستفيضه فروى الكليني عن محمد بن
مسلم في الصحيح من أحدهما عليه السلام قال سألت عن الرجل يفجأ الجنابة وهو
على غير طهر قال فليكبّر معهم وروى الكليني والشيخ عن يونس بن يعقوب في
الموثق وابن بابويه عنه بأسنا وفيه جهالة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنابة
أصلها عليها على غير وضوء فقال نعم إنما هو تكبير وتسبيح وتحميد وتقليل كالتكبير وتسبيح
في بستانك على غير وضوء وروى الكليني والشيخ عنه عن محمد بن مسلم في الحسن بابهم
بن هاشم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض تقضي على الجنابة قال نعم
ولا تقف معهم تقف مفردة هذا القطع الهندي وفي الكافي قال نعم ولا تقف
مهم وعن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت تقضي
الحائض على الجنابة قال نعم ولا تقف معهم تقوم مفردة وروى الشيخ عن سماعة في
الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام عن المرأة بطامت إذا حضرت الجنابة فقال يتم
وبضلي عليها وتقوم وحدها بأداء من الصف وعن عبد الله بن المغيرة عن رجل
من أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الحائض تقضي على الجنابة فقال نعم ولا
تقف معهم والجنب تقضي على الجنابة إلى غير ذلك من الأخبار وثانيتها استحباب
الطهارة ويدل عليه ما رواه الكليني والشيخ عنه عن صفوان بن يحيى بأسنا ودين
أحدهما من الصحيح عن عبد الحميد بن سعيد قال قلت لأبي الحسن عليه السلام الجنابة
يخرج بها وأنت على وضوء فإن ذهبت فأنقضها فأتيت الصلوة يخرجني إن أصلي
عليها وأنا على غير وضوء قال يكون على طهر أحب إلى ويجوز أن يتم مع وجود الماء وقد

٤٠
فمحققه في كتاب الطهارة وهل يشترط الطهارة من الجنث فيه نظر وتبريح
عدم الاشتراط جواز الصلوة على الميت للمريض مع عدم انفكاكها من الجناسة غالباً
مضافاً إلى ما مر سابقاً والاهوط الاشتراط قال في الذكر ما لم اتق على هذا نص ولا
فتوى ويستحب الوقوف حتى ترتفع الجنائز سواء كان اماماً او مأموماً كما صرح به جماعة
من اصحاب وخضة الشهيد بالامام تبعاً لابن الجنييد والاول اقرب علماء الطلاق
النص والمستند في هذا الحكم ما رواه الشيخ من حفص بن غياث عن جعفر عن ابيه
عليهما السلام ان علياً عليه السلام كان اذا صلى على جنازة لم يبرح من مصلاه حتى تراها
على ايدي الرجال وفي رواية يونس السابقة في كيفية هذه الصلوة ولا يبرح حتى يحمل
السرير من بين يديه ولو اتفق صلوة جميع الحاضرين استثنى منهم اقل ما يمكن به رفع
الجنائز والصلوة في المواضع المعتادة اى للصلوة على الجنائز ليكون ذلك طريقاً الى تكثر
المصلين وهو امر مطلوب رجاء حصول الذم عن الجبابرة فيهم وقد روى الصدوق عن عمر بن
يزيد في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا مات الميت فحضر جنازة اربعون
رجلاً من المؤمنين فقالوا انا لانعلم من الاخير اوقات اعلم به منا قال الله تبارك وتعالى
قد اجزيت شهادتكم وعفرت لهما اعلم مما لا تعلمون والمائة ابلغ لبعض الروايات الواردة
من طريق العامة ويجوز في المساجد والظواهر انه لا خلاف بين الاصحاب ويدل عليه
مضافاً الى الاصل ما رواه الشيخ من الفضل بن عبد الملك في الصحيح قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام هل يصلى على الميت في المسجد قال نعم وعن محمد بن مسلم باسناد فيه ضعف مثل
ذلك وفي الصحيح عن احمد بن ابي نصر عن داود بن الحصين الثقة الراقي عن فضل الباقى
وهو الفضل بن عبد الملك السابق قال سألت عن الميت يصلى عليه في المسجد قال نعم
ونكوا اكثر الاصحاب انه يكره ذلك لا يكره وقال ابن الجنييد لا بأس فيها بالجوامع حيث
يجمع الناس على الجنائز ودون المساجد الصغار ومستند الكراهية ما رواه الشيخ عن

ابي بكر بن عيسى بن احمد العلوي قال كنت في المسجد وقدمت بجنازة فاروت ان اصلي
عليها فجاء ابو الحسن الاول عليه السلام فوضع مرفقه على صدرى ففصل يدى عنى حتى لففت
من المسجد ثم قال يا ابا بكر ان الجنازة لا تضل على غيرها في المسجد وعملها على الكراهة طريقي
الجمع الا انها ضعيف السند بحجة ابي بكر وعدم توثيق موسى بن طلحة الراوى
عنه ومع ذلك معارضة بما هو اقرب منها فالمدول عن ظاهر الخبر الضحيح والاستناد
اليها محتمل اشكال ولا يبعد الاكتفاء بها بانضمام الشهرة وانا استثناء مسجد مكة فقد
ذكر الشيخ في الخلاف واجبه باجماع الفرقة عقيب ذكر الكراهة والاستثناء وعلامة المص
في المتن هي بان نكته كلها مسجد فلو كرهة الصلوة في بقض مساجد ما لزم التعميم فيها
اجمع ولو خلا في الاجماع ووافقه الشهيد واعترض عليه بان مسجدة ما خرج من
المسجد الحرام منها ليس على حد المساجد الجواز ولو يلزمه بالتجاسة والذيت فيه للجنب
وغير ذلك بخلاف المسجد ويستحب وقوف الامام عند وسط الرجل وصدر المرأة
هذا هو المشهور بين الاصحاب وقال الشيخ في الاستبصار انه يقف عند رأس المرأة
وصدر الرجل حجة الاول ما رواه الكليني والشيخ عنه عن عبد الله بن الغيرة في الحسن
باب بهيم بن هاشم عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين
عليه السلام من صلى على امرأة فلا تقوم في وسطها ويكون مما يقبل صدرها واذا صلى
على الرجل فليقم في وسطه وعن جابر باسناد ضعيف عن ابي جعفر عليه السلام قال كان
رسول الله صلى الله عليه وآله يقوم من الرجل بجبال السرة ومن النساء اودن من ذلك
قبل الصدر حجة الثاني ما رواه الكليني والشيخ عنه باسناد ضعيف عن موسى بن
بكر عن ابي الحسن عليه السلام قال اذا صليت على المرأة فقم عند رأسها واذا صليت على
الرجل فقم عند صدره وروى الشيخ عن سماعة في الموثق قال سألته عن جنازة الرجال
والنساء اذا اجتمعت فقال تقدم الرجل فقام المرأة قليلا موضع المرأة اسفل

من ذلك قليلا عند رجله وتقوم الامام صندراسا ليت فيصلي عليهما جميعا والرجل
المشهور ويجعل الرجل ما يليه اي يد الامام ثم العبد البالغ ثم الجنثى ثم المرأة ثم العتي
وانفق جميعا الطاهر اذ لا خلاف بين الاصحاب في جواز الصلوة الواحدة على الجنثى
المقدودة وقال في المنتهى انه لا يعرف فيه خلافا ويذكر عليه الاخبار والاثيرة واستشكل جمع
من الاصحاب الصلوة الواحدة في صورة اجتماع الضئ الذي لم يبلغ السن مع غير من
يجب الصلوة عليه لا خلافا للرجل وقد مر في كتاب الطهارة في مسئلة تداءل النساء
ما يندفع به هذا الاشكال وقطع المصنف في التذكرة بعدم جواز الجمع بينة واحدة متحدة
الرجل ثم قال ولو قيل باجزاء الواحدة المشتملة على الرجلين بالنقسيط امكن واستشكل
بان الفعل الواحد الشخصي لا يتصف بوجهين متعاضدين وقال في التذكرة انه يمكن
الاكتفاء بنية الوجوب لزيادة الذب تاكيدا وهو صنف لمكان التا في اذ افرق
هذا فاعلم انه اذا اجتمع الرجل والمرأة لم يتح بقديم الرجل الى الامام والظاهر
انه لا خلاف فيه بين الاصحاب ويذكر عليه الاخبار منها ما رواه الكليني والشيخ
عن محمد بن مسلم في الصحيح عن احدهما قال سألته عن الرجال والنساء كيف يصلي عليهم
قال الرجل امام النساء مما يلي الامام نصف بعضهم على اثر بعض ومنها ما رواه الشيخ
عن زرارة والجلي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الرجل والمرأة كيف
يصلي عليهما فقال يجعل الرجل والمرأة ويكون الرجل مما يلي الامام ومنها ما رواه
الكليني والشيخ عن عبد الرحمن ابي عبد الله في الموثق قال سألت ابا عبد الله عليه
السلام عن جنازة الرجال والنساء اذا اجتمعت فقال تقدم الرجال في كتاب
عليه السلام ومنها ما رواه الشيخان عن عمار بن موسى في الموثق عن ابي عبد الله
عليه السلام في الرجل يصلي على ميتين او ثلثة موفى كيف يصلي عليهم قال ان كان ثلثة
او اثنين او عشرة او اكثر من ذلك فليصل عليهم صلوة واحدة يكبر عليه خمس تكبيرات

كما يصلي على ميت واحد وقد صلى عليهم جميعا يصنع ميتا واحدا ثم يصنع الاخر الى الله
 اليه الاول ثم يجعل رأس الثالث الى اليه الثاني شبه المدبر حتى يفرغ منهم كلهم
 فاذا اسأهم هكذا قام في الوسط فكبّر خمس تكبيرات يفعل كما يفعل اذا صلى على ميت واحد
 فان كانوا رجلا ونساء قال سيدنا الرجل فيجعل رأس الثاني اليه الاول حتى يفرغ من الرجال
 كلهم ثم يجعل رأس المرأة الى اليه الرجل الاخير ثم يجعل رأس المرأة الاخرى الى رأس
 المرأة الاولى حتى يفرغ منهم كلهم فاذا اسوى هكذا قام في الوسط وسط الرجال فكبّر
 صلى عليهم كما يصلي على ميت واحد ومنها ما رواه الشيخان باسناد فيه ضعف عن محمد بن
 مسلم عن ابي جعفر قال سألته كيف يصلي على الرجال والنساء فقال يوضع الرجال مما
 يلي الرجال والنساء وحلف الرجال وانما ما رواه عن طلحة بن زيد في الضعيف عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال كان اذا صلى على المرأة والرجل قدم المرأة واخر الرجل واذا
 صلى على العبد والحر قدم العبد واخر الحر واذا صلى على الكبير والصغير قدم الصغير
 واخر الكبير فالقديم فيها محمول على التقديم الى القبلة لئلا يأتى في الاخبار المذكور وانما
 ما رواه الشيخ عن عبيد الله الحلي باسناد فيه من لم يوفق في كتب الرجال قال سألته
 عن الرجل والمرأة يصلي عليهما قال يكون الرجل بين يدي المرأة مما يلي القبلة فيكون رأس
 المرأة عند ركن الرجل مما يلي يساره ويكون راسها ايضا مما يلي يسار الامام
 ورأس الرجل مما يلي يمين الامام فلا تقاوم الاخبار المذكورة مع امكان تأويله على
 وجه يرتفع التناهي وان كان بعيدا عن الكيفية المذكورة على وجه الاستحباب لما رواه الشيخ
 عن هشام بن سالم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان تقدم الرجل
 ويؤخر المرأة ويؤخر الرجل ويقدم المرأة يعني في الصلوة ثم ما ذكره العم من تقدم
 الحر على العبد فاستفاد من رواية طلحة بن زيد المذكورة بمعونة الشهرقي بين الاصحاب
 وانما تقديم الخنثى على المرأة فتدركه الشيخ ومن تبعه ولم الطلع على مستند وجعل ان

22
الجديد المحض بين الرجل والخفي ومستند، غير واضح، وإنما تقديم المرأة على الصبي والمرأة
منه من لم يجب الصلوة عليه كاحتج به في المعبر وغيره، فقلل بان الصبي لا يجب الصلوة
عليه ومراعاة الواجب اولى فيكون مرتبته اقرب الى الامام واطلق الشيخ في النهاية تقدماً
الصبي الى القبله واطلق ابن بابويه جعل الصبي الى الامام والمرأة الى القبله واستند
في المعبر الى الشافعي واستحسنه لما رواه الشيخ عن ابن بكير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله
عليه السلام في جنايز الرجال والصبيان والنساء قال يوضع النساء بما يلي القبله و
الصبيان دونهم والرجال ذوات ذلك يقوم الامام مما يلي الرجال قال وهذه الرواية
وان كانت ضعيفة لكنها سليمة من المعارض ولا باس به وانما الصبي الذي يجب الصلوة
عليه فقدم على المرأة ونقل الشيخ في الخلاف الاجماع عليه لان الحسن والحسين عليهما
السلام صلياً على ام كلثوم اختهما وابنه ازيد وهو مقدم عليهما رواه غماد بن ياسر وذكر
الشهيد تقديم الطفل على الطفلة والتدليل عليه غير واضح قال في الذكرى الظاهر في خبر
طلحة بن زيد ان الاسن متقدم لدلالة الصغير والكبير عليه وهو الذي فهم يحيى بن سعيد
ويمكن ان يراد بالصغير دون البلوغ واستقر ب تقديم الحر على الامير المحض الحر و
العبد وفيه اشكال اما الحر والعبد فلا اشكال فيه لان مقتضى منطوق الاخبار
المذكورة تقديم العبد لدخوله في عموم الرجال وبما يتوهم ههنا تقاض نحو الرجل
والمرأة والحر والعبد ولو اجتمع الرجال صفواً مدججاً كما في خبر غماد وكذا واجتمع
الرجال والنساء وذكر المص استصحاب تقديم الافضل الى الامام كما تقدم افضل
الماسومين الى الصف الاول فانه نوع تقسيم وقال في الذكرى انه مدفع باطلاً
النسب والاصحاب وهو حسن وينبغي مراعات سنه الموقف في الذكرى والاشي عند
الاجماع فيجعل صدر المرأة محاذياً لوسط الرجل فيقف الامام موقف الفضيلة ويتجوز
نزع الثقلين هذا منذهب الاصحاب لا اعلم فيه محاذياً لاصل فيه ما رواه الشيخ عن

سيف بن عميرة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يصلي على الجنان بمجذاه ولا بأشباله
 وقتل ابن بابويه في المتنع انه قال وروى انه لا يجوز للرجل ان يصلي على جنازة بفعل
 مذكور كان محمد بن الحسن يقول كيف جعل يجوز الصلوة المبريضة ولا يجوز صلوة
 الجنان وكان يقول لا يعرف النهي عن ذلك الا عن رواية محمد بن موسى الهمداني
 وكان كذا با و قال الصدوق وصدق في ذلك الا اني لا اعرف من غير رخصة و
 اعرف النهي وان كان غير ثقة ولا يرد الخبر بغير مصادره قال في الذكر
 بعد نقل هذا قلت وروى الكليني عن عدة من سهل بن زياد عن اسمعيل بن مهزيار
 عن سيف بن عميرة ما قلناه وهذا طريق غير طريق الهمداني الا ان يفرق بين
 الحداد وبين فعل الحداد واستحب المحقق في المعبر الحنفية موضع انقطاع قاسب
 التذلل بالحنفاء ولقول النبي صلى الله عليه وآله من اعزبت قدما وفي سبيل الله
 حرما الله على النار ورفع اليدين في كل تكبيرة كافر على ما نقله جماعة من الصحابة
 على استحباب رفع اليدين في التكبير الاول واختلفوا في الباقى فذهب الاكثر
 منهم المفيد والمرضى والشيخ في النهاية والمنسوط وابن ادریس الى انه غير مستحب وذهب
 الشيخ في كتاب الاجناد الى انه مستحب في الجميع واختاره الفاضلان حجة الاول ما رواه
 الشيخ عن عياض بن ابراهيم في الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام انه كان لا يرفع يده في
 الجنان الا مرة واحدة يعني في التكبير ورواه باسناده اخر عن عياض مرسل ورواه
 في الاستبصار عن أبي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي بن عيسى عليه السلام انه كان الحديث
 وعن اسمعيل بن اسحق بن ابان الوراق عن جعفر عن ابيه عليهما السلام قال كان
 امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام يرفع يده في اول التكبير عن الجنان ثم لا يرفع
 حتى يصرف وروى هذه الرواية غير مذكور في كتب الرجال وفي طريقه بأسلم بن الخطاب
 وهو ضعيف وحجة الشافعي ما رواه الشيخ عن عبد الرحمن بن العزيم في الصحيح عن ابن

عبد الله عليه السلام قال صليت خلف ابي عبد الله عليه السلام على جنازة فذكر حسنا يرفع
 في كل تكبيرة ومن يونس باسناد فيه ضعف قال سألت الرضا عليه السلام قلت جعلت
 فداك ان الناس يرفعون ايديهم في التكبير على الميت في التكبيرة الاولى ولا يرفعون
 فيما بعد ذلك فاقصر على التكبيرة الاولى كما يفعلون او ارفع يدي في كل تكبيرة فقال
 ارفع يديك في كل تكبيرة ومن محمد بن عبد الله بن خالد مولى بني الصبابة عن خلف
 جعفر بن محمد عن جنازة فراه يرفع يديه في كل تكبيرة وفي طريقها عدة من المجاهيل ر
 اجاب الشيخ عن الزوايتين الاوليين بالحمل على التقية او على ان الغرض منها بيان الجمل
 ورفع الوجوب وهو حسن وفي رواية يونس تاييدنا للحمل الاول وبالحمل ترجيح هذا
 الاخبار بحسب السند بناء على صحة الاولى منها مع قرب ارتكاب التاويل المذكور
 في الخبرين السابقين مع المسامحة في اوله انسن لترجيح هذا القول وان كانت الشرح
 ترجيح القول الاول واتما قال المحقق في المعتبر بعد ايراد الاخبار من الطرفين ما دل
 على الزيادة اولى ولا يرفع اليدين مراده في اول التكبير وهو دليل الرجحان فيسوغ
 في الباقي تحصيل الارضية لانه فعل مستحب فجاز ان يرفع بفعل مرة ويمتثل بحمل
 به احري فلذلك اختلفت الروايات فيه فقيه نظر لا يخفى على المستدبر واما رفع
 اليدين حالة الدعاء للميت فلم يرد به نص خاص قال الشارح الفاضل وعمل الطائفة
 الان عليه ولا يبعد استحبابه لدخول ذلك في اطلاق ما دل على الامر برفع اليدين حال
 الدعاء ولا يصح عليه الا بعد فسله وتكفينه حيث يجازى وهذا قول العلماء وكافة
 حكام بعض اصحاب وذلك لان النبي صلى الله عليه وآله كان يفعل ذلك وكذلك
 الائمة عليهم السلام وكذا الصحابة والتابعون فيجب فعله لعدم ثبوت شرعية خلافه
 وعدم حصول البراءة اليقينية من التكليف الثابت بغيره فان فقد الكف جعل
 في القبر وسرت عونه ثم يصلي عليه بعد ذلك في ذكره الاصحاب واستدلوا عليه

بمارواه ابن بابويه والشيخ عن غمار النساء باطى في الموتى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 ما تقول في قوم كانوا في سفر لم يمضوا على ساحل البحر فاذا هم برجل ميت عريان
 قد لظف البحر وهم عراة ليس معهم الا اذ نكيف يقولون عليه وهو عريان وليس
 معهم فضل ثوب يكفون به قال يحفر له ويوضع في الحدة ويوضع اللبن على عورته
 فيستر عورته باللبن والحجر ويصلى عليه ثم يدفن ويدل عليه ايضا مارواه الشيخ عن
 محمد بن اسلم عن رجل من الجن يروى قال قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام قوم كثرهم
 في بحر فخر جوا يمضون على الشط فاذا هم برجل ميت عريان والقوم ليس عليهم
 الاستاد بل متردين بها وليس عليهم فضل ثوب يوارون الرجل نكيف يقولون
 عليه وهو عريان فقال اذا لم يقدر واعلى ثوب يوارون به عورته فليحضروا قبره
 ويضعوه في الحدة يوارون عورته بلبن او اجمادا او ثوبا ثم يقولون عليه ثم
 يوارون في قبره ومقتضى اطلاق الامر بالستر عدم اناطته بوجود الناطق وذكر
 الشهيد في الذكرى انه ان امكن ستره بثوب صلى عليه قبل الوضع في الحدة وتبعه
 الشارح الفاضل مضرها بالوجوب والزواية الاخير ذلة عليه وان كان اطلاق
 الرواية الاولى يدفعه ولو فانت الصلوة عليه قبل دفنه صلى قبره بوجاهة دليلا لاختلاف
 الاصحاب في هذه المسئلة فذهب الاكثر منهم الشيخان وابن البراج وابن ادريس
 والكيدري وابن حمزة والمحقق في الشرايع والمصنف هنا الى جواز الصلوة على القبر بوجاهة
 وليست لمن فانت الصلوة عليه قبل الدفن والطلاق كلامهم يقتضي جواز الصلوة
 عليه كذلك وان كان الميت قد صلى عليه قبل الدفن وقال سلا ويصلى عليه الى
 ثلثة ايام ويظهر من كلام الشيخ في الخلاف ان رواية وقال ابن الجنيدي يصلى عليه
 ما لم يتغير صورته ولم اطلع على مستند بشي من هذه التقديرات واعترف المحقق
 في المعبر والمص في الميت هل بعدم الاطلاق على ذلك وقال ابن بابويه من لم يدرك

على الميت صلى على القبر ولم يتعد دها وقفا وقربة الشهيد في البیان وواجب المصنف
 المختلف الصلوة على من دفن بغير صلوة ومنع من الصلوة على غير من حكم المحقق
 في المعتبر عدم وجوب الصلوة بعد الدفن مطلقا قال ولا يمنع الجواز وقوا المص
 في المنتهى والاقرع عندي انه يجوز الصلوة على القبر لمن فاتته الصلوة من غير تحديد
 كاذب اليه ابن بابويه وانما يجب الصلوة عليه اذا دفن بغير صلوة اما الاول لما رواه
 الشيخ عن هشام بن سالم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يصل
 الرجل على الميت بعد ما يدفن وفي الصحيح عن عبد الله بن مسكان عن مالك بن مولى
 الجهم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا فاتتك الصلوة على الميت حتى يدفن فلا بأس
 بالصلوة عليه وقد دفن وعن عمرو بن جميع عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول
 صلى الله عليه وآله اذا فاتته الصلوة على الميت صلى على القبر وروى ان النبي صلى الله
 عليه وآله صلى على قبر مسكينه دفنت ليلا واما الثاني فلما اذل على وجوب الصلوة
 على كل مسلم اذ لا دليل على الاستثناء فان قلت كثير من الروايات يدل على المنع من
 الصلوة عليه بعد الدفن منها ما رواه الشيخ عن يونس بن طبيان في الضعيف عن
 ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله ان يصل على قبر او
 يقصد عليه او يبنى عليه ومنها موثقة عمار المذكرة عند شرح قول المصنف وجعل رأس
 المصلى الى يمين الامام ومنها موثقة عمار السابقة في المسئلة المتقدمة ومنها ما رواه
 الشيخ عن عمار ايضا في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال الميت يصلى عليه مالم
 يوارى بالتراب وان كان قد صلى عليه ومنها ما رواه عن يونس بن يعقوب في الصحيح
 او الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الجنان لم ادركها حتى بلغت
 القبر اصلى عليها قال ان ادركها قبل ان يدفن فان شئت ففضل عليها ومنها ما رواه
 عن محمد بن اسلم عن رجل عن اهل الجزيين قال قلت للرضا عليه السلام يصلى على المدفون

بعد ما يدفن قال لا وجاز لاحد اجاز لرسول الله صلى الله عليه وآله قال بل لا يصلي
 على المدفون ولا على العربيان ومنها ما رواه عن زرار بن ابي محمد بن مسلم في الحسن
 بن براهيم بن هاشم وروى بن شعيب قال الصلوة على الميت بعد ما يدفن اثمنا هو الدعاء
 قال قلت قال الجاشي لم يصل عليه النبي وآله السلم قال لا ائنا دعى لم قلت اما الزاوية الاولى
 فضعيف السند جدا مع ان التهي عن الصلوة على القبر لا يدل على ان المراد من الصلوة
 على الميت لجواز ان يكون المراد من اقامة الصلوة على القبر ويكون التهي محمولا
 على الكراهة واما الزاوية الثانية فواردة في صورة خاصة فالتعدي الى غير ما يحتاج
 الى دليل اخر واما الزاوية الثالثة فمطلها على صورة الاحتياط حمل قريب ومحمل ظاهر
 فلا يدل على صورة الفوات واما الزاوية الرابعة فمحمولة على الاستحباب المؤكد
 يعني يصلي عليها على سبيل الاستحباب المؤكد وان صلى عليها ما لم يوار بالتراب و
 ان قرئ الفصل بصيغة المعلوم لم يكن مدلول الخبر منافيا لما قربناه واما الزاوية
 فمحمولة على نفي تأكيد الاستحباب بعد الدفن واما الزاوية السادسة فضعيف السند
 مع كونها معاصرة باقوى منها ويمكن حملها على صورة عدم الفوات واما السابعة
 فمع الانحاض عن سند هاجيث لم يسند الى الامام عليه السلم مطلق بالنسبة الى
 ما ذكره على جواز الصلوة لمن فاتته والمقيد بها كم على المطلق وهذا السابيل اقرب
 من حمل الصلوة في الاخبار الاولى على الدعاء وكذا من حمل اخبار الجواز على صورة
 لم يصل على الميت كما فعله المصنف في المختلف اذ التحصيل متقدّر بقدر اقتضاء
 الدليل ولا دليل على التحصيل الزايد مما ذكرنا واما ما رواه الشيخ عن ابن ابي نصر
 في الصحيح عن الحسين بن موسى عن جعفر بن عيسى قال قدم ابو عبد الله عليه السلم
 بكبر فساكني من عبد الله بن اعيان فقلت مات فقال مات كما قلت نعم قال فانطلق
 بناء الى قبره حتى تصلّى عليه قلت نعم فقال لا ولكن تصلّى عليه ههنا فنع يد يد عوا

75
واجتهد في الدعاء وترجم عليه فلا ينافي ما قربناه كما لا يخفى على المتدبر ارجح المحقق على ما ذهب
اليه من عدم الوجوب بان المدفن يخرج يدفنه عن اهل الدنيا ليس اوى من دفن
في قبر ولا نزل جازت الصلوة عليه بعد دفنه صلى على الانبياء في قبورهم والصلوة
وان تقادم العهد ويؤيد ذلك ما رواه غمار وتلى بعض الروايات المذكورة وما ذكره
من التقليل الاول وجه استحسانه في صغيف واما الثاني فيمكن الجواب عنه بما ذكره
الشيخ في المختلف من استلزامه الغتة لما روى عنه عليه السلام لا يتخذ واقري وثنا
يعبد لعن الله اليهود فانهم اتخذوا قبور انبيائهم مساجد ولما روى عنه عليه السلام
انا اكرم ربي من ان يتركني في قبري اكثر من ثلاثة ايام مع ان ما ذكره من التقليل لا ينهض
حجة على القائلين بالتحديد واما الروايات فقد مر الجواب ويكون تكرار الصلوة على
الجنائز اختلف الاصحاب في هذه المسئلة فقال المصنف في المختلف المشهور كراهة
تكرار الصلوة على الميت وقال الشهيد في الذكرى لما مرهم اختصاص الكراهة بمن
صلى على الميت لما تلوناه عنهم من جواز الصلوة من فاتته على القبر او يريدون بالكرهية
قبل الدفن متى ينظم الكلام وقيد ابن ادريس الكراهة بالصلوة جماعة لتكرار الصلوة
الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله فواى ويظهر من كلام الشيخ في الخلاف انما خصص
الكراهة بالمصلى المتحد ولعل الشيخ في الاستبصار استحباب التكرار من المصلى
الواحد وغيره وللصنف قول بكراهة تكرار الصلوة اذا احاف على الميت ولم ايضا
قول بكراهة التكرار عند الخوف عليه او مع منافات التعجيل وقيد الشارح الناضل
الكراهة بكون التكرار من المصلى الواحد او يكون منافيا للتعجيل والمسئلة محل اشكال
لاختلاف الاخبار في ذلك ما رواه الشيخ عن وهب بن وهب في الضعيف عن
جعفر عن ابيه عليهما السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى على جبانة
فلما فرغ جاء ناس فقالوا يا رسول الله لم تذكر الصلوة عليها فقال لا مضى

على جنازة مرتين ولكن ادعوا له وعن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان
رسول الله صلى الله عليه وآله صلى على جنازة فلما فرغ جباؤهم فقالوا فأتنا الصلوة
عليها فقال صلى الله عليه وآله ان الجنازة لا تصلى عليها مرتين ادعوا له فوقوا خير
وفي طريق هذه الزاوية ميثاق بن كلوب وهو عامي لم يوثق في كتب الرجال الا انه
قد يعمل الاصحاب بروايته كما يظهر من كلام الشيخ في العدة وما يذلل على الجواز موثقه
عمار وموثقه يونس بن يعقوب المشاري اليهما في المسئلة المتقدمة وما رواه
الشيخ عن عمرو بن شمر عن جابر في الضعيف عن الصادق عليه السلام ان رسول الله
صلى الله عليه وآله خرج على جنازة امرأة من بني النجار فصلى عليها فوجد الحفرة لم
يكنوا قد صنعوا الجنازة فلم يجئ قوم الا قال لهم عليه السلام صلوا عليها وما رواه الشيخ عن
الحلي في الحسن بابهم بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كبر امير المؤمنين عليه السلام
على سهل بن حنيف وكان بدنيا خمس تكبيرات ثم مشى ساعة ثم وضعه وكبر عليه خمسة
اهزي فضع ذلك حتى كبر عليه خمسا وعشرين تكبيرة وعن عمرو بن شمر في الضعيف
قال قلت لجعفر بن محمد عليه السلام جعلت فداك انا نتحدث بالعراق ان عليا عليه السلام
صلى عن سهل بن حنيف فكبر عليه ستا ثم التفت الى من كان خلفه فقال انه كان بدريا
قال فقال جعفر انه لم يكن كذا ولكنه صلى عليه خمسا ثم رفعه ومشى به ساعة ثم وضعه
فكبر عليه خمسا ففعل ذلك خمس مرات حتى كبر عليه خمسا وعشرين تكبيرة وروى هذا
المعنى عقبه عن جعفر عليه السلام وفيه ثم قال انه يذرى عقبى احدي وكان من النقباء
الذين اختارهم رسول الله صلى الله عليه وآله من الانبياء عشر فكانت له خمس مناقب
فصلى عليه لكل مناقبة صلوة وروى الكليني في الضعيف عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام قال كبر رسول الله صلى الله عليه وآله على حمز سبعين تكبيرة وكبر على علي
عندكم على سهل بن حنيف خمسة وعشرين تكبيرة قال كبر خمسا كما اوردكم الناس ولا يا

أمير المؤمنين لم يدرك الصلوة على صلوة فيضعه فذكر عليه حسا حتى انتهى إلى قبره
 خمس مرات وعن زرارة في الضعيف عن أبي جعفر عليه السلام قال صلى رسول الله صلى الله
 عليه وآله على خمس سبعين صلوة والمشهور في وجه الجمع بين هذه الأخبار حمل أخبار
 المنع على الكراهة وهو مشكل لأن الكراهة في العبادات إنما يتصور إذا كان لطبيعة
 ما مطلوبه شرعاً فإن لكل منهما ثواب واحد هما أقل ثواباً بالنسبة إلى الفرد مع تمكن
 المكلف من اختيار الفرد الذي هو أكثر ثواباً من الآخر وهذا المعنى لا يتصور وهنا
 وأقلية الثواب بالنسبة إلى الصلوة على الميت الذي لم يفضل عليه غير نافع اللهم إلا
 أن يخص الحكم بصورة المنافة للتجديد ويعم الكراهة بحيث يدخل في المكر وما كان
 أقل ثواباً بالنسبة إلى طبيعة آخر مطلوبه شرعاً وإن لم يدخل تحت طبيعة واحد مطلوبه
 شرعاً فيقال هذه الصلوة أقل ثواباً من التجديد مع أن الزام انكساب أمير المؤمنين عليه
 السلام للفعل المكر خمس مرات وأمر به لا يخلو عن اشكال ويمكن الجمع بين الأخبار
 بحمل أخبار المنع على صورة المنافة للتجديد ويكون ويكون معنى قوله عليه السلام لا يفضل
 على جنازة مرتين أي على سبيل الوجوب ولا يبعد أن يقال برهجان تكرار الصلوة عليه
 في صورة عدم المنافة للتجديد لمن لم يدرك الصلوة وللامام وإن ادركها استناداً
 إلى قضية سهل بن حنيف مع إمكان النزاع في عموم الحكم أن يجوز اختصاص الحكم بميت
 له شرف ومزية في الدين وطناً لم ينقل مثله في غير سهل وأما من ادرك الصلوة
 غير الامام فلا يدل على برهجان الصلوة بالنسبة إليه الأعموم رواية غار السابقة والاستناد
 إلى مجرد لا يخلو من اشكال والذي يحذر من هذا الاعتبار عدم ظهور مصرح به على هذا
 الوجه فإن قلت كيف يتعلق بقضية سهل في ترجيح برهجان التكرار للامام وقد
 قال المصنف في المختلف أن حديث سهل بن حنيف مختص بذلك الشخص الطاهر الفضيلة
 كاختصاص النبي صلى الله عليه وآله والخمسة سبعين تكبيرة وفي كلام أمير المؤمنين عليه السلام

في فتح البلاء انه ما يدل عليه قلت هذا خلاف الظاهر ان كون سهل مخصوص مستثنى
عن حكم شرعي كلي لا يخلو عن اشكال والنقل الذي ذكر لم يثبت على وجهه تفضل
حجة نعم لا بعده اختصار الحكم بميت له شرف ومزية في الدين كما اشرنا اليه وباجمله
طريق الترتيد غير منسند في هذه المسئلة واولى الناس بهما اولى هم بالميراث
والمراد بالاولى هنا المستحق للميراث وهذا الحكم في الجملة من الاختلاف فيه بين الاصحاب
وان كان لابن الجنيدي خلاف في بعض جزئيات المسئلة كما سيحى واستدلوا عليه
بقوله تعالى وارلوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ومبارك واد الكليبي
عن ابن ابي عمير في الحسن بابراهيم بن هاشم عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه
السلام قال يقضى على الجنان اولى الناس بها اولى الناس بها اولى من يحب وعن احمد بن محمد بن
ابي نصر في الضعيف عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقضى على الجنان
اولى الناس بها اولى من يحب وفي عموم الآية على وجه يشتمل محل النزاع فاسل
وكون المراد بالاولى في الاخبار المستحق للميراث غير متضح الا ان فهم الاصحاب وعلمهم
يكفى لعدم العدول عنه وعن الاصحاب من صرح بالسحاب الحكم في المفقود عند نقض
الغريب ثم اولاده ثم الاسام وقيل ضامن الجبيرة ثم الحاكم ثم عدول المؤمنين والحجة
على ذلك غير واضحة والارث اولى من الموصى اليه بالصلوة عند المص ومن تبعه
وقدم ابن الجنيدي الموصى اليه وفاء بعهد الميت ولاشتهار ذلك بين السلف كوصية
ابي بكر لعمر ووصية عمر لصهيب ووصية عائشة لابي هريرة ووصية ابن مسعود لزيبر
وصية ابن جبير لانس ووصية ابي مسويع لزيد بن ارقم فجاء عمر بن حريث ايرا الكوفي
ليقدم فاعلمه ابنه بوصية فقدم نيدا لان ايضا واه اليه لظنة فيه مزية فذا ينبغي
منه منها وتدل على مختار المص مرم الاذلة السابقة وما ذكر من الحج لابن الجنيدي
لا ينفذ حجة في اثبات حكم شرعي وفعل المذكورين ليس بحجة مع لهما الحصول

الاذن للوارث ولا نعم فيه نعم يمكن الاستناد الى عموم ما دل على الرفا بالرضية والمصلحة
محل تردد واعلم ان ظاهر الاصحاب ان اذن الولي انما يتوقف عليه الجماعة لا اصل
الصلوة وقد صرح به بعض الاصحاب وهو حسن تقدير الحكم المخالف للاصل المقدار
المستفاد من الدليل وهو اولوية الولي بالامامة لان هذا هو المتبادر من الخبرين
السابقين وعلى هذا فالمراد بالاولوية توقف الجماعة على تقديمه او اذنه وتعيين
الثاني اذ لم يكن اصلا للامامة ولذا من اذن والتقدم مع استهلال سقط اعتبار
كما صرح به الشارح الفاضل وللناقشة فيه مجال فانه اذا ثبت له الولاية كان سقوطها
يمنع محتاجا الى دليل واضح وقد تنقل عدم توقف اصل الصلوة عليه بالحق واجبة
على الكفاية وقد يناظر ابراهيم الكلفين وقد يقال لامانة بين الوجوب كفاية
والاناطة برأي بعض المكلفين على معنى انه ان اقام به بنفسه او بنصب غيره ثم ذلك
الغير سقط عن الغير والاسقط اعتبار وانفقدت جماعة وفردى بغير اذنه والاب
اولى من الابن لا علم في ذلك خلافا بين الاصحاب واستدل عليه بان الاب ارق
على الميت واشفق فيكون دعاؤه اقرب الى الاجابة وحججه هذا التقليل لا يصلح
التأسيس للحكم واثباته نعم يصلح توجيه الحكم بعد ثبوت الولد اولى من الجسد
على المشهور ونقل عن ابن الجنيد انه جعل الجسد اولى من الاب والابن محتجا بان
مصيب الامامة البق بالاب من الولد والاقرب الاول لما علم من الاولوية المتقدمة
لان الجسد لا يرث مع وجود الابن والاخ من الابوين اولى ممن يتقرب باحدهما اما
تقديم الاخ من الابوين على الاخ من الاب خاصة فلا يثبت فيه استناد الى الاولوية
السابقة لانه لا يرث معه واما على الاخ من الام فتلله المق في المنتهى بان
الكنة نصيبا في الميراث وبان الام لا ولاية لها في الصلوة فمن يتقرب بها اولى ولم يتقرب
المق ههنا لحال اجتماع المحمد مع الاخ والحكم باقي الوراث وقال الشيخ في المبسوط

فان حضر جماعة من الاولياء كان الاب اول ثم الولد ثم ولد الولد ثم المجد من قبل
 الاب والام ثم الاخ من قبل الاب ثم الاخ من قبل الام ثم القم ثم الحال ثم ابن العم ثم ابن
 الحال وجملته ان من كان اولي بميراثه كان اولي بالصلوة عليه لقوله تعالى واولوا الاوطار
 بعضهم اولي ببعض وذلك عام ونحو وقال ابن ادريس وبعثهما في الاحكام المذكورة
 المم وعين فظاهر التقليل المذكور ان من يورث اولي ممن لا يورث وكذا اكثر نصيبا
 اولي من الاقل لكنه ينقص بالاب فانه اقل نصيبا من الابن وكذا المجد فانه مساوي
 الاخ في الاستحقاق فيكون هذا ان الحكمان يستثنى من الكلية السابقة له لئلا
 اخذ الزوج اولي من كل احد قال في الذكرى لا اعلم فيه مخالف من الاصحاب ويدل
 عليه ما رواه الكليني والشيخ عنه عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت
 له المرأة تموت من احق الناس بالصلوة عليها قال زوجها قلت الزوج احق من الاب
 والولد والاخ فقال نعم ويفسليها وفي طريق هذه الرواية على ابن حمزة وهو واقفي
 مطعون والشمس بن محمد والطاهر بن الجوهري وهو ايضا واقفي ورواه ابن بابويه
 باسناد طاهر الصحة عن ابن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير ورواه الكليني
 بدون قوله ويفسليها باسناد اخر عن ابي بصير وليس فيه من يتوقف في شأنه الا
 اسمعيل بن مراد فانه لم يوثق في كتب الرجال لكنه من الزوارة المشهورة وقد نقل الاصحاب
 كنت يونس بن عبد الرحمن من طريقه ويؤيده ما رواه الشيخ عن اسحق بن عمار في الضعيف
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال الزوج احق بامرأته حتى يضعها في قبرها ومقتضى
 الروايات المذكورة ان الزوج احق من جميع الاقارب لكن بعض الروايات يدل
 على اولوية الاخ وروى الشيخ عن حفص بن النجاشي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه
 السلام في المرأة تموت ومعهما اخوها ونحوهما ايها يصلي عليها فقال اخوها احق
 بالصلوة عليها وعبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

عن الصلوة على المرأة الزوج احتج بها أو الأخ قال الأخ وفي طريقها محسن بن أحمد وهو
 غير موثق في كتب الرجال قال الشيخ الوجع في هذين الخبرين أن نخلها على ضرب من
 التقيّة لأنهما موافقان لمذاهب العامة وهو محسن بن جيم الجبزي المشهور المعمول
 بين الأصحاب على غير ما يؤيد ما دل على رجحان الأولى بالميراث لأن ميراث الزوج
 أكثر من الأهزة قال في المعتبر وفي الزوج مع الأخ روايتان أشهرهما الولاية للزوج لأنه
 أقوى في الميراث ثم نقل رواية أبي بصير ورواية عبد الرحمن ورواية حفص ثم قال
 والرواية الأولى أرجح لوجهين أحدهما ضعف إبان وابن الجعفي وسلامة سند
 الأولى والثاني للزوج الاطلاع على غيرة المرأة وليس كذلك المخارم وما ذكر
 من القليل الثاني ضعيف وفي ترجيح الرواية الأولى على الأخرتين تأمل فإن
 إبان قد نقل الكشي إجماع العصابة على تصحيح ما يفتح عنه وحفص قد وثقه النجاشي ومروان
 بسلامة سند الرواية الأولى وسلامة روايته عن الطعن وهو كذلك في أحد الطريقين ^{المتن}
 عن الكافي فلا يرد عليه اعتراض الشهيد بوجهه وعلى بن أبي حمزة والقاسم بن محمد في الطريق
 وكأنه عمل عن الأسناد الذي نقلنا وأما اعتراض بعض المتأخرين بأن في الطريق أبي بصير
 المشترك بين الثقة والضعيف بل ههنا هو الضعيف بقرينة الزاوية عنه نحو أنه معلوم
 مما حققنا في كتاب الطهارة ولا يلحق الزوج به بالزوج في هذا الحكم لفقد النص
 وقيل بالسأواة استناداً إلى صدق اسم الزوج عليها لغة وهو ضعيف فإن ما ذكر
 إنما يستقيم لو كان النص وأردوا بولاية الزوج من غير تقييد لمع التصريح بكونه أخق بأمره
 كافي الخبر الذي هو الأصل في هذا الباب والطاهر عدم الفرق في الزوجة بين الدائمة
 والمتمتع فلا يبين الحر والامة لعموم النص فالزوج أولى من سيّد المملوكة وكذلك الفرق
 في الزوج بين العبد والحر لكن المم ذكر في المنتهى أن الحر أولى من العبد وإن كان
 الحر بعيداً أو العبد قريباً لأن العبد لا ولاية له في نفسه ففي غير أولادنا وفي غير خلافاً

ولعل الزوج مستثنى من الحكم المذكور للنسب والذكر من الاولياء والمقعد بن طبقة
واحدة اولى من الانثى قال في المنتهى انه لا خلاف فيه وعلى بعض المتأخرين قولاً
بإشراك الزوجة في الولاية واستدل بعضهم على الاول بقوله عليه السلام يصلى على الجنان
اولى الناس بها ومع وجود الذكر يصدق كونه اولى وكأنه نظر الى ان ميراث الذكر
اكثر لكن ذلك لا يتم كناية تختلف ذلك في بعض المواد كما اذا انحصر الوارث في الاخ من
قبل الام والاخت من قبل الام واعلم ان عبارات اكثر اصحاب مطلق في اولوية الذكر
من الانثى وما ذكرنا من التقييد بالكون في طبقة واحدة مما صرح به جماعة من اصحاب
منهم الشهيدان رحمهما الله فلم يكن في طبقتهما ذكر فالولاية للانثى لماد واه ابن بابويه
والشيخ من زاده في الصحيح من ابى جعفر عليه السلام قال قلت المرأة يوم النساء قال لا الا
على الميت اذا لم يكن احد اولى منها تقوم وسطهن في الصف تكبر ويكبرن ورواهما
الشيخ من زاده باسناد اخر من المؤثقات وباسناد اخر ضعيف ولو كان الذكر
ناقصاً لصغر وجنون ففي انتقال الولاية الى الانثى من طبقة اولى وليه نظر واستقر
في الذكر الانتقال الى الانثى ولو لم يكن في طبقة مكلف ففي انتقال الولاية الى الابعد
اولى وليته نظر ولو كان الاقرب غائباً فقير وجهان ويحتمل ان يأسقط اعتبار
مطلقاً في الصورة المذكورة والحر اولى من العبد وان كان العبد اقرب من الحر
بلا خلاف لانه لا يرث مع الحر ويؤيده كونه محجوراً عليه من الشرفات في تفسيره
في غير الافقه من الاولياء والمجتمعين في طبقة واحدة ممن غيرهم وقد صرح المصنف
بان الفقير العبد اولى من غيره الحر وكذا الوارث الى تقديم غيره فالاولى تقديم
الافقه ولم يرده عليه ههنا نص على الخصوص والظاهر الخاف الاصحاب صلوة
الجنان به المكتوبة واختلف كلامهم ههنا منهم من قدم الافقه ثم الاقارب ثم الاسن
وهو غير المص في القواعد والحدود والمحقق في الشرايع واكثرهم على تقديم الاقارب على

اولا

٢٩
الافقه ذهب اليه الشيخ وابن ادريس والمم في عدة من كتبه والمحقق في المعبر ورتبا
وجه تقديم الافقه ههنا دون المكتوبة بان القراءة ساقطة في صلوة الجنازة ورويان
مرجحات القراءة معتبرة في الدعاء ولولا ذلك لسقط الترجيح بالقراءة مطلقا والمراء
بالافقه الا علم بفقه الصلوة وبالقراءة الا علم بمرجحات القراءة لفظا ومعنى وبالاسن
الاكبر سنا وقيل ان المراء اكثر مدة في الاسلام وانتقل جماعة من الاصحاب منهم
الشيخ الى القرعة بعد اعتبار الترجيح بالسن واعتبر بعضهم بعد الاسن الاقدم هجرتم
الاصح ذكرا وهو غير بعيد اذ انص ههنا على الخصوص فينبغي اعتبار مرجحات اليوسه
ههنا وسبحي الكلام في هذه الاوصاف في امامة الجماعة مفصلا والظاهر ان هذه
المرجحات انما تعتبر عندهم اذا كان كل واحد اهلا للامامة فلو كان الافقه منهم
غير عادلا لم يكن قوله في تقديم معتبرا مع احتمال ذلك على بعد كما يفهم من ظاهر
العبارة وهذا الاولوية ههنا على سبيل الاستحباب او سقط لاية المرجح بالكلية
لم اطلع على نص يرجح بشئ من ذلك في كلام الاصحاب فان لم يكن الولي بالشرائط
المعتبرة في الامامة استتاب من يريد من استكمل اوصاف الامام فيه بناء
على ان الامام يشترط عدالة ههنا ايضا وان لم يكن صلوة حقيقة ويظهر من المص
في المنتهى ان ذلك اتفاق بين الاصحاب والا كان للناس عترة فيه مجال للعموم النص
وعدم كونها صلوة حقيقة فلا يعتبر فيها بما يعتبر في الصلوة الحقيقية كاليستفاد من
بعض الاخبار السابقة ويجوز للولي الاستتابة مع الصلائية ايضا اذ لا مانع منه ولو
وعد الاكمل استحب استتابة لان كالم قد يكون سببا لاستحبابه وطاء ويجتعل ترجيح
الولي لاختصاصه بمنزلة الرقة التي هي مظنة الاجابة وليس لاحد التقدم بدون اذنه
وقد مر تحقيقه واما الاصل اول من كل احد وتحقيق احتياجه عليه السلام الى اذن
الولي وعدمه من يادة تكلف مستغنى عنه فلا وجه للاشتغال به والهاشني اول من غير

مع الشرايط ان قد تمه الولى وليستحب له تقديم ذكره الاصحاب بل اوجبه المفيد حجة الأول
 قوله عليه السلام قد موافقياً ولا تقدموهم وباتت مع استكمال الشرايط يرجح بعين
 النسب وطعن الشبهة في الرواية بان غير مسبب في رواياتنا وباتت اقم من الدعوى
 وحمل في الذكرى كلام المفيد على ان مراده امام الاصل وهو بعيد عن سياق كلامه
 جده اولوامت المرأة النساء والعادى مثله وقف الامام منهما في الصف لا يبرز
 عنه استجاباً بالظاهر اذ لا خلاف بين الاصحاب ويدل على حكم المرأة صحيحة زواة
 المذكورة عند شرح قول المص والذكر اول من الاثنى ورواية الحسن الضيفل عن
 ابي عبد الله عليه السلام ورواية جابر عن ابي جعفر عليه السلام وظاهر العبادة ان المرأة
 لا يجلسون كالنبي وبتر صرح المحقق في المعبر والظاهر ان الفارق اختصاص البيوت
 بالنسب الدال على اعتبار الجلوس لا احتياجها الى الزكوع والتجود كما ذكر بعضهم لان
 الواجب الايمان وغيرهم اي غير النساء والعراة وتثنية الضمير اول اي غير العادى
 والمرأة تتقدم على الصف وان كان المؤتم واحداً بخلاف غيرها من الصلوات
 فان المأموم الواحد يقف من يمين الامام والاصل في هذا الباب ما رواه الكليني
 وابن بابويه عن اليسع بن عبد الله القمي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
 يضي على الجنائز وحده قال نعم قلت فانشأت يصيلان عليها قال نعم ولكن يقوم الاخر
 خلف الاخر ولا يقوم بجنبته ورواه الشيخ عن القسم بن عبد الله القمي وينفرد الحايض
 بصف قد مر ما يدل عليه عند شرح قول المصنف وليستحب فيها الطهارة واذا
 اقتدى النساء بالرجل وقفن خلفه وان كان وداود وجال وقفن خلفهم لان
 موافق النساء في الجماعة خلف الرجال وروى الكليني والشيخ عن الشكوفى
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله خير الصفوف في
 الصلوة المقدم وخير الصفوف في الجنائز المؤخر قيل يا رسول الله صلى الله عليه وآله

ولم قال صار ستر للنساء ولوفات عن المأموم بعض التكبيرات اتم ما بقي منها بعد
 فراغ الامام ولا وى من غير دعاء وان رفعت الجنازة بذل عليه روايات منها
 ما رواه الشيخ وابن بابويه عن الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ادرك
 الرجل التكبير والتكبيرتين من الصلوة على الميت فليقتض ما بقي متابعاً عن
 عبيد بن القسم في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدرك من
 الصلوة على الميت تكبيرة قال يتم ما بقي وعن خالد بن ماذ القلاني وهو غير موثق
 عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعته يقول في الرجل يدرك مع الامام في الجنازة
 تكبيرة او تكبيرتين فقال يتم التكبير وهو يسي معها فاذا لم يدرك التكبير كبر عند
 القبر فان كان ادركهم وتدفن كبر على القبر وفي الضعيف عن زيد الشحام
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة على الجنازة اذا فات الرجل منها التكبير
 او الثنتان او الثلث قال يكبر ما فاتة وعن جابر في الضعيف عن ابي جعفر قال
 قلت له ارايت ان فاتتني تكبير او اكثر قال يقضى ما فاتك قلت استقبل القبلة
 قال بلى وانت تتبع الجنازة الحديث وروى الشيخ عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله
 عليه السلام عن ابيه ان علياً عليه السلام كان يقول لا يقضى ما سبق من تكبير الجنازة
 وحملها الشيخ على بقى القضاء الخاص يعني مشقاً بالدعاء لا القضاء المتابع قال
 في الذكرى يتبدل في وجوب الدعاء لمحصله من السابقتين وكلاهما موضع ضرورية
 لا في جوازها لذلك ما ياتي عليه بل يمكن وجوبه مع الاختيار بعموم ادلة الوجوب و
 عموم قوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم او ما فاتكم فاقضوا ثم يحل رواية اسحق على غير
 التمكن من الدعاء بتعجيل دفنها وعليه يحل قول الصادق عليه السلام في رواية الحلبي
 فليقتض ما بقي متابعاً والمستفاد من كلامه تخصيص المتابع بصورة عدم التمكن
 من الدعاء وبه صرح المعاصي بعض كتبه ولا يخفى ان مقتضى صحة الحلبي ان من هذا

شأنه لا ياتي بالدعاء بين التكبيرات سواء امكنه الايتان بذلك قبل وقوع ما ينافي
 الصلوة من البعد والانحراف ام لا والتخصيص يحتاج الى دليل والاتفاق على الوجوب
 الكفائي ينفي شمول ادلة الوجوب لموضع النزاع وذكر في الذكرى بعد نقل رسالة
 القلاسي وهذا يشعر بالاستغفار بالدعاء اذ لو ولى لم يبلغ الحال الى الذوق واستحسنه
 الشارح الفاضل وفيه لان معنى قوله عليه السلام فان كان ادركهم وقد دفن انهم يدرك
 شئ من التكبيرات مع الامام لا انهم ادرك البعض ولم يدرك الباقي حتى الذوق فلا اشفاق
 فيه بما ذكره رحمه الله وليست عادته ما سبق به على الامام وقيل الشارح الفاضل
 بصورة التهور اذا الظن بانه كبر قال ولو كان متعمداً ففي الاعادة اشكال من ان
 التكبير يكون زيادة كقصاصة ومن كونه ذكر الله ثم قال ولا ريب ان عدم العود هنا وفي
 وقال في شرح الشرايع انه ليمتد في صورة العمد حتى يلحقه الامام وياتم واستشكل
 بعض المتأخرين المحكيين خصوصاً الثاني لان التكبير الواقع على هذا الوجه منه غير
 والتهم في العبادة يقتضي الفساد فلو قيل بوجوب الاعادة مع العمد كان جيداً
 ان لم يبطل الصلوة بذلك ولو حضرت الجنائز في الاثناء فان شاء وقطع الصلوة
 على الاولى واستأنف صلوة واحدة عليهما او اتم الصلوة على الاولى واستأنف على
 الاخرى هذا الحكم ذكره الصدوق والشيخ وجماعة من الاصحاب ونقل عن ابن الجوزي
 انه قال يجوز للامام جمعهما الى ان يتم على الثانية حساً وتاويل الشيخ رواية جارية عن الصادق
 عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله كبر احدى عشرة سبعا وستا بالجل على جنازة
 ثانية فيبسط يمينه على حساً وهكذا وهذا دل على اختياره وجواز التبرك
 اجتمع الاولون بما رواه الكليني والشيخ عن علي بن جعفر في الصحيح من اخيه موسى
 عليه السلام في قوم كبروا على جنازة تكبيرة او تكبيرتين ووصفت معها اخرى قال
 ان شاء وان تركوا الاولى حتى يقرعوا من التكبير على الاخرة وان شاءوا رعدوا الاولى

واثم التكبير على الاخير كل ذلك لا بأس به وقال في الذكر والرواية قاصرة عن افادة
 المدعى ان ظاهرها ان ما بقي من تكبير الاولى محسوب للجنازتين فاذا فرغ من تكبير الاولى
 تخير ما بين تركها بما لحق تكبيلوا التكبير على الاخير وبين رفعها من مكافئها لانها
 على الاخير وليس في هذا دلالة على ابطال الصلوة على الاولى بوجه هذا مع تحريم قطع
 العبادة الواجبة وما ذكره من عدم دلالة الرواية على القطع متجه وانما ما ذكره من
 تحريم قطع العبادة الواجبة وواقعه غير واحد من المتأخرين فحكموا بتحريم القطع
 ههنا الاضروبة فغير مسلم ان عمدة ما يقول عليه في هذا الباب هو الاجماع وهو
 غير تام في موضع النزاع واما الاستناد الى قوله تعالى لا تبطلوا غير تمام كما بينا
 في المباحث السالفة وانما ما ذكره من ان ظاهر الرواية التشريك فهو متجه لظهور قوله
 عليه السلام واثم التكبير على الاخير في ذلك وان احتمل ان يكون المراد بتمام التكبير على
 الاخير استيفاء الصلوة عليها بعد اتمام الاولى لكنه احتمال مرجوح فاعتراض
 المدقق الشيخ عليه بعدم استفادة ذلك من الرواية مندفع وبما ذكرنا يظهر
 ان القول بالتشريك متجه ويؤيد حصول الامتنال به وحي يلزم بتجديد النية
 عند اعادة التشريك وعدم ذكرها في الحديث كما في غالب عبارات مبني على سهولة
 الامر فيها وعدم الانفكاك عنها في اكثر الاحيان فلا اشكال في الجرح من هذه الجهة
 ومتى قلنا بالتشريك فان قلنا باعتبار الاول اذا كان الاربعه مع كل تكبيرة كما هو مذهب
 بعض الاصحاب فلا اشكال والا فالظاهر اعتبار وظيفة الصلوتين من الادعية
 مع كل تكبيرة فلو كان التشريك عند التكبيرة الثانية بشهادة بعد الثانية
 ويضلي على النبي وآله الاول والظاهر انه تخير في التقديم والتأخير وهكذا الى
 اخر الصلوة ومثله ما لو انصرف على صلوة واحدة على متقدمة فانه يشترك بينهم فيما
 يتحد لفظه ويأبى في المختلف فلو كان منهم مؤمن وطفل ومجهول ومناق وراعي

تفتية الضمير وجميعه وتكثير وتأييده او يذكر مطلقا مؤلا بالجنازة ولعل الاولى اولى
وجوز الشهادته رحمه الله قطع الصلوة في صورة الخوف على الجنازة واعتبر من عليه
الشارح الفاضل في الزمعه بان الخوف ان كان على الجميع او على الاول فالقطع
يؤيد الضرر على الاولى ولا يربطه لاهتمام ما قد مضى من صلواتها الواجب لزيادة
مكثها وان كان الخوف على الاخيرة فلا بد لها من المكث مقدار الصلوة عليها وهو
يحصل مع التشريك والاستيناف نعم يمكن فرضه نادرا بالخوف على الثانية بالنظر الى
تعدد الدعاء مع اختلافها فيه بحيث يربط ما يتكرر منه على ما مضى من الصلوة وفيه
نظرة فانه يجوز ان يكون الخوف على الجميع مع التشريك وعلى الثانية مع الاتمام ^{استيناف} والا
للثانية ويجوز ان يكون الخوف على الاول مع التشريك ومع الثانية مع الاتمام و
الاستيناف ويجوز ان يكون الخوف مع الامرين مختصا بالثانية اما زيادة المكث
للثانية في صورة الاتمام والاستيناف ظاهر وزيادة بالنسبة اليهما في صورة التشريك
في بعض الصور فان التشريك موجب لزيادة الدعاء وتكرره مثلا اذا قصد التشريك
عند التكبير الثانية فلا حفاء في حصول الضرر بالنسبة الى الثانية وكذا بالنسبة
الى الاولى لان الادعية المتكررة يزيد على مضى منه بكثير سواء اختلفت في الدعاء
او اتحدت وفي جميع هذه الصور الثلاثة المذكورة تعين القطع والاستيناف دفعا
للضرر وان حصل الضرر وعليهما بسبب التشريك لم يحصل الضرر على شيء منهما
بسبب الاتمام والاستيناف تعين اتمام الاولى والاستيناف على الثانية ان قلنا بغير
القطع من غير ضرورة والاتخير بينهما وبين القطع والاستيناف وعلى التقديرين
لم يجوز التشريك وبالحجبة التشريك فلا يكون موجبا للخوف على الجميع واما اتمام الاولى
والاستيناف على الثانية فقد يكون موجبا للخوف على الثانية فاذا اجتمع الخوفان تعين
القطع ثم لا يخفى ان ظاهر كلام المصنف ان التخيير بين القطع وبين اتمام الاولى والاستيناف

على الثانية ثابت مطلقاً وجعل في النهاية الثاني متعيناً اذا كانت الثانية مندوبة
وعلى القول بالتشريك لا فرق بين اختلاف الجنائزين في الوجوب والندب وعدمه
كافي صورة القد وابتداء ولا اشكال في اختلاف الجهة كما مر تحقيقه وليستجيب للشيعة
وهو الماشي مع الجنائز الى موضع الدفن او الصلوة او الغسل المشي واداء الجنائز
اجمع الصلوة كافة على استحباب تشييع الجنائز وفيه ثواب عظيم والاختيار به مستفيض
فروى الكليني عن جابر بن الحسن بابراهيم بن هاشم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا دخل
المؤمن قبره فادى الا ان اول حيائك الجنة الا واول حيائك من تبعك المغفرة وعن
جابر ايضا عن ابي جعفر عليه السلام قال من شيع متابعي يصلي عليه كان له قيراط من الاجر
ومن بلغ معه الى قبره حتى يدفن كان له قيراطان من الاجر والقيراط مثل جبل احد ونحوه روى
ابو بصير عن ابي جعفر عليه السلام وعن داود الرقي عن رجل من اصحابه عن ابي عبد الله
عليه السلام قال من شيع جنازة مؤمن حتى يدفن في قبره وكل الله عز وجل به سبعين
ملكاً من المشيعين ليشيعونه وليستغفروا له اذا اخرج من قبره الى الموقف وعن اسحق بن
عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اول ما يحذف به المؤمن يغفر لمن تبع جنازته وعن
ميسر قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول من تبع جنازة مسلم اعطى يوم القيمة
اربعة شفاعات ولم يقل شيئاً الا قال الملك ولك مثل ذلك وعن الاصبع قال قال
امير المؤمنين عليه السلام من تبع جنازة كتب الله له من الاجر اربع قراريط قيراط باتباعه
وقيراط الصلوة عليها وقيراط بالانظار حتى يفرغ من دفنها وقيراط للتعزية وعن ابي الجارود
عن ابي جعفر عليه السلام قال دفنا ناجي به موسى ربه قال يا رب ما لمن تبع جنازة قال
اوكل به ملائكة من ملائكتي معهم رايات تشيعونهم من قبورهم الى محشرهم وروى
الشيخ عن زرارة في الحسن بابراهيم بن هاشم عن حضرة ابي جعفر عليه السلام جنازة رجل
من قريش وانام معه وكان فيها عطاء فصرحت صاخرة فقال عطا السكتين او ليرجعن

قال فلم تسكت فجمع عطا قال نقلت لابي جعفر عليه السلام ان عطا قد رجع قال ولم قلت
صرفت هذه الصادرة فقال لها التسكتين اولي ترجع قال فلم تسكت فجمع فقال
امض بنا فلما اذا راينا شيئا من الباطل مع الحق تركناه الحق لم نقض حق مسلم قال
فلما صلى على الجنان قال ولها لابي جعفر عليه السلام اجمع ما جردا رحمت الله فانك لا تعد
على المشي فابي ان يرجع قال نقلت له قد اذن لك في الرجوع ولي حاجة اريد ان اسئلك
عنها فقال امضه فليس باذن جنيا ولا باذن من رجع انما هو فضل راجع طلبنا به فيقدر
ما يتبع الجنان الرجل يجر على ذلك اذا عرفت هذا فاعلم ان العرف بين الاصحاب
ان شئ الشيخ وراء الجنان او احدهما بينها افضل من المشي انما هما وعلى الشاهد
في الذكرى عن كثير من الاصحاب كراهية المشي انما هما وقال المص في المنتهى انه منذهب
علما لنا اجمع ونقض الحق في المعتبر على عدم كراهية ذلك بل هو مباح وقال ابن ابي عمير
يجب التنازع خلف جنادة المعادي لذوى القرى لما ورد من استقبال ملائكة
العذاب اياه وقال ابن الجنيدي ممشى صاحب الجنان بين يديها والباقر وراها
محجبا بما روى ان الصادق عليه السلام شئ بين يدي سريرا سمعيل بل اهداه ولا
رداه فهو غير ناهض لهم الدعوى ويدل على استحباب التبع لها ما رواه الكليني
والشيخ عنه في الصحيح عن اسحق بن قمار المشرق بين الثقاتين احدهما فطحي عن اسحق
بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال المشي خلف الجنان افضل من المشي بين
يديها ولا باسان ممشى بين يديها وروى الشيخ عن السكوني عن جعفر عن ابيه
عن ابائه عن علي عليهم السلام قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول اتبعوا الجنان
ولا يتبعكم حالوا اهل الكتاب وعن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال مشي النبي
صلى الله عليه وآله خلف جنادة فقيل له يا رسول الله مالك يمشي خلفها فقال
ان الملائكة رايتهم تمشون انما هما ممن تبع لهم ويدل على استحباب المشي وراها ما

رواه الكليني والشيخ عنه عن سدير عن ابي جعفر عليه السلام قال من احب ان يمشى
 مشى الكرام الكاتبين فليمش جنبى السرير وفي اسناد هذا الخبر جهالة لكن الشهرة
 مع المسامحة في اوله السنن جارية لها ويدل على جواز المشى بين يديها ما رواه الكليني
 عن محمد بن مسلم في الصحيح وابن بابويه عنه باسناد ظاهر الصحة عن احمد بن محمد بن عمار
 قال سألته عن المشى مع الجنان فقال بين يديها وعن يمينها وعن شمالها وحلقها
 وروى الكليني عن محمد بن مسلم في الموقق عن ابي جعفر عليه السلام قال امش بين يدي
 الجنان وحلقها وتقل الامر في الخبر محمول على الاباحة والترخيص جماعة بين الادلة
 ويوافق قول ابن ابي عمير ما رواه الكليني والشيخ عن ابي بصير في الموقق قال سالت
 ابا عبد الله عليه السلام كيف اصنع اذا اجت مع الجنان امش امامها او خلفها
 او عن يمينها او عن شمالها قال ان كان مخالفا فلا تمش امامها فان ملائكة العذاب يستقبلون
 بانواع العذاب يستقبلون بانواع العذاب وفي معناها رواية الشوكاني عنه عليه السلام
 وروى الكليني عن يونس بن طنين عن ابي عبد الله عليه السلام قال امش امام جنازة
 المسلم العارف ولا تمش امام جنازة الجاهل فان امام جنازة المسلم ملائكة يسعون
 به الى الجنة وان امام جنازة الكافر ملائكة يسعون به الى النار والتقى في هذه
 الاخبار محمول على ترك الاولى والافضل جمعا بين الادلة ويستحب ان يكون المشيع
 ماشيا ويكره الركوب قال في المنتهى وهو قول العلماء وكافة ويدل عليه ما رواه الشيخ
 عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال مات رجل
 من الانصار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فخرج رسول الله صلى الله عليه
 وآله في جنازة ترمش فقال له بعض اصحابه لا تركب يا رسول الله فقال اني لا اكره
 ان اركب والملائكة يمشون وما رواه الكليني عن ابن ابي عمير في الحسن بابراهيم
 بن هاشم عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال راى رسول الله صلى الله

عليه وآله قوماً خلف جنازة ركبنا فقال ما استحبنا هؤلاء ان يتبعوا اصحابهم
ركبنا وقد اسلموه على هذه الحال ومن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول من شئ مع جنازة حتى يصلي عليها ثم يجمع كان له فيراط الحديث وليستجيب للشيخ
ان يحضر قلبه التفكر في ماله والتحنن والانتظار بالموت ويكره الفتح والشر
لما روى ان النبي او عليا صلى الله عليه وآلهما شيع جنازة فسمع رجلاً يصيح فقال
كان الموت فيها على غير ما كتب الحديث وروى السكوني عن الصادق عليه السلام
عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ثلثة ما اوردى ائمتهم اعظم جرماً الذي
يمشي مع الجنازة بغير داء والذي يقول قفوا والذي يقول استغفروا له غفر الله
لكم ومنه يظهر كراهية مشي غير صاحب الجنازة بغير داء وينقل عن طاهر ابن
عمر بن يحيى انه صاحب الجنازة فيفعله ليمتيز عن غيره كما سيجي وذكر الجعفي
وابن حمزة والفاضلان وعن ابن الجنيد انه ذكر التميز بطرح بعض نية بارسان
طرق العامة او احد مئزر من فوقها على الاب والاخ ولا يجوز على غيرهما
ويكره للشيخ الجلوس قبل ان يوضع الميت في الحدف عند اكثر اصحابنا وظاهر
الشيخ في الخلاف وابن الجنيد استقاء الكراهة والاول اقرب لما رواه الشيخ عن
عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال ينبغي لمن شيع جنازة ان
لا يجلس توضع في الحدف فاد اوضع في الحدف فلا باس والترجيع اتفق الاصحاب على
استحباب التربع وهو حمل الجنازة من جوانبها الاربعه وهو اولى من الحمل
بين الممردين كما استحبته العامة وقال في الذكرى وليس فيه دنوة ولا سقوط مروءة فقد
حمل النبي صلى الله عليه وآله جنازة سعد ولم تنزل الصنابة والتابعون على ذلك
لما فيه من البر والاكرام للمؤمن وفيه فضل كثير فروى الشيخ باسناد فيه ثقة عن
جابر ودواه الكليني عنه في الحسن بابراهيم بن هاشم عن ابي جعفر عليه السلام قال

من حمل جنادة من اربع جوانبها عفر الله له اربعين كبرة وروى الكليني عن سليمان
 بن خالد عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اخذ بقائمة السرير عفر الله
 له جنسا وعشرين كبرة واذا اربع زوج من الذنوب وعن عيسى بن راشد عن رجل
 من اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول من اخذ بجوانب السرير ^{الاربعة}
 عفر له اربعين كبرة وقال الصدوق في الفقيه وقال ابو جعفر عليه السلام من
 حمل اعضاء التي بجوانب السرير الاربعة محي الله عنه اربعين كبرة من الكبائر وفي الفقيه
 ايضا قال عليه السلام لاسحق بن عمار يعني الصادق عليه السلام اذا حملت جوانب السرير
 سرير الميت مزجت من الذنوب كما ولدتك امك قال في الذكرى والمراد بالتربيع طلاء
 من جوانبها الاربعة كيف اتفق باربعة رجال وظاهر حصول السنة وان لم يحمل الشخص
 الواحد جوانبها الاربعة وهو حسن لبعض الاخبار السابقة وروى الشيخ عن جابر
 عن ابي جعفر عليه السلام قال السنة ان يحمل السرير من جوانبها الاربعة وما كان بعد
 ذلك من حمل فهو تطوع وفي الخبر احتمل الان ثم الافضل تربع الشخص الواحد لما
 مر من الاخبار وهو يحصل بحمل جوانب السرير الاربعة على اى وجه كان الماد والصدق
 عن الحسين بن السجدة في الصحيح عن ابي الحسن الرضا عليه السلام انه كتب اليه يسئله
 عن سرير الميت يحمل اية جانب يبدأ به في الحمل من جوانبها الاربعة او ما خف على
 الرجل يحمل من اى الجوانب شاء وتكتب من ايتها شاء واودعها الشيخ باسناد فيه جلاله
 وفيها اهتمام وافضل هي ان المستحب على ما يستفاد من الاخبار الاية ان ياخذ الحامل
 جانب السرير الذي يلي اليد اليمنى للميت ثم يمر الى الجانب الذي يلي الرجل اليمنى
 ثم يمر الى جانب الذي يلي الرجل اليسرى ثم يمر الى الجانب الذي يلي اليد اليسرى
 وهذا ان كان غير مشهور بين المتأخرين لكنه مستفاد من الاخبار وهو المصحح
 به في كلام المصنف في المنتهى حيث قال التربع المستحب عندنا ان يبدأ الحامل بمقدم

السري الايمن ثم يمسح بيده من خلفه الى الجانب الايسر فيأخذ رجل اليسرى ويمسح
 معه الى ان يرجع المقدم كذلك دور الرخاء وحاصل ما ذكرناه ان يبداء فيضع قائمة
 السري التي على اليد اليمنى للبت فيضعها على كفة الايسر ثم ينقل فيضع القائمة
 التي على يد اليسرى على كفة الايمن وهكذا ونقله عن جماعة من القائمة ونقل عن ابي
 حنيفة والثقاتي واحمد في احدي روايتيه ان يضع قائمة السري الايسر على كفة اليمنى
 من صد راس الميت ثم يضع القائمة اليسرى من عند الرجل على الكتف اليمنى ثم ينقل
 الى القائمة التي من صد راس الميت فيضعها على كفة اليسرى ثم ينقل الى اليمنى
 من عند رجله فراده من مقدم السري الايمن جانب الذي على يمين الميت كما يذكر
 عليه قوله وفي الحاصل لكن ما ذكره من انه يضع الجانب الذي على اليد اليمنى للبت على
 اليسار وغير واضح بل الظاهر انه يضعه على اليمين كما قال بعض اعظم الشارحين لانه اخف
 واسهل مع خلوه عن مشقة التحول تحت الجنادة ولا تزا بعد من الحمل بين المبردين
 ويمكن فهمه من رواية علي بن يقطين الاية وظاهر كلام الشهيد في الذر وهو هو
 المعنى الذي ذكرناه وجعله بعض افاضل الشارحين هو المشهور والمنقول على الظاهر
 قال وهو المهور من بعض عبارات الاصحاب وذهب جماعة من المتأخرين منهم الشهيد
 في الذكرى والشيخ علي والشارح الفاضل الى انه يبداء بمقدم السري الايمن وهو الذي
 على اليسار الميت والذي وصل اليه في هذا الباب من الاضمار ما رواه الشيخ والكليني
 في الصحيح عن ابراهيم بن هاشم عن بعض اصحابه عن الفضل بن يونس الثقة الواقفي
 قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن ترتيب الجنادة قال اذا كنت في موضع تقية فابدا باليد
 اليمنى ثم بالرجل اليمنى ثم ارجع من مكانك الى ميا من الميت لا تمس خلفه رجليه اليه
 حتى يستقبل الجنادة فيأخذ يد اليسرى ثم رجله اليسرى ثم ارجع الى مكانك لا تمس
 خلف الجنادة البتة حتى ليستقبلها بفعل كما فعلت اولاً وان لم يكن بقي فيه وان تربع

٨٨
الجنادة التي جرت به السنة ان تبدأ باليد اليمنى ثم بالرجل اليمنى ثم بالرجل اليسرى ثم
باليد اليسرى تدور حولها والظاهر ان اليد والرجل المذكور في الرواية يد
الميت ورجله فيكون الاعداء على ما ذكرناه وما رواه الكليني والشيخ في الحسن او الموثق
عن الصادق بن سيار وهو غير موثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال تبدأ في حمل السرير
من الجانب الايمن ثم تمر عليه من خلفه الى الجانب الاخر حتى ترجع الى المقدم كذلك
دوران الرمي عليه وفي هذا الخبر اجمالا لان الجانب الايمن كما يحتمل ان يكون المواد
منه جانب السرير الذي يلي يمين الميت يحتمل ان يكون المراد منه جانب الذي يلي يمين
المشيئين لكن يتعين ملة على الاول وتيقا بينه وبين الخبر الاول وما رواه الشيخ و
الكليني عن علي بن يقطين باسناد فيه ابراهيم بن هاشم عن غير واحد عن ابي الحسن
موسى عليه السلام قال سمعته يقول السنة في حمل الجنادة ان لا يتقبل جانب السرير
بشقك الايمن فيلزم الايسر كيفك الايمن ثم يمر عليه الى الجانب الرابع مما يلي لسانك
وهذا الخبر ايضا ظاهر فيما ذكرناه وامتج من زعم ان البداية بمقدم السرير الذي يلي
لسان الميت بالخبرين الاولين وجوابه ظاهر مما حوينا اذ اعرفت هذا فاعلم ان الشيخ
ذكر في النهاية والمبسوط انه يبدأ بمقدم السرير الايمن ثم يمر معه ويدور من خلفه
الى الجانب الايسر فيأخذ رجلة اليسرى ويمر معه الى ان يرجع الى المقدم كذلك دور
الرجال ونحوه قال جماعة من الاصحاب وقال في الخلاف صفة التربع ان يبدأ بيسر
الجنادة وبأخدها يمينه ويتركها على مائة ويرجع الجنادة تمشي الى رجلها ويدور
دور الرمي الى ان يرجع الى يمينه الجنادة فيأخذ ميسر الجنادة بميسر ونقل اجماع
الطائفة عليه وحمل الشهيد وجماعة ممن تأخروا منه مقدم السرير الايمن والايسر كلامه
على جانبه الذي يلي يمين المشيعين والجانب الذي يلي لسانهم فحكموا بالاختلاف
بين كلاميه قال في الذكري والشيخ في الخلاف عمل على خبر علي بن يقطين ونقل الخبر

ثم قال ويمكن عمله على الترتيب المشهور لان الشيخ ادعى عليه الاجماع وهو في المبسوط والتهامية
وباقى الاصحاب على التفسير الازل فكيف يخالف دعواه ولا ترفد في الخلاف يدور
دور الرهاك في الرواية وهو لا يتصور الا على البدل او بمقدم السري الايمن والحتم بمقدم
الايسر والاضافة قد يتعاكس والحق ان كلام الشيخ في النهاية والمبسوط وكذا الكلام باقى
الاصحاب من وافق غير ظاهر فيما فهمه فان اعتبار اليمين واليسر في السري كما يمكن
باستار الشيعيين يمكن باعتبار الميت فينبغي ان يحمل عليه حتى يوافق الروايات وكلامه
في الخلاف كالفهم المص في المنتهى وح ينقضى التناقض بين كلامه كقوله الروايات وندى حيث قال
بعد حكاية كلام الشيخ في النهاية والخلاف كالفهم المص في المنتهى ومعناها غير متغير
نقله الشهيد عنه والشارح الفاضل اشار الى الروايات وذكر ان في رواية الفصل
نصريح بان المبتدأ به الايمن السري لا الميت ثم قال فخر من ذلك ان افضل هي ان يبدل
السري الايمن وهو الذي يلي يسار الميت فتحمله بكثرة الايمن ثم ينتقل الى مؤخر السري
الايمن فتحمله ايضا بكثرة الايمن ثم ينتقل الى مؤخر الايسر فتحمله بكثرة الايسر ثم ينتقل
الى مقدمه الايسر فتحمله بكثرة الايسر هذا هو المشهور وكيف لا يحملوا عن اجمال
في عباراتهم واشتباها ومحصله ما ذكرناه ومن صح هذه الهيئة المص في المنتهى والشيخ
في المبسوط وجماعة وانت هي كلامه وفي مواضع من كلامه نظرا لا يخفى على المتأمل
فيما ذكرناه ويستحب الاعلام للمؤمنين لما فيه من الفايده للميت بكثرة الداهيين
والمصدقين باشتغالهم بالطاعات كالصلوة والدعاء والحمل والترجيع والعقرب
وميز ذلك مما دغيب فيه مع ما في ذلك من فوائد الاسترجاع والاعتقاد والاعتناء
والتذكر لامور الآخرة وحصول الامم الموجب لتقوية القلب ووجع النفس وغير
ذلك من الفوائد والاصول فيه ما رواه الكليني عن ابي ولا وعبد الله بن سنان باسناد
احدهما من الحسن بن ابراهيم بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ينبغي لا وليا

الميت منكم ان يؤذوا احوال الميت بموته فليشهدون جنازته ويصلون عليه
 ويستغفرون له فيكتب لهم الاجر ويكتب للميت الاستغفار ويكتب هو الاجر
 منهم وفيما الكتب لميتهم من الاستغفار وعن ذريح الحارثي في الصحيح عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سألته عن الجنان يؤذن به الناس قال نعم وعن القسم بن محمد عن بعض
 اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الجنان يؤذن به الناس ولا يبعد تقييد الاستحباب
 للاولياء وغيرهم لعموم بعض الاخبار السابقة والعلة المفهومة من الخبر الاول و
 الاشتراك في الفوائد التابعة لذلك وهل يشرع التداء في الخلاف لا يعرف فيه
 نصا وفي المعبر والتداء لا بأس به لما يقتضيه من الفوائد وخلص من منع شرعي والدعا
 عند الشاهد روى الكليني والشيخ عن ابن حمزة في الصحيح قال كان علي بن الحسين
 عليه السلام اذا رأى جنازة فاقبلت قال الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المحترم
 وروى الكليني ذلك من فضل ابي جعفر عليه السلام في فرقة ابي الحسن التهدي
 والسواد الشخص المحترم الطالك او المتاصل قال في الذكرى ولا ينافي هذا حب
 لقاء الله لا تفر غير مقيد بوقت فيجمل على حال الاختصار كما روينا عن الصدوق
 ورواه في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من احب لقاء الله احب الله
 لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه فقيل له صلى الله عليه وآله انا لنكر الموت فقال
 ليس ذلك ولكن المؤمن اذا حضر الموت لبشر برضوان الله وكرامة فليس شئ
 احب اليه مما اياه فاحب لقاء الله واحب الله لقاءه وان المكافر اذا حضر لبشر
 بعذاب الله فليس شئ اكره اليه مما اكره لقاء الله وكره الله لقاءه وبقيته
 عمر المؤمن تقيسة كما اشار اليه النبي صلى الله عليه وآله في الصحيح لا يمتنى
 احدكم الموت ولا تدع به من قبل ان ياتيته انه اذا مات انقطع عمله وانه لا يزيد المؤمن
 عمر الا حيلة وقال علي عليه السلام بقية عمر المؤمن لا شئ طار يدركها ما فات ويمضي لها

ما مات وحب البقاء للطاعة والاستعداد للأخرة لا ينافيه حب لقاء الله ويمكن
ان يكون في هذا الدعاء إشارة الى مقام التقويض الى الله والتوكل عليه فانه لما دأى
الميت وعلم بموته علم ان الله اختار للميت مorte رعاية لما هو الاصلح بحاله وان الله
اختار له الحق رعاية للاصلح بحاله همد الله تعالى على ذلك لكون الجميع مصلحة له و
احسانا بالنسبة اليه والامانة لما علم من الاخبار الكثيرة ان الله لا يفعل بعباده
المؤمنين الا ما كان مصلحة لهم سواء كان محبوبا او مكروها وعدمه قال في الذكوى
ويحوز ان يكنى بالمحترم عن الكافر لانه الطالك على الاطلاق بخلاف المؤمن او يراى
بالمحترم من مات دون اربعين سنة ويستحب الدعاء بما رواه الكنجي والشيخ عن
عنبسة بن مصعب عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله
من استقبل جنازة او راها فقال الله اكبر هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله
ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما الحمد لله الذي اعتذر بالعدرة وظهر العباد
بالموت لم يبق في السماء ملك الا بكى وحمى لصوته حائمة لاحكام الميت يذكر فيه
دفنه وما يتقدمه ويتبعه من الاحكام ينبغي على وجه الاستحباب وضع الجنازة
فما يلي رجل القبر للرجل ونقل في ثلث دفعات وانزاله في الثالثة والاصل في ذلك
ما رواه الشيخ من عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال ينبغي
ان يوضع الميت دون القبر هنيهة ثم واره وفي الصحيح عن محمد بن عطية قال اذا
ايتت باخيك الى القبر فلا تقده صغرا اسفل من القبر بن راعين او ثلثة حتى
ياخذ اهبطه ثم ضع في الحفرة والصق حذو الارض وتمسك من وجهه ويكون اول
الناس به مما يلي راسه ثم ليقرأ فاتحة الكتاب وقل هو الله احد والمعوذتين و
اية الكرسي ثم ليقل ما يعلم حتى ينتهي الى صاحبه فدمعه اى انقله قال الجوهري وغيره
وعن محمد بن محمد ان قال سمعت صادقا يصدق على الله يعني ابا عبد الله عليه السلام

قال اذا جئت بالميت الى قبره فلا تقده بقبره ولكن ضعوه دون قبره وذراعين او ثلثة
اذرع ودعهم حتى يتأهب للقبر ولا تقده به فاذا ادخلته الى قبره فليكن ولي الناس
به عند رأسه ويحسر من حذوه ويلصق حذوه بالأرض وليذكر اسم الله وليتقو من
الشیطان وليقرأ فاتحة الكتاب وقل هو الله احد والمعوذتين واية الكرسي ثم يقل
ما يعلم ويسمعه تلقينه شهادتان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله ويذكر له ما
يعلم واحداً واحداً وروى الكليني عن يونس قال حديث سمعته من ابي الحسن موسى
عليه السلام ما ذكرته وانما في بيت الاصلاق على يقول اذا ايتت بالميت الى تقيير قبره
فانه له سائمة فانه يأخذ اهبة لسؤال والمستفاد من هذه الاخبار استحباب
وضع الميت دون القبر وهيئة ثم دفنه ولا يستفاد منه ما اشتهر بين الاصحاب
من انه ينقل في ثلث دفنات وبمضمون الاخبار انني ابن المجيد والمص في المعبر
في اخر كلامه وهو منجى واما استحباب كون الوضع مما يلي الرجل فيدل عليه ما رواه
الشيخ عن عماد الساباطي في الموقوف عن ابي عبد الله عليه السلام قال لكل شيء باب
وباب القبر مما يلي الرجلين اذا وضع الجنان فضعها مما يلي الرجلين يخرج البيت
مما يلي الرجلين ويدعاه حتى توضع في حفرة ويسوى عليه التراب ويستفاد منه
ان ادخل الرجل من قبل الرجلين ويدل عليه ايضا ما رواه الكليني والشيخ باسناد
عنه عن الحلبي في الحسن بابراهيم بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ايتت
بالميت القبر فسله من قبل رجله فاذا اوصفت في القبر فاقرأ آية الكرسي وقل
بسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملّة رسول الله صلى الله عليه وآله اللهم
صل على محمد وآل محمد اللهم افتح لرفي قبره والحقّة نبينه صلى الله عليه وآله وقل
ما قلت في الصلوة عليه مرة واحدة من عند الله ان كان محسناً فزد في احسانه
وان كان مسيئاً فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه واستغفر له ما استطعت قال وكان

على بن الحسين عليهما السلام اذا دخل القبر قال اللهم جاف الارض عن جنبيه
وصاعد عمله ولقمه منك وصونا وعن محمد بن مسلم قال سألت احدهما عليهما السلام
عن الميت فقال ليسل من قبل الرجلين ويلصق القبر بالارض الا قد رابع اصابع
مفرجات وتربع قبره وعن جابر بن نصر الحضرمي قال قال رسول الله صلى الله عليه
والآله لكل بيت بابا وباب القبر من قبل الرجلين وسبق رأسه حال الانزال على
باقى بدنه قال المفيد كما سبق الى الدنيا من بطن امه وتوضع المرأة مما يلي القبلة و
تنزل عرضا لما رواه الشيخ عن عبد الصمد بن هرون وقع الحديث قال قال ابو عبد الله
عليه السلام اذا دخل الميت القبر ان كان رجلا ليسل سلا والمرأة يؤخذ عرضا فان
استرد عن زيد بن علي عن ابيه عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام قال
يسل الرجل سلا ويستقبل المرأة استقبالا ويكون اولى الناس بالمرأة في مؤخرها
وصغف الخبر بن منجب بالشهر والواجب دفنه في الميت وجلا كان او امرأة في حفرة
ليتر واحيته وتحرقه عن هوام السباع على الكفاية اجمع العلماء كافر على وجوب الدفن
كفاية لامر النبي صلى الله عليه وآله وفضله وقد قطع الاصحاب وغيرهم بان الواجب
وصغف في حفرة لستر عن التبعث وعن السباع بدنه بحيث يعسر نبشها غالبا لان
فايدة الدفن اثنتانيم بذلك والوصفان مثلا ان مان غالبا ولو قدر وجود واحد
بدون الاخرى وجب مراعات الاحوال اجمع على وجوب الدفن الموقوف فايدته
عليهما وظاهرهم يقتضيان الحفرة اختيارا فلا يقتضيان التابوت والارواح الكائنان
على وجه الارض تحصيل البراءة اليقينية من التكليف الثابت واستقر به الشهيد
في الذكري لانه مخالف لما امر به النبي صلى الله عليه وآله من الحفر ولا نه عليه السلام
دفن كذلك وهو عمل الضلالة والناهيين ولو قصد الحفرة لصلابة الارض
او اكثر به الشلج ونحو ذلك جاز مواراة بحسب الامكان ويجوز تحصيل

الرصفين بحب المكنة ولودفن بالتأبوت في الارض جاز لكنه مكرها اجماعا على
 ما نقله الشيخ في المبسوط والظاهر ان لافق بين انواع التأبوت في ذلك واصحابه
 على مباينة الايمن مستقبل القبلة هذا هو المشهور بين الاصحاب ذهب ابن عمر الى
 استحباب رجعة المشهور والناس بالنبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام ومناذرا
 عن معوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان البراء بن معمر والتمني
 الانضادي بالمدينة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله بمكة وانزحضر الموت وكان
 رسول الله صلى الله عليه وآله والمسلمون يصلون الى البيت المقدس فاوصى
 البراء اذا دفن ان يجعل وجهه الى رسول الله صلى الله عليه وآله الى القبلة فخرجت
 به السنة وانراوصي بثلاث ماله فنزل به الكتاب وجرت به السنة وفي المجتدين تأمل
 ولا ريب في كون الاحوط العمل به وليسقط الاستقبال عند التباس القبلة وعند
 تقدره كمن مات في بر وعقد راخر اجه وضرفه اليها والكافرة الحاملة من مسلم
 يستدبرها القبلة والظاهر ان هذا الحكم اتفاق بين العلماء قاله المصنف في التذكرة
 وانما وجب الاستدبار بها ليكون وجه الولد الى القبلة وقد صرح الشيخان واتباعهما
 بانها يدفن في مقابر المسلمين اكراما للولد واجتهج عليه الشيخ في الهدى بما رواه
 احمد بن ابيهم عن يونس قال سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يكون له الجارية اليهودية
 والنصرانية وتوافتها فحمل ثم يدعوها الى ان يسلم فتأبى عليه فدنا ولا دفن فماتت
 وهي تطلق والولد في بطنها ومات الولد ايدفن معها على النصرانية ويخرج منها ويدفن
 على فطرة الاسلام فكتب يدفن معها قال المحقق ولست ارى في هذا حجة واستند
 في ذلك الى ان ابن ابيهم ضعيف وبان دفن معها لا يتقضى دفنها في مقبرة المسلمين
 بل ظاهرا للفظ يدل على انه يدفن معها حيث يدفن هي ولا اشعار في الزواية بموضع
 دفنها ثم استوجب الحكم المذكور بان الولد لما كان محكوما له باحكام المسلمين لم يخرج

ومنه في قابر اهل الذمة واخر اجبر مع موطنها عجزها بن فتعين دنها معه وهو حسن
 وراك البحر ثقيل ويرى فيه قطع الشيخ واكثر الاصحاب بان من مات في سفينة في البحر
 يفسل ويحنط ويكفن ويصلى عليه وينقل الى البر مع المكنة فان تقدر لم يترتب
 به بل يوضع في خابية او نحوها ويسد راسها ويلقى في البحر او ثقيل ليرسب في الماء
 ثم يلقي فيه وظاهر المعنى في المغنقة والمحقق في المعبر عدم اشتراط تقدر البر في ذلك
 ويدل على الوضع في الجنادة ما رواه الشيخ عن ايوب بن الحر في الصحيح والكليني عنه باسناد
 احمدهما من الصحاح قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل مات وهو في السفينة في
 البحر كيف يصنع به قال يوضع في خابية ويؤكأ راسها ويطرح في الماء ويدل على التخييل
 ما رواه الكليني والشيخ عنه باسناد لا يبعد جعله من الموتات عن ابان عن رجل عن
 ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الرجل يموت مع القوم في البحر فقال يغتسل ويكفن
 ويصلى عليه ويثقل ويرى في البحر وعن سهل بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان ابا عبد الله عليه السلام قال لا يغسل في السفينة ولم يقد على الشط قال يكفن ويحنط في ثوب ويلقى
 في الماء وما رواه الشيخ في الصحيح الى ابي الجحدي وهب بن وهب القرشي عن ابي عبد الله
 عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام اذا مات الميت في
 البحر غسل وكفن وحنط ثم يوثق في جليده ويرى في الماء وهذه الاخبار
 الثلاثة وان كان في اسانيد ما خلا لكن تقدرها واشتهار مصنفها بين الطائفة
 يكفي لجواز العمل بها ولعل العمل بالاول اولى قال في المعبر واما الثقيل فتفيه حادثة
 فيها ضعف لكن العمل بها يتضمن ستر الميت وصيانته عن بقاءه بين ظهراني صحبه
 وقد يقال السترة لا يتعين كونها بالتخييل لمحصله بالوضع في الاناء والتقييد بالتقدير
 غير موجود في اكثر هذه الروايات نعم هو موجود في مرفوعة سهل بن زياد وفي مرفوعة
 كونه من كلام الامام عليه السلام فيجوز ان يكون من كلام الراوي لكن لا ريب في كون العمل

بمقتضاه اوطى لعدم ظهور القابل بعدده صريحاً وينبغي استقبال القبلة حال
اللقاء وواجب ابن الحنيد والشهيدان لانه دفن حيث يحصل به مقصود الدفن
وفيه نظر لكن الاحتياط فيه واجب بعض القامه جيله بين لو حيز وجاء المحصول
الترفيد منه المسلمون قال في الذكرى وغيره تقرر من طاعتك معلوم بان امر من هو
وليستحق حق القبر قد رقاة الى الترقوة لما رواه ابن بابويه في الفقيه مرسل عن الصادق
عليه السلام قال حصد القبر الى الترقوة ومارواه الشيخ في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا
عن ابي عبد الله عليه السلام قال حصد القبر الى الترقوة وقال بعضهم الى الشدى وقال
بعضهم قامة الرجل حتى يمتد الثوب على راس من في القبر واما اللحد فيقدر
ما يمكن الجلوس قال ولما حضر علي بن الحسين عليه السلام الوفاة اغشى عليه فبقى ساعة
ثم رفع عنه الثوب ثم قال الحمد لله الذي اودتنا الجنة نبتئ منها حيث نشاء فنعم
اجرا عاملين ثم قال احضر والى حتى تبلغوا الرشح قال ثم مد الثوب عليه فمات عليه
السلام والظاهر ان هذا من محكي ابن ابي عمير وفي الكليني سهل بن زياد قال روى
اصحابنا ان حصد القبر الى الترقوة وقال بعضهم الى الشدى الى اخر ما مر في خبر ابن ابي
عمير وروى الكليني والشيخ عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله
عليه وآله هو ان يعمق القبر في ثلثة اذرع واللحد مما يلي القبلة وقد راجع الجلوس قال
المص في المنتهى اللحد افضل من الشق وهو قول العلماء ويذكر عليه ما روى عن النبي
صلى الله عليه وآله اللحد لنا والشق لعيرنا ومارواه الكليني والشيخ عنه عن الحلبي
في الحسن بابن هيثم عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه
والله عليه وآله ابو طلحة الانصاري وعن ابي همام اسمعيل بن همام عن ابي الحسن الرضا
عليه السلام قال قال ابو جعفر عليه السلام حين احضر اذا اتاها فاحضر الى شقوا
شقوا فان قيل لكم ان رسول الله صلى الله عليه وآله قد صدقوا قال في المنتهى

معنى الحمد انه اذا بلغ ارض القبر حفر في جانبها ما يلي القبلة مكانا يوضع الميت فيه
 ومعنى الشق ان يحفر له في ارض القبر شقا شبه النهر توضع الميت فيه ويسقف
 عليه قال وذلك يختلف باختلاف الاراضي فينبغي الحمد في القوية والشق في الرخوة
 وعليه يحمل الحديث المتقدم وان كان ضعيف السند وفيه بعد لان ارض المدينة
 قوية ولهذا الحمد للبنى صلى الله عليه وآله وعمل الخير المذكور على التيقنة غير بعيد ويستحب
 ان يكون الحمد واسعا يمكن الرجل من الجلوس فيه له رواية ابن ابي عمير المذكورة
 في المسئلة المتقدمه ولو كانت الارض رخوة لا يحمل الحمد لم يبعد استحباب ان يعمل
 له شبه الحمد من بناء تحصيل الفضيلة كما قاله المحقق في المعبر وكشف الراس للشارح
 هذا مذهب الاصحاب ويدل عليه روايات منها ما رواه الكليني عن علي بن يقطين
 في الحسن بابراهيم بن هاشم قال سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول لا ترك في القبر و
 عليك العمامة والفلنسوة ولا الحذاء ولا الطيلسان وحمل زوارك وبذلك سنة
 رسول الله صلى الله عليه وآله جرت وليعوز بالله من الشيطان الرجيم وليقرأ فاتحة
 الكتاب والمعوذتين قال هو الله احد رواية الكرسي وان قد راى يحسر عن هذه ويلصقه
 بالارض ليفعل وليشهد وليذكر ما يعلم حتى ينهي الى صاحبه وعن ابن ابي عمير
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي لاحد ان يدخل القبر في غليل ولا خفين ولا
 عمامة ولا رداء ولا فلنسوة وعن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تنزل
 القبر عليك العمامة ولا فلنسوة ولا رداء ولا حذاء وحمل ازارك قال قلت والحف
 قال لا بأس بالحف في وقت الضرورة واليقظة وما رواه الشيخ عن سيف بن عمير عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال لا يدخل القبر عليك نعل ولا فلنسوة ولا رداء ولا عمامة
 قلت فالحف قال لا بأس بالحف فان في خلق الحف شناعة وحمل العقدة الكليته في
 الكفن من قيل رأسه وجليه هذا اتفاق بين الاصحاب ويدل عليه روايات منها

٣٥
ما رواه الشيخ عن أبي حمزة في الصحيح قال قلت لأحد علماء عليهما السلام يحل الكفن الميت قال نعم
ويبرز وجهه وعن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عمدة كفن الميت قال أنا
أدخلته القبر فحطأ ورؤي عن ابن أبي عمير في الصحيح عن عيسى واحد من أصحابه وعن حفص
بن الجحري عن أبي عبد الله عليه السلام قال يشق الكفن من عند رأس الميت إذا دخل
قبره وفي المعبران هذه الرواية مخالفة لما عليه الأصحاب ولأن ذلك انسداد للمال
على وجه غير مشروع وفي التقليل الاختصار ما لم يمكن دفع الأول بما قال في الذكرى من أن
إن يريد بالشق الفتح ليسدوا وجهه فإن الكفن كان منضمًا ولا ريب في استحباب ذلك
والصاق حده بالأرض لما دللت عليه الأخبار الكثيرة وجعل الترتيب معه ذكر ذلك
الشيخان ومن تبعهما وعلله في المنتهى بطلب البركة والاعتزاز من العذاب والستر
من العقاب فقد روي أن امرأة كانت تترق وتضع أولادها فتحرقهم بالنار رجزًا
من أهلها ولم يعلم بغيراتها فلما ماتت ودفنت فأنكشفت التراب عنها ولم تقبلها
الأرض فتقلت من ذلك الموضع إلى غير جحري لها ذلك فجاء أهلها إلى الصادق
عليه السلام وعكروا له القصه فقال لأحاطها ما كانت تصنع هذه في حيوتها من المعاصي
فأخبرت بيأطرها فقال عليه السلام إن الأرض لا تقبل هذه لأنها كانت تقبض بخلق الله
بعذاب الله أجمعوا في قبرها شيئًا من تربة الحسين عليه السلام فنقل ذلك منسره الله
تعالى واحتلف الأصحاب في موضع جعلها ففي المتن تحت حده واستحسنه الشهيد و
في القرية والاقتصار في وجهه وقيل تلقاء وجهه وقيل في الكفن وفي المختلف الكل جازين
والثلاثين يستحب للمحد الميت أن يلقنه الشهادتين واسماء الأئمة عليهم السلام والأخبار
بذلك مستقيمة بل قال في الذكرى به أخبار تكاد تبلغ الزاوية فما خبر ابن عمه ابن جبر
ابن عطية السابقين في أوائل الحاشية وجبر ابن يقطين السابقة عند شرح قول المصنف
وكشف الرأس ومنها ما رواه الشيخ من زاده في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام قال قال

اذ وضعت الميت في المحمد فقل بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملته رسول الله صلى الله
 عليه وآله واقراء آية الكرسي واضرب بيدك على منكبيه الايمن ثم قل يا فلان قد وضعت
 بالله وبابو الاسلام دينا ونجدا ونجدا صلى الله عليه وآله رسول الله صلى الله عليه وآله
 فاذا احق عليه التراب وسوى قبره فضع كفك على قبره عند راسه وفرج اصابعك
 واغمر كفك عليه بعد ما ينضح بالماء ومنها ما رواه الكليني عن ابي بصير في الصحيح ورواه
 الشيخ باسناد فيه من لم يوفق في كتب الرجال عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سالت
 الميت فقل بسم الله وبالله وعلى ملته رسول الله صلى الله عليه وآله اللهم ارحمك
 لا الى هذا بك فاذا وضعت في المحمد فضع يدك على اذنه فقل الله وبك والاسلام
 دينك ومحمد بنيتك والقرآن كتابك وعلى امامك وعن محفوظ الاسكاف عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اردت ان يدفن الميت فليكن اعقل من ينزل في قبره
 عند راسه وليكشف عنه الايمن حتى يقضي به الارض ويد في قبره الى سمعه
 ويقول اسمع انهم ثلث مرات الله وبك ومحمد بنيتك والاسلام دينك وفلان
 امامك اسمع وافهم واعدها عليه ثمرات هذا التلقين ومنها ما رواه الشيخ والكليني
 عن محمد بن عجلان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سله سلا رفيقا فاذا وضعت في المحمد
 فليكن اول الناس به مما يلي راسه ليندك اسم الله ويصل على النبي صلى الله عليه وآله
 ويقود من الشيطان الرجيم وليقرأ فاتحة الكتاب والمعوذتين وقل هو الله احد
 وآية الكرسي وان قدر ان يحسر ان حسده ويلزقه بالارض فقل وليتشهد ويذكر ما يعلم
 متى ينتهي الى صاحبه ومنها ما رواه الشيخ عن اسحق بن قمار قال سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول اذا نزلت في قبره فقل بسم الله وبالله وعلى ملته رسول الله صلى الله
 عليه وآله ثم تسلم الميت تسلا فاذا وضعت في قبره حمل عقدة وقول اللهم يا رب
 عبدك ابن عبدك نزل بك وانت خير منزول به اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه

ثلاثة

وان سينا نجا وزعمه والحقة نبوته محمد صلى الله عليه وآله وصالح شيعته واحدا
واباء الصراط مستقيما اللهم عفوك ثم تصنع يدك اليسرى على عنقه اليسرى وتحركه
تحريكا شديدا ثم يقول يا فلان بن فلان اذا اسألت فقل الله وبني محمد بنبي والاسلام
دينى والقران كتابى وعلى امامى حتى تسوق الائمة ثم تعيد عليه القول ثم يقول اغفبت
يا فلان وقال صلى الله عليه وآله فانه تحبيب ويقول نعم ثم تقول بئسك الله بالقول الثا
هذالك الله الى صراط مستقيم عرف الله بئسك وبين اولياؤك فى مستقرى رحمة
ثم تقول اللهم خاف الارض من جنبه واصعد بر وحر اليك ولقنة منك برها
اللهم عفوك عفوك ثم تصنع اللبتن فادمت تصنع اللبتن والطين يقول صل وحدته
والنس وحشته وامن ووعته واسكن اليه من رحمتك رحمة تغنيه بها من رحمة
من سواك فانما رحمتك للظالمين ثم يخرج من القبر ويقول انا لله وانا اليه راجعون
اللهم ارفع درجة فى اعلى عليين واحلف على عقبة فى الغابرين وهذا تحتسبه يا رب
العالمين قال الصدوق وضع يده اليمنى تحت منكبيه الايمن وتحرك تحريكا شديدا ويقول
يا فلان الله ربك ومحمد نبيك الى اخره الدعاء باتفاق العلماء وقد مر منى منه
فى الاخبار التسابقة فى السئلة المقدمة واو اى الحاشية ويدل عليه ايضا ما رواه
الكليني عن محمد بن مسلم فى الحسن بابنهم بن هاشم عن ابيهما عليهما السلام
قال اذا وضع الميت فى لحد فقل بسم الله وفى سبيل الله وعلى مله رسول الله
صلى الله عليه وآله عبدك وابن عبدك فزال بك وانت خير من زول به اللهم افتح له
فى قبره والحقة نبوته اللهم انا لا نفلم الاخير وانت اعلم به فاذا وصفت عليه اللبتن
فقل اللهم صل وحدته وامن وحشته واسكن اليه من رحمتك رحمة تغنيه من رحمة
من سواك فاذا اخرجت من قبره فقل انا لله وانا اليه راجعون والحمد لله رب
العالمين اللهم ارفع درجة فى اعلى عليين واحلف على عقبة فى الغابرين

الطين ومعه

يارب العالمين ومن هذا الباب روايتنا سماعه المذكور فان في الكافي وغيرهما ^ج
 اللبث اي فصد بالطين وشبهه على وجه يمنع وصول التراب الى الميت والظاهر انه
 متفق عليه بين الاصحاب ويدل عليه رواية اسحق بن عمار السابغة قال في الذكرى
 وان سواه بالطين كان ندبا لما روى ان النبي صلى الله عليه وآله رأى في قبر ابنه هلالا
 فسواه بيده ثم قال اذا عمل احدكم نليقتن قال الرازي ودي عمل العارفين من الطائفة
 على ابتداء التشريح من الرأس ثم يخرج من القبر ويقول انا لله وانا اليه راجعون
 اللهم ادفع وجهي في طيبتين واخلف على اهلي في الغابرين صدك بحسبه يارب
 العالمين والمخرج من قبل الرجلين قد مر في اريد الحامة ما يدل عليه وينبغي اننا
 ما رواه الشيخ من السكري من جعفر عن ابيه عليهم السلام قال من دخل القبر فلا يخرج
 منه الا من قبل الرجلين والطلاق النصوص يقتضي عدم الفرق في هذا الحكم بين الرجل
 والمرأة وهو المنهوج بين الاصحاب وقال ابن المنيد في المرأة يخرج من عند راسها
 ولم يفتق على شاهد لقوله من الآثار واهالة الحاضرين بظهور الاكف مسترعين
 والمرد بالاهالة صب التراب عليه ويدل على استحباب الاهالة روايات منها ما رواه
 الكليني عن داود بن نعمان في الحسن بابرهم قال رايت عليه السلام يقول
 ماشاء الله لا ماشاء الله الناس فلما الى القبر فجلس فلما ادخل الميت محبة
 قام فحنا عليه التراب ثلث مرات بيده وعن عمر بن اذينة في الحسن بابرهم قال رايت
 ابا عبد الله عليه السلام يطرح التراب على الميت فيمسكه ساعة في بيده ثم يطرحه ولا يزيد
 على ثلث اكف قال فسألته عن ذلك فقال يا عمر كنت اقول ايمانك وتصديقنا
 بعثك هذا ما وعدنا الله ورسوله الى قوله تسليما هكذا كان يفعل رسول الله صلى
 عليه وآله وبرجرت السنة وعن محمد بن مسلم قال كنت مع ابي جعفر عليه السلام في جنازة
 رجل من اصحابنا فلما ان دفن قام عليه السلام الى قبره فحنا عليه قما بي راسه ثلثا

بكنه ثم لبسط كف على القبر ثم قال اللهم جاف الارض عن جنبيه واصعد اليك
روحهم ولقهم منك رحوان واسكن قبرهم من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من
سواك ثم مضى وعن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا احتوت التراب
على الميت فقل ايمانا بك وتقديرا ببعثك هذا ما وعدنا الله ورسوله صلى الله
عليه واله قال قال امير المؤمنين عليه السلام سمعت رسول الله صلى الله عليه واله
يقول من حشا على ميت وقال هذا القول اعطاه الله لكل ذرة حسنة واما استحباب
كون الاهالة بظهور الاكف فيدل عليه ما رواه الشيخ عن محمد بن الاصبغ عن بعض
اصحابنا قال رايت ابا الحسن عليه السلام وهو في جنازة فحشا التراب على القبر يظهر
كفيه واما استحباب الاسترجاع حال الاهالة فلم اطلع على نص ذال عليه بخصوصه
لكنه مشهور بين الاصحاب وروى عن القبر عن وجه الارض بتد رابع اصابع و
اختلف كلام الاصحاب فالمفيد اربع اصابع مفرجات لان زيد من ذلك وابن ابي
عقيل مضمومات وابن زهره خير بين اربع اصابع مفرجات وبين شبر واختلف
الروايات فرواية محمد بن مسلم السابقة في اوائل الحاشية يدل على الاول وكذا
ما رواه الشيخ عن عبيد الله الحلبي ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
امرني ابي ان اجعل ارتفاع قبر اربع اصابع مفرجات وذكر ان الرش بالماء
حسن وقال توضاء اذا ادخلت الميت القبر ويدل على الثاني ما رواه الكليني
والشيخ عنه عن سماعة في الموقوف عن ابي عبد الله عليه السلام قال يستحب ان
يدخل معه في قبره جريد بطنه ويرفع قبره من الارض مقدار اربع اصابع مضمومة
وينضح عليه الماء ويخلع عنه وبعضها مطلق كحسنة حماد بن عثمان المذكورة
في التهذيب والكافي ومروته محمد بن مسلم المذكورة في الكافي قال في الذكرى
اختلف الرواية ولبس الخبر وهو حسن وروى القاسمان قبل النبي صلى الله عليه

والله رفع قدره وروىناه ايضاً عن ابراهيم بن علي عن الصادق عليه السلام وهو يسلح
 مستنداً الى روضه وروى عنه يدله عليه رواية محمد بن مسلم السابقة في اوائل الخاتمة
 وليكن القبر سطحاً باجماعنا وخالف فيه العامر مع ائمه مروى عندهم ايضاً وصبت
 الماء من قبل رأسه دوراً لاختلاف في استحباب الرش بعد الفراغ ويدله عليه
 روايات كثيرة منها ما رواه الكليني عن زرارة في الحسن بابراهيم بن هاشم
 قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا فرغت من القبر فانضمه ثم ضع يدك عند رأسه
 ونعمرك كفك عليه بعد النضح وعن حماد بن عثمان في الحسن بابراهيم عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال ان ابي قال لي ذات يوم في مرضه يا بني ادخل اناس من قبري
 من اهل المدينة حتى يشهدهم قال فادخلت عليه اناساً منهم فقال يا جعفر اذا
 انامت ففسلني وكفني فارفع قبري اربع اصابع ورش بالماء فلما خرجوا قلت يا ابا
 لوامر تني بهذا صنعته ولم يزد ان ادخل عليك فيما يشهدهم فقال يا بني اردت
 ان لا تنازع وعن ابن ابي عمير في الحسن بابراهيم من بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
 عليه السلام في رش الماء على القبر قال يجافي عن العذاب ما دام السندى في الراب والاولى
 في كيفية اعتياد ما رواه الشيخ موسى بن اكيل النيزي عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال السندى في رش الماء على القبر ان يستقبل القبلة ويبدأ من عند الرأس الى عند الرجل
 ثم يدور على القبر من الجانب الاخر ثم يرش على وسط القبر فكذلك السنة وروى
 اليد عليه اي على القبر والرحم يدله عليه رواية محمد بن مسلم السابقة في الاصل والرواية
 زرارة السابقة في المسئلة المتقدمة ورواية زرارة السابقة في التلقين وفيها
 دلالة على استحباب كون ذلك من عند رأسه وروى الكليني عن عبد الرحمن
 بن ابي عبد الله في الموثق قال سألت عن وضع الرجل يده على القبر ما هو ولم يصنع
 فقال صغره رسول الله صلى الله عليه وآله على انبيه بعد النضح قال ورسالة كيف اضع

يدعى على قبور المسلمين وأشار به في الأرض ووضعتها عليها ثم رفعها وهو مقابل القبلة
ومن زاده في الحسن بابرهم بن هاشم عن أبي جعفر عليه السلام قال كان رسول الله
صلى الله عليه وآله يصنع بمن مات من بني هاشم خاصة شيئا لا يصنع به أحد من المسلمين
كان إذا صلى على الهاشمي ونضح قبره بالماء وضع رسول الله صلى الله عليه وآله كفه
على القبر حتى يرى أصابعه في الطين فكان الغريب يقدم والمسافر من أهل المدينة
فترى القبر عليه أثر كف رسول الله صلى الله عليه وآله فيقول من مات من آل محمد صلى
عليه وآله وفيه دلالة على الاختصاص لكن يجوز أن يكون ذلك مختصا بالنبي صلى الله
عليه وآله المصلحة فلا ينافي عموم الاجتهاد السابقة وفي رواية اسحق بن عمار ورواية
محمد بن اسحق دلالة على اختصاصه بمن يدرك الصلوة ولعل المراد اختصاص
استقبال المؤكدة بالصورة المذكورة وليست زيادة القبور للرجال قال في المنتهى
وهو قول العلماء ويدل عليه الاخبار من العامة والخاصة وفيه أيضا اختلاف
في الدعاء والصدقة والاستغفار وإذا أوجبنا التي يدخلها النيابة وكذا قراءة
شيء عنده من الأدعية والقرآن روى الصدوق بإسناد عن محمد بن مسلم
وظاهر كونه صحيحا أنه قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الموقن نوره قال نعم قلت
أعلمون بناء إذا أيتناهم قال أي والله أنهم ليعلمون بكم ويفرحون بكم ويستأنسون
إيكم قال قلت فأي شيء تقول إذا أيتناهم قال قل اللهم جاف الأرض عن جنوبهم
وصاعد إليك أرواحهم ولفهم منك رضوانا واسكنهم من رحمتك ما يصل
به وحدتهم ويونس وحشهم أنك على كل شيء قدير وفي الفقيه أيضا قال الرضا
عليه السلام ما من عبد زاد قبر مؤمن فقرأ عليه أنا أنزلناه في ليلة القدر سبع
مئات الأعقر الله له ولصاحب القبر وروى الكليني عن عبد الله بن سنان في الحسن
بابهم بن هاشم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام كيف التسليم على أهل القبور

فقال نعم يقول السلام على اهل الديار من المؤمنين والمسلمين انتم لنا فرط
 ونحن انشاء الله بكم لاحقون وعن محمد بن احمد في الصحيح قال كنت يفيد فمشيت
 مع علي بن بلال الى قبر محمد بن اسمعيل بن بزيع فقال لي علي بن بلال قال لي صاحب
 هذا القبر عن الرضا عليه السلام قال من اتا قبر اخيه ثم وضع يده على القبر وقراء ان
 انزلنا في ليلة القدر سبع مرات امين يوم الفرج والاجبار والدة الله على استحباب
 زيادة قبور المؤمنين وما يقال عند ذلك كثيرة وفي ما ذكرناه كفاية وقد ورد
 في الاخبار المعتمدة زيادة فاطمة عليها السلام قبور الشهداء في الاسبوع مرتين في
 الاثنين والخميس وفي كل سبت واستغفارها الحجرة ويستغفار منه استحباب
 زيادة النساء قبور المؤمنين وينبغي كون ذلك بحيث لا يراه حق الرجال ويحتمل
 اختصاصها صلوات الله عليها بذلك لعصمتها ومعلومية سترها عن العيون و
 حكى في الذكرى من الصدوق اية متى زار القبر دعا به مستقبل القبلة قال يفضي اعظم
 الشارحين ورايت في بعض الزيارات ان زيادة غير المعصوم مستقبل وزيارته
 مستدبرها ومستقبله وروى في الكافي عن مفضل بن عمر عن محمد بن مسلم عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام زوروا موتاكم فانهم يفرحون
 بزيارتكم وليطلب احدكم حاجته عن قبر ابيه وعند قبر امه بما يدعوا لها وتلقين
 الولي او من يامر بعد الانصراف باعلى صوته لا خلاف في ذلك بين الاصحاب
 نقل اجماعهم على ذلك جماعة منهم ونسب الى الفقهاء الاربعة انكار ذلك وتدل
 على ما ذكرناه روايات منها ما رواه الشيخ عن جابر بن يزيد عن ابي جعفر عليه
 السلام قال ما على احدكم اذا دفن ميت وسوى عليه وانصرف عن قبره ان يتخلف
 عنده قبره ثم يقول يا فلان بن فلان انت على العهد الذي عهدناك به من
 شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله وان علينا

امير المؤمنين امامك وفلان وفلان حتى باقى على اخوهم فانه اذا فعل ذلك قال احد
 الملكين لصاحبه قد كفينا الدخول عليه والوصول اليه وسئلتنا اياه فانه قد لقت
 فينصر فان عنه ولا يدخلان عليه ومنها ما رواه الصدوق عن يحيى بن عبد الله انه
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ما على اهل الميت منكم ان يدروا من متهم
 لقاء منكم ونكير فقلت وكيف يصنع فقال اذا افرد الميت فليختلف عنده اولى
 الناس به فيصنع فاه على رأسه ثم ينادى يا فلان يا فلان بن فلان اوبيا فلان
 بنت فلان هل انت على العهد الذى قارنك عليه من شهادة ان لا اله الا الله وحده
 لا شريك له وان محمد عبده ورسوله سيد النبئين وان
 عليا امير المؤمنين وسيد الرضيين وان ما جاء به محمد حق وان الموت حق
 والبعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من فى القبور فاذا قال
 ذلك قال منكر لنكير انصرف بنا عن هذا فقد لقت حجة والظاهرة لا اختصا
 لذلك بالولى فجوز الاستنباط فيه ويظهر من الذكرى انه اتفاق وهى تعتبر اذنه
 فى ذلك ظاهر انتهى المسمى وعلى هذا كان التخصيص فى الرواية الثانية من باب
 الاولوية ولم يقرض الشيخان والفاضلان لكيفية وقوف الملقن وقال ابن ادریس
 انه ليستقبل القبلة والقبور وقال ابو الصلاح وابن البراج والشيخ يحيى بن سعيد
 القبلة والقبور اماه قال فى الذكرى وكلاهما جائز لا طلاق الحزب الشامل لذلك ولم يلق
 الشاذل عند الرأس على اى وضع كان المناوى وهو متجه قال ابن البراج ومع النقية
 يقول ذلك شرًا والنقزية لا هلا المصيبة جميعا وهى تفعله من الغراء وهو الصبر
 والمراذ بها الحمل على الصبر والتسلى عن المصائب باسناد الامر الى الله تعالى ومكنه
 ومصلحة والتذكر لما وعد الله على الصبر من الثواب وقد اتفق العلماء على
 استحبابه وفيه ثواب عظيم فروى الكليني عن السكونى عن ابي عبد الله عليه السلام

عن ابياته قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من غزى جزيئا كسى في الموقف حلة
بجأها وعن محمد بن خالد في الصحيح عن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله من غزى مصابا كان له مثل اجره من غير ان ينقص
من اجر المصاب شيئا وعن ابي جعفر عليه السلام قال كان فيما ناجى به موسى ربه قال يا رب
ما من غزى الشكلى قال اظله في ظلي يوم لا ظل الا ظلي وعن امير المؤمنين عليه السلام
قال من غزى الشكلى اظله الله في ظل عرشه يوم لا ظل الا ظله وليتجنب ملاطفة اليتيم
ففي الفقيه قال عليه السلام يعني الصادق عليه السلام ما من عبد يمسح يده على رأس
يتيم ترها الا اعطاه الله عز وجل بكل شعرة نورايوم القيمة ودوى ان تركت الله
عز وجل له بعد ذلك شعرة مرت عليها يد حسنة وقال رسول الله صلى الله عليه وآله
من انكر منكم قساوة قلبه فليدن يتيما فيلطفه وليرحم راسه يلين قلبه باذن الله
عز وجل فان لليتيم حقا وقال الصادق عليه السلام اذا بكى اليتيم اهتز له العرش
فيقول الله تبارك وتعالى من هذا الذي ابكى عبدي الذي سلبته ابويه في صغره
فوزني وجعل لي وارثا في مكافئ لا يسكنه عبد مؤمن الا اوجبت له الجنة وليتجنب
التقريب لجميع اهل الميت صغيرهم وكبيرهم عملا بالعموم والظاهر انه لا فرق بين
الرجل والمرأة عند عدم الفتنة لعموم النص وقال في الذكرى ويتأكد في النساء
لضعف صبرهن ونقل الرواية السابقة عن ابي جعفر عليه السلام والرواية
السابقة عن علي عليه السلام وعرضا قال نعم لا يغزى الشابة الاجنبية خوفا من الفتنة
وقال في المنتهى ولا ينبغي ان يغزى النساء الاجانب خصوصا الثواب وقال
الشراح الفاضل بكرة لغزاة النساء خوفا من الفتنة ويؤيد ذلك في الثواب
ما روى الصدوق ان امير المؤمنين عليه السلام كان يسلم على النساء وكان يكون
ان يسلم على الشابة منهن وقال الخفاف ان يجنبني صوفا فيدخل من الانثى على اكثر

٩٥
فما اطلب من الاجر واختلف في تقرية الذمي فمنعها في المعبرة لانه مواردة منهي
عنها ولقوله صلى الله عليه وآله لا تبذروهم بالسلم وهذا في معناه ويجوز في
التذكرة لان النبي صلى الله عليه وآله عاد يهوديا في مرضه وقال له اسلم فنظر الى
ابيه فقال له ابو الطمع ابا القسّم فاسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله الحمد لله
الذي انقذه من النار والعقذية في معناه العبادة واجيب لعلة الرجاء اسلا
ومنع ابن ادريس من تقرية المخالف للحق مطلقا لا لضرورة فيندعوا به بالهام
الصبر لا لاجرو وافقه المص في المنتهى ودليله غير واضح مع ورود الاخبار
في الترغيب في عبادات المخالف وهضون جنائزهم وعموم اخبار التقرية الا ان
يحمل على الضرورة ولا ضرورة في هذا الحمل وبالحمله للتوقف في هذا الحكم بحال
ولا صدق للتقزية لعدم ما يدل على التحديد بل يحصل متى صدق اسمها عرفا وقال
ابو الصلاح من السنة تقرية اهله ثلثة ايام وحمل الطعام اليهم وقال في الذكرى
ويمكن القول بثلاثة ايام لنقل الصدوق عن ابي جعفر عليه السلام بضع لليت
ما تم ثلثة ايام من يوم مات ونقل عن الصادق عليه السلام ان النبي صلى الله
عليه وآله امر فاطمة عليها السلام ان ياتي اسماء بنت عميس ونساءها وان يضع
لها طعاما ثلثة ايام فحرت بذلك السنة وقال الصادق عليه السلام ليس لاصد
ان يجحد اكثر من ثلثة ايام الا المدة على زوجها حتى ينقضي عدتها قال واوصى
به ابو جعفر عليه السلام بثمانمائة درهم لما تمته وكان يرى ذلك السنة لان رسول الله
صلى الله عليه وآله امر بانحاء الطعام لان جعفر وفي كل هذه ايام الى ذلك ويجوز
فعلها قبل الدفن وبعد له يوم المصوص وروى الشيخ وابن بابويه عن هشام بن
الحكم في الصحيح والكليني عن الحسن بن برفيم بن هاشم قال قلت لموسى بن جعفر
عليه السلام يعني قبل الدفن وبعد والافضل كونه بعد الدفن عند اكثر الاصحاب

ما رواه الشيخ عن أبي عمير في الصحيح عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 القبر ياهل المصيبة بعد ما يدفن وروى في الفقيه رسلاً عن الصادق عليه السلام
 انه قال القبرية الواجبة بعد الدفن وروى الكليني عن محمد بن خالد البرقي في
 الصحيح عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال القبرية الواجبة بعد الدفن
 ولعله محمول على تأكيد الاستحباب وبعض الاجناد يدل على انها عند القبر وروى
 الكليني في الموثق عن اسحق بن عمار في الموثق قال ليس القبرية الا عند القبر ثم ينصرف
 لا يحدث في الميت حدث فيستمعون الصوت ورواه باسناد اهزفيه ضعف عن
 اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ويكفي في حصول القبرية المشاهدة لما
 رواه ابن بابويه رسلاً عن الصادق عليه السلام انه قال دكحات من القبرية ان يراك
 صاحب المصيبة وذكر الشيخ في المبسوط انه يكره المجلس للقبرية يومين وثلاثة
 اياماً ومنعه ابن ادریس وقال اي كراهية في جلوس الانسان في داره للقضاء اهوانه
 والتسليم عليهم واستجلاب الثواب لهم في لقائه وغزائه وانصرف المحقق باقراً لم ينقل
 عن احد من الصحابة والائمة المجلس لذلك فاتخاذ مخالف لسنة السلف ولا
 يبلغ الحریم والظاهر قول ابن ادریس وروى الكليني في الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان النبي صلى الله عليه وآله امر فاطمة عليها السلام ان تتخذ طعاماً لاسماء بنت عيسى ثلثة
 ايام فباتها ونساء هاشم عندها ثلثة ايام وعن زرارة في الحسن بابراهيم بن هاشم
 عن ابي جعفر عليه السلام قال يصنع لاهل الميت ما ثلثة ايام وعن زرارة في الحسن
 بابراهيم بن هاشم عن ابي جعفر عليه السلام قال يصنع لاهل الميت من يوم مات
 وقال في لقائهم من الماتم كل مجتمع في حزن او فرح او خاص بالنساء او بالشراب
 وقال ابن الاثير الماتم في الاصل مجتمع الرجال والنساء في الغم والفرح ثم خص
 به اجتماع النساء للموت وقيل هو الشراب من النساء وغيره وقال الجوهري الماتم

النساء مجتمع ولو كان غرض الشيخ تخصيص الحكم بالرجال لم يكن في الخبر من جهة
عليه ويكون فرش القبر بالساج من غير ضرورة هذا مشهور بين الاصحاب ولم
اطلع على مستنده واما جوابه عند الضرورة فلما رواه الشيخ عن علي بن محمد
القاساني قال كتب علي بن بلال الى ابي الحسن عليه السلام انه وبها مات الميت عندنا
ويكون الارض ندبة ففرش الارض بالساج او نطبق عليه هل يجوز ذلك فكتب
ذلك جائز وقيل يحرم فرش القبر بما له قيمة من الثياب ونحوها كما يحرم وضع
ذلك مع الميت ولعل مستنده استلزام ذلك حصول الاسراف ولم اطلع على نص
ذال على الترخيص الا انه روى الكليني عن يحيى بن ابي القلان عن ابي عبد الله عليه السلام
قال التي شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وآله في قبر الطيفة قال في الذكوى
اما وضع الفرش عليه والحدة فلا نص فيه نعم روى ابن عباس عن طريقهم انه
جعل في قبر النبي صلى الله عليه وآله قطيفة حمراء والترك اول ونزول ذى الرحم
الآفي المرأة ذكر ذلك الشيخ في المبسوط والنهاية وتبعه على ذلك جماعة من الاصحاب
ولم يذكر المتقدمون وعقل بالتقليل المذكور وفي موثقه عبيد بن زرارة الاية
وفيه تأمل واضح الاختصاص بالتقليل بالاهالة وعدم ثبوت محققه في
غيرها والذي يستفاد من الروايات كراهية ان ينزل الوالد قبر ولد ولم اطلع
على مستند لغير ذلك روى الكليني عن حفص بن الجعفي وعمره في الحسن بن ابراهيم
بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون للرجل ان ينزل في قبر ولده وعن
ابن ابي عمير في الحسن بن ابراهيم عن محمد بن ابي حمزة الثقة عن رجل عن ابي عبد الله
عليه السلام قال لما قتل مات اسمعيل بن ابي عبد الله الى ابي عبد الله القبر فادخى
نفسه ففقد ثم قال رحمك الله وصلى عليك ولم ينزل في قبره وقال هكذا فعل
النبى صلى الله عليه وآله ابراهيم وعن ابان في الموثق عن عبيد الله بن راشد وهو

غير موقوف قال كنت مع ابي عبد الله عليه السلام حين مات اسمعيل ابنه فانك في
قبره ثم رمى بنفسه على الارض مما يلي القبلة ثم قال هكذا صنع رسول الله صلى الله
عليه واله بابراهيم ثم قال ان الرجل ينزل في قبره والى ولا ينزل في قبره ولك وعن
عبد الله بن راشد عن ابي عبد الله عليه السلام قال الرجل ينزل في قبره والى
ولا ينزل الوالد في قبره ولك وعن عبد الله بن العنبري قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام الرجل يدفن ابنه قال لا يدفنه في التراب قال قلت فالا بن يدفن
اياه قال نعم لا بأس وروى الشيخ عن عبد الله بن محمد بن خالد في الصحيح عن
ابي عبد الله عليه السلام قال الوالد لا ينزل في قبره ولك والولد ينزل في قبره والى
والستفاد من هذه الروايات عدم كراهية نزول الولد بقبر والى وقال في
الذكرى يستحب في الرجل نزول الاجانب واجتمع بخبر عبد الله بن محمد بن خالد
عن الصادق عليه السلام الوالد لا ينزل في قبره ولك والولد لا ينزل في قبره والى
فراة لفظ لا على ما نقلناه قال ولا ينافيه خبر عبد الله العنبري عليه السلام لا بد
من ابنه ولا بأس يدفن الابن اياه لان المكروه لا بأس به وهو يشعر بان الكراهية في
جانب الاب الدافع اشد ولا يخفى ان لفظة لا غير موجودة في رواية عبد الله
بن محمد فيما عندنا من نسخ التهذيب مع صحته وكذا في المنتهى فلا وجه للمقويل
عليه والشارح الفاضل وافق الذكرى فيما نقل الا انه نقل الرواية المذكورة
مرسلاً عن الصادق عليه السلام ولعله نظر الى الذكرى من غير مراجعتها الى الاصل
كما يفهم من طريقته في هذا الشرح وبالمجمل لا يستفاد من الاخبار سوى كراهية
نزول الوالد بقبره ولك بل يفهم من رواية محمد بن عبيدة ورواية محمد بن عجلان
المذكورين في اوائل الخاتمة ومن رواية محمد بن عجلان المذكورة ضد التفتين
رجحان نزول الولي فالحكم بكراهية نزول ذى الرحم مطلقاً محتمل اشكال وهذا

الحكم ثابت عند المم في كل رحم إلا في المرأة فلا كراهة في نزول ذى الرحم بل يستحب
ذلك عند الأصحاب ويدل عليه ما رواه الكليني والشيخ عن السكوني عن أبي عبد الله
عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام مضت السنة من رسول الله صلى
عليه وآله أن المرأة لا يدخل قبرها إلا من كان يراها في حيوتها وعن اسحق بن
قمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال الزوج أحق بامرأته حتى يضعها في قبرها ولو تمت
الحرم للمرأة فامرأة صالحة ثم اجنبى صالح قال المفيد وينزلها القبر اثنان يجعل أحدهما
يد يده تحت كفها والاخر يده تحت حقوبها وينبغي ان يكون الذي يتناولها من قبل
وركة لها زوجها او بعض ذوى ارحامها كابنها او اخوها ان لم يكن لها زوج ويناسبه
ما رواه الشيخ عن زيد بن علي عن ابائه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال ليسل الرجل
سكلاً ويستقبل الرأح استقبلاً لا يكون اول الناس بالمرأة في مؤخرها ويكرهاهالة
التراب على الرحم وليستوى في ذلك الرجل والمرأة وهذا الحكم ذكره الشيخان ومن
تبعهما قال في المعبر وعليه فتوى الأصحاب ويستند ما رواه الشيخ عن عبيد بن
ذرارة في الموثق قال مات لبعض اصحاب أبي عبد الله عليه السلام ولد فحضر أبو عبد الله
عليه السلام فلما احدث تقدم ابن فطرح عليه التراب فاخذ أبو عبد الله عليه السلام
بكفيه وقال لا تطرح عليه التراب ومن كان منه ذارحم فلا يطرح عليه التراب فان
رسول الله صلى الله عليه وآله لم ينفى ان يطرح الوالد وذو رحم على ميتة التراب فقلنا
يا بن رسول الله ايتها ناعم هذا واحد فقال لها كم ان تطرحوا التراب على ذوى
ارحامكم فان ذلك نودت القسوة في القلب ومن قسا قلبه بعد من ربه
ويجذب القبور وبعد ان راقها على وجه الارض سواء اندرست عظامها ام لا
والمستند فيه ما رواه الشيخ عن الاصمعي بن نباتة قال قال أمير المؤمنين عليه السلام
من جده قبر او مثل مثلاً لا فقد خرج من الاسلام ونقل الصدوق مرسل

عن امير المؤمنين ثم قال اختلف مشايخنا في معنى هذا الخبر فقال محمد بن حسن
الصفار رحمه الله هو جدد بالجيم لا غير وكان شيخنا محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد
يحكي منه انه قال لا يجوز تجديد القبر ولا تطيبين جميعه بعد مروه والايام وبعد ثمان
في الاول ولكن اذا مات ميت فطيبين قبره فجايز ان يوم سائر القبور من غير ان
يجدد وذكر من سعد بن عبد الله رحمه الله انه كان يقول انما هو من جدد قبر بالجاء
غير المعجمة يعني به من تسلم قبراً وذكر من احمد بن ابي عبد الله البرقي انه قال انما
هو جدد قبراً وتفسير المحدث القبر فلا يندري ما عني به والذي اذهب اليه
انه جدد بالجيم ومعناه بنش قبراً لان من بنش قبراً فقد جددّه واجوبح الى تجديدك
وقد جعله حديثاً محفوراً واقول ان التجديد على المعنى الذي ذهب اليه محمد بن
الحسن الصفار والتجديد بالحاء المعجمة الذي ذهب اليه سعد بن عبد الله
والذي ذهب اليه البرقي كله داخل في معنى الحديث وان من خالف الامام
عليه السلام في التجديد والتسليم والبنش واستحل شيئاً من ذلك فقد خرج من
الاسلام والذي اقول في قوله عليه السلام ومن مثل مثلاً لا انه يعني من ابدع بدعة
ودعا اليها او وضع ديناً فقد خرج من الاسلام وقولي في ذلك قول ائمتي عليهم السلام
فان اصبحت فمن الله على الستم وان اخطأت فمن عند نفسي انتهى كلام الصدوق
قال الشيخ في التهذيب بعد نقل كلام البرقي ويمكن ان يكون المعنى لهذه الرواية
التى هي ان يجعل القبر دفعة اخرى قبر الانسان احو لان المحدث هو القبر فيجوز
ان يكون الفعل ما حوزاً منه وقال وكان شيخنا محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله
يقول ان الخبر بالحاء والذالين وما حوز من قوله تعالى قتل اصحاب الاحدود
والخذ هو الشق يقال خذرت الارض خذاً اي شققته وعلى هذه الروايات
يكون التى تناول شق القبر تايد في فيه او على جهة البنش على ما ذهب اليه محمد بن

على وكل ما ذكرناه من الروايات والمعاني محتمل وقال المحقق في المعبر هذا
 وهذا الخبر رواه محمد بن سنان عن أبي الجارود عن أبي الجارود الأصغر بن بناته
 عن علي بن حمزة السلم ومحمد بن سنان ضعيف وكذا أبو الجارود فاذا في الرواية
 ساقطة وقال في الذكرى اشتغال هؤلاء الأفاضل بتحقيق هذه اللفظ
 مؤذن بصحة الحديث عندهم وإن كان طريقه ضعيفا كما في حديث كثيرة اشهرت
 وعلم مورد لها وإن ضعف اسنادها فلا يرد ما ذكره في المعبر من ضعف محمد
 بن سنان وأبي الجارود على أنه قد ورد نحوه من طريق أبي الحجاج وقد نقله الشيخ
 في ف وهو من صحاح العامة وهو يعطى صحة الرواية بالحكاية المهمة لدلالة الاثر
 والسترة عليه ويعطى أن المثال هذا هو المثال هناك وقد ورد في النهي عن
 التصوير وإزالة النقصا ويأخبار مشهورة وأما الخروج من الإسلام بهذين
 فاما على طريق المبالغة فمما عن الاحتكام على ذلك وأما لا ففعل ذلك و
 أم لا ففعل ذلك فمما لا مام عليه السلم أنت هي ولا يخفى أن مجرد جحيف بحته
 هؤلاء العلماء عن تحقيق لفظ الخبر لا يدل على قبولهم إياه وتصحيحهم له مجازا لأن
 كل واحد منهم يذكر ما وصل اليه من الطرق الذي ينسب اليه وإن كان في الطريق
 خلافا فمما فيه اشكال ما بذلك لكن مجرد ذلك لا يكفي في صحة الاحتجاج به وعلى
 تقدير التسليم لما حصل الاشتباه فيما هو الصحيح منه كان اثبات التكليف الاحتكام
 بأحد معانيه لا يصح فاعين ثوب الاشكال نعم اثبات الكراهية بمنزلة غير بعد
 للسامحة في أدلتها ولم يذكر المصنف هنا كراهية تجصيص القبور وهو مشهور
 بين الأصحاب ونقل المصنف في التذكرة إجماع العلماء والأصحاب عليه وذهب الشيخ
 إلى عدم كراهية التجصيص القبور ابتداء واثباتا المكرون أعادتها بعد اندراسها واختار
 المصنف في المنتهى ويدل على الأول ما رواه الشيخ عن علي بن جعفر في الموقر عن أبيه

عليه السلام قال سألته عن البناء على القبر والجلاس عليه هل يصلح فقال لا يصلح البناء
على القبر ولا الجلاس ولا تخصيصه ولا تطيينه وفي طريق هذه الرواية على بن اسباط
وكان نطحيا قال الكشاف لو انتم مات على مذبحه وذكر النجاشي انه رجع وكان
اوثق الناس واصدقهم بحجة هذا الخبر من الاخبار المعتمدة التي لا سبيل الى
الطعن فيه وروى الشيخ والحلي عن يونس بن يعقوب باسناد فيه ضعف
قال لما رجع ابو الحسن موسى عليه السلام من بغداد ومضى الى المدينة مات
ابنة له فيبذل دفنها وامر بعض مواليه ان يخصص قبرها ويكتب على لوح اسمها
ويجعله في القبر وما نقلنا من الشيخ طريق والشيخ جمع بين الروايتين ان صلت
هذه الرواية لمقاومة الخبر الاول وجمع بينهما في الاستبصار بجمل الخبر الاول
على الكراهة والثاني على الجواز وهو بعيد لانه يستلزم امر الامام عليه السلام
بالمكروه وبما يجمع بين الروايتين بالقول بالجواز في قبر من يظهر ليعين قبره
اثر من زيادة ونحوها كما فعل الكاظم عليه السلام بانه فاهما اهل التقويم والزيارة
فيدخل في ذلك من يشاركها في الوصف من العلماء والصالحين وفيه ايضا
تأمل واحتمل لبعضهم في طريق الجمع تخصيص انتهى بتخصيص نفس القبر دون
ما بنى عليه او بتخصيص داخل القبر دون خارجه والكل لا يصفوا عن الاشكال
وعلى كل تقدير فانظروا انما يستثنى من ذلك قبور الانبياء والائمة عليهم السلام
لا طباق الناس على البناء على قبورهم من غير تكريم واستفاضة الروايات الدالة
على تعاهد قبورهم وقيامها مع ما فيه تعظيم الدين وتحصيل المصالح الدينية
للمؤمنين ووبما يستثنى قبور الصالحين والعلماء ايضا لما فيه من تعظيم الشرع
واهله وتحصيل الفوائد الدينية واما المظنين فقال الشيخ والمصنف ان يكون بعد
الاخذ اس لافي الاستدلال واجتاحت على الاول بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله

لا يزال الميت يسمع الاذان ما لم يطعن قبره وعلى الثاني برواية يونس بن
يعقوب المذكورة والروايتان ضعيفتان مع انهما روى الشيخ والكليني
عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تطعنوا القبر من غير طينة
وفيه اشعار بنفى البأس في التطين بطينة واما البناء على القبر فمكروه عند
سنة الاصحاب ونقل المصنف في التذكرة الاجماع عليه وكذا الشيخ في المبسوط وفي
الذكرى المشهور كراهة البناء على القبر واتخاذ مسجداً ويدل عليه رواية علي بن
جعفر السابقة وما رواه الشيخ عن يونس بن طبيان في الضعيف عن ابي عبد الله
عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله ان يقلى على قبر او يقعد عليه
او يبنى عليه وعن جراح المدايني عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تقبلوا على القبور ولا
تقننوا واسقوا البيوت فان رسول الله صلى الله عليه وآله كره ذلك وفي صحيح
القائمة عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وآله ان تخصيص القبر او يبنى عليه
او يقعد عليه وقال عليه السلام لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها وروى الصدوق
عن سماعة بن سلمة عليه السلام عن زيارة القبور وبناء المساجد فيها فقال زيارة
القبور لا بأس بها ولا يبنى عندها مسجداً قال الصدوق وقال النبي صلى الله عليه
والآله لا تتخذوا قبري قبلة ولا مسجداً فان الله تعالى لعن اليهود اتخذوا قبور
انبيائهم مساجد قال في الذكرى بعد نقل هذه الاخبار وهذه الاخبار رواها
الصدوق والشيخان وجماعة المتأخرين في كتبهم ولم يجدوا مستثناة ولا ريب
ان الامامية مطبقة على مخالفة قضيتين من هذه احدهما البناء والاخرى
الصلوة في المشاهد المقدسة فيمكن الصريح في هذه الاخبار لانها احاد و
بعضها ضعيف الاسناد وقد عارضها اخبار اشهر منها قال ابن الجنييد لا بأس
بالبناء عليه وضرب الفسطاط لصونه ومن يزوره او تخصيص هذه العمومات بأخبار

في عهد كانت الائمة ظاهرة بينهم وبعدهم من غير تكبر والاختار الذالم على تعظيم
بقودهم وعمازاتها وافضلية الصلوة عندها وهي كثيرة ونقل نبذة من الاخبار
الواردة في هذا الباب ثم قال ومع ذلك فقبر رسول الله صلى الله عليه وآله
بنى عليه في اكثر الاعصار ولم ينقل من احد من السلف انكاره بل جعلوا نسب
لنظيمه انت هي وهو حسن وقد مر في باب المكان تحقيق الصلوة الى بقودهم
عليهم السلام والمشهور بين الاصحاب كراهة القعود على القبر كما يعلم من الاخبار
السابقة وروى عن النبي صلى الله عليه وآله من طريق العامة لان مجلس احدكم
على حجر فخرق ثيابه فتصل النار الى بدنه احب الى من ان يجلس على قبر وهذا
مباينة تامة في الزجر والنقل الى احد المشاهد اما كراهة نقل الميت الى غير
بلده مودة من غير المشاهد المشرفة فقد نقل المحقق في المعبر والمص في المتذکر
اجماع العلماء عليه واستدل عليه بقول النبي صلى الله عليه وآله لعجلوههم الى
مصابعهم وانا جواز النقل الى احد المشاهد المشرفة باستحبابه فقال في
المعتبر انه مذهب علمائنا خاصة قال وعليه عمل الاصحاب من زمن الائمة
الى الان وهو مشهور بينهم لا يتناكرون ولا يفترون يقصد بذلك التمسك بمنزلة اهلية
الشفاعة وهو حسن في الاحياء وتوصلا الى فوايد الدنيا فالوصول الى فوايد الامة
اولى ونقل عمل الامامية واجماعهم على ذلك في التذكرة والذكري وغيرهما
قال في الذكري ولو كان هناك مقبرة لها قوم صالحون او شهداء او استحب النقل
اليها ايضا لئلا يبركهم ولا يأس به قال الشارح الماضل ويجب تقييد بما اذا
لم يخف هتك الميت بالعجالة ونحوه ليعلم المسافر او غيرها وهو غير بعيد وقال
ايضا هذا كله في غير الشهيد فان الاولى دفنه حيث قتل لقوله صلى الله عليه وآله ان قتل
القتل في مصارعهم ودفن ميتين في قبر واحد لقولهم عليهم السلام لا يدفن في قبر

واحدان نقله الشيخ في الميسوط مرسلًا ومع الضرورة يزول الكراهة لما روي
عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لا يضار يوم أحد احضروا ووسعوا وعمقوا
واجعلوا الاثنين والثلاث في القبر الواحد هذا في الدفن ابتداءً وأما إذا
أريد نبش قبر ميت ودفن أخيه فقال في النهاية بالكراهة أيضا وقيل بالتحريم
لحريم النبش لأن القبر صار حقًا لا ولا بد منه فيه وفيه نظرات الأولى
فلأن الظاهر كما ينبغي أن مستند تحريم النبش الإجماع واجرانه في محل النزاع
مما لا وجه له ثم لو سلم تحريم النبش حينئذ لا يلزم تحريم الدفن بعده. وأما الثاني
فلأن ثبوت الحقيقة المذكورة هذا كله في غير الترتيب أما فيه فيجوز مطلقا
اقتضارا في الحكم المخالف للأصل على مورد النص والاتفاق والاستناد إلى
القبر والمشي عليه قال الشيخ في الخلاف أنه قول العلماء أجمع ونقله في المعبر أيضا
عن العلماء وأصح عليه الشيخ بقوله عليه السلام لأن يجلس أحدكم على قبر أخيه
الحديث المذكور عند شرح قول المعتمد بحديث القبور ولقول الكاظم عليه
السلام لا يصلح البناء على القبر ولا الجلوس ويرد عليه اختصاص الروايتين
بالجلوس فلا يقيم الاستناد والمشي وقد روى الصدوق في الفقيه مرسلًا
عن الكاظم عليه السلام أنه قال إذا دخلت المقابر فطأ القبور فمن كان مؤمنا
استروح وروح ومن كان منافقا وحده لا معارض له قال في الذكرى
ويمكن حمل على القاصد زيارتهم بحيث لا يتوصل إلى قبر إلا بالمشي على أخرا ويقال
يختص الكراهية بالعمود لما فيه من اللبس المنافي للتعظيم وفي الأولى بعد وثما
يحمل على الدخول للزيارة والمراد بوطئها كثرة التردد فيها للزيارة وعدم الإقتصار
على زيارتها إجمالا على طريق الكتابة ولا يخلو عن بعد ويحرم نبش القبر والظاهر
أنه إجماعي بين العلماء ونقل إجماعهم جماعة والاستدلال بان فيه المشقة بالميت والائتمار

حرمة لا يخلو عن ضعف واستثنى عن النباش الحرم مواضع منها اذا وقع في القبر مال
 قيمة فانه يجوز نبشه لا حذوه صيانة للمال عن الاصابة ومنها اذا اعصب ارض
 ودفن فيها فللمالك قلعة وكذا لو كفن في الثوب المصنوب وقال في المنتهى
 ليس للمالك قلعة واحذ كفته بل يجب عليه اخذ القيمة ومنها نبشه للشهادة
 على عينه لقسمة ميراثه او اعتذار زوجته ومنها ان يصير الميت ريمما فانه يجوز
 نبشه لدفن غيره واصلة المالك المعير فلو نبشه لظنه ذلك فظهر بقاؤه
 وجب دفنه واذا دفن ارض ثم بيعت قال الشيخ في المبسوط جاز للشري
 نقل الميت منها والافضل تركه ورد الفضل ان يحرم النباش وفيه تأمل
 لان القول في تحريمه على الاجماع وهو لا يتم في محل النزاع ولو دفن بغير غسل
 قال الشيخ في الخلاف لا ينبش واختاره المحقق في المعبر واختاره المص في المنتهى
 والسد كره النباش وهو اقرب ولو دفن الى غير القبلة فالظاهر النباش كاختاره
 المص في السد كره ولو دفن بغير صلوة فالظاهر عدم النباش لامكان الصلوة
 على قبره ولو دفن بغير كفن فالذي صرح به جماعة من الاصحاب منهم المصنف
 في التذكرة عدم النباش لحصول السر بالدفن وربما ينقل عن المصنف النباش
 وقله اقرب ولو كفن في حرير فالظاهر ان كالمصنوب ولو ابتلع جوارحه
 وماله قيمة ثم مات هل يشق جوفه فيه وجهان احمدهما الاول وجه الشيخ في
 الخلاف سواء كان له او لغيره لقول النبي صلى الله عليه وآله حرمة المسلم ميتا
 كحرمة حيائه ثانياهما نعم توصلا الى استبقاء المال ومراعاة حرمة الحي قال
 في التذكرة ويحتمل تقييد بعدم ضمان الوارث جمعا بين الحرمتين لو ضمنه
 وعليه يفرع النباش قال ويمكن الفرق بين ماله وبين مال غيره لانه استهلاك مال
 نفسه باطلاعه فهو كما لو تلف في حيوته ومما قلنا بعدم النباش يؤخذ من

تركته اذا كان غير لائمه تلفه في حيوة اماله وبلى وانتقت المشقة جاز النباش لآخر
لوزال المانع ولو اوصى يدفن خاتم معه وشبهه مما يتبرك ففي اجابته وجهنا
من اصاعة المال ومن تسلط على ماله فيجري مجرى الوصية به لغيره وح يعتبر
الثقل او الاجازة ولو لم يكن فيه عرض لم يجوز لكونه اقلاً قال محضاً ويجوز م
فقل ميت بعد دفنه هذا قول اكثر الاصحاب قال ابن ادريس لا يجوز نقله
وهو بدعيته في شريعة الاسلام سواء كان النقل الى مشهد او غير وقال الشيخ
في النهاية وقد وردت رواية يجوز ان نقله الى بعض مشاهد الائمة سمعناها
مذكورة والاصل ما تقدمناه وقال في المبسوط بعد الاشارة الى ورود الرواية
المذكورة وانهم سمعوها من ذكره والاول افضل وهو دال على اختيار الجواز
واسند المتص في التذكرة الى بعض علمائنا وجعله ابن حزم مكروهاً وقال ابن الجبيل
ولا بأس بتحويل الموتي من الارض العسوية ولصالح يرا د باليت واجمع المانعون
بتوقفه على النباش المحرم واستلزامه الهتك المحرم ويرد على الاول منع حرة
النباش في الصورة المذكورة لان التقويل في هذا الباب على الاجماع كما عرفت
وانبأة ههنا محل اشكال وعلى تقدير تسليم تحريم النباش ههنا لكنه لا يستلزم
تحريم النقل بعد تحقق النباش مع انة قد يتحقق بغير فعل المكلف او بفعله
خطا او لسياً نا وعلى الثاني منع الاستلزام المذكور ومن ههنا يعلم ان القول
بالجواز اقرب للاصل السالم عن المعارض وروى الصدوق عن الصادق
عليه السلام ان موسى استخرج عظام يوسف عليه السلام من شاطئ النيل وعمله الشام
قيل وهذا يؤيد الى الجواز لان الظاهر من الصادق عليه السلام تقريره لم يثبت
ذكرى حسن على كل حال ولا دالة في هذا الخبر على المدعى لان ذلك حكايته
فقل في زمان سابق في مادة خاصة فلا دالة فيه على عموم الزمان والاشخاص

وحديث القري لا وجه له والقياس على حديث الذكرو ضعيف للتصريح بالعموم
 هناك وشق الثوب على غير الاب والاخ اطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق
 في ذلك بين الرجل والمرأة وقيل يجوز ان ذلك للنساء مطلقا والاول أشهر
 ويقال بان فيه اضاعة المال والخط لقضاء الله وفيه تأمل وعلى استثناء
 الاب والاخ اكثر الاصحاب وذهب ابن ادريس الى عموم التخييم ونقل الاول بان
 العسكري عليه السلام شق ثوبه على الهادي عليه السلام وفعل الفاطميات على
 الحسين عليه السلام قال في الذكوى روى فعل الفاطميات احمد بن محمد بن
 داود عن خالد بن سعيد عن الباقر عليه السلام وسأله عن شق الرجل ثوبه على
 ابيه وامه واخيه او على قريب له فقال لا بأس بشق الجيوب قد شق موسى
 بن عمران على اخيه هرون ولا يشق الوالد على ولده ولا زوج على امراته ويشق المرأة
 على زوجها انتهى وقال فيه ايضا وروى الحسن الصفار عن الصادق عليه السلام
 لا ينبغي الصباح على الميت ولا شق الثياب وظاهر الكراهية انتهي وروى
 هذا الخبر في الكافي عن امرأة الحسن الصيقل ونقل في الذكوى خطأ وفي الذكوى
 يحرم اللطم والحذش وجن الشعر اجماعا قاله في المبسوط ونقل الشهيد بعض
 الاخبار الدالة عليه وينبغي لصاحب المصيبة تغيير وضعه ليعرف انه صاحب مصيبة
 لما رواه ابن بابويه عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال ينبغي لصاحب
 المصيبة ان لا تلبس رداؤه وان يكون في قميصه حتى يعرف ووضع رسول الله
 صلى الله عليه واله قميصه في جنازة سعد بن الحنظلة وروى انه لما مات اسمعيل
 خرج ابو عبد الله عليه السلام بلا خداه وروى ذلك الكليني عن ابن ابي
 عمير في الحسن بن برهم بن هاشم عن القاسم بن محمد عن الحسين بن عثمان وعن ابن
 ابي عمير في الحسن بن برهم عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال ينبغي

لصاحب المصيبة ان يضع رداؤه حتى يعلم الناس انه صاحب المصيبة ولا ينبغي
 ذلك لغير صاحب المصيبة لما رواه ابن بابويه عن الصادق عليه السلام قال ملعون
 ملعون من وضع رداؤه في مصيبة غيره ولعل المراد تغيير وضعه بوضع رداؤه
 قصد الى ذلك ويجوز البكاء على الميت والظاهر انه لا خلاف فيه ويدل
 عليه الاخبار وكذا الندب وهو عدم محاسن الميت وما يحصل به الحزن عليه
 والنباهة بالحق جائز وبالباطل مرام والظاهر انه لا خلاف في شيء من ذلك
 والاخبار دالة عليه من طريق العامة والخاصة وليستحجب ان يطع طعام ^{صاحب}
 المصيبة ويبعث اليهم قال في المنتهى وهو وفاق العلماء لما امر رسول الله
 صلى الله عليه وآله بذلك لآل جعفر وهو مروي في الكافي عن هشام بن سالم
 في الحسن بابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال ينبغي بحجر ان صاحب المصيبة ان يطعمه الطعام عن ثلثة ايام والظاهر
 كراهية اكل الطعام عندهم وعن الصادق عليه السلام الاكل عند اهل المصيبة
 من عمل الجاهلية والسنة البعث اليهم قال في الذكرى لو اوصى الميت بذلك نفذت
 وصيته لانه نوع من الانواع البر ويحققه ثوابه بعد موته وليستحجب الصبر على المصائب
 والاسترجاع قال الصدوق في الفقيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله والاربع
 من كن فيه كان في نور الله الاعظم من كان عصمة امره شهادة ان لا اله الا الله
 واتى رسول الله ومن اذا اصابته مصيبته قال اتا الله واتا اليه واجعوب
 ومن اذا اصابه هيرا الحمد لله ومن اذا اصابه خطيئة قال استغفر الله واتوب اليه
 وقال ابو جعفر عليه السلام ما من مؤمن يضرب بمصيبة في الدنيا فيستر جمع عند
 مصيبته ويصبر حتى فيجاء المصيبة الا عفا الله له ما مضى من ذنوبه الا الكبائر
 التي اوجب الله عليها النار وكلما ذكر مصيبته فيما يستقبل من عمره فاسترجع عند ^{ها}

وحمد الله عز وجل عفا الله كل ذنب اكتسبه فيما بين الاسترجاع الأول الى الاسترجاع
 الاخر الا الكبار من الذنوب ومجهم دفن غير المسلمين في مقابرهم لا خلاف
 في ذلك ولا فرق بين اصناف الكفار واطفالهم في حكمهم وهذا الحكم ثابت
 للجميع الا الذميمة الحامل من مسلم وقد مر تحقيق ذلك فتذكر المقصد الثالث
 في الصلوة المنذورات من نذر صلوات واطلق وجب عليه ركعتان ولا يجوز
 الاكتفاء بأقل منهما على راي لانه المعهود الغالب في النوافل الا ما نص على وجوبه
 على الخصوص وهو الوتر ونهى النبي صلى الله عليه وآله عن النسيان وهي الركعة
 الواحدة والقول الآخر جواز الاكتفاء بركعة واختاره المص في النهاية وذلك
 استنادا الى صدق الصلوة عليه با حقيقة شرعا لا بخصوصية كونها وتر مع
 اصالة البراءة عن الزايد ويؤيد قوله عليه السلام الصلوة خير موضوع من شاء استقل
 ومن شاء استكثر والتحقيق ان نذر الصلوة المطلقة يقتضي بقائه من الصلوة
 واقعة على جهة مشروع وان اوقع الوتر يحصل الامتنال لانه ان يفرد من الصلوة
 واقعة على وجه مشروع وليس المنذور الا ذلك وكون الغالب الركعتين لا يقتضي
 التخصيص في المطلق واما اذا اوقع ركعة غير الوتر ففي حصول الامتنال تأمل
 لعدم ثبوت شرعية الصلوة على هذا الوجه وعدم ثبوت دخولها في قوله عليه
 السلام الصلوة خير فلا يحصل اليقين بالبراءة من التكليف الثابت وعلى هذا
 لو صرح بالركعة ففي اجزاء ركعة غير الوتر تأمل لكمهم مصرحون بالاجزاء وح بالقل
 المص في النهاية ولو قيد نذره بقدر تقيين ان يعتد مثله اجماعا ولو ثبت الشرعية
 في الركعة الواحدة مطلقا كان متجها لكن ذلك غير واضح عندي الا ان يكون
 الحكم اجماعيا وليس المراد انحصار الواجب في الركعتين بل المراد انها اقل الواجب
 ويجوز جعلها ثلثا او اربعا بتسليمه واحدة وفعل المص في الإجماع عليه

وذكر الشهيد في الذكرى انه لم يظفر لما يدل بجلافة من الاضحاب وغيرهم ولو لا ذلك
 كان للمنازعة فيه مجال للتقريب الذي مر في الركعة الواحدة واحتمل الشايع
 الفاضل المخصار الواجب في الركعتين ولا يجوز الزيادة عليهما كما لا يجوز
 النقصان لان السذور نافذة في المعنى وهي مقصورة في الغالب عليهما
 فكذا لا يدخل الركعة مع وقوعها نادراً فكذا لا يزيد هذا التقليل حجة على من
 استند في عدم جواز الركعة الى التقليل المذكور الا ان يتمسك بالاجماع ههنا
 وان اراد جعلها ثلثاً او اربعاً فصل بحجبه التثنية بينهما كاليومية فيه وجهان
 ولعل الوجوب اوجه لعدم ثبوت التقيد بدونه والظاهر انه لا يخرج الزايد
 على الاربع مع الاطلاق لعدم ثبوت التقيد به مجتمعا كهيئة اليومية في جميع الهيئات
 والكيفيات والشرايط المعبر فيها قال المصنف في النهاية ويشترط فيها ما شرط في
 الفريضة اليومية من الطهارة والاستقبال وغيرها اجماعاً ولو صح بنى فصل
 بحجبه في اليومية ولا يشترط في النافلة كالاتصاف على الفاحشة والصلوة جالساً
 جاز لانها هيئة مشروعة اختياراً لا يفقد نذرها ولا يتعين عند الاطلاق
 زمان ولا مكان بل يجب ما اوجبه بالنذر في اى زمان ومكان شاء عملاً
 بمقتضى الاطلاق ولو قيد النذر بهيئة مشروعة بقيت كند وصلوة جعفر
 عليه السلام فحجب مراعاة عددها وان كان ذلك داخل فيها لا الدعوات الخارجة عنها
 ولو نذر العيد المنسوب في وقته تعين بلا اشكال ووجهه ظاهر ولو نذر
 هيئة اى هيئة العيد في غير وقته فالوجه عدم الانقضاء لعدم ثبوت التقيد
 بها على الهيئة المعلومة في غير وقتها المعين فيكون بدونه ويحتمل الانقضاء و
 هو الموجود في بعض نسخ الكتاب لانها صلوة وذكر الله تعالى فيدخل تحت
 عموم الاوامر الدالة على استحبابه وفيه ان الهيئة الخاصة ليس ذكر حتى يدخل تحت

العموم ولعل ما اختاره المصنف وهو الذي جزم به في بعض كتبه وفيه في بعض وكذا
صلوح الكسوف وغيرها من الهيئات المختصة بوقت معين ولو قيد العدد
بمخمس فصاعداً بتسمة واحدة قيل لا ينعقد وهو اختيار ابن ادريس والشهيد
في الذكري وقيل ينعقد هجئة الاول عدم وقوع التقيد بها شرعاً فيكون
بدعة وهجئة الثاني عموم الوفاء بالسند ولا نقضاً صراحة ولا يخرجها عدم التقيد
لها عن ذلك وفيه نظر لان عموم الوفاء بالسند مخصوص بما لم يكن مرجحاً شرعاً
وكونها عبادة مأمورة لان العبادة ما ثبت التقيد به من الشارع ولو اطلق
الحسن فتح قطعاً على الوجه المتقيد به كائنين وثلاث ويجوز على القول بجواز
الركعة الاكتفاء بالواحدة متكرراً والواحدة مع الثنائيتين مثلاً ولو قيد
بأقل انقصد وان كان ركعة وقد نقل المصنف في النهاية الاجماع على ذلك وقد مر
الكلام فيه ثم ان اطلق العدد الذي دون الخمس وجب كما في اليومية فيشهد
في محله وان قيد بشهادة واحد ففي الانقضاء اشكال ولعل عدم اقرب
وربما احتمل الانقضاء وبطلان القيد لا غير فيصليها على الوجه المشرع وهو
ضعيف ولو قيد به زمانان يقين ونقل بعضهم الاتفاق عليه سواء كان له مزية ام لا
لوجوب الايفاء بالسند مع عدم ما يفيد المنع فان خالف وادفع المنذور وقيل
الزمان المعين لتا وجب اعادته فيه فان اخره عنه من غير عذر قضى وكفى وان
اخره عنه لعذر وقضا ولا كفارة ولو يقين الزمان بالتقويم كيوم الجمعة مثلاً يتخير
في ايقاعه في اتي جمعة شاء والافضل التخييل ولو قيد بمكان له مزية كالسجدة وان
كان مسجد السوف يقين لا تصافه بالمزية في الجملة ولا يعتبر كثرة الفضيلة والا
حصلت الشبهة في اكثر السدور والآجزاء اين شاء وهذا مذهب المصنف وجماعة
من الاصحاب وذهب جماعة من الاصحاب منهم الشهيد في البيان الى يقين القيد

وهو اقرب لوجوب الايفاء بالنذر ومع حصول الرجحان في المنذور والامر ههنا
كذلك لان الصلوة في ذلك المكان المعين راجح بالنسبة الى عدمه ولا يعتبر في رجحان
الشيء رجحان جميع قيوده وبالجملة هذا نذر واحد متعلق بشئ واحد راجح على عدمه
فينتقد لعموم الادة ولا فرق بينه وبين الزمان لان رجحان القيد ان كان معتبرا
في بقية المنذور وتقيده يلزم عدم التعيين في الزمان لانقضاء الرجحان في
القيد والايكسز المقيدين في الزمان والمكان من غير فرق والمص ومن يتبعه فوقا
بين الزمان والمكان وقد قيل في توجيه ذلك وجوه ضعيفة واطيل الكلام
والتحقيق ما اشرنا اليه وما ذكرنا يعلم انه لو قيل بما تعين النذر المقيد بالمكان
المكروه كالصلوة في الحال كان قويا لان الكراهة في العبادات بمعنى اقلية
الثواب فالمنذور عبادة راجحة في نفسها وان كان انقص ثوابا من غيرها
وليس المعتبر سوى ذلك كما اشرنا اليه وعلى المشهور من اشتراط المزية في تعيين
المكان هل يجزئ في ذي المزية الصلوة في الاعلى منه مزية كالمسجد الجامع
بالنسبة الى مسجد القبلية نظر من وجود المقتضى للزوم وهو المنذور وحصول
المزية فيقتضي الصلوة فيه فلا يحصل الامتنال في غيره ومن ان نسبة ذي
المزية الى الازيد منه مزية كنسبة ما الامر مزية منه الى ذي المزية فيلستجب
حكم الثاني في الاول واختاره المصنف في التذكرة والنهاية وانت حبيب
بما اصلنا من التحقيق وليشترط في صحة انعقاد النذر المقيد بزمان معين
ان لا يكون عليه صلوة واجبة في ذلك الزمان ولعل هذا مبني على القول بعدم
صحة النافلة من عليه فريضة كما هو رأي جماعة من الاصحاب بناء على ان
مشروعية المنذور بشرط في انعقاد النذر فيجب ان يكون المنذور شرعا
قبل تعلق النذر حتى يتحقق تعلقه به وانعقاده والنافلة لمن عليه الفريضة

غير مشروعة وما ذكرنا يظهر فساد ما قيل ان النفل الذي اقتضى المنع انما
 دل مع تسليمه على منع ايقاع الصلوة لمن عليه صلوة لاهل ايقاع المنذر ممنوعاً
 منه وان كان متعلقة الشافعية وبعباد انقاده بصير فريضة فلا يمنع فعلها ممن
 عليه صلوة وذلك لان المنع من انقاده المنذر لا عن ايقاعه بناء على ما ذكرنا
 من ان الانقاده مشروط بشرعية المنذور وهي منتفية ههنا ولو تذر صلوة
 الليل وجب ثمانى ركعات في وقتها المقتين لا طأها عليها في المتعارف ولا
 يتعين دعاؤه ولا الشفع والوتر وهل يجب سورة بعد الحمد مقتضى الدليل
 العدم وصح الشارح الفاضل الوجوب ولا دليل عليه الا ان يكون اجامياً
 ولو قيد بعد مهلاً لا ريب في عدم الوجوب وكلما يشترط في الصلوة التوسيم
 يشترط في الصلوة المنذرة مع الاطلاق الا التقييد وقد مر تحقيق ذلك الا
 الوقت اذ لا يتعين فعل المنذور في وقت الفريضة بل تابع لاطلاق المنذر
 وتقييد وحكم اليمين والعهد في ذلك حكم المنذر فلو حلف على فعل صلوة
 او غاهد عليه الله انفق على الوجه الذي فصل المقصد السابع في التوافل
 وهي انواع كثيرة وذكر المصنف ههنا جملة منها فقال وليتجنب صلوة الاستسقاء
 وهو طلب السقاء من الله تعالى عند الحاجة اليها وهي اجماع عند اصحابنا قاله
 المصنف في المستدرك وقال في المنتهى اجمع كل من يحفظ عنه العلم على استحباب صلوة
 الاستسقاء الا باحيفه فانه قال ليس لها الصلوة بل مجر الدعاء وقد كان
 الاستسقاء مشروفاً في الملل السابقة ايضاً روى ابن بابويه عن الصادق
 عليه السلام انه قال ان سليمان بن داود عليه السلام خرج ذات يوم مع اصحابه
 ليستسقى فوجد نملة قد رقت قائمة من قوائمها الى السماء وهي تقول اللهم
 انا خلق من خلقك لاغنى لنا عن رزقك فلا تهلكنا بفتوب بنى آدم فقال

سليمان عليه السلام ارجعوا فقد سقيتم بغيركم ويدل على استحبابها ما رواه الشيخ
عن عبد الله بن بكير في الموثوق به قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في
الاستسقاء قال يصلي ركعتين ويقلب رداءه الذي على يمينه فيجعل على
على يساره والذي على يساره على يمينه ويدعوا الله فيستقي وعن صفوان
في الصحيح اخبرني موسى بن بكير وعبد الله بن المغيرة عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله
عن ابيه عليهما السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى للاستسقاء ركعتين
وبدأ بالصلاة قبل الخطبة وكبر سبعاً وخمسةً وجهر بالقراءة وغير ذلك من الاجاب
الايتية جماعة تانياً بالنبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام وفي الاخبار والآيت
ما يدل عليه قال في المنتهى ويصلي جماعة وفرادى وهو قول اهل العلم الا ابا حنيفة
واما يستحب عند قلة المطار وعوز الانهار وهو سبب من غضب الله تعالى
على عباده روى الشيخ في التهذيب عن عبد الرحمن بن كثير عن الصادق عليه السلام
قال اذا فشت اربعة ظهرت اربعة اثناء الزنا ظهرت الزلازل واذا امسكت
الزكن هلكت الماشية واذا جاء الحكام في القضاء امسك القطر من السماء
واذا احفرت الذمة نصر المشركون على المسلمين وروى عن النبي صلى الله
عليه وآله انه قال اذا غضب الله تعالى على امة ثم لم ينزل بها العذاب علت
اسعارها وقصرت اعمارها ولم يرح تجارها ولم تنزل ثمارها ولم يندب
انهارها وحبس عنها امطارها وسلط عليها شرارها وصلوات الاستسقاء
كالعيد في كوفها ركعتين يقرأ فيهما ما مر ويكبر فيها التكبيرات الزائدة ويقت
بعد كل تكبيرة منها وهذا الحكم مجمع عليه بين الاصحاب ويدل عليه ما رواه الكشي
والشيخ عنه عن هشام بن الحكم في الحسن باب هيم بن هاشم عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سالت عن صلوة الاستسقاء قال مثل صلوة العيدين يقرأ

يقرأ فيهما وتكبر فيهما يخرج الإمام فيرأى إلى مكان في سكتة ووقادو
 خشوع ومسئلة ويرد مع الناس فيجد الله ويحمد ويثني عليه ويحتمد في
 الدعاء ويكثر من التسبيح والتهليل والتكبير ويصلي مثل صلوة العيدين
 ركعتين في دعاء ومسئلة واجتهاد فاذا استلم الإمام قلب توبه وجعل الجانب
 الذي على المنكب الايمن على المنكب الايسر والذي على الايسر على الايمن
 فان التبتى صلى الله عليه وآله كذلك يصنع والظاهر من قوله ويصلي مثل صلوة
 العيدين المأثلة في الكيفية الآامود الخارجية عنها كالوقت وعلم الشارح
 الفاصل المأثلة المذكورة في كلام المصنف بالنسبة الى الوقت ايضا فخصه بما
 بين طلوع الشمس الى الزوال واحدى فيه كلام الشهيد في البان حيث قال
 وقتها وقت العيد ورتما يقال بعد الزوال ونقل في الذكرى عن ظاهر
 كلام الاصحاب ان وقتها وقت صلوة العيد ونقل عن ابن ابي عمير القيرج
 بان الخروج في صدر النهار وعن ابي الصلاح انبساط الشمس وابن الجنييد
 بعد صلوة الفجر قال والشيخان لم يصادفنا الا انها حكما بساوتها العيد
 والظاهرة لا يتعين له وقت الاطلاق الاذلة وبه صرح الفاضلان بل قاله
 المصنف في النهاية وفي اى وقت خرج جاز وصلاحا اذ لاقت لها اتماما
 ونحوه قال في التذكرة ثم قال والاقرب عندي ايقاعها بعد الزوال لان
 ما بعد العصر اشرف قال ابن عبد البر الخرج اليها عند زوال الشمس
 عند جماعة العلماء انت هي وهي مثل صلوة العيد في كفيتهما الا انه يقف في
 الاستسقاء بالاستعطاف وهو طلب المعطف من الله تعالى على عباده
 والرحمة لهم وسؤال توفير الماء وانضله ما نقل عن اهل البيت عليهم السلام
 في ذلك وتكن الصلوة بعد ان يصوم الناس ثلثة ايام ويخرج هم الامام

في الثالث يدل على ذلك ما رواه الشيخ عن حماد السراج قال ارسلني محمد بن خالد الى
 ابي عبد الله عليه السلام اقول له ان الناس قد اكثر واعلى في الاستسقاء فما رايتك
 في الخروج عندا فقلت ذلك لابي عبد الله عليه السلام فقال لي قل له ليس الاستسقاء
 هكذا افضل له يخرج فيخطب الناس ويأمرهم بالصيام اليوم وعندا يخرج لهم
 يوم الثالث وهم صيام قال فانت محمد افاخيرة بمقالة ابي عبد الله عليه السلام فجاء
 فخطب الناس وامرهم بالصيام كما قال ابو عبد الله عليه السلام فلما كان في اليوم الثالث
 ارسل اليه ما رايتك في الخروج وفي غير هذه الرواية انه امر ان يخرج يوم الاثنين
 فيستسقى ويؤيد ما دل على استحبابه الدعاء والصائم وليكن الثالث الجمعة
 او الاثنين اما الاثنين فللرواية المذكورة واما الجمعة فاشرفه وكونه محلا
 لاجابة الدعاء وقد ورد ان العبد يسأل الله الحاجة فيؤثر اجابته الى يوم
 الجمعة ولم يذكر المفيد في المقنعة وابو الصلاح سوى الجمعة ونقل عن ابن الجنييد
 وابن ابي عقيل وساد انهم لم يعينوا يوما الى الصبح والظاهر انه اجاعى نقله
 جماعة من اصحاب تاسيا بالنبي صلى الله عليه وآله ويدل عليه ما رواه الشيخ
 عن ابن الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام انه قال مضت
 السنة انه لا يستسقى الا بالبراني حيث ينظر الناس الى السماء ولا يستسقى
 في المساجد الا بمكة وفيهم ذلك من ظاهر سنة هشام السلفه وعندها قال
 في المعبر بعد نقل رواية ابي الجعفي وهذه الرواية وان ضعف سندها
 الا ان اتفاق اصحاب العمل بها ويستفاد من الرواية المذكورة ان
 اصل مكة ليستسقون في المسجد الحرام قال في المنتهى وهو قول علماءنا اجمع
 واكثر اصل العلم والحق به ابن الجنييد مسجد النبي صلى الله عليه وآله ومستند
 غيره واضح والمفيد وابن ابي عقيل وجماعة لم يستسقوا المسجد الحرام على ما حكى

الشهد في الذكرى حقاً بالسكينة والوقار أما السكينة والوقار فيدل عليه
 حسنة هشام السابقة وأما الخفاء فلكون ذلك أقرب إلى الخشوع والتدلل
 المطلوب في هذا الباب وليستحب أن يخرج المؤذنون بين يدي الإمام بأيديهم
 القتر لما يسيح في رواية مرة ويخرج معهم الشيوخ والأطفال والعجايز وهذا مشهور
 بين الأصحاب ومثل بأنهم أقرب إلى الرحمة وأسرع إلى الإجابة وقد روى عن
 النبي صلى الله عليه وآله لولا أطفال تصع وشيوخ ركع وبهايم رفع لصبت عليكم
 العذاب صباً ويتأكد في إتياء الثمانين لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله
 إذا بلغ الرجل ثمانين سنة عقره ما تقدم من ذنبه وما تأخر ويفرق بين
 الأطفال وامهاتهم ليكثر من البكاء فلم يكد يكون سبباً لادراك رحمة الله
 رحمة الله تعالى وتحويل الزواجر بعد الصلوة لحسنة هشام وموقفه ابن بكير السابقتين
 وغيرهما من الأضداد وفي بعض الروايات عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته
 عن تحويل النبي صلى الله عليه وآله إذا استسقى قال علامة بينه وبين أصحابه يحول
 الجذب خضباً وقال بعض الأصحاب يحوله بعد الفراغ من الخطبة قال المفيد و
 سئلوا عن البراء يحول الإمام ودأبه ثلث مرات ولعلها بعد الفراغ من الصلوة
 وبعد الصعود على المنبر وبعد الفراغ من الخطبة ولا مانع من تكراره في هذه
 المواضع وهذا يستحب في أيام التحويل أثبتته في المبسوط وفي الخلاف للإمام
 خاصة ثم يستقبل القبلة بعد الصلوة والتحويل وقبل الخطبتين ويكبر الله مائة
 غالباً صوته وليستحب مائة ويحتمل مائة من يسأله ويحمد الله مائة تلقاء الناس
 هذا هو المشهور بين المتأخرين وقال المفيد يكبر إلى القبلة مائة وإلى اليمين
 مائة وإلى اليسار مائة وليستقبل الناس مستغفراً مائة مائة والصدوق
 وافق في التكبير والتسبيح وجعل التهليل مستقبل للناس والتجديد إلى اليسار ويدل

على الاول ما رواه الحلي والشيخ عنه عن محمد بن مسلم عن مرز مولى خالد وعنه نفا
في الصحيح عن احمد بن سلمان عن مرز قال صاح اهل المدينة الى محمد بن خالد
في الاستسقاء فقال لي انطلق الى ابي عبد الله عليه السلام فساله ما راياك فان
هو لا وقد صاحوا الى فانيته فقلت له ما قال لي فقال لي قل له فلينخرج متى
يخرج جعلت فداك قال يوم الاثنين قلت كيف يصنع قال يخرج المنبر ثم يخرج
يمشي كما يخرج يوم العيدين وبين يديه المؤذنون في ايديهم عشرهم حتى اذا انتهى
الى المصلى صلى بالناس ركعتين بغير اذان ولا اقامة ثم يصعد المنبر فيقلب
رداءه فيجعل الذي على يمينه على يساره والذي على يساره على يمينه ثم يستقبل
القبلة فتكبر الله مائة تكبيرة راقعاً بها صوته ثم يلتفت الى الناس عن يمينه فيسبح الله
مائة تسبيحة راقعاً بها صوته ثم يلتفت الى الناس عن يساره فيهلل الله مائة هليلة
راقعاً بها صوته ثم يستقبل الناس فيحمد الله مائة تحميد ثم يرفع يديه فيدعو ثم
يدعون فاني لا ارجو ان لا يجيبوا قال نفعل فلما رجعتا قالوا هذا من تعليم جعفر
وفي رواية يونس فما رجعنا حتى اقمنا انفسنا واتباعونا في الازكار كلها و
في رفع الصوت لا في التحويل الى الجهات وعن ابن الجنيادة قال اذا كبر رفع
صوته واتباعه في التكبير ولا يرفعون اصواتهم ولم اطلع على مستند للتابعه
قال الشارح الفاضل ومستند ذلك كله تعليم الصادق عليه السلام لمحمد بن
خالد والى المدينة وهو غير واضح ثم يخطب وسالغ في السؤال هذا قول علما
اجمع على ما حكاه المصنف في التذكرة ويدل عليه رواية طلحة بن زيد السابغة
وبعض الروايات يدل على ان الخطب قبل الصلوة وجعل الشيخ العمل برواية
طلحة اولى باعتضاده بما دل على ان صلوة الاستسقاء مثل صلوة العيد وهو حسن
علما بالعمول المشهور بين اصحاب وما ذكره من جعل الخطبة بعد الازكار

مذهب ابن أبي عقيل والشيخ وابن حمز وهو المشهور بين المتأخرين ويؤيد
 منق السابقة لانه ذكر فيه الدعاء بعد الاذكار والظاهر ان الدعاء اشار
 الى الخطبة لان الغرض لا يتم منها ههنا الدعاء ونسب في الذكرى القول بان
 الذكر بعد الخطبة الى المشهور ونقل الامران جابزان كما صرح به الشهيد في
 البيان وغيره فان تأخرت الاجابة اعادوا الخروج هذا قول علمائنا اجمع
 حكاه المص في المنتهى ويؤيد مضافا الى السبب المتقضى لتحصيل السبب قوله
 عليه السلام ان الله يحب المحسنين في الدعاء وليست نافلة شهر رمضان وهي
 الف ركعة استحباب هذه النافلة مذهب اكثر الاصحاب ونقل في المختلف
 عن سلا وانه ادعى الاجماع عليه قال في المعتبر وقال بعض اصحاب الحديث
 منام البشيع لرمضان زيادة نافلة من غيره ونقل عن الصدوق انه قال لانا فلة
 زيادة فيه على غيره وكلامه في الفقيه لا يدل على نفي الشرع عنه حيث قال
 بعد ايراد خبر سماعة الدال على تفصيل هذه النافلة انما اوردت هذا
 الخبر في هذا الباب مع صدولي عنه وترك الاستعمال ليعلم الناظر في كتابي
 كيف يروى ومن رواه ليعلم من اعتقادي فيه اني لا ارى بأسا باستعماله
 والاحباب الدالة على استحبابها كثيرة جدا مذكورة في التهذيب الا انه لم
 يبلغ شئ منها احد الصحة مندي وان عد بعضها من الصحاح نعم بعضها
 من الموقوفات والتحاق بعضها ببعض مع كثرتها واعتقادها بقفاوى الاصحاب
 والشهر بينهم والعمومات الدالة على رجحان الصلوة مخصوصا في الليل وفي رمضان
 بعتن المصير الى مدلولها وبازالها روات منها ما رواه الصدوق عن عبد الله
 بن سنان باسنادين صحيحين ورواها الشيخ عنه في الصحيح ايضا انه اسال ابا
 عبد الله عليه السلام عن الصلوة في شهر رمضان فقال ثلث عشر ركعة منها الوتر

وركتان قبل صلوة الفجر كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وآله يعمل به واحق
ومنها ما رواه الصدوق عن الحلبي في الصحيح والشيخ عنه ايضا في الصحيح يتفاوت
ما في المتن قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في شهر رمضان فقال ثلث
عشرة ركعة منها الوتر وركعتاه الصبح قبل الفجر كذلك كان رسول الله صلى الله
عليه وآله يصلي وأنا كذلك أصلي ولو كان خيرا لم يتركه رسول الله صلى الله عليه وآله
ومنها ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم باسناد لا يبعد الحاقه بالموقوفات بناء على
ان الشيخ علقه عن علي بن الحسن بن فضال وعدم ثقته بالواسطة بينه وبين
علي غير ضار اذا الظاهر ان النقل من كتاب علي والغرض من الواسطة ايصال السند
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا صلى
العشاء والأخرة ادلى الى فراشه لا يصلي شيئا الا بعد انقضاء الليل لا في رمضان
ولا في غيره ونقل في المعبر في احتجاج الباقرين ما رواه الاصحاب عن محمد بن مسلم
قال سمعت ابراهيم بن هاشم يقول هذا شهر رمضان فرض الله صيامه وسن
رسول الله صلى الله عليه وآله قيامه فذكرت ذلك لابي جعفر عليه السلام
فقال كذب ابن هشام كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي من الليل ثلث
عشرة ركعة منها الوتر وركعتان قبل الفجر في رمضان وغيره قال الشيخ بعد نقل
ما عدا الاخير فالوجه في هذه الاخبار وما جرى مجراها انه لم يكن رسول الله
صلى الله عليه وآله يصلي صلوة النافلة جماعة في شهر رمضان ولو كان فيه خير
لم يتركه عليه السلام ولم يرد انه لا يجوز ان يصلي على الانفراد واجتمع على هذا التأويل
بما رواه عن زاده وابن مسلم والفضيل في الصحيح قال سألناهما عن الصلوة في
رمضان انا نافلة بالليل جماعة فقالا ان النبي صلى الله عليه وآله كان اذا صلى
العشاء والأخرة اضرب الى منزله ثم يخرج من اخر الليل الى المسجد فيقوم فيصلي

فخرج في أول ليلة من شهر رمضان ليصلي كما كان يصلي فاصطفى الناس خلفه
فهرب معهم إلى أهل بيته وتركهم ففعلوا نكاحاً ليلاً فقام في اليوم الرابع على منبر
فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أيها الناس إن صلوة بالليل في شهر رمضان الثالثة
في جماعة بدعة وصلوة الضحى بدعة الأولى تجتمعوا ليلاً في شهر رمضان لصلوة
الليل فلا تصلوا صلوة الضحى فإن ذلك معصيته الأولى وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة
سبيلها إلى النار ثم نزل وهو يقول قليل في سنة خير من كثير في بدعة الآتية
عليه السلام لما أنكر الصلوة في شهر رمضان أنكر الاجتماع فيها ولم ينكر نفس الصلوة ولو كان
نفس الصلوة منكراً ابتدئاً لا نكره كما أنكر الجماعة ولا يخفى بعد التأويل الذي ذكره
الشيخ بل قيل أنه فرق الاستيعاد وما ذكر من الدليل على التأويل المذكور لادلالة
فيه على المدعا لجواز أن يكون وقوع الاقتداء من الصحابة في صلوة الليل فأنكرها
النبى صلى الله عليه وآله دون أصل الصلوة وأجاب المصنف في المختلف عن رواية
عبد الله بن سنان بجواز أن يكون السواء وقع عن التوافل الزائدة هل ينفي في شهر
رمضان أو لا فاجاب عليه السلام بعدم الزيادة وقد يقال ابن الجنيدي قد روى
عن أهل البيت عليهم السلام زيادة في صلوة الليل على ما كان يصليها الإنسان في
غير أربع ركعات فتمه اثني عشر ركعة وهذا التأويل أيضاً لا يخلو عن بعد وإن
كان أقرب من الأول وقد يقال الأولى حمل هذه الأخبار على عدم تأكد ذلك و
قطعية بخصوصه وإن استجاب الزيادة امتا هو بالنظر إلى عموم انجحية الأكتاف من
الصلوة بحسب الأماكن ليعلم مع شرف الزمان ولا بأس به وهي ألف ركعة ونقل
الحق في المعبر والمص في المنتهى إجماع التابعين بالزيادة عليه ولا يخفى أن الروايات
الواردة في بيان تفصيل الركعات مختلفة اختلافاً كثيراً ولم الطمع على ما يستفهم
الألف بالتفصيل المذكور إلا أنه يحصل من مجموعها ولعل ذلك مراد الشهيد رحمه الله

حيث ذكر ان الالف رواها جميل بن صالح وعلي بن ابي حمزة واسحق بن عمار وسماعة بن
 مهزيان فان رواية جميل بن صالح اثنا تفضل استجاب الاكثار من الصلوة في شهر
 رمضان وغيره في اليوم واللييلة وان صليت عليه التسليم يرضى في اليوم واللييلة الف
 وكعبات ورواية علي بن ابي حمزة لم يتضمن زيادة المئات في ليالي الافراد ورواية اسحق
 بن عمار واثنا تفضلت ذكر المئات خاصة به في ليالي الافراد فيقص ثمانون
 ونحو رواية سماعة ورواية اخرى لسماعة لا يدل على استجاب المائة في ليلة
 تسع عشرة وتوافها رواية سعد بن سعد ورواية اخرى سماعة اثنا تفضلت
 ذكر المائة في ليلة احدى وعشرين وثلاث وعشرين وتربى نافلة رمضان
 ان يصلى في كل ليلة عشرين ركعة لروايات كثيرة والى عليه ثمان منها بعد المغرب
 واثنى عشر في العشاء وهذا هو الاشهر بين الاصحاب وخير الشيخ في الثانية
 بين ذلك وبين جعل اثني عشر بين العشاء وبين الثمان بعد العشاء واختار
 الحق في المعتمد ويدل على الاول رواية سعد بن سعد ورواية علي بن ابي حمزة
 ورواية ابي بصير ورواية محمد بن سليمان عن عدة من الاصحاب عن ابي عبد الله
 عليه السلام وابي الحسن الرضا عليه السلام ورواية الحسن بن علي عن ابيه ورواية
 محمد بن احمد بن مطهر ويدل على عكس ما ذكره رواية سماعة واليخير بين الامر بين طريق
 الجمع الا ان الاولى العمل على الاول لكثرة الروايات الدالة عليه واما الوجه فالمشهور
 انها تفعل بعد وظيفة العشاء وليكون خاتمة التوافل قاله في الذكرى ونقل عن سلا
 وها مفدمة على الوظيفة ويدل عليه رواية محمد بن سليمان قال في الذكرى و
 الظاهر جواز الامر به وهو حسن وفي ليلة تسع عشرة وحدى وعشرين وثلاث
 وعشرين زيادة مائة في العشر الاواخر زيادة عشرة والاشهر انه يصلى في العشر
 الاواخر ثمان بين العشاء وبين الباقي بعد العشاء قاله في المنتهى وذهب ابن البراج

وابو الصلاح الى انه يصلي اثنتي عشرة ركعة بين العشاءين والباقي بعد العشاء و
الحق خير بين ان يصلي ثمان بين العشاءين والباقي بين العشاء وبين العكس
ويدل على الاول رواية علي بن ابي حمزة ورواية محمد بن سليمان عن عدة من
الاصحاب ورواية الحسن بن علي عن ابيه ويدل على عكسه رواية سباعه ويدل
على القول الثاني رواية مسعدة ورواية محمد بن احمد بن مطهر والتخيير طريق
الجمع بين الروايات ولو اقتصر في ليالي الاقراء على المائة واراد تقريق الثمانين
على الشهر كان جازيا فان اراد ذلك صلى في كل يوم جمعة عشرة ركعات اربع منها
بصلوة علي وركعتان بصلوة فاطمة واربع منها بصلوة جعفر عليهم السلام وفي
ليلة اخر جمعة عشرين ركعة بصلوة علي عليه السلام وفي عشيتها ليلة السبت عشرين
ركعة بصلوة فاطمة عليها السلام اعلم ان النافلة رمضان صوران احدهما ما ذكر
المصنف الاول ونسب في الذكرى القول به الى طائفة من الاصحاب وفي التمسح
الى اكثر الاصحاب وثانيهما ما ذكره المصنف ثانيا ونسب في الذكرى الى اكثر الاصحاب وعليه
وثانيهما ما ذكره المصنف ثانيا ونسب في الذكرى الى اكثر الاصحاب وعليه
رتب الشيخ الدعوات المختصة بالركعات في الصباح ويدل عليه ما رواه
الشيخ من المفضل بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال يصلي في شهر رمضان
زيادة الف ركعة قال قلت له ومن يقدر على ذلك قال ليس حيث تذهب
الليس يصلي في شهر رمضان زيادة الف ركعة في تسع عشرة مرة في كل ليلة
عشرين ركعة وفي ليلة تسع عشرة مائة ركعة وفي ليلة احدى وعشرين مائة
ركعة وفي ليلة ثلث وعشرين مائة ركعة ويصلي في ثمان ليال منه وفي العشر
الاولى ثمانين ركعة وهذه الستمائة وعشرون ركعة قال قلت جعلني الله فداك
فوجبت عني لقد كان ضاق بي الامر فلما ان انست لي بالتفسير فوجبت عني فكيف

تمام الالف ركعة قال يقضى في كل يوم الجمعة في شهر رمضان اربع ركعات لا يمر
المؤمنين عليه السلام ويصلي ركعتين لابنه محمد عليهما السلام وتصل بعد ^{الركعتين}
اربع ركعات لجعفر الطيار وتصل في ليلة الجمعة في العشاء الاواخر ^{المؤمنين}
عليه السلام عشرين ركعة وتصل في عشية الجمعة ليلة السبت عشرين ركعة لابنه
محمد عليهما السلام ثم قال اسمع وعلم ثقات اخواتك هذه الاربع والركعتين
فانهما افضل الصلوات بعد الفرائض فمن صلاها في شهر رمضان او غير انقل
وليس نيمة وبين الله عز وجل من ذنب ثم قال يا مفضل بن عمر تقرأ في هذه الصلوات
كلها اعني صلوة شهر رمضان الزيادة منها بالحمد وقل هو الله احد ان شئت
مرة وان شئت ثلثا وان شئت خمسا وان شئت سبعا وان شئت عشرة فاما صلوة
امير المؤمنين عليه السلام فانه يقرأ فيها بالحمد في كل ركعة وخمسين مرة قل هو الله
احد ويقرأ في صلوة ابنه محمد عليهما السلام في اول ركعة الحمد وانا انزلنا في ليلة
القدر مائة مرة وفي الركعة الثانية بالحمد وقل هو الله احد مائة مرة فاذا سلمت
في الركعتين تسبح تسبح فاطمة الزهراء عليهما السلام وهو الله اكراربعاً وثلثين
مرة وسبحان الله ثلثاً وثلثين مرة والحمد لله ثلثاً وثلثين مرة فوالله لو كان
شيئاً افضل من علم رسول الله صلى الله عليه وآله اياهما وقال لي تقرأ في صلوة
جعفر في الركعة الاولى الحمد واذا زلزلت وفي الثانية الحمد والعاديات وفي
الثالثة الحمد واذا جاء نصر الله وفي الرابعة الحمد وقل هو الله احد ثم قال
يا مفضل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وينبغي التنبية
على امور الاق ذكر الشارح الفاضل انه لو اتفقت عشية الجمعة الاخيرة ليلة
العيد صلى وطيفتها في ليلة اخرت منها ودليله غير معلوم الشارح ما ذكر
في الجنب من الصلوة في كل جمعة عشر ركعات مبني على الغالب من اشتغال الشهر

على أربع جمعات فلو اتفق فيه خمس جمع ففي كيفية بسط الثمانين احتمالات أظهرها
سقوط العشر في الجمعة الأخيرة لا إعطاء كل جمعة حقها **الثاني** قال في الذكرى قلو
فات شئ من التوافل ليلاً فالظاهر أنه يستحب قضاءه فأرو بذلك أفتى ابن
الجديد وكذا الوفاة الصلوة ليلة الشك ثم ثبت الرواية **الرابعة** لا فرق في استحباب
هذه التوافل بين الصائم وغيره عند جمهور المتأخرين الأصحاب علماً بمقتضى
العموم ونقل الشارح الفاضل قولاً باختصاص ذلك بالصائم وهو ظاهر في
الصلاح والاول اقرب **الفاصل** روى الشيخ عن سليمان بن عمر عن أبي عبد الله
عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام من صلى ليلة النصف من شهر
مائة ركعة تقرأ في كل ركعة بقل الله احد عشر مرات اهبط الله عز وجل
اليه من الملائكة عشر يدرون عنه اصداء من الجن والانس واهبط الله اليه
عند موته ثلثين ملكاً يؤمنون من النار ونقل رواية أخرى يدل على أن من
فعل ذلك لم يمت حتى يربى في منامه مائة من الملائكة ثلثين يشررونه بالجنة
وثلاثين يؤمنونه من النار وثلثين يعصمه من أن يخطى وعشرة يكيدون من
كاده ويستحب صلوة الحاجة والاستخارة أنواع كثيرة مذكورة في مواضعها ولنور
ههنا عن من الاخبار المعتمدة روى الكليني من زرارة في الصحيح والشيخ عنه في
الصحيح أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال في الأمر بطلبة الطالب من ربه قال
نصف في يومك على ستين مسكيناً على كل مسكين صاع بصاع النبي صلى الله عليه
وآله فإذا كان الليل اغتسلت في الثلث الباقي وليست أدنى ما يلبس من
يعول من الثياب إلا أن عليك في تلك الثياب إذا را ثم يصلي ركعتين فإذا وضعت
جبهتك في الركعة الأخيرة للسجود هلمت الله وعظمته وقد ستره ومجده وذكر
ذنبك فأقررت بما يعرف منها سمي رفعت رأسك ثم إذا وضعت رأسك

والشكر على ما رسم ووصلت
الحاجة والاستخارة من

للسجدة الثانية استخرت الله مائة مرة اللهم اني استخبرك ثم تدعوا الله بما شئت
وتسأله اياه وكلما سجدت فافض بركتيك الى الارض ثم ترفع الارض حتى يكسبها
واجعل الارض من خلفك بين اليك وباطن سايقك وروى الصدوق عن ^{حك}
مرآزم في الحسن بابرهم بن هاشم عن العبد الصالح موسى بن جعفر عليه السلام قال اذا
امر عظيم فتصدق في فهارك على ستين مسكينا على كل مسكين صاع بطنع النبي
صلى الله عليه وآله من مراء وبر او شعير فاذا كان الليل اغتسلت في ثلث الليال
الاخيرة ثم لبت اذني ما تلبس من نقول من الثياب الا ان عليك في تلك الثياب
ان اراهم تصلي الركعتين تقرأيهما بالتوحيد وقل يا ايها الكافرون فاذا
جئيتك في الركعة الاخيرة للتعبد وهلت الله وقد سته وعظمته ومجده ثم ذكرت
ذنوبك فاقررت بما تعرف منها سني وما لم تعرف به اقررت به جملة ثم رفعت
رأسك فاذا وضعت جبينك في السجدة الثانية استخرت الله مائة مرة
تقول اللهم اني استخبرك لعلمك ثم تدعوا بما شئت من اسمائه وتقول يا كائنا
قبل كل شيء افضل بي كذا وكذا وكلما سجدت فافض بركتيك الى الارض وترفع
الارض حتى تكشف عنهما واجعل الارض من خلفك بين اليك وباطن
ساقيك فاني ارجو ان تقضي حاجتك ان شاء الله وابدأ بالصلوة على النبي
واهل بيته صلوات الله عليهم وبالا سناد عن مرآزم عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا اراد احدكم شيئا فليصل ركعتين ثم ليحمد الله عز وجل وليتقن عليه و
ليصل على النبي وآله ويقول اللهم ان كان هذا الامر خيرا لي في ديني ودنياي
فيسر لي وقد روي وان كان غير ذلك فاصرف عني قال مرآزم فسالت ابي شيئا تقرأ
اليهما فقال اقرأ فيهما ما شئت ان شئت فاقرأ فيهما بقل هو الله احد وقل يا ايها
الكافرون وقل هو الله احد بعد ثلث القران وعن حماد بن عثمان الثاب

في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الاستخارة ان تسخير الله الرجل في امر
سجدة من ركعتي الفجر مائة مرة ويحمد الله ويصلي على النبي وآله ثم يستخير الله
خمسين مرة ثم يحمد الله ويصلي على النبي وآله ويتم المائة والواحدة وروى الكليني
عن عمرو بن هريث في الصحيح قال قال ابو عبد الله عليه السلام صلى ركعتين واستخر الله
فوالله ما استخار الله مسلم الا خاوله البتة وفي الاستخارة بطريق الصلوة مع الدعاء
وبالدعاء المجزأ اخبار كثيرة مذكورة في التهذيب وغيرها والاستخارة طرق
اخرى منها الاستخارة بالزقاع والبنادق والقرع والاشجار وغيرها من كتب
الاصحاب بل باسائده غير نفيسة وانكرها ابن ادریس قال انما من اضعف اخبار
الاحاد وشواذ الاخبار لان رواها فطحية ملعونون مثل زعمه ورواه غيره
فلا يلتفت الى ما اختص به واياه قال والمحصلون من اصحابنا ما يختارون
في كتب الفقه الا ما اختلفوا به ولا يذكرون البنادق والزقاع والقرع الا في
كتب العبادات دون كتب الفقه الا ما اختلفوا به وذكر ان الشيخان وابن
البراج لم يذكروها في كتبهم الفقه ووافقه المحقق فقال واما الزقاع
وما يتضمن انفصل ولا تقفل ففي خبر الشاذ فلا عبرة بهما قال في الذكر
وانكار ابن ادریس الاستخارة بالزقاع لا ما حذر مع استشهادهما من الاصحاب
وعدم رادها سواء من اخذ اخذ كالشيخ نجم الدين قال وكيف يكون شاذ
وقد روي المحدثون في كتبهم والمصنفون في مصنفاتهم وقد صنف السيد
العالم العابد صاحب الكرامات الظاهرة والماتر الباهرة رضي الله عنهما
على بن طاووس الحسني رحمه الله كتابا صحيحا في الاستخارات واعمد فيه على رواية
الزقاع وذكر من افادها عجائب وغرائب اراه الله تعالى اياه وقال لا تزال
الامر في الزقاع فهو خير من غيره وان توالي الله في ذلك الامر شر محض وان تفرقت

كان الخير والشر موزعاً بحسب تفرقها على اذنه ذلك بحسب ترتيبها انتهى ومن
الاستخارات الاستخارة بالعدد وذكر الشهيد في الذكرى قال لم يكن هذه
شهوة في العصور الماضية قبل زمان السيد الكبير العابد رضي الله عن
محمد بن محمد الاوى الحسنى الجاود بالمشهد المقدس الغزوى رضي الله عنه
قال وقد رويناها عنه وجميع مروياته عن عدة من مشايخنا عن الشيخ الكبير
الفاضل جمال الدين بن المطهر عن والده رضي الله عنهما من السيد رضي الله عنهما
عن صاحب الامر عليه السلام يقرأ الفاتحة عشر اواقلة ثلث ودون مرة ثم
يقراء القدر عشر اثم يقول هذا الدعاء ثلثا اللهم اني استخرك لعلك
بغاثة الامور واستبشرك بحسن ظني بك في المامول والمخذول اللهم
ان كان الامر الفلاني مما قد ينط بالبركة اجماز ووبرادير وحفت بالكرامة
ايامه ولياليه فخر في اللهم فيه خيرة ترد شمسك ذلاً وتقص ايامه سرور اللهم
انا امر فاقم وانا هي فانت هي اللهم اني استخرك برحمتك خيرة في عافية
ثم يقبض على قطعة من السجدة ويضم حاجته ان كان عد تلك القطعة وجأه
افعل وان كان فرداً لا تفعل او بالعكس وقال ابن طائوس رحمه الله في كتاب
الاستخارات وجدت بخط اخي الصالح رضي الله عنهما محمد بن محمد الحسيني رضي
سياودة وشرف خاتمة ما هذه الفقرة عن الصادق عليه السلام من اراد ان
يستخير الله تعالى فليقرأ الحمد عشر مرات وانا انزلناه عشر مرات ثم يقول وذكر
الدعاء الآتية قد عقيب والمخذول اللهم ان كان امرى هذا قد ينط وعقيب
سرور يا الله انا امر فاقم وانا هي فانت هي اللهم اخو برحمتك خيرة في عافية
ثلث مرات ثم ياخذ كفاً من الحصى او سحبه والاستخارات طرق اخرى كثيرة
غير ما ذكرنا والظاهر ان معنى الاستخارة طلب الخيرة من الله تعالى قاله في القاموس

والنهاية وغيرها وقال الحق صلوة الاستخارة هوان نصلي ركعتين وتسابح الله
ان يجعل ما غزمت عليه خيرة وقال ابن ادریس الاستخارة في كلام الدعاء وقيل
بعد كلام يرتبط به معنى استخرت الله استدعيت ارشاد به وكان يولس بن
حبیب القنوی يقول ان معنى قولهم استخير الله استفعلت الخير اي سالت الله ان
يوفقني في الاشياء التي اقصدها وانا كيفية صلوة الشكر مستفاد مما رواه الحلي
والشيخ عنه عن هرون بن خارجة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال في صلوة
الشكر اذا انعم الله عز وجل عليك بنعمة فصل ركعتين تقرأ في الاولى بفاتحة
الكتاب وقل هو الله احد وتقرأ في الثانية بفاتحة الكتاب وقل يا ايها
الكافرون ونقول في الركعة الاولى في ركوعك وسجودك الحمد لله شكرا
شكرا او حمدا ونقول في الركعة الثانية في ركوعك وسجودك الحمد لله الذي
استجاب دعائي واعطاني مسئلتی ونقل عن ابن التراج انه قال في الروضة
وقتها ارتفاع النهار وهو يوم الزواجر يدفعه ويستحب صلوة على عليه السلام اربع
ركعات في كل ركعة الحمد مرة وخمسين مرة التوحيد وتسبيحاتها بصلوة على
عليه السلام مستفاد من رواية مفضل بن عمر السابقة وروى الصدوق
عن عبد الله سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال من توضأ فاسغ
الوضوء وافتح الصلوة فصل اربع ركعات يفصل بينهن بتسليمة يقرأ في
كل ركعة فاتحة الكتاب وقل هو الله احد خمسين مرة انقل حين ينقل وليس
بینه وبين الله ذنب الا غفر له ثم قال رضي الله عنه وانا محمد بن مسعود الغياشي
رحمه الله فقد روي في كتابه عن عبد الله بن محمد عن محمد بن اسمعيل السمرائي
عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام ان هذه الصلوة
يسمى صلوة فاطمة وصلوة الاقارب ونقل عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد

انه روى هذه الصلوة وثوابها وكان يقول اني لا اعرفها بصلوة فاطمة عليها السلام
 واما اهل الكوفة فامنهم يعرفونها بصلوة فاطمة عليها السلام ركعتان في الاول
 الحمد مرة والقدر مائة مرة وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد مائة مرة ذكرها الشيخ
 في المصباح ولعل مستند هار واية مفضل بن عمر السابقة في نافلة رمضان وصلون
 جمع من ابى طالب وليتقى صلون الجنا وصلون التتبع اربع ركعات بتسليمتين
 يقرأ في الاولى الحمد والزلزلة ثم يقول خمس عشر مرة سبحان الله والحمد لله ولا
 اله الا الله والله اكبر ثم تركع وتقولها في حالة الرفع عشر اثم يسجد وتقولها في
 سجود عشر اثم ترفع رأسه من السجود ويقولها في حالة الرفع بين السجود تين
 عشر اثم تسجد ثانيا وتقولها في حالة السجود عشر اثم يرفع رأسه من السجود
 ويقولها في حالة الرفع عشر اوهكذا في البواقي ويقرأ في الثانية القابا
 وفي الثالثة النصر وفي الرابعة التوحيد ويدعوا بالمنقول اجمع المسلمون
 الا من شذ من العامة على استحباب هذه الصلوة قال المص في المنتهى والزوايا
 الدالة عليه مستفيضة فمن ذلك ما رواه الشيخ عن بسطام في الصحيح عن ابى
 عبد الله عليه السلام قال له رجل جعلت فداك ايلزم الرجل اخاه قال نعم
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله اليوم افتتح خير اثناء الخبر ان جعفر اذ قد قد قال
 والله ما ادرى باخيرا انا اشد سرور باقصدوم جعفر او بفتح خير قال فلم يلبث
 ان جاء جعفر قال فوب رسول الله صلى الله عليه وآله فالتزمه وقبل ما بين
 عينيه قال فقال له الرجل الاربعة ركعات التي يلقي ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله امر جعفر عليه السلام ان يصليها فقال لما قد قال له يا جعفر الا يطيقك
 الا اضعك الا اصول قال فتشوق الناس وراوا ان يعطيه ذهب او فضة
 قال بلى يا رسول الله قال صلى اربع ركعات متى ما صليتهن غفر لك ما بينهن

وصلوة فاطمة

في ركوع عشر اثم ترفع وتقولها

ان استطعت كل يوم والافكل يومين او كل جمعة او كل شهر او كل سنة فانه يغفر
 لك ما بينهما قال كيف اصلبها قال تقبض الصلوة ثم تقراء ثم تقول خمس عشرة
 مرة وانت قائم سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فاذا ركعت قلت
 ذلك عشر اذ ارفعت رأسك فعشرا واذا سجدت فعشرا واذا ارفعت رأسك
 فعشرا واذا سجدت الثانية عشر اذ ارفعت رأسك عشرا فذلك خمس
 وسبعون يكون ثلثمائة في اربع ركعات فحسن الف ومائتان وتقرأ في كل ركعة
 بقل هو الله احد وقاياها الكافرون ومن ذلك ما رواه الصدوق
 عن ابراهيم بن ابي البلاء في الصحيح قال قلت لابي الحسن يعني موسى بن جعفر
 عليهما السلام اي شيء لمن صلى صلوة جعفر قال لو كان عليه مثل رمل عالج وزبد
 البحر فبوابا لغفر الله له قال قلت هذا لنا قال فليكن هي الا لكم خاصة قال قلت
 فاني شئ اقرأ فيها قال وقلت اعترض القرآن قال لا اقراء فيها اذا ارزلت واذا
 جاء نصر الله واتا نصرنا في ليلة القدر وقل هو الله احد ورواه الشيخ ايضا
 ويبدل عليه ايضا حسنة ابي بصير المذكورة في الكافي ورواية ابي حمزة المذكورة
 في الفقيه وغير ذلك من الروايات والخلاف فيها في مواضع **الاول** المشهور
 بين الاصحاب ان التسبيح بعد القراءة ذهب اليه الشيخان وابن الجنييد وابن
 ادريس وابن ابي عمير وجمهور المتأخرين وقال ابن بابويه بعد نقل رواية ابي
 حمزة الله اعلم ان التسبيح قبل القراءة وقد روى ان التسبيح في صلوة جعفر
 بعد القراءة فباتي الحديثان احذ المصلي هو مصليب ويبدل على الاول
 صحيحة بسطام وحسنة ابي بصير وعلى الثاني رواية ابي حمزة وهي غير صحيحة
 فالترجيح للاول والتحيز غير بعيد المشهور في التسبيحات الصورة المذكورة
 ابن بابويه بعد نقل رواية ابي حمزة الله اعلم انها الله اكبر سبحان الله والحمد

والله الا الله نسب الصورة التي ذكرناها الى رواية وقال قباي الحديثين اخذ
المصلي فهو مصيب وهو غير بعيد وان كان الاولى العمل على المشهور لصحته بسطا
وهسته ابى بصير وضعف المعارض عن المقاومة **الثالث** اختلف الاصحاب
في قرائتها فالمشهور انه يقرأ في الاولى بعد الحمد الزلزلة وفي الثانية والعايات
وفي الثالثة النصر وفي الرابعة التوحيد وهو اختيار السيد المرتضى وابن الجوزي
وابى جعفر بن بابويه وابى الصلاح وابن البراج وسداده وقال علي بن بابويه نقل
في الاولى والعايات وفي الثانية الزلزلة وفي الباقيين كما تقدم قال
وان شئت صلها كلها بالتوحيد وقال الصدوق وفي المقنع بالتوحيد
في الجميع وعن ابن ابي عمير وفي الاولى الزلزلة وفي الثانية النصر وفي الثالثة
العايات وفي الرابعة قل هو الله احد والروايات مختلفة في هذا الباب
فتقتضى صحة بسطاً م الجمع بين قل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون في
كل ركعة وروى الصدوق عن عبد الله بن المغيرة في الصحيح ان الصادق عليه السلام
قال له اتراء في صلوة جعفر بقل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون وفي صحبة
ابن هبم بن ابى البلاد السابقة انه يقرأ فيها اذ انزلت واذا جاء نصر الله وانا
انزلناه في ليلة القدر وقل هو الله احد وروى الشيخ عن ابراهيم بن عبد الحميد
عن ابى الحسن عليه السلام ما هو المشهور بين الاصحاب لكن طريق الشيخ الى الحد كتابي
ابراهيم بن صحيح بن ابراهيم هو واقفي لكن بعض هذه الشهرة ورواية مفضل بن عمر السابقة
في نافلة رمضان **الرابع** المشهور بين الاصحاب انه يستحب العشر بعد الجمعة
الثانية قبل القيام الى الركعة الثانية وكذا في الثالثة قبل القيام الى الرابعة وقال
ابن ابي عمير ثم يرفع رأسه من السجود وينهض قائماً ويقول ذلك عشر اثم يقرأ
والنقل على المشهور **الخامس** المشهور انها بتسليمتين وظاهر ابن بابويه

في المقنع انه يقول بتسليمه واحدة لقولنا على حجة ضعيفة **السابع** يجوز الاحتساب
 بها من نوافل الليل والنهار وقال ابن الجنيّد ولا يجب الاحتساب بها من شيء من
 التطوع المؤتلف عليه ولو فعل وجعلها قضاء للتوافل اجزاءه والاول اقرب
 لنا لما رواه الشيخ عن ذريح في الصحيح من الصادق عليه السلام قال ان شئت من
 صلوة السبّح بالليل وان شئت بالنهاور وان شئت في السفر وان شئت جعلتها
 من نوافلك وان شئت جعلتها من قضاء صلوة وعن ذريح بن محمد الحاربي
 في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صلوة جعفر احتسب بها من باطلق
 قال ما شئت من ليل ونهار **السابع** روى الشيخ عن علي بن الرزيان في الصحيح
 قال كتبت الى الماضي الاخير اسأله عن رجل صلى صلوة جعفر ركعتين ثم يجعله
 عن الركعتين الاخيرتين حاجة او يقطع ذلك بحارث يجوز له ان يتيها اذا فرغ
 من حاجته وان قام عن مجلسه ام لا يجب ذلك الا ان يشأف الصلوة ويقضى الاربع
 ركعات كلها في مقام واحد فكتب بل ان قطعه عن ذلك امر لا بد منه فليقطع ذلك
 ثم ليرجع فليبين على ما بقي منها ان شاء الله وروى الصدوق عن ابي بصير عن
 ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا كنت مستجلاً افضل صلوة جعفر حرة ثم انقص
 التسبيح وانت ذاهب في هوايحك ورواه في الكافي والتهذيب عن ابيان عن علي عليه السلام
 وفي التوقيعات المنسوبة الى الحيري قال ما نعلم بعض اعظم الاصحاب ان انسى
 التسبيح وذكر في محل اخر قراءة في ذلك المحل مع ما فيه ويجوز فعلها في السفر
 في المحل على ما دل عليه بعض الروايات واما الدعاء المنقول الذي اشار اليه المصنف
 فهو ما ذكر الصدوق في العقيته نقلاً عن الحسن بن محبوب قال يقول في اخر
 سجدة من صلوة جعفر بن ابي طالب عليه السلام يا من ليس الغر والوقار يا من
 تعطف بالمجد وتكرم به يا من لا ينبغي التسبيح الا له يا من احصى كل شيء علمه باذنه

والطول يا ذا المن والفضل يا ذا القدر والكرم اسئلك بمقاعد الغر من عرشك
ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم الاعلى وكلما لك التامات ان تصلى
على محمد وآل محمد وان تفعل بي كذا وكذا وروى الشيخ عن ابي سعيد المدائني
قال قال لي ابو عبد الله عليه السلام الا علمك شيئا تقول في صلوة جعفر
نقلت بلى فقال اذا كنت في اخر سجدة من الاربعة ركعات فقل اذا فرغت من
تسبيح سبحان من ليس الغر والوقار سبحان من تقطف بالمجد وتكرم به سبحان
من لا ينبغي التسبيح الا له سبحان من احصى له كل شيء علمه سبحان ذي المن والنعمة
سبحان ذي القدرة والامر اللهم اني اسئلك بمقاعد الغر من عرشك ومنتهى
الرحمة من كتابك واسمك الاعظم وكلما لك التامة التي تمت صدقا وعدلا
صل على محمد واهل بيته واغفر لي كذا وكذا وليستحب ليلة الفطر ركعتان
يقراء في الاولى الحمد مرة والثانية بالتوحيد وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد
مرة مستند رواية الشيخ عن السياوي رفعه الى امير المؤمنين عليه السلام قال قال
رسول الله صلى الله عليه واله من صلى ليلة الفطر ركعتين يقرأ في اول ركعة
منها الحمد وقل هو الله احد الف مرة وفي الركعة الثانية الحمد وقل هو الله
احد مرة واحدة لم يسأل الله شيئا الا اعطاه وضعف سند الرواية بخبر
يقول اصحاب ك قال الشهيد رحمه الله في الذكرى وصلوة يوم العديرة
وهو الثامن عشر من ذي الحجة وكيفية هذه الصلوة وفضلها مروى في كتب
الادعية والحديث وليلة النصف من شعبان وهي اربع ركعات يقرأ في كل
ركعة الحمد وقل هو الله احد مائة مرة ويدعو بعدها بالمنقول وليلة البعث
ويومه وهو السابع والعشرين من رجب ذكر اصحاب هذه الاوقات
صلوات منعقدة في كتب الادعية وغيرها من ارادها رجع اليها وكل التوافل

ركعتان بتشهد ويسلم الأول وتر وصلوة الاعراب اما الحكم الأول فهو مشهور
 بين الاصحاب وذكر الشيخ في الخلاف والمبسوط وابن ادریس والمحقق وجمهور
 المتأخرين استناداً الى ان مشروعية الصلوة موقوفة على الوظيف الشرعي ولم يثبت
 الا على الوجه المذكور ويؤيد ما رواه عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام
 قال سألته عن الرجل يصلي النافلة هل يصلح له ان يصلي اربع ركعات لا يفصل
 بينهما قال لا ان يسلم بين كل ركعتين وانا استثناء الوتر جمع عليه بين الاصحاب
 وقد تقدم مستند في اوائل كتاب الصلوة واما صلوة الاعراب فاستثناءها
 مشهور بين المتأخرين ولم يستثنها الشيخ والمحقق في المعبر وقال ابن ادریس
 وقد روى رواية في صلوة الاعراب انها اربع بتسليم بعدها فان صححت هذه
 الرواية وقف عليها ولا يتعداها ومستند هذه الصلوات ما رواه الشيخ
 في المصباح مرسل عن زيد بن ثابت قال اتى رجل من الاعراب الى رسول الله
 صلى الله عليه وآله فقال يا ابي انت واقى يا رسول الله انا نكون في هذه البادية
 بعيداً عن المدينة فلا نقدر ان ناتيك كل جمعة فدلني على عمل فيه فضل
 صلوة الجمعة اذ امضيت الى اهلي فاجزتهم به فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 اذا كان عند ارتفاع النهار فصل ركعتين يقرأ في اول ركعة الحمد مرة واحدة
 وقراءة اخرى سبع مرات وفي الثانية الحمد مرة وقراءة اخرى سبع مرات
 سبع مرات فاذا سلمت فاقرا اية الكرسي سبع مرات ثم قم فصل ثمان ركعات
 بتسليمتين واقراء في كل ركعة منها الحمد مرة واذا جاء نصر الله مرة وقوله هو الله
 احد خمسة وعشرين مرة فاذا فرغت من صلواتك فقل سبحان الله رب العرش
 العظيم لاهول ولا قوة الا بالله العلي العظيم سبعين مرة قل والذى اطمعني
 بالنبوة ما من مؤمن ولا مؤمنة يصلي هذه الصلوة يوم الجمعة الا قول الا وانا

ضامن له الجنة ولا يقوم من مقامه حتى يغفر له ذنوبه ولا يوبى ذنوبه بما تمام الخير
والظاهر ان هذه الرواية من طرق العامة ولعل ذلك غير ضائر في مثل هذا
المقام خصوصاً مع شهاده عند طائفة كثيرة من الاصحاب وقد اورد الشيخ
في المصباح وابن طائوس في تمة صلوات كثيرة مستثنى عن هذه القاعدة ^{فخصيص}
الاستثناء بالصلتين المذكورتين محل تامل نعم اسانيد الروايات الواردة
بها غير واضحة وكان ذلك غير ضائر في مثل هذا المقام وحديث الارسل
في طريق الروايات ينسحب في صلوات الاعراب الا انها اشهر في كتب الفروع و
جميع التوافل فعلاً قايماً افضل مع جواز الايمان بها جالساً قال في المعبر
وهو اطباق العلماء وقال في المنتهى انه لا يعرف فيه مخالفاً وكاتهما الا
يعتد بالخلاف ابن ادريس حيث منع من الجلوس في النافلة في غير الوتر اختياراً
والاخبار الكثيرة توجه عليه منها ما رواه الشيخ عن ابن مسكان في الصحيح عن الحسن
بن زياد الصيقل قال قال لي ابو عبد الله عليه السلام اذا صلى الرجل جالساً
وهو يستطيع القيام فليضعف وعن سهل بن الحسن في الحسن انه سأل ابا الحسن
الاول عليه السلام عن الرجل يصلي النافلة قاعداً وليست به علة في سفر وحضر
قال لا بأس به وعن محمد بن مسلم باسناد فيه جهالة قال سألت ابا عبد الله عليه
السلام عن رجل يكسل او يضعف فيصلي التطوع جالساً قال يضعف ركعتين
بركعة ويؤيد ما رواه عن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له الرجل
يصلي وهو قاعد فيقرأ السورة فاذا اراد ان يجتمها قام فركع باخرها قال صل
صلوة القيام وعن حماد بن عثمان في الصحيح عن ابي الحسن عليه السلام قال سألت
عن الرجل يصلي وهو جالس فقال اذا اردت ان تقلى وانت جالس ركبت
لك بصلوة القيام فاقرأ وانت جالس فاذا كنت في آخر السورة فقم واتمها

واركع فتلك بحسب لك بصلوة القائم وعن حماد بن عثمان في الصحيح عن أبي الحسن
عليه السلام قال سألت عن الرجل يصلي وهو جالس فقال إذا أردت أن تقضي وانت
جالس ويكتب لك بصلوة القائم فاقراء وانت جالس فإذا كنت في آخر السورة فقم
فانتهأ واركع فتلك بحسب لك بصلوة القائم وعن حماد بن عثمان في الصحيح أيضا
قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام قد يشتد علي القيام في الصلوة فقال إذا أردت
أن تدرك صلوة القائم فاقراء وانت جالس فإذا بقي من السورة آيتان فقم واتم ما بقي
واركع واسجد فذلك صلوة القائم وعن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال
قلت له أنا أفحدث فقول من صلى وهو جالس من غير علة كانت صلواته ركعتين
بركعة سجدة بركعة فقال ليس هو هكذا هي قامة لكم وعن حماد بن عثمان
في الصحيح عن معوية بن ميسرة أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول أو سئل أيضا الرجل
وهو جالس مترجعا ومبسوط الرجلين فقال لأبناش وفي جواز الاستلقاء ولا
ضطجاء فيها احتيازا فإني أظفرها العدم وقفا في الوطائف الشرعية على القد
الثابت المستيقن وقيل بجوازه واختاره المصنف حتى أكتفى بأجزائه القراءة والاذك
ار على القلب دون اللسان واستحب بضعيف العتد في الحالة التي صلى عليها
على حسب مرتبتها من القيام فكلما تحسب الجالس ركعتين بركعة يحسب القطع
المضطجع على الأيمن أو بركعة وعلى الأيسر ثم ثمان والمستلق ستة عشر والكل غير
مرتبط بالدليل **النظر الثالث** في التواضع وفيه مقاصد **الأول** في الخل وفيه
مطلبان **الأول** من مبطلات الصلوة كل من احتل برأيب من واجبات الصلوة
عدا أو جهلا أو جوبه أو كونه مبطلا سواء كان ذلك الرأيب من أجزاء الصلوة
كالقراءة والركوع والسجود أو صفاتها كالطهارة في حال القراءة والجمهر
والاخفات أو شرائطها كالوقت والاستقبال وسر العورة أو تركها ^{حبة}

كالفعل الكثير والكلام وغيرهما بطلت صلوة لا ترميات بالماء مودبه على الوجه
المطلوب شرعاً فيبقى في عمدة التكليف وهذه الكنية ثابتة في جميع موادها
الاجمهر والاختلاف فقد عذر الجاهل بينهما بالاختلاف بين الاصحاب ويدل عليه
صحة تازاره السابقان في مسألة الجهر والاختلاف ويعد رجاء هل عضبته
الثوب او عضبته المكان او نجاستهما او نجاسة البدن او موضع السجود او عضبته
الماء او جلد المأخوذ من مسلم وقد تقدم الكلام في هذه المسائل مستوفى وبطل
بفعل كل ما يبطل الطهارة عمداً او سهواً اذا احدث في أثناء الصلوة فلا يغفل
اما ان يكون عمداً او سهواً او سبقه الحديث من غير اختيار اما في صورة العمد فلا
اجد خلافاً للاصحاب في كونه مبطلا للصلوة ونقل الاتفاق عليه جماعة من الاصحاب
منهم المصنف لكن عموم كلام ابن بابويه الاقي وعموم ما نقل عن ابن ابي عمير سابقاً
في مسألة المتيمم المحدث ناسياً في أثناء الصلوة بخالفه واما في صورة السهو فخالفاً
المصنف في التذكرة انه يبطل للصلوة إجماعاً في النهاية لشرح منقطعاً ثم احدث ذكراً
للصلوة او ناسياً لها بطلت صلوة إجماعاً اذا كان من اختياره ونسبه المحقق في المعبر
الى المنجسه وفي الشرايع اورد الخلاف في صورة السهو وتبعه بعض الشارحين
وكذا المصنف في المنتهى ويدل عليه كلام الشهيد في الدرر والظاهر ان مراده بما
كان من غير اختياره كما يفهم من كلام المصنف في المنتهى وكلام ابن بابويه الاقي الذي اعل
عدم البطلان بالحديث الواقع بعد السجود ويشمل صورة السهو ظاهراً والخلاف
في المتيمم المحدث ناسياً في أثناء الوقت مشهور لكن ليس النظر في هذا المقام عليه
واما في صورة سبق الحديث فالشهود بين الاصحاب انه يبطل للصلوة وحكي المصنف
في التذكرة والنهاية وغيره من الوتقى والشيخ انه يتطهر ويبنى على ما مضى من صلوة
وقال في المنتهى اما التماسي اد سبقه المحدث فان اكثر اصحابنا اوجبوا عليه

الاستيناف بعد الطهارة وقال الشيخ في الخلاف والسيد المرتضى في المصباح
اذا سبقه الحدث ففيه روايتان احدهما يعيد الصلوة واخرى يعيد الوضوء
وبني على صلوة قال الشيخ في الخلاف والذي اعمل عليه وانتي لها الرواية الاولى
وجعله في المبسوط احوط وقد مر في باب التيمم قول المصنف بان التيمم المحدث
في الاثناء تاسياً اذا وجد الماء يتطهر وبني على ما مضى من صلوة واختاره الشيخ
في النهاية والمبسوط وابن ابي عمير وقواء المحقق في المعبر وقد سبق تحقيق الامر
فيه ونقل الشارح الفاضل الاتفاق على بطلان الصلوة في المائية مطلقاً
وهو قولهم اخرج القائلون لوجوب الاعادة بوجوه **الاول** ان الطهارة شرط
في صحة الصلوة فيكون انتفاؤها مرجحاً لانتفاء صحة الصلوة فخصية للشرطية **الثاني**
الطهارة بلواقعة في الاثناء متضمن للفعل الكثير وهو مبطل للصلوة **الثالث**
رواية ابي بكر الحضرمي عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام اهما قال لا يقطع
الصلوة الا اربع الخلاء والبول والريح والصوت او رده الكليني في الموثق الى ابي
بكر **الرابع** ما رواه الشيخ عن حماد الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل
عن الرجل يكون في صلوة منه حب الفرج كيف يصنع قال ان كان خرج نظيفاً
من العذر فليس عليه شيء ولم ينقض وضوءه وان خرج متلطخاً بالعذر
بالعذر فليعلم ان يعيد الوضوء وان كان في صلوة قطع الصلوة واعاد الوضوء
والصلوة واستدل عليه ايضاً برواية الحسن بن المجهم قال سألت ابا الحسن
عليه السلام من رجل صلى الظهر والعصر فاحدث حين جلس في الرابعة فقال
فقال ان كان قال اشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله فلا يعيد وان كان
لم يشهد قبل ان يحدث فليعد ويمكن الاستدلال عليه ايضاً بما رواه الشيخ في
باب الاحداث من كتاب طهارة التهذيب في التصحيف عن ابي الصباح الكفائي

عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يحقن وهو في الصلوة فقال ان كان
لا يحفظ حدنا من ان كان فعلية الوضوء واعادة الصلوة وان كان ليستيقن انه لم
يحدث فليس عليه وضوء ولا اعادة واستدل عليه ايضا بان الصلوة وظيفة شريعة
فوجب الاقتصاد فيها على التزطيف الشرعي والمنقول الايتان بها على انتظم المحصول
فبدونه لا يحصل الامتثال ويرد على الاول ان المعبر عدم وقوع شيء من اجزاء الصلوة
بدون الطهارة واما اشتراط عدم تخلل الحدث في الاثناء فمرد على الثاني منع
الاجماع في محل النزاع وعلى الاستناد الى الروايات عدم صحة اسانيد ما ومعارضة ما
باقوى منها مع امكان الجمع بالتحخير والعموم في الرواية الاولى فيجوز اختصاصها بصور
العمد ويمكن ان يقال ضعف الروايات بنحو الشهرة وفيه تأمل ويرد على الدليل
الاخير ان التزطيف بهذا الحق ثابت باذلة القائلين بالبناء وهذا موقوف على
تمامية تلك الادلة اجمع القائلون بالبناء بما رواه الشيخ عن الفضيل بن يسار في
الصحيح قال قلت لابي جعفر عليه السلام اكون في الصلوة فاجد غمزا في بطني او اذا
افضرت باناف قال انصرف ثم تضرع وابن على ما مضى من صلواتك ما لم ينقض الصلوة
بالكلام متعمدا وان تكلمت ناسيا فلا شيء عليك فهو بمنزلة من تكلم في الصلوة ناسيا
قلت فان قلب وجهه من القبلة قال نعم وان قلب وجهه عن القبلة قال المرتضى رضي الله
عنه لو لم يكن الاذ والغمر ناقضا للطهارة لم يأمر بالانصراف واجيب عنه بانه ليس
في الجبرأة احدث والاذ والغمر ليس يحدث اجماعا وان الامر بالوضوء محمول
على الاستحباب ويمكن ان يقال لا يحض عن عمل الاذ والغمر في الجبر على المتقمن
للتناقض اذا الظاهر انه لم يقل اهد بجواز الانصراف وتجديد الوضوء
بدون الحدث والحكم باستحباب الوضوء مع بقاء الطهارة والبناء على ما
مضى لا يخلو عن بعد وكان المراد بالانصراف في الجبر قضاء الحاجة لكن الظاهر

انه يصير مدلوله على هذا مخالفا لما اتفقوا عليه وبعض ما رواه الشيخ عن ابي
 سعيد المقماط في الضعيف قال سمعت رجلا يسأل ابا عبد الله عليه السلام عن
 رجل وجده غمزا في بطنه او اذى او عصا من البول وهو في صلاته المكتوبة في
 الركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة قال فقال اذا اصاب شيئا من
 ذلك فلا بأس بان يخرج لمحاكته تلك فيتوضأ ثم ينصرف الى مصلاه الذي كان
 يقضي فيه فيبني على صلوة من الموضع الذي خرج منه لمحاكته ينقض الصلوة
 بكلام قال قلت وان التفت يمينا وشمالا او روى عن القتيبة قال نعم كل ذلك
 واسع انما هو بمنزلة رجل سها فانصرف في ركعة او ركعتين او ثلثة من المكتوبة فأتى
 عليه ان يبني على صلوة ولا يضعف الاستناد الى الحجة المذكورة ان الخبر يتضمن
 جواز الاستدبار في الصورة المذكورة وانه غير قاطع في صحة الصلوة وهو
 خلاف ما تقدمه كثير من الاخبار ومحمد بعض اصحاب على القتيبة اذ يعبر الى
 ابي حنيفة وجماعة من القامة القول باعادة الوضوء والبناء لمن سبقه المحدث
 واستشهد بهذا القول بما رواه الشيخ عن زرارة في الصحيح والكليني عنه في الحسن
 بابراهيم بن هاشم عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يحدث بعد ان يرفع رأسه
 من السجدة الاخيرة وقبل ان يشهد قال ينصرف ويتوضأ فان شاء رجع الى
 المسجد وان شاء وفى بنبه وان شاء حيث شاء فبعد في تشهد ثم يسلم وان كان المحدث
 بعد الشهادتين فقد مضت صلوة وهذه الرواية مختصة بمحدث يكون
 بعد السجود فلا يشهد على عموم الدعوى والمسئلة محل اشكال والاحتياط في
 الجمع بين القولين واما حجة المفيد ومن تبغير فقد مر في بحث التيمم واعلم ان
 المشهور بين الاصحاب بطلان الصلوة بالحدث المحتمل في أثناء الصلوة
 سواء كان حامدا ام لا وسواء كان بعد السجود قبل الشهادتين ام لا وقال الصدوق

في الفقيه ان دفعت رأسك من السجدة الثانية في الركعة الرابعة وحدثت
فان كنت قد قلت الشها وتبين فقد مضت صلاتك وان لم تكن قلت ذلك فقد
مضت صلاتك فتوضأ ثم عد الى مجلسك وتشهد حجة على ذلك لما رواه
الشيخ عن زراره في الموثق بابن بكير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل
يحدث بعد ما يرفع رأسه من السجود الاخير فقال تمت صلاته فامنا التشهد
سنة في الصلوة فليتوضأ وليجلس مكانه او مكانا نظيفا فيتشهد وما رواه الطيني
عن عبيد بن زراره في الموثق بابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل صلى
الفريضة فلما فرغ ورفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الرابعة احدث
فقال اما صلوة قد مضت وبقي التشهد فامنا التشهد سنة في الصلوة فليتشهد
وليعد الى مجلسه او مكان نظيف فيتشهد وصححه زراره السابقة ويؤيد ما
رواه الصدوق عن زراره في الصحيح من ابي جعفر عليه السلام انه قال لا يباد الصلوة
الا من خمسة الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود ثم قال القراءة سنة و
التشهد سنة ولا ينقض الفريضة السنة وربما يجزئ بان التشهد ليس ركنا فلا
يبطال الصلوة بتركه سهوا لان المحدث سهوا في حكم ترك التشهد سهوا وهذا
حجة ضعيف واجابنا المص بانه يحتمل ان يكون المراد بعد الرفع والايان بالواجب
من التشهد قبل الايتان بالمستحب واجاب عن الحجة الاخرة بانه في صورة المحدث
يصد وعليه انه احدث في ثناء الصلوة بخلاف ناسي التشهد اذا اعتقد هزجه
من الصلوة فانه يكون خارجا منها والجوابان ضعيفان قال في الذكرى بعد نقل
الروايتين هذان الحديثان معتبر الاسناد لكن يعارضهما ان المحدث وقع في
الصلوة فيفسدها ورواية الحسن بن الجهم ونقل الرواية المذكورة والمعارضة
الاولى بين الوهن ونعم ما قيل انه اجتهد في مقابل النص واما الرواية فناصر

الشد لا يصلح لمعارضته ما هو أقوى منه مع إمكان عمله على عادة التشهد واعادة
 الصلوة على سبيل الاستحباب فاذا ظهر مما ذكرنا ان قول الصدوق في هذه
 المسئلة قوى وطريق الاحتياط واضح وتبطل الصلوة بترك الطهارة كذلك
 اي عمدا وسهوا للجماع والاضمار وتبعد التكفير هذا هو المشهور بين الاصحاب
 ونقل المرتضى والشيخ اجماع الفرقة وخالف فيه ابن الجنييد فجعل تركه مستحبا
 وابو الصلاح حيث جعل فعله مكرها واسترحبه المحقق في المعبر اجماع المانعون
 بالاحتياط وبان افعال الصلوة متلفاة من الشارح ولا شرع هنا وبانه فصل كثير
 من الصلوة وبما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح عن احدهما عليهما السلام قال
 قلت الرجل يضع يده في الصلوة اليمنى على اليسرى قال ذاك التكفير فلا يفعل
 وعن حزين عن رجل عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يكفر انما يصنع ذلك المجوس
 ويوافقه قوله عليه السلام في حسنة زارة لا يكفر فائما فعل ذلك المجوس وهذه
 الاشارة لا يصفوا من التامل والنهي في الروايات المنقولة عنهم عليهم السلام غير واضح
 في التحريم خصوصا في رواية حزين المشتملة على عدة من المكروهات وعلى تقدير
 التسليم فالحق ثم لا يستلزم البطلان لان التام متعلق بامر خارج عن حقيقة الصلوة
 قال المحقق في المعبر الوجه عند الكراهية اما التحريم فيشكل لان الامر بالصلوة
 لا يتضمن حال الكفاين فلا يتعلق بها تحريم لكن الكراهية من حيث هي مخالفة لما
 دلت عليه الاحاديث عن اهل البيت عليهم السلام من استحباب وضعهما
 على الفخذين محاذيين للركبتين واحتجاج علم الهدى بالاجماع غير معلوم لنا
 خصوصا وقد وجد من اكابرة العلماء من يخالف في ذلك ولا يعلم من رواه من
 الموافق كما لا يعلم انه لا موافق له وقوله هو فعل كثير في غاية الضعف لان وضع اليدين
 عن الركبتين ليس بواجب ولم يتناول التام وضعهما في موضع معين وكان

المكلف وضعها كيف شاء وأما احتياج الطوسي رحمه الله بآلة افعال الصلوة
متلقات قلنا حق لكن كما لا يثبت تشريع وضع اليمين لم يثبت تحريم وضعها فساد
للمكلف وضعها فساد للمكلف كيف شاء وعدم تشريعه لا يدل على تحريمه لعدم
لدلالة التحريم وقوله الاحتياط يقتضي طرح ذلك قلنا متى إذا لم يوجد ما يدل على
الجواز أم إذا وجد لكن الأوامر المطلقة بالصلوة والركعة باطلانها على عدم المنع ثم
قال وأما الرواية فظاهرها الكراهية لما تضمنه من قوله أنه تشبه بالمجوس والمراد النبي صلى الله عليه
واله وآله فأنهم ليس على الوجوب لأنهم قد يفعلون الوجوب من اعتقاد الألوهية وأنه فاعل الخير لا يمكن
حمل الحديث على ظاهره فأن قال أبو الصلاح أو لا وبوك ما ذكرناه أن النبي صلى الله عليه وآله
بإمر الأعرابي وكنا رواية أبي حمزة حكاية صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله هذا كلام المحقق
وهو جريد وأعلم أن التكفير في اللغة هو الخضوع وأن يخفى الإنسان ويظا له
رأسه قريباً من الركوع كما يفعل من يريد تعظيم صاحبه واختلف كلام الأصحاب
في تفسيره ههنا ففسره المحقق والمصنف بوضع اليمين على الشمال وقيد المصنف في المنتهى
والتذكير بحال القراءة وقال الشيخ لا فرق بين وضع اليمين على الشمال وبالعكس
وبتبعه ابن إدريس ففسر التكبير بوضع اليمين على الشمال أو بالعكس ووافقه الشهيد
في التفسير المذكور وقال المصنف في المنتهى قال الشيخ في الخلاف يحرم وضع الشمال
على اليمين وعندى فيه تردد واذ رواية محمد بن مسلم يتضمن العكس ورواية حزين
يدل على المنع من التكفير وفي رواية محمد بن مسلم أن التكفير هو وضع اليمين
على الشمال حسب فيطالب الشيخ بالمستنداته في كلامه وهو حسن والظاهر أنه
لا فرق في الكراهة أو التحريم بين أن يكون الوضع فوق السر أو تحته ولا بين أن يكون
بينهما أم لا ولا بين أن يكون الوضع على الزند أو الساعد كما صرح به جماعة من الأصحاب
نظر إلى عموم المستند واستشكل المصنف في النهاية الأخيرة ولا ريب في جواز التكفير

في حاله التقية بل قد يجب ولو تركه والحال هذه فالظاهر عدم بطلان صلوة
لتوجه التمسك الى امر خارج عن العبادة وبطلان الصلوة ايضا بتعمد الكلام بحرفين
عما ليس بقرآن ولا دعاء لا خلاف في ذلك بين الاصحاب نقل اتفاقهم على ذلك
جماعة منهم كالفاضلين والشهيد بن وغيرهم ويدل عليه الاخبار المستفيضة من طرق
القائمة والمخاصة فمن طرق القائمة ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال ان
هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هي للتسبيح والتكبير وقراءة
القرآن وفي دلالة على المدعى نظر وعن زيد بن ارقم كنا نكتم في الصلوة بتكلم
احدنا صاحبه وهو الى جنبه حتى نزلت وقوم الله قانتين فامرنا بالسكوت وفيها
من الكلام رواه مسلم وفي الدلالة على البطلان تأمل من طرق الخاصة اخبار كثيرة
منها ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن
الرجل اياخذ الزعاف والحق في الصلوة كيف يصنع قال ينقل فيغسل انفه
ويعود في الصلوة وان تكلم فليعد الصلوة ورواه الشيخ عن محمد بن مسلم باسناد
اخرى صحيح وزاد في الرواية وليس عليه وضوء منها ما رواه الشيخ عن اسمعيل بن
عبد الخالق في الصحيح قال سألته عن الرجل يكون في جماعة من القوم يصلي المكتوبة
فيخرج من الزعاف كيف يصنع قال يخرج فان وجد ماء قبل ان يتكلم فليغسل الزعاف
ثم ليعبد فليبين على صلوة ومنها ما رواه الشيخ والحسين عن الحلبي في الحسن باب هيم
بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يصيب الزعاف وهو
في الصلوة فقال ان قد رعل ماء عند يميننا وشمالنا لا يريده وهو مستقبل القبلة
فليغسل عنه ثم ليصل ما بقي من صلوة وان لم يتدر على ماء حتى ينصرف بوجهه او
يتكلم فقد قطع صلوة ومنها صحيحة الفضيل السابقة عند شرح قول المصنف وبطل
يفعل كل ما يبطل الطهارة وينبغي التنبيه على امور **الاول** قطع الاصحاب

بان الحرف الواحد غير المفهم غير مبطل للصّلوة ونقل الاجماع عليه المص في التذكرة
والشهيد في التذكرة والشارح الفاضل واستند وامع ذلك الى عدم صدق
الكلام عليه قيل لا يصدق الكلام عليه في عرف العرب بل في اللغة ايضا لاشتهار
الكلام لغة في المركب من الحرفين قل الشيخ الرضي رضي الله عنه وذكر بعضهم انه
مبني على ما يتكلم سواء كان على حرف واحد او اكثر وقد يقال ان الاطلاق اعم من
الحقيقة فدلالة في هذا الكلام على خلاف المذهب وفيه مدول عن ظاهر ولا
يخفى ان الواقع في اكثر الزوايات لفظ التكلم وكان الظاهر صدق على الحرف الواحد
لكنها محمولة على الشايع الغالب وقفا على الاجماع المنقول وان كان الاحتياط يقتضي
الاجتناب عنه ومن هنا يعلم ان الظاهر ان الحرف الواحد المفهم مبطل وبصريح
جماعة من الاجماع صحاب بل يصدق الكلام عليه في اللغة والعرف بل في صناعة اهل
العربية ايضا للتضمنه الاستاد واستشكل المص في التذكرة نظرا الى انه يحصل
به الاتهام فاشبه الكلام ومن دالة مفهوم النطق بمرفين على عدم الابطال
وكلامه محل نظر واستوجه المص في المنتهى الابطال به نظرا الى صدق الكلام
عليه ومقتضى التقريب الذي ذكر ابطال الصّلوة لو كان بعد الحرف الواحد
غير المفهم مرة واختاره الشهيد واستشكل المص نظرا الى انه قد يتفق لاشياء
المحركة ولا يبعد حرفا ومن حيث انها احد حروف العلة فضمها الى الحرف كضم
حرف اخر اليه **الثاني** لا يعتبر في الكلام المبطل الوضع فالتكلم بالمهمات
يوجب بطلان الصّلوة بلا خلاف ويدل عليه التقريب الذي ذكرنا **الثالث**
الظاهر التخي غير مبطل للصّلوة كما صرح به جماعة من الاصحاب لعدم صدق
التكلم عليه لغة وعرفا ودوى الشيخ من تمام الشا باطى في الموقر انه سأل ابا
عبد الله عليه السلام عن الرجل يسمع صوتا بالباب وهو في الصّلوة فيتخفى

ليسمع جاريته واهل البادية فيشير اليها بيده لعلمها من بالباب لتظفر من هو
 قال لا بأس به وقال المص في المنتهى لو تنحج بحرفين وسمى كلاماً بطل صلوة وهو متحج
 لكن مجرد التنحج لا يوجب صدق الكلام عليه فهو مجرد الغرض والظاهر ان التنحج
 بحرفين بحيث يصدق عليه الكلام مبطل وكذا الثاني بهما كما صرح به جماعة من
 الاصحاب لصدق التكلم ولو كان كذلك خوفاً من التار في البطلان وجهان
 امد هما نعم لصدق التكلم وثانيهما لا واختاره المحقق في المعبر استناداً الى ان ذلك
 منقول من كثير من الصلوة او في الصلوة قال ووصف ابراهيم بذلك يؤذن بجواز
 والاثنين بحرفين بحيث يصدق التكلم بطل للصلوة وروى الشيخ عن طلحة بن
 زيد عن جعفر بن محمد عليهما السلام ان علياً عليه السلام قال من ان في صلوة
 فقد تكلم وحمله الاصحاب على الاثنين بحرفين **الراجح** لافرق في بطلان
 الصلوة بين ان يكون الكلام لمصلحة الصلوة ام لا عند الاصحاب ولا بين ان يكون
 لمصلحة اخرى غير الصلوة كانهما لا يعمى او الصبي اذا خاف عليها التردى
 في بئر ام على المشهور بين الاصحاب ويفهم من المعبر المنتهى انه اجماع عند
 الاصحاب وذكر المص في النهاية انه غير مبطل ولا يبعد ترجيح الاول لصدق التكلم
 ويؤيد ما روى الشيخ عن اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام
 انه قال في رجل يصلي ويرى الصبي يحبو الى النار الى الشاة يدخل البيت يفسد
 الشيء قال فليصرف ولحرم ما يتخوف ويبنى على صلوة ما لم يتكلم ويجوز التنبه
 بتلاوة القرآن والدعاء والذكر والاشارة باليد كما لو اراد الاذن لقوم فقال
 ادخلوا السلام امنين او لمن اراد التخطي على البساط بنعله اخلع بفليك انك
 بالواد المقدس طوى او اراد اعطاء كتاب لمن اسمه يحيى يا يحيى هذا الكتاب
 بقوة وروى ان علياً عليه السلام قال كنت في ساعة ادخل فيها على رسول الله صلى

عليه وآله فان كان في الصلوة سبوح وذلك اذ نزل ان كان في غير الصلوة اذن وروى
الشيخ عن علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى عليه السلام قال سألت عن الرجل يكون
في صلوة فليست اذن انسان على الباب فليسبح ويرفع صوته ويسمع جاريته
فيأتيته فترها يسبح على الباب انسانا هل يقطع ذلك صلوة وما عليه فقال
لا بأس لا يقطع ذلك صلوة وروى الكليني والشيخ بقاوت ما عن الحلبي في الحسن
باب نعيم بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يريد الحاجة وهو
في الصلوة فقال يؤمى برأسه ويشير بيده والمرأة اذا اردت الحاجة وهي
تصلي تصفق بيدها ورواه الصدوق عن الحلبي عنه عليه السلام في الصحيح وروى
ايضا عن عبد الله بن ابي يعفور في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
يؤد الحاجة وهو في الصلوة فقال يشير بيده والمرأة اذا اردت الحاجة تصفق
وفي بعض الروايات الضعيفة عن ابي الحسن موسى عليه السلام ان الرجل اذا كان
في الصلوة فدعاه الوالد فليستبح فاذا دعته الوالد فليقل لبك قال المصنف في النهاية
واذا ضعفت ضربت بطن كفها الايمن على ظهر الكف الايسر او بطن الاصابع
على ظهر الاصابع الاخرى ولا ينبغي ان يضرب البطن على البطن لانه لعب ولو فعلته
على وجه اللعب بطلت صلواتها مع الكثرة وفي القلة اشكال ينشأ عن تسوية
القليل ومن مناهة اللعب الصلوة ان هي كلامه ولا يبعد عدم البطلان
لما دل على ان الصلوة لا يعاد الا من اشياء مخصوصة وعدم ثبوت مناهات
اللعب مطلقا لحقيقة الصلوة وللتأمل فيه مجال فلو اتي تكلمات لا يوجد
في القرآن على نظمها ويوجد مفرداتها مثل يا ابراهيم سلام كن فانظروا بطلان
الصلوة بها ولو لم يقصد بالقران او التسبيح سوى التثنية فانظروا عدم البطلان
لعدم من وجه بذلك عن كونه قرانا واحتمل المصنف في النهاية البطلان واشاره

الآخر من غير مبطل لأنها ليست بكلام رفيه وجب ضعيف بالبطان
 لا يبطل الصلوة بالكلام سهواً بالأخلاف بين الأصحاب حكاه الفاضلان
 وغيرهما ويدل عليه ما رواه الشيخ والكليني عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح
 قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم ناسياً في الصلوة يقول أقيموا
 صفوفكم قال يتم صلوة ثم يسجد سجدتين فقلت سجدتا التمهيد قبل التسليم
 أو بعد قال بعد ويدل عليه أيضاً صحيحة الفضل السابقة عند شرح قول المصنف
 ويبطل يفعل كل ما يبطل الطهارة وما رواه الشيخ عن زرارة في الصحيح عن أبي
 جعفر عليه السلام في الرجل يسهر في الركعتين ويتكلم فقال يتمها بقي من صلوة
 تكلم أو لم يتكلم ولا شيء عليه ويدل عليه أيضاً بعض الأخبار الضعيفة **الشارح**
 لو ظن إتمام الصلوة فتكلم لم يفسد صلوة على المشهور بين الأصحاب ذهب
 الشيخ في النهاية إلى البطلان والاول أقرب لنا ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم
 في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام في رجل صلى ركعتين من المكوبة فسلم وهو
 يرى أنه قد أتم الصلوة وتكلم ثم ذكر أنه لم يصل غير الركعتين فقام ما بقي من صلوة
 ولا شيء عليه وعن سعيد الأعرج في الصحيح قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول
 صلى رسول الله صلى الله عليه وآله ثم سلم في ركعتين فسأله من خلفه يا رسول الله
 أحدث في الصلوة شيء قال وما ذلك قالوا إنما صليت ركعتين فقال كذلك
 يا أيها الذين وكان يدعا الشمالين فقال نعم فبقي على صلوة فأنتم الصلوة أرباعاً
 وقال إن الله عز وجل هو الذي أنشأ رحمة الامة ألا ترى لو أن رجلاً منع
 هذا العير وقيل ما يقبل صلواتك فمن دخل عليه اليوم ذلك قال قد سن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وصارت اسوت وسجد سجدتين لمكان
 الكلام ورواه الكليني أيضاً في الصحيح وروى الشيخ في الصحيح إلى علي بن نعمان

الزأري وهو مجهول قال كنت مع اصحاب لي في سفر وانا امامهم فصليت بهم
المغرب فصلت في الركعتين الاولتين فقال اصحابي انما صليت بنا ركعتين
فكلهم وكلوني فقالوا اما نحن فنعيد فقلت لكني لا اعيد واثم بركعة فاثممت بركعة
ثم سرنا فانيت اباعبد الله عليه السلام فذكرت له الذي كان من امرنا فقال لي انت
اصوب منهم فعلاً انما يعيد من لا يدري ما صلى وفي هذا الخبر دلالة على ان
الصواب بالنسبة الى الامومين ايضا الاتمام مع انهم لم يكن كلامهم مبنياً على
ظن الاتمام وعمل الاصحاب بهذا المعنى غير معلوم ويؤيد المدعى ما رواه الشيخ
عن زيد الشحام ابى اسامه في الضعيف في جملة حديث عمر وان هو استيقن
انه صلى ركعتين او ثلثاً ثم انصرف فتكلم فلم يعلم انه لم يتم الصلوة فاثمنا عليه ان يتم
الصلوة ما بقي منها فان بنى الله صلى الله عليه واله صلى بالناس ركعتين ثم
سعى حتى انصرف فقال له ذوالشمالين يا رسول الله احدث في الصلوة شيء
فقال ايها الناس اصدق ذوالشمالين فقالوا نعم لم يصل الا ركعتين فقام
فامم ما بقي من صلوة **التابع** قال في المنتهى لو تكلم مكرهاً فقال لا يبطل بترده
ينشاء من كون النبي صلى الله عليه واله رجع بينه وبين الناس في العفو والاقرب
البطلان لانه تكلم عامداً بما ليس من الصلوة والاكرام لا يخرج الفعل عن التعمد
وما قرب به غير بعيد نظر الى عدم الدليل على استثناء المكره مما دل على ابطال
التكلم عدماً وان كان الافراد الغالبة المنساقه الى الذهن غيره وفي تميم
الحكم بالنسبة الى غيرها نوع تأمل وماد دل على عفو المكره لا يدل على عدم الابطال
وهو ظاهر وفي المسئلة نوع تردد والبراءة اليقينية يقتضي الاتمام والاعادة
وتبطل الصلوة بتعمد الالتفات الى ما رواه هذا التقييد موجود في اكثر عبارات
الاصحاب وقال في المقنع حتى يرى من خلفه ومقتضى هذا التقييد ان الالتفات

الى اليمين واليسار لا يوجب بطلان الصلوة سواء كان بكل البدن او بالوجه
 خاصة لكن صحح المحقق في المعبر بان الالتفات بكل البدن مبطل وهو لم
 من ان يكون الى الخلف او الى اليمين واليسار بل يشمل ما بين الجانبين والقبلة ايضا
 وهو ظاهر كلام المص في المنتهى والتذكرة وقال الشهيد في الذكرى واعلم ان الالتفات
 الى اخص اليمين واليسار بجملة كالاستدبار كما انه يحكم في الصلوة مستدبراً على اقوى
 القولين فيجوز القول بالابطال ولو فعله ناسياً اذا تذكر في الوقت وان فرقنا بين
 الالتفات وبين الصلوة الى اليمين واليسار فلا ابطال انتهى وصحح في الذكرى
 والبيان بان الانحراف عن القبلة ولو كان يسيراً عامداً موجب للبطلان واما
 الالتفات بالوجه خاصة والمراد به ما لم يكن مع الالتفات لكل البدن فلا يخلو
 ان يكون الى الخلف او الى احد الجانبين او الى ما بين القبلة واحد الجانبين
 وظاهر قولهم والالتفات الى ما وراء وظهر عبارة المفيدة انه مبطل اذا كان
 الى الخلف وظاهر عبارة المعبر انه مفسر مبطل وكلام المص في المنتهى والتذكرة
 والتهامية لا يخلو عن اضطراب ويشعر كلام الفاضلين بانها زعم التلامذ
 بين الالتفات بالوجه الى ما وراء وبين الالتفات بكل البدن والظاهر ان
 ليس الامر كذلك نعم الانفكاك بينهما نادراً جداً فان المراد بالالتفات بالوجه
 مواجهة بذلك الجانب لا مجرد النظر اليه وصحح جماعة من الاصحاب منهم الشهيد
 بان الالتفات بالوجه مبطل للصلوة اذا بلغ الوجه حد الاستدبار فجاوز ان
 يكون مرادهم تجاوز حد الجانبين ويحذر ان يكون مرادهم مواجهة لمقابل
 القبلة وما يقرب من ذلك التخصيص بمقابل القبلة حقيقة فيعيد واما الالتفات
 بالوجه الى احد الجانبين ففكر عند اكثر الاصحاب وليس بمبطل قال في المنتهى
 الالتفات يميناً وشمالاً ينقص ثواب الصلوة ولا يبطلها وعليه جمهور العلماء

وهو مشعر بالاتفاق وفي المعتبر والتذكرة نسب محالقة إلى بعض العامة ونقل
عن ولد المصنف جعل الالتفات بالوجه مبطل والالتفات بالوجه اعم من ان
يقضى الى محض الجانبيين ام لا فظاهر هذا الكلام ابطال الالتفات بالوجه وان
كان الى ما بين القبلة والجانبيين والتعليل الذي نقل من ولد المصنف ايضا مشعر
بذلك فيكون مراده من الالتفات يمينا وشمالا الالتفات نحو اليمين وان لم يصل
الى محض اليمين ويحتمل التخصيص ويؤيد ما قل على ان ما بين المشرق والمغرب
قبله وجميع ما ذكرنا في صورة العمد واما السهو ففي كلام الاصحاب فيه تدافع
واضطراب واسند في الدروس الى الاكثر ان الاستدبار غير مبطل سهوا كما
هو مختار المصنف في هذا الكتاب وغيره وذهب الشيخ في موضع من المبسوط
الى انه مبطل سواء كان عمدا او سهوا وهو المفهوم من بعض مواضع التهذيب و
هو قول الشيخ ابي جعفر الكليني واختاره المحقق في المعتبر والمصنف في موضع من المنتهى
وذهب الشهيد في البيان الى ان الانحراف اليسير مبطل عمدا ثم قال ولو كان الى
محض الجانبيين او مستديرا بطلت وان كان سهوا الا ان يستمر السهو حتى يخرج
الوقت فلا قضاء فيها على الاقرب واختاره الشارح الفاضل وقال الشهيد في
الذكرى وان كان ناسيا وكان بين المشرق والمغرب فلا ابطال وان كان
المشرق والمغرب او كان مستديرا فقد اجزاه في المقتصر والنهاية مجرى الظان
في الاعادة في الوقت اذا كان اليهما ومطلقا ان استدبر وترقف فيه الفاضلان
انتهى والذي اطلعت عليه انهم ذكروا ما نقل عنهم في صورة صلى الى غير القبلة
ساهيا وهي غير الالتفات فلعل ما ذكره بنى على عدم الفرق وفي كلامه اشعار
بذلك وقال بعض المتأخرين ان الانحراف ان كان يسيرا تبلغ حد اليمين واليسار
لم يبضر وان بلغه واتى بشئ من الاضال في تلك الحال اعاد في الوقت والافلا

إعادة وينبغي التمسك على الاضطراب الذي اشرف اليه قال الشيخ في المبسوط بعد
 ان عد التروك الواجبة في الصلوة وعدمها الالتفات الى ما وراءه وهذا التروك
 الواجبة على قسامين احدهما متى حصل عامداً كان او ناسياً ابطل الصلوة والقسم
 الاخر متى حصل ساهياً او ناسياً او التقيه فانه لا يقطع الصلوة وهو كل ما عدا
 فاقصر الوضوء وهذا يصريح من بان الالتفات ساهياً لا يقطع الصلوة ثم قال
 بعد ذلك في فضل اخر ومن نقص ركعة او ما زاد عليها ولا يذو حتى يتكلم
 او يستدبر القبلة امار وهذا ظاهر في ان الاستدبار وسهواً موجب للبطلان
 فبين كلاميه تدافع واحتذى كلامه ابن عمر في الوسيلة فذكر نحو انهما وعد
 المحقق في الشرايع والالتفات الى ما وراءه من جملة ما لا يبطل الصلوة الا
 عمداً وصريح في المعبر بان الاستدبار مبطل للصلوة عمداً وسهواً وصريح المص
 في هذا الكتاب بان الالتفات لا يبطل سهواً ويصح قوله ولو نقصها او ما زاد
 سهواً اتم ان لم يكن تكلم او استدبر القبلة اذا حدث وصريح في المنتهى بان الالتفات
 الى ما وراءه سهواً لا يبطل الصلوة وصريح في بحث السهو بان الاستدبار مبطل للصلوة
 عمداً وسهواً وصريح بالاول في النهاية وقال في بحث الذي قريب من فبين نقص
 من عد وصلوة ساهياً اما لو فعل المبطل عمداً وسهواً كما حدث والاستدبار
 ان الحقناه فاقطع تبطل وهذا رجوع من الى التردد بعد الحكم بعدم كونه مبطلاً
 سهواً ويمكن دفع التدافع في كلام الشيخ وابن عمر وكلام المص ههنا يحمل التكلم
 والاستدبار المذكور في كلامهما بما اذا كان عمداً بعد ظن الخروج فوقا بينه وبين
 السهو وهذا التوجيه لا يجري في كلام المص في المنتهى وما يحذر وعذون ولو
 ظن الخروج من الصلوة فاستدبر عمداً نفى المحاقرة بالسهو وعدمه وجهان
 ولعل الاول اشهر هذا التحريم الاقوال في هذه المسئلة ومستند اصل المسئلة

روايات منها ما رواه الشيخ من زاراه في الصحيح انه سمع ابا جعفر عليه السلام يقول
الالتفات بقطع الصلوة اذا كان بكلمة ومنها ما رواه الصدوق عن عمر بن اذينة
في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه سأل عن الرجل يرفع وهو في الصلوة
وقد صلى بعض صلوة فقال ان كان الماء من يمينه او عن شماله او عن خلفه
فليغسله من غير ان يلتفت وليبين على صلوة فان لم يجد الماء حتى يلتفت فليعد
الصلوة قال والحق مثل ذلك ومنها ما رواه الشيخ والكليني في الصحيح عن محمد بن
مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل يلتفت في الصلوة قال لا ولا
ينقض اصابعه ومنها ما رواه ابن بابويه عن زاراه في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام
ثم استقبل القبلة بوجهك ولا تغلب بوجهك عن القبلة فيفسد صلواتك
فان الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وآله في الفريضة قل وجهك شطر
المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وروى الكليني والشيخ
عن الحسن بن ابراهيم بن هاشم عن زاراه عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا استقبلت
القبلة بوجهك فلا تغلب وجهك عن القبلة فتفسد صلواتك فان الله تعالى
قال لنبيه عليه السلام في الفريضة قل وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم
فولوا وجوهكم شطره واخشع بصرك ولا يرفع الى السماء ولكن هذا وجهك
في موضع سجودك ومنها ما رواه الكليني والشيخ في الحسن بن ابراهيم بن هاشم
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا التفت في صلوة مكتوبة من غير فراغ فاعدا
الصلوة اذا كان الالتفات فاحشا وان كنت قد شهدت فلا يعد ومنها حاشية
المحلي المتقدمة في المسئلة السابقة ومنها ما رواه الصدوق عن ابي بصير
في الضعيف عن الصادق عليه السلام ان تكلمت او صرفت وجهك عن القبلة
فاعد ومنها ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم باسناد فيه ضعف عن احمد بن عليهما

قال سئل عن رجل دخل مع الإمام في صلوة وقد سبقه بركعة فلما فرغ الإمام خرج مع
 الناس ثم ذكر أنه فاتته ركعة قال يعيد ركعة واحدة يجوز له ذلك إذا لم يحول
 وجهه عن القبلة فإذا حول وجهه فعليه أن يستقبل الصلوة استقبالا إلى غير ذلك
 من الأخبار إذا عرفت هذا فاعلم أن الصحيح أن الانحراف من القبلة بكل البدن
 يوجب بطلان الصلوة مطلقا وإن لم يصل إلى حد التشريق والتقريب عملا
 بمنطوق صحيحة زرارة المذكورة وعموم عدة من الأخبار المذكورة فإن قلت بدفعه
 مفهوم حسنة الحلبي فإن مقتضاها عدم البطلان عند عدم كونه فاحشا وما
 رواه الشيخ في الاستبصار عن عبد الحميد بن عبد الملك في الصحيح قال سألت
 أباعبد الله عليه السلام عن الالتفات في الصلوة أيقطع الصلوة قال لا وما
 أحب أن يفعل كذا في الاستبصار وفي التهذيب عبد الحميد عن عبد الملك و
 لقيل في الاستبصار هو الصحيح قلت لا يعبد أن يقال الفحش حاصل عند الالتفات
 بكل البدن فإنه كما يحصل باعتبار زيادة الانحراف يحصل باعتبار شمول البدن
 أيضا مع أن العمل بالمنطوق راجح وأما خبر عبد الحميد فمحول على صورة عدم
 الالتفات بالكلية مجعلا بين الأدلة وأما الانحراف بالوجه إذا وصل إلى
 حد الخلف فنقتضي صحة زرارة المنقولة عن الفقيه أنه موجب للبطلان
 ويدل عليه أيضا حسنة الحلبي المذكورة ويدل عليه أيضا ما دل على أن الالتفات
 مبطل من غير تخصيص نعم بغيره مفهوم صحيحة زرارة والجواب عنه أن
 عموم المفهوم فيها معتبر بالنسبة إلى الأفراد الشائفة الغالبة دون الأفراد
 الشاذة فإن الالتفات بالوجه بحيث يصل إلى حد الخلف مع عدم الانحراف
 بكل البدن نادر جدا وهذا الذي في وجه الجمع بينه وبين منطوق حسنة الحلبي
 من أن يحمل الفحش فيه باعتبار كل البدن ثبت توفيقا بين الخبرين وبين صحيحة زرارة

المنقولة عن الفقيه فان ذلك اقرب من تخصيص الخبر المذكور بالاتفات بجميع
البدن وهو ظاهر واعلم ان ليس المراد بالخلف في قولنا بالاتفات بالوجه بحيث
يصل الى الخلف المقابل للقبلة حقيقة بل هو مع ما يقرب منه ويمكن الحاق
ما بين الجانبين والخلف به مطلقاً نظراً الى ما ذكرنا من الدليل واما الاتفات
الى محض اليمين واليسار فنفى كونه مبطلاً تاملاً ولا يبعد بترجيح عدم الابطال
لمفهوم صحيحة زرار ورمار واه الشيخ عن علي بن جعفر في الصحيح عن ابيه موسى
عليه السلام قال سألته عن الرجل يكون في صلوة فيظن ان ثوبه قد انحرف او اصاب
شئ هل يصلح له ان ينظر فيه او يمسه قال ان كان في مقدم ثوبه او جانبيه
فلا بأس وان كان في مؤخره فلا يلتفت فانه لا يصلح ويمضه عموم رواية عبد
الحميد فان قلت حسنة الحلبي السابقة وصحيحة زرار المنقولة عن الفقيه
يدلان على الابطال قلت لا ثم تحقق الفحش في الصورة المذكورة فلا معارضة
لحسنة المذكورة واما الصحيح فمخصصة بالاتفات الفاحش جهاتين الادلة من هنا
يظهر ان الاتفات الى احد الجانبين اذا لم يصل احد التشريق والتقريب
غير مبطل وهل يحرم الاتفات الى احد الجانبين الظاهر لعدم الاصل ولظاهراً
صحيحة عبد الحميد وصحيحة محمد بن مسلم غير ناهضة بالدلالة على التحريم خصوصاً
مع انضمام غير المحرم اليه فيها نعم اذا كان الاتفات طويلاً جداً اتمم القول
بالتحريم او الابطال وكذا الوصل شيئاً من افعال الصلوة حال الاتفات لوجوب
الاستقبال بجميع البدن عند الايتان بافعال الصلوة ويحتمل الفرق بين ما لا
يمكن تداركه من الافعال كالاركان وغيرها كالقراءة هذا هو الكلام في
صورة العمد واما السهو فان بلغ الانحراف هذا اليمين او اليسار وكان الانحراف
بكل البدن او بالوجه خاصة مع بلوغه حد الاستدبار فلا يعد اختياراً

مثل العمد في البطلان فيجب الاعادة في الوقت وخارجة لعموم المستند وعدم
 ما يصلح للتخصيص واما ما دل على العفو عن السهو فانما المستفاد منه عدم الانتم
 والعقاب لا عدم ترتب الاحكام الوضعية قال قلت قد روى الكليني والشيخ عن
 عبد الرحمن بن ابي عبد الله في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا صليت وانت
 غير القبلة فاستبان لك انك صليت على غير القبلة وانت في وقت فاعد وان فاتك
 الوقت فلا تقعد وهذا يدل على عدم وجوب القضاء لمن التفت ساهيا اما
 بناء على عموم الرواية بالنسبة الى من صلى على غير القبلة تمام الصلوة ساهيا فينجب
 الحكم ههنا بطريق اولي واما بناء على عمومها بالنسبة الى من صلى بعض صلوة
 على غير القبلة ساهيا ويدل عليه ايضا صحيحة زرارة المذكورة في بحث القبلة من شرح
 قول المصنف ولو صلى باجتهاد او لضيق الوقت والنسبة بين الخبرين وما استندتم
 اليه من الاخبار عموم من وجه فيجوز ارتكاب التخصيص في كلا الجانبين فما وجه
 ترجيح ما ذكرتم قلت تخصيص الروايتين بمن صلى على غير القبلة فانما اولي من
 ارتكاب التأويل في الاخبار الكثيرة وفي قوله فاستبان لك اشعار بما يذكر من
 التخصيص على ان احتمال ارتكاب التأويل في الاخبار المعارضة له ليس ببلب
 البعيد لما نقلنا عنه البعد من الحكم المذكور ولا يخلو عن نوع تردد وان بلغ الامر
 حد اليقين واليسار ولم يتجاوز عنه ولم يكن الاخراف بالبدن كله فان لم يأت
 بشئ من افعال الصلوة على هذه الحالة فالظاهر انه غير مبطل للاصل السالم
 عن المعارض مضافا الى ما مر في العمد اللهم الا ان يكون له طويلا جدا فيجمل
 القول بالبطلان ح لكن لم يكن ذلك باعتبار الالتفات وان اتى بشئ من افعال
 الصلوة على هذه الحالة فان امكن تداركه فالظاهر انه غير قارح في الصحة مع احتمال
 وان لم يمكن تداركه كما اذا كان ركنا فالظاهر انه مبطل لاشراط صحة الصلوة بالتو

الى القبلة بجميع البدن فحجب الامادة او القضاء ويحتمل عدم وجوب القضاء
وان لم يبلغ الانحراف حد اليمين واليسار سواء كان بالبدن كله ام لا فالظاهر
انه ليس عليه شيء لصحيفة معوية بن عمار المذكورة في مجتبى القبلة عند شرح قول
المص ولا يعيد ان كان بينهما ولو ظن الخروج من الصلوة فالحرف عامدا فالظاهر
انه يحكم الانحراف عامدا في التفاصيل المذكورة فيه ويخذه رواته ابي سعيد
القفاط المذكورة عند شرح قول المص ويطلب بفعل كل ما يبطل الطهارة
واما المكرة فالكلام في المحاقرة بالعامد المختار كما ترى في المسئلة المتقدمة من
غير فوق وان اردت تفصيل هذه المسئلة فاعلم ان الانحراف عن سمت القبلة
انما يكون الى سبع جهات اليمين واليسار وما بين كل واحد منهما والقبلة
ودبر القبلة وما بين كل واحد عن الجانبين والدبر وعلى كل تقدير فاما
ان يكون الانحراف لكل البدن ام بالوجه خاصة فصارت الاحتمالات اربعة
عشر وعلى كل تقدير اما ان يكون عامدا او ساهيا او طائفا بالخروج من الصلوة
او مكرها فصارت الاحتمالات ستا وخمسين وعلى كل تقدير اما ان يكون
الاتفات طويلا او قصيرا فصارت الاحتمالات مائة واثنى عشر وعلى كل تقدير
اما لم يفعل شيئا من الصلوة في تلك الحالة او فعل ما يمكن تداركه او فعل ما
يمكن تداركه فصارت الاحتمالات ثلثمائة وست وثلثين وعلى كل تقدير
اما يذكر في الوقت او خارجة فصارت الاحتمالات ستمائة واثنى وسبعين
وات بعد الاحاط بما ذكرنا لا يخفى عليك حكم شيء منها فتدبر وكن من المخاطبين
في جميع الاحوال فانه اقصد الطريق واسلم في المال ويطلب الصلوة ايضا يتعد
الفقهة بلا خلاف ونقل الاتفاق عليه جماعة من الاصحاب منهم القاضي
ويذكر عليه الاخبار المستفيضة منها ما رواه الشيخ عن ابن ابي عمير في الصحيح على الظاهر

من رده سمعه يقول ان التسم في الصلوة لا ينقص الصلوة ولا ينقص الوضوء
انما يقطع الضحك الذي فيه الفقهه يريد به قطع الصلوة دون الوضوء
لان القطع انما يستعمل في الصلوة ولم تجز العبادة باستعماله في الوضوء ومنها ما
رواه الكيفي والشيخ في الحسن بابرهم بن هاشم عن زرارة عن ابي عبد الله عليه
السلم قال الفقهه لا تنقص الوضوء ولكن تنقص الصلوة ومنها ما رواه الشيخان
عن سماعة قال سألته عن الضحك هل يقطع الصلوة قال اما التسم فلا يقطع
الصلوة واما الفقهه فهي تقطع الصلوة ويخبره روى الكيفي عن زراره
وقرب منه روى الصدوق مرسل عن الصادق عليه السلم وليستفاد
من هذه الرواية ان التسم لا يقطع الصلوة وهو اتفاق ونقل الاتفاق
عليه جماعة من الاصحاب وليستفاد من الرواية انه من افراد الضحك ويوافقه
كلام صاحب القاموس حيث قال فيه هو اقل الضحك واحسنه وفي الصحاح
انه دون الضحك واعلم ان المذكور في كلام الاصحاب لفظ الفقهه وفي القاموس
هي الترجيع في الضحك او شدة الضحك وفي الصحاح الفقهه في الضحك معرف
وهو ان يقول قد قد وقال الشارح الماضل هو لغة الترجيع في الضحك او شدة
الضحك والمراد هنا مطلق الضحك كما صرح به المصنف في غير هذا الكتاب وقال
في الروضة هي الضحك المشتمل على الصوت وان لم يكن فيه ترجيع ولا شدة وفيه
تأمل اذ لا يساعد على ما ذكر العرف ولا اللغة ولا مضمون النص اذ ليس فيه
سوى الفقهه ولعله نظر الى ايراد الفقهاء التسم في مقابلة الفقهه ومجرب
ذلك غير كاف وما نقله من المصنف لم اطلع عليه صريحا ولعله نظر الى عبادة المستهين حيث
قال فيه يجب عليه ترك الضحك في الصلوة لا التسم فلو تفقهه عند بطلت صلوة
ولا يبعد ان يكون مراد المصنف من الضحك الفقهه وقوله على المضمون وبالحمله الذي

ثبت بالنصوص البهينة وإنما الحكم في كل صحت يكون فيه صوت فيحتاج الى دليل
مع ان الاصل ينفيه والنصوص يشمل السهو ايضا لكن نقل المص في المتدكرة والشهيد
في التذكري والشارح الفاضل الإجماع على عدم الإبطال به ولو وقف على وجه
لا يمكن دفعه لمقابلة ما أعجب ونحوه فاستقرب الشهيد في التذكري البطلان
وان لم يأنهم لعموم الخبر وهو متجه بل يظهر من التذكرة انه متفق عليه بين اصحابنا
وتبطل الصلوة ايضا بتعمد الفعل الكثير الذي ليس من الصلوة لاختلاف بين
العلماء فان الفعل الكثير الخارج من الصلوة مما لم يكن من جنس الصلوة
عامدا مبطل حكم ذلك الفاضلان وغيرهما قال المص في المنتهى ويجب عليه
ترك الفعل الكثير الخارج من افعال الصلوة ولو فعلة عامدا بطلت صلوة
وهو قول اهل العلم كافة لانه يخرج به عن كونه مصليا والقليل لا يبطل الصلوة
بالاجماع قال ولم يجد الشارع القلة والكثرة فالمرجع في ذلك الى العادة وكل
ما ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام فعلوا في الصلوة او امروا
به فهو من جنس القليل كقتل البرعوث والحية والعقرب وكادوى الجمهور ومن
النبي صلى الله عليه وآله انه كان يحمل امامه بنت ابي العاص فكان اذا سجد وضعها
واذا قام دفعها انتهى واعلم ان للاصحاب في تحديد عبارات منها ما سمي كثيرا
عرفا ذكر المص وغيره ومنها ما يخرج فاعله به عن كونه مصليا عرفا ذكره الشارح
الفاضل وقال ابن ادریس في السراير هو ما يسمي في العبادة كثيرا مثل الاكل
والشرب واللبس وغير ذلك مما اذا فعله الانسان لا يسمي مصليا بل يسمي
اكلا وشاربا ولا يسمي فاعله في العادة مصليا وقال المص في المتدكرة اختلف
العلماء في حد الكثرة فالذي عول عليه علمنا البناء على العادة فما يسمي
في العادة كثيرا فهو كثيرا والافلا لان عادة الشرع ود الناس فيما ينص عليه

الى عرفهم وبه قال بعض الشافعية وقال بعضهم القليل ما لا تسع زمانه لفعل
 بكثرة من الصلوة والكثير ما تسع وقال بعضهم ما لا يحتاج الى فعل اليدين معا
 كرفع العمامة وحمل الاذان فهو قليل وما يحتاج اليهما معا كتذير العمامة وعقد
 الشراويل فهو كثير وقال بعضهم القليل ما لا يظن الناظر الى فاعله انه ليس في الصلوة
 والكثير ما يظن به الناظر الى فاعله الاعراض عن الصلوة انتهى وما ذكره من
 التقليل على حالة الحكم بالعرف فهو متجه ان كان مستندا اصل الحكم النص وليس
 كذلك فان لم اطلع على نص يتضمن ان الفعل الكثير يبطل ولا ذكر نص في هذا
 الباب في شيء من كتب الاستدلال فاذا كان مستندا الحكم هو الاجماع فيجب ان اناطة
 الحكم بمورد الاتفاق فكل فعل ثبت الاتفاق على كونه فعلا كثيرا كان مبطلا او
 متى ثبت انه ليس بكثير فهو ليس بمبطل ومتى اشبه الامر فلا يبعد القول به
 كونه مبطلا لان اشتراط الصحة بتركه يحتاج الى دليل بناء على ان الصلوة اسم للاكراه
 المعينة مطلقا فيكون هذه الامور خارجة عن حقيقتها ويحمل القول بالبطلان
 وجوب الاعادة لتوقف البراءة اليقينية عن التكلف الثابت عليه وهذا
 مبنى على ان الصلوة اسم للاكراه كان الجامعة لشرايط الصحة ويؤيد الاول ما دل
 على حصر اسباب الامادة في اشياء محصورة وان كان الاستدلال بهذا الوجه
 لا يصفوا عن شوب الاشكال وذكر المصنف ان الخطوة الواحدة والضربة قليلة
 والثلاثة كثيرة وفي الفعلين للشافعية وجهان احدهما انه كثير لتكرره والاصح
 خلافه لان النبي صلى الله عليه واله خلع نعليه في الصلوة وهما فعلان وفي كون
 الثلاثة كثيرة مبطله تأمل وذكر ايضا ان الثلاثة المبطله يراد بها الخطوات
 المتباعدة اما الحركات الخفيفة كتحريك الاصابع في مسجدة او حكة فالاقرب
 منع الابطال بها فهي مع الكثرة بمثابة الفعل القليل ويحمل الابطال للكثرة

ولقد هذا الاحتمال ضعيف وقال في المنتهى لا بأس ان يعد الرجل عدد
ركعاته باصابعه او بشئ يكون معه من المحصى ونسبه عليه علينا اجمع بشرط
ان لا يلفظ بل يعقد في ضمير وليس مكروهاً وبه قال اهل العلم كافة
الا باحقيقه فانه كرهه وكذلك الشافعي انتهي ويدل عليه ما رواه ابن بابويه
عن عبد الله بن المغيرة في الصحيح انه قال لا بأس ان يعد الرجل صلواته بخاتمة
او بحصى ياخذ بهيك فيعده به وعن عبد الله بن يعقوب وعن ابي عبد الله عليه
السلم قال استغفر الله في الوتر سبعين مرة وتنصب يدك اليسرى وتعد باليمين
وروى الشيخ عن حبيب الخثعمي قال شكوت الى ابي عبد الله عليه السلم كثره
الشه في الصلوة فقال احص صلواتك بالمحصى او قال احفظها بالمحصى وفي
بعض الاخبار انه كان عليه السلم بعد التسبيح بالاصبع ويجزئ قليلاً واجزئ
في الذكرى بان النبي صلى الله عليه وآله علم جعفر اصلون التسبيح وهي محتاجة
الى العدد وروى البرقي عن داود بن سرحان عن الصادق عليه السلم
في عد الاى بعقد اليد قال لا بأس هو احصى للقران وذكر المص في الذكر
ايضاً ان الفعل الواحد لا يبطل فان تقاضت فاشكال كالوثبة الثا^{لثة}
فانها لا فراطها وبعدها عن حال المصلي يوجب البطلان وذكر ايضاً
ان الكثرة اذا اتوا الى ابطال اما مع التقري فاشكال ووجه الاشكال تحقيق
الكثرة ومن هو وجه بالتقري من الكثرة وحديث امامته بقوى الشافعي
وفي بعض الاخبار ان الحسين عليه السلم كان يقصلي وعلى عاتقه شئ وكان
كلما يركع او يسجد يقع من كتفه ثم يضعه عليه حتى يكمل الصلوة واعلم ان جماعة
من الاصحاب صرحوا بجواز اشياء في الصلوة ولم اطلع على خلاف فيه والظاهر
انه لم يصدق على شئ منها الفعل الكثير وحصرها ابن حمزة في ثمانية العمل

القليل مثل اليماء وقتل المؤديات من الحية والعقرب والتصفيق وضرب
 الحايطة تلبسها على الحاجة وما لا يمكن التحرز منه كان د راد ما يخرج من خلل
 الانسان وقتل القمل والبرغوث وغسل ما اصاب الثوب من الزهاف
 ما لم يخوف من القملة او يتكلم وحمد الله تعالى على العطاس ورد التسليم بمثله
 وزاد في الذكرى اشياء اخرى كعدد الركعات والتسبح بالاصابع والاشارة
 باليد والتخنج وضرب المرأة على فخذها ورمي الغيرة بحصاة طلب لاقباله وضخم
 الجارية اليه واوضاع الصبي حال التشهد ورفع القلنس من الارض ووضعها
 على الرأس وليس العمامة والرداء وبتسبح الجبهة ولتذكر ههنا بعض الاخبار
 الدالة على ما ذكره غير وقد مر في هذا الباب اخبار متعددة عند شرح قول
 المصنف والكلام بحر فإين ومسئلة تحلل الحديث روى الشيخ عن يونس بن يعقوب
 في الموثق بالحسن بن علي بن فضال ويونس قال رايت ابا عبد الله عليه السلام
 يسوي الحصى في موضع سجوده بين السجدة تين وعن عبيد الله الحلبي في الموثق
 بالحسن من ابي عبد الله عليه السلام قال سألت ابي عن الرجل يمشي في الصلوة اذا
 لصق بها الزاب فقال نعم قد كان ابو جعفر عليه السلام يمشي في الصلوة اذا لصق
 بها الزاب ومن صفوان في الصحيح عن اسحق بن القمار عن رجل من بني عجل قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المكان يكون فيه الغبار فانفخ اذا اردت
 السجود فقال لا بأس وروى الشيخ والكليني عن محمد بن مسلم باسناد فيه محمد بن
 عيسى عن يونس عن احمدهما عليهما السلام في الرجل يمشي في الصلوة فيرى
 دماً كيف يضعه ينصرف فقال ان كان يابساً فليمر به ولا بأس وفي الكافي
 دماً كثيراً وروى الشيخ عن ابن ابي نصر في الصحيح عن ابي الوليد قال كنت جالساً
 عند ابي عبد الله عليه السلام فسأله ناهية ابو جبيب فقال له جعلني الله فداك ان لي

روى الطحا فيهما وروى ماقت في ساعة من الليل فاعرف من الرعي ان الغلام قد نام
 فاضرب الحايطة لا وقطه فقال نعم انت في طاعة الله عز وجل تطلب رزقه وروى
 ابن بابويه بتفاوت في المتن وفيه فاقوم فاصلي الى اخره وروى الشيخ عن الحسن
 محبوب في الصحيح عن علي بن الحسن بن رباط عن محمد بن بجيل اخي علي بن بجيل
 قال رايت ابا عبد الله عليه السلام يصلي فمرته رجل وهو بن السجدة تين فرماه
 ابو عبد الله عليه السلام بحضاه فاقبل اليه الرجل ورواه ابن بابويه ايضا وروى
 الشيخ عن ابي حمزة في الضعيف قال قال ابو جعفر عليه السلام ان ادخلت يدك
 في نفك وانت تصلي فوجدت دما سائلا ليس برعاف ففقه بيدك وقد مر
 عند شرح قول المص والحكام وفي سلة الالتفات اخبار دالة على ان غسل
 الرعاف لا ينقص الصلوة وينبذ ما كيد اماراه الشيخ عن معوية بن وهب ^{في الصحيح}
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرعاف انتقص الوضوء قال لو ان رجلا
 رعف في صلوة وكان عنده ماء او من يشير اليه بماء فمأوله فقال برأسه فغسله
 فليبن على صلوة لا يقطعها وعن ابي بصير في الموثق قال سمعت ابا عبد الله عليه
 السلام يقول في رجل صلى الصبح فلما جلس في الركعتين قبل ان يتشهد رعف
 قال فليخرج فليغسل اقرئه ثم ليرجع فليتم صلوة فان اخر صلوة التسليم وعن غالب
 بن عثمان باسناد معتبر عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يصلي
 المكتوبة فينقص صلوة ويتشهد ثم ينام قبل ان تسلم قال قد تمت صلوة وان
 كان رعا فاغسله ثم رجع فسلم واورد الشيخ بعض الاخبار الدالة على ان الرعاف
 ينقص الصلوة وعلمها الشيخ على رعا فيحتاج الى الاستدبار وهو حسن
 جمعا بين الادلة وروى الشيخ عن علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى بن جعفر
 عليهما السلام سأل عن الرجل يكون في صلوة فرماه رجل فسبحه فقال اليوم فانصر

ففسله فلم يتكلم حتى يرجع الى المسجد هل يعيد بما صلى او يستقبل الصلوة قال يستقبل
الصلوة ولا يعيد بشئ مما صلى ويمكن ارتكاب التأويل السابق فيها جميعاً بين
الأدلة ويجوز الحمل على الاستحباب ايضاً وعن علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه
موسى عليه السلام قال سألت عن الرجل يكون به الشاؤل او الحرج هل يصلح له ان يقطع
الشاؤل وهو في صلوة او ينتف بعض حجر من ذلك الحرج ويطره قال ان لم
يتخوف ان يسيل الدم فلا بأس وان تخوف فلا تقطعه وعن عمار في الموثق عن ابي
عبد الله عليه السلام قال سألت عن الذمل يكون بالرجل فينتفج وهو في الصلوة قال
يمسحه ويمسح يده بالخياط او بالارض ولا يقطع الصلوة او رده الشيخ في باب الاحداث
من الزيادات وعن ابن ابي عمير في الصحيح عن مسمع قال سألت ابا الحسن عليه السلام
فقلت اكون اصلي فيرب الجارية فربما صمته الى قال لا بأس وعن ابي بكر الحضرمي
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالنخ في الصلوة في موضع السجود ما لم يؤد
احداً في الصحيح عن الحسين بن ابي العلاء المدوح قال سألت ابا عبد الله عليه
السلام عن رجل يقوم في الصلوة فيرى القملة قال فليدقنها في الحصى فان ملياً
عليه السلام كان يقول اذا رايتها فادقنها في البطحاء وفي الضعيف عن ابي حمزة قال
ان وجدت قملة وانت في الصلوة فادقنها في الحصى وعن عمار الساباطي في الموثق
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان تحمل المرأة صديها وهي تقضي او يرضعه
وهي يشهد روى الشيخ والكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الرجل يكون في الصلوة فيرى الحية او العقرب فيقتلها ان اذياه
قال نعم وروى الشيخ في الصحيح عن الحسين بن ابي العلاء قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الرجل يرى الحية والعقرب وهو يقضي المكتوبة قال يقتلها وروى
الشيخ وابن بابويه عن عمار في الموثق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل

في الصلوة فزنى حية بجباله يجوز ان يتناولها فيقتلها فقال ان كان بينه وبينها
خطوة واحدة فليخط وليقتلها والا فلا وروى الشيخ والكليني عن الحلبي في الحسن
باب بهيم بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقتل البقرة والبرغوث والتمه
والذباب في الصلوة انقص صلوته ووضوءه قال لا ورواه ابن بابويه ايضا في
الصحيح وفي الصحيح عن الحسن بن محبوب عن علي بن الحسن التباطي عن ذكرنا
الايعور ورواه ابن بابويه ايضا عن ذكرنا قال رايت ابا الحسن عليه السلام يقضي
فانما والى جانبه رجل كثير يريد ان يقوم ومعه عصا فاراد ان يتناولها فخط
ايول الحسن عليه السلام في صلوته فناوله الرجل العصا ثم عاد الى صلوته وعن معوية
بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يعيث بذكره في
الصلوة المكتوبة قال وما له فعل قلت يعيث به حتى مسه يده فقال لا بأس
وروى الشيخ في باب الاحداث من الزيات عن معوية بن عمار في الصحيح
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعيث بذكره في الصلوة المكتوبة
قال لا بأس به وروى الشيخ والكليني عن اسمعيل بن ابي زياد في الضعيف عن
جعفر عن ابيه عن علي بن عليم السلام انه قال في الرجل يقضي ويرى الصبي يحبوا
الى النار والشاة تدخل البيت لقصد الشيء قال فليصرف وليحرم ما يتخوف
وبني على صلوته ما لم يتكلم وعن السكوني في الضعيف عن ابي عبد الله عليه
السلام انه قال في الرجل يقضي في موضع ثم يريد ان يتقدم قال يكف عن القراءة
في مشية حتى يتقدم الى الموضع الذي يريد ثم يقرأ وروى ابن بابويه عن محمد بن
مسلم باسناد ظاهر كونه صحيحا انه سأل ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يؤذيه
الذابة وهو يقضي قال يلقيها طاعة ان شاء او يدننها في الحصى وعن الحلبي
في الصحيح انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحنك وهو في الصلوة

قال الأبا س وعن علي بن جعفر في الصحيح أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل
يموتك بعض أسنانه وهو في الصلوة هل ينزعها قال إن كان لا بد منه فليزعه وإن كان
بدعي فليصرف ومن الرجل يرى في فوهه حروا الطير أو غيره هل يحكمه وفي الصلوة
قال الأبا س وقال الأبا س إن يرفع الرجل طرفه إلى السماء وهو يصلي وعن
حنان بن سدير أنه سأل الصادق عليه السلام أي رمي الرجل وهو في الصلوة
فقال نعم قد أرمي النبي صلى الله عليه وآله في مسجد من مساجد الانصار ومحروكان
معه وعن عمار في الموثق أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل والمرأة يكون
في الصلوة فيريدان شيئا يجوز لهما أن يقولوا سبحان الله قال نعم ويؤميان إلى
ما يريدان والمرأة إذا ارادت شيئا ضربت على فخذهاء وهي في الصلوة وعن
بكير بن اعين في الحسن أن أبا جعفر عليه السلام رأى رجلا رجع وهو في الصلوة
وأهله يد في انفه فأخرج ومأفاشار إليه بيك أفركه بيديك وصل إلى غير ذلك
من الاخبار واعلم أن ابطال الفعل الكثير مختص بمسورة العمد كما صرح به المصنف
وغيره من الاصحاب او نسب في التذكرة إلى علمائنا مؤننا بدعوى الإجماع عليه
ونسبه في الذكري إلى الاصحاب واجتمع عليه بقول النبي صلى الله عليه وآله رفع
عن أمي الخطأ والنسيان وفيه تأمل لكن إذا قد عرفت أن ما حثد الحكم مختص
في الإجماع فيجب اقتضاه على موزده وهو صورة العمد واستشكل هذا الحكم
الشراح الفاضل بالكثير الذي يوجب انحاء صورة الصلوة وفيه تأمل فتدبر
وتبطل الصلوة أيضا بتعمد البكاء للدينونة من الامور كذهاب مال أو فوت
حق محبوب وان وقع على وجه لا يمكن دفعه وان ارتفع الائم حيثئذ وهذا الحكم
ذكوه الشيخ وجماعة من الاصحاب ولم الطالع على مخالف فيه واستدلوا عليه
بأنه فعل خارج عن حقيقة الصلوة فيكون قاطعا وبما رواه الشيخ عن النعمان

بن عبد السلام عن أبي حنيفة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البكاء في الصلوة أيقطع
الصلوة قال إن بكى لذكر حنة أو نار فذلك هو أفضل الأعمال في الصلوة وإن كان
لذكر ميت لم فصلوته فاسدة والأول قياس محض والرواية ضعيفة لاشتمال
سده على عدة من الضعفاء وهذا توقف فيه بعض الشارحين للشرائع
ونقله عن بعض مشايخ المعاصرين ولا يبعد أن يقال ضعف الخبر منجبر
بالشهرة بين الأصحاب وعلى كل تقدير فالاحتياط في الإقتناء منه قال
الشارح الفاضل وأعلم أن البكاء المبطل للصلوة هو المشتمل على الصوت
لأنه خروج الذم مع امتثال الاكتفاء برفق البطلان وجه الاحتياط
اختلاف معنى البكاء المبطل لغة مقصوراً وممدوداً والشك في إرادة
الجهل من الأخبار قال الجوهري البكاء يميد ويقصر فإذا مدت أردت
الصوت الذي يكون مع البكاء وإذا قصرت أردت الذموم وهو وجهها
قال الشاعر بكت عيني وحقها بكاء وما يعني البكاء ولا التعويل أنت هي
وما نقله عن الجوهري نسبة ابن فارس إلى قوم وليس يمتنع عليه من ذلك
اللغة والظاهر عدم الفرق بين اللفظين عرفاً فالظاهر من كلام الأصحاب
إرادة الأعم وكذا في الرواية مع أنه لم يرد في الرواية بلفظ البكاء بل بلفظ الفعل
وظاهر العموم بالنسبة إلى الأمرين ومع هذا يحتمل تخصيص الحكم بقصر الحكم المخالف
للأصل على القدر المتيقن مع تأمل فيه هذا كله إذا كان البكاء شيئاً من أمور
الدنيا وأما البكاء خوفاً من الله تعالى وخشية من عقابه وندامة على ما صدر
منه من التقريط فهو من أفضل الأعمال قال الله تبارك وتعالى إذا أتى عليه
آيات الرحمن خزواً وسجداً وبكياً وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال
لا مير المؤمنين عليه السلام في جملة وصيته له والرواية كثر البكاء لله يفي لك لكل

منها فقد قال المصنف في النهاية والتذكرة انه مبطل ايضا لان التناول والمضغ والابتلاع
 افعال كثيرة وكذا المشروب والتخصيص بالعمد يقتضي عدم بطلان الصلوة لهما
 ناسيا ونقل في المنتهى اجماع الاصحاب عليه ويؤيد ما اشار اليه من العمومات
 السابقة مع عدم الدليل على حصول البطلان به وهذا الحكم ثابت في جميع
 الصلوة الا في لوتر لصايم اصابه عطش المستند فيه ما رواه الشيخ من سعيد
 الاعرج قال قلت لابي صبيد انه عليه السلام اني ابيت واريد الصوم فاكون في القدر
 فاعطش فاكره ان افطع الدعاء فاشرب واكره ان اصبح وانا عطشان واما في قلة
 بيني وبينها طوتان او ثلثة قال تسعي اليها وتشرب منها حاجتك وتعود الى
 الدعاء وهذا الاستثناء ائتمنا يصح بنا وعلى قول الشيخ من اعتبار المستمي او بناء
 على ان الشرب فقل كثير والا فلا استثناء واستقر المصنف في المنتهى اعتبار
 القلة ههنا وحمل رواية سعيد على القلة ويفهم منه ان الفعل الكثير قاذح
 في التوافل ايضا وهو ظاهر اصلا قائم وقد تردد فيه بعض الشارحين نظرا
 الى ما دل على اختلاف حكم الفريضة والنافلة ووقوع المساهلة التامة فيها مثل
 فعلها اجالسها وراكبا وما شيا الى غير القبلة وبدون السجدة وبعض الاصحاب
 اشترط ان لا يفعل ما ينافي في الصلوة اقتصارا في الرخصة على موردها لكن الرواية
 مشتملة على ثلث خطوات والمصنف في كثير من كتبه عد ما من الفعل الكثير فان صح كان
 مستثنى ايضا ولا فرق في التوقيفية بين الواجب بالتذكرة ولا غيره ولا في الصوم بين
 الواجب وغيره عملا باطلاق الخبر والشيخ جعل مورد الرخصة مطلقا لنافلة يتجأ
 بالخبر وفيه ان الرواية مخصوصة بالقيود المذكورة فتعديتها الى غيرها لا وجه
 له ومن هنا يعلم ان الاستناد الى الرواية يقتضي عدم تعليل الحكم بالنسبة الى صلوة
 الوتر مطلقا بل تخصيصه بدعائه كما هو موردها ومن عم اقتصر بعض الاصحاب

عليه واذ قد عرفت ضعف مستند الحكم من اصله وان القول على اعتبار القلة
والكثرة غير بعيد سقط ابتناء الحكم على خصوص الرواية لكن البراءة اليقينية
من التكليف الثابت يقتضيه ولا يبطل جميع ذلك المتقدم من قوله ويتعمد
التكفير الى هنا لو وقع سهواً وقد مر الكلام فيه وبطلان الصلوة ايضاً بالاحتمال
بركن وهو القيام والنية والتكبير والركوع والتجود وقد مر ما يتعلق بالقيام والنية
والتكبير وقد بقي في هذا المقام مسألان الاولى المشهور بين الاصحاب
ان من اخلل بالركوع ناسياً حتى سجد بطلت صلوة وقول المفيد والسيد المرتضى
وسداده وابن ادريس وابي الصلاح وابن التراج وهو المحكي عن ظاهر ابن ابي عمير
والبيهقي ذهب جمهور المتأخرين وقال الشيخ في المبسوط وان اخلل به مامداً او ناسياً
وفي الاوليين مطلقاً او في ثالثة المغرب بطلت صلوة وان كان في الاخيرتين
من الرباعية فان تركه عمداً بطلت صلوة فان تركه ناسياً وسجد السجدة تامين او
واحدة منهما اسقط السجدة وقام وركع ونعم صلوة ونحوه قال في كتابي الاختيار
وعند في فصل التهور في المبسوط مما يوجب الاعادة من ترك الركوع حتى يسجد
قال قال وفي اصحابنا من قال يسقط التجود ويفيد الركوع ثم يعيد التجود والاول
احوط ونسب في المنتهى ما نقله من بعض الاصحاب الى الشيخ وحكاها المحقق عن
بعض الاصحاب وقال في النهاية فان تركه ناسياً ثم ذكر في حال التجود وجب
عليه الاعادة فان لم يذكر حتى صلى ركعة اخرى ودخل في الثالثة ثم ذكر اسقط
الركعة الاولى وهي كانه صلى ركعتين وكذلك ان كان قد ترك الركوع في الثالثة
اسقط الثانية وجعل الثالثة ثانية وتم الصلوة وقال ابن المنجد لو وضعت
له الاولى وسهواً في الثانية سهواً لم يمكنه استدراكه كان يقضي وهو ساجد انه لم
يكن ركع فاراد البناء على الركعة الاولى التي صححت له وجوب ان يجزئه ذلك ولو اُتِيَ

اذا كان في الاولين وكان الوقت متسعاً كان احب الي وفي الثانيين ذلك بخير
 ويقرب منه قول علي بن بابويه فانه قال وان نلت الركوع بعد ما سجدت من الركعة
 فاعد صلوتك لانه اذا لم تثبت ذلك الاول لم تثبت لك صلوتك وان كان الركوع
 من الركعة الثانية والثالثة فاحذف السجدة تين واجعل الثالثة فائنة والرابعة
 الثالثة وقال المفيد ان ترك الركوع ناسياً او متعمداً اما على كل حال قال
 المعرفي المختلف فان كان مراد من ذلك ما قصدناه من الاعادة ان ذكر بعد السجود
 فهو مذهبنا وان قصد الاعادة وان ذكر قبل السجود فهو مذهب المشهور وجوز
الاول ان الناسي للركوع الى ان يسجد لم يأت بالمأمور فلم يخرج من هذه التكاليف
الثاني انه لو اعاد الاول لزماد وكذا ولو لم يأت به لنقض وكلاهما مبطل
الثالث ان الزايد لا يكون من الصلوة وهو فضل كثير فيكون مبطلاً **الرابع**
 ما رواه الشيخ عن رفاعه في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل
 ينسى ان يركع حتى يسجد ويقوم قال يستقبل ورواه الشيخ عن رفاعه باسناد
 اخر صحيح بتفاوت ما في المتن ورواه الكليني عن رفاعه باسنادين احدهما من
 الحسن بن بابويه بن هاشم وما رواه الشيخ عن ابي بصير باسنادين صحيحين من
 ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ايقن الرجل انه ترك ركعة من الصلوة وقد سجد
 سجدة تين وترك الركوع اسنانف الصلوة وفي الصحيح عن صفوان عن اسحق
 بن عمار الثقة المشترك بين القطي وعمر قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل
 ينسى ان يركع قال يستقبل حتى يصنع كل شئ من ذلك موضعه وعن ابي بصير
 باسناد فيه ضعف قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل نسي ان يركع قال عليه
 الاعادة ويرد على الاول انا لا نسلم انه لم يأت بالمأمور به اتما يصح ذلك ان ثبت
 ان انتفاء ذلك معتبر في حقيقة الصلوة او شرط في صحته وهو مذهبنا ويمكن ان يقال

138
يتوقف البراءة اليقينية من التكليف الثابت على عدم الاعتداد بها من
دون الاعادة ويرد عليه ان الظاهر ان استفاء الامر المذكور ليس يداخل
في حقيقة الصلوة فاذا لم يثبت دليل على اشتراطها كان المطلق باقيا على
اطلاقه فيحقق البراءة بدون ويمكن المنازعة في المقدسة المذكورة ويرد على الثاني
انه مختص بصورة التذكرة بعد الايتان بالسجدة تين جميعا لا مطلقا فيكون لخص
من الدعوى ويمكن الحكم بالعميم بانهما والقابل بالفصل وفي اثباته عسر ويرد
عليه ايضا ان ما سيجي من الرواية يذل على جواز التلقيق فيكون الزيادة ههنا
مغتفرة غير موجبة للبطلان ويرد على الثالث اننا لانم كون ذلك فعلا كثيرا
سلبا لكنه وقع سهوا فلا يكون مبطلا ويرد على الرابع ان الروايتين الاولتين
مختصتان بصورة التذكرة بعد السجدة تين فلا يوجب عموم الدعوى الا ان
يثبت عدم القابل بالفصل وفيه اشكال والروايتان الاخيرتان غير صحيحتين
فلا يصح القبول عليهما مع ان ظاهرهما من حيث العموم غير معمول بين الاصحاب
وفيه تأمل نعم يرد المعارضة لما سيجي مما دل على جواز التلقيق فلا يتعين
الحكم بالبطلان والاعادة والشيخ في التهذيب عمل الاخبار السابقة الباقية
على الامادة على الركنين الاولتين وانه يلفق في الاخيرتين محتجا بما رواه عن
محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل شك بعد ما سجد انه لم يركع فان
استيقن فليلق السجدة تين اللتين لا ركعة لهما ينفي عن صلوة على التمام وان كان
لم يستيقن الا بعد ما فرغ وانصرف لم يقم فليصل ركعة وسجدة تين فلا شيء عليه
وعن العيص بن القاسم في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي
ركعة في صلوة حتى فرغ منها ثم ذكر انه لم يركع قال يقوم فيركع ويسجد سجدتي السهو
ثم اورد الشيخ رواية ابي بصير السابقة واجاب عنها بالحمل على مثل المغرب و

الفداء او الحمل على الركعتين الاوليين قال ويحتمل أن يكون اراد بقوله استأنف
 الصلوة يعني الركعة التي فاتته واجتمع على ما ذكره بهارواه عن حكم بن حكيم في الصحيح
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ينسى من صلوة ركعة او سجدة او شيئاً
 منها ثم يذكر بعد ذلك فقال يقضى ذلك بعينه فقلت ايعيد الصلوة فقال لا وروى
 ابن بابويه عن عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا نسيت
 شيئاً من الصلوة ركوعاً او سجوداً او تكبيراً ثم ذكرت فانقض الذي فاتك سواء
 واجاب المحقق في المعبر من رواية محمد بن مسلم بان طاهرهما الاطلاق وتخصيصها
 بالآخرين تحكم وفيه ان الاطلاق احد الاقوال في المسئلة فلا يسيل الى دونه
 من غير قليل واجاب فيها ايضا بان ترك واحد فلا يترك له الاكثر واجيب عنها
 ايضاً باستضعاف السند لان طريقها الحكم بن مسكين وهو مجهول ومن
 رواية العيص بالغا غير دالة على مطلوبة وانما يدل على وجوب الايتان بالمنسي
 خاصة والشيخ لا يذهب اليه بل يوجب الايتان بما بعده وقد اجيب عنه ايضاً
 بان الظاهر ان المراد به الركعة لا مجرد الركوع ونحن نقول بموجبه وهو سجود
 السهو لنقصان الركعة مع ذكرها بعد الصلوة والايتان بها وليس في شيء
 مما اوردته الشيخ دالة على اختصاصه بالآخرين فتنقصه بهما وتخصيص غيره بغيرها
 تحكم ظاهر وما ذكره من الاحتمال الاخير في تاويل رواية ابي بصير بعيد جداً
 ويرد على الاحتجاج بخبر حكم بن حكيم انه غير دال على الايتان بالمنسي خاصة وهو
 خلاف مدعاه مع انه لا دالة على اختصاصه بالآخرين ومعارضته باقوى
 منه ويمكن تاويله بجملة على صورة لم يتجاوز محل المنسي ومثله الكلام في رواية
 ابن سنان ولا بد من حمل التكبير فيها على غير تكبير الافتتاح جميعاً بينها وبين ما دل
 على ان نسيان تكبير الافتتاح يوجب اعادة الصلوة واعلم ان الصدوق اورد رواية

محمد بن مسلم في كتابه بطريق صحيح ووضح مما في كتابي الشيخ فانه روى عن العلاء عن
محمد بن مسلم في الصحيح من ابي جعفر عليه السلام في رجل شك بعد ما سجد انه لم يركع
فقال يمضي في صلاته حتى يستيقن انه لم يركع فان استيقن انه لم يركع فليقل السجدة
الذين لا ركوع لها وبني على صلاته على التمام وان كان لم يستيقن الا من بعد ما فرغ
واضرب فليقيم وليصل ركعة وسجدة تين ولا شيء عليه ومقتضاها وجوب الايتان
بالركوع واسقاط السجدة تين مطلقا من غير تخصيص بالاهير تين كما هو احد الاقوال
في المسئلة وطريقي الجمع بينهما وبين الاخبار السابقة الدالة على الاستيناف بالتحخير
بجمل هذه على الجواز والاخبار السابقة على الافضية ولكن القائل بالتحخير
معلوم وعلى كل تقدير فلا خفاء في اولوية الاستيناف فينبغي ان يكون العمل
عليه الثانية المشهورة بين الاصحاب ان من اضل بالسجدة تين حتى ركع فيها بعد
بطلت صلاته سواء كان في ذلك الاولتين وغيرهما وهو قول المفيد وابي
الصلح وابن ادريس والشيخ في النهاية فيما حكى عنهم واليه ذهب جمهور المتأخرين
وقال الشيخ في الجمل والاقتصار ان كانتا يعني السجدة تين من الاهير تين بني
على الركوع في الاول واعاد السجدة تين ووافق المشهور في موضع من المبسوط
وقال في موضع اخر منه من ترك سجدة تين من ركعة من الركعة الاولتين
حتى يركع فيها بعد ما اعاد على المذهب الاول وعلى الثاني يجعل السجدة تين
في الثانية للاول وبني على صلاته واثار بالمذهب الاول الى ما ذكره في الركوع
من انه اذا ترك الركوع حتى يسجد اعاده قال وفي اصحابنا من قال ليسقط السجود
ويعيد الركوع ثم يعيد السجود قال والاؤل احوط لان هذا الحكم يختص
بالركعتين الاهيرتين ومن هنا علم تحقق الاقوال الثلاثة المذكورة في الركوع
هنا ايضا اجتزأ على الاول بانه اصل بالركن حتى دخل في اخر فان اعاد الاول

لنا دكنا والافقص دكنا وكلاهما مبطلان وبان الحكم المتحقق في الركوع ينسحب
ههنا لعدم القائل بالفضل وقد ثبت البطلان هناك فكذا ههنا وفيه تأمل
ويقوله عليه السلام في صحة زراة لا يباد الصلوة الا من حسنة الطهور والوقت
والقبلة والركوع والتجوود وهذا للتأيد انب ولم نقف للقائلين بالتلفيق
هنا على جهة واضحة واجمع لهم في المختلف بان التجدتين متساويتان للركوع
في الحكم فالنسب بينهما حكم التلفيق الثابت في الركوع وضعف هذا الاستدلال
ظاهر وكذا يبطل الصلوة بزيادة اى الركن كذلك اى عمدا وسهوا لم يجدوا افا في
هذا الحكم بين الاحكام واجتوا عليه باشتراك الزيادة والفقصان في تغيير
هيئة الصلوة وبما رواه الكيفي والشيخ بفاوت في المتن عن زرار وبيكر بن ابي
في الحسن بابرهم بن هاشم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا استيقن انه زاد في صلوة
المكتوبة لم بها واستقبل صلوة استقبلا لا وروى الكيفي بالاسناد السابق عن زرار
عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا استيقن انه زاد في الصلوة المكتوبة ركعة لم يعتد
بها واستقبل الصلوة استقبلا لا اذا كان قد استيقن يقينا وروى الشيخ عن ابي
بصير في الصحيح قال قال ابو عبد الله عليه السلام من زاد في صلوة فعلية الامادة وما
رواه الشيخ عن منصور بن حازم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن
رجل صلى فذكر انه زاد سجدة فقال لا يعيد الصلوة من سجدة ويعيد هاهنا من
ركعة ومقابلة الركعة بالسجدة فريضة على ان المراد بالركعة الركوع وقرئ منه
موقفه عيسى بن زرار والايمة عند شرح قول المص ولو ذكر السجدة او التشهد
وفي الحجة الاولى تأمل وكذا في الاخبار انا حسنة زرار وبيكر وصحيفة ابو بصير
فلا تراه لا يعيد ان يكون المراد بالزيادة في الصلوة فيهما زيادة ركعة هذا عن
ارتكاب التخصيص البعيد ويؤيد حسنة زرار واما رواية منصور وعيسى

فلكونهما اختص من المدعى ويمكن حمل الخبرين الاولين على عمومهما اللفظي مما لم يثبت
دليل على اخراجه بمعونة الشهرة من الاصحاب وعملهم لكن طريق التأمل فيه غير منسد
واستثنى من هذه القاعدة امور ذكرها الشارح الفاضل وفضلها وانا اذكر بحصيل
ما ذكره من قاعده البطلان بزيادة الركن عند النية فان زيادتها غير مبطله مع
عدم التلطف بها لان الاستدانة الفعلية اقوى من الحكمة ومن قاعده البطلان
بزيادة الركن منهموا امور الاول النسبة فان زيادتها سواء غير مبطل بطريق
اولى الثاني القيام ان جعلناه ركنا كيف ما اتفق كما اختاره بعض الاصحاب
واختاره المصنوع واستثناء من القاعدة وعلى ما حققه المتأخرون من ان الركن قيام
خاص لا مطلق القيام فلا استثناء الثالث الركوع فيما لو سبق به المأموم امامه سهوا
ثم عاد الى المتابعة وسبق في الركوع ايضا فيما لو استدركه الشاك فيه في محله ثم تبين
قبل رفع رأسه فله قيل على ما اختاره الشهيد وجماعة وسجى تحقيقه الرابع السجود
اذا زاد سجدة ان جعلنا الركن ماهية السجود وان جعلنا الركن مجموع السجدين
كان عدم البطلان بنقصان الواحد موجبا للاستثناء في قاعده البطلان
بنقصان الركن الخامس لو تبين الخطا ان صلوته كانت ناقصة وان الاحتياط
مكملها فانه يجزى كما سيجى ان كان الذكر بعد الفراغ وقبله على قول قوى فيغتفر
ما زيد من الازكان من التنبيه وتكبير الافتتاح وجعله من هذا الباب امتنا
ليستقيم اذا لم يكن الاحتياط صلوة ملحقة وللتأمل فيه مجال السادس لو سلم
على بعض من صلوته ثم شرع في فريضة او طعن انه سلم فشرع في فريضة اخرى ولما
يات بينهما بالمنافى فان المروى عن صاحب الامر عليه السلام الاجزاء عن الفريضة
الاولى واعتقار ما زيد من تكبير الاحرام وهل يقتصر الى نية العدول فيه وجهان
وصح الشارح الفاضل عدم نعم يعتبر ملاحظة كونهما من الاولى من حين الذكر

او عدم كونه من الثانية بناء على اعتبار الاستدانة المحكية السابع لوزاد ركعة
 سهوا اخر الصلوة وقد جلس احدها بقدر التشهد فان صلوة صحيحة والزيادة
 مغتفرة وان اشتملت على اركان كاسيحي تحقيقه الثامن لو اتم المسافر جاهلا
 بوجوب القصر وناسيا ولم يذكر حتى خرج فان صلوة صححة والزيادة مغتفرة
 التاسع لو كان في الكسوف تضيق وقت الحاضرة قطعها وابق بالحاضرة
 ثم بنى في الكسوف على ما اختاره جمع من الاصحاب ومحمد بن مسلم من الباقر عليه
 السلام ورواه هو وغيره من الصادق عليه السلام وفي جعله من هذا الباب تأمل وكذا
 يبطل الصلوة بزيادة ركعة كذلك اي عمدا وسهوا والظاهر لا نزاع في ذلك
 في صورة العمد واما في صورة التهور فان لم يجلس عقيب الرابعة بمقدار التشهد
 فلا خلاف بين الاصحاب في ان ذلك يبطل للصلوة ونقل انفاتهم على ذلك
 جماعة منهم كالفاضلين والشهيد وغيرهم وان جلس بمقدار التشهد فنقص الطلوع
 الاكثر منهم الشيخ في جملة من كبر والسيد المرتضى وابن بابويه البطلان وقال الشيخ في
 المبسوط من زاد ركعة في صلوة اعاد ومن اصحابنا من قال ان كانت الصلوة ربنا
 وجلس في الرابعة بمقدار التشهد فلا اعادة عليه والاول هو الصحيح لان هذا قول
 من يقول ان الذكر في التشهد ليس بواجب والذي نقله الشيخ عن بعض الاصحاب
 محكما من ابن الجنيد واختاره المحقق في المعتمد والمص في التحرير والمختلف وجعله
 الحق احد قولي الشيخ ونسبه في المنتهى الى الشيخ في التهذيب وفيه تأمل لما سيجي
 وقال ابن ادريس في السرايين من صلى الظهر مثلا اربع ركعات وجلس في دبر
 الرابعة فشهد الشهادتين وصلى على النبي وآله ثم قام ساهيا عن التسليم وصلى
 ركعة خامسة فعلى مذهب من اوجب التسليم فالصلوة باطلة وعلى مذهب من
 لم يوجبها فالاولى ان يقال ان الصلوة صحيحة لانها ما زاد في صلوة ركعة لانه بقبامه

خرج من صلوة والى هذا القول ذهب شيخنا ابو جعفر في استنباطه ونعم ما قال انت هي
كلامه وما نقله عن الاستبصار وهو ظاهر المذهب ايضا اجماع الشيخ في الخلاف على القول
الاول يتوقف تعيين البراءة عليه قال وانما يعتبر المجلس بمقدار التشهد ابو حنيفة
بناء على ان الذكر في التشهد ليس بواجب واستدل عليه ايضا برواية زرارة وبكر
ورواية ابي بصير السابقتين عن قريب ويرد عليه المعارضه بالاخبار الالية اجماع
احكام القول الثاني بان نسيان التشهد غير مبطل فاذا جلس قدر التشهد فقد
فصل بين الفرض والزيادة وبما رواه الشيخ عن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام
قال سألته عن رجل صلى خمسا فقال ان كان مجلس في الرابعة قدر التشهد فقد
تمت صلوة وعن محمد بن مسلم باسناد فيه جهالة قال سألت ابا جعفر عليه السلام
عن رجل استيقن بعد ما صلى الظهر انه صلى خمسا قال وكيف استيقن قلت علم
قال ان كان علم انه كان مجلس في الرابعة فصلت الظهر تامة فليقم فليضيف الى
الركعة الخامسة ركعة وسجدتين فيكونان ركعتين نافلة ولا شيء عليه ايضا ما رواه
الصدوق عن جميل بن دراج في الصحيح عن الصادق عليه السلام انه قال في رجل صلى
خمسا انه ان كان مجلس في الرابعة مقدر التشهد فبإدائه جازمه وعن العلاء عن
محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل صلى الظهر خمسا
فقال ان كان لا يدري جلس في الرابعة ام لم يجلس فليجلس اربع ركعات منها الظهر
ويجلس ويتشهد ثم يصلي وهو جالس ركعتين واربع سجادات فيضيفها الى
الخامسة فيكون نافلة ومضمون الخبر الاخير يخالف للجمهور بين الاصحاب على الحجة
الاولى ان تحقق الفصل بالمجلس لا يقتضي عدم وقوع الزيادة في أثناء الصلوة و
على الروايات انه لا يبعد ان يكون المراد بالمجلس والمجلس بمقدار التشهد
شيوع مثل هذا الاطلاق وندرة وقوع المجلس بدون التشهد وبر صريح الشيخ

في الاستبصار حيث قل ان هذين الخبرين لا ينافيان الخبرين الاولين يعني رواية
 ابي بصير وابي اعين لان من جلس في الرابعة ويشهد ثم قام وصلى ركعة ثم
 نحل بركن من اركان الصلوة وانما اخل بالسليم والاخلال بالسليم لا يوجب
 اعادة الصلوة وقرب منه كلامه في التهذيب واستحسن هذا الحمل
 الشهيد في الذكرى قال ويكون في هذه الاخبار دلالة على نذب السليم و
 الذي يحصل من هذه الجملة ان من تشهد عقيب الرابعة وكذا عقيب الثالثة
 والثانية في الثانية والثالثة فان صلوته صحيحة بناء على ما اخترنا استصحابا
 التسليم وان جلس بقدر التشهد ولم يتشهد فقيه ترد نظر الى مدلول
 اللفظ حيث لم يذكر فيه سوى الجالس بقدر التشهد ومن قرب احتمال
 ان يكون المراد به نفس التشهد ومقتضى الرد والقول بالاعادة بناء على توقف
 اليقين بالبرائة عن التكليف الثابت عليها وعلى كل تقدير فلا ريب في كون
 الاحتياط فيه واما ما روى الشيخ عن زيد بن علي في الضعيف عن ابيه عن
 علي عليه السلام قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله الظهر خمس ركعات
 ثم انقلب فقال له بعض القوم يا رسول الله هل زيد في الصلوة شيء قال وما ذلك
 قال صليت بنا خمس ركعات قال فاستقبل القبلة وكبر وهو جالس ثم سجد تسجدتين
 ليس فيها قراءة ولا ركوع ثم سلم وكان يقول ها المرغمان فضيف لا يقول عليه
 ويمكن حملها على انه صلى الله عليه تشهد ثم قام الى الخامسة ولو ذكر الزيادة بعد
 السجود وكان قد جلس بعد الرابعة او تشهد على القولين احملا فالاولى ان يضيف
 الى الخامسة ركعة اخرى ويكون نافلة كما مر في خبر محمد بن مسلم واحتمل المصنف
 التسليم وسجود السهو ولو ذكر الزيادة قبل الركوع فلا اشكال في الصحة ولو
 ذكرها بعد الركوع قبل السجود فالظاهر الصحة ان تشهد بعد الرابعة مع

تردد فيه واحتمل المصنف البطالان ولو زاد اكثر من واحد اوزاد في الثانية
والثالثة فان تشهد فالظاهر الصحة على اشكال واليه ذهب الشهيد وبدون
التشهد فالظاهر فيه وفي الفرع السابق البطالان المحضة زارة وبكبر وصحة
ابي بصير السالتين عن المعارض ههنا وكذا تبطل الصلوة بنقصان ركعة ثم
لما قرآن نقصان الركن موجب لبطالان الصلوة ولو نقصها او نقص ما رواه على
الركعة سهوا اتم الصلوة ان لم يكن تكلموا استدبروا القبلة او احدث شقيق هذا القام
يتم برسم مسائل الاولى اذا ذكر النقص بعد التسليم قبل فعل المنافي فالظاهر
انه يجب عليه اتمام الصلوة ولا اعادة عليه ولو كان في الثانية والظاهر انه لا خلاف
فيه بين الاصحاب ويدين عليه ما رواه الشيخ عن الحرث بن المغيرة القري في
الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انا صلينا المغرب فسهوا الامام فتسلم
في الركعتين فاعدنا الصلوة فقال ولم اعدتم اليس قد انصرف رسول الله
صلى الله عليه وآله في الركعتين فاتم بركعتين الا اتمتم وما رواه الشيخ والكليني
وفي الصحيح الى ابي بكر الحضرمي قال صليت باصحابي المغرب فلما ان صليت
ركعتين سلمت فقال بعضهم اتمما صليت ركعتين فاعدت فاجبرت ابا عبد الله
عليه السلام فقال لعلك اعدت نعم فضحك ثم قال انما كان ينبغي ان يقوم
وركع ركعة ان رسول الله صلى الله عليه وآله سمي فتسلم في ركعتين ثم ذكر حديث
في الشماطين فقال ثم قام فاضاف اليها ركعتين وما رواه الشيخ عن الغيص
في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عند رجل نسي ركعة من صلوة حتى فرغ
منها ثم ذكر انه لم يركع قال يقوم فيركع ويسجد سجدة يمين او ردها الشيخ في موضع اخر
بتفاوت في السند ويدين قوله ويسجد سجدة في السهو وفي الصحيح الى الحسين بن ابي
العلاء المدوح عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت اجئ الى الامام وقد سبقني بركعة

في الفجر فلا سلم وقع في قلبي اذ قد اتممت فلم ازل اذكر الله تعالى حتى طلعت الشمس
 فحضنت فذكرت ان الامام كان قد سبقني بركعة قال فان كنت في مقامك
 فاتم بركعة وان كنت قد انصرفت فعليك الاعادة وعن ثمار في الموثق عن
 ابي عبد الله عليه السلام سألته عن رجل صلى ثلاث ركعات وهو يظن انها
 اربع فلما سلم ذكر انها ثلث قال يني على صلوة متى ما ذكر ويصلي ركعة ويتشهد
 ويسلم وليجد سجدة السهو وقد جازت صلوة الثانية ان يذكر المقتصر
 بعد فعل المنافى عند الاسهوا كالكلام واختلف الاصحاب في حكمه فالمشهور
 عدم وجوب الاعادة وقال الشيخ في النهاية يجب عليه الاعادة وهو المنقول
 عن ابي الصلاح المحلي ونقل في المبسوط من بعض اصحابنا قولاً بوجوب الاماذا
 في غير الرباعية والا قرب الاول وقد مر تحقيقه سابقاً عند شرح قول المص
 والكلام بحرفين ويؤيد رواية ابي سعيد القمط المذكورة عند شرح قول المص
 وبطل بفعل كل ما يبطل الطهارة الثالثة ان يذكر المقتصر بعد فعل ما يبطل
 الصلوة عمداً أو سهواً كما يحدث والفعل الكثير الذي يوجب انهاء صوة الصلوة
 والاكثر على وجوب الاعادة وقال ابن بابويه في المقتنع على ما حكى عنه ان صليت
 ركعتين من الفريضة ثم تمت فذهبت في حاجة لك فاضف الى صلواتك ما
 نقص ولو بلغت الصين ولا تعد الصلوة فان اعادة الصلوة في هذه المسئلة
 مذمومة يونس بن عبد الرحمن ويدل على القول الاول ما رواه الشيخ عن جميل
 في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى ركعتين ثم قام قال
 ليستقبل قلت فما يروي الناس فذكر حديث ذي الشمالين فقال ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله لم يرح من مكانه ولو برح استقبل وعن ابي بصير في الموثق
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى ركعتين ثم قام فذهب في حاجة

قال يستقبل الصلوة فقلت ما بال رسول الله صلى الله عليه وآله لم يستقبل حين
صلى ركعتين فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يلتقل من موضعه وعن
سماعه في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام في تمة حديث قال قلت ارايت
من صلى ركعتين وطمأنهما اربع فسلم وانصرف ثم ذكر بعد ما ذهب انه انما
صلى ركعتين قال يستقبل الصلوة من اولها قال قلت فما بال الرسول صلى الله
عليه وآله لم يستقبل الصلوة وانما اتم طمأنهما بقى من صلوته فقال ان رسول الله
صلى الله عليه وآله لم يرح من مجلسه فليتم ما نقص من صلوته اذا كان قد حفظ الركعتين
الاوليتين وعن محمد بن مسلم باسناد فيه ضعف عن احدهما عليهما السلام قال
سئل عن رجل دخل مع الامام في صلوته وقد سبقه بركعة فلما فرغ الامام خرج
مع الناس ثم ذكر انة فاقته ركعة قال يعيد ركعة واحدة يجوز له ذلك اذا لم
يحول وجهه من القبلة فاذا تحول وجهه عن القبلة فعليه ان يستقبل الصلوة
استقبالا ويدل على القول الثاني ما رواه الشيخ عن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر
عليه السلام قال سألته عن رجل صلى بالكوفة ركعتين ثم ذكر وهو بمكة او بالمدينة
او بالبصرة او ببلد من البلدان انه صلى ركعتين قال يصلى ركعتين واولها الشيخ
بوجهين احدهما الحمل على صورة الظن دون اليقين وثانيهما الحمل على الشافله
دون الغرضية وفيها بعد ويدل عليه ايضا ما رواه الشيخ عن محمد بن وهاب بن
مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن رجل دخل مع الامام في صلوته
وقد سبقه بركعة فلما فرغ الامام خرج مع الناس ثم ذكر بعد ذلك انه فاقته ركعة
قال يعيدها ركعة واحدة ورواه الصدوق باسناد ظاهر الصحة وعن عبيد بن
زرارة في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى ركعة من الغداة
ثم انصرف وخرج في هوايجه ثم ذكر انة صلى ركعة قال فليتم ما بقى وعن عبيد بن

زرار في الموثق بابن بكير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي الغداة
 ركعة ويتشهد ثم يصرف ويذهب ويحج ثم يذكرك بعد انما صلى ركعة قال يضيف
 اليها ركعة وعن عبيد بن زرار في الموثق ما يقرب من السابق وحمل الشيخ هذه
 الاخبار على ما اذا لم يحصل الاستدبار وهو بعيد ويدل عليه ايضا ما رواه الشيخ
 عن حماد في الموثق في جملة حديث والرجل يذكرك بعد ما قام وتكلم ومضى في حواشي
 انما صلى ركعتين في الظهر والعصر والعمة والمغرب قال يبنى على صلوة فتيها
 ولو بلغ الصين ولا يعيد الصلوة ورواه ابن بابويه متفاوت في المتن واولها
 الشيخ بما ذكر في تاويل صحيح زرار وهو بعيد ويؤيد هذا القول ما رواه الشيخ
 عن حمز بن حمران في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما عاد الصلوة فففيه
 قطيحتا لها ويديرها حتى لا يعيدها والا قرب في وجه الجمع بين هذه الاخبار
 وحمل اخبار الامداد على الاستحباب وحمل ما يعارضها على الرخصة ولو يتقن ان ترك
 سجدة من وشك هل هما من ركعة واحدة او اثنتين بطلت الصلوة لانه يجب عليه
 الاثنان بالصلوة تامة الافعال ولم يحصل العلم بل ولا الظن فيبقى تحت عهد
 التكليف وبهذا التقليل لا يثبت وجوب القضاء ويحتمل الصحة لان ذلك من
 قبيل الشك في حصول المبطل بعد مجاوزة المحل وسبغ في محله اعتبارا بالة على
 ان مثل هذا الشك غير موجب للبطلان وقد تعلل الصحة بالاصل وبعد نسيان
 التجرد واسنان ركعة بخلاف الواحد من كل منهما وفي التعليلين تأمل ولو شك
 قبل اكمال التجرد وبعد الركوع هل رفعه من الركوع لاربعة او خمسة بطلت صلوة
 عند المص والمحكى عن جماعة من الاصحاب منهم الحق والشهد عدم البطلان
 والبناء على الزاوية والالتمام حجة الاول وقوع التردد بين محذرين كل منهما مبطل
 للصلوة لانه انما يمكن كونها خمسة فيلزم زيادة الركن وان تركها يمكن كونها

رابعة فيلزم نقيصة الركن وكلاهما موجب للبطلان ويدر علينا انما لانتم ان اهتمما
زيادة الركن او نقصانه مبطل للصلوة بل اتمنا نسلم بطلان الصلوة بالزيادة و
النقصان الثابت المحقق لا مطلقا فلا بد لتعيم الحكم وانسحاب حكم المتحقق في المحتمل
من دليل وجهته الثاني اصاله عدم الزيادة واصلاته الصحة وفيه تأمل قيل لو منع
تجوز الزيادة لاشرف في جميع صورته فيلزم البطلان في صورة تاخر الشك من التجزؤ
اذ التجزؤ قائم والفرق بان ما بعد التجزؤ محتمل للزيادة سهواً او التنازع مفرضاً عن
غيره جيد لان الزيادة المحتملة ركن ولا فرق في زيادته بين العمد او السهو ولما قل ان يقول
يجوز الزيادة مؤثر في البطلان اما خرج بالدليل ويمكن تقوية الاول بان الذمة
مشغولة بالصلوة الخالية عن الزيادة والنقصان فلا يحصل البراءة بدونه ويمكن
تقوية الثاني بان النصوص الالائية الدالة على حكم الشك بين الاربعة والخمسة شامل
لمحل النزاع لصدق الركعة بتحقق الركوع وفيه منع نعم يمكن الاستناد الى صحة
عبد الرحمن بن الحجاج وموثقة اسحق بن عمار الاليتين في مسألة الشك بين
الاثنتين والثلاث وصححة الحلبي الالائية في احكام سجود السهو ويؤيد ما دل
على انه لا يعيد الصلوة فيه فاذا نال الترجيح للقول بالصحة وفي حكمه لو كان الشك
بعد الركوع قبل الرفع ويحتمل ارسال نفسه وهدم الركعة فيكون من باب
الشك بين الثلث والاربعة لدخول تحت العمومات الدالة عليه الا ان يثبت ان
زيادة الركن قاذح في صحة الصلوة مطلقا اما خرج بالدليل ولم يثبت ذلك
بوجه يصفو عن الاشكال بل يجرى هذا الاحتمال في الصورة السابقة ايضا الا
انه لا اعلم به قايلا من الاصحاب فالاجتزاء عليه مشكوك وعلى كل تقدير فالحكم
يجوز البناء على الاقل فيه من جهة نظرنا الى ما ذكرنا في حسنة زواره الالائية في المسئلة
السابقة بين الثلث والاربعة ولو كان الشك قبل الركوع سواء كان قبل القراءة

او بعد ما ارسل نفسه ويجلس ويسلم ويبقى على الركعة ويحيط بركعة لا شك
 بين الثالث والاربع هذا على القول المشهور وسيجي خلاف فيه وتحقيقه واما اذا
 كان الشك بعد التجدتين او بينهما فيجب بيان حكمه وتبطل الصلوة لو شك
 في عدد الثانية كالصبح ودبعية السفر وصلوة العيد في حال كونها فرضاً وصلوة
 الكسوف وكذا تبطل الصلوة لو شك في عدد الثالثة كالغروب بسبب المقص
 في التذكر هذه الاحكام الى علمائنا قال ولم يفرق احد من الجمهور بين الصلوة
 بل سوا بينهما في الحكم وهو قول الصدوق وهذا قال في المنتهى ولو شك في عدد
 الثانية كالصبح وصلوة السفر والجمعة والكسوف او في الثالثة كالغروب
 او في الاولى من الركعات اعاد ذهب اليه علمائنا اجمع الا ابن بابويه فانه
 جواز البناء على الاقل والامادة ولم اطلع على كلام ابن بابويه في هذا الباب سوى
 ما نقل عنه المقص في المختلف والشهيد في الذكرى انه قال في المنع اذا شككت
 في المغرب فلم تدرك في ثلث انت ام اربع وقد احرزت الثلثين في نفسك وانت
 في شك من الثالث والاربع فاضف اليها ركعة اخرى ولا يعتد بالشك فان
 ذهب وهلك الى الثالثة فسلم ومثل ركعتين باربعة سجدة وانت جالس
 قال الشهيد وهو قول ناد وما نقل عنه مخصوص ببعض صور المسئلة وظاهر كلامه
 في الفقيه يوافق المشهور والاقرب القول الاول ويدل عليه روايات منها ما روى
 الشيخ عن الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام وعن حفص بن الغزيري وغيره
 في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا شككت في المغرب فاعد واذا شككت في
 الفجر فاعد وروى هذه الرواية الكليني والشيخ عنه عن حفص وغيره في الحسن
 بابراهيم بن هاشم ومنها ما رواه الحسن بن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سألت عن السهو في المغرب قال يعيد حتى يحفظ الفاتحة اليس مثل الشفع والظاهر

ان المراد بالشفع الاربع جمعا بينه وبين غيره من الاخبار ومنها ما رواه عن ابي
بصير في الصحيح قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا سهوت في المغرب فاعد الصلوة
وعن العلي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل ينسك في الفجر
قال يعيد قلت والمغرب قال نعم والوتر والجمعة من غير ان يسئله ولعل المراد بالوتر
الثلاث ركعات وروى الكليني والشيخ عنه عن محمد بن مسلم في الحسن بابراهيم بن
هاشم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي ولا يدرى واحدة في
صلى او اثنتين قال ليستقبل حتى يستقبل اثر قد اتم وفي الجمعة وفي المغرب وفي الصلوة
السفر وروى الشيخ عن عبد الله بن مسكان في الصحيح وهو ممن اجمعت العصابة على
تصح ما يصح عنه عن نفسه بن مصعب وهو ناووسى غير موثق قال قال ابو عبد الله
عليه السلام اذا شككت في المغرب فاعد واذا شككت في الفجر فاعد وعن سماعة
في الموثق قال سألته عن السهو في صلوة العداة قال اذا لم تدروا واحدة صليت ام
ثنتين فاعد الصلوة من اوطأ والجمعة ايضا اذا سهى فيها الامام فغلبه ان
يعيد الصلوة لانها ركعتان والمغرب اذا سهى فيها فلم يدركم ركعة صلى فغلبه
ان يعيد الصلوة واما ما رواه الشيخ عن عمار الساباطي في الموثق قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام رجل شك في المغرب فلم يدرك ركعتين صلى ام ثلثة قال يتسلم
ثم يقوم فيضيف اليها ركعة ثم قال هذا والله مما لا يقضى ابدا فعد اجيب عنه بالظن
في السند لان الراوى فطحي والظاهر انه من الاخبار المعتمدة بصحة الحارث بن ابي عمير
الواقع في الطريق وعمل الاصحاب بروايات عمار لكن لم يظهر قابل بصريح العدم
انطباقه على التفصيل المنقول من الصدوق ولا على ما نقل عنه من البناء على
الاقل فعند معارضة الاخبار الكثيرة والشبهة التامة حتى ان الشيخ نقل الامام
على ترك العمل به لا يجوز النقول عليه وان امكن الجمع بينه وبين الاخبار السابقة

بالتخيير بالجمله يتوقف البراءة اليقينية من التكليف الثابت على الاعداد ^{فقين}
 العمل بها ومنه يظهر الجواب عما رواه الشيخ من عمار الساباطي ايضا في الموثق قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام من رجل لم يدرك صلى الفجر ركعتين او ركعة قال
 يتشهد وينصرف ثم يقوم فيصلي ركعة فان كان صلى ركعتين كانت هذه
 تطوعا وان كان صلى ركعة كانت هذه تمام الصلوة قلت فصلي المغرب فلم
 يدرك اثنتين صلى ام ثلثا قال يتشهد وينصرف ثم يقوم فيصلي ركعة فان كان
 صلى ثلثا كانت هذه تطوعا وان كان صلى اثنتين كان هذه تمام الصلوة
 وهذا والله مما لا يقضي بدماع ان هذه الرواية اضعف سندا من السابق
 وعمل الصدوق بمضمونه غير معلوم قال الشيخ في الاستبصار بعد نقل روي
 عمارات هذين الخبرين شاذان مخالفان للاخبار كلها وان الطائفة قد اجتمعت
 على ترك العمل بهما ثم احتمل حملهما على ناقلتي الفجر والمغرب وهو بعيد واما الزوايا
 التي سيجي في المسئلة الاية الدالة على ان من لا يدري صلى ركعة او ركعتين
 يتم بركعة الشاملة بعمومها لمحل النزاع فالجواب عنها انها عام بالنسبة الى ما دل
 على وجوب الاعداد ههنا والخاص بمقتضى العام ثم لا يخفى ان عموم النصوص
 وفتاوى الاصحاب يقتضي عدم الفرق في وجوب الاعداد بين الشك في
 الزيادة والنقصان ويؤيد ما رواه الشيخ من الفضيل باسناد لا يخلو عن قوة
 ما قال سألته عن السهو فقال في صلوة المغرب اذا لم يحفظ ما بين الثلث
 الى الاربع فاعد صلواتك وبطل الصلوة ايضا لو شك في عدد الاولين مطلقا
 رباعية كانت ام غيرها على المشهور بين الاصحاب معنى قال المقم في المنتهى والشهيد
 في الذكري انه قول علماءنا اجمع الا ابي جعفر بن بابويه فانه قال لو شك بين
 الركعة والركعتين فله البناء على الركعة وقال والد اذا شك في الركعة الاولى

والثانية اعادة وان شك ثانياً وهم الثانية بنى عليها ثم احتاط بعد التسليم ^{بكتين}
قاعد او ان توهم الاول بنى عليها وتشهد في كل ركعة فان يتقن بعد التسليم الزيادة
لم يضر لان التسليم حايلاً بين الرابعة والخامسة وان تساوى الاحتمال لان تحيز
بين ركعة قائماً وركعتين جالساً ويدل على القول الاول روايات كثيرة منها ما رواه
الشيخ عن الفضل بن عبد الملك في الصحيح قال قال لي اذا لم تحفظ الركعتين الاوليتين
فاعد صلواتك وعن ابي بصير في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سهوت
في الركعتين الاوليتين فاعد هما حتى تثبتهما وعن زفاعة في الصحيح قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل لا يدرى اركعة صلى ام ثنتين قال يعيد وثلاثاً
ما رواه الكليني والشيخ عنه باسنادين احدهما من الحسن بن بابويه بن هاشم
عن زرارة عن احدهما عليهما السلام قال قلت لرجل لا يدرى اواحدة صلى
ام اثنتين قال يعيد ومن الحسن بن علي الوشاء في الحسن بن قال قال ابو الحسن
الرضا عليه السلام الافادة في الركعتين الاوليتين والسهو في الركعتين الاخيرتين
وروى الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل
شك في الركعة الاولى قال يسأنف وعن ابن مسكان في الصحيح عن عنبسة بن
مصعب الضعيف قال قال لي ابو عبد الله عليه السلام اذا شككت في الركعتين
الاوليتين فاعد ورواه الكليني في الضعيف عن سماعة في الموثق قال قال اذا سهت
الرجل في الركعتين الاولتين من الظهر والعصر فلم يدر واحدة صلى ام ثنتين
فعليه ان يعيد الصلوة ورواه الكليني ايضا في الموثق عن اسمعيل الجعفي
وابن ابي يعفور عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام انهما قال الا اذا لم تدرا واحداً
صليت ام ثنتين فاستقبل ويدل على قول ابن بابويه روايات منها ما رواه الشيخ
عن الحسين بن ابي عبد الله في الحسن بن قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل

لا يدرى اركعتين صلى ام واحدة قال يتم وعن عبد الرحمن بن الحجاج في القوي
عن ابي ابراهيم عليه السلام قال في الرجل لا يدرى ركعة صلى ام اثنتين قال يبنى على
الركعة وفي طريق هذه الرواية السندی بن الربيع وهو غير موثق في كتب الرجال
الا ان له كتابا بربويه صفوان وعينه وفيه اشعار ما يحسن حاله وعن عبد الله
بن ابي يعفور في الموثق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يدرى اركعتين
صلى ام واحدة فقال يتم بركعة وعن الحسين بن ابي عبد الله في الحسن بن ابي عبد الله
عليه السلام في الرجل لا يدرى ركعتين صلى ام واحدة قال يتم على صلوة واجاب الشيخ
عن هذه الاخبار او لا بانها اخبار فليسلم وما تضمن الامادة كثيرا جدا ولا يجوز العدول
عن الاكثر الى الاقل وتانيا بالحمل على التاقل وهو حمل بعيد والاقرب في الجمع
بين الاخبار التخيير والاحوط الاما انه بمحصوله البراءة بها يقينا واما التقصيل
الذي ذكره علي بن بابويه فلم اطلع على مستنده وكذا تبطل صلوة اذا شك ولو لم
يعلم صلى على المشهور بين الاصحاب حتى قال في المنتهى وعليه عملنا وهو مشهور
باتفاقهم ومقتضى كلام ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه جواز البناء على الاقل
في هذه المسئلة ايضا وقال والد فان شككت فلم تدر او واحدة صليت ام
اثنتين ام ثلاثا ام اربعا صليت ركعة من قيام وركعتين من جلوس
ويدل على القول الاول روايات منها ما رواه الكليني عن صفوان في الصحيح عن
ابي الحسن عليه السلام قال ان كنت لا تدري كم صليت ولم تقع وهمك على شيء
فاعد الصلوة ورواه الشيخ عن صفوان باسناد فيه جهالة وروى الكليني
عن عبد الله بن ابي يعفور الثقة باسنادين احدهما من الحسن بن ابراهيم
بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان شككت فلم تدر في ثلث انت ام في اثنتين
ام في واحدة ام في اربع فاعد ولا تمض على الشك ورواه الشيخ عن ابن ابي يعفور

باسناد فيه اشتراك وروى الكليني والشيخ عنه عن زرارة والبي بصير باسنادين
احدهما من الحسن بن باويهيم بن هاشم قال قلنا له الرجل يشك كثيرا في صلوة حتى
لا يدري كم صلى ولما بقى عليه قال يعيد قلنا فانه يكثر عليه ذلك كل اعادة شك قال
يمضي في شك الحديث وروى الشيخ عن علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى بن
جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل يقوم في الصلوة فلا يدري صلى شيئا ام لا
فقال يستقبل ويدل عليه ايضا ما من ان اذا لم يسلم الا ولين بطل الصلوة فانه
في الحقيقة شك في الاولين ويدل عليه ايضا قوله عليه السلام في رواية علي بن نعمان
السابقة انما يعيد من لا يدري ما صلى ويدل على البناء على الاقل ما رواه الشيخ
عن علي بن يقطين في الصحيح قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يدري
كم صلى واحدة او اثنتين ام ثلثا قال عليه السلام ينبغي على الجرم وليسجد سجدة في السهو
ويتشهد خفيفا وحمل الشيخ على ان المراد بالحكم استيفاء الصلوة وحمل الامر بالتجوز
على الاستحباب وفيه بعد واستشكله في الذكرى بانه لا يجمع بين سجدة في السهو
وبين اعادة الصلوة وجوبا ولا استحبابا واجاب المصنف عن هذه الرواية بالحمل
على من كثر سهو وهو ايضا يعيد على ان البناء على الجرم لا يطابق حكم كثير السهو و
يدل عليه ايضا ما رواه الشيخ عن صفوان في الصحيح عن عتب بن مضع الضعيف
قال سألته عن الرجل لا يدري ركعتين ركعة او واحدة او ثلثا قال ينبغي صلوة على
ركعة واحدة يقرأ فيها بقراءة الكتاب وليسجد سجدة في السهو وعن عبد الله بن
المغيرة في الموثق وهو ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه عن علي بن ابي حمزة الضعيف
عن رجل صالح قال سألته عن الرجل يشك ولا يدري واحدة صلى ام اثنتين او ثلثا
او اربعا تلبس عليه صلوة قال كل ذاقته نعم قال فليمض في صلوة ويتعوذ بالله من
الشیطان الرجيم فانه يزكك ان يذهب عنه رواه ابن بابويه عن ابن ابي بصير في

الصحيح وهو ممن اجمعت العصاة على تصحيح ما يصح عنه عن علي بن ابي حمزة قال الصدوق
 وروى سهل بن اليسع في ذلك من الرضا عليه السلام انه قال ينبغي على يقينه وليجد
 سجدة في السهو بعد التسليم وليشهد تشهدا خفيفا وطريقا الى سهل من الحتان
 بابرهم بن هاشم وسهل ثقه ثم قال وقد روى انه يقبل ركعة من قيام وركعتين
 وهو جالس وليست هذه الاخبار مختلفة وصاحب هذا السهو بالحيارب
 خبرنا عنها اخذها هو مصيب وحمل الشيخ رواية علي بن ابي حمزة عن علي السهو في التوافل
 واحتمل حملها على من يكثر عليه السهو والاقرب في الجمع بين الاخبار الحمل على الخيرة
 ولكن العدول عن الاخبار الكثيرة المعتمدة بالشهرة الى غيرها مشكوك وبالحمله
 لا ريب في ان الاحتياط في الاعادة او لم يعلم ما نواه فان الصلوة تبطل حتى تح
 لا تشاء الترجيح قال الشارح الفاضل هذا اذا لم يعلم ما قام اليه والابن عليه
 عمدا بالظاهر من انه نوى في نفسه ان يفعلها وفيه تأمل اذا لا دليل على جواز الا
 بمثل هذه القرينة قيل ويدل عليه الاخبار ايضا مثل ما رواه الشيخ والحسين
 عن عبد الله بن المغيرة في الحسن بابرهم بن هاشم قال في كتاب حررته قال
 اني لست اتي في صلوة فريضة حتى ركعت وانا افويها تقويعا قال فقال هي التي
 قمت فيها ان كنت قمت انت تنوي فريضة ثم دخلت الشك فانت في الفريضة
 وان كنت دخلت في نافلة فتويعها فريضة فانت في النافلة وان كنت دخلت وفريضة
 ثم ذكرت نافلة كانت عليك فامض في الفريضة وعن معوية باسناد يثني قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قام في الصلوة المكتوبة ففسد فظن انها نافلة
 او كان في النافلة فظن انها مكتوبة قال هي على ما افتح الصلوة عليه وعن الحسن
 بن محبوب في الصحيح وقيل انه ممن اجمعت العصاة على تصحيح ما يصح عنه عن عبد العزيز
 الضعيف عن عبد الله بن ابي يعفور الثقه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت

عن رجل قام في صلوة فزبينة فضلى ركعة وهو ينوي لها نافلة قال هي التي قت فيها
وطأ وقال اذا قت وانت تنوي الزبينة فذلك الشك بعد فانت في الزبينة
على الذي قت له وان كنت دخلت فيها وانت تنوي نافلة ثم انك تنويها بعد فزبينة
فانت في النافلة وانما يحسب للعب من صلوة التي ابتداء في اول صلوة وفي الدلالة
تلك الاخبار انما هي اذا المستفاد منها ان من دخل في الصلوة بنية الزبينة او النافلة
ثم سعى عنها ونواها غيرهما فانما يحسب له ما نوى عند دخوله فيها وذلك غير
المذموم قال الشارح الفاضل ولو شك بعد الفراغ من اربع هل هي الظهر والعصر
فيلبني على الظهر بنا وعلى الظاهر من انه بدأ بالواجب او لا وصى رباعية
مردودة بين الظهر والعصر كان طريقا الى البرائة ايضا اذا صادفت الاولى الوقت
المشترك والام يصلح التردد كما ذكر الشهيد وجماعة مع احتمال البطلان في
الجميع كما يقتضيه إطلاق العبارة لعدم اليقين انت هي كلامه ولعل احتمال البطلان
في الجميع ضعيف فتدبر ويكره للرجل العقص قال في القاموس معقوص شعر صغر
وقتل والقول بكونه ذلك هو المشهور بين الاصحاب ذهب اليه سائر ارباب الصالح
وابن اديس وجمهور المتأخرين وهو ظاهر عبارة المفيد وذهب جماعة من المتقدمين
منهم الشيخ الى انه محرم مبطل للصلوة اجماع الشيخ بالجماع والفرقة وبما رواه مطاوع عن
ابي عبد الله عليه السلام في رجل صلى صلوة الزبينة وهو معقوص الشعر قال يعيد
صلوته وفيه نظر لمنع ثبوت الاجماع وضعف الرواية فلا تنهض حجة باثبات التحريم
نعم يمكن اثبات الكراهة بمثلها واختاره في الدين ولد الله التحريم ان منع من السجود
وهو من وجع من المسئلة مستلزم لاستواء الحكم في الرجل والمرأة قبل وعلى تقدير
التحريم لا يتجرب بطلان الصلوة لان التي هي من امر خارج ولا يخفى انه قد يلزم البطلان
ان كان حمله ضد الصلوة بنا على ان الامر بالشئ مستلزم للثبوت عن صد الحاصل

والنهي في العبادة يستلزم الفساد والحكم المذكور مختص بالرجل إجماعاً فكان التواضع
 تقييد العبادة والالتفات بالوجهين وشمالاً هذا هو المشهور بين الأصحاب
 وذهب بعض الأصحاب إلى أنه محرم مبطل للصلاة وقد عرفت تحقيق الكلام في هذا
 الباب والشاوب والتعطى والفرقة بالأصابع والعبث ونفخ موضع السجود و
 التخم والبصاق المستند في هذه الأحكام روايات كثيرة منها ما رواه الكليني
 بأسانيدٍ أحدها من الحسن بن إبراهيم بن هاشم عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام
 أنه قال إذا قمت في الصلاة فعليك بالاقبال على صلاتك فإما يحجبك منها
 ما أقبلت عليه ولا تعقب فيها يديك ولا برأسك ولا يديك ولا يديك ولا يديك
 ولا تعقب ولا تعقب ولا تعقب فإما يفعل ذلك الجوس ولا تلم ولا تفرج كما يفرج
 البعير ولا تقع على قدميك ولا تفرش ذراعيك ولا تفرقع أصابعك فإن ذلك
 كله نقصان في الصلاة ولا تقم إلى الصلاة متكسلاً ولا متعجباً ولا متساقلاً فافهم
 من خلال التفات فان الله تعالى في المؤمنين أن يقوموا إلى الصلاة وهم سكارى
 يعني سكر النوم وقال المنافقون وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراوون
 الناس ولا يذكر الله إلا قليلاً عن الحسين بن الحسن الفارسي عن حذيفة
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله إن الله كره لكم
 ابتها الأمانة أربعاً وعشرين خصلة وهما كرهها كره لكم العبث في الصلاة وروى
 الصلاة في كتاب الخصال بأسناد آخر عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن علي
 عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله إن الله كره لكم ابتها الأمانة
 أربعاً وعشرين خصلة وهما كرهها كره لكم العبث في الصلاة وساق الكلام إلى
 أن قال وكره النفخ في موضع الصلاة وروى الكليني عن الحلبي في الحسن بن إبراهيم
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا دخلت في الصلاة فعليلاً بالتحشع والاقبال على

صلواتك فان الله عز وجل يقول الذين هم في صلواتهم خاشعون وعن جهم بن حميد
عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان ابي يقول كان علي بن الحسين عليه السلام اذا قام
في الصلوة كأنه ساق شجرة لا يتحرك منه شيء الا ما حرك الريح منه وعن احمد بن محمد
بن عيسى بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قمت في الصلوة فلا تقبض بالخصي
وانت تصلي الا ان يسوي حيث تسجد فانه لا بأس وروى الشيخ عن ابي بصير قال
قال ابو عبد الله عليه السلام اذا قمت في الصلوة فاعلم انك بين يدي الله فان
كنت لا تراه فاعلم انه تراك قبل قبلك قبل صلواتك ولا تمشط ولا تبرق ولا تنقص
اصابعك ولا تترك فان قوما قد عذبوا بنقص الاصابع والتورك في الصلوة
واذا رفعت رأسك من الركوع فاقم سلوك حتى يرجع مفاصلك واذا سجدت
فافضل مثل ذلك واذا كنت في الركعة الاولى والثانية فرفعت رأسك من
السجود فاستقم جالساً حتى يرجع مفاصلك فاذا انخفضت فقل بحول الله وقوته اقوم
واقعد فان علياً عليه السلام هكذا كان يفعل وعن محمد بن مسلم في القوي من ابي
عبد الله عليه السلام قال قلت للرجل ينفع في الصلوة موضع جبهته قال لا وروى
عن النبي صلى الله عليه وآله اربع من الجفأ وان ينفع في الصلوة وان يمسح وجهه قبل ان
ينصرف من الصلوة وان يقول قائماً وان يسمع المنادي فلا يجبه من صلوته وفي
بعض الاخبار نفى البأس عنه وروى الشيخ عن ابي بكر المحض عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا بأس بالنفخ في الصلوة في موضع السجود ما لم يؤد احداً ونقل من بعضهم اخيراً
لكراهة حين الاداء فقط وروى الكليني عن مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام ان
النبي صلى الله عليه وآله سمع خلفه فرفعه فرفع رجل اصابعه في صلوته فلما انصرف
قال النبي صلى الله عليه وآله انا انظره والتأوه بحرف واحدة قال الشارح الفاضل
واصله قول او عند الشكاية والوجع والمزاد هنا النطق بهذا الصوت على وجه

لا يظهر منه عرفان والاثنين به اى يحرف الواحدة قال الشارح الفاضل وهو
مثل التاؤ. الا ان الاثنين للريض والتاؤ لا غم منه والضابط في الكراهة التاؤ
والاثنين ان لا يظهر منهما ما يعد كلا ماعرفا والاخر ما وقد سبق بحقيقة ولم اطلع
على دليل واضح للكراهية ومدافع الاجتهاد والريخ لما فيه من سلب الخشوع و
الاقبال المطلوب في العبادة ويدل عليه ما رواه الشيخ عن هشام بن الحكم في
الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا صلوة لحاقن ولا حاقنة وهو بمنزلة من
في اثباته وقوله عليه السلام ولا تحقيق في حسنة زاراه السابقة عن قريب وروى
الشيخ عن ابي بكر الحضرمي عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله
صلى الله عليه وآله قال لا تصل وانت تجدد شيئا من الاجئين وفي المنتهى فقل
الاجماع على صحة الصلوة في الحالة المذكورة فيحمل الاخبار المذكورة على نفي الحال
والكراهية يدل عليه ايضا ما رواه الشيخ والكليني عن عبد الرحمن بن الحجاج في
الصحيح قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يصيبه الغم في بطنه وهو يستطيع
ان يصبر عليه ايضلى على تلك الحال او لا يصلى قال فقال ان احتمل الصبر ولم يخف
اجأ لا عن الصلوة فليصل وليصبر ولو عرصت المدافعة في ثناء الصلوة فلا
كراهية بل يجب الصبر والاتمام ويكره ايضا مدافعة الغم لما فيه من سلب الخشوع
والاقبال على الصلوة ويدل عليه حسنة زاراه السابقة ايضا ويحرم قطع الصلوة
اختيارا لم اطلع على خلاف في ذلك بين الاصحاب وقيد المصنف في بعض كتبه
والمستأخرين عنه بالواجب استدلاله بوجهين الاول ان الاتمام واجب وهو
ينافي لقطع فيكون القطع محرما الثاني قوله تعالى لا تبطلوا اعمالكم والوجهان
ضعيفان وربما احتج عليه بصحة عبد الرحمن المتقدم في المسئلة السابقة وهو
ايضا ضعيف ويجوز للضرورة كقبض العزيم وحفظ النفس المحترمة من التلف

او الضرر وانقاذ الفريق وقتل الحية التي يخافها على نفس محترمة واحراز المال
المضر ضياعه وحذف ضرر المحدث مع امساكه الى غير ذلك ويدل عليه مضائق
الاصل وما يدل على انتفاء الضرر ما رواه الشيخ عن حريز في الصحيح والكليني
في الضعيف عن ابن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كنت في صلوة الفريضة
فرايت فلان ما لك ابن او غريمك عليه مالا او حية تخافها على نفسك فاقطع
الصلوة واتبع الغلام او غريمك واقتل الحية ورواه ابن بابويه عن حريز في
الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام عن سماعة قال سألته من الرجل يكون قائما
في الصلوة فينسى كيسة او متاعا يتخوف ضيعته او هلاكه قال يقطع صلوته ويحزن
متاعه ثم يستقبل الصلوة قلت فيكون الصلوة الفريضة فتقلت دابة فخاف ان
يذهب او يصيب منها غنا فقال لا بأس بان يقطع صلوته ورواه الكليني في الصحيح عن
عثمان بن عيسى عن سماعة ويبلغى تقبيد الجواز بصورة لا يمكن تحصيل الفرض
بدون القطع وقسم الشهيد في الذكرى القطع الى الاقسام الخمسة فقد حرم وهو
القطع بدون الضرورة وقد يجب كما في حقتل الضبي والمال المحترم عن التلف
وانقاذ الفريق والمخترق حيث يتعين عليه بان لم يكن من يحصل به الكفاية او كما
وعلم انه لا يفعل فاستمرح بطلت بقاء على ان الامر بالشئ يستلزم انه من هذا
والته في العبادة يستلزم الفساد وقد يستحب كقطع لاستدراك الاذات
والاقامة وقراءة الجمعة والمنافقين في الظهور والجمعة والايام بامام الاصل وقد
باح كما في قتل الحية التي لا يغلب على الظن اذا هادوا حراز المال الذي لا يضر فوته
وقد يكره كاهراز المال اليسير الذي لا يبالى بفواته واحتمل التحريم وتبعه عليه
الشراح الفاضل وميتد المال الذي لا يضر فوته باليسير وهو حسن اذا الظاهر ان
اهراز المال الكثير ماله واجب فيلحق بالمال المضر فواته وقد يتوقف في جواز القطع

فيها مباحا ومكروها العموم اذلة تحريم القطع وعدم ما يدل على جواز فيها لكن قد
عرفت ضعف ما دل على تحريم القطع وان العمد في هذه الباب الاتفاق وهو
مشف في محل البحث فكال اصل الاباحة سالما من مقاومة الترافع فالقول بالجواز
منجزة قال في الذكوى وان ايراد القطع فالاجود التحلل بالتسليم للعموم وتحليل التسليم
وفيه نظر قال ولو ضاق الحال عنه سقط ولولم يأت به وفعل منافيا اخر فالاقرب
عدم الانتم لان القطع سابع والتسليم اما يجب التحلل في الصلوة الثامنة وكذا يجوز
الدعاء في اثنا الصلوة بالمباح للذين والذين قال في المنتهى يجوز الدعاء
في احوال الصلوة قائما وقاعدا وراكعا وساجدا ومتشهدا وفي جميع احوالها
مما هو مباح للذين والآخره بغير خلاف بين علمائنا ونسبه في المعبر الى فتوى
الاصحاب ويدل عليه الايات والروايات نحو قوله تعالى ادعوني استجب لكم و
قوله تعالى عز وجل قبل صلوة الفريضة بكل شيء ينابى برتبة قال نعم وعن معمر
بن عمار في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام وجليين افتحا الصلوة في ساعة
واحدة قللا هذه القران فكانت تلاوته اكثر من دعائه ودعا هذا اكثر فكا
دعاؤه اكثر من تلاوته ثم انصرفا في ساعة واحدة ايها افضل قال كل فيه فضل
كل حسن قلت اتي قد علمت ان كلا حسن وان كلا فيه فضل فقال الله افضل
انا سمعت قول الله عز وجل وقال ربكم ادعوني استجب لكم ان الذين يستكبرون
عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين هي والله العباد هي والله افضل هي والله
افضل ليست هي العباد هي والله العباد هي والله العباد هي الله اشدهن
والله اشدهن هي والله اشدهن وروى الشيخ والكليني في الصحيح عن ابان وهو
ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه عن عبد الرحمن بن سيار وهو غير موثق
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ادعوا الله وانا ساجد فقال نعم فادع للذين

والأمة فانه رتب الدنيا والآخرة وعن محمد بن مسلم في الصحيح قال صلى بنا ابو بصير
في طريق مكة فقال وهو ساجد وقد كانت ضاعت نافله طهر اللهم ود على فلان
نافته قال محمد قد خلت على ابي عبد الله عليه السلام واخبرته فقال ونفل فقلت نعم
قال فسكت قلت انا عبد الصلوة قال لا وفي الصحيح عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال
قال ابو عبد الله عليه السلام ينبغي لمن قراء القرآن اذا امر باية من القرآن فيها سأل
او تخوف ان ليسئل عند ذلك خيرا يريهوا وليسئل العافية من النار ومن العذاب
ودوى الكلي من الحلي في الحسن بابرهم بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سألته عن الرجل يكون مع الامام فيمن بالمسئلة او باية فيها ذكر جنة او نار قال لا بأس
ان ليسئل عند ذلك ويتعوذ من النار وليسئل الله المجنة وعن حماد بن عيسى
في الحسن بابرهم بن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال كلمت الله به
في صلوة الفريضة فلا بأس وعن جميل بن دراج باسناد معتبر عن ابي عبد الله عليه
السلام قال اقرب ما يكون العبد من ربه اذا دعا ربه وهو ساجد فاقى شئ
يقول اذا سجد قلت علمني جعلت فداك ما اقول قال قل يا رب الاواب ويا مالك
الملوك ويا سيّد السادات ويا حجتا والمجايرة ويا اله الالهة صل على محمد و
آل محمد وافعل بي كذا وكذا ثم قل فاقا عبدك ناصيتي في قبضتك ثم ادع ما شئت
واسئله فانه جواد لا يتعاطى شئ وعن عبد الله بن هلال باسناد معتبر قال شكوت
الى ابي عبد الله عليه السلام تفرقا اموالنا وما دخل علينا فقال عليك بالذعاء و
انت ساجد فان اقرب ما يكون العبد الى الله وهو ساجد قال قلت فادع الله
في الفريضة واسئني حاجتي فقال نعم قد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله
قد دعا على قوم باسم الله واسماء ابائهم وفعله على عبده والاجار في هذا الباب
كثير ولا يجوز الذعاء بالشئ المحرم والظاهر انه مبطل للصلوة مع العلم بالتحريم

والجمل ايضا لانه كلام مبطل والجمل ليس يعذر وفي الصحة والبطلان وينظر فيه
 الشارح الفاضل ونقل عن الذكرى ترجيح الصحة وعن المصم القطع بعدم ^{عذره}
 قال ولا يعذر جاهل كون الحرام مبطلا لتكليفه بتوكيد الحرام وكن الحكم
 في سائر منافيات الصلوة لا يخرجها الجمل بالحكم عن المنافات قال وينظر
 من الشيخ في التهذيب ان الجمل بالحكم عذره والظاهر ما ذكرناه وكذا يجوز
 رد السليم على التسليم يفتح هذا المقام برسم مسائل **الاول** يجب رد التسليم
 على المسلم لقوله تعالى واذا هيبتهم بحجة فجئتوا باحسن منها او ردوها
 ويدل عليه اخبار ايضا والظاهر لانه لا خلاف فيه والمراد بالحجة الآية التسليم
 كما يفهم من كلام اهل اللغة والتفسير قال في القاموس الحجة التسليم وفي مجمع البيان
 الحجة التسليم يقال حتى يجي بحجة اذا سلم وقال في تفسير الآية امر الله تعالى المسلمين
 برد التسليم على المسلم باحسن مما سلم ان كان مؤمنا والا فليقل وعليكم لا ينزى على
 ذلك فقوله باحسن منها للمسلمين خاصة وقوله او ردوها لاهل الكتاب عز ابن
 عباس فاذا قال المسلم التسليم عليكم فقلت وعليكم التسليم ورحمة الله وبركاته فقد
 هيبة باحسن منها وهذا انتهى رد التسليم وقيل ان قوله او ردوها للمسلمين
 ايضا عن السدي وعطاء وابراهيم وابن جريح قالوا اذا سلم عليكم فرد عليه
 باحسن مما سلم عليكم او بمثل ما قال وهذا اقوى لما روى عن النبي صلى الله
 عليه وآله قال اذا سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا وعليكم وذكره علي بن ابراهيم في
 تفسيره عن الصادقين عليهما السلام ان المراد بالحجة في الآية التسليم وغيره من البر
 وذكر الحسن ان رجلا دخل على النبي صلى الله عليه وآله فقال السلام عليك
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وعليك التسليم ورحمة الله وبركاته فجاؤا اخر وسلم
 عليه فقال التسليم عليكم ورحمة الله فقال صلى الله عليه وآله وعليك التسليم ^{رحمة الله}

وبركاته فجاءه اخر فقال السليم عليكم ورحمة الله وبركاته فقال النبي صلى الله
عليه وآله وعليك فقبل يا رسول الله ردت الاول والثاني الحجة ولم ترد الثالث
فقال انه لم يبق لي من الحجة شيئا فردت عليه مثله انتهى كلامه وقال ايضا
الجمهور على انه في السلم قال الحجة في الاصل مصدر حيياك الله على الاجازة من
الحقيقة ثم استعمل الحكم والدعا بذلك ثم قبل لكل دعاء فقبل في السلم وفي الكشاف
بنى على السلم وجوز عليه وفي المعالم الحجة دعاء الحيوة والمراد بها ههنا السلم عليكم
وفي المغرب حياه بمعنى احياء وحجة كبقاء بمعنى ابقاء بتقريب هذا الصلح ثم انتهى
ما يجيى بر من سلام ونحو حجة قال الله تعالى حجتهم يوم يلقونه سلام ولما جمعت
فقبل تحيات وتحياتا وحقيقة حيث فلا انا قلت له حياك الله اي عرك الله وفي
الاية احتمالات اخر منها ما قيل ان المراد بالحجة العطية ووجب الثواب او الرد
نقله البضاوى قال وهو قول قديم للشافعى وهو خلاف الظاهر من الحجة والظاهر
عدم وجوب تعويض العطية او ردها بل قد يكون ردها مذموما عقل وشرعا
فلا يصح الاستناد الى الوجوب بمجرد هذا الاحتمال ومنها ما نقل من تفسير علي بن ابراهيم
من ان المراد من الاية المسلم وكل بر واحسان وهو ايضا خلاف الظاهر من الاية
قال بعض اصحاب لو ثبت صحة الرواية المنقولة في تفسيره يمكن حملها على الرجحان
المطلق لا الوجوب اذا الظاهر عدم القابل بوجوب تعويض كل بر واحسان
وهو معلوم من الروايات ايضا وقال بعضهم الذي انهم مما وصل الى من كلامه
يعنى على بن ابراهيم انه يريد تفسير احسن منها بالزيادة في البر والاحسان ولهذا
قال او ردوها يعنى بمنها من السلم فلا نزاع ومنها ان المراد كل بر مما يستحق
حجة على ما نقل من القول بوجوب الرد في غير السلم كانه صباها استنادا الى
عموم الاية في كل ما يستحق حجة ولا يخفى ان اراده العموم من الاية غير ظاهر مع

ما من كلام اهل القعة والتفسير لكن يناسبه ما من كلام صاحب المغرب و
 بالجمله العذر المعلوم من الاية السلم المتعارف بين المسلمين وادخال غيره
 فيها يحتاج الى دليل واضح والاصل بنفيه والاحتياط واضح **الثانية** نقل بعض المتأخرين
 عن طاهر الاصحاب ان عليك السلم بتقديم عليك او عليك تسليم صحيح ويجب
 الرد لم اطلع على ما نقله من طاهر الاصحاب الا في كلام ابن ادریس وقد صرح المقصود
 في السد كون بخلافه فقال ولو قال عليك السلم لم يكن مسلما انما هي صيغة جواب
 ويناسبه ما روى العامة عنه صلى الله عليه وآله انه قال لمن قال عليك السلم
 يا رسول الله لا تقل عليك السلم فان عليك السلم بحجة الموق اذا سلمت
 فقل سلام عليك فيقول الزاد عليك السلم وهذه الرواية لم يثبت عندنا
 قيل ولو صحت لم يلزم عدم وجوب الرد كافي رواية اخرى علم ان النبي صلى الله
 عليه وآله وعليه بعد نحو هذا الكلام وعندى في المسئلة تردد للشك في
 دخول تحت الاية والاختار وكذا لو قيل سلام وسلاما والسلام هو وجوب
 الرد تردد ينشأ من صدق التخيير عنها وعدم ثبوت عموم الاية وكذا سلامي و
 سلام الله عليك ومثلها طاهر وكلام ابن ادریس عدم وجوب الجواب
 في مثلها **الثالثة** هل يتعين في الجواب في غير الصلوة عليك السلم بتقديم عليك
 طاهر المقصود في السد كون ذلك حيث قال وصيغة الجواب وعليك السلم ولو قال و
 عليك السلم للواحد جاز ولو ترك خوف العطف وقال عليك السلم فهو جواب
 خلافا لبعض الشافعية فلو طأ في اثنان فسلم كل واحد منهما على الآخر وجب على
 كل منهما جواب الآخر ولا يحصل الجواب بالسلم وانت تترتب السلامان انت هي
 ويوافقه الرواية السابقة المنقولة من طريق العامة والمستفاد من كلام ابن
 ادریس خلافا وهو اقرب لقول رسول الله صلى الله عليه وآله فيما رواه وزاده

عن أبي جعفر عليه السلام في الحسن بابرهم بن هاشم فاذا سلم عليكم مسلم فقولوا سلاماً
عليكم فاذا سلم عليكم كافر فقولوا عليك **السلامة** الظاهر عدم وجوب رد
السلم بالاحسن ولا اعلم في ذلك خلافاً من الاصحاب نعم مخالفة التقية المنقولة كذا
في مجمع البيان عن ابن عباس كما مر ويدل على ما ذكرناه ظاهر الآية فان الظاهر
ان او التحية ويدل عليه ايضاً الرواية السابقة المنقولة من طريق القاسم والرواية
المنقولة في مجمع البيان من طريقهم وصحة زيارته السابقة وغيرها **الخامسة**
الرد واجب كناية لافعاله حكمي الاجماع عليه المص في التذكرة ويدل عليه ما رواه
الكليني في كتاب العسر من غياث بن ابراهيم في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا سلم من القوم واحداً منكم واذا رد واحد اجرا عنهم وعن ابن بكير باسناد
فيه ضعف من بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا امرت الجماعة
ليقوم احداهم ان يسلم واحد منهم واذا سلم على القوم وهم جماعة احداهم ان يرد واحد
منهم ولعل هذين الخبرين بمعونة الاجماع المنقول كاف في الحكم المذكور وان كان ظاهر
الآية يخالف لزم الظاهر انه انما يسقط بفعل من كان داخل في السلم عليهم فلا
يسقط برؤسهم يكن داخل فيهم ولا يجب الرد عليهم وهل يسقط برؤسهم المميز
الذاهل فيهم قال في الذكرى فيه وجهان مبدآن على صحة قيامه بفرض الكفاية
وهو مبنى على ان افعاله شرعية ام لا ولا يخفى ان مقتضى الخبرين السابقين حصول
الاجتزاء به الا ان ظاهر الآية خلافه لتوجه الخطاب الى المكلفين منهم ولعل التوجه
في الوقوف على ظاهر الآية وهو احوط ولو كان المسلم صبياً اميراً ففي وجوب الرد
عليه وجهان اظهرهما ذلك عملاً بعموم الآية **السادسة** الظاهر ان وجوب الرد في
لأثر المتبادر من الرد في مثل هذا المقام ولما كان الفاء الدالة على التعقيب بلا
في الآية وربما يمنع ذلك في الحواشي والثاويان قبل ويبقى في من مثل شاير

الحقوق وفيه تأمل الآن يكون إجماعاً **السادس** صرح جماعة من الأصحاب بوجوب
الاستماع لتحقيقاً أو تقديرًا ولم اهدأ صرح بجملته في غير حال الصلوة
ويذكر عليه مضافاً إلى البناء والعرف ما رواه الكليني بإسناد فيه ضعف عن ابن
الفتح عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال إذا سلم أحدكم فليجهر بلسانه لا يقول سلت
فلم يردوا علي ولعله يكون قد سلم ولم يسمعهم فإذا رد أحدكم فليجهر بده فلا يقول
المسلم سلت فلم يردوا علي ثم قال كان علي عليه السلام يقول لا تقصروا أنفسوا التسلم
واطبوا الكلام وصلوا بالليل والتاسع ينام تدخلوا الجنة بسلام ثم تلى عليهم
قول الله عز وجل التسلم المؤمن المهيمن **الثامن** قال المعرفي التذكرة ولو ناداه
من وراء سترا وحائط وقال التسلم عليكم يا فلان أو كتب كتاباً وسلم عليه فيه أو سلم
رسولاً فقال سلم على فلان فيبلغه الكتاب والرسالة قال بعض الشافعية يجب عليه
الجواب لأن محبة الغائب إنما يكون بالمنازاة أو الكتاب أو الرسالة وقد قال تعالى
إذا حيدتم بغيبه الآية والوجه أن سمع النداء وجب الجواب والأفلا أنت هي
وهو متجه لعدم ثبوت شمول الآية للصلوة المذكورة مما صوره المنازاة مع سماع
النداء وقال فيه أيضاً وما بعبادة الناس من التسلم عند القيام ومفادته
الجماعة دعاء المحبة يستحب الجواب عنه ولا يجب **التاسع** يكره أن يخص طائفة من
الجمع بالتسليم ويستحب أن يسلم الزاكن على الماشي والقيام على الجالس والطائفة
القليلة على الكثيرة والخير في الخبر أيضاً أن الصغير يسلم على الكبير وأصحاب البغال
بيد وأصحاب الحمير وأصحاب الجمل بيد وأصحاب البغال **العاشر** قيل
يحرم سلام المرأة على الأجنبية لأن اسماع صوتها حرام وإن صوتها عودة وتوقف
فيه بعض المتأخرين وهو في محله لعدم ثبوت دليل واضح عليه بل المفهوم
من بعض الأخبار مثل تكلم فاطمة عليها السلام مع أصحابه مثل سلمان وغيره وأما حال

النبى صلى الله عليه وآله الجاير بدينها وتكلمها وعدم هي النبى صلى الله عليه وآله التوجه
اذا سمعها الرجل يدل على الجوان لكن المفهوم من كثير من عبارات الاصحاب المحرم
قال بعض الاصحاب وروى الكليني عن ربعي بن عبد الله في الحسن بابراهيم بن هاشم
قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يسلم على النساء ويردون عليه وكان امير
المؤمنين عليه السلام يسلم على النساء وكان يكون ان يسلم على الثابتة منهم ويقول
اتخوف ان يعجني صوتها فيدخل على اكثر مما طلبت من الاجر وليستفاد من
هذه الرواية كراهة التسلم على الثابتة من النساء وهل يجب على الاجنبى الرد عليها
على القول بتجريم تسليمها فيجتملى ذلك لعموم الدليل ويجتملى عدم كون المتبادر
من الحيثية في الآية التحية المشروعة وهو مختار المقام في التذكرة حيث قال ولو سلم
رجل عن امرأة او بالعكس فان كان بينهما زوجة او محرمية او كانت عجوزا خادجة
عن مظنة الفتنة ثبت استحقات الجواب والافلاوى وجوب الرد عليها ولو سلم
عليها اجنبى وجهان فيجتملى الوجوب نظر الى عموم الآية فيجوز اختصاص بتجريم
الاسماع بغير ويجتملى عدم كاهو مختار المقام ويجتملى وجوب الرد حقيقا ^{مباشرة} ~~الحاوية~~
قال المقام في التذكرة ولا يسلم على اهل الذمة ابتداء ولو سلم عليه ذمى او من لم يعوزه
فبان ذميا رد بغير التسلم بان يقول هذاك الله وانعم الله صباحك واطال الله
وقال ولو رد بالتسليم لم يرد في الجواب على قوله وعليك انت هي وبذل على عدم التسليم
عليهم ابتداء وما رواه الكليني عن غياث بن ابراهيم في الموثق عن ابي عبد الله عليه
السلام قال امير المؤمنين عليه السلام لا تبدوا اهل الكتاب بالتسليم واذ اسلموا عليكم
فقولوا تغليكم وهذه الرواية يدل على الاقتصار ايضا ويدل عليه ايضا حسنة زرارة
السابقة وما رواه الكليني عن سماعة في الموثق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن اليهودى والنصرانى والمشرى اذ اسلموا على الرجل وهو جالس كيف ينبغي

ان يرد عليهم فقال يقول عليكم وعن محمد بن مسلم في الموثق باب فضل وابن بكير
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سلم عليك اليهودي والنصراني والمشرک فقل عليك
 وهذه الزاوية يدل على اختصاص الآية بتحيةة المسلم كما قرأه الطبرسي فان مقتضى الآية
 وجوب الرد بالاحسن او المثل وهل يكون الاقتضا المذكور على سبيل الوجوب
 متى لا يجوز المثل او الاستحباب فيه تردد والاصل يقتضي الثاني واما ما ذكره المصنف
 من جواز الرد بغير السلم فذلك غير واضح وروى الكليني عن زواره عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال تقول في الرد على اليهودي والنصراني سلام وهل يجب الرد عليهم
 لم اجد نصريحاً في هذا الباب في كلام الاصحاب وقد رخص في السلم عليهم والذماء
 لهم في بعض الاميان وروى الكليني عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال قلت
 لابي الحسن عليه السلام ارايت ان اجنب الى المتطيب وهو نصراني السلام عليه
 ادعوا له قال نعم لا تنفعه دعائك ونحوه روى عن عبد الرحمن بن الحجاج عنه عليه السلام
 في الحسن بابرهم بن هاشم وعن محمد بن عوف عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال قيل
 لابي عبد الله عليه السلام كيف ادعوا لليهودي والنصراني قال يقول له بارك الله لك
 في دينك ~~والله اعلم~~ اذا سلم عليه وهو في لصلاة وجب عليه الرد لفظاً والظاهر
 انه لا خلاف بين فيه بين الاصحاب ونسبه في المتذكر الى علمائنا وقال في المنتهى
 ويجوز له ان يرد السلم اذا سلم عليه نطقاً ذهب اليه علماء اجمع والظاهر ان مراده
 من الجواز في المحرم ود القول بعض القامة قال في الذكرى وظاهر الاصحاب محرم الجواز
 للخبرين والظاهر انهم ارادوا به بيان شرعيته وبقي الوجوب معلوماً من القواعد
 الشرعية قال وبالغ بعض الاصحاب في ذلك فقال يبطل الصلوة لو اشتغل بالاذكار
 ولما يرد السلم ويدل على وجوب رد السلم في حال الصلوة الآية لعمومها ويدل على
 شرعيته في الصلوة روايات منها ما رواه الكليني عن معمرة عن ابي عبد الله عليه السلام

قال سألته عن رجل يسلم عليه في حال الصلوة قال يرد يقول سلم عليكم ولا يقول وعليكم
 السلم فان رسول الله صلى الله عليه وآله كان قائما يصلي فترى عمار بن ياسر فسلم عليه
 فرد عليه النبي صلى الله عليه وآله هكذا رواه الشيخ في التهذيب باسقاط سماعه في
 السند ومنها ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح قال دخلت على ابي جعفر عليه السلام
 وهو في الصلوة فقلت السلم عليك فقال السلم عليك قلت كيف أصبحت
 فسكت فلما انصرف قلت ايرد السلم وهو في الصلوة قال نعم مثل ما قيل له ومنها
 ما رواه الصدوق باسناد عن محمد بن مسلم والطاهر حنيفة كما اشرفنا اليه مرارا ان
 سأل ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يسلم على القوم في الصلوة فقال اذا سلم عليك
 مسلم وانت في الصلوة فسلم عليه تقول السلم عليك واشر باصبعك ومنها ما رواه
 البرزنجي في جواره على ما نقله الفاضلان عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 ان عمارا سلم على رسول الله صلى الله عليه وآله فرد عليه السلم ومنها ما رواه الشيخ و
 الصدوق عن عمار الساباطي في الموثق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المصلي
 فقال اذا سلم عليك وجعل من المسلمين وانت في الصلوة فرد عليك فيما بينك
 وبين نفسك ولا ترتفع صوتك الى غير ذلك من الاخبار وبعض هذه الروايات
 يقتضي ان الرد فيندل على الوجوب عند القابل يكون الامر في اخبارنا للوجوب **الثالث**
المشهور بين الاصحاب ان اذا سلم عليه في الصلوة بقوله سلام عليكم يجب ان
 يكون الجواب مثله ولا يجوز الجواب بعليكم السلام ونسبه المرتضى الى الشيعة
 وقال المحقق مذهب الاصحاب قاله الشيخ وهو حسن ولم اطلع في ذلك خلافا
 الا من ابن ابي داود ليس حيث قال في السراير اذا كان المسلم عليه قال له سلم عليكم او سلام
 عليكم او السلام عليكم او عليكم السلام فانه ان يرد باني هذه الالفاظ كان لانه
 يرد وسلم بامور به قال فان سلم بغير ما بيناه فلا يجوز للمصلي الرد عليه ويدل على

على الاول رواية سماعة وظاهر الآية لوقوع الامر بورد التسليم بعينه حيث لقد والحمل
على حقيقة يحمل على اقرب المجازات الى الحقيقة وهو المماثلة التامة ولا ينافي ذلك
رواية محمد بن مسلم حيث تضمنت الرد بالمثل وهو اعم لانه وان كان اعم لغنة لكن
المتبادر منها المماثلة العامة فالحمل عليها غير بعيد خصوصاً اذا اقتضت قاعدة
المجمع ذلك ويمكن ان يقال بمنافاة هذه الرواية لانه على تضمنها ائمة عليه السلام
اجاب بقوله السلام عليك لاسلام عليك وح يكون رواية محمد بن مسلم المنقولة
عن الفقيه ايضا منافية له الا ان يقال لافرق عندهم عندهم بين الكلامين لكن
يضعف ح الاستناد الى الآية ويمكن المنازعة في دلالة رواية سماعة بناء على انه
يجوز ان يكون نفى وعليكم السلام باعتبار زيادة حرف العطف فتدبر ولو غير
عليكم بعلينك نفى حصول الرد وتردد ولو اضاف في الجواب الى عليكم التسليم ما
يوجب كونه احسن نفى حصول الرد وتردد ولا يبعد ترجيح ذلك نظر الى الآية و
امكان قاذيل الاجناد وكذا كلام الاصحاب ولو قال المسلم عليكم السلام فظاهر المحقق
عدم جواز اجابته الا اذا قصد الدعاء وكان مستحقاً وترد وفيه المص في المنتهى
وعلى تقدير الجواز هل يجب فيه ايضا تردد للشك في دونه تحت المراد في الآية
وعلى تقدير الوجوب هل يتعين سلام عليكم ام يجوز الجواب بالمثل نقل ابن
ادريس الاول عن بعض الاصحاب واختار الثاني واستشكله المص في التذكرة
والنهاية والمسئلة محل تردد ويحتمل قوايتين الجواب بالمثل نظر الى الآية
وصححه محمد بن مسلم على ما مر من ان المراد من المماثلة فيها المماثلة التامة وح
يحمل رواية سماعة ورواية محمد بن مسلم على الغالب من ان المسلم يقول سلام
عليكم او التسليم عليك **الرابعة عشر** لو حياه او تسلم عليه بغير ما ذكر من الالفاظ
فعند ابن ادريس والمحقق انه لم يجز اجابته وقال المحقق نعم لو عدله وكان مستحقاً

وقصد الدعاء لاداء التسليم لا يمنع منه وقال المصنف في التذكرة والنهاية انه يجوز الرد
اذا استحي تحية وكذا ان قصد الدعاء وان لم يسلم تحية واوجب الرد في المختلف واستقر
في المتن هي وصندي انه ان قصد به الدعاء فهو جائز لما دل على جواز الدعاء في احوال
الصلوة والافق جواز الرد وجوبه تأمل لما مر من عدم ظهور العموم في الآية و
احتمال ذلك فيها اخرج المصنف في المختلف على الوجوب بوجوه الأول الآية الثاني
انه ما دأب اورد التحية وعلى التقديرين لا يقتضي الثالث صحيحة محمد بن مسلم الشافعية
قال وهو عام ولا يميز بخصوص السبب بل بعموم اللفظ وانت خبير بما في الاستدلال
بالآية واما الوجهان الاخران فبما كان من الضعف لا يخفى على المتأمل وما ذكر
من عموم اللفظ في الخبر عجيب جداً **الخامسة** لا يجب ان يقصد القران بالرد
ويحكي عن ظاهر كلام الشيخ اعتباره ويدل على ما قلناه عموم الآية وصححة محمد بن
مسلم السابقة لاشتمالها على انه عليه السلام اجاب بقوله التسليم عليكم مع انه ليس
من الفاظ القران ولعموم قوله عليه السلام نعم مثل ما قيل له ورواية محمد بن مسلم
المنقولة عن الفقيه **السادسة** يجب اسماء حقيقياً او تقديراً على المشهور
بين الاصحاب وظاهر اختيار المحقق في المعبر خلافه ويدل على الاول التبادر
العرفي ورواية ابن القلاح السابقة ويدل على الثاني موثقه عما رتبه السابق
وما رواه الشيخ عن منصور بن حازم في الفقيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال
اذا سلم عليك الرجل وانت تقضى قال ترد عليه خفياً وحملها بعض الاصحاب
على حال التقية لان المشهور بين العامة عدم وجوب الرد نطقاً **السابعة**
عشر لو قام غير بالواجب من الرد فهل يجوز للصلى الرد ام يستحب ذلك ام لا قيل
نعم لا طلاق الامر وقيل لا حصول الامثال فيسقط الوجوب ولا دليل على ثبوت
الاستحباب بعد سقوط الوجوب وكذا الجواز الا ان يقصد به الدعاء اذا كان

المسلم مستحقاً لا يبعد الجواز **الخامس** لو ترك المصلي الركن واشتغل بتمام الصلوة
ياثم لأنه ترك الركن الواجب في الإيقان التوالي بين اجزاء الصلوة بينما القراءة أيضاً
واجب فما وجبه ترجيح ما ذكرتم لأننا نقول لأنهم وجوب التوالي بحيث عدح فيه مجرد
التردد في الصلوة وهل يبطل الصلوة قبل نعم للثبوت مقتضى الفساد واستضعف
بأن التهي من امر خارج عن الصلوة وفيه ما فيه وقيل إن أتى بشئ من الأذكار
في زمان الرد وبطلت لتحقيق التهي ومنعه الشارح الفاضل لأن الأمر بالشئ
لا يقتضي التهي ومن صدّه الخاص وتحقيق المقام أنه إن أتى بشئ من القراءة
والأذكار في زمان وجوب الرد فلا يعتد بتلك القراءة أو الذكر في الصلوة
بناءً على ما تحقق عندي من أن الأمر بالشئ يستلزم التهي عن صدّه الخاص
والتهي في الجنازة يستلزم الفساد وفي بطلان الصلوة بهما مع التدارك
نظراً لادليل على أن الكلام الذي يكون من قبل الذكر أو القرآن يبطل الصلوة
وإن كان محرماً وعدم البطلان به أيضاً لادليل عليه إلا أن يقال يكفي عدم
التهي على البطلان بناءً على أن عدم تحلل المبطل من الشرايط والصلوة الشرع
حقيقة في المهي مطلقاً وهذا بقدمية لا يصفو عن ثوب النظر والتأمل وإن
كان ترجيحاً غير بعيد وكذا الاستناد إلى ما دل على حصول أسباب الإعادة في شئ مخصوص
ثم إن افتراء عدم البطلان فإن استمر على ترك الرد قلنا ببقائه في ذمته يلزم بطلان
الصلوة لأنه لم يتدارك القراءة والذكر على وجه صحيح إلا أن ينسحب التسليم والرد
وإن اشتغل بغير القراءة والذكر من أفعال الصلوة وكان مناصفاً للرد ضدّه يلزم
بطلان ذلك الفعل ويلزم بطلان الصلوة إن لم يمكن تداركه ولو اخل بالرد ثم
صار بحيث يستلزم الرد بطلان الصلوة بأن يتوقف على الشئ إلى مكان المسلم
وتبنيهم بأمر مناف للصلوة لسمع في بقاء الرد على الوجوب ح نظر ثم لا يخفى أن

الظاهر ان الفروية المعبر في جواب السليم انما هو تعجيله بحسب لا بعد تارك اعرفنا
وعلى هذا لا يضر انما كلمة او كلام فوقع السليم في ثمانية **الثامنة عشر** ذكر جمع من
الاصحاب ان لا يكون السليم على المصلي استنادا الى الاصل والعمومات وقوله تعالى
اذا دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم قال في الذكرى وروى البرزنجي في سياقا احاديث
الباقية عليه السلام اذا دخلت المسجد والناس يصلون فسلم عليهم وان اسلم عليك
فادردهما فاقبله وان عمار بن ياسر من صلى رسول الله صلى الله عليه واله وهو يصلي
فقال السليم عليك يا بني الله ورحمة الله وبركاته فسلم عليه السليم وبعض الروايات
يتضمن كراهية السليم على المصلي روى عبد الله بن جعفر الخجيري في كتاب قرب
الاسناد من الصادق عليه السلام انه قال كنت اسمع ابي يقول اذا دخلت المسجد و
القوم يصلون فلا تسلم عليهم وصل على النبي صلى الله عليه واله ثم اقبل على صلواتك
واذا دخلت على قوم جلوس وهم يتحدثون فسلم عليهم وكذا يجوز التسميت للعاطس
قال الجوهري التسميت ذكر اسم الله تعالى على الشيء وتسميت العاطس ان يقول ليرحم الله
بالسين والثاني جميعا قال ثعلب بالاختيار بالسين لان ما حوذة من التسميت وهو القصد
والجاء وقال ابو عبيد الشين اعلى في كلامهم واكثر وقال ايضا تسميت العاطس
دعاء وكل واحد واحد بخير فهو مشمت وسمت وقال في القاموس التسميت ذكر الله
تعالى على الشيء والدعاء للعاطس وفي الجمل يقولون للعاطس يرحمك الله ويقال
التسميت فذكر الله تعالى على الشيء وفي النهاية التسميت بالسين والثاني الدعاء بالخير
والبركة والمجهر اعلاهما والظاهر ان المراد مطلق الدعاء للعاطس بان يقول يرحمك الله
او يحضر الله لك وما اشبهه وجواز بل استحبابه مشهور بين الاصحاب وتروى في المحقق
في المعبر ثم قال والجواز اشبه بالذهب ويدل على الجواز كونه دعاء وقد سبق ما دل على جواز
الدعاء في احوال الصلوة وح يكون مستحبا للعمومات الدالة على استحباب الدعاء للمؤمنين

ويقال عليه ايضاً عموم ما دل على رجحان فضل التسمية فيكون شاملاً لحوال الصلوة ايضاً
روى الكليني عن خراج المدايني في القوي قال قال ابو عبد الله عليه السلام للسلم على
احيه من الحق ان يسلم عليه اذ القية ويعوده اذ امرض وينصح له اذ اغاب وليسميه اذ اعطس
يقول الحمد لله رب العالمين لا شريك له ويقول له يرحمك الله فيجيبه يقول
له يهد بكم الله ويصلح بالكم ويجيبه اذ دعاه ويلقبه اذ امات وعن سعد بن صدقة
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اذ اعطس الرجل
فسمته ولو من وراء جدره وفي رواية اخرى ولو من وراء الجرح وعن داود بن الحصين
في الموق قال كنا عند ابي عبد الله عليه السلام فاحصيت في البيت اربعة عشر رجلاً
فعطس ابو عبد الله عليه السلام فنادى احدهم من القوم فقال ابو عبد الله عليه السلام
لا يسمتون فرح المؤمن على المؤمن اذ امرض ان يعود واذ امات ان يسميه جنازة واذ
اعطس ان يسميه او قال يسميه واذ دعاك ان يجيبه الى غير ذلك من الاخبار واعلم ان ظاهر
المنتهي اشتراط كون العاطس مؤمناً ويحتمل الجواز في المسلم بطلاقاً عما بظاهر
رواية خراج وغيرهما اشتمل على ذكر المسلم وفي بعض الاخبار ان ابا عبد الله
عليه السلام سمعت رجلاً يضرباً فقال له يرحمك الله وذكر المص في التذكرة ان
احتماب التسمية على الكفاية وهو خلاف ظاهر الاخبار وذكر فينا ايضاً انما
يستحب اذا قال العاطس الحمد لله والمستفاد من كلام الشارح الفاضل عموم الاحتجاب
وبعض الروايات دال على انه يشترط في الاحتجاب ان يصلي العاطس على النبي صلى الله
عليه وآله ايضاً واه الكليني عن ابن ابي عمير في الحسن بن زهير بن هشيم عن بعض
اصحابه قال قال عطاء بن رباح عن ابي جعفر عليه السلام فقال الحمد لله رب العالمين
فلم يسمه ابو جعفر وقال نفستنا حقاً ثم قال اذ اعطس احدكم فليقل الحمد لله رب
العالمين وصلى الله على محمد واهل بيته فقال الرجل لسمته ابو جعفر عليه السلام و

في بعض الاخبار انه اذا عطس الرجل ثلثا فمته ثم اتركه وليستحب للعاطس ان يدعوا
له بعد التسميت روى الكليني عن سعد بن ابى خلف في الصحيح قال كان ابو جعفر
عليه السلام اذا عطس الرجل فقل له يرحمك الله قال يغفر الله لكم ويرحمكم واذا عطس
عنده انسان قال يرحمك الله عز وجل وعن محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام قال
اذا عطس الرجل فليقل الحمد لله لا شريك له واذا سئمت الرجل فليقل يرحمك الله
واذا ردت فليقل يغفر الله لك ولنا فان رسول الله صلى الله عليه وآله سئل عن
اية او شئ فيه ذكر الله فقال كل ما ذكر الله فيه فهو حسن وهل يجب على العاطس
الرد فيه يرد للشك في صدق النجدة عليه قبل وعلى كل فقد يرجوا به مشروع في
الصلوة ايضا وكذا يجوز بل يستحب الحمد عند العطس من العاطس وسامعه قال
المصنف في المنتهى ويجوز للصلى ان يحمد الله اذا عطس ويصلى على نبيه وآله عليهم السلام
وان يفعل ذلك اذا عطس غيره وهو مذاهب اهل البيت عليهم السلام ويدل عليه
مضافا الى العمومات السابقة ما رواه الشيخ عن الحلبي في الصحيح والكليني عنه في الحسن
باب ربه بن هاشم عن ابى عبد الله عليه السلام قال اذا عطس الرجل في الصلوة فليقل
الحمد لله وما رواه الكليني عن ابى بصير في الموثق لابن فضال عن ابى عبد الله عليه السلام
قال قلت لاسمع العطس وانافى الصلوة فاحمد الله واصلى على النبي صلى الله عليه وآله
قال نعم واذا عطس اخوك وانت في الصلوة فقل الحمد لله وصل على النبي وان كان
بينك وبين صاحبك ايم **قالت** روى الكليني مرفوعا عن امير المؤمنين عليه السلام
انه قال من قال اذا عطس الحمد لله رب العالمين على كل حال لم يجز وجع الاذنين و
الاخراس وعن ابى عبد الله عليه السلام قال في وجع الاخراس والاذان اذا سمعتم من
تعطس فابداوا بالحمد وعن ابى عبد الله عليه السلام قال من سمع عطسه فحمد الله عز وجل
وصل على النبي وآله يسهل الله عليه وآله لم يشك عينه ولا خرسه ثم قال ان سمعنا

فقلها وان كان بينك وبينه البحر وعن ابي عبد الله عليه السلام قال من عطس ثم وضع يده
 على قصبته انفه ثم قال الحمد لله رب العالمين كثيرا كما هو اهله وصلى الله على محمد وآله
 وسلم خرج من مخرا لايسر طائر اصغر من الجراد واكبر من الذباب حتى يصير تحت العرش
 ليتغفر له الى يوم القيمة **المقدم الثاني** في التهو والشك التهو عروب المعنى عن القوة
 الذّاك مع ثبوته في الحافظة ويراد فيه النسيان وقد يطلق النسيان على ذهابه
 من الحافظة ايضا والمراد بالسهو هنا ما يقع الامر به والشك تساوى الاعتقادين
 المتفادين وقد يطلق التهو على الشك ايضا وقد استعمله المصنف فهنا فقال
 لاهم للسهو مع غلبة الظن باحد الطرفين بل يبنى على الظن ومعناه تقدير الصلوة
 كافتا وقعت على هذا الوجه سواء اقتضى الصحة او الفساد فلو شك بين الاثنين
 والثالث مثلا وظن الثالث بنى عليه من غير اختيار ولو شك بين الاربع والخمس
 وظن كونهما اربع بنى عليه من غير سجود سهو ولو ظن كونهما خمسة كان كمن زاد ركعة
 فبنى على الخلاف السابق والمراد من غلبة الظن مجرد الترجيح ان كان يستفاد من
 كلام المفسر في المقنعة والمص في النهاية والشهيد في الدرر والذكرى وهو
 المستفاد من النصوص والمراد انه لا يجري حكم الشك مع غلبة الظن او المراد
 انه لا يبنى على حكم الشك اذا حصل الظن بعد الردى فلا يلزم اجتماع الشك والظن
 ويحتمل ان يكون المراد من السهو مطلق الردى المقابل للجزم والطلاق العبارة
 يقتضى عدم الفرق بين ان يكون الشك في عدد الركعات او الافعال وهو ظاهر
 كلامه في النهاية وكثير من الملاحقاتهم وبه صرح ابن ادريس والشهيدان والافناء
 غير واضحة الدالة على ذلك فافتها مختص باعداد الركعات وسبغ تلك الاجزاء
 منه حكم الشك في عدد الاخيرين وكذلك الطلاق كلام المص يقتضى عدم
 الفرق بين الاثنين والاخيرين والزبانية وغيرها وهذا التقييم صرح الشهيدان

وابن زهرم وهو ظاهر كلام الشيخ في المبسوط ولم يقلوا في ذلك خلافاً إلا ابن طاهر ابن
ادريس فإنه يدل على اختصاص الحكم في الأخيرين لكن لا يخفى أن ظاهر كلام المصنف في
المقتضى والشيخ في النهاية أيضاً يقتضي ذلك فإتباعاً ذكر أن الشك في عدد البطح والمغرب
وعدد الركعات بحيث لا يدري كم صلى يوجب الإعادة من غير استئصال ثم ذكر أحكام
الشك المتعلق بالأخيرين واستفصل بين غلبة الظن وعدمها ووافقها المصنف
في المنتهى وعلى نحو ذلك جرى كلام الشيخ في المبسوط لكنه علل الحكم في الأخيرين
عند غلبة الظن بتعليل يقتضي استحباب الحكم في الجميع وكلام ابن ادريس مقتضى
لا أنه قال لأحكامهما يعني الشك والسهو مع غلبة الظن لأن غلبة الظن يقوم مقام العلم
في وجوب العمل عليه مع فقدان دليل العلم وإنما يحتاج إلى تفصيل أحكام السهو
عند اعتدال الظن وتساويه ثم قال والسهو المعتدل فيه الظن على ضرب من متساوئها
ما يجب إغادة الصلوة على كل حال إلى أن قال ونالها ما يجب فيه العمل على غالب الظن
وعند من الأول السهو في الأولين والمغرب والعداة وساق الكلام إلى أن وصل
إلى الضرب الثالث وعدم منه الشكوك المتعلقة بالأخيرين مع غلبة الظن واستدل
الشهيد في الذكرى على اعتبار الظن بأن تحصيل اليقين عشرين في كثير من الأحوال
فاكتفى بالظن تحصيلاً لليسر ودفعاً للحرج والعسر وروى القامه عن النبي صلى الله عليه
وآله أنه إذا شك أحدكم في الصلوة فلينظر أخرى ذلك إلى الثواب فليبين عليه وعن
الصادق عليه السلام بعده طرق إذا وقع وهمك عن الشك فابن عليه وإن وقع وهمك
على الأربع سلم وانصرف ثم قال ولا فرق بين الشك في الأفعال والأعداد ولا بين
الأوليين والأخيرين في ذلك ونسب الخلاف فيه إلى ظاهر ابن ادريس ثم قال فإن
أراد فهو بعيد وخلاف فتوى الأصحاب وتحضيص لعموم الأدلة وفيه نظر خلاف
الاشتهار بين الأصحاب غير نافع والاجماع غير واضح والدليل العام غير ثابت لأن

الخبز الاول عامي وباقي الروايات مختص بالخير بين وربما يستدل على اعتبار
 الظن في الاوليين بصححة صفوان السابقة عند شرح قول المصنف اذ لم يعلم
 كم صلى ويمكن الاستدلال بها على انتخاب حكم الظن في المغرب والضحى ايضا
 لا يقال التنبه بين مفهوم هذا الخبر وبين ما دل على وجوب الاعادة اذ
 المحقق الاولين مثلاً عموم من وجه هو اعم منه باعتبار شموله وغيره واخص منه باعتبار
 اختصاصه بالظن وشمول الآخر للشك الصرف فما وجه ترجيح ما ذكرتم لا نقول
 اخراج الظن المتعلق باعداد الاوليين منه يستلزم اخراج الظن المتعلق بالمغرب
 والضحى ايضا اذ النص وارد في الجميع ولا ترجيح فيلزم اطراح المفهوم المذكور ونعم يرد
 على الاستدلال المذكور ونعم يرد على الاستدلال المذكور ان اثبات العموم في معنى
 الخبر لا يخلو عن اشكال وقد مر الكلام في نظائره غير مرة ولا يلزم عدم الاعادة في صورة
 الظن مطلقاً ويمكن ان يقال ثبت بالخبر عدم الاعادة في بعض صور الظن فيما لا
 الظن وجب الاعادة ولا ترجيح للبعض اذ لا دليل عليه فيلزم انتخاب الحكم في الكل
 ولا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وليستعان في ذلك لعدم القابل بالفصل
 والكل لا يصفوا من اشكال قد برر واسطر وربما يستدل بالخبر المذكور على انتخاب
 الحكم في الافعال بان يقال اذ ثبت في الاعداد ثبت في الافعال بطريق اول وفيه
 تأمل واعلم ان مقتضى كلام علي بن بابويه الاق في مسألة الشك بين الاثنين والثلاث
 انه اذا حصل الظن بالثلاث بنى عليه ويتم ويصلى صلوة الاضياء ركعة قائماً
 وليجد سجدتي السهو وهو خلاف المشهور بينهم من البناء على الظن الآلة ليس
 على المشهور دليل واضح اختصاص ما دل على اعتبار حكم الظن بغير الصورة المذكورة
 وضعف دالة صحة صفوان على العموم ويدل على قول ابن بابويه ما رواه الحكيم
 والشيخ عن ابي بصير في الموثق قال سألته عن رجل صلى فلم يدرك في الثالثة هوام في

الزابعة قال فاذ هب وبنه اليه ان رأى انه في الثالثة وفي قلبه من الزابعة شيء سلم
بنه وبين نفسه ثم يصلي ركعتين يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب ويخالف قوله باعتبار
دلالة على الركعتين وهو يقول بركعة واحدة قائماً ومما يدل على صلوة الاحتياط
مع الظن حسنة محمد بن مسلم ورواية جميل الايتين في مسألة الشك بين الايتين و
الثالث ويدل على سجدة في السجدة مع الظن ما رواه الشيخ عن اسحق بن عمار في الضعيف
قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا ذهب وهبك الى التمام ابداً في كل صلوة فاسجد
سجدة تين بغير ركوع اهتفت قلت نعم ويدل عليه ايضا حسنة الحلبي الاية في مسألة
الشك بين الايتين والثالث وكذا مقتضى كلام علي بن بابويه السابق في مسألة
الشك في عدد الاولتين انه اذا شك في الركعة الاولى والثانية ثانياً وقوم
الثانية بنى عليها ثم احتاط بعد التسليم بركعتين جالساً واعلم انه ذكر الخارج
المفاضل في شرح الشرايع ان من من عرض له الشك في شيء من افعال الصلوة يجب
عليه الرجوع فان ترجع عند احد الطرفين عمل عليه وان بقي الشك بلا ترجع
لزمه حكم الشاك والزوايات فيزنا هضنة بالدلالة على ذلك فان مقتضاها
ان الظان يعمل بمقتضاها والشاك يعمل بما رتب عليه والاحتياط فيها ذكر
وكذا الاحكام لناسي القراءة او الجهر والاضغاث او قراءة الحمد او السورة حتى
يركع الظاهر انه لا خلاف في هذه الاحكام بين الاصحاب ويدل عليه مضافاً
الى ذلك ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح عن احدهما عليه السلام قال ان الله
عز وجل فرض الركوع والسجود والقراءة سنة فمن ترك القراءة مستعداً امام
الصلوة ومن نسي القراءة فقد تمت صلوة ولا شيء عليه رواه الكليني باسناد قوى
من زاده وهو يروي الصدوق عن زبارة عن احدهما عليه السلام وما رواه
الكليني والشيخ عن منصور بن حازم في الموفق باب فضل ويونس بن يعقوب

قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني صليت المكتوبة فنسيت ان اقرا في صلوتي كلها
 فقال ليس قد اتممت الركوع والسجود قلت بلى قال فقال تمت صلواتك اذا كنت
 ناسيا وعن معوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت الرجل يسهر
 عن القراءة في الركعتين الاولتين فيذكر في الركعتين الاخيرتين انه لم يقرأ قال
 اتم الركوع والسجود قلت نعم قال اني اكره ان اجعل اخر صلوتي او طها او عن ابي بصير
 في الموثق قال اذا نسى ان يقرأ في الاولى والثانية اخر التسبيح الركوع والسجود
 وان كانت الغداة فنسى ان يقرأ فيها فليتم في صلوته وعن سماعة في الموثق قال
 سألت عن الرجل يقوم في الصلوة فينسى ان يقرأ فاتحة الكتاب قال فليقل استبعد
 بالله بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم ثم يقرأها ما دام لم يركع
 فانه لا قراءة حتى يسجد او بها في جهرا واخفات فانه اذا ركع اجزأه ان شاء الله وعن
 الحسين بن حماد في القوي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له سهوا عن القراءة
 في الركعة الاولى قال اقرا في الثانية قلت اسهوا في الثانية قال اقرا في الثالثة
 قلت اسهوا في صلوتي كلها قال اذا حفظت الركوع والسجود تمت صلواتك ولعل
 المراد بقوله عليه السلام اقرا في الثانية الامر بالقراءة المختصة بها لا امادة القراءة
 المنسية ولهذا الوجه يؤول ما رواه الشيخ عن زيد بن علي عليه السلام في الضعيف
 قال صليت مع ابي المغرب فنسى فاتحة الكتاب في الركعة الاولى فقرأها في
 الثانية نعم روى الصدوق عن زاده في الصحيح قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 رجل نسي القراءة في الاولتين فذكرها في الاخيرتين فقال يقضى القراءة والتكبير
 والتسبيح الذي فات في الاولين ولا شيء عليه ولا يجري فيه التاويل المذكور ولعله
 محمول على الاستحباب او النية وما دل على عدم صحة الصلوة بدون قراءة فاتحة
 محمول على صورة العمد مجعلا بين الأدلة ومقتضى كلام المصنف الركوع الى كل واحد

فما ذكر ان ذكر قبل الركوع وهو في قراءة الحمد وابصارها متجة لتحقيق التكليف
ومدم ما يدل على سقوطه ويؤيد ما رواه الكليني عن ابي بصير في الضعيف قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسى ام القرآن قال ان كان واما السورة
فلاتجبر فيه هذا الحكم لما رواه الشيخ عن معاوية بن وهب في الصحيح قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام اقر سورة فاسهوا فابتدئته وانا في اخرها فارجمع الى اول
السورة او امضي قال بل امض وهذا الخبر من مؤيدات استحباب السورة انا
في الجهر والاضفات فالظاهر انه لا يرجع اليه اذا فرغ من القراءة وان لم يرجع كما هو
به جماعة من الاصحاب منهم المصنف في التذكرة والتهامية بل لا يرجع اليه وان كان في
اشاء القراءة كما صرح به الشهيد في البيان وبذل على ذلك صحيحان واداه السابقة
في مسألة الجهر والاضفات وكذا الاحكام لناسي ذكر الركوع او الظمانينة فيه متى ينصب
لا اعلم خلافا في ذلك كله وبذل عليه ان التدارك يوجب زيادة الركن مع انه
تدقات محله وانما يبر في غير محله لادليل عليه ولا يلزم منه اعادة الصلوة للعموم
على حصر الافادة في اشياء مخصوصة وفيه ثامل ويدل على بعضها ما رواه الشيخ عن ^{عبد الله}
بن القديح عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان علينا عليه السلام سئل من رجل ركع ولم يسبح
ناسيا قال تمت صلوته وعن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل
نسى تسبيحا في ركوعه وسجوده قال لا بأس بذلك وكذا الاحكام لناسي الرفع من الركوع
او الظمانينة فيه اي في الرفع متى يسجد او التذكر في السجدة تين او السجود على الاعضاء
السبعة لا اعلم خلافا بين الاصحاب في هذه الاحكام ويجري فيه التقليل السابق
في المسئلة المتقدمة وليستني من ذلك الجبهة كما صرح به جماعة من الاصحاب
اذ لا يتحقق السجود بدون وضعها فيكون الاختلال به في السجدة تين معا لخلال
بالركن فيكون مبطلا والاختلال به في احد هما تركا للسجدة الواحدة ويكون تمامها

الى التدارك والطائفة فيهما الى في السجدة الثانية او في المجلس بينهما وكذا لو نسي
 اكمال الرفع من السجدة الاولى حتى يسجد ثانيا وذلك بان يتحقق مستمى الرفع الموجب
 لتعدد السجدة تامين كانه عليه الصم في العواعد والشهيد في البيان والام يتحقق
 التعدد ويكون المسئلة من قبل ما يحتاج الى التدارك ولعمد الشارح الفاضل
 تحقق التعدد بالثبوت بدون الرفع بمعنى انه لو سجد بنية الاول ثم نوى الرفع
 والعود او ذهل عنه بحيث قوم انه سجد ثانيا وذكر بنية الثانية او لم يذكر
 يكون قد سجد سجدة تامين وانما نسي الرفع بينهما وهو عيب جند وكذا لا حكم للسهو
 في السهو في هذه العبارة اجمال والاصل فيه ما رواه الشيخ عن حفص بن الجعفي في
 الحسن بابراهيم بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس على الامام سهو ولا
 على من خلف الامام سهو ولا على السهو سهو ولا على الاعادة اعادة ورواه الطيني
 باسنادين احدهما من الحسن بابراهيم بن هاشم وماد واه الكوفي والشيخ عنه
 في رسالة يونس عن ابي عبد الله عليه السلام ولا سهو في سهو قوله عليه السلام ولا
 على الاعادة اعادة يحتمل وجهين احدهما ان يكون المراد انه اذا اعاد الصلوة
 لمخلل موجب للاعادة ثم حصل امر موجب للاعادة فانه لا يلتفت اليه ولم اجدد
 نص يحرم بذلك وثانيهما من صلى منفردا ثم وجد الامام فاعاد استجبا بافاته
 لا يعيد مع امام اخر قال الصم في المنتهى معنى قول الفقهاء لا سهو في السهو وان
 لاحكم السهو في الاحتياط الذي يوجب السهو كمن شك بين الاثنين والاربع فانه
 يفضل ركعتين احتياطا على ما ياتي في فلو سهى فيها ولم يدرك صلاتي واحدة ام اثنتين لم
 يلتفت الى ذلك وقيل معناه ان من سهى فلم يدركها لم لا يعيد به ولا يجب
 عليه شيء والاوّل اقرب ويحتمل ان يكون مراده بعدم الالتفات البناء على الاكثر
 ويحتمل ان يكون المراد انه لا يلتفت الى ما يقضيه الشك المذكور في غير الصلوة الاحتياط

من الاعادة بل يعني على المتيقن وعلمه في التذكر وفاقا للحق بانه لو تدارك امكن ان
 ليس هو ثانيا فلا ينفك عن التدارك وهو صريح ويكون منقيا ولا تشرع لانه حكم
 السهو فلا يكون سببا لزيادة وذكر المتأخرون انه يمكن ان يراد بالسهو في كل واحد
 من الموضعين معناه المتعارف او الشك فيحصل من ذلك اربع الاول ان
 يستعمل كل منهما في معناه المتعارف وح لا بد من تقدير مجاز للسهو الثاني
 بان يكون المراد منه موجب السهو بفتح الجيم من قيل لسمية السبب باسم السبب
 فيكون المعنى لا حكم للسهو في موجب السهو وذلك بان ليس هو في السجدة في السهو
 عن ذكر وطأ ينة او غيرهما مما لا يتلوا في ان قلنا انه يوجب السجود في الصلوة
 فانه لا يوجب ههنا ومثله ما لو سعى من بعض واجبات السجدة المنسية كالسج
 والسجود على بعض الاعضاء اعدا المجهدة ولو سعى في سجدة في السهو عما يوجب
 القضاء فالظاهر على هذا الحمل سقوطه عن العموم الثاني ان ليس هو في شك يعني في
 الشك بان ليس هو في صلوة الاضطرار عما يوجب سجود السهو في المفردة فلا يجب عليه السجود
 ولو كان السهو عنه مما يتدارك في محله فلا بد من تداركه ولا يسجد ايضا عن الزيادة
 ان كانت ولو كان مما يتدارك بعد الفراغ كالسجدة والتمتع فله ولا يسجد له كما
 ذكره الشارح الفاضل ويحتمل سقوط التدارك في الموضعين سيما الاخير لدخوله
 تحت عموم لا سهو في سهو الثالث ان يشك في سهو بمعناه المتعارف وح يحتمل
 ان يكون المراد من السهو اصل معناه ويحتمل ان يكون المراد منه موجب السهو مجازا
 وعلى الاول كان معناه انه شك في انه هل سعى ام لا حكمه انه لا شيء عليه ولو كان الشك
 في السهو في فعل معين ولم تجاوز محله فالظاهر وجوب التدارك لانه لا يرجع الى
 الشك في فعل مع عدم تجاوز محله فتدخل تحت الاخبار الدالة على وجوب التدارك
 ح ولو يتيقن وقوع السهو ولكن شك في ان له حكما ام لا بان نسي بعينه فالظاهر انه لا حكم

له ولو انحصر فيما يندرك في الجهد والشهد قاله الشارح الفاضل اني بهما جميعا
 لا اشتغال الذمة بيقينا وعدم تحقق البراءة بدون وفيه نظر لان اشتغال الذمة
 انما يتحقق عند عدم مجاوزة المحل لامطلقا والاختار الذلة على التدارك
 لا يشمل محل البحث بل الظاهر انه يرجع الى الشك في كل منهما فيخرج فيه حكم الشك
 ولو انحصر فيما يبطل وما لا يبطل فالظاهر عدم البطلان والظاهرة لا يرجع الى
 الشك فينسحب فيه حكمه وعلى الثاني كان معناه ان يشك في ما توجيه السهو مثل
 ان يشك في عدد سجدة السهو او في افعالها قبل تجاوز المحل فانه يبنى على وقوع
 المشكوك فيه الا ان يستلزم الزيادة فانه يبنى على وقوع المصحح ومثله ان يشك في الشك
 فيه ولو شك في تحقق موجب السهو ووقوعه كالويقن السهو موجب للنجود
 او التلا في فعل وشك في وقوعه موجب له قال الشارح الفاضل يجب عليه فله اصاله
 عدمه وظاهر المص في النهاية خلافه ولعل الترجيح للاول الرابع ان يشك في شك
 ومعناه ان يشك هل حصل له شك ام لا وحكمه ان لا يلتفت اليه او شك فيما يوجب
 الشك كالشك في ركعتي الاحياط في عدد او في فعل في محله فانه يبنى على وقوع
 المشكوك الا ان يستلزم الزيادة فانه يبنى على وقوع المشكوك فيه قال الشارح
 الفاضل وليس منه يعني من السهو في السهو ما لو شك في فعل كالركوع والنجود
 فاق به فشك في اثباته في ذكر او طائفة لان عوده اولى الى ما شك فيه ليس
 مسببا عن السهو والشك وانما اقتضاء اصل الوجوب مع اصاله عدم الفصل
 واعلم ان هذه التفاصيل غير مستفادة من الخبر لاجلانه وعدم وضوح معناه وان
 كان محل السهو في الموضعين في الخبر على المعنى الشامل للشك والفتيان غير
 بعيد وح يمكن استخراج تلك الاحكام منه الا ان اثباته مشكل ومع قطع النظر عن
 الخبر يشك الامر في مواضع من الاحكام المذكورة منها ففي سجود السهو عند تحقق

موجهة في صلوة الاحتياط ومنها البطلان على وقوع اليأس المشكوك إذا اشك في عدد سجدة
 السهو أو أفعالها الأصلية لعدم الوقوع منها البناء على وقوع المشكوك إذا اشك في
 عدد صلوة الاحتياط أو في بعض أفعالها وينبغي أن لا يترك الاحتياط في أمثال
 هذه المواضع وكذا الأحكام السهو أي للشك الحاصل للأمام أو المأموم إذا حفظ عليه
 الآخر بل يرجع كل منهما إلى يقين صاحبه وهذا الحكم مقطوع بكلام الأصحاب و
 يدل عليه حسنة حفص المتقدم في المسئلة السابقة وما رواه الشيخ والكليني ^{وت} بقا
 في المتن عن يونس عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الإمام يصلي
 بأربعة انفاس وخمسة فيسبح اثنان على أنهم صلوا ثلثة ويسبح ثلثة على أنهم صلوا أربعة
 يقولون هؤلاء قويا ويقول هؤلاء أقعد وإذا الإمام ما يل مع أحدهما أو معتدل
 الوهم فما يجب عليه قال ليس على الإمام سهوا إذا حفظ عليه من خلفه سهو بابقان
 منهم وليس على من خلف الإمام سهوا إن لم يسهه الإمام ولا سهو في سهو وليس في
 المغرب والفجر سهو ولا في الركعتين الأولى من كل صلوة ولا سهو في نافلة فإذا
 اختلف على الإمام من خلفه فعليه وعليهم في الاحتياط الإمادة والاحذ بالبحر
 ورواه الصدوق عن نوادر أبيهم بن هاشم بقا وت في المتن ويدل عليه أيضا
 ما رواه الشيخ عن علي بن جعفر في الصحيح عن أبيه موسى بن جعفر عليهما السلام
 قال سألت عن رجل يصلي خلف إمام لا يدرى كبر صلى هل عليه سهو قال لا وروى
 الصدوق في الفقيه عن محمد بن سهل عن الرضا عليه السلام الإمام يحمل أو هام
 من خلفه الأتكية الاقتراح وروى الكليني والشيخ عنه عن محمد بن يحيى وفعه
 عن الرضا عليه السلام قال الإمام يحمل أو هام من خلفه الأتكية الاقتراح ^{في} الأول
 لا يرب في رجوع أحدهما إلى الآخر مع شكه ويقين الآخر وأما مع ظن الآخر فمحتمل
 كما حكم به جماعة من المتأخرين لأن الظن في باب الشك بمنزلة اليقين ويحذر منه

قوله عليه السلام لا يقان منهم في المسائل السابقة على ما في المذهب والكافي
 في الفقيه باتفاق منهم واما الرجوع مع المطلق اليقين الاخر كما حكم به جماعة
 من الاصحاب فحمل الثامل لعدم ثبوت دليل عليه مع انه متعبد بالعمل بما
 يقع عليه وهمه وكون اليقين اقوى من الظن غير نافع هنا لان قوة اليقين حاصله
 لمن حصل له اليقين لا الغير نعم اذا حصل له ظن اقوى بسبب يقين الغير كان كالعليه
 العمل بمقتضاه ولم يكن من هذا الباب الثاني لافرق في الحكم السابق بين الافعال
 والتركات ولا بين كون المأموم عادلا او فاسقا لاطلاق الادلة وفي الصبي المتميز
 تأمل نعم ان افاد قوله كان البناء عليه بفتحها وبكفي في الرجوع تنبيه الحافظ بتيسير
 ونحو مما يفهم منه المراد والظاهر انه لا يجوز التعويل على غير الامام والمأموم
 في هذا الباب الا اذا افاد قوله الظن فينبني عليه من باب الرجوع الى الظن لا التقليد
 الغير وفي بعض الاخبار الصحيحة ان رجلا صلى ثم اخبرته متلى في غير وقته قال يعيد
 وفي اخرى جواز الاشكال في العدد على الغير الثالث ان اشرنا الامام والمأموم
 في الشك واتخذنا منها حكمة وان اختلفت فان جمعها رابطتهما اليها كما اذا شك
 الامام بين الاثنين والثلاث والمأموم بين الثلث والاربع رجعا الى الثالث لان
 الامام حقيق انتفاء الاربع والمأموم انتفاء الثلث وكذا لو انعكس وشكى عن بعض
 المتأخرين وجوب الانفراد واختصاص كل منهما بشك في الصورة الاولى مع الموافقة
 في الصورة الثانية ولا وجه له ولو كانت الزاوية شكاً رجعا اليها كما لو شك
 احدهما بين الاثنين والثلاث والاربع والاخر بين الثلث والاربع فيسقط
 اعتبار الاثنين ولا فرق مع وجود الزاوية بين كون شك احدهما موجبا للبطلان
 وعدمه ان لم يجمعهما رابطتهما لتعيين الانفراد ولزم كل منهما العمل بمقتضى شكه كما لو شك
 احدهما بين الاثنين والثلاث والاخر بين الاربع والخمس ولو تعدد المأمومون

الظن

161
واختلفوا هم وأما مذهبنا فالحكم ما مر في السابق من النظر إلى وجود الرابطة وعدمها
فإن وجدت رجعوا إليها جميعاً كما لو شك أحدهم بين الاثنين والأربع والأربع
بين الثلث والأربع والأربع بين الاثنين والثلث والأربع يرجعون جميعاً إلى
الأربع وكما لو شك أحدهم بين الواحد والاثنين والثلث والأربع بين الاثنين
والثلث والخمسة فيرجعون جميعاً إلى الثلث بين الاثنين والثلث ويعملون بمقتضاها
وإن لم يوجد الرابطة تقيين الانفراد ويعمل كل منهم بمقتضى شكه ولو حفظ بعض
المؤمنين وشك الباقي رجع الإمام إلى من يحفظ وباقي المؤمنين إلى
الإمام الرابع إذا فضل المأموم ما يوجد سجدة في السهو فالذي ذهب إليه
جماعة من الأصحاب منهم المصنف أنه يجب عليه وجبه ونقل عن الشيخ والسيد
أنه لا سهو على المأموم حتى إذا فضل موجب السجدة لا يجب عليه عله وهو مذهب
المحقق واختاره الشهيد في الذكرى إلا أن المحقق ذكر أن لا قضاء عليه أيضاً فيما
يوجب القضاء والشديد صرح بجداً فذكر المحقق أيضاً أن الحل أن كان باقياً في
يد وإن كان السهو موجباً للبطال أن تبطل صلوة وإلى هذا القول ذهب العامة
الأمم على ما نقله المصنف في المنتهى حجة الأول عموم ما دل على أن هذا الفعل
موجب للسجدة ولا دليل على التخصيص وما رواه الشيخ والكليني عن عبد الرحمن
بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشك في ناسيا في الصلوة
يقول أقيموا صفوفكم قال يتم صلوة ثم يسجد سجدتين فقلت سجدتي السهو قبل
السلام هـ أو بعد قال بعد وعن مهنا القصاب قال قلت لأبي عبد الله
عليه السلام سهو في الصلوة وأنا خلف الإمام فقال إذا سلم فاسجد سجدتين
ولا تنه حجة الشيخ على ما حكى عنه حسنة حفص بن الجبلي ورواية محمد بن سهل
السابقين وما رواه الشيخ في باب فضل المساجد من التهذيب عن عماد

الشايطاني في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يني وهو
 خلف الامام ان يسبح في السجود او في الركوع او ينسئ ان يقول بين السجدة بين شيئا
 فقال ليس عليه شيء وعن عمار ايضا في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سألته عن رجل سأل خلف امام بعد ما افتتح الصلوة ولم يقل شيئا ولم يكر ولم
 يسبح ولم يشهد حتى يسلم فقال قد جازت صلوة وليس عليه اذا سأل خلف الامام
 سجدة ناء التهوران الامام ضامن لصلوته من خلفه واجاب المقم عن رواية حفص
 باستضعاف السند وبأنه محمول على التهور في العدد وفي الاول ثامن والثاني
 مخترع بقريضة قوله عليه السلام ليس على الامام سهو واجاب عن الثاني بالحمل على
 الوهم في العدد وعن الثالث باستضعاف السند وبالقول بالموجب وعن
 الرابع باستضعاف السند وبالمعارضة بما دل على نفى ضمان الامام كرواية
 ابي بصير باسناد فيه ضعف عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ايضمن الامام
 الصلوة فقال ليس يضمن ورواية الحسين بن بشير عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه سأل رجل عن القراءة خلف الامام فقال لا ان الامام ضامن للقراءة و
 ليس يضمن الامام صلوة الذين خلفه انما يضمن القراءة وفي صحيح معوية بن
 وهب ايضا ان الامام لا يضمن وعمل الشيخ ما دل على ضمان الامام على الضمان في
 القراءة اخرج المحقق على ما اختاره ببعض الروايات العامة وبرواية محمد بن سهل
 ورواية جعفر قال وحفص وان كان ضعيفا فالعمل والاعتبار والاماديت يهضم
 وروايته وتحقيق المقام ان هذه الاخبار غير دالة على مدعاهم الا احدى روايتي
 عمار ويمكن الجمع بينها وبين ما دل على وجوب السجود برجمين احدى روايتي
 عمار على التيقن لموافقة المذهب القام وثانيهما حمل ما دل على وجوب السجود
 على الاستحباب وارتكاب التحصيل في العمومات وان تركنا اعتبارا بعمار ثنتين

العمل على خلافه والمسئلة محل تردد ورعاية الاحتياط اوجبا الخامس لو انفرد الامام
 بالسهو سجد خاصة وروى المامون على المشهور بين الاصحاب وخالف فيه الشيخ
 رحمه الله وهو قول جمهور القامة حجة الشيخ ما دل على وجوب المتابعة
 وجوابه منع وجوب المتابعة الا في الصلوة وحسب القول الاول للاصل و
 حصول الامتثال فان الظاهر ان سجدة في السهو خارجة عن حقيقة الصلوة الا
 ان طريق المناقشة غير مسدود فلتزدد في المسئلة بحال وقد روى الشيخ عن عمارة
 الساباطي في الموقر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدخل مع الامام
 وقد صلى الامام ركعة او اكثر فسهوا كيف يصنع الرجل قال اذا سلم الامام
 فسجد سجدة في السهو فلا يسجد الرجل الذي دخل معه واذا اقام وبني على صلوة
 وانتمها وسلم سجدة الرجل سجدة في السهو وفيه موافقة لقول الشيخ فاذا ن
 الاحتياط فيه قال في الذكرى تقريرا على قول الشيخ لو راي المامون الامام يسجد
 للسهو وجب عليه السجود فان لم يعلم عرض السبب عمدا على ان الظاهر منه
 انه يؤدى ما وجب عليه ولعدم شرعية التطوع بسجدة السهو وفيه نظر لاقامة
 صدور الموجب في غير الصلوة التي اقتضى به فيها مع تذكر الآن وهذا
 لاحتمال وان كان خلاف الظاهر في اكثر الايمان لكن قد تحالف الظاهر
 مع ان وجوب العمل بالظاهر في محل البحث غير واضح ولو عرض للامام السبب
 فلم يسجد اما عمدا او لسياننا وجب على المامون فعله على ما صرح به الشيخ قال
 في الذكرى وربما قبل بغير هذا على ان سجود المامون هل هو لسهو الامام او
 لنقص صلوة او لوجوب المتابعة فعلى الاول يسجد وان لم يسجد الامام وعلى
 الثاني لا يسجد الا بسجود وكذا الاحكام للسهو مع الكثرة والمراد بالسهو هنا
 الشك كما يشعر به كلام المصنف في المنتهى والتذكير والتهاتير او المعنى الشامل للسهو

ايضا كما هو ظاهر جماعة من الاصحاب منهم الشيخ وابن زهرم وابن ادريس وبه صحح الشارح
 الفاضل والاصل في هذا الباب روايات منها ما رواه الكليني والشيخ عنه باسنادين
 احدهما من الحسن بن بابويه بن هاشم عن زرارة وابي بصير في الصحيحين قال قلنا له
 الرجل يشك كثيرا في صلوته حتى لا يدري كم صلى ولا ما بقي عليه قال يعيد قلنا فانه
 يكثر عليه ذلك قلنا اعاد شك قال يمضي في شكه ثم لا تعود الخبيث من انفسكم
 تفصل الصلوة فقطع عن فان الشيطان خبيث مستغابا عودا فليمض احدكم في الوهم
 ولا يكثر من تفصل الصلوة فانه اذا فصل ذلك مرات لم يعد اليه الشك قال زرارة
 ثم قال انما يريد الخبيث ان يطاع فاذا عصي لم يعد اليه احدكم ومنها ما رواه الشيخ
 عن محمد بن مسلم باسنادين صحيحين ورواه الكليني ايضا عنه في الصحيحين عن ابي جعفر
 عليه السلام قال اذا اكثر عليك السهو فليمض على صلوته فانه يوشك ان يدرك
 افتاه من الشيطان وبداه ابن بابويه ايضا لكن يدل قوله فامض بقوله فادعه
 ومنها ما رواه الشيخ في الصحيحين عن ابن سنان والظاهر انه عبد الله الفقيه عن غيره
 واحد عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكثر عليه الوهم في الصلوة فيشك
 في الركوع فلا يدري اركع ام لا ويشك في السجود فلا يدري اسجد ام لا فقال لا يسجد
 ولا يركع ويمضي في صلوته حتى يستيقن يقينا وروى ابن بابويه مرسل عن الرضا عليه
 السلام قال اذا اكثر عليك السهو في الصلوة فامض على صلوته والمستفاد من
 الرواية الاولى حكم الشك الموجب للاعادة ولا يتم غيره واما الروايات الاخرى
 سوى رواية عماد فانما يختص بالسهو ويحتمل ان يكون المراد منه المعنى الشامل للشك
 بقرينة التقليل في رواية محمد بن مسلم فان الشك ايضا من الشيطان كافي رواية
 زرارة ويعضد رواية عماد وعمل الاصحاب ومعنى المضي على الصلوة في الشك عدم
 الاعادة وعدم الاحتياط فيها استلزم الشك احدهما لولا الكثرة وعدم تدارك

الفصل المشكوك فيه وان كان في محله بل ينبغي على وقوع المشكوك فيه ما لم يستلزم الزيادة
فينبغي على وقوع المصحح صريح بذلك جماعة من الاصحاب لكن الصحيح من الروايات السابقة
غير صريح في ذلك فان المستفاد منه المضي على صلوة وعدم ابطالها وهو لا ينافي
البناء على الاقل والاحد بالمتيقن نعم لا يبعد ان فاء ظهور ذلك عنه ولعل ذلك
مضافا الى عمل الاصحاب ودواية عماد الذلة على البناء على وقوع المشكوك فيه
يكفي لصحة القول عليه والظاهر سقوط سجدة السهو اذا اقتضاها الشك كما اذا كان
الشك بين الاربع والخمسة لان الظاهر من المضي على الصلوة عدم الالتفات الى الشك
فلا يكون له تأثير واعلم ان طاهر عبادات كثير من الاصحاب التسوية بين الشك والسهو
في عدم الالتفات اليهما بل شمول الحكم للسهو في كل اثم اظهر وهو طاهر المقصود
وفي عبارة المعبر وكلام المص في عدة من كتبه اشعار باختصاص الحكم بالشك
والاقل يقتضي عدم الابطال بالسهو في الركن وعدم القضاء اذا كان السهو موجبا
له ولم اجد احدا من الاصحاب صرح بهما بل صرح جماعة منهم بخلافهم مع نصريح
بعضهم بسقوط سجود السهو والفرق بينه وبين القضاء محض نظر واحتمل الشارح
الفاضل عدم وجود القضاء والشهيد في الذكرى لو كثر السهو عن ركن فلا بد
من الاعتماد وكذا عن واجب يستدرك اما في محله او غير محله لوجوب الاثبات
بالمأمور به واذا المأثبات به فهو غير خارج عن عهدة الامر وهل يوشرك في سقوط
سجدة السهو لم اقف للاصحاب فيه على نص وان كان طاهر كلامهم ليشمله لان
عبادتهم لهمك للسهو مع كثرة وكذا الاخبار يتضمن ذلك الا ان المراد به طاهر الشك
لامتناع حمله على عموم اقيام السهو والا قرب سقوط السجدة تين دفعا لا يخرج انتهى
كلامه وللتأمل فيه مجال وما قر به من سقوط السجدة تين حسن عملا بطاهر الروايات
وان لم يجعل الروايات شاملة للسهو بل خصصناها بالشك كان الحكم بذلك شكلا

اذ القليل الى نفى الحج ضعيف ومن الاصحاب ومن ذهب الى عدم سقوط التمتع بين
 واختاره بعض المتأخرين نظر الى ان الروايات يفتقر وجوب المضي في الصلوة و
 عدم الالتفات الى الشك فسقى الامور المتقدمة للتمتع بفعل موجب سألته
 من المعارض وهو محجة ان خصصنا الروايات بالشك ولو اقي بعد الحكم بالكثر
 لما شك فيه فالذي صرح به جماعة من الاصحاب بطلان صلوته وهو حسن فيما كان
 زيادة في الصلوة مبطله ان كان الامر بالمضي الى سبيل الاجاب وفيه اشكال
 اذ يجوز ان يكون من باب الاستحباب او الترخيص ولو تذكر بعد الشك الى
 بما يلزمه فلو كان قد فعل نفى الاجتزاء به وجهان ولتختلف الاصحاب في ما به يتحقق
 الكثرة فالمشهور بين المتأخرين منهم انه يرجع في ذلك الى العرف ذهب اليه
 الفاضلان والشهيدان وغيرهم وقال الشيخ في المبسوط وقبله ان يسهو ثلث
 مرات متواليه وبه قال ابن حزم وقال ابن ادريس حنك ان يسهو في شيء واحد
 او في رخصة واحدة ثلث مرات فيسقط بعد ذلك حكمه او يسهو في اكثر الخمس
 اعني ثلث صلوات من الخمس فيسقط بعد ذلك حكم السهو في الفريضة التابعة
 وانكر المحقق هذه القول فقال في المعتبر يجب ان يطالب هذا القائل بما
 حده وعواء فانا لانفهم لذلك اصلا في لغة ولا شرع والدعوى من غير دلالة تحكم
 والاقرب الاول اذ لم اطلع على تحديد لذلك في الاخبار فاما ما رواه ابن ياقوت
 عن محمد بن ابي حمزة في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال واذا كان الرجل يسهو
 في كل ثلث فهو من يكثر عليه السهو فيجمل وجهان احدهما ان يكون المراد الشك
 في جميع الثلث بان يكون المراد الشك في كل واحد واحد من اجزاء الثلث اى ثلث
 كان وثانيهما ان يكون المراد انه كلما صلى ثلث صلوة يقع فيها شك بحيث لا يسلم
 له ثلث صلوات خالية من الشك ثبت له حكم الكثرة وحيث يقع الاحتياج الى العرف ايضا

اذ ليس المراد كل ثلث صلوات يجب على المكلف على التعاقب الى انقضاء التكليف
والا يلزم انتفاء حكم الكثرة وسقوطه بالحكمة وتبريج احد الاعتمايين على الامر على
وجه واضح لا يخلو عن اشكال وان لم يعد ادعاء تبريج الاخير ومع هذا فانك بحمد
فيحتمل ان يكون المراد الصلوات او الفرائض او الركعات او الافعال مطلقا
ولا يعد تبريج الاولين ومع هذا انتفاء ما يشهد من الرواية حصول الكثرة
وهو غير مناف للعرف لاحصائها فيه فاذن لا معدل عن الاحالة الى العرف قال في
الذكرى ويظهر من قوله عليه السلام في حسنة حفص بن الجعفي ولا على الاعادة ان
السهو ان يكثر بالناسبة الا ان يقال يختص بموضع وجوب الاعادة وفيه تامل ان ليس
في نفي الاعادة في الاعادة دلالة على ان ذلك باعتبار حصول الكثرة وعلى التفسير
الذي اعتبر فيه عدد الثلاث هل يعتبر سقوط حكم السهو في الرابعة او الثالث كل محتمل
والذي ذكره جماعة من اصحاب الاول والرواية على التفسير الاول بعض الثاني
ولو حصلت الثالث غير متوالية لم يعتد بها نعم لو تكررا ياما بحيث يصدق الكثرة
عرفا قعين اعتبارها ولو كثر في فعل بعينه بنى على فعله فلو شك في غير الظاهر
البناء عليه ايضا لصدق الكثرة صرح به الشهيد في الذكرى ولو سهو عن اربع سجعات
في فريضة واحدة وتخلل الذكر فالظاهر انه يصدق الكثرة عرفا في يقضى التجدد
جميعا بناء على ان الكثرة غير مؤثرة في سقوط القضاء للفعل المنسي وليسجد
للسهوية سجعات او اربع سجعات بناء على الاحوالين من اعتبار السقوط
في الثالث او الرابع بناء على عدم المتداخل واما على القول بالمتداخل وهو المختار
كاسمى السجدة سجدتين واحتمل الشهيد في الذكرى الاجتزاء بسجدتين وان لم يقل
بالمتداخل تخيرا بدخوله في غير الكثرة ان تعدد السهولة اما لو كان في سهو متصل
فالظاهر انه لا يدخل في الكثرة ومراده بالسهو المتصل ما لم يتذكر الا بعد لبيان

الجميع ويعلم من ذلك ان الكثرة يتحقق عند بالناس فيه وذكر جماعة من الاصحاب منهم
 الشيخ والمصنف انه يسجد ثمانى سجداً للسهو وفي الخلاف لا يصح انما فيها وتقيته
 المذهب بطلان الصلوة ان قلنا باسقاط سلامة الركعتين الاولتين والا ترى
 باربعة وسجد للسهو اربع قرأت وهمكم باربعة سجداً اما ينبغي على اعتبار ان يكون الكثرة
 الموجب لسقوط موجب السهو في ثلث فرائض او على عدم سقوط موجب السهو و
 اختصاص الحكم بالشك او على اختصاص الحكم بصورة يتخلل تحقق موجب ولو ذكر
 قبل التسليم نسيان الاربع عاد للخير وقضى ثلثا وسجد للسهو متى تحقق
 الحكم بالكثرة يستمر اعتبار سقوط حكم السهو الى ان يغلب من السهو والشك فرائض
 متقدرة بحيث يفتى وصف الكثرة عرفاً فيتعلق بها حكم السهو الطارىء
 وهكذا احتمل في الذكرى الاكثاف وفي ذواله يتوالى ثلث بغير شك وبعضه
 رواية محمد بن ابي حمزة على احد التفسيرين السابقين وربما احتمل بعضهم ذوالها
 بصلوة واحد خالية عن السهو والشك ونعم ان هذا ظاهر الرواية المذكورة وفيه
 نظر وهل يعتبر في مراتب السهو التي يتحقق معها الكثرة ان يكون كل منها موجبا لشيء
 ام يكفي حصول السهو مطلقا كالسهو في النافلة والسهو الذي غلب الظن على احد الجانبين
 بعد التزوي فيه وجهاً ناشيان من اطلاق النص واعتبار المشقة ولو سئى الحمد
 وذكر في حال قراءة السورة او بعدها قبل الركوع اعادها الى السورة بعد
 ان يقرأ الحمد وقد مر ما يصلح مستند لهذا الحكم وظاهر العبارة انه يعيد بعد
 قراءة الحمد السورة التي قراها ولا يعيدها والامر ليس كذلك بل هو محذور بين الايتان
 بها وغيرهما من السور ولو ذكر الركوع قبل السجود بعد ان هوى له قبل ان يصل
 الى حدة ركنه والظاهر انه لا خلاف فيه بين الاصحاب ويدل عليه ان الذمة مشغولة
 بفعل الركوع ولا مانع منه فوجب الايتان به بتحصيل البراءة ويدل عليه ايضا ما رواه

ابن بابويه عن عبد الله بن سنان في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال إذا نسيت شيئاً
من الصلوة ركوعاً أو سجوداً أو تكبيراً فاقض الذي فاتك سهواً أو لودده الشيخ أيضاً
عن عبد الله بن سنان في الصحيح وفيه فاصنع الذي فاتك سهواً فاقضها محمولة على صورة
التذكير قبل فوات المحل بمعونة ما دل على أن نسيانها موجب لاعادة الصلوة فأنه
محمول على صورة التذكير بعد فوات المحل جمعاً بين الأدلة ويؤيده ما سيجي من وجوب
الايقان به إذا شك في فعله قبل فوات المحل ففي صورة النسيان أولى بمعونة
الحكم بعدم البطلان استناداً إلى الأصل واعلم أن مقتضى بعض عباراتهم وجوب القيام
أو لا ثم الركوع ولعله مبني على أن المتبادر من تدارك الركوع تداركه على هذا الوجه
أو لتدارك القيام المتصل بالركوع فأنه وإن لم يحصل وربما يقال أنه معطل
باستدراك الهوى إلى الركوع فأنه واجب ولم يقع بقصد الركوع ذكر ذلك غير واحد
من الأصحاب وللشراغ في اثبات وجوب الهوى المذكور وبحال إلا أن اليقين بالبراءة من
التكليف الثابت يقتضيه والحكم المذكور على التعليل الأخيرة تأييداً إذا نسي الركوع
في حال القيام أما إذا حصل النسيان بعد الوصول إلى أحد الركعات قبل أن يحصل
منه صورة الركوع بأن وصل إلى أحد الركعات ونسيه صدق عليه اسم الركوع فلا يلزم
مقتضاه أنه يقوم منحيلاً إلى هذا الركوع كما قال غير واحد من الأصحاب ولو تحقق
صورة الركوع قبل النسيان ففي وجوب العود أشكال لا استلزامه زيادة الركوع
فإن حقيقة الركوع هو الانحناء المخصوص وقد حصل وأما الطمانينة والذكر والرفع
عنه فواجبات في الركوع ولا مدخل لها في تحصيل حقيقة الركوع ولو نسي الرفع بعد إكمال
الذكر ففي وجوب استدراك القيام أشكال وكذا يرجع في المكس وهو ما لو ذكر
أنه نسي السجود قبل أن يركع فأنه يعود له والظاهر أن ظاهر هذا الحكم في السجدة
الواحدة مما لا خلاف فيه بين الأصحاب ويدل عليه أيضاً ما رواه الشيخ عن

اسمعيل بن جابر في الحسن بن محمد بن عيسى الاشعري عن ابي عبد الله عليه السلام في
رجل نسي ان يسجد السجدة الثانية حتى قام فذكر وهو قائم انه لم يسجد قال
فليسجد ما لم يركع فاذا ركع فذكر بعد ركوعه انه لم يسجد فليمض على صلاته حتى
يسلم ثم يسجد ما فاتها قضاء الحديث وما رواه ابن بابويه عن ابن مسكان عن ابي
بصير في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي ان يسجد واحدا
فذكرها وهو قائم قال يسجدها اذا ذكرها ولم يركع فان كان قد ركع فليمض
على صلاته فاذا انصرف قضاها واحدا وليس عليه سهو وهذه الرواية
اوردها الشيخ باسناد فيه ضعف وفي العبارة ادنى تفاوت واختلاف الاحتجاج
في لسان السجدين فذهب المتأخرون والآلة كفسيان السجدة الواحدة
في وجوب الرجوع وهو قول المفيد في الرسالة الغزية وذهب ابن ادريس
الى ان لسان السجدين بعد قيامه الى الركوع يوجب اعادة الصلوة وهو الظاهر
من كلام المفيد وابي الصلاح وكلام الشيخ والمرضى وسائر مضطرب الحق الاول
ان القيام ليس انتقالا من المحل والالم يجب الرجوع الى السجدة الواحدة واذا لم يكن
انتقالا من المحل وجب الرجوع الى السجدين ايضا وهذه الحق ضعيفة نفس
لا بعد ترجيح هذا القول استنادا الى صحة ابن سنان السابقة في المسئلة المنقذة
وصححه محمد بن مسلم السابقة عند شرح قول المص ويطلب بالاحتمال بركن لا
يخلو عن تأييد ماله وينبغي ان لا يترك الاحتياط في مثال هذه المواضع ومتى
كان المنسي مجموع السجدين عاد اليهما من غير جلوس واجب قبله اما لو كان
المنسي احدهما فان كان قد جلس عقيب الاولى واطمان بنية الفصل او البنية
لم يجب الرجوع الى الجلوس قبل السجدة وان لم يجلس او جلس ولم يطمئن فليجلس
المجلوس واختاره الشارح الفاضل مطلقا بانه من افعال الصلوة ولم يأت به مع

امكان تداركه ويمكن المنازعة فيه بان الصد والثابت المجلوس الفاضل بين
السجدتين المتصل بهما وقد فات ولا يمكن تداركه لا مطلقا وقيل لا وهو قول
المص في المنتهى وهو المحكى عن الشيخ في المبسوط استنادا الى ان الفصل بين السجدتين
يحقق بالقيام واستضعف بان الواجب ليس هو مطلق الفصل بل المجلوس الفاضل
ولم يحصل والمسئلة محل تردد ولا يبعد الاول تحصيل البراءة اليقينية من التكليف
الثابت قال الشارح الفاضل ولو شك هل يجلس ام لا يبنى على الاصل فيجب المجلوس
وان كان حاله الشك قد انتقل عن محله لانه بالمواد الى السجدة مع استمرار الشك
يصير في محله ومثله ما لو تحقق نسيان سجدة وشك في الاخرى فانه يجب عليه الايتان
بهما مع عند المجلوس وان كان ابتداء الشك بعد الانتقال وهو غير بعيد
ولو كان قد نوى بالمجلوس الاستحباب لتوهم انه جلوس الاستراحة وان فرغ من
السجدتين ففي الاكتفاء به وجهان ولعل الترجيح للاكتفاء لان اصل المجلوس
قد حصل والمعهود من طريق الائمة عليهم السلام عدم مثل هذه المضايقة في امر
النيات يظهر ذلك لمن تتبع آثارهم واجباؤهم وقد حكم الاصحاب بانه لو نوى
فريضة ثم ذهل عنها ونوى ببعض الافعال او الركعات النفل سهوا لم يفتر لان
العبرة بالنية الاولى وبه مصوص اخبار به منها ما رواه الشيخ عن عبد الله بن ابي يعقوب
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل قام في صلوة ففريضة ففصل ركعة
وهو ينوي انا نافلة قال هي التي قت فيها ولها وقال اذا قمت وانت تنوي الفريضة
فذلك الشك بعد فانت في الفريضة على الذي تمت به وان كنت دخلت
فيها وانت تنوي نافلة ثم اتك تنويها بعد فريضة فانت في النافلة وانما يحسب
للعبد من صلوة التي ابتدأها في اول صلوة وعن معوية قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل قام في الصلوة المكتوبة فنسى فظن انها نافلة او كان في

في التافلة فظن انها مكتوبة قال هي ما افصح الصلوة عليه وعن عبد الله بن المغيرة
 في الحسن بابراهيم بن هاشم قال في كتاب حريز بن ابي نسيب اني في صلوة
 فريضة حتى ركعت وانا اقويها تطوعا قال فقال هي التي قت فيها ان كنت
 قت وانت تنوي فريضة ثم دخلت الشك فانت في الفريضة الى اخر الحديث
 وعلى الشارح الفاضل رحمه الله صحة الاكتفاء باقتضاء نيّة الصلوة ابتداء لو كان
 كل فعل في محله لا يعاد ضها نيّة الطاعة سهوا وارشاد الى بعض ما اوردنا
 من الاخبار وكلام الاصحاب ثم اوردنا بحثا محصلا انه قد سلف في ناسي الركوع
 ولما سجد انه يجب عليه القيام ثم الركوع لعدم تحقق الهوى بنيّة الركوع وانما
 كان الهوى السابق بنيّة السجود فلا يجري ومقتضى هذا الدليل عدم وجوب
 القيام هنا لاقتضاء نيّة الصلوة بالترتيب بين الافعال فيقع الهوى السابق للركوع
 ولكن الجماعة قطعوا بوجوب القيام مع حكم كثير منهم بالاجترار هنا جلسة الاستراحة
 والفرق غير واضح ويمكن ان يقال لعل الفرق مبني على ما ذكرنا سابقا من تعجيل
 وجوب القيام هناك فانه لا يدور على اعتبار نيّة العارضة دون ما ذكره الشارح
 هناك ولو توفى بالجلوس عقب السجدة الاولى الوجوب لا للفضل كالجلوس
 للشهد فالاكفاء به اقرب من السابق واعلم انه لو كان قد شهد او اقرا او
 سبّح وتلا في السجود وجب عليه اعادة ما بعد لرعاية الترتيب مسئلة من نسى
 الشهد وذكر قبل ان يركع رجع فتلا فاه ثم اتي بما بعده والظاهر انه لا خلاف
 فيه بين الاصحاب وبديل عليه روايات منها ما رواه الشيخ عن سليمان بن خالد في
 الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي ان يجلس في الركعتين الاولتين
 فقال ان ذكر قبل ان يركع فليجلس وان لم يذكر حتى ركع فليتم الصلوة حتى اذا فرغ
 فليسلم وليسجد سجدة في السهو وعن عبد الله بن ابي يعفور في الصحيح عن ابي عبد الله

عليه السلام قال سألته عن الرجل يصلي ركعتين من المكتوبة فلا يجلس فيهما فقال ذكر
وهو قائم في الثالثة فلجلس وإن لم يذكر حتى ركع فليتم صلاته ثم يسجد سجدة واحدة وهو
جالس قبل أن يتكلم ورواه ابن بابويه في الصحيح وعن الحلبي في الحسن عن أبي عبد الله
عليه السلام قال إذا نمت في الركعتين من الظهر أو غيرها ولم تشهد فيهما فقد كرت
ذلك في الركعة الثالثة قبل أن تركع تجلس فتشهد وقم فامض صلاتك وإن أنت
لم تذكر حتى تركع فامض في صلاتك حتى تفرغ فإذا فرغت فاسجد سجدة في التهنيد
التسليم قبل أن تتكلم ورواه الكليني أيضا في الحسن ولو ذكر بعد التسليم ترك الصلوة
على النبي وآله قضاها هذا الحكم ذكره جماعة من الأصحاب منهم الشيخ والفاضلان
وانكره ابن ادریس اجماعهم في المختلف على الاول بانه بالمرور بالايان بالصلوة على النبي
والآل عليهم السلام ولم يأت به نفي في هذه التكليف وفوات المحل لا يستلزم سقوط الفعل
وبانه جزوما يجب تدادركه وقضاء بعد الصلوة ويقضى لو نسي مع التشهد فيجب
قضاء لو نسي متفرقا ومحصلا التسوية بين الكل والجزء وعلة بتعليل ضعيف وكلا
الوجهان ضعيفان اما الاول فلان الواجب الصلوة في محل خاص وفوات
الاجاب القضاء يحتاج الى دليل وليس ههنا واجبان احدهما الصلوة على النبي
صلى الله عليه وآله والاخر ايقاعه في محله حتى لا يلزم من فوات الثاني سقوط الاول
واما الثاني فلان التسوية بين الكل والجزء وفي الحكم المذكور قياس لا دليل عليه
الا ترى ان الصلوة يقضى ولا يقضى اجزاها مطلقا وكذا مجموع الركوع واجبا كليهما
من الطائفة والذكر لا يقضى ولا يقضى ابغاضها قال ابن ادریس حمله على التشهد
قياس لا نقول به ورده المصنف قال بعد الاحتجاج على ما اختاره بما نقلنا وليس في هذا
الادلة قياس وانما هو لقصور قوته الميزة حيث لم يجد لها نضاضا يحكم بان الاحتجاج
القضاء مستند الى القياس خاصة وفيه ضعف ويمكن الاستدلال على هذا الحكم

القول بصحة عبد الله بن سنان السابقة عند شرح قول المصنف ولو ذكر الركوع وصحة
حكم بن حكيم السابقة في مسألة الاختلال بالركن وعلى القول الاول لو ترك بعضا لا
يستقبل بالدلالة كنيان الصلوة على آل محمد صلى الله عليه وآله خاصة وجب ان
يضم اليه مما قبله ما يتم به وان لم يكن نسبه ولو ذكر السجدة او التشهد بعد الركوع
قضاها تحقيق هذا المقام يتم برسم مسائل الاولى من ترك سجدة من صلوة ولم
يذكر حتى ركع قضاها بعد الفراغ من الصلوة وليس عليه الاعادة وهذا هو المشهور
بين اصحابنا وذهب الشيخ في التهذيب الى انه متى ترك سجدة واحدة من الاولين
اعاد الصلوة والظاهر من كلام ابن ابي عمير اعاد الصلوة بترك سجدة واحدة مطلقا
سواء في ذلك الركعتان الاولتان والاخرتان لانه قال من سعى عن فرض فزاد فيه
او نقص منه او قدم منه مؤخرا او اخر منه مقدما فصلوته باطلة وعليه الاعادة وقال
قرىبا منه في موضع اخر وعد من الفرض الركوع والسجود وذهب المفيد والشيخ في
التهذيب على ما حكى عنهما الشهيد في الذكرى الى ان كل سهو يلحق الركعتين الاولتين
يوجب اعادة الصلوة وكذلك الشك سواء كان في العدد او في افعالها او
نقل الشيخ هذا القول عن بعض علماءنا وعلى هذا القول يلزم في نسيان السجدة
الواحدة اعادة الصلوة اذا كان في الاولتين والاقراب الاول لنا حسنة اسمعيل
بن جابر وصححه ابى بصير المتقدمين عند شرح قول المصنف وكذا العكس وما رواه
الشيخ عن عبد الله بن ابي يعفور في الصحيح عن ابى عبد الله عليه السلام قال اذا نسي
الركعة سجد وايقن انه قد تركها فليسجد ها بعد ما يعقد قبل ان يتسلم وان
كان شاكاً فليسلم ثم يسجد ها وليشهد تشهدا خفيفا ولا تسميتها النقرة فان
القرة نقره الغراب وكان المراد بالقرود القعود للتشهد او نفس التشهد كما مر
في بعض الاخبار وعن عماد بن موسى الساباطي في الموثق عن ابى عبد الله عليه السلام

انه سأل عن الرجل ينسى سجدة فذكرها بعد ما قام وركع قال يمضي في صلوته ولا يسجد
 حتى يسلم فاذا سلم سجد مثل ما فات فان لم يذكر الا بعد ذلك قال يقضي ما فاتة اذا ذكر
 وجه الاستدلال بهذه الاخبار العموم وعدم الاستفصال اخرج الشيخ بهار واه عن احمد
 بن محمد بن ابي نصر في الصحيح قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل صلى ركعتين
 ثم ذكر في الثانية وهو راكع انه ترك سجدة في الاولى قال كان ابو الحسن عليه السلام
 يقول اذا تركت السجدة في الركعة الاولى فلم تدروا واحدة او اثنتين استقبلت
 حتى يصبح لك ثنتان واذا كان في الثالثة والرابعة فتركت سجدة ان تكون قد
 ركعت السجدة ورواه الكليني في الصحيح وفي المتن اختلاف كثير وصوره الغبر
 في الكافي هكذا قال سألته عن رجل صلى ركعة ثم ذكر وهو في الثانية وهو راكع
 انه ترك سجدة من الاولى فقال كان ابو الحسن عليه السلام يقول اذا تركت السجدة
 في الركعة الاولى ولم تدروا واحدة ام ثنتين استقبلت الصلوة حتى يصبح لك اثنتان
 ثنتان ومدلول هذه الرواية غير منطبق على المدعى لان ظاهر الشك في تحقق
 السجدة الثانية منه ويجوز ان يكون المراد انه يقن ترك السجدة لكن شك في كون
 المتركة واحدة في ثنتين وهذا اوفق بالسؤال وفي هذه الرواية منافاة
 لما اخبرنا به الا ان فيها اجمال الشكل القويل عليها واجاب عنه المصنف في المختلف بانه
 يحتمل ان يكون المراد بالاستقبال الايتان بالسجود المشكوك فيه لا استقبال
 الصلوة ويكون قوله عليه السلام واذا كان في الثالثة والرابعة فتركت سجدة واجعا
 الى من يقن ترك السجدة في الاولين فان عليه اعادة السجدة لفوات محلها ولا
 شيء عليها لو شك بخلاف ما لو كان الشك في الاولى لانه لم ينتقل عن محل السجود
 فيأتي بالشك فيه وهو بعيد جدا ويفاض قول الشيخ ما رواه عن محمد بن
 منصور في الضعيف قال سألته عن الذي ينسى السجدة الثانية من الركعة الثانية

او شك فيها فقال اذا خفت ان لا تكون وضعت جبهتك الامرة واحد فاذا سلمت
 سجدة واحدة وتضع وجهك مرة واحدة وليس عليك سهو وحمل الشيخ
 على ان يكون المراد من الركعة الثانية من الركعتين الاخيرتين وهوتا ويله بعيد احتج
 في المختلف لابن ابي عقيل بما رواه الشيخ من معلى بن خنيس في الضعيف قال سألت
 ابا الحسن الماضى عليه السلام في الرجل ينسى السجدة من صلوة قال اذا ذكرها قبل ركوعه
 سجدها وبني على صلوته ثم يسجد سجدة في السهو بعد ان ذكرها وان ذكرها بعد ركوعه
 اعاد الصلوة ونسيان السجدة في الاوليين والاخيرتين سواء وهذه الرواية ضعيفة
 لان في طريقها على بن اسمعيل وهو مجهول وفيه ايضا ارسال في المقتل بن حنبل كلام
 والمشهور انه قتل في حين الصلوة عليه السلام فكيف يروى عن الكاظم عليه السلام
 والشيخ عمل نسيان السجدة في هذه الرواية على نسيان السجدة تين معا وهو غير بعيد
 جمعا بين الاذلة وقد روى الشيخ من مسعود بن حازم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال سألت عن رجل صلى فذكر انه زاد سجدة فقال لا يعيد الصلوة من سجدة
 ويعيدها من ركعة وعن عبيد بن زراره في الموفق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل شك فلم يدرك سجدة تين ام واحدة فوجد اخرى ثم استيقن انه قد زاد سجدة
 فقال لا والله لا يفسد الصلوة زيادة سجدة وقال لا يفيد صلوة من سجدة ويعيدها
 من ركعة وصريح هذين الخبرين عدم الاعادة بزيادة سجدة ونهما استغناء بعدم
 الاعادة بنقصانها ايضا كما لا يخفى على المتدبر احتج من ذهب الى ان كل سهو او شك
 يلحق الاوليين بوجوب اعادة الصلوة بقتل من الاخبار المذكورة عند شرح قول المص
 وفي عدد الاوليين مطلقا والجواب ان القدر الذي يفهم من تلك الاخبار والشك
 في العدد مع ان الجمع بين الاذلة يقتضي الحمل عليه ويدل على عدم اعادة الصلوة بالسهو
 اللحق في الاوليين الاخبار المذكورة عند شرح قول المص ولا ناسي القراءة وعند شرح

قوله والناسي الركوع والاخبار المذكورة في هذه المسئلة وغيرها فالعويل على المشهور
الثانية يجب في الصورة المذكورة سجدة تاء السهو على المشهور بين الاصحاب ونقل المصنف
في المنتهى والتذكرة اجماعهم عليه ونقل في المختلف والذكرى الخلاف في ذلك عن ابن ابي
عقيل وابن بابويه وفي المختلف عن المفيد في الغريرة واستدل الشيخ على القول الاول
بما رواه في الصحيح عن ابن ابي عمير عن رجل عن سيف بن السمط عن ابي عبد الله عليه السلام
قال يسجد سجدة السهو في كل زيادة تدخل عليك او نقصان وفي سند هذه الرواية
كلام على ان حملها على ظاهرها معارض باخبار كثيرة دالة على عدم وجوب سجدة السهو
في كثير من مواضع الزيادة والنقصان وحملها على الاستحباب اقرب من ارتكاب هذا
التخصيص البعيد مع ان رواية ابي بصير السابقة عند شرح قول المصنف وكذا العكس
يفتضي عدم سجود السهو ههنا مع رجحان تلك الرواية سنداً ومطابقتها للاصل و
اعتضادها برواية اسمعيل وابن ابي يعفور وعمار فان السكوت عن ذكر سجود السهو في
مقام البیان تقوى عدم وجوبه وبعضه ما رواه الشيخ عن عمار في الموثق عن ابي عبد الله
عليه السلام انه سأل عن الرجل ينسى الركوع او ينسى سجدة هل عليه سجدة السهو قال لا اقام
الصلوة واول الشيخ رواية ابي بصير بان المراد بقوله عليه السلام وليس عليه سهوة ان لا يكون
الحكم السهية بل يكون حكم القاطعين لانه اذا ذكر ما كان فاته وقضا لم يبق عليه شيء بشك
فيه فخرج عن حد السهو وفيه بعد والعدول عما عليه اكثر الاصحاب لا يخلو عن اشكال الثالثة
من نسي التشهد ولم يذكر حتى ركع قضا وسجد سجدة في السهو عند المصنف اما وجوب السجود
فقل بعض الشارحين للشرائع انه لا خلاف فيه بين الاصحاب ونقل في المختلف والذكرى
الخلاف فيه عن ابن ابي عمير والشيخ في الجمل والاقتضاء ولم يذكر ابو الصلاح فيما
يوجب سجدة السهو والصحيح الوجوب ويدل عليه صحيحة سليمان بن خالد وصحيحة عبد الله
بن ابي يعفور ومسننة الحلبي السابقات عند شرح قول المصنف وكذا العكس وما رواه

الكليني عن الفضل بن يسار في الحسن بابراهيم بن هاشم ورواه الشيخ بادي في تفاوتين
 ابو جعفر عليه السلام قال في الرجل يصلي الركعتين من المكتوبة ثم ينسى فيقوم قبل ان
 يجلس بينهما قال فليجلس ما لم يركع وقد تمت صلوته فان لم يذكر حتى ركع فليتم في صلوته
 فاذا سلم سجد سجدة واحدة وهو جالس وما رواه الشيخ عن ابن ابي يعفور في الصحيح قال سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل صلى الركعتين من المكتوبة فلا يجلس فيهما حتى ركع
 فقال يتم صلوته ثم يسلم وليسجد سجدة السهو وهو جالس قبل ان يتكلم وعن الحسين
 بن ابي اسحاق في الحسن او الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي الركعتين
 من المكتوبة لا يجلس بينهما حتى يركع في الثالثة قال فليتم صلوته ثم يسلم وليسجد
 سجدة السهو وهو جالس قبل ان يتكلم ورواه باسناد اخر في الصحيح عن الحسين
 ورواه باسناد اخر في ضعف عن الحسين تفاوت في المتن وعن ابي بصير في المتن
 قال سألت عن الرجل ينسى ان يشهد قال يسجد سجدة واحدة يشهد فيهما وعن ابن مسكان
 في الصحيح عن الحسين الصيقل وهو غير موثق عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي
 الركعتين من الوتر يقوم فينسى التشهد حتى يركع فيذكر وهو راكع قال يجلس من ركنه
 فيتشهد ثم يقوم فيتم قال قلت ليس قلت في الفريضة اذا ذكر بعد ما يركع مضى ثم سجد ^{تدبر}
 بعد ما ينصرف يتشهد فيهما قال ليس النافله مثل الفريضة وهذه الاخبار وان كانت
 غير صحيحة في الوجوب اذ لم يثبت كون الامر في اخبارنا حقيقة في الوجوب لكن لا يبعد
 ان نقول في الوجوب على هذه الاخبار مجموعته الشبهة لكن ذلك لا يصفو عن ثبوت
 النظر والتأمل وكذا الاستناد الى البراءة البعيدة يقتضي العمل بها واما ما رواه الشيخ
 عن محمد بن علي الحلبي باسناد فيه محمد بن سنان الضعيف قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن الرجل يسهر في الصلوة فينسى التشهد فقال يرجع ويتشهد وقلت
 اليسجد سجدة السهو فقال ليس في هذا سجدة تاء السهو فهو على الذكر قبل ^{الركعة}

فلان في ما ذكر مع ان سندها ضعيف وعدّها المصنّف من الموثقات ووجهه من ظاهر
واما ما رواه الشيخ عن زرارة في الموفق بابن بكير قال سألت ابا جعفر عليه السلام هل
سجد رسول الله صلى الله عليه وآله سجدة في السهو فقال لا ولا يسجد لها فقيه فيمكن
حملها على ان الفقيه يسعى في حفظ صلوة بالتوجه فيها بحيث لا يصدر منه عليه السلام
سهو وفيه بعد لكن الرواية غير معمولية بين الاصحاب فيشكل القول عليه واما
وجوب القضاء فهو المشهور بين الاصحاب وذهب للفيند وابنا بابويه الى انه
يجزئ التشهد الذي في سجدة السهو من قضاء التشهد وذهب ابن الجنيّد
الى وجوب الاعادة اذا نسى التشهد بن حجة الاقلام رواه الشيخ عن محمد بن
سلم في الصحيح عن احدهما عليهما السلام في الرجل يفرغ من صلوة وقد نسي التشهد
حتى ينصرف فقال ان كان قريبا رجع الى مكانه فالتشهد والاطلب مكانا نظيفا فالتشهد
فيه وعن علي بن ابي حمزة في الضعيف قال قال ابو عبيد الله عليه السلام اذا نسي في الركعتين
ولم يتشهد فذكرت قبل ان يركع فاقعد وتشهد وان لم تذكر حتى يركع فامض في صلواتك
كأنت فان انصرفت سجدت سجدة بين لا ركوع فيهما ثم تشهد التشهد الذي فاتك و
رواه الكليني ايضا حجة الثاني ظاهر الروايات المذكورة فانما يتضمن ذكر سجدة
السهو من غير تعرض لذكر التشهد وذلك في مقام البيان يقتضي ففي وجوبه ويمكن الجمع
بين الروايات بحمل التشهد المذكور في رواية علي بن ابي حمزة على التشهد الذي يتقننه
سجدة السهو واما الجمع بين صحيحة محمد بن مسلم والاختار المذكورة فيمكن بوجهين احدهما
ان يقال المراد بتلك الروايات حكم التشهد الاول وبالصحة المذكورة حكم التشهد
الثاني وثانيها ان يقال المراد بتلك الروايات ما اذا كان التذكر في أثناء الصلوة و
بالصحة المذكورة ما اذا كان التذكر بعد الفراغ من الصلوة لكن لا امل ذهاب احد
من الاصحاب الى شيء من هذين التفصيلين ويمكن الجمع ايضا بحمل صحيحة محمد بن مسلم

على الاستحباب فاذا ظهر ان القول الثاني لا يخلو عن قبح والاحتياط اصح واما ما رواه
الشيخ عن عماد بن موسى في الموقوف عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل سئى التشهد في الصلوة
قال ان ذكرانه قال بسم الله فقط فقد جازت صلوة وان لم يذكر شيئا من التشهد اعاد
الصلوة فقد لو لها غير معمول بين الاصحاب مع عدم صحة سندها فيشكل القبول عليها
الرابعة لم يصرح المصنفان زمان قضاء السجود والتشهد المنسيين والظاهر انه لا خلاف
بينهم في ان التشهد يقضى بعد التسليم واختلفوا في السجود فذهب الاكثر الى انه ايضا
كذلك ذهب اليه الشيخان والسيد المرتضى واتباعهم وقال علي بن بابويه ان السجدة
المنسية في الاول يقضى في ثلثه والمنسية في الثانية يقضى في الرابعة والمنسية في
الثالثة يقضى بعد التسليم وقال ابن المجيد واليقين بتركه احدى السجدين اهون
من اليقين بتركه الركوع فان ايقن بتركه اياه بعد ركوعه في الثالثة لم يجزها قبل سلامه
والاحتياط ان كانت في الاولين الامانة ان كانت في وقت ولم يقدّر في اخر في القرية
قال ان ذكر بعد الركوع فليسجد ثلث مرات سجدة واحدة منها قضاء والاثنان
لركعة التي هو فيها ويدل على القول الاول صحيحنا اسمعيل والنجاشي وموثقه عماد
السابقا ويدل على انها يقضى قبل التسليم صحيحنا عبد الله بن ابي يعقوب والسابقة
والجمع بالخبر صحيح وعلى ما ذهبنا اليه من استحباب التسليم يرتفع الخلاف بين الاصحاب
فان مقتضى هذا القول ان السجدة يقضى بعد الفراغ من الصلوة وهو يحصل بالفراغ
من التشهد ولا ينافي ذلك شيء من الاخبار واما قول ابن بابويه والمفيد ومستندهما
غير معلوم قال في الذكرى وكأنهما عولا على خبر لم يصل اليها الخامسة اذ السجدة من
الركعة الأخيرة وذكرها بعد التشهد قبل التسليم فان قلنا ان التسليم واجب وان الخروج
من الصلوة اتما يحصل بها لظاهر وجوب التجمع لعدم فوات محلها واشتغال الذمّة
بها وعموم صحيحنا ابن سنان السابقة عند شرح قول المصنف ولو ذكر الركوع قبل السجود وفي

وفي الاخير تأمل وان قلنا ان التسليم مندوب ففي المسئلة وجهان احدهما الرجوع
اليها سواء كانت واحدة او اثنتين لانه لا يخرج عن الصلوة الا بالتسليم او بالفعل
المنافي وان قلنا باستحباب التسليم فمعين الرجوع لما ذكر من التقليل وفي الفتوة
السابقة وثانيهما بطلان الصلوة لو كان المنسي السجدة تين وقضاء السجدة الواحدة
ان كان المنسي سجدة واحدة اما الاولى فلا تخرج من الصلوة لمحصل ترك الركن الموجب
للاعادة وفيه ان ما دل على ان ترك السجدة تين موجب لاعادة الصلوة لا عموم لم بحيث
يشمل تحمل الجثث واما الثاني فمحل الخروج من الصلوة الموجب لفوات التدارك
المقتضى لتعيين القضاء وفيه تأمل لما رواه الشيخ عن حكيم بن حكيم في الصحيح عن ابي عبد الله
عليه السلام في رجل نسى ركعة او سجدة او الشئ منها ثم يذكر بعد ذلك قال يقضى ذلك
بعينه قلت ايعيد الصلوة فقال لا واما قبل مجي الاشكال اذا كان التذكر بعد التسليم
ايضا فسادته اذا نسي التشهد ولم يذكره الا بعد التسليم فالظاهر انه يقضيه سواء تخلل
الحديث ام لا يصححه محمد بن مسلم السابقة من قريب وقال ابن ادریس لو نسي التشهد الاول
ولم يذكره حتى ركع في الثالثة معنى في صلوة فاذا سلم منها قضاء وسجد سجد في السهو فان
حدث بعد سلامه وقيل الايتان بالتشهد المنسي وقيل سجد في السهو لم تبطل صلوة
سجدة الثالثة لظهوره بعد سلامه منها لانه ليس له ان يفصل منها ولم يكن حدثه في صلوة
بل يعدل وجوبها بالتسليم الواجب عليه قال فاذا كان المنسي التشهد الاخير واحد
ما ينقص ظهراته قبل الايتان به فالواجب عليه اعادة صلوة من اولها استأنفا لها لانه
بعد في قيد صلوة لم يخرج منها بحال وهو ينسئ على ما اشتهر عندهم من ان الحدث في شأء
الصلوة مبطل فاذا نسي التشهد الاول وحصل الفراغ من الصلوة بالتشهد الثاني او التسليم
ثم حدث لم يكن هذا الحدث موجبا لفص الصلوة لانه ليس في شأء الصلوة واذا نسي
التشهد الثاني لم يحصل الفراغ من الصلوة لانه يحصل بكمال التشهد الثاني عنده

على ان التسليم عند مستحب فاذا احدث ح كان الحدث في أثناء الصلوة فيكون
مبطلا ويرد عليه عند مستحب انا لانسلم ان الفراغ انما يحصل بالشهد بل يفرغ
بالسليم فانه باعتبار التهودد وقع موقعه فيحصل الفراغ به وقد اشار الى ذلك المحقق
في المعبر والشهد في الذكرى على ان بطلان الصلوة بالحدث المتخلل مطلقا متما
لا دليل عليه نعم هو من المقدمات الرابعة المشهورة بينهم السابقة قال الشارح الفاضل
تقييد الحكم بنسيان سجدة والشهد هو مورد النص ومشهور الفتوى فلا يقتضي
ابحاضها لعدم الدليل الا الصلوة على النبي والآله على ما مر ولو كان المنسئ احد الشهادتين
احتمل قويا وجوب قضاءها لا لكونها بعضها من عملة بل لصدق اسم التشهد عليها
فيدخل في المتن ولا يخفى ان الظاهر من الروايتين الدالتين على وجوب قضاء
التشهد اختصاصه بجميع التشهد فلا يقيم الامعارض ويمكن الاستدلال على ابعاض التشهد
بعموم صحيحة ابن سنان وصحيحة حكم بن حكيم وهذا الوجه يمكن الاستدلال على وجوب قضاء
ابحاض الصلوة مطلقا الا ما يوجب بطلان الصلوة لكن المشهور بين الاصحاب
اختصاص الحكم بالسجدة والتشهد وقال في الذكرى بعد نقل رواية حكم وهي تدل بظاهرها
على قضاء ابعاض الصلوة على الاطلاق وهو اذ مع امكان التحلل على ما يقضى منها كالسجدة
والتشهد وابعاضه او على انه يستدرك في تحمله وكذا ما روى عبد الله بن سنان ^{الرواية} ونقل
المذكورة قال وكذا رواية الحلبي عنه عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فذكرت قبل ان يسلم
او بعد ما يسلم او تكلمت فانظر الذي كان نقص من صلواتك فائمه وابن طائوس في البشري
يلوح منه او قضاء مفهوما انت هي الشائنة معنى القضاء هنا الايتان بالمنسئ سواء كان
في وقت او في خارجة القضاء المصطلح عليه ولا يعتبر فيه بنية الظاهر ان لا يعتبر فيه بنية
كونه اداء وقضاء ولاطلاق الاذلة التاسعة هل يجب الترتيب لاجزاء المنسية وجود السهو
لها او غيرها الظاهر لعدم ما باطلاق الاذلة واجب في الذكرى تقديم الاجزاء ^{المقتضية}

على سجود السهو طأ وسجود السهو طأ على وسجود السهو لغيرها وإن كان سلب الغيرة مقدما على
الأجزاء وعلى الأول بان الأجزاء المقضية أجزاء فتقدمها ارتباطها بالصلوة والثاني
بان السجود مرتبة بتلك فيقدم على غيرها وضعف التعليلين ظاهر بل الظاهر من رواية
على بن أبي حمزة السابقة تقديم السجدة الثانية على الشهادتين ^{ذلك} وليسجد السهو في جميع ذلك
على رأي محتمل أن يكون المراد بجميع ذلك جميع ما ذكره من قول الباب إلى هنا لكن الظاهر
عدم الوجوب في كثير منها مثل صورة غلبة الظن وكثرة السهو وسهوا الامام أو المأموم
مع حفظ الآخر ويحتمل أن يكون المراد بجميع ما ذكره من قوله ولو نسى الحمد إلى هنا وما ذكره
بنى على القول بوجوب السجدة السهو لكل زيادة ويقضه وسيجيء حكاية هذا القول
وتحقيقه فانتظر ولو شك في شيء من الأفعال وهو في موضعنا في بر لوقف تحصيل
البراءة اليقينية من التكليف الثابت عليه ولما رواه الشيخ عن عمران الحبلي في الصحيح قال
قلت الرجل يشك وهو قائم فلا يدري أركع أم لا قال فليركع ومن عبد الرحمن بن أبي
عبد الله في الصحيح قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل رفع رأسه من السجود فشك قبل
أن يستوي جالساً فلم يدرك السجدة قال ليسجد قال ليسجد قلت فرجل ينهض من سجود
قبل أن يستوي قائماً فلم يدرك السجدة قال ليسجد قال ليسجد وعن أبي بصير باسنادين
أحدهما من الصحاح والآخر من الضعاف قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
شك وهو قائم فلا يدري أركع أم لم يركع قال يركع وليسجد ورواه الكليني أيضاً في
الصحيح عن أبي بصير والحبلي في الصحيح في الرجل لا يدري أركع أم لم يركع قال يركع وعن
الحبلي في الحسن باب بن هب بن هاشم قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل سهر فلم يدرك
سجدة أم ثنتين قال ليسجد أخرى وليس عليه بعد انقضاء الصلوة سجدة أو السهو
رواه الكليني أيضاً في الحسن ويحمل هذا الخبران وما في معناهما كرواية أبي بصير
ومفضل بن صالح على الشك العارض له قبل تجاوز المحل جمعاً بينهما وبين الخبر الآتية

واختصاص هذه الروايات بالركوع والسجود غير قاض لعدم القائل بالفضل على الظاهر
وانما ما رواه الشيخ عن الفضيل بن يسار في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام استقم
قائما فلا ادرى ركعت ام لا قال بلى قد ركعت فامض في صلوته كما تأذلك من الشيطان
محملها الشيخ على انه اراد على التسليم انما استقم قائما من الركعة الرابعة فلا يدري اركع في
الثالثة ام لا وهو تاويل بعيد والجمع بالمحمل على التحجير يمكن الا ان الظاهر انه لا قائل
بمضمونه من الاصحاب ويمكن ان يقال المراد بقوله استقم قائما القيام عن الانحناء وظاهر
ذلك حصول الركوع منه فيكون من باب الظن بالركوع فلم يجب عليه الركوع او يقال انه شك
في الركوع بعد الاستغسال بواجب اخر وهو القيام عن الركوع ولعل هذا الوجه
اقرب ويمكن ايضا تاويل هذا الجنب بالمحمل على كثرة السهو ويشعرهم قول استقم
بصفة الاستقبال الدالة على الاستمرار المحذوب وقوله عليه السلام انما ذلك من
الشيطان لا تخلوا عن ايماء اليه فيه بعد فان رجوع الثالث في الفعل في موضع ذكر
بعد فعله انه كان قد فعله فان كان ركنا بطلت صلوته لما مر من ان زيادة الركن
مبطله والا فلا بل حكمه حكم زيادة غير الركن سهوا بلا فرق بين السجدة وغيرها على
المشهور بين الاصحاب وقال السيد المرتضى ان شك في سجدة فاتي بها ثم ذكر فعلها
اعاد الصلوة وهو قول ابي الصلاح وابن ابي عقيل ولعل الاول اقرب لصحيفة منقول
بن حازم وموثقة عبيد بن زرارة السابقتين عند شرح قول المصنف ولم يذكر السجدة
او التشهد ولو شك في الركوع وهو قائم فركع ثم ذكر قبل رفعه بطلت صلوته على
راي هذا المذهب اكثر المتأخرين وذهب الشيخ والمرتضى وابن ادریس الى انه يرسل
نفسه للسجود ولا يبطل صلوته بذلك وهو قول الشيخ المتقدم ابي جعفر الكليني حجة الاول
ان الركوع يتحقق بالانحناء الخاص وليس للقيام فيه يدخل في تحصيله فتحقق في المسئلة
المفروضة زيادة الركن الموجب للبطلان كما مر ولتأويل ان يقوله الانحناء الخاص

مشترك بين الركوع والهوى للوجود ويتميز الأول عن الثاني بالرفع عنه ولم يثبت ان مجرد
 المقصد يكفي في كونه ركوعاً فاذن لا يلزم زيادة الزكن وفيه نظر لانه لو اعتبر في شخص
 الركوع رفع الرأس عنه لزم ان يبطل الصلوة اذا ترك الرفع عنه ساهياً والظاهر انه
 ليس كذلك والشهيد في الذكرى قوى القول الثاني ثم قال لان ذلك وان كان بصورة
 الركوع الا انه في الحقيقة ليس بركوع لتبين خلافه والهوى الى السجود مشتمل عليه
 وهو واجب فيتبادى الهوى الى السجود به فلا يتحقق الزيادة بحجاف ما لو ذكر بعد
 رفع رأسه من الركوع لان الزيادة حـ منحققة لا افتقار الى هوى السجود انتهى
 ولعل غرضه ان الانحاء الخاص كما يصلح ان يعد ركوعاً يصلح لان بعده هوى السجود
 فلما تبين تحقق الركوع وفراغ الذمة عنه يصر الى ما يجب عليه وهو الهوى الى السجود
 اذ لم يثبت ان نية كونه ركوعاً بعينه لذلك واورد عليه ان لا بد من هوى على الخصوص
 حتى يوجب صرفه الى السجود ولذا حقيقة الركوع بل نقول ان الركوع هو الانحاء على الوجه
 المخصوص وهو امره واداء الهوى والمبطل هو تلك الهيئة لا الهوى بنية الركوع
 وهي لا تزول بصرف الهوى الى السجود وفيه نظر لان الركوع ليس لاحد معين من
 الانحاء وهو ليس امر غير الهوى اذا الظمانية وغيرها خادمة عن حقيقة الركوع
 فقد برز قد توجه هذا القول بان هذه الزيادة لم يقتض تغير الهيئة الصلوة ولا
 من وجب عن الترتيب الموقوف فلا يكون مبطله وان تحقق ستمى الركوع لانقاء ما يدل على
 بطلان الصلوة بزيادة على هذا الوجه من نص واجماع والظاهر ان يقال بعد تسليم
 تحقق الزيادة المنساق الى الذهن مما دل على ان الزيادة في الصلوة مبطله وكذا
 ما دل على ان الزيادة الركوع مبطله غير هذا الحق من الزيادة فيحصل التام في
 المسئلة من حيث النظر الى العموم اللفظي والنياساق الخاص من حيث الشروع والكثرة
 والمعارف الى الذهن والمسئلة محل اشكال والائتمام ثم الاعاء طريق الاحتياط

وان شك بعد انتقاله الى واجب اخر من واجبات الصلوة فلا التفات الى الشك
بل يبنى على وقوع الفعل المشكوك فيه وهذا الحكم في الجملة اتفاق بين الاصحاب نعم
وقع الخلاف في مواضع لشيرازي والاصل في هذا الباب روايات كثيرة منها ما رواه
الشيخ عن زرارة في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل شك في الاذان وقد دخل
في الاقامة قال يمضي قلت رجل شك في الاذان والاقامة وقد كبر قال يمضي قلت رجل
شك في التكبير وقال فراء قال يمضي قلت شك في القراءة وقد ركع قال يمضي قلت رجل
شك في الركوع وقد سجد قال يمضي قلت شك في القراءة وقد ركع قال يمضي قلت
رجل شك في الركوع وعلى صلوة ثم قال يا زاده اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك
ليس بشيء ومنها ما رواه الشيخ عن اسمعيل بن جابر في الحسن بن محمد بن عيسى الاشعري
قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان شك في الركوع بعد ما سجد فليمض وان شك في السجود
بعد ما قام فليمض كل شيء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه ومنها ما
رواه عن حماد بن عثمان وفي الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اشك واناساجد
فلا ادري ركعت ام لا قال امض وعن حماد بن عثمان في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه
السلام اشك واناساجد فلا ادري ركعت ام لا فقال قد ركعت امضه وعن محمد بن مسلم
في الصحيح عن احمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت من رجل شك بعد ما سجد انه لم يركع
قال يمضي في صلوة وعن عبد الرحمن بن ابي عبد الله في الصحيح قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام رجل اهوى الى السجود فلم يدرك ركع ام لم يركع قال قد ركع وفي الصحيح عن ابي
بكر وهو الثقة التي اجمعت العصابة على تصحيح ما يرفع عنه وان كان فطحا عن محمد بن
مسلم الثقة عن ابي جعفر عليه السلام قال كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو ينبغي
التبشير على امور الاول المشهور بين الاصحاب انه لا فرق في الحكم المذكور وكذا في
الحكم السابق وهوانه اذا شك في الفعل قبل الانتقال ياتي به بين ان يكون الشك

في الاولتين او غيرهما وقال المفيد في المقنعة وكل سهو يلحق الانسان في الركعتين الاولتين
 من فرايضه فعليه الاعادة وعلى المحقق في المعبر عن الشيخ قولا بوجوب الاعادة لكل شيء
 يتعلق بكيفية الاولين كاعدادها ونقل في الذكرى عن الشيخين القول بالبطان اذا شك
 في افعالها كما اذا شك في اعدادها قال ونقله الشيخ عن بعض القدماء من علمائنا والاف
 الاول عمدا باطلا في الاخبار السابقة وعدم الاستفصال فيها وقد مر عند شرح قول
 المصم ولو ذكر السجدة او التشهد حكاية احتجاج الشيخ بتحقيق الكلام فيه ويشكل الامر في
 الفجر والمغرب لان عموم قوله عليه السلام اذا شك في المغرب فاعد واذا شك في الفجر
 فاعد يشتمل الشك في الكيفية وهو اخص من الاخبار المذكورة والخاص مقدم على العام
 ولهذا حمل الشهيد في الحكم بالبطان في المغرب ولا يمكن تخصيصه بما اذا كان الشك
 قبل مجاوزة المحل اذا الظاهر انه لم يقل به احد ولا يخفى ان حمل قوله عليه السلام اذا شك في
 المغرب فاعد على الشك في الركعات بارتكاب مجازا او بعيد اقرب من تخصيص الاخبار
 المذكورة بما عند المغرب والثاني فان هذا تاويل بعيد لا يخفى على التأمل في سياق
 تلك الاخبار الثاني اطلاق الاخبار السابقة يقتضي عدم الفرق بين ان يكون الشك
 في الركن او غيرهما واستقر المصم في التذكرة البطان ان تعلق الشك بركن من الاولتين
 محتمل بان ترك الركن سهوا مبطل كعمدة والشك فيه في الحقيقة شك في الركعة اذا فرق
 بين الشك في فعلها وعدمه وبين الشك في فعلها على وجه الصحة والبطان ومحمضه
 ان الشك في الركن بمنزلة الشك في الركعة وهو مطالب باثبات ما ادعاه الثالث لو شك
 في قراءة الفاتحة وهو في الصورة فالذي اختاره جماعة من الاصحاب منهم الشيخ ابن عبيد
 قراءة الفاتحة وذهب ابن ادريس الى انه لا يلتفت ونقله عن المفيد في رسالة الغريبة
 واختاره المحقق فانه قال بعد ان نقل عن الشيخ القول بوجوب الاعادة ولعله بناء
 على ان محل الرأيتين واحد قال وبطاهر الاخبار وبسقط هذا الاعتبار والاقرب القول

الذكر

الثاني لنا عموم قوله عليه السلام في صحبة زواره اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غير ذلك
 ليس بشيء اذ يصدق على من شك في قراءة الحمد وهو في الصورة انه خرج من شيء
 هو الحمد ودخل في غير وهو السورة وعنه الاستدلال بحجته اسمعيل بن جابر وموثقة
 محمد بن مسلم حجة الاول قوله في صحبة زواره قلت شك في القراءة وقد دكع فان التقييد
 بالركوع يقتضي معانير حكم ما قبل الركوع له وقد تعلق بهذا الوجه جماعة من الاصحاب
 وهو ضعيف لان التقييد ليس في كلامه عليه السلام بل في كلامه عليه السلام بل في كلام الراوي
 فلا يصلح للاحتجاج على انه ليس في كلام الراوي ايضا حكم على محل الوصف حتى يقتضي
 بفيه عامدا بل سؤال من حكم محل الوصف ولا دلالة في ذلك على شيء سئلنا لكن دلالة المهور
 لا تعارض المنطوي ولو شك في القراءة وهو قانت فالظاهر انه كالمسئلة السابقة في عدم
 في وجوب العود للاخبار المذكورة وقيل يجب العود لجميعين الاول مفهوم قوله في صحبة
 زواره قلت شك في القراءة وقد دكع وجوابه قد مر الثاني الاستاد الجليل عبد الرحمن
 بن ابي عبد الله السابقة حيث دل على ان من خفض عن السجود ولم يستقم قائما ثم شك
 في السجود يركع اليه وجه الاستدلال بان العمل به مقتضى لكونه خاصا ويدخل فيه
 الشك في القراءة وان كان قانتا بل وان هوى الى الركوع سالم بتحقيق سماء لان عود
 من لم يستقم قايما الى السجود مع ايثاره في بعض افراده بمعظم ركن القيام يفيد العود وهنا
 بطريق اولي فيكون مجموعها داخل في مدلول الحديث فيخصص عموم صحبة زواره والى هذا
 الوجه تعلق الشارح الفاضل وهو ضعيف لان ما ادعاه من الاولوية ممنوع كيف وهو
 موقوف على تحقيق القلة وكونها في الفرع اقوى ودون اثباته خطوط الفتاوى على ان
 هذا الخبر معارض بصحبة عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام الدالة على ان من شك
 في الركوع بعد الهوى الى السجود لا يلتفت فضا وجه الترجيح وما ذكرنا يظهر ان الشك
 في اتيان الحمد او السجود بعد التجاؤز عنه والدخول في البعض الاخر حكمه عدم الالتقا

الزابع لوشك في الركوع وقد هوى الى السجود فالأظهر عدم وجوب العود الى الركوع وقو
الشامح الفاضل وجوب العود ما لم يصر الى حد السجود والوجه الأول لصحة عبد الرحمن
بن أبي عبد الله وعموم الروايات السابقة الخامسة لوشك في السجود وهو يتشهد
أو في التشهد وقد قام فالأظهر أنه لا يلتفت وبه قال الشيخ في المبسوط وكذا لوشك في التشهد
ولما يشك القيام وقال المصنف في النهاية أنه يرجع الى السجود والتشهد ما لم يركع وهو
المنقول من الشيخ في النهاية ونقل عن القاضي أنه فرق في بعض كلامه بين السجود و
التشهد فأوجب الرجوع بالشك في التشهد حال قيامه دون السجود وفي موضع
آخر سوى بينهما في عدم الرجوع وحمل على أنه أراد بالشك في التشهد تركه ناسياً للثبات
بناقص كلامه لنا عموم الأخبار السابقة حجة الشيخ على ما نقل عنه حسنة الحلبي السابقة
مسند شرح قول المصنف لوشك في شيء من الأفعال وهو غير دال على التحديد الذي
ذكره ويحمل على الشك أو لما يعم جميعاً بين الأدلة وقد يشك الحكم بعدم العود الى السجود
إذا شك فيه في حال التشهد نظر الى خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله الدال على أن الشك
في السجود قبل تمام القيام يرجع فيشمل ما كان بعده تشهد وما لم يكن والطاهر أن
الرواية مختصة بسجود لم يكن بعد تشهد بقرينة قوله وجعل خفض من سجود فان القيام
عن السجود إنما يختص به وأما السجود الذي بعد تشهد فالقيام بعده قيام عن التشهد
عن السجود وربما يجعل القرينة عطف الشك على النهوض بالبقاء المقتضية للتقريب
بلا مهلة فيدل على عدم تخلل التشهد وهذا إنما يستقيم إذا كان المراد من النهوض
رفع الرأس لكنه ليس كذلك لأن النهوض بمعنى القيام السادس لوشك في السجود
ولما يستكمل القيام فالطاهر أنه يرجع الى السجود كما اختاره الشهيدان عملاً بصحة عبد
الرحمن بن أبي عبد الله عليه السلام السابقة السابعة استشكل الشامح الفاضل تحقيق
حمل وجوب الشك وعدمه وذكر أن مقتضى الحديث أن من دخل في فصل لا يعود

المميز وهو يقتضي ان من شك في القراءة وقد اخذ في الركوع ولم يصل الى الحد لا يلتزم
 بل لو شك فيها وهو قات لم يعد وكذا الوشك في السجود وقد دخل في التشهد او في
 التشهد وقد اخذ في القيام وزعم ان الامر في تلك الصور ليس كذلك لصحة عبد
 الرحمن وانت حينئذ بما فيه ثم قال وان اريد بالموضع المحل الذي يقع ايضاح ذلك الفعل
 فيه كما هو الظاهر منه اشكل في كثير من هذه الموارد ايضا فان التكبير حالته التي يقع
 فيها القيام فاما هو الى الركوع فهو قائم والقراءة حالته التي فيها القيام ايضا فاما هو في الهوى
 ليس بيقوت حالته المبحورة للقراءة فيلزم عدم العود وكذا القول في التشهد بالنسبة
 الى الاخذ في القيام ولا جمل ما ذكر من القلة عدل عن ظاهر هذه الاخبار وتكافها
 معنى اخر وهو ان محل كل فعل يزول بالتحويل في فعل اخر حقيقي ذاتي وهو الفعل
 المعهود شرعا المعدودة عند الفقهاء فكلها كالتكبير والقيام والقراءة والركوع
 والسجود والتشهد دون ما هو مقدم لها كالهوى الى الركوع والسجود والتهود
 الى القيام ولهذا لا يعدها الفقهاء افعالا عند عد الافعال قال ولعل هذا
 هو الشرفي قوله عليه السلام في صحبة زاده ثم دخلت في غير بعد قوله خرجت من شئ وان
 لو لم يكن هنا واسطه كان الخروج من الشئ موجبا للتحويل في الاخر ولا يحسن الجمع
 بينهما عاطفا يتم الموجبة للتعقيب المتراحي ثم فرع على ذلك انه لو شك في القراءة وقد
 اخذ في الركوع ولم يصل الى الحد انه يرجع اليها وكذا الوشك في الركوع قبل وضع
 اليه على الارض وما في حكمها قال والموجب للصير الى هذا الوجه الجمع بين صحة
 زاده المقتضية لعدم العود متى خرج من الفعل ودخل في غيره ومثله صحة
 اسمعيل بن جابر وخبر عبد الرحمن المقتضي للعود الى السجود للشاك فيه متى لم يتو
 قائما والحق ان العدد من المعنى الظاهر المفهوم لغة وعرفا الى هذا المعنى المتشابه
 على التكلف من غير ضرورة لا وجوبه والجمع بينهما وبين خبر عبد الرحمن بارتكاب

التخصيص اولى فالصحيح ابقاء الاخبار على معناه الظاهر ولا يورد الانتقاضات التي ذكر
رحمه الله كما عرفت مع انه على هذا التوجيه لا يحصل الجمع بينها وبين احدي روايتي
عبد الرحمن الابوجه لا يوافق ما ذكره الشارح ثم ما ذكره من التقريرين محل التامل
اما الاول فلان الهوى الى الركوع ليس مقدمة للواجب بل هو واجب مستقل
ولهذا الوجه جلس بعد القراءة ثم قام مخفيا الى حداث الركع لم يخرج عن العهد واما
الثاني فلما فاتته لاحدي روايتي عبد الرحمن على ان في تقريره على ما ذكره تامل لان
الهوى الى السجود وان كانت مقدمة للسجود الا ان محله بعد واجب مستقل هو
القيام عن الركوع فربقته بعد تجاوز محل الركوع الا ان يقال الشك في الركوع يستلزم
الشك في القيام منه ايضا فحين الهوى الى السجود لا يعلم الدخول في واجب اخر
مستقل حتى يسقط عنه الرجوع الى الركوع لكن يلزم على هذا وجوب العود لو شك
في القيام عن الركوع والذكر فيه معا حال الهوى الى السجود والظاهر انهم لا يقولون
به ثم انه استشكل عليه الامر في مواضع منها العود الى القراءة بعد الفتوت لدخوله
في فعل مستقل فيقتضي ذلك عدم العود اليه وهو يرى وجوب العود لما مر سابقا
فاجاب بان الفتوت ليس من افعال الصلوة المعهودة فلا يدخل في الخبرين
قال ولا يكاد يوجد في هذا المحل احتمالا الا وبضمنه قائل من الاصحاب وعلى ما
حققنا المقام يرد تقع هذا الاشكال ولا حاجة الى هذا التكليف ومنها الشك
في ذكر الركوع او السجود او البطاينة فيهما او السجود على بعض الاعضاء السبعة بعد
رفع الرأس عنهما فانه قد وقع الاتفاق على عدم العود في هذه الاشياء ومع انه
لم يدخل في فعل اخر على الوصف الذي ذكر واجاب عن هذا الاشكال يوجهين
احدهما ان رفع الرأس من الركوع والسجود واجب مستقل لانه مقدمة للواجب
والثاني ان العود في هذه المواضع يستلزم زيادة الركن والزم دكينة السجدة الواحدة

وزعم ان عدم البطلان بزيادتها مستثنى من القاعدة الكلية ولا يخفى ان هذا
 الاشكال امتا يتوجه اذا قصدنا رعاية كلية القاعدة بين وهما ان الشك
 قبل تجاوز الحمل يوجب التلافي والشك بعد تجاوز الحمل حكمه عدم
 الالتفات ولا اشكال في الاخبار لان مقتضاها عموم الكلية الثانية دون الاولى
 الا ان يقال بالعموم في مفهومها وهو ضعيف وعلى هذا فالجواب الثاني
 لا ينفع لانه يوجب التخصيص في القاعدة الاولى وبعد ارتكاب التخصيص لا يبرر
 لهذا الاشكال ومما الجواب الاول فلا يتم فيما اذا شك حين الرقع من
 التهمة الثانية في الذكر مثلا فان الظاهر انه لا يعيد مع انه لم يدخل في فعل
 مستقل الثامنة لولا في ما شك فيه بعد الانتقال فالاشهر انه يبطل صلواته
 ان نعمد سواء كان ركنا او غير ذلك لانه لا ينظم الصلوة ولان المأني به ليس من
 افعال الصلوة فيبطلها وفيه تأمل نعم يتوقف يحصل البراءة اليقينية من التكليف
 الثابت على ترك التدارك واحتمل الشهيد في الذكرى عدم البطلان
 بناء على ان ترك الرجوع رخصة ولو شك هل صلى في الرباعية اقبلت او نلتنا
 او هل صلى ثلثا او اربعين على الاكثر وصلى ركعة من قيام او ركعتين من جلوس
 شقح هذا المقام برسم مسائل الاولى لو شك في الرباعية بين الاثنين والثلاث
 فالمشهور بين الاصحاب انه بين على الثالث ويتم ثم يأتى بصلوة الاحتياط وفي المسئلة
 اقوال اخر منها البناء على الاقل وهو المنقول عن السيد المرتضى ومنها يجوز البناء
 على الاقل وهو ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه ومنها قول علي بن بابويه حيث قال
 كما نقل عنه اذا شكك بين الاثنين والثلاث وذهب وهما الى الثالثة فاصف
 اليها رابعة فاذا سلت صليت ركعة بالمحمد وحدها وان ذهب وهما الى الاقل
 فابن عليه وتشهد في كل ركعة ثم اسجد للسهو وان اعتدل وهما فانت بالحياء

بنيت على الاقل وتشهد في كل ركعة وان شئت بنيت على الأكثر وعملت ما وصفتاه
ومنها قال ابن بابويه في المتعقل سئل الصادق عليه السلام عن لا يدرى اثنتين صلى
ام ثلثا قال يعيد قيل فابن ما روى عن رسول الله صلى الله عليه واله الفقيه لا يعيد
الصلوة قال اما ذلك في الثلث والاربع والظاهر انه قائل بمضمونه ولذلك نقل
بعضهم الفتوى بذلك من الصدوق في المتعقل لكن الفاضل ان نقل الاجماع
على عدم الامادة في صور الشك في الاخيرتين اما القول الاول فلم اطمع على نص
صريح يدل عليه كما اعترف به الشهيد في الذكرى وابن ابي عقيل ادعى توازنا الاضا
فيه اخرج الشيخ في التهذيب على هذا القول بما رواه عن زرارة ورواه الكليني
ايضا في الحسن بابرهم بن هاشم عن احدهما عليهما قال قلت لرجل لا يدرى
او واحدة صلى ام اثنتين قال يعيد قلت رجلا لا يدرى اثنتين صلى ام ثلثا قال
ان دخله الشك بعد دخوله في الثالثة مضى في الثالثة ثم صلى الاخرى ولا شئ
عليه ويسلم و زاد في الكافي قلت فانه لم يدر في اثنتين هو ام في اربع قال يسلم ويقوم
فيصلي ركعتين ثم يسلم ولا شئ عليه وعن حماد بن موسى الساباطي قال ابو عبد الله عليه السلام
كلنا دخل علينا من الشك في صلواتك فاعمل على الأكثر فاذا انصرفت فأتهم ما ظننت
انك نقصت وعن حماد بن موسى الساباطي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
شئ من السهو في الصلوة فقال لا اعلمك شيئا اذا فعلته ثم ذكرت انك اتممت
او نقصت لم يكن عليك شئ قلت بلى قال اذا سهوت فابن على الأكثر فاذا فرغت
وسلمت فقم فصل ما ظننت انك نقصت فان كنت قد اتممت لم يكن عليك في هذا
شئ وان ذكرت انك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت وفي الفقيه
قال ابو عبد الله عليه السلام لقمارا جمع لك السهو في كلمتين متى شككت
فخذ بالأكثر فاذا سلمت فأتهم ما ظننت انك قد نقصت والزواية الاولى غير دالة

على المدة عا وظاهرها البناء على الأقل اذا وقع الشك بعد دخوله في الثالثة وهي
الركعة المترددة بين كونها ثالثة او رابعة لا المترددة بين كونها ثانية او ثالثة
لان ذلك شك في الاولين وهو مبطل كما مر ويحتمل ان يكون المراد بقوله عليه السلام
ثم صلى الاخرى صلوة الاحتياط فيطابق المشهور الا ان الاستدلال بها على ذلك
كما لا وجه له واما رواية عمار فليست بصحيفة فيشكل التعويل عليها مع كونها معارضة
بما رواه ابن بابويه عن اسحق بن عمار في الموقوف قال قال لي ابو الحسن عليه السلام اذا
شككت وابن علي اليقين قال قلت هذا الصل قال نعم وما رواه الشيخ عن عبد
بن الحجاج وعلى في الصحيح عن ابي ابراهيم عليه السلام في السهو في الصلوة قال يبنى على
اليقين ويأخذ بالجزم ويحتمل بالصلوات كلها ومن محمد بن سهل عن ابيه
في لقوى قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يدري اثنان صلى ام اثنين
قال يبنى على النقصان ويأخذ بالجزم ويتشهد بعد انضائه تشهد اخفيا كذلك
في اول الصلوة واحذها والجمع بين هذه الروايات بالخبر صحيح كما هو قول
ابن بابويه واما القول الثاني فحجة الروايات المذكورة واما القول الثالث فحجته
الجمع بين الروايات كما ثبتنا عليه واما القول الرابع فقال في الذكرى انه لم يقف
على ما أخذ واما قول ابن بابويه في المقنع فيدل عليه ما رواه الشيخ عن عبيد بن
زاد في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل لم يدر ركعتين
صلى ام ثلثا قال يعيد قلت اليس يقال لا يعيد الصلوة فقيه فقال انما ذلك في
في الشك والاربع ويمكن الجمع بين هذه الرواية وحسنه رواية بوجهين احدهما
ان يقال انما يعيد اذا دخل الشك قبل الدخول في الركعة المترددة بين الثالثة
والرابعة فيخصص هذه الرواية بالصورة المذكورة ومقتضى هذا الجمع اعادة الصلوة
اذا كان الشك بعد اتمام الركعتين وقبل الدخول في الركعة المذكورة وذلك خلا

المشهور بين الاصحاب بل ظاهرهم الصحة في الصورة المذكورة ويمكن ان يقال ان ارفع
رأسه من السجود يحصل الدخول في الركعة الاخرى بان يقال رفع الرأس من السجدة
الثانية من مقدّمات القيام ^{لا} واجب مستقل والدخول في مقدّمه الشيء
في قعر الدخول فيها وفيه بعد وخرج عن الظاهر والاحتياط فيها الاتمام والاحتياط
مع الاعادة وثانيهما التحجير بين الاعادة والاتمام اذا كان الشك بعد الدخول
في الركعة المذكورة واعلم ان ظاهر الاصحاب ان كل موضع تعلق الشك بين الاثنين
بشرط في عدم وجوب الاعادة اكمال السجدة ^{نقطة} بان قاله الشهيد في الذكرى ووجه التحجير
على سلامة الاوليين فان الظاهر ان محافضة ما يتحقق بذلك في ذلك يجب
الاعادة لما مر من الاخبار الدالة عليه ونقل عن بعض الاصحاب الاكتفاء بالركعة
لصدق ستمى الركعة وفيه تأمل قال في الذكرى نعم لو كان ساجدا في الثانية ولما ارفع
رأسه وتعلق الشك لم يستبعد صحة محصل ستمى الركعة ولا يخفى ان مقتضى عموم
صحة عبيد بن زرارة ومفهوم حسنة زرارة الاعادة في الصورة المذكورة الثانية
ما ذكره المصنف من التحجير في الاحتياط بين ركعتين جالساً وركعة قائماً هو المشهور بين
الاصحاب وعن ابن ابي عمير والجعفي اتما لم يذكر التحجير بل ذكر الركعتين من
جلوس والاستفاد من كلام علي بن بابويه تعيين الركعة من قيام على تقدير البناء
على الأكثر وظاهر رواية عماد وحسنة زرارة ان حملنا على ما يطابق المشهور
يوافق القول الاخير الثالث لو شك في الركعة بين الثالث والرابع فالمشهور
بين الاصحاب انه ينسب على الأكثر ويتم ويصلي الاحتياط وقال ابن بابويه وابن الجوزي
انه يجزئ بين البناء على الأقل والاحتياط وبين البناء على الأكثر والاحتياط حجة الاول
ما رواه الكليني والشيخ عنه عن عبيد الرحمن بن سياره وابي القباس في الصحيح عن
ابي عبد الله عليه السلام قال اذا لم تدرك ثلاثاً صليت اواربعاً ووقع رايتك على الثالث

فابن على الثالث وان وقع رايك على الاربع وسلم وان اعتدل وهمك فاقصر
 وصل ركعتين وانت جالس وروى الكليني عن الحلبي في الحسن بابر هيم بن هاشم
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان لم تدرك ثنتين صليت ام اربعا ولم تذهب وهمك
 الى شئ فلتشهد وسلم ثم صلي ركعتين واربع سجعات يقرأ فيهما بام القرآن ثم تشهد
 ويسلم فان كنت انما صليت ركعتين كانتا هاتين تمام الاربع وان كنت صليت الاربع
 كانت هاتان نافلة وان كنت لا تدري ثلثا صليت ام اربعا ولم تذهب وهمك الى
 شئ وسلم ثم صلي ركعتين وانت جالس تقرأ فيهما بام الكتاب وان ذهب وهمك
 الى الثالث فقم الركعة الرابعة ولا تسجد سجدة في السهو فان ذهب وهمك
 الى الاربع فتشهد وسلم ثم اسجد سجدة في السهو ورواه الصدوق في الصحيح الى قوله
 وكانت هاتان نافلة وروى الكليني عن محمد بن مسلم في الحسن قال انما السهو بين
 الثلث والاربع والاثنتين والاربع بتلك المترلة ومن سهي فلم يدرك ثلثا صلي ام اربعا
 واعتدل فتكبره قال يقوم فيقيم ثم يجلس فيتشهد ويسلم ويصلي ركعتين واربع سجعات
 وهو جالس فان كان اكثر وهمه الى الاربع تشهد وسلم ثم قرا فاتحة الكتاب وركع
 وسجد ثم قرا يسجد تسجدتين وتشهد وسلم وان كان اكثر وهمه الثلثين فصلي ركعتين
 وتشهد وسلم ولعل المراد بقوله فلم يدرك ثلثا صلي ام اربعا الشك في اثناء الركعة فانه
 لو حمل على الشك بعد تمام الركعة يلزم الجمع بين البناء على الاقل والاتمام واصله ^{الاصح}
 ولا اعلم قائلا به وروى الشيخ والكليني عن الحسين بن ابي العلاء في الحسن بالحسين
 ولا يبعد الحاقه بالفتحاح عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان استوى وهما في الثلث
 والاربع سلم وصلي ركعتين واربع سجعات بفاخرة الكتاب وهو جالس بقصر في
 التشهد وروى الشيخ والكليني عن جميل عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال فممن لا يدري ان ثلثا صلي ام اربعا وهو في ذلك سواء قال فقال اذا اعتدل

الوهم في الثالث والاربع فهو بالخيار ان شاء صلى ركعة وهو قايماً وان شاء صلى ركعتين
واربع سجداً وفي بعض نسخ التهذيب زيادة قوله وهو جالس وفقاً للكافي وزاد
في الكافي وقال في رجل لم يدرك اثنتين صلى ام اربعاً وهو يذهب الى الاربع اول الركعتين
فقال صلى ركعتين واربع سجداً وقال ان ذهب وهلك الى ركعتين واربع
فوسعهما وليس الوهم في هذا الموضع مثله في الثالث والاربع حجة القول الثاني اعتباراً
بالجمع بين الروايات المذكورة وبين ما رواه الكليني عن زاده باسنادين احدهما
من الحسن بن بابويه بن هاشم عن احمدها عليهما السلام قال واذا لم يدرك في تلك هو او
في اربع وقد اهرز الشك فام فاضاف اليها اخرى ولا شيء عليه وهذا القول مجتبه
وان كان الاحوط العمل بالمشهور والرابعة المشهورة بين الاصحاب انه سجد في الصورة
المذكورة في صلوة الاحتياط بين ركعتين جالساً وركعة قايماً والمنقول عن ظاهر المحققين
وابن ابي عمير يقيّن الركعتين جالساً حجة الاول مرسله جميل السابقة لكنها ضعيفة
بالارسال وبعلي بن حديد الواقع السند فانه ضعيف ولعل حجة الاخيرين استضعاف
الحجة المذكورة والتحويل على باقي الاخبار وهو مجتبه ولو شك بين الاثنين والاربع سلم
وصلى ركعتين من قيام هذا قول معظم الاصحاب وقد نقل عن ابن بابويه الحجة بدينه
وبين البناء على الاقل والاعادة ونقل في المختلف عن ابن بابويه انه قال يعيد مع ان الفاضل
نقل الاجماع على عدم الاعادة في صورة تعلّق الشك بالاخيرة من حجة الاول ما رواه الشيخ
عن محمد بن مسلم في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى ركعتين
فلا يدري ركعتان هي واربع قال ليس ثم يقوم فيصلي ركعتين بقائمة الكتاب ويتشهد
وينصرف وليس عليه شيء وما رواه الكليني والشيخ عنه باسناد فيه محمد بن عيسى عن
يونس وفيه كلام قد عرفت عن ابن ابي يعفور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
لا يدري ركعتين صلى ام اربعاً قال يتشهد وليس ثم يقوم فيصلي ركعتين واربع سجداً

يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ثم يشهد ويسلم وان كان صلى اربعاً كانت هاتان نافلتين
 وان كان صلى ركعتين كانت هاتان تمام الاربعين وان تكلم فليشهد بسجدة في السهو
 ويدل عليه ايضا حسنة المحلبي وحسنة زرارة السابقتين في المسئلة المتقدمة
 وبديل على التحية بينه وبين البناء على الاقل الجمع بين ما قرأ وما رواه الكليني
 والشيخ عنه باسنادين احدهما من الحسن بن الحسين بن هاشم من زرارة عن
 احدهما عليهما السليم قال قلت له من لم يدرك في اربع هو او في ثنتين وقد احرز
 ثنتين قال يركع ركعتين واربع سجعات وهو قائم بفاتحة الكتاب ويشهد ولا
 شيء عليه وان لم يدرك في ثلث هو او في اربع وقد احرز الثلث قام فاضاف اليها
 اخرى ولا شيء عليه ولا ينقص اليقين بالشك ولا يدخل الشك في اليقين ولا يخلط
 احدهما بالآخر ولكن ينقص الشك باليقين ويتم على اليقين فينبغي عليه ولا يعتد
 بالشك في حال من السالين واما ما رواه الشيخ عن ابي بصير في الصحيح عن ابي بصير
 في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا لم تدرك اربعاً صليت ام ركعتين فركع
 ركعتين ثم سلم سجدة بين ذات جالس ثم سلم بعدهما فيمكن ان يجعل على البناء على الاقل
 والاكثر ولا يعيد ادعاء ظهوره في الاول والمستفاد من هذه الرواية اعتبار سجدة في
 السهو وجملة الشيخ والمصنف على ما اذا تكلم ناسيا وهو بعيد والحمل على الاستحباب
 اقرب ويدل على التحية الامرين والاعادة للجمع بين ما قرأ وما رواه الشيخ عن محمد وهو بن
 مسلم في الصحيح قال سألته عن الرجل لا يدرك صلى ركعتين ام اربعاً قال يعيد الصلوة
 ويمكن عمل هذه الرواية على الشك في ثناء الركعة ولعله اقرب ولو شك بين
 الاثنين والثلاث والاربع سلم صلى ركعتين من قيام وركعتين من جلوس هذا قول
 اكثر اصحابنا وذهب ابن بابويه وابن الجنبدي الى انه ينبغي على الاربع ويصلي ركعة
 من قيام وركعتين من جلوس وجوز ابن الجنبدي البناء على الاقل ما لم يخرج الوقت

بين

أما القول فمخجئة الأول ما رواه الشيخ والكليني عن ابن أبي عمير في الحسن بابراهيم بن هاشم
من بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل صلى فلم يدرك اثنتين صلى أم ثلثا أم اربعاً
قال يقوم بصلتي ركعتين من قيام وليسلم ثم يصلي ركعتين من جلوس وليسلم فان كان
صلى اربعاً كانت الركعات نافلة والآتية الاربع هكذا اورد المصنف في المنتهى
والمختلف وفي المذهب الركعتان بدل الركعات وفي الكافي فان كانت اربع ركعات
كانت الركعتان نافلة والامر في هذا الاختلاف هين نعم في بعض نسخ الكافي
فلم يدرك اثنتين صلى أم اربعاً ولعله ليس بصحيح وأما القول الثاني فقال في الذكر
ان أقوى من حيث الاعتبار لانها منضمان حيث يكون الصلوة اثنتين ويجزئ باحداهما
حيث يكون ثلثا الا ان النقل والاستسهاؤ رددت وقد ينافي في قوة من حيث الاعتبار وفاته
يستلزم تليفق البديل الواحد من الفعل قايماً وقاعداً على تقدير كون الواقع
ركعتين ويستلزم زيادة بعض الافعال كالنية والتكبير في البديل ويعتبر صورة
البديل على التقدير المذكور ثم قوله والنقل يدفعه كانه اشارة الى رسالة ابن ابي عمير
المذكورة ويقاوضه ما رواه ابن بابويه عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن ابي بصير
ابراهيم عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل لا يدري اثنتين أم ثلثا
أم اربعاً فقال يصلي ركعتين من قيام ثم يسلم ثم يصلي ركعتين وهو جالس والجمع
بين الروايتين بالحمل على التحيين غير بعيد الا انه لا اعلم قائله من الاصحاب ومع
ذلك فنسخ من لا يحضره الفقيه مختلف ففي بعضها يصلي ركعتين من قيام وفي
السند الزاوية ايضا اختلاف ففي بعضها عن ابي ابراهيم عليه السلام قال قلت له وفي اكثر
النسخ كما اوردته والاعتبار يقتضي ترجيح الاول ويحتمل وقوع التصحيف في لفظ ابي
ابراهيم وعلى القول المشهور فكل يجوز ان يصلي بدل الركعتين جالساً ركعة قائماً فيه احوال
ثلثة الاول محتمة ونسبة في الذكر الى ظاهر المعنى في الغزيرة وسلاً والشأن في عدم الجواز

ونسبه في الذكرى الى الاصحاب الثالث التحيين لتساويها في البدلية بل الزكوة من قيام اقر
 الحقيقة المحمل وهو قول المصنف والشهيدان والاوسط اقرب وقوا على النص وهل
 يجب تقديم الركعتين من قيام فيه اقوال الاول وجوب تقديمهما وهو قول المفيد
 في المقنع والمرضى في احد قوليه الثاني التحيين وهو ظاهر المرضى في الانتصار واكثر الأصحاب
 الثالث تحتم تقديم الركعتين جالساً وقد نقل بعض الاصحاب حكايته قول به الرابع
 تحتم تقديم ركعة قائماً وهو المنقول عن المفيد في المقنع الغزيرة ولعل الاول اقرب
 وقوا على النص وذكر الشارح الفاضل ان المص و اكثر الجماعة اتما خصوا من مسائل
 الشك هذه الاربعة لانها مورد النص وعموم البلوى بها للحكافين فغفرت حكمها
 واجبا عيناً كباقي واجبات الصلوة ومنها الشك بين الاربعة والخمس وحكم الشك
 في الركعتين الاوليين والثانية والثالثة بخلاف باقي مسائل الشك المنفعية
 فانها يتفق نادراً ولا يكاد يضبط لكثير من الفقهاء قال وهل العلم بمعرفة ما يجب
 معرفته منها شرط في صحة الصلوة يقع بدون معرفتها باطله وان يعرض في ذلك
 الصلوة تحتمل لتسوية بينها وبين باقي الواجبات والشرايط التي لا يصح الصلوة بدون
 معرفتها وان افترضنا على ذلك الوجه وعدمه لان الايتان بالفعل على الوجه المأمور
 به يقتضي الاجزاء وان اكثر الصحابة لم يكونوا في ابتداء الاسلام حارفين باحكام السجود
 والشك مع مواظبتهم على الصلوة والسؤال عند عروضة ولا صلاة لعدم عروضة الشك
 وان كان عروضة اكثر وفي هذه الاوجه نظر واضح للموفق وللوقوف مجال انت هي كلامه رحمه الله
 ولا يبعد ترجيح عدم الاشتراط لما اشأ اليه من عدم اشتغال الصحابة بذلك في مبدأ الاسلام
 ولعدم امر النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام اصحابهم الاشتغال بتعليمه مع اشتغالهم
 على رعيتهم وشيعتهم ومتابعيتهم في هدايتهم وصيانتهم عن الضلال الى ولاية يسئل عنهم
 في الواقع الجنينة بعد الوقوع ولم تأمر بالاعادة مع الموافقة ولم يلزموا على ترك معرفتها

بل وقع الاستحسان منهم عند موافقة السائل في العمل ويؤيد ما دل على كون الجهل
عذر وغير بعيد عدم اشتراط معرفة هذه المسائل في صحة الصلوة على من كان من
عادة عدم عروص ذلك له الأقليل وهذا الوجوه كدّل على ذلك دل على عدم
الوجوب ايضا لكن اظن ان بعض المتأخرين نقل عن السيد المرتضى رحمه الله انه
حكم اجماع الاصحاب على الاشراط المذكور ولا يحضر في كلام السيد في هذا الباب
ولا يعيد لو ذكر ما فصل وان كان في الوقت بحصول الامتنال الموجب للخروج عن
العهد وللتعليل في الاجاب بان صلوة ان كانت قائمة كان المأني بنافذة وان كانت
ناقصة كان المأني برتمامها وهذا فيما اذا تذكر تمامها واضح وكذا اذا تذكر النقص
بعد الفراغ من الصلوة وكان المأني به او لمطابقا للنقص كما اذا تبين انها
اثنيتين وقد بدأوا بالركعتين ولو لم يكن مطابقا لظاهره ايضا لكان له عموم
الادلة وربما يستشكل ذلك لاختلاف نظم الصلوة والوجوه غير قاض لما ذكرناه
ولم تذكر النقص قبل الشروع في الاحتياط ولم يعمل منا فيا لظاهره يعمل لما هو مقتضى
تذكر النقص وقد مر وما دل عليه يقتضي على ما دل على حكم الشك فان الظاهر
اختصاصه بالشك المستمر وكثرة الاختلاف في ذلك بينهم ولو تذكر النقص في انشاء
الاحتياط وكان مطابقا لو تذكر انهما اثنتين وقد بدأوا بالركعتين فيحتمل
اتمام صلوة الاحتياط باسرها نظرا الى عموم الادلة ويحتمل الاكتفاء بالقدر المطابق
بان يتم الركعتين نظرا الى حصول الغرض ظاهره ويحتمل بطلان الاحتياط والرجوع
الى حكم تذكر النقص ويحتمل ضعيفا بطلان الصلوة ولو تذكر النقص في انشاء
الاحتياط وكان مخالفا لو تذكر انها ثلثا و قد بدأوا بالركعتين فان لم يتجاوز القدر
المطابق ففيه الاحتمالات السابقة في المسئلة المتقدمه ويند عليها احتمال اخر
وهو ان يكفى بالقدر المطابق وهو الركعة وان تجاوز القدر المطابق فان كان

جلس عقيب الركعة ففيه اوجبه الاكتفاء به وترك التتمه او اتمام الاحتياط باسرها او
 اتمام الركعتين او بطلان الصلوة او الرجوع الى حكم تذكر النقص وان لم يجلس
 عقيب الركعة ففيه الاوجه السابقة لكن بعضها في الصورة السابقة اقوى منه ههنا
 ولو تذكر في بناء الركعتين جالساً انها ثلث ففيه اوجبه اتمام الاحتياط باسرها او بطلان
 الصلوة او الرجوع الى حكم تذكر النقص والاكتفاء بهما والرجيح في هذه الاحكام
 بوجه واضح لا يخلو عن اشكال وان كان ترجيح اتمام الاحتياط باسرها غير بعيد نظر الى
 عموم النصوص والوجه العمل بالاحتياط بعد الامكان ولو ذكر ترك ركن من احدى
 الصلواتين اعادها مع الاختلاف في العدد كما لصح والظاهر والا فالعدد كان كالظن
 فيضلى ان يعاينوى ما في زمة وقد مر في كتاب الطهارة نظير هذه المسئلة وسبحي ايضا
 ويتعين الفاتحة في الاحتياط على القول المشهور بين الاصحاب وذهب ابن اريس
 الى التخيير بين قراءة الفاتحة والتسبيح ويدل على الاول انها صلوة مفردة كما هو ظاهر
 الروايات ولا صلوة الالفاتحة الكتاب ولا اجبار السابقة كصححة محمد بن مسلم وصحة
 المجلي وحسنه الحسين بن ابي اسد ورواية ابن ابي يعقور وغيرهما فان التخصيص
 في مقام البيان يقتضى التيقن لا يقال بعض الاجبار كصححة ابي العباس وعبد الرحمن
 بن سيار وصححة محمد بن مسلم وغيرهما يدل على صلوة ركعتين وركعة مطلقة وليس
 فيها تعيين قراءة الفاتحة والجمع بينهما وبين الاجزاء والمقيد يكون بوجهين
 احدهما عمل المطلق على المقيد اذ ههنا تكليف واحد بصلوة واحدة فيكون بينهما
 تقارض يحتاج الى التاويل واما قلنا ذلك اذ التحقيق ان عمل المطلق على المقيد
 اتم يحتاج اليه عند التقارض وثانيهما عمل ما دل على التيقن على الاستحباب
 ولا ترجيح لاحد التاويلين على الاخر فهاوجه ما ذكرتم من تعيين قراءة الفاتحة
 نظر الى الروايات لا نأقول لانم تحقق صلوة ركعتين بدون الفاتحة والمستند

ما قر من قوله صلى الله عليه وآله لا صلوة الا بفاححة الكتاب سلمنا لكن لا خفاء في ان
المساق الى الله من الامر بصلوة ركعتين ما اشتمل على الفاححة الكتاب وان لم
يصل الى حد الحقيقة فاحمل عليه اقرب ائمة ابن ادريس بان الاحتياط قائم مقام الركعتين
الاخيرتين فيثبت فيها ما يثبت في مبدله وفيه منع واضح واعلم انه كما يعتبر في الاحتياط الفاححة
يعتبر فيها جميع ما يعتبر في الصلوة من الاركان والاجزاء والشرايط كالنية والتكبير وغيرها
ولا يبطل الصلوة بفعل المبطل قبله اي قبل الاحتياط قال الشهيد في الذكرى طاهر
الفتاوى والاجزاء وجوب تعقيب الاحتياط للصلوة من غير تخلل حدث او كلام
او غيره فظاهر هذا الكلام ان وجوب المباداة مما لا خلاف فيه بينهم وهل يبطل الصلوة
بتخلل شيء مما ذكر قيل نعم وقيل لا والاول ظاهر المصنف واختاره المصنف في المختلف و
الشهيد في الذكرى والثاني مختار جماعة من الاصحاب منهم ابن ادريس والمصنف هنا ويمكن
تبريح هذا القول لاطلاق الاجزاء فان المستفاد منها ان من حصل له مقتضى الاحتياط
عليه ان يصلى صلوة الاحتياط وهو اعم من تخلل الحدث بين الصلوتين وعدمه
فيكفي من الامر ان يحصل الامتنان نعم لو ثبت الاجماع على وجوب الفورية لم يجز هذا
الاستدلال اذ على ذلك التقدير يكون المراد من عموم الاجزاء خصوص الفورية
وان كان فيه عدول عن الظاهر وحسبى الحكم بالبطلان وعدمه بلا دليل لما استقر
من ضعف ادلة البطلان نعم كان وجوب اعادة الصلوة مقتضى وجوب تحصيل
البراءة اليقينية من التكليف الثابت مع ثبوتها فيه الا ان الاجماع المذكور غير ثابت
وينبغي ان لا يترك الاحتياط اجماع المصنف في المختلف بوجوه منها ان الاحتياط معزى لان
يكون تمامًا للصلوة فكما يبطل الصلوة بالحدث المتخلل بين اجزائها المتحققة فكذلك ما
هو بمنزلة ثبوتها قولها عليه السلام في اهرواية ابن ابي يعفور المتقدم في مسئلة الشك
بين الاثنين والاربع وان كان صلى ركعتين كانت هاتان تمام الاربع وان كان صلى

اربعا كانت هاتان نافلتان وان تكلم فليسجد سجدة في السهو ومنها قوله عليه السلام في صحة
 ابي بصير السابقة اذا لم يدربا ربعا صليت او ركعتين فقم واربع ركعتين والفاء ^{للتعقيب}
 واجتباب ينافي لتويع المحدث ومنها قوله عليه السلام في صحة رواه السابقة وانما لم
 يدرب في ثلث هو او في اربع قام فاضاف اليها اخرى فان جعل القيام جزاء يقتضي
 فله بالشرط وفي الكل نظرا اما الاول فلان شرعية فعل الاحتياط استدراكا للغايب
 لا يقتضي جزئها للصلوة مع انة منفصل عنها بما يوجب الانفصال والافتراق من النية
 والتكبير والتسليم واما الثاني فمع عدم صحة سند الرواية فيزوي في المدعى الاحتمال
 ان يكون المراد سجود السهو للكلام الصادر في اثناء الصلوة او اثناء صلوة الاحتياط
 ٧ الكلام المتخلل بين الصلوتين مع ان ترتب السجود عليه ليس بصريح في تحريمه على انة
 لو سلم تحريمه لا يلزم منه بطلان الصلوة به واما الثالث فبعد تسليم دلالة الفاء
 الجزائية على التعقيب مع انة قد منعه بعض العلماء وان مجرد الحدث منافي للتعقيب
 الذي دل عليه البقاء فقول ليس المراد به ههنا التعقيب بدلالة ذكر ثم في بعض الاخبار
 كصححة محمد بن مسلم وحسنة الحلبي ورواية ابن ابي يعفور وعدم ذكر شيء منهما
 في بعض الرواية كحسنة زاده وباجملة يحد للاتباع ان الفاء في مثال هذه المقامات
 في الاخبار منسوخة عن معنى التعقيب واما المراد منها مجرد ترتب ما بعدها
 على السابق وعلى تقدير التسليم لا يلزم منه بطلان الصلوة بترك المباداة اتما
 اللان منه وجوب المباداة وليس الكلام فيه واما الرابع فلا اثر لا يعتبر في الجزاء
 ان يكون بعد الشرط بل افضل مع ان ذلك لا يقتضي الاجر والوجوب وهو غير محل
 البحث واعلم ان المصنف في المختلف او رد علي بن ادريس التناقض بين قوله بعد
 البطلان بالحدث المتخلل ويجوز ان السجدة فان مقتضى الاول كونها صلوة مفردة
 ومقتضى الثاني كونها جزءا ولا ولي قال في الذكوى ويمكن دفعه بان التسليم جعل

لها حكم مغاير الجزء باعتبار الانقضاء عن الجزء ولا ينافي ذلك تبعية الجزء في بعض
 الاحكام وهو متجه ان ثبت البتة بدليل لكن الظاهر انتفاء الدليل عليه بل الدليل
 موجود على عدمها كما مر واعلم ان التشهد في الذكرى نقل الاجماع على وجوب الفورية
 في الاجزاء والمنسية ولو فصل المنافي قبل فعلها نفى بطلان الصلوة بذلك الوجهان
 السابقان ويمكن ترجيح عدم البطلان نظر الى اطلاق الادلة فانه ليس في شيء منها
 ما يدل على الفورية نعم لو ثبت الاجماع المذكور لم يمكن الاستدلال باطلاق الادلة
 على عدم البطلان فان المراد بالمطلق على ذلك التقدير المقيد ونفى الحكم
 بالبطلان وعدمه بلا دليل نعم تحصيل البراءة اليقينية يقتضي الاعادة وربما يستند
 في البطلان الى كونها جزئيين وهوم خرجها عن الجزئية المحضة ولوفات الوقت
 ولما يفعله مستعمل بطلت الصلوة عند بعض اصحاب لانه لم يات بالناهي على فعلها
 وفي التقليل تأمل قال في الذكرى ويحتمل قويا صحة الصلوة بعدم ترك البعض
 وان خرج الوقت لعدم توقف صحة الصلوة في الجملة عليها قيل وان كان تركها سهوا
 لم يبطل ونوى فيها القضاء وكانت مرتبة على الفوات قبلها اباضا كانت او صلوات
 مستقلة ولا يخفى ان عدم البطلان ح متجه الا ان كونها مرتبة على الفوات قبلها يحتاج
 الى دليل ولم اطلع مع ان اطلاق الادلة يقتضي انتفاءه ولو فاته الاحتياط عمدا اتمم
 كونه كالسجدة الفاسية ان قلنا بالبطلان هناك بل يمكن ان يقال هنا اولي لاشتماله
 على اركان ويحتمل الصحة بناء على ان فصل المنافي قبله لا يبطله قال في الذكرى فان قلنا
 به نوى القضاء بعد خروج الوقت وترتب على ما سلفت وفيه نظر وقال ايضا في الذكرى
 ترتب الاحتياط ترتب الحيورات وهو بناء على انه لا يبطله فعل المنافي وكذا الاجزاء
 المنسية ترتب ولو فاته سجدة من الاولى ودكعة احتياط قدم السجدة ولو كانت من
 الركعة الاخيرة اتمم تقديم الاحتياط لقد مر عليه وتقديم السجدة لكثرة الفصل

بالاحتياط بينهما وبين الصلوة وفي الكل نظر لا تنقضاء الذليل على شيء من ذلك نعم
 الاحوط الاحد بما ذكره من الترتيب وبني على الأقل في النافله ويجوز البناء على الأقل
 كثير فيها والبناء على الأقل افضل عندهم اما جواز البناء على الأقل فلكونه الهدر المتيقن
 فيحصل اليقين بالامتثال بالايثار بالشك وفي الكافي روى انه اذا سهى في النافله
 بنى على الأقل واما جواز البناء على الاكثر فالظاهر انه متفق عليه بين الاصحاب قاله
 المحقق في المعتمد واحتجوا عليه بان النافله لا يجب بالشروع فلو تكلف الاقتصار على ما
 اراد وفيه ان الكلام في تحقق الامتنال وتحصيل ثواب النافله بذلك لا في جواز القطع
 وما ذكره يدل على مجزئ جواز القطع حسب قال بعض المتأخرين لا فرق في مسائل السهو
 والشك بين الفريضة والنافله الا في الشك بين الاعداد فان الثانية من الفريضة
 تبطل بذلك بخلاف النافله وفي لزوم سجود السهو فان النافله لا سجود فيها بفعل
 ما يوجب في الفريضة للاصل وصححه محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سألته
 عن السهو في النافله قال ليس عليك سهو ويحتمل ان يكون المراد بقوله عليه السلام
 ليس عليك سهو رفع احكام السهو بالكلية ولو تكلم ناسيا او شك بين الاربع
 والخمس او قعد في حال قيام او قام في حال قعود فقلنا قاله على راي اوزار او نقص
 غير المبطل ناسيا على راي سجد للسهو في جميع ذلك وقد مر عند شرح قول المصنف ولو ذكر
 السجدة او التشهد الكلام في سجود السهو عند نسيان السجدة او التشهد ويناسب
 هذا المقام تحقيق مسائل الاولى لو تكلم ناسيا في الصلوة فالسهو بين الاصحاب
 انه يجب عليه سجد تارة السهو ونقل المصنف المتشهي اجماع الاصحاب عليه لكن نقل
 في المختلف والذكرى عن ابني بابويه خلافه ويدل على الاول ما رواه الشيخ عن عبد
 الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم ناسيا
 في الصلوة يقول اقيموا صفوفكم قال يتم صلوة ثم يسجد تسجدتين فقلت يسجد تارة

التهو قبل التسليم لها او بعده قال بعد ورواية عبد الله بن ابي يعفور السابقة في
مسئلة الشك بين الاثنين والاربع والظاهر ان لا فرق عندهم بين التكلم في الصلوة
ناسيا او طائفا بالخروج من الصلوة وعلى هذا يدل عليه ايضا قوله عليه السلام سجد
يعني رسول الله صلى الله عليه وآله المكان الكلام في صحبة سعيد الاعرج المشتملة
على ذكر سهو رسول الله صلى الله عليه وآله وقد مررت عند شرح كلام المصم والكلام
بحرفين ويدل على عدم الوجوب ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
في الرجل يسهر في الركعتين ويتكلم فقال يتيه ما بقي من صلوة تكلم او لم يتكلم ولا شيء عليه
وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام في رجل صلى ركعتين من المكتوبة
فسلم وهو يرى انه قد اتم الصلوة وتكلم انه ذكر انه لم يقض ركعتين فقال يتيه ما
بقي من صلوة ولا شيء عليه ويدل عليه ايضا قوله عليه السلام في صحبة الفضيل بن يسار
السابقة عند شرح قول المصم وبطل بفعل كل ما يبطل الطهارة وان تكلم ناسيا
فلا شيء عليك ويدل عليه ايضا بعض الاخبار الضعيفة ويمكن الجمع بين الاخبار
بوجهين احدهما ان يحمل قوله عليه السلام لا شيء عليه على نفى الاثم والاعادة والثاني
ان يحمل ما دل على التجدي بين على الاستحباب ويعضد الاول الشهرة بين الاصحاب
ويعضد الثاني قرب المعنى وبعد التاويل الاول ورواية علي بن نعمان الرازي
حيث حكى انه سلم في المغرب في الركعتين الاولتين سهوا وتكلم فاعاد اصحابه
وهو لم يعد بل اتمه بركعة والظاهر ان لم يجد سجدة في السهو والاذكر والصادق
عليه السلام صوب فعمله وقد مررت الزاوية عند شرح قول المصم والكلام بحرفين
ورواية يزيد الشحام السابقة في المواضع المذكورة والمسئلة محل اشكال وان كان
القول بعدم الوجوب لا يخلو عن رجحان فقد تبرر الثانية المشهورة بين الاصحاب
ان من سلم في غير موضع ناسيا يجب عليه سجد تاو السهو ونقل المصم في المنتهى

اجماع الفرقة عليه ونسبه الحق الى علمائنا وخالف فيه علي بن بابويه وولد في
 المنع نقله المص في المختلف والشهيد في الذكرى وجماعة من الاصحاب كابن ابي
 عقيل والمفيد والمرقسي وابن زهره وسلاور وابن حمزة لم يذكر والسليم في غير
 موضعه فيما يوجب سجود السهو لكنهم ذكروا الكلام ساهيا وذكر المص والشهيد
 ان التسليم داخل في الكلام وفيه تأمل اجماع المصنف على ما اختاره بصحة سعيد
 الاعرج التي اشربنا اليه في المسئلة المتقدمة حيث قال عليه السلام وسجد لكان
 الكلام وفيه نظرا من المحتمل ان يكون الموجب للسجود الكلام الواقع بعد
 التسليم لا نفس التسليم على ما ذكره شيخنا ابو جعفر الكليني واجمع المحقق بما رواه
 ثمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل صلى تلك ركعات وطمأنتها اربع فلم
 ثم ذكرها ثلث قال بنى على صلوة ويقضى ركعة ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو
 ويدل على عدم الوجوب صحة محمد بن مسلم ورواية علي بن نعمان الزاري ورواية
 زيد الشحام المذكورات في مسئلة الكلام بحر فاين وقوله عليه السلام في صحة سعيد
 الاعرج المذكورة هناك وسجد سجدتين لمكان الكلام حيث خص التعليل بالكلام
 ويدل عليه ايضا صحة الحرث بن المغيرة البصري وحسنة الحسين بن ابي الصلاح
 ورواية ابي بكر الحضرمي السابقات عند شرح قول المص ولو نقصها او ما زنا
 سهو الثالث لو شك بين الاربع والخمس فالمشهور بين الاصحاب وذهب
 انه يجب عليه سجدتا السهو وخالف فيه المفيد والشيخ في الخلاف وابنا
 بابويه وسلاور وابو الصلاح حجة الاول روايات منها ما رواه الشيخ عن عبد الله
 بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا لم تدر اربعاً صليت اماً خمساً
 فاسجد سجدة في السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدها ورواه الكليني والشيخ عنه
 باسناد وفيه محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الله وعن عبد الله بن علي الحلبي في

الصحیح عن ابی عبد الله علیه السلام قال اذا لم تدرك اربعاً صليت ام خمساً ام نقصت ام زدت
فتشهد وتسلم واسجد سجدة بغير ركوع ولا قراءة تشهد فيها تشهد اخفياً ورواه
الصدوق في الصحیح ومارواه الشيخ والكليني عن ابی بصير في الصحیح عن ابی عبد الله
عليه السلام قال اذا لم تدرك خمساً صليت ام اربعاً فاسجد سجدة في السهو بعد تسليمك
وانت جالس ثم سلم بعد ذلك وعن زرارة في الحسن بابراهيم بن هاشم قال سمعت
ابا جعفر عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله اذا شك احدكم في
صلوة فلم يدرك اربعاً فليسجد سجدة بغير ركوع وسماها رسول الله
صلى الله عليه وآله المرعتين واعلم ان الشك بين الاربع والخمس صور لان الشك اما
ان يكون بعد رفع الرأس من السجدة بغير اتمام الذكر في السجدة الثانية
او بعد السجدة الثانية قبل تمام ذكرها او بين السجدة بغير اتمام الذكر من
السجدة الاولى بعد تمام ذكرها او قبل تمام ذكرها او بعد الرفع من الركوع
او بعد الانحناء قبل الرفع بعد تمام الذكر او قبله او قبل الركوع بعد القراءة او
انهاؤها او قبل القراءة بعد استكمال القيام او قبل استكمال هذه تلك عشرة
صورة ففي الاولى عليه سجدة ناء السهو حسب كمال الظاهر الحاق الثانية
بالاولى وفي الثالثة ترددين شاء من كون الذكر من افعال الركعة فلم يتم الركعة
فلم يدخل تحت مدلول النقص فحج في الخلاف السابق من البطلان وعدمه
ومن تويد معظم افعال الركعة منزلة ما فيصدق عليه النقص ويزيد هذا التردد
في الرابعة والاصحاب فيها قولان والخامسة والسادسة تجري فيهما هذا التردد
وان لم يبعد ترجيح عدم دخول تلك الصور الاربع تحت المراء بالنقص وانما
الصور البواقي فقد مضى احكامها سابقا والفصل بين الشك في شأ القراءة
او بعد تمامها قبل الركوع كما ذكرنا مذکور في كلام بعض الاصحاب ولا فائدة فيه

اذ لا جهة لاختلاف الحكم فيها الا ان يقال يتعدد سجدة في السهو بتعدد اجزاء القرآن
 على القول بوجودها لكل زيادة او نقصان وهو بعيد واما الفصل بين ان يكون
 الشك بعد الشروع في القراءة او قبله فيظهر فايد تر على القول بوجود سجدة
 السهو لكل زيادة او نقصان بناء على تعددها بتعدد الموجب واما الفصل بين
 ان يكون الشك قبل استيفاء القيام او بعده فله فايد بناء على الخلاف في ان
 القيام او بعده فله فايد بناء على الخلاف في ان القيام في غير موضعه بوجود سجدة
 السهو ام لا فعلى القول به يجب السجدة في الثاني دون الاول واعلم انه اذا تعلق
 الشك بالجنس فله صور قد مر بعضها ومنها الشك بين الاثنين والجنس بعد
 اكمال السجود لتحقيق حفظ الركعتين المعبر في الصحة والشك بين الثلث والجنس
 بعد اكمال السجود وفيهما وجهان البناء على الاقل والبطان ولعل الترجيح للاول
 نظرا الى عموم ما دل على البناء على الاقل في كل شك وجع فليجرب سجدة السهو عملا به
 حسنة زواره السابقة وغيرها واما بعد الركوع فيجرب فيه الخلاف السابق
 في الشك بين الاربعة والجنس بعد الركوع وقد رجحنا هناك البناء على الاقل
 وتمام الركعة وينسحب ههنا ايضا وفيما بعد الركوع وقبل الرفع يجرب الاشكال
 والتردد الذي ذكرناه هناك والراجح البناء على الاقل ويحمل عدم الركعة فيكون
 من قبل الشك بين الاثنين والاربعة فيعمل بمقتضاه وفيما قبل الركوع يرجع
 الى الشك بين الاثنين والاربعة ومنها الشك بين الاثنين والثلث والجنس
 بعد السجود وفيه وجه بالبناء على الاقل وسجدة السهو كما ذكر وجهه بالبطان
 كما ذكره بعض الاصحاب وجه بالبناء على الثلث ولعل الترجيح للاول ومنها
 الشك بين الاثنين والثلث والاربعة والجنس بعد اكمال السجود وفيه وجه
 بالبناء على الاقل وسجدة السهو لما ذكرناه وجه بالبناء على الاربعة وصلح ايضا

وسجدة التهور وتجبر بعضهم لدخوله تحت عموم الشك بين الاثنين والثالث والاربع
وتحت الشك بين الاربع والخمس وفيه نظر لان الظاهر من النص ما اذا كان
الشك متعلقا بالشك حسب من غير انضمام الخمس فلا يشمل محل الجث و
محوها الشك بين الاثنين والاربع والخمس ومنها الشك بين الثالث والاربع
والخمس وفيه وجوب بالبناء على الاقل وهو التاجح وجوب بالبناء على الاربع هذا
اذا كان بعد اكمال السجود وقبل ذلك بعد الرفع من الركوع يجري فيه القول
بالبطلان وفيما بعد الركوع قبل الرفع يجري الاشكال الذي ذكره وفيما قبل
الركوع يرجع الى الشك بين الاثنين والثالث والاربع واما ما رواه الشيخ
عن زيد النخعي عن ابي اسامة قال سألته عن الرجل صلى العصر ست ركعات
او خمس ركعات قال ان استيقن انه صلى خمسا او ستا فليعد وان كان لا يدري
ازاد ام نقص فليكبر وهو جالس ثم ليس ركعتين تقرا بينهما بفاتحة الكتاب في
اخر صلاته ثم يتشهد الحديث فخير ضعيف غير معول بين الاصحاب فيشكل
المعقول عليه واعلم ان المصنف لم يذكر الشك بين الاربع والست وفيه وجوب البطلان
مطلقا احتمله المصنف في المختلف وغيره استنادا الى ان زيادة الركن مبطله
ومع احتمالها لا يتيقن البراءة من التكليف الثابت وفيه ان المستلزم حصول
البطلان بالزيادة المنفية لا المحتمل مع ان المقصود الدالة على عدم البطلان
بمحو الزيادة يدفعه وكذا ما دل على البناء على الاقل في الشك مطلقا وكذا اصححه
الحلي السابقة وما دل على ان الفقيه لا يعيد صلاته وفيه وجوب البناء على الاقل
في كل سهو وفيه جبر ثالث وهو التسوية بينه وبين الخمس في الحكم نقله المصنف عن ابن
ابي عمير واخاره وقال لم نقف لغيره في ذلك على شيء وقال اليه الشهيد واعلم
تعلق الشك بالسادس يتشعب الى خمس عشرة صورة اربع ثمانية وست ثلاثة واربع

رباعية وواحدة خامسة وصور تعلق الشك بالثانية والثالثة والرابعة والخامسة
 احد عشر فالجميع ست وعشرين والاحتمالات الثلثة عشر المذكورة تجري في كل واحد
 منها فيصير الجميع ثلثمائة وثمان وثلاثين ومحصل الحكم في الجميع ان كل شك يتعلق
 بالثانية يصح من احواله الثلاثة عشر صورتان وهما ما بعد الفراغ من ذكر
 السجدة الثانية قبل الرفع وبعد. وبطل في غيرهما من الصور على اشكال في
 بعضها كما في صورة عروض الشك بعد السجدة الثانية وقيل اتمام ذكرها وهذا
 في بعضها كما في صور عروض الشك بعد الركوع فاعلم ان جملة المسائل المتعلقة
 بالشك المتعلق بالركعة الثانية خمس عشرة سبع منها فيما يتعلق بالسابعة
 وثماني فيما يتعلق بها ست منها وهي الشك بين الاثنين والخمس والاثنين والثلاث
 والخمس والاثنين والست والاثنين والثلاث والست والاثنين والخمس والست
 والاثنين والثلاث والخمس والست باطله بجميع صورها على قول مرجح وبني
 على الاقل في الصور بين السابقتين على الاحتمال الرابع وفي بعضها احتمال
 البناء على الثلث وبطل الباقي على اشكال في بعض الصور وهذا في البعض
 كما اشرنا اليه والمحكوم بالصححة من هذه الجملة على الاحتمال الرابع اثني عشر وغير
 المحكوم بها ست وستون بقي من المسائل المتعلقة بالثانية تسع فالثالث منها وهي
 الشك بين الاثنين والثلاث والاثنين والاربع والاثنين والثلاث والاربع صححة
 في صورتين السابقتين وباطله في غيرهما من الصور على الاشكال في بعض
 الصور وهذا في بعضها فالمحكوم بالصححة منها ست وغير المحكوم بها ثلث وثلثون
 والست الباقية وهي الشك بين الاثنين والاربع والخمس والاثنين والاربع و
 الست والاثنين والاربع والخمس والست والاثنين والثلاث والاربع والخمس و
 الاثنين والثلاث والاربع والست والاثنين والثلاث والاربع والخمس والست

فالظاهر صحتها في الصور بين السابقتين وبني على الأقل وليسجد للسهو وفيه قول
 بالبناء على الاربع وفيما تعلق الشك بالسادسة منها قول بالبطان وبطل في غيرهما
 من الصور على اشكال في بعض الصور وخلاف في بعضها فراجع الصحة منها اثني عشر
 وغيرها ست وستون بقي من جملة المسائل احدى عشر سبع منها وهي الشك بين
 الثلث والاربع والشك بين الاربع والخمس والشك بين الثلث والاربع والخمس
 والشك بين الاربع والست والشك بين الثلث والاربع والست والشك بين
 الاربع والخمس والست والشك بين الثلث والاربع والخمس والست يصح على هذا
 في بعض الصور وبني في بعض الصور على الاكثر على المشهور وبني في بعضها على
 الأقل وفي بعضها اشكال اشبه اليه في مسألة الشك بين الاربع والخمس وفي بعضها
 بني على الأقل مع احتمال البناء على الرابعة والاحتياط وبالمجمل الترجيح في الكل
 للصحة وصورها احدى وواحدة منها وهي الشك بين الثلث والخمس يصح منها
 اربع صور وهي ما قبل الركوع ويرجع الى الشك بين الاثنين والاربع وما عداها
 من الصور فالترجيح فيها الصحة واحكامها يعلم مما ذكرنا سابقا وواحدة اخرى
 وهي الشك بين الثلث والخمس والست يصح منها اربع صور وهي ما قبل الركوع لانه
 يرجع الى الشك بين الاثنين والاربع والخمس فيبنى على الاثنين او الاربع على الخلاف
 واتاماعداها ففيه قول بالبطان مطلقا وقول بالبطان في غير صور في اكمال الجرد
 والترجيح للصحة مطلقا وبني على الأقل ويتم وليسجد للسهو وفي صورته الشك
 قبل الرفع من الركوع يجري احتمال رجوعه الى الشك بين الاثنين والاربع و
 الخمس فيجري فيه احتمال البناء على الاربع وهدم الركعة وواحدة اخرى و
 هي الشك بين الثلث والست فالراجع في جميع صورها الصحة فيبنى على الأقل

ويتم ويسجد للسهو وفيه قول بالطلاق والمسئلة الحادية عشر الشك بين الخمس
 والست فان كان قبل الركوع هدم الركعة وكان شكاً بين الاربع والخمس وبين
 عليه سجدة في السهو لمكان الزيادة فليسجد اربع سجديات بناء على القول بسجود
 السهو لكل زيادة وان كان بعده كان كمن زاد ركعة اخر الرابعة فيعتبر الجلوس
 بقدر الشاهد او الشهيد كما مر في هذا الاعتبار ينقسم التسعة منها الى ثمانية
 عشر فيصير جملة الصور ثمانية وسبع واربعون فارجح الصحة منها مائة وثلاث
 وسبعون وغيرها مائة واربع وسبعون الرابعة لو قام في موضع تقود او تعد
 في موضع قيام وجب عليه سجدة ناء السهو عند ابن بابويه والسيد المرتضى وسائر
 وابي الصلاح وابن البراج وابن حمزة وابن ادریس والمصنف وخالف في ذلك الشيخان
 والكيني وعلي بن بابويه وابن ابي عقيل وابن الجنيّد والحقق والشيخ نجيب الدين
 صاحب الجامع اخرج المصنف على ما اختاره بانه زاد على صلوته وكل من زاد على
 صلوته وجب عليه سجود السهو اما الصغرى فظاهرها وما الكبر اذ ان الشك
 في الزيادة يقتضي وجوب السجدين لما تقدم فاليقين لها اولى وبما رواه
 من مال القصاب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اسموا في الصلوة وانا حلفت الامة
 فقال اذا سلمت فاسجد سجدين ولا تهب وعن عمار الساباطي قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن السهو ما يجب فيه سجدة ناء السهو فقال اذا اردت ان تقعد
 فقم اذا اردت ان تقوم فقع اذا اردت ان تقرأ فبسط اذا اردت ان تسبح
 فقرأ فعليك سجدة ناء السهو وليس في شيء مما يتم به الصلوة سهو ويذكر
 عليه ايضاً ما رواه الكيني عن معاوية بن عمار باسناد فيه محمد بن عيسى عن يونس
 قال سألت عن الرجل يسهو ويقوم في موضع تقود او يقعد في حال قيام قال يسجد

سجدتين بعد التسليم وهما المرغتان يرغبتان الشيطان ولا يخفى أن في تمة رواية
عقار ما يضعف الاحتجاج به حيث قال وعن الرجل إذا أراد أن يقعد فقام ثم
ذكر من قبل أن يقوم شيئا أو يتحدث شيئا قال ليس عليه سجدة ناء السهو حتى يتكلم
بشيء وفي بعض النسخ بدل قوله أن يقوم شيئا أن يقدم شيئا ولا يخفى أيضا أن حصة
اسماعيل بن جابر وصححه أبي بصير وصححه سليمان بن خالد وصححه عبد الله بن
أبي يعفور وحسنة الحلبي السابقات عند شرح قول المص وكذا العكس و
صححه عبد الله بن أبي يعفور وموثقه عمار وصححه الفضيل بن يسار وحسنه
الحسين بن أبي العلاء ورواية محمد بن علي الحلبي ورواية محمد بن مفضل السابقات
عند شرح قول المص ولو ذكرنا السجدة أو التشهد وصححه زرارة وصححه محمد بن مسلم
وصححه عبيد بن زرارة وموثقه عبيد بن زرارة وموثقه عمار وحسنة الحسين
بن أبي العلاء ورواية ابن مسلم السابقات عند شرح قول المص ولو نقصها أو ما
زار على الركعة سهواً طأ هراً وصريح بعضها ففي سجود السهو في القيام في
موضع القعود والجمع بين الأخبار بحمل ما دل على السجود على الاستحباب
متجه الاحتياط في السجود وعارض المحقق رواية عمار المذكورة في الاحتجاج
على الوجوب بما رواه سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال من حفظ سهو فاته
فليس عليه سجدة ناء السهو أو رد هذا الخبر الكيفي في الصحيح عن عثمان بن عيسى
عن سماعة بزيادة قوله إنما السهو على من لم يدر أدام نقص منها الخامسة ذهب
المص إلى وجوب سجود السهو لكل زيادة أو نقصان وهذا القول نقله الشيخ في الخلاص
عن بعض الأصحاب حيث قال وأما سجدة ناء السهو فلا يجبان إلا في أربعة مواضع
وعند الموضع ثم قال فإما ما عداه ذلك فهو كل سهو يلحق الإنسان فلا يجب عليه
سجدة ناء السهو فلا كان أو قولاً زيادة كان أو نقصاناً محققه كانت أو متوهمه

وعلى كل حال قال وفي اصحابنا من قال عليه سجدتاؤه السهو في كل زيادة ونقصان
 قال في الدرر لم يظفر بقائله ولا بما حذره وبالمجمله هذا القول خلاف المشهور
 بين الاصحاب ولعل مستند ما رواه الشيخ عن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن سفيان
 بن السمط عن ابي عبد الله عليه السلام قال يسجد في السهو في كل زيادة يدخل
 عليك او نقصان وفي الرواية خلل من حيث الارسال وجهالة الراوي الآات
 الصحة الى ابن ابي عمير بحرف هذا الضعيف واستدل عليه ايضا بصححه الجملي المذكورة
 في المسئلة الثالثة وجه الاستدلال انه اذا وجب للشك في الزيادة والنقصان
 ففي صورة اليقين اولى ويرد عليه ان الرواية الاولى محمولة على الاستحباب جمعاً
 بين الاخبار والثانية غير المدعى وما ذكر من الاولوية ثم على ان احتمال
 الاختصاص بالشك في الركعات فيها غير بعيد ويدل على استفاء الوجوب لكل
 زيادة او نقصان جميع الاخبار التي استدل لنا بها على عدم وجوب سجود السهو
 في المسائل المذكورة في شرح هذا المقام ويدل عليه ايضا صححه محمد بن مسلم وصححه
 زاده وموثقه منصور بن حازم ورواية معوية بن عمار وموثقه ابي بصير وموثقه
 سماعة المذكورات في المسئلة لبيان القراءة وصححتها زاده المذكورة في مسئلة الجهر
 والاضفات ورواية عبد الله القداح ورواية علي بن يقطين المذكورة في لبيان
 ذكر الركوع والاستدلال ببعض هذه الاخبار باعتبار صراحة في المطلوب وبعضها
 باعتبار عمومها واطلاقها وبعضها باعتبار السكوت عن ذكر السجدة في مقام البيان
 فتدبر فيها السادسة ذهب المصنف الى وجوب سجدة تاء السهو لكل شك في
 زيادة او نقصان وهو ظاهر مانقله الشيخ في الخلاف عن بعض الاصحاب وكلام ابن
 بابويه في الفقيه محتمل حيث قال ولا يجب سجدة تاء السهو الاعلى من فقد في حال
 قيامه او قام في حال تقوده او ترك الشهود او لم يذكر زاد او نقص ويجعل ان يكون

زياده الركعة ونقصانها وتبع المصنف الشارح الفاضل والمشهور بين الاصحاب عدم
الوجوب في الصورة المذكورة اخرج المصنف بجملة عميد الله بن علي الحلبي السابقة
عن قريب وبما رواه ابن بابويه عن الفضيل بن يسار باسناد ظاهر الصحة انه قال ابا
عبد الله عليه السلام عن السهوي قال من يحفظ سهون فائمه فليس عليه سجدة ثاء السهوي
وانما السهوي على من لم يدا في صلوة ام نقص منها وله الاستدلال بحسنة زاده
السابقة عن قريب وما رواه الشيخ والكليني عن سماعة في الموثق قال قل من حفظ
سهون فائمه فليس عليه سجدة ثاء السهوي وانما السهوي على من لم يدا في صلوة ام نقص منها
والجواب ان هذه الاخبار محمولة على الاستحباب جمعا بين الادلة ويحتمل ان يكون
المراد بالزيادة والنقصان المذكورين فيها زيادة الركعة ونقصانها ويدل على عدم
عدم الوجوب بالشك في الزيادة والنقصان مطلقا الاخبار المذكورة عند شرح
قول المصنف وان شك بعد انتقاله فلا التفتت والاخبار المذكورة عند شرح قول المصنف
ولو شك في شيء من الافعال سيما حسنة الحلبي ويدل عليه ايضا الاخبار السابقة
المذكورة في مواضع الاحتياط فانه خالية عن ذكر سجود السهوي في موضع البيان فاذا
البرجح للمشهور السابقة ذكر الشيخ المفيد في الرسالة الفرعية فيما يوجب سجود السهوي
ان لم يدا في سجدة او نقص سجدة او زاد ركوعا او نقص ركوعا ولم يتيقن ذلك و
كان الشك له فيه حاصلا بعد تقضى وقته وهو في الصلوة وتحقيق الامر في ذلك
ليستفاد مما حققنا وهما اي سجدة ثاء السهوي سجدة ثاء بعد الصلوة المشهورة بين الاصحاب
ان محل السجدة ثاء بعد التسليم ونقل الشيخ في المبسوط عن بعض الاصحاب انهما ان
كانتا للزيادة فحماها بعد التسليم وان كانتا للنقص فحماها قبله ونسبه في المعبر
الى قوم من اصحابنا وهو قول ابن الجنيدي على ما في المختلف ونقل في الذكري كذا م
ابن الجنيدي ثم قال وليس في هذا كله نصريح بما يرويه بعض الاصحاب ان ابن الجنيدي

قابل بالتفصيل نعم هو مذهب أبي حنيفة من القامة ونقل المحقق في الشرائع قولا بأن
 محلها قبل التسليم مطلقا ولم انظر بقايله ويدل على القول الاول روايات كثيرة
 كصححة عبد الرحمن بن الحجاج وصححة عبد الله بن سنان وصححة أبي بصير السابقا
 في المسئلة المتقدمه وصححة سليمان بن خالد وحسنه الحلبي السابقتين عند
 شرح قول المصنف وكذا العكس وحسنه الفضيل بن يسار السابقة عند شرح
 قول المصنف ولو ذكر السجدة او التشهد واختصاص اكثر هذه الاخبار بخصوص
 بعض المواد لا ينافي صحة الاستدلال بها على التعميم بمعونة عدم القابل بالفصل
 ويدل عليه ايضا ما رواه الشيخ عن عبد الله بن ميمون القداح في الموقوف بالحسن
 بن فضال من جعفر بن محمد عن ابيه عن علي عليه السلام قال سجد ثاوي السهو
 بعد التسليم وقبل الكلام ورواه ابن بابويه عن زرارة عن امير المؤمنين عليه السلام
 ويدل على انهما بعد الفراغ من الصلوة صححة عبد الله بن ابي يعفور السابقة
 عند شرح قول المصنف وكذا العكس وصححة ابن ابي يعفور وحسنه الحسين بن ابي
 العلاء السابقة عند شرح قول المصنف وكذا السجدة او التشهد ونتيجة الاستدلال
 بهذه الاخبار الاربعة على ان محلها بعد التسليم بناء على وجوب التسليم ودخوله
 في الصلوة ويدل على القول الثاني ما رواه الشيخ عن سعد بن سعد الاشعري
 في الصحيح قال قال الرضا عليه السلام في سجدة في السهو اذا انقضت قبل التسليم واذا اذنت
 بعده ما رواه الصدوق عن صفوان بن مهران الجمال باسناد ظاهر الصحة عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن سجدة في السهو فقال اذا انقضت فقبل التسليم
 واذا اذنت فبعد قال الصدوق اتى ابي في حال اليقظة ولعل مستنده القول
 الثالث ما رواه الشيخ عن ابي الجارود في الضعيف قال قلت لابي جعفر عليه السلام
 متى يسجد سجدة في السهو قال قبل التسليم فانك اذا سلمت فقد ذهب حرمة صلواتك

ونقل الشيخ رواتي سعد والجليل الجارود وحملها على التقية ونقل عن ابن بابويه
انه قال انما ائمتي بهما في حال التقية ويمكن الجمع بين الاخبار بالتخيير ايضا الا ان الترجيح
للتأويل المذكور ويجب ان يفصل بينهما بجملة من يخلق التثنية ويقول فيهما بسم الله
وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
وروى الصدوق عن الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال يقول في
سجدة في السهو بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآل محمد قال وسمعت مرة اخرى
يقول بسم الله وبالله والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ورواه الكليني
عن الحلبي في الحسن بابرهم بن هاشم وفيه بدل قوله وصلى الله اللهم صل وفاقا لبعض
نسخ الفقيه وروى الشيخ عن عبيد الله الحلبي في الحسن محمد بن عيسى الاشعري
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في سجدة في السهو الى اخر ما نقل الصدوق
لكن فيه والسلام عليك باضافة الواو والظاهر اجزاء الكل واستضعف المحقق
هذه الرواية من حيث تضمنها وقوع السهو من الامام قال المحقق ثم لو سلمنا لما
وجب فيها ما سمعناه ولا احتمال ان يكون ما قاله قال وصلى الجواز لا لزوم واجب
على الاول بان سماع ذلك من الامام لا يستلزم وقوع السهو منه مجوزا كونه اجزاء لتمام
يقال فيهما بل الطاهر ان ذلك هو المراد من الرواية كما يدل عليه العبارة المنقولة من
الفقيه والكافي واعلم انه لا ريب في اجزاء ما ذكر من الذكر وهل يجب فيهما الذكر
مطلقا المشهور نعم خلافا للمحقق في المعبر والمص في المنتهى وهو لا يخلو عن نظر
الى اطلاق الامر بالسجود من غير تعرض للذكر في مقام البيان الا ان يقال المبني
من الامر بالسجود السجود المعهود في الصلوة المتضمنة للذكر ويدل عليه ايضا ما رواه
ابن بابويه عن عماد الساباطي في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن سجدة في
السهو هل فيها تكبير او تسبيح فقال لا ائتماها سجدة ثان فقط فان كان الذي

سها هو الامام كبر اذا سجد واذا رفع رأسه ليعلم من خلفه انه قد سها وليس عليه
ان يستج فيها ولا فيما تشهد بعد السجدةين وعلى بقلا وجوب الذكر وهل يتعين
فيه ما ذكر قال جماعة من الاصحاب نعم والاشبه لا وهو قول الشيخ نظر الى اطلاق
الاذلة ويشهد بعد ذلك تشهد اخفيا ويسلم وجوب التشهد والتسليم بعد
هو المشهور بين الاصحاب وقال الحق في المغيرة والمص في المت هي انه قول علمائنا
اجمع وقال المص في المختلف الاقرب عندي ان ذلك كلمة للاستحباب بل الواجب
فيه النية لا غير حجة الاول على وجوب التشهد قول الصادق عليه السلام في صحبة
الحلي السابقة فاسجد سجدتين بغير ركوع ولا قنوة يتشهد فيها تشهد اخفيا
وعلى وجوب التسليم قوله عليه السلام في صحبة ابن سنان اذ كنت لا تدري اربعا
صليت اربعا فاسجد سجدتين تسليما ثم سلم بعدهما ويدل على
التشهد فيها موثقه ابي بصير ورواية ابن مسكان السابقة عند شرح قول
المص ولو ذكر السجدة او التشهد وصححه علي بن يقطين وحسنه سهل السابقين
عند شرح قول المص وكذا اذا لم يعلم كم صلى وحجة الثاني رواية عمارة السابقة مضاهية
الى اصل البراءة ويدل عليه اطلاق الامر بالسجود في كثير من الاخبار من غير تعرض
لذكر التشهد والتسليم ويؤيد انتفاء الامر بالتسليم في الرواية الاولى والتشهد
في الثانية مع ودود الخبرين في مقام البيان فيحصل الجمع بين الاخبار فيحمل
ما دل على التشهد والتسليم على الاستحباب فاذن قول المص في المختلف قوي
والمراد بالتشهد الخفيف ما اشتمل على تحريك الشهادتين والصلوة على النبي
صلى الله عليه وآله وقيل يجب فيها التشهد المعهود في الصلوة والظاهر من
التسليم ما ينصرف به في الصلوة وذكر ابو الصلاح انه ينصرف بالتسليم على محمد
صلوات الله عليه ويجب فيها النية على ما ذكر جماعة من الاصحاب والظاهر انه

لا يعتبر فيهما تعيين السبب لوصول الامثال بدونهما واجبه الشهيد في الذكرى
وقيل يجب ان تعدد السبب على القول بتعدد دهرها بتعدد وتفرغ على الخلاف
في هذه المسئلة ما لوطن مهن كلاً ما فيجد له بين ان كان لبيان مجد فعل القول
لوجوب تعيين السبب بحج الاعادة كما قاله الشهيد في الذكرى والظاهر
ان يجب فيهما السجود على الاعضاء السبعة ووضع الجبهة على ما يتصل بالسجود
عليه لانه المبادىء والمناسق الى الذهن مضافا الى توقف اليقين بالامثال
عليه وفي وجوب الطهارة والاستقبال والستر قولان والاحوط الوجوب وقال
الشيخ في المبسوط فاذا اراد ان يسجد سجد في السهو استفتح بالتكبير وكلامه يحتمل
الاستحباب والوجوب وصرح جماعة من الاصحاب بالاستحباب محضين برأيه
عما رتبناه وهي مختصة بالاستحباب للامام **فروغ** الاول تجب المتبادر
اليها قبل فعل المنافي عند الاصحاب وفي كثير من الاخبار السابقة اشارة
منها صححه عبد الله بن ابي يعفور وحسنه الجلي السابقين عند شرح قول المصنف
وكذا العكس وصححه عبد الله بن ابي يعفور وحسنه الحسين بن ابي الغداء **الاستحباب**
عند شرح قول المصنف ولو ذكر السجدة او الشاهد حيث قيد بها الحال الجلوس
قبل التكلم لكن روى الشيخ عن عمار الساباطي في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام
انه سأل عن الرجل يسهر في صلوة فلا يذكر ذلك حتى يصلي الفجر كيف يصنع قال
لا يسجد سجد في السهو حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها ولو نسيها الى بها
متى ذكر لا طلاق الامر المقضي لوجوب الامثال وروى الشيخ عن عمار في
الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام سأل عن الرجل اذا سمي في الصلوة نسي
ان يسجد سجد في السهو قال يسجد لها متى ذكر ولو اهلها عهدا فاكثرا لاصحاب
على انه لا يبطل الصلوة استنادا الى ان المستفاد من الادلة وجوبها لا اشترط

صحة الصلوة بهما نعم يجب عليه الايتان بهما ولو طالت المدة عندهم وذهب
 الشيخ في الخلاف الى اشتراط صحة الصلوة بهما وهو احوط وتحقيق الامر ينبي
 على ان الصلوة اسم لا ركان مطلقا او مقيدا باستجماعها شرط الصلوة وعلى
 الاول يقوى الاول وعلى الثاني الثاني لقوقف اليقين بالبراءة عليه الثاني
 لو جلس في موضع قيام ناسيا ولما يشهد كالاولى والثالثة صرف الى جلسته الاسترا
 ولا سجود عليه على الظاهر وان تشهد وجب السجود للشهادة على القول بوجوب
 السجود لم لا يجلس على الاقرب وفي الخلاف ان كان الجلوس بقدر الاسترا
 ولم يشهد فلا يسجد عليه وان تشهد او جلس بقدر التشهد سجد على القول
 بالزيادة والقيصر وفي المختلف ان جلس ليشهد ولم يشهد فالزائد على
 جلسته الاستراحة يوجب السجود قال في الذكرى في وجوب السجود للزائد عن
 قدرها للشهادة اشكال لان جلسته الاستراحة لا قدر لها بل يجوز تطويلها وترك
 فان صرف الجلوس للشهادة اليها فلا يضطر طويلا وان لم يصرف لم يقع قصرها في سجد
 سجود السهو وهو نتيجة الثالث لو تعدد ما يوجب السجود تبين فالظاهر انه اجل
 واختاره الشيخ في المبسوط وجعل المقدار احوط وذهب المصنف جماعة من اصحابنا
 المتأخرين الى عدم السجود مطلقا وذهب ابن ادریس الى السجود اخل ان اتحد
 المجلس والافلا النان الامر مطلق فيحصل امتثال بفرد واحد من المأمور به
 فانهم عليهم السلام قالوا اذا تكلم بسجدة للسهو واداسلم في غير موضع سجدة للسهو
 وليس في احد النصين تقييد للسجود بكونه سجودا مغايرا للسجود يتدارك به
 خلل اخر بل النص مطلق فيحصل امتثال كل من التكليفين بكل ما كان فردا للسجود
 اجمع المصنف في المختلف على ما اختاره بتعليل عقلي ضعيف واجتهد الشهيد في الذكرى
 بقيام السبب واستعمال الذم وبما روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لكل

سجدتان والجواب عن الاول قد ظهر بما ذكرنا وعن الثاني انه ليس في الخبر ان لكل
 سهو سجدتان عليه فلا ينفع قال ابن اديس ان يجانس الكتي بالسجدتين لعدم
 الدليل ولقوله عليهم السلام من تكلم في صلوة ساهيا يجب عليه سجدتاؤه السهو
 ولم يقولوا دفعة واحدة او دفعتا فاما اذا اختلف الجنس فالاول عندي
 بل الواجب الايتان عن كل جنس لسجدتي السهو لعدم الدليل تداخل الاجناس
 بل الواجب اعطاء كل جنس ما يتناوله اللفظ لانه قد تكلم وقام في حال فعوده والاول
 عليهم السلام من تكلم يجب عليه سجدتاؤه السهو ومن قام في حال فعوده يجب عليه
 سجدتاؤه السهو وهذا قد فعل الفاعلين فيجب عليه الامتناع الامر ولا دليل
 على التداخل لان الفرضين لا يتداخلان بخلاف محقق وجوابه ظاهر مما عرفت
 قال الشهيد في الذكرى بعد اختياره عدم التداخل مطلقا لو نسي القراءة مثلا لم
 يجب عليه لكل حرف مني سجدتان وان كانوا انفرادا لا واجب ذلك لان اسم القراءة
 يشملها ولو نسيها في تلك الكلمات لسيانها محتمل الا يذكرفيه فالظاهر انها سبب واحد
 ولو تذكرتم عاد الى النسيان فالاقرب بعد السبب وكذا لو تكلم بكلمات متواليه
 او متفرقة ولم يتذكر النسيان بكلام فلو تذكر بعد انتهت الرابع قال الشهيد
 في الذكرى ينبغي ترتيبه بترتيب الاسباب ولو كان هناك ما يقضي من الاجزاء
 قد مر على سجدتي السهو وجوبه على الاقوى ولو تكلم ونسي سجدته سجدتها ولا ثم سجد
 لسهوها وان كان متاخرا عن الكلام لا ارتباطا لها ويحتمل تقديم سجود الكلام
 لتقديم سببه ولو نسي سجدة اتى بها متاليا وسجد للسهو وبعدها وليس له
 ان تخلله بينها على الاقرب صوتا للصلاة من الاجنبى انتهى كلامه وفي هذه
 الاحكام تأمل **باب** روى الكليني وابن بابويه عن الشكوني في الضعيف
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ات رجل الى النبي صلى الله عليه وآله فقال يا

واحد

رسول الله اشكوا اليك ما الفى من الوسوسة في صلوتي حتى لا ادرى ما صليت
من زيادة او نقصان فقال اذا دخلت في صلوتك فاطعن فاحذله الايسر
باصبعك اليمنى المتخذة ثم قل بسم الله وبالله توكلت على الله اهوذا بالله السميع
العليم من الشيطان الرجيم فانك تخشع وبطرده وروى الصدوق
في الفقيه عن عمر بن يزيد في الصحيح انه قال شكوت الى ابي عبد الله عليه السلام
التهوى في المغرب فقال صلها بقل هو الله احد وقد يالها الكافرون ففعلت
ذلك فذهب عني وروى عن ابي حمزة الثمالي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اتاني
النبي صلى الله عليه وآله وجعل فقال يا رسول الله لقيت من وسوسة صدرى شدة
وانا رجل سعيد مدين محوج فقال له كره هذه الكلمات توكلت على الحق الذي
لا يموت والمحمد لله الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم
يكن له ولي من الدن والكره فكبره تكبيرا قال فلم يلبث ان اعاد اليه فقال يا رسول الله
اذهب الله عني وسوسة صدرى وقضى ديني ووسع رزقي خائفة من ترك من
المكلفين الصلوة مستحلا اي متعقدا حمل تركها وكان التارك ممن ولد على
الفطرة الاسلامية قتل من غير استئابة لانه انكم لم تثبت من الدين ضرورة فيكون
مرداة يقتل ان كان ولد مسلما وفي عدة من الاجناد ان تارك الصلوة كافر من
غير تقييد بالاستحلال وقله محمول على المباغة وفي حكم ترك الصلوة ترك خير
او شرط معلوم سواه من الدين ضرورة كالركوع والطهارة دون ما ليس كذلك
كقراءة الحمد لله وهذا الحكم مختص بالرجل واما المرأة فلا يقتل بل تستتاب
فان ابنت تحبس وتضرب او قات الصلوة حتى تتوب او تموت ولو ادعى المستحل
شبهه محتملة كدعوى عدم علمه بالوجوب ممن احتمل ذلك في حقها كالتساكن في
بادية نائية من بلاد المسلمين او دعوى النسيان في اخباره عن الاستحلال او الغفلة

او تاويل الصلوة بالنافله ويحوز ذلك قبل ولو كان التارك المستحل مسلماً عقيب
كفر اصلي استيتب فان امتنع قيل لان هذا حكم المرتد اذا كان مسلماً عن كفر اصلي
وهو مرتد بانكاره ما علم من الدين ضرورة وان لم يكن التارك للصلوة مستحلاً
بترك عذر ويقتل في الرابعة مع تحلل الغزير لثنا وقيل في الثالثة حجة الاول ما
روى منهم عليهم السلام ان اصحاب الكباير يقتلون في الرابعة قال الشيخ وذلك عام
في جميع الكباير وحجة الثاني ما روى الشيخ في الخلاف من سلا منهم عليهم السلام ان اصحاب
الكباير يقتلون في الثالثة والاخذ بالاحوط يقتضي التاخير الى الرابعة ولا يقطع القضا
عن التارك سواء كان مستحلاً او غير وسواء قتل ام لا لعموم الاوامر الدالة على
وجوب القضاء وكقوله صلى الله عليه وآله من فاتته صلوة فريضة فليقضها كما
فاتته خرج عن الكافر الاصلي بالاتفاق فيبقى غيره داخل في عموم الحكم فيمن
توبته واضح واما من لا يقبل توبته لكون او تدا من فطره فان قتل بقي في
ذمته الا ان يقضى الواجب او غير عنه وان لم يقبل لما نفع فهل يكون توبته مقبولة
باطناً فيما بينه وبين الله المشهور بعدم حكم الشارع بعدم قبولها ظاهراً واخراً
مجرى الميت فيما يتعلق بماله ونكاحه وذهب جماعة من المتأخرين الى قبول توبته
باطناً لعموم ما دل على قبول توبة القضاء ولقوله تعالى ان الذين اسفوا ثم كفروا ثم
امنوا اثبت اليمان بعد الكفر وهو شامل للمرتد عن فطرة ولا منهم مكلفون بالعبادات
لعموم الاذلة فيلزم صحتها منهم المستلزم لقبول التوبة باطنياً ولا يلزم التكليف بما
لا يطاق وعدم سقوط القتل وغيره لا يستلزم عدم قبول التوبة باطنياً كما لا يخفى
وكل من فاتته فريضة سواء كانت يومية او غيرها مما يقضى سواء كان فواتها عمداً
او سهواً او بنوم او سكر او شرب من قذا او ردت عن الاسلام وجب عليه القضاء
لا خلاف بين العلماء وفي ان من ترك الصلوة الواجبة مع استحالة الشرايط او لغل

بها لنوم اوليان يلزمه القضاء ونقل الاجماع على ذلك جماعة من الاصحاب والذي
 يدل عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه واله من فاته فريضة فليقضها اذا ذكرها
 فذلك وقتها والاختار الذي عليه من طريق الخاصة كثيرة منها ما رواه الشيخ عن
 زرارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل صلى ركعتين بغير طهور
 او نسي صلوة لم يقبلها او نام عنها قال يقضيها اذا ذكرها في اي ساعة ذكرها من ليل
 او نهار ومن هاد بن عثمان في الصحيح انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل فاته
 شيء من الصلوة فذكر عند طلوع الشمس او عند غروبها قال فليصل حين يذكر
 ومنها ما رواه الشيخ عن معوية بن قمار في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 يقول خمس صلوات لا يترك على كل حال وساق الكلام الى ان قال واذا نسيت
 فصل اذا ذكرت ومنها ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح قال سألت ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل صلى الصلوة وهو جنب اليوم واليومين والثلاثة ثم ذكر بعد
 ذلك قال يتطهر ويؤذن ويقيم في اولهن ثم يصلي ويقيم بعد ذلك في كل
 صلوة ومنها حسنة زرارة السابقة في مسألة ترتب الفاتية على الحاضرة
 وكثير من الاخبار المذكورة هناك والاختار في هذا الباب كثيرة جدا وفيما
 ذكرناه كفاية ومقتضى هذه الاخبار في هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه
 كفاية ومقتضى هذه الاخبار عدم الفرق بين ان يكون النوم بفعله ام لا وبين
 ان يكون النوم على خلاف العادة ام لا وقال الشهيد في الذكرى ولو كان النوم على
 خلاف العادة فالظاهر التحاقه بالانهاؤ وقد نبه عليه في المبسوط والحجة على ما ذكره
 غير واضح وكذا يجب القضاء لو فاته بسبب شرب مسكرا او مرقد لهوم مائة
 على وجوب قضاء الفاتية واسنده في الذكرى الى الاصحاب واستدل عليه
 بعضهم بصححه زرارة السابقة نظر الى ان ثبوت الحكم في النوم يقتضي ثبوته

ههنا بطريق اولي وفيه تامل واستشفي جماعة من متأخري الاصحاب عن الموجب للقضاء
الشكر الذي يكون الشارب غير عالم به او اكره عليه واعتظر اليه الحاجة ودليل هذا
الاستثناء غير واضح بل عموم دليل الحكم يقتضي التجايز ههنا وكذا يجب قضاء
ما فات في زمان ودته لعموم كثير من النصوص ونقل في المنتهى الاجماع عليه وهذا
الحكم اصني وجوب القضاء على كل من فاتته فريضة ثابت على كل حال الا ان يفوت
الفريضة بصغرها وجنون هذا الجماعي نقل الاجماع عليه جماعة واستدل عليه بقوله
عليه السلام رفع القلم عن ثلثة وعد الصبي والمجنون والتائم وهو استدلال ضعيف
وذكر الشارح الفاضل انه يجب تقييد يكون سبب المجنون ليس من فعله والاوجب
القضاء كالسكران وفيه تردد واغماز وان كان يتناول الغداء اختلف الاصحاب
في ذلك فذهب الاكثر الى انه لا يجب القضاء على المغني عليه وذهب الصدوق
في المقنع الى انه يقضي ما فاتته وحكى عن بعض الاصحاب انه يقضي اخرايام افاقة
ان افاق لها را او اخر ليلته ان افاق ليل او الاقرب الاول لما رواه الشيخ من ابواب
بن نوح في الصحيح قال كتبت الى ابي الحسن الثالث عليه السلام اسأله عن المغني عليه
يوماً او اكثر هل يقضي ما فاتته من الصلوة ام لا فكتب لا يقضي الصوم ولا يقضي الصلوة
وعن الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأله عن المريض هل يقضي
الصلوة اذا اغنى عليه قال لا الا الصلوة التي افاق فيها وعن حفص في الصحيح عن
ابي عبد الله عليه السلام قال يقضي الصلوة التي افاق فيها وعن علي بن مهزيار في
الصحيح قال سأله عن المغني عليه يوماً او اكثر هل يقضي ما فاتته من الصلوة ام لا
فكتب لا يقضي الصوم ولا يقضي الصلوة وعن ابي بصير في الصحيح عن ابي بصير
عليهما السلام قال سأله عن المريض يغني عليه ثم يفيق كيف يقضي صلواته قال يقضي
الصلوة التي ادرك وقتها وعن ابي ايوب باسناد فيه توقف عن ابي عبد الله عليه السلام

قال سألته عن رجل اغنى عليه اياماً لم يصل ثم افاق ايضاً قال لا شيء عليه
وفي الحسن الى عمر بن عمر وهو مجهول قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المريض
يقضي الصلوة اذا اغنى عليه قال لا وفي الصحيح الى علي بن محمد بن سليمان وهو مجهول
قال كتبت الى الفقيه ابي العسكري عليه السلام اسأل عن المغني يوماً او اكثر هل
يقضي ما فاتته من الصلوة ام لا فكتب لا يقضي الصوم ولا يقضي الصلوة وروى
الكوفي باسناد ظاهر كونه صحيحاً عن العيص بن القاسم قال سألت ابا عبد الله عليه
السلام عن رجل اجتمع عليه صلوة السنة من مرض قال لا يقضي واما ما رواه الشيخ
عن ابن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل شيء تركته من صلواتك
لمرض اغني عليك فيه فاتصه اذا افقت وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر
عليه السلام قال سألت عن الرجل يغني عليه ثم يفيق قال يقضي ما فاتته يودن في
الاولى ويقسم في البقية وعن منصور بن حازم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
في المغني عليه قال يقضي كل ما فاتته وعن دافعه في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألت عن المغني عليه شهر اما يقضي من الصلوة قال يقضيها كلها ان امر الصلوة
شديد فمحمول على الاستحباب كما ذكره الشيخ في كتاب الاجاب رجعا بين الادلة واما
ما رواه الشيخ عن سماويه الموثق قال سألت عن المريض يغني عليه قال اذا اجاء
عليه ثلثة ايام فليس عليه قضاء واذا اغني عليه ثلثة ايام فعليه قضاء الصلوة فيهن
وهن حفض في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المغني عليه قال فقال
يقضي صلوة يوم ومن العلماء بن فضيل في الضعيف قال سألت ابا عبد الله عليه
السلام عن الرجل يغني عليه يوماً الى الليل ثم يفيق قال ان افاق قبل غروب الشمس
فعليه قضاء ويومه هذا فان اغني عليه اياماً ذوات عدد فليس عليه ان يقضي الاخر
ايامه ان افاق قبل غروب الشمس وعن عبد الله بن محمد قال كتبت اليه جعلت فداك

روى عن ابي عبد الله عليه السلام في المريض يغني عليه اياما فقال بعضهم يقضى صلوة
 يوم الذي افاق فيه وقال بعضهم يقضى صلوة ثلاثة ايام ويبيع ما سوى ذلك وقال بعضهم
 انه لا قضاء عليه فكتب صلوة اليوم الذي يفيق فيه فالكل محمول على الاستصحاب مع ان
 الزواية الاخيرة يمكن حملها على قضاء الصلوة التي ادرك وقتها وهو ظاهر رواية العلا
 ويمكن حمل رواية حفص عليه واعلم ان ظاهر الاذلة عدم الفرق بين ان يكون الاناء
 من غير فعله ام لا وذكر التهيد انه لو اغنى بفعله وجب عليه القضاء واستند الى الاصح
 والمجته عليه واضح وحيض او نفاس هذا الحكم اتفاق وقد مر في محله ولا فرق بين
 ان يكون سببهما من الله تعالى او من قبل المرأة او كراهي لامار مني كالمرد وسقط
 القضاء عن الكافر الاصل بعد اسلامه موضع اتفاق ويدل عليه الاية والحجرو ولا
 يلحق بالكافر الاصل من حكم بكفر من فرق المسلمين ولا غيرهم من المخالفين بل يجب
 عليهم القضاء عند الاستبصار اذا اقامتهم واما اذا اوقعوها صحته بحسب معتقدهم
 لم يجب عليهم القضاء واما الاول فلعوم الاذلة الذالة على وجوب قضاء الفات
 الشامل لتحل البحث ومن وج الكافر الاصل بدليل مختص به غير مستحب في غير واما
 الثاني فلا اخبار المستفيضة الذالة على ذلك منها ما رواه الشيخ عن يزيد بن معاوية
 العجلي في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حجج وهو لا يعرف هذا الامر
 ثم من الله عليه بمعرفة والدينية عليه حجة الاسلام او قد قضى فريضة فقال قد مضى
 فريضة ولو حج لكان احب الي قال وسأله عن رجل وهو في بعض هذه الاصناف
 من اهل القبلة ناصب متدين ثم من الله عليه بفراق هذا الامر يقضى حجة الاسلام
 فقال يقضى احب الي وقال كل عمله وهو في حالة نصبة وضل له ثم من الله عليه
 وعرفه الولاية فانه يوجب عليه الا الزكوة فانه يعيد لها الالة وضعها في غير موضعها
 لاحقا لاهل الولاية واما الصلوة والحج والصيام فليس عليه قضاء ومنها ما رواه

يقضى

علم

الكليني والشيخ عنه من زاروه وبكرو والفضل ومحمد بن مسلم وبريد العجلي في الحسن
 بابرهم بن هاشم عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام التمسما في الحسن الرجل
 يكون في بعض هذه الالهوا والمحروية والموجبة والعثمانية والقدرية ثم يتوب
 وتعرف هذا الامر وحسن راية البعيد كل صلوة صلاها او صوم او زكاة او حج
 او ليس عليه اعادة شيء من ذلك قال ليس عليه اعادة شيء من ذلك غير الزكاة لا بد
 ان يؤديها لانه وضع الزكاة في غير موضعها وانما موضعها اهل الولاية ومنها ما رواه
 الكليني عن ابن ابي نير في الحسن بابرهم بن هاشم قال كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام
 ان كل عمل عمله الناصب في حال ضلالة او في حال مضية ثم من الله عليه وعرفه هذا
 الامر فانه يوجب عليه ويكتب له الا الزكاة فانه يعيد هالالة وضعتها في غير موضعها
 وانما موضعها اهل الولاية وانما الصلوة والصوم فليس عليه قضاءهما وانما اعتبرنا
 في عدم وجوب القضاء كون الفعل صحيحا بحيث معتقد هم لا قضاء والنقص
 سقوط القضاء عند الايتان بالفعل والمتبادر منه الضحى والحمل على الضحى عندنا في
 غاية البعيد واستشكل المص في التذكر سقوط القضاء عن صلى منهم او صام لاختلال
 الشرايط والاركان وهو مدفع بالنقص المذكورة والمستفاد من الخبر الاول و
 الثالث حصول الاجرم عند الاستبصار بالافعال الصادرة عنهم في حال
 المخالفة وهو غير بعيد مجازا ان يكون ترتب الثواب موقفا على حصول الاستبصار
 اخيرا ولا ينافي ذلك الاجتهاد الكثير الدالة على بطلان مبداهم ولا ينافي حصول
 الاجرم عليهم فانها مفيدة بدوام المخالفة جميعا بين الأدلة والخبر الثاني يدل على
 عدم الفرق في الحكم المذكور بين من يحكم باسلامه من المخالفين ومن يحكم بكفره من
 اهل القبلة لان من جملة من ذكر فيه صريح المحروية وهم كفار لانهم خوارج واعلم ان
 الاصحاب صرحوا بان المخالف انما يسقط عنه قضاء ما صلا صحيحا عند توقف

١٩٦
جماعة منهم فيما صح عندنا خاصة وفي باب الحج عكسوا فشرطوا في عدم إعادة الحج ان
لا يحل بركن عندنا لاهم ومن صرح بالقيدين المخالفين الشهيد رحمه الله وجه
الفرق غير واضح او عدم المطهر من الماء والتراب وللاصحاب فيه قولان وقد مر
تحقيقه في مباحث التيمم ويقضى في السفر ما فات في الحضر من الصلوات تمامًا
اعتبارًا بجماله الفوات وكذا يقضى في الحضر ما فات في السفر فصراف الظاهر انه لا
خلاف فيه بين الاصحاب ويدل عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله من فاته
صلوة من صلوات السفر فذكرها في الحضر فقال يقضى ما فاته كفاته ان كانت صلوة
السفر اداها في الحضر مثلها وان كانت صلوة الحضر فليقض في السفر صلوة الحضر
ومن زاده من ابى جعفر عليه السلام قال اذا نسي الرجل صلوة او صلاها بغير طهور
وهو مقيم او مسافر فذكرها فليقض الذي وجب عليه لا يذبح على ذلك ولا ينقص
من نسى اربعًا مسافرًا كان او مقيمًا وان نسى ركعتين صلى ركعتين اذا ذكر
مسافرًا كان او مقيمًا ولو حصل الفوات في ما كن التخيير ففي ثبوت التخيير في القضاء
او هتم القصر وجهان او طهما الثاني ولو نسي تعيين الصلوة الواحدة الفاتية
اليومية صلى ثلث صلوات ثلثا ينوي بها المغرب واربعًا مردًا بين الظهر
والعصر والعشاء مخيرًا بين الجهر والاعفان واثنين نوى بهما الصبح هذا هو المشهور
بين الاصحاب ذهب اليه الشيخان وابنا بابويه وابن الجبلة وابن ادريس واكثر المتأخرين
ونقل الشيخ في الخلاف اجماع الفرقة وحكى عن ابى الصلاح وابن حمزة وجوب الخمس
والاول اقرب لنا ان الواجب على المكلف الايتان بمثل الفاتية ولا يمكن نية كون
كون هذا الفعل ظهر او عصرًا لان الظاهر به مثلاً خصوصية مختصة بالاداء ولا يقيد
على القضاء الا كونه بدلا عن الظاهر مثلاً فيكون مقتضى الامر بالقضاء ايجاب فصل
مما تلى للاول في جمع الخصوصيات سوى نية كونه ظهراً مثلاً ونية كونه ادافاً الواحدة

المكره بين الثلث يحصل امثال التكليف فمن اراد ايجاب امر اخر احتاج الى
دليل وليس كل هذا الاحتجاج على القول بوجوب الجهر والاختنا كما هو المشهور
ولنا ايضا ما رواه الشيخ باسنار بن احمد من الصحاح والاخر من المختار
عن علي بن اسباط عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال من نسي
صلوة من صلوات يومه واحدة ولم يدركها صلى صلوة هي صلى ركعتين وثلاثا واربعاً
والظاهر ان هذا الخبر مما يصلح للقويل عليه لان علي بن اسباط قد وثقه النجاشي
وقال انه من اوثق الناس واصدقهم لغة وذكر انه كان فطحياً ثم رجع عنه وذكر
ولم يذكر الشيخ كونه فطحياً ائتما ذكر الكشي في موضع وفي موضع اخر قالوا انه مات على
مذهبه وعندى الترجيح القول النجاشي وعلى كل تقدير فالترجيح للعمل به وبآية وان كان
موتفا وقوله عن غير واحد يدل على تعدد الزاوية وطهور صحة الخبر عنده ومثل
هذا الكلام عند ضعيف الرواة وعدم صحة القويل على نقله لا يصدر عن الثقات
الاجل اولاً فيه من التلبس الواضح مع ان الرواية الثقات عن الضعفاء وليس
الاقليل كما اشرنا اليه مراراً هذا مع تكرار هذا الخبر في اصول الاصحاب وانتهى
العمل به بينهم اجمع القائلون بالخمس بآية تجب عليه قضاء الفايضة ولا يعلم الايتان
بها الا بتضاء الخمس والجواب المنع من توقف العلم بالايتان على الحكم الخمس
والمنسند ظاهره قد مر في واحد مباحث الوضوء بعض ما يتعلق بهذا المقام
ولو كانت الفايضة من صلوة السفر اكتفى بانثنتين ثنائيتين مطلقه اصلاً قاربا
مغزياً على المشهور وخالف ابن ادريس هنا مع موافقة فيما تقدم نظر الى اختصاص
النقص بالصورة السابقة بالتعددية الى غير قياس وزعم منه حصول الاجماع في الصورة
السابقة حسب ويمكن الاستدلال على المشهور بالحجة الاولى من المجتئين السابقتين
لكن فيه اشكال الجهر والاختنا على القول بوجوبهما وبقا يظن ان النجاشي حكم النص

ههنا ليس من القياس المنوع منه بل هو من باب دلالة النية ومفهوم الموافقة وفيه ما فيه ولو قدرت الفاتية المجهولة قضي كذلك ثلثا ثلثا ولو كانت الفاتية من صلت السفر اثنتين اثنتين حتى يغلب على ظنه الوفاء وينبغي تقييد بصورة لم يكن العدد معلوماً والآخرين اتباع العدد ولو لم يعد الفاتية المعينة كرها حتى يغلب على ظنه الوفاء قال الشارح الفاضل هذا اذا لم يمكنه تحصيل اليقين والاوجب كل لو علم الخطأ العدد المجهول بين حاضرين فانه يجب قضاء اكثر الاعداد المحتملة فلو قال اعلم اني تركت صبحاً مثلاً في بعض الشهور وصليتها في عشرة ايام فنهاية المتر ترك عشرة وبن يجب قضاء عشرين ولعل مراده بانخصار العدد المجهول بين حاضرين انحصاره في عدد محصور عرفاً ولا فكل فرض يوجد يكون المتر ترك محصوراً بين حاضرين واعلم ان الحكم المذكور من وجوب القضاء حتى يحصل الظن والاكتفاء بذلك مشهور في كلام الاصحاب ولم يرويه بعض كما اعترف به بعض الاصحاب وهو الظاهر من كلامهم واحتمل المقصود في التذكرة الاكتفاء بقضاء ما يحصل اليقين بقواته واستوجبه بعض المتأخرين نظراً الى اصابة البراءة من التكليف بالقضاء مع عدم يتقن القوات ويؤيد قوله عليه السلام في حجة زاده والفضيل متى ما استيقنت او شككت في وقت صلوة انك لم تصلها صليتها وان شككت بعد ما خرج وقت القوات فقد دخلها لا فلا اعادة عليك من شك حتى استيقن وان استيقنت فعليك ان تصليها في اي حال كنت وهو متجه اجماع الشيخ على اعتبار الظن بان قضاء الفرائض واجب ولم يمكن التخلص من ذلك الا بالاستكثار فيجب ذلك وبالاضمار الدالة على ثبوت هذا الحكم في النوافل فيكون في الفرائض اولى ويرد على الاول ان الواجب قضاء الفرائض التي يتقن فواتها الا مطلقاً وعلى الثاني ان ثبوت استحباب القضاء في النوافل لا يقتضي اولوية ثبوت اجتناب القضاء في الفرائض لان الحكم الاستحبابي اهن ولو

كان مقصود الشيخ الاستدلال بهذا على إيجاب القضاء بمقتضى الظن والاكتفاء بذلك
 كما هو ظاهر العبارة يريد عليه أن الاكتفاء بذلك في النوافل لا يقتضي أولوية ذلك
 في الفرائض لأن أمر الفريضة أشد ولو نسى الكمية والقيمين بأن فاته صلوة لا يعلم عدد^{ها}
 ولا عتها أصلي أياماً متوالية حتى يعلم دخول الواجب في الجملة التي صلاحها وجب اعتبار العلم
 هنا والاكتفاء بالظن في المسئلتين السابقتين غير معلوم ولا يمكن تصحيح الاجمالي العلم
 على ما يتناول الظن والكلام في تحقيق هذه المسئلة كما في السابق ولو نسي ترتيب
 الفوائت كتر حتى يحصل اختلاف بين علماء الإسلام في ترتب الخواضر بعضها
 على بعض على ما حكى عنهم وأما الفوائت فالمشهور بين الأصحاب وجوب الترتيب
 بينها بحسب الفوات إذا علم الترتيب ونقل المحقق في المعبر أن الأصحاب متفقون
 على ذلك وفي المنتهى أنه ذهب إليه علمائنا وحكي الشبهة في الذكرى عن بعض الأصحاب
 ممن صنف في المضائق والمواضع القول بالاستحباب استحقاقاً على الأول بقول النبي
 صلى الله عليه وآله فاتته فريضة فليقضها كما فاتته وجب الاستدلال أن يحجب الترتيب
 في الأداء فكذلك في القضاء وبما رواه الشيخ عن زرارة في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام
 قال إذا نسيت صلتك أو ضللتها فغير وضوء وكان عليك صلوات فأبدأ بالاولى
 فإذا نزلها وأقم ثم صلتاً ثم صل ما بعد ما باقته أو أقمته لكل صلوة ويرد على الأول
 أن صحة الرواية غير ثابتة والظاهر أنها من طريق العامة سلمنا لكن اقتضاه
 التشبيه المماثلة من جميع الجهات بحيث يشمل مثل هذه الأوصاف الاعتبارية
 غير واضح سلمنا المراد اعتبار كل وصف في مهية الصلوة لا مطلقاً والترتيب ليس
 بمعتبر في مهية الصلوة فإنه لو صلى على غير الترتيب سهواً صحّت صلواته سلمنا لكن
 لا يجب الترتيب في الأداء إذا فاتته السابق سهواً بناً على ما اخترنا من القول بالمواصفة
 فلا ينهض هذا الدليل حجة على عموم الدعوى سلمنا لكن المعبر في الأداء تأخر بعض

الصلوات عن صلوات اخرى حاضرة وقضاؤها غير ما فرغها في قضاء الاخرة
لا يقتضي تأخيرها الا عن قضاء الصلوة السابقة ويورد على الثاني ان الامر في اخبارنا
غير واضح لا دلالة على الوجوب سيما مع معارضة الاخبار المطلقة الا ان يستعان
في ذلك بالشهرة بين الاصحاب وبالجملة للتوقف في هذه المسئلة طريق وطريق
الاحتياط رعاية الترتيب الفوائت فالاصح سقوطه وبه قطع المص في التحرير وولن
في الشرح واليه ذهب جماعة من المتأخرين منهم الشهيدان وهو ظاهر المص
في القواعد وقيل بالوجوب واختاره المص هنا واستقرّب الشهيد في الذكرى
وجوب تقديم ما ظن سبقه ووجب في الدوس التقديم بحسب الظن
والوهم فان اتقينا صلى كيف شاء لنا اطلاق الادلة وصدق الامثال واصالة
البراءة من الزايد ويؤيد حصول العصر والصيق في كثير من الصور فينسحب
الحكم في الجميع اذ الظاهر عدم القائل بالفصل وقد يستدل عليه ايضا بوجوه ضعيفة
منها قوله عليه السلام رفع من امتي الخطاء والسيئات ومنها قوله عليه السلام الناس في سبعة
ما لم يعلم ومنها ان التكليف مع عدم العلم تكليف بالمحال اجماع القائل بوجوب الترتيب
بقوله عليه السلام فليقضها كما فاتته ويورد عليه ما مر من اعتبار المائنة يقتضي عدم
الزيادة في القضاء لاعتبار ذلك في الاداء فيلزم منه عدم الترتيب مع انزلوا وسلم
هم الترتيب منها كان شمولها لغير صورة العلم بالترتيب غير واضح واما ما دل
على الترتيب من الاخبار المذكورة المنقولة من طرقنا فخصوص بصورة العلم فلا
يدل على غيرها وعلى القول بالترتيب يكره حتى يحصل الترتيب فيصلي الظهر قبل
العصر وبعد ها او بالعكس لو فاتتا الى الظهر والعصر من يومين ولم يعلم السابق
لان زيادة الواحد طريق الى تحصيل اليقين بالبراءة من التكليف بالترتيب ولو
فاته مغرب من يوم ثالث واشتبه ايضا صلى تلك الثلث قبل المغرب وبعد ها فيحصل

فرض الترتيب لبيع فرائض وينطبق على الاحتمالات الستة الممكنة في الفرض المذكور
 ولو فات مع ذلك عشاء ومن يوم رابع صلى تلك السبعة قبل العشاء وبعد ما يحصل
 الترتيب بخمس عشرة فريضة وينطبق على جميع الاحتمالات الممكنة وهي اربعة وعشرون
 ولو اضيف الى ذلك صبح صلى الخمسة عشر قبل الصبح وبعد ما يحصل الترتيب باحدى
 وثلثين فريضة وينطبق على الاحتمالات الممكنة وهي مائة وعشرون وعلى هذا القياس
 يمكن حصول الترتيب بوجه احضر واسهل وهو ان يصلى الفواتي المذكورة باى ترتيب
 اراد ويكرر ما كذا لك ناقصة عن عدد ما فاتة من الصلوات الواحدة ثم يختم بما يدلو به
 فيصلى في الفرض الاول الظهر والعصر ثم الظهر او بالعكس وفي الثاني الظهر ثم
 العصر ثم المغرب ثم يكون مرة اخرى ثم يصلى الظهر وفي هذين الفرق بين الضابطتين
 من حيث العدد وفي الثالث يصلى الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء ثم يكررهما
 مرتين ثم يصلى الظهر فيحصل الترتيب بثلث عشرة فريضة ومقتضى الضابطة السابقة
 حصول الترتيب بخمس عشرة وهذا القياس في غيرها من الصور ولو فاتة صلوات
 قصر واتمام الخمس فرائض مثلا فيها قصر وتمام لا يعلم عنه وجب عليه ان يصلى مع كل
 رباعية صلوة سفر ولو لم يترتب اى ترتيب الفاتية سواء علم الحاد احداهما او تعد
 لتوقف البرائة على ذلك وهذا مبني على القول بوجوب الترتيب وليست قضاء
 التوافل الموقنة ولا يتأكد فابت المرض المستند في ذلك اخبار منها ما رواه الكليني
 والشيخ عن مرزم في الحسن بابراهيم بن هاشم قال سأل اسمعيل بن جابر اباعبد الله عليه السلام
 فقال اصلحك الله ان على ثواب اكثر فكيف اصنع فقال اقضها فقال له انما اكثر من
 من ذلك قال اقضها قال لا احصيهما قال فلوخ قال مرزم وكنت عرضت اربعة اشهر اتقيل
 فيها فقلت اصلحك الله او جعلت ذلك عرضت اربعة اشهر لم اتقيل فيها فاناقله
 فقال ليس عليك قضاء وان المريض ليس كالصحيح كلنا غلب الله عليه فانه اول بالعد

على ص

فيه وقوله عليه السلام ليس عليك قضاء محمول على نفى فاكد الاستحباب لما رواه الشيخ عن
محمد بن مسلم في الحسن قال قلت له رجل مرض فترك النافلة فقال يا محمد ليست بصفة
ان قضاها فهو خير بفعله وان لم يفعل فلا شيء عليه ويتصدق عن كل ركعتين بمدة فان
عجز فعن كل يوم استحبابا بالمارواه ابن بابويه عن عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قلت اجزي عن رجل عليه من صلوة النوافل ما لا يدرى ما هو من كثرتها
كيف يصنع قال فليصل حتى لا يدرى كم صلى من كثرتها فيكون قد قضى بقدر عليه بذلك
ثم قال قلت له فانه لا يقدر على القضاء فقال ان كان شغله في طلب معيشة لا بد منها
او حاجة لآخر مؤمن فلا شيء عليه وان كان شغله بجمع الدنيا والتجارة فباعن الصلوة
فعليه القضاء والالتقى الله وهو مستخف منها وان يصنع بحرمة رسول الله صلى الله عليه
والآله قلت فانه لا يقدر على القضاء فهل يجري ان يتصدق فمكت مليا ثم قال فليصدق
بصدقة قلت فما يتصدق قال بقدر وطوله وادنى ذلك مد لكل مسكين مكان
كل صلوة قلت وكم الصلوة التي يجب فيها مد لكل مسكين قال لكل ركعتين من صلوة
الليل ولكل ركعتين من صلوة النهار مد فقلت لا يقدر فقال مد اذن لكل اربع
ركعات من صلوة النهار فقلت لا يقدر قال فمد اذن لصلوة الليل ومد لصلوة
النهار والصلوة افضل والصلوة اقرب منه روى الشيخ عن ابراهيم بن
عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام والقصل المذكور في الرواية غير
منطبق على ما ذكره المصنف والصواب العمل بمد لول الرواية وينبغي لنا ان نلحق بهذا
المقام ما يتعلق بقضاء الصلوات عن الميت ولنورد اولا الاخبار المتعلقة بذلك
ثم نشغل بالبحث وانما يقتصر على ما اورد السيد الجليل رضي الله الدين على بن
طاوس المحسن رحمه الله في كتابه المستغنيات سلطان الوردى بسكان الثرى
وقصده بيان قضاء الصلوات عن الاموات فانه قد بلغ الغاية في ذلك وقد نقلنا

الشهيد في الذكرى عن الكتاب المذكور الحديث الأول رواه الصدوق في من
 لا يحضره الفقيه ان الصادق عليه السلام سأل عمر بن يزيد اي صلى من الميت فقال
 نعم حتى انه ليكون في ضيق فيوسع عليه ذلك الضيق ثم يؤتى فيقال له خفف عنك
 ذلك الضيق لصلوة فلان اخيك عنك الثاني ما رواه علي بن جعفر في مسائله عن اخيه
 موسى عليه السلام قال حدثني اخي موسى بن جعفر قل سألت ابي جعفر بن محمد عن الرجل
 هل يصلح له ان يصلي او يصوم عن بعض موتاه قال نعم فيصلي ما احب ويجعل تلك الميت
 فهو للميت اذا جعل ذلك الثالث من مسائله ايضا عن اخيه موسى عليه السلام وسأله
 عن الرجل هل يصلح ان يصلي ويصوم عن بعض اهله بعد موته فقال نعم يصلي
 ما احب ويجعل ذلك للميت فهو للميت اذا جعله الرابع ما رواه الشيخ ابو جعفر الطوسي
 باسناد الى محمد بن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يصلي عن الميت
 قال نعم حتى انه ليكون في ضيق فيوسع عليه ذلك ثم يؤتى فيقال له خفف عنك هذا الضيق
 لصلوة فلان اخيك الخامس ما رواه باسناد الى محمد بن موسى الساباطي من كتاب
 اصله المروى عن الصادق عليه السلام وعن الرجل يكون عليه صلوة او يكون عليه صوم
 هل يجوز له ان يقضيه رجل غير عارف قال لا يقضيه الا رجل مسلم عارف السادس
 ما رواه الشيخ ايضا باسناد الى محمد بن ابي عمير عن رجاله عن الصادق عليه السلام في
 الرجل يموت وعليه صلوة او صيام قال يقضيه اولي الناس السابع ما رواه الشيخ
 عن محمد بن يعقوب الكليني في الكافي باسناد الى ابن ابي عمير عن حفص بن الحنظري
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت وعليه صلوة او صيام قال يقضي عنه اولي
 الناس به الثامن من هذا الحديث بعينه عن حفص بطريق اخر الى كتابه الذي
 هو من الاصول التاسع ما روى في اصل هشام بن سالم من رجال الصادق عليه السلام
 والكاظم عليه السلام ويروى عنه عن ابن ابي عمير قال هشام في كتابه وعنه عليه السلام

قال قلت يقبل الى الميت الدعاء والصدقة والصلوة ونحو هذا قال نعم او يعلم من صنع ذلك
به قال نعم ثم قال يكون مسحوطا عليه فيرضى عنه العاشر ما رواه علي بن ابي حمزة في اصله وهو
من رجال الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام ايضا قال وسالته عن الرجل ينجح ويعتمر
ويصلي ويصوم ويتصدق عن والديه وذوي قرابته قال لا باس به يوجب فيما يصنع وله
اجر اخر بصلته قرابته قلت وان كان لا يرى ما ارى وهو ناصب قال يخفف عنه
بعض ما هو فيه قال الشهيد وهذا ايضا ذكره ابن بابويه في كتابه الحادي عشر ما رواه الحسين
بن الحسن العلوي الكوفي في كتاب المنك باساده الى علي بن حمزة قال قلت لابي
ابراهيم عليه السلام انجح واصلي واتصدق على الاخوان والاموات من قرابتي واصحابي
قال نعم صدق عنه وصلى عنه ذلك اجر اخر بصلتك اياه ابن طاووس رحمه الله يحتمل
في النجى على ما يوضح فيه النيات من الصلوة ويبقى الميت على عمومته الثاني عشر ما رواه
الحسن بن محبوب في كتابي المشيخ عن الصادق عليه السلام انه قال يدخل على الميت في قبره
الصلوة والصوم والنجح والصدقة والبر والدعاء قال ويكتب اجره للذي يفعله وللميت
وهذا الحسن بن محبوب يروى عن ستين رجلا من اصحاب ابي عبد الله عليه السلام
وروى عن الرضا عليه السلام وانني عليه وقال فيما كتبه ان الله قد ايدك بحكمته وانظرها
على لسانك قد احسنت واصببت اصاب الله بك الرشاد وليس لك الخير ووفقاك
لطاعة الثالث عشر ما رواه محمد بن ابي عمير بطريق اخر عن الامام عليه السلام يدخل
على الميت في قبره الصلوة والصوم والنجح والصدقة والبر والدعاء قال ويكتب اجره للذي
يفعله وللميت قال السيد هذا عن ابيه محمد بن ابي عمير عن الائمة عليهم السلام ولعله
عن مولانا الرضا عليه السلام الرابع عشر ما رواه اسحق بن قمار قال سمعت ابا عبد الله عليه
السلام يقول يدخل على الميت في قبره الصلوة والصوم والنجح والصدقة والبر والدعاء قال
ويكتب اجره للذي يفعله وللميت الخامس عشر روى ابن بابويه عن الصادق عليه السلام

ثم يدخل على الميت في قبره الصلوة والصوم والحج والصدقة والعتق السادس عشر ما رواه
عمر بن محمد بن يزيد قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان الصلوة والصوم والصدقة والحج
والعمره وكل عمل صالح ينفع الميت حتى ان الميت ليكون في صيق فيوسع عليه ويقال ان
هذا العمل اينك فلان ولعمل اخيك فلان اخوة في الدين السابع عشر ما رواه علي بن
يحيى وكان عظم القدر عند ابي الحسن موسى عليه السلام له كتاب المسائل عنه قال
وعن الرجل يتصدق على الميت ويصوم ويعتق ويصلي قال كل ذلك حسن يدخل
منفعه على الميت الثامن عشر ما رواه علي بن اسمعيل الميمني في اصل كتابه قال حدثني
كروين قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الصدقة والحج والصوم يلحق بالميت فقال
نعم قال فقال هذا القاضي حلقى وهو لا يرى ذلك قال قلت واما انا ذاقوا الله
لو امرتني ان اضرب عتقه لضربت عتقه قال فضحك قال وسالت ابا الحسن عليه السلام
عن الميت عن الميت يلحق به قال نعم قال وسالت ابا عبد الله عليه السلام فقلت اني
لم اصدق بصدقة من ماتت امي الاعضاء قال نعم قلت ان ترى غير ذلك قال نعم
نصف منك ونصف عنها قلت يلحق بها قال نعم قال السيد قوله الصلوة عن الميت
اي التي كانت على الميت ايام ~~حيوته~~ حيوته ولو كانت ندبا كان الذي يلحقه ثوابها دون
الصلوة نفسها وفيه تأمل لان خوف الصلوة نفسها لا يستقيم الاظهار ان ظاهره ان
نفس هذا الفعل لا يلحق بالميت بل امنا يلحق به اثر من اثاره فلا يدل الخبر على ما ذكر
التاسع عشر ما رواه حماد بن عثمان في كتابه قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان الصلوة
والصوم والصدقة والحج والعمره وكل عمل صالح ينفع الميت حتى ان الميت ليكون في
صيق فيوسع عليه ويقال هذا العمل اينك فلان ولعمل اخيك فلان اخوة في الدين
العشرون ما رواه عبد الله بن جندب قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام اسأله عن
الرجل يريد ان يجعل اعماله من الصلوة والبر والحج انما تأملنا له ثلثين لا بويه

او بقردهما من اهل البقي بما يتطوع به وان كان احدهما خيرا فالاخر ميتا فكتب الى امنا
الميت فحسن جابن واما الحج فلا الا البر والصلة قال السند لا يراد بهذا الصلوة المندوة
لان الظاهر هو اذها من الاخوان في الزياكات والحج وغيرهما قلت الظاهر ان المراد
بالصلوة اعم من المندوب والواجب ونفيه عن الحج مبني على الاعم الاغلب
الحاردي والعشرون مارواه محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري انه كتب الى الكاظم
عليه السلام مثله واجابه بمثله الثاني والعشرون مارواه ابان بن عثمان عن علي بن مسمع
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان ابي هلك ولم تصدق بصدقة كما تقدم الى قوله
افلحني ذلك بها قال نعم قلت والحج قال نعم قلت والصلوة قال نعم قال ثم سألت ابا عبد
الحسن عليه السلام بعد ذلك ايضا عن الصوم فقال نعم الثالث والعشرون مارواه
الكليني باسناده الى محمد بن مروان قال قال ابو عبد الله عليه السلام ما يمنع الرجل منكم
ان يبرء والديه حين وصيتين فيصلي عنهما ويتصدق عنهما بالحج عنهما ويصوم عنهما
فيكون الذي صنع لهما وله مثل ذلك فيزيد الله به وصلوته خيرا كثيرا الرابع والعشرون
عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال الصلوة التي حصل وقتها قبل ان يموت
الميت يقضي عنها اول الناس به ثم ذكر رحمه الله عشرة احاديث يدل بطريق الاقول مارواه
عبد الله بن ابي يعفور عن الصادق عليه السلام قال يقضي عن الميت الحج والصوم و
العق وفعاله الحسن الثاني مارواه صفوان بن يحيى وكان من خواص الرضا
والجوار عليهما السلام وروى عن اربعين رجلا من اصحاب الصادق عليه السلام
قال يقضي عن الميت الحج والصوم والعق وفعاله الحسن الرابع مارواه العلاء بن
رزين في كتابه وهو واحد رجال الصادق عليه السلام قال يقضي عن الميت الحج والصوم
والعق وفعاله الحسن الخامس مارواه البرنظي رحمه الله وكان من رجال الرضا
عليه السلام قال يقضي عن الميت الحج والصوم والعق وفعاله الحسن السادس ما ذكر

صاحب الفاضل مما اجمع عليه وضح من قول الائمة عليهم السلام قال ويقضى عن الميت لهالة
 الحسن كلها السابعة ما رواه ابن بابويه رحمه الله عن الصادق عليه السلام قال من عمل
 من المسلمين عملا صالحا عن ميت اضعف الله اجره ونفع الله به الميت الثامن ما رواه
 عمر بن يزيد قال قال ابو عبد الله عليه السلام من عمل من المؤمنين عن ميت عملا صالحا
 اضعف الله اجره وينعم بذلك الميت التاسع ما رواه العلاء بن رزين عن محمد بن
 مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقضى عن الميت الحج والصوم والعق وقبالة الحسن
 العاشر ما رواه حماد بن عثمان في كتابه قال قال ابو عبد الله عليه السلام من اطعم عمل من
 المؤمنين عن ميت عملا صالحا اضعف الله اجره وينعم بذلك الميت قال الشهيد
 وروى يونس عن العلاء بن رزين عن عبد الله بن ابي يعقوب عن الصادق عليه
 السلام قال يقضى عن الميت الحج والصوم والعق والفعل الحسن وما يصلح هنا
 ما اوردته في التهذيب باسناد من عمر بن يزيد قال كان ابو عبد الله عليه السلام
 يصلي عن ذلك في كل ليلة ركعتين وعن والديه عن كل يوم ركعتين قلت جعلت
 فداك كيف صار الولد الليث قال لان الفراش للولد قال وكان يقرأ فيها الحمد
 والكوفة قال فان هذا الحديث يدل على وقوع الصلوة عن الميت من غير الولد
 كالأب وهو حجة على من ينفي الوقوع اصلا او بنفيه الا من الولد قلت فيهم من
 هذا الكلام وقوع الخلاف وقوع الصلوة عن الميت ثم في عدم اختصاصه بقضاء
 الولد من الوالد ويحج ما يدل على اتفاق الامامية على وقوع الصلوة عن الميت و
 عدم اختصاصه بالولد نقلا عن كلام الشهيد ولعل الخلاف الذي فيهم ههنا مخصوص
 بالقامة او مستند الى بعض الاصحاب المعاصرين للشهيد والسيد او غيرهم ممن
 لا تردون محالة قارعا في الاجماع فذكر السيد رحمه الله ان الصلوة دين وكل دين
 يقضى عن الميت امان الصلوة يسمى دينافيه اربعة احاديث الأول ما رواه حماد

عن أبي عبد الله عليه السلام في أخباره عن لقمن عليه السلام إذا جاء وقت الصلوة فلا يؤخرها
شيئاً صلها واسترح منها فانها دين الثاني ما ذكر ابن بابويه في باب اداب المسافرين
إذا جاء وقت الصلوة فلا يؤخرها شيئاً صلها واسترح منها فانها دين الثالث ما رواه
ابن بابويه في كتاب معاني الاخبار باسناده الى محمد بن الحسين في حديث الانبياء
لما اسرى بالنبي صلى الله عليه وآله الى قوله ثم قال حتى هل الصلوة قال الله جل جلاله
على عباده وجعلتها لدينا اذا روى بفتح الدال الرابع ما رواه هريز بن عبد الله عن
زاده عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له رجل عليه دين من صلوة قام تقضيه فجاء
ان تذكره البقح ولم يصل صلوة ليلة تلك قال يؤخر القضاء يصلي صلوة ليلة
تلك واما قضاء الدين من الميت فلقضية الخيرية لما سالت رسول الله صلى
عليه وآله فقالت يا رسول الله ان ابي اذ ركنه فريضة الحج شحاناً ما لا يستطيع
ان يحج ان حججت عنه انقضى ذلك فقال لها رايت لو كان على ابيك دين تقضيه
اكان يفيقه ذلك قالت نعم قال فدين الله احق بالقضاء قال السيد ويدل على ان الصلوة
عن الميت امر مشروع تعاقده صفوان بن يحيى وعبد الله بن جندب وعلى بن نعمان في
بيت الله الحرام ان من مات منهم يصلي من بقى صلوة ويصوم عنه ويحج عنه ما دام احياء
فما مات صاهاً وبقى صفوان فكان بقى لها بذلك فيصل كل يوم وليلة خمسين ومائة ركعة
وهؤلاء من اعيان مشايخ الاصحاب والزواة عن الائمة عليهم السلام قال السيد انك اذا
اعتبرت كثيراً من الاحكام الشرعية وجدت الاخبار فيها مختلفة حتى صنف لاجلها
كتب ولم يستوعب الخلاف والصلوة على الاموات قد ورد فيها مجموع هذه الاخبار
ولم يجد خيراً واحداً يخالفها ومن المعلوم ان هذه المأتم في الدين لا يخلو عن شرع
بقضاء او ترك فاذا وجد مقتضى ولم يوجد مانع علم موافقة ذلك للحكمة الالهية
انت هي كلامه واذا سمعت ذلك فاعلم ان تنفيج هذا المقام يتم ببيان امور الاول

من غير واحد من الاخبار المذكورة هي ان الصلوة عن الميت بان يصلي صلوة ويجعلها
لميت ولم يكن المصلي ولد لكن الذي ظهر لي ان الفتوى بذلك لم يكن مشروعا في كتب
القدماء وانما الحدث واشهر ما بين اصحابنا المتأخرين والمشهور في كتب السابقين
قضاء الوالي عن الميت حسب وهل ينسحب هذا الحكم في كل صلوة حتى جازان بقلي
صلوة ظهر مثلا وينوب عن الميت وان لم يكن عليه قضاء أم يختص ذلك بالصلوة المستحقة
التي يجوز للمكلف الايتان بها لنفسه بان يصليها ويجعل ثوابها للميت دون مثل الظهر
فما لا يجوز للمكلف الايتان به لنفسه الامر واحدة فيه اشكال نظر الى ان شريعة
العبادات يحتاج الى توقيف الشرع وليس ههنا امر الى على ذلك بحيث يفسد
به باب التوقيف والاشكال فان الاخبار المذكورة غير واضحة الدالة على العموم ولو
سلم لا يبعد ان يكون المراد بالصلوة فيها الصلوة المشروعة بالنسبة الى المكلف بناء
على ان لفظ الصلوة موضوعة للصيغة الشرعية لا طبعية الاركان مطلقا واذا كان
الامر كذلك كان محصل القرآن كل صلوة يقع شرعا ان يفعل المكلف فله ان يجعله
لميت فلا يستفاد منه الجواز واما قضية صفوان فقد ذكره النجاشي بلفظ روى
الشيخ اطلق ذكره ولم يذكر له سندا او طريقا والمساحة في فعل امثال هذه الحكميات
التي لم يكن الغرض الاصل من ايرادها تاسيس حكم شرعي شائع غالب هذا الاعتبار
يحصل نوع شك في صحة الاستناد الى الامر المذكور فيحصل الشك في المسئلة حتى نفيح الله
ويسهل طريق معرفتها الثاني الظاهر انه يجوز للمكلف ان يقضي عن الميت اذا علم
ان عليه قضاء وان لم يكن ولذا له رواية مما روي قضية الخنمية السابقين ويؤيد الظاهر
الاخبار السابقة وهذا يجوز ذلك باهتمام ان عليه قضاء او توهمه او يجعله فيه نظر
وشك لعدم الدليل وتوقف العبادات على التوقيف الثالث قال السيد في الرسالة
المذكورة لو اوصى الميت بالصلوة عنه وجب العمل بوصيته لعموم قوله تعالى فمن بد

له بعد ما سمعه فاثمنا ائمة على الذين يبدلون ولا تلو اوصى ليهودي او نصراني لوجب
انقاد وصليته فكيف الصلوة المشروعة لرواية الحسين بن سعيد بسند الى محمد بن
سليم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى بما له في سبيل الله قال اعطه
لمن اوصى به وان كان يهوديا او نصرانيا ان الله عز وجل يقول فمن بدله بعد ما سمعه
فاثمنا ائمة على الذين يبدلون و ذكر الحسين بن سعيد في حديث اخر عن الصادق
عليه السلام لو ان رجلا اوصى الى ان اضنع في يهود ونصارى لو صنعت فيهم ان الله
يقول فمن بدله بعد ما سمعه الاية وهو حسن الزابع هل يجوز الاستيجار على فعل
الصلوة الواجبة بعد الوفا ولم يجد نصرياً به في كلام القدماء ولم يكن ذلك
مشهوراً بينهم قولا وفعلوا واثمنا ائمة بين المتأخرين نعم قال السيد في الكتاب
المذكور وقد حكى ابن همام في كتابه في قضاء الصلوة عن الشيخ ابي جعفر محمد بن
حسين الشوهاني انه كان يجوز الاستيجار عن الميت واستدل ابن زهر على وجوب
قضاء الولى الصلوة بالاجماع على انما تجرى مجرى لصوم والحج وقد سبقه ابن
الجنيد بهذا الكلام حيث قال والتعليل اذا وجبت عليه الصلوة واخرها من وقتها
الى ان فانت قضاها عنه وليه كما يقضى حجة الاسلام والقيام قال وكذلك روى ابن يحيى
عن ابراهيم بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام فقد سؤا بين الصلوة وبين الحج ولا
رب في جواز الاستيجار على الحج قال الشهيد في الذكرى الاستيجار على فعل الصلوة
الواجبة بعد الصلوة مبني على مقدمتين احداهما جواز الصلوة من الميت وهذا
اجماعية والاضار بالصيغة ناطقة بها كما تلوناه والثانية انه كل جازت للصلوة على الميت
جاز الاستيجار عنه وهذه المقدمتان داخلتان في عموم الاستيجار على الاعمال المباحة
التي يمكن ان يقع للمتاجر ولا يخالف فيها احد من الامامية بل ولا من غيرهم لان المتأخرين
القائم ائمة منع لزعماء لا يمكن وقوعها للمتاجر عنه اما من يقول بما كان وقوعها له وهم جميع

الامامية فلا يمكن القول بمنع الاستيثار الا ان يخرف الاجماع في احدى المقدمتين على
 ان هذا النوع قد انعقد عليه الاجماع من الامامية الحلف والسلف من عهد المص
 وما قبله الى زماننا هذا وقد تقر ان اجماعهم حجة قطعية ثم قال فان قلت هذا
 الاستيثار على ذلك والعمل به من النبي والائمة عليهم السلام كما اشتهر الاستيثار
 على الحج حتى علم من المذهب ضرورة قلت ليس كل واقع يجب اشتهاره ولا كل
 مشهور يجب الجزم بصحة فرب مشهور لا اصل له ودب متاصل ما اشتهر اما لعدم الحاجة
 اليه بعض الايمان لندور وقوعه والامر في الصلوة كذلك فان سلف الشيعة كانوا على
 ملازمة الفريضة وانما قلنا على حد لا يقع من احد منهم اخلال بها الا لعدو يعتقد
 كبريت موت او غيره واذا اتفق فوات فريضة بادرنا الى فعلها لان اكثر قد ما هم
 على المضايقة المحضة فلم يفتقروا الى هذه المسئلة واكتفوا بذكر قضاء الولي لمافات
 الميت من ذلك على طريق النذر ويعرف هذه الدقاوي من طالع كتب الحديث والفقه
 وسير السلف معرفة لا يرتاب فيها خلف من بعدهم قوم يطرق اليهم التقصير واسألى
 عليهم فتورا لهم حتى آل الحال الى انه لا يوجد من يقوم بحال السنن الا اوجد لهم
 ولا يبادر بقضاء الفايته الا اقلهم فاحتاجوا الى استدراك ذلك بعد الموت
 لتظلمهم بخلاف الولي عن القيام به فوجب تردد ذلك الى الاصول المقررة والقواعد المتقدمة
 وفيما ذكرناه كفاية على ان قضاء الصلوة عن الميت غير متردد وذكره بين ارباب المذاهب
 المبانية للشيعة على طرف النقيض ولا مهمل نقل رواية عند نقل حديثهم ثم اخذ
 في نقل بعض عباداتهم ورواياتهم الدالة على ذلك قلت يتلخص مما ذكره الشهيد
 رحمه الله ان الحكم بجواز الاستيثار للميت مبني على الاجماع على ان كل امر مباح يمكن ان يقع
 للمستاجر بجواز الاستيثار فيه وقد ثبت حرار ابا ناثبات الاجماع في زمن الغيبة في غاية
 الاشكال خصوصاً في مثل هذه المسئلة التي لم يشهر في سالف الاعصار وحلت عنه

مصنفات القدماء والعظماء ثم قوله على أن هذا النوع قد انقصدت عليه الأجماع يدل
على أنه نعم انقضاء الأجماع عليه في زمان السيد وما قابله ولا يخفى أن دعوى انقضاء
الأجماع بالمعنى المعروف بين الشيعة في مثل ذلك الآن مان بين التعسف واضح
الجزء ثم ما ذكره في تعليل عدم اشتباه هذا الحكم بين السلف الأجلوا من تكلف
فان ما ذكره من ملازمة الشيعة على مداومة الصلوات وحفظ حدودها والابتعاد
والمسارعة إلى قضاء فوائدها على تقدير تمامها إنما يجري في العلل وأهل القوى
منهم لأعوامهم وأديانهم وعموم السفلة والجملة منهم ويكفي ذلك داعياً للانتقار
إلى هذه المسئلة والفتوى بها واشتبار العمل بها لو كان لها أصل وبأجله للنظر في
هذه المسئلة وجفتدبر الأحكام هل يجب القضاء من الميت المشهود نعم ولعل مستند
غير واحد من الروايات السابقة الذالة على أن الولي يقضي ما فات الميت وفي كذا
على الوجوب نظر لعدم وضوح دلالة الأمر وما في معناها في أخبارنا على الوجوب
وفي اشتداد الحكم بحيث يحبر وهو الذالة نوعاً ما فإما بعض الأصحاب لم يذكروا
بعضهم لم يقولوا بعمومه ولا بتفنيته بخبر بينه وبين التصديق وتحبر الأقوال أن القول
بوجوب جميع ما فات الميت مستند إلى ظاهر الشيخين وابن أبي عمير وابن البراج
وابن حمزة والمصنف في أكثر كتبه وقال ابن الجنييد رحمه الله والعليل أن وجوب عليه
صلوة فآخرها عن وقتها إلى أن مات قضاها عنه وليه كما يقضى عنه حجة الإسلام والرضا
بيد أنه وإن جعل بدل كل ركعتين مداً أجزاءً فإن لم يقدر فكل ركعة أربعاً فإن لم يقدر
فبداً الصلوة النهار ومدل صلوة الليل والصلوة أفضل وكذا المرتضى فاعبر مع التحجير
بين القضاء والتصدق بالتخصيص بما فات من العليل وقال ابن زهر ومن مات و
عليه صلوة وجب على وليه قضاؤها وإن تصدق عن كل ركعتين بمداً أجزاءً إلى آخر
ما قاله ابن الجنييد فاعبر التحجير دون التخصيص السابق واجتج بالأجماع وطريقه الأئمة

وقال ابن ادریس بوجوب القضاء على وليه الاكبر من الذكر ان علم وجب على العليل
 فآخره من اوقاته حتى مات ولا يقضى عنه الا الصلوة الفائية في حال مرض موته فجب
 وبقعه يحيى بن سعيد والشهيد في المعزة وقال المحقق في بعض مصنفاته الذي ظهر
 ان الولد يلزمه قضاء ما فات الميت من صلوة وصيام لعذر كالمرض والسفر والجنون
 لاما تركه الميت عمدا مع قدرته عليه وهو قول السيد عميد الدين وفي الذكوى لا بأس
 فان الزواياات يحتمل على الغالب من الترك وهو انما يكون على هذه الوجه اما تعمده ترك
 الصلوة فانه ناد وقال نعم قد يتفق قطعاً لا على الوجه المبرئ للذمة والظاهر انه يلحق
 بالتعمد للتقريب والظاهر عندي انه لو قلنا بان الاجتناب ظاهر في الوجوب كان القول
 بمجموع المقضي تعيين القضاء مستعينا والا كما هو الظاهر كان ثبوت الحكم منوطاً بالاعتقاد
 متقدراً بقدره فالاشكال ثابت فيه ثم اعلم ان السيد ابن زهر بعد ذهابه الى ما
 حكينا عنه اورد على نفسه قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وما روى عن قول
 النبي صلى الله عليه وآله اذ مات المؤمن انقطع عمله الا من ثلث واجاب بان الثواب
 للفاعل لا للميت لان الله تعالى يعبد الولي بذلك وسماه قضاء عنه لحصوله عند
 تقريظه ولحقه بعض العامة المانعة من حقوق ما عدا الدعاء والصدقة والحق الى
 الميت بالاية والخير المذكورين وعلى هذين اعتمد الثوري وغيره واجيب بانهما
 عام مخصوص لمحل الوفاق فهما اجيب عنه فهو جوابنا وايضا الاعمال الواقعة نيابة
 عنه بعد موته ينتج تبعية في تحقيق الايمان واصول العقائد المسوغة للنيابة عنه
 فهي مستند اليه ولا يبعد ان يقال بعض اعمال الخير الصادرة عن الميت في اتمام
 حياة غيره لايمان يمكن ان يكون مستتبعا بالخاصية الفائية عن مداركنا لاشفاق
 بعض المؤمنين اليه فيفعل الاعمال نيابة عنه فيكون ذلك اثر سعيه ويمكن ان يقال معنى
 الاية انه ليست للانسان الا ما سعى على سبيل الاستحقاق والاستيجاب ولا ينافي ذلك

وصول اثر بعض الاعمال الذي لم يسع في تحصيله اليه على سبيل التناول والقضول ومن
هذا القليل العفو وانار الشفاعة وغيرها وقد اجيب عن الجزاء بانه دال على
انقطاع عمله وهذا يصل اليه من عمل غيره وعلى تقدير ان الشئ من ذلك كله قلنا الآية
والجزم معدولان عن الظاهر اتفاقا وعن تخصيصها بما خصصنا ما به لدليل معارض
فترك التخصيص او الحمل المبني للذات على لية السادس لاكثر من ان القاضي هو
الولد الاكبر قال في الذكرى وكانهم جعلوا بان اوصيته واطلق ابن الجنيدي وابن
زهري وليس في الاخبار تخصيص لكن ان قد عرفت ان الاخبار قاصرة عن الدلالة
على الوجوب لم يثبت سوى ما وقع الاتفاق عليه قال في الذكرى القول بعموم كل
ولي ذكر اول جسمنا تضمنت الروايات السابعة قال في الذكرى ظاهرهم ان المقضي عنهم
عنه الرجل لذكرهم اياه في معرض الحيوة وكلام المحقق مؤذن بالقضاء عن المرأة ولا يخفى
ان في اكثر الروايات لفظ الرجل وفي بعضها الميت وليس فيه دلالة على عموم المقضي
ولا يبعد القول بالتعميم بناء على ان التخصيص بالرجل في الروايات انما هو في السؤال
فلا يقتضي قبيح المطلق الواقع في غيرها ولكن ضعف دلالة الوجوب يقتضي
الاقتصار على المتيقن الثامن هل يشترط كمال الولي حال الوفاة قرب الشهيد ذلك
نظر الى دفع القلم عن الضبي والمجنون والتقليد ضعيف واحتمل الحاق الامر به عند
البرخ نظر الى انه يجبي وانما اذا اذم القضاء والاولى التقليل بعموم الرواية قال
في الذكرى اما السفينة فاسد الراي فعند الشيخ لا يجبي فيمكن انتفاء القضاء عنه وجوب
اقرب اخذ بالعموم ومن لم يثبت عند منع السفينة والفاسد من الحيوة كالمحقق
فهو اولى بالحكم بوجوب القضاء عليهما التاسع لا يشترط خلوصه من صلوة واجبة
فيلزم ان معا وقرب في الذكرى وجوب الترتيب بينهما عملا بظاهر الاخبار ونحوها
وما ذكره لم يثبت عندي بل الظاهر عندي عدم وجوب الترتيب الاصل واطلاق

الاذلة ولو فاته صلوة بعد التحمل احتمل في الذكرى تقديم الفاية واحتمل تقديم التحمل
ولم يثبت شيء من الاحتمالين بل الظاهر التخيير ولو علم ترتيب الفوايت هل يجب الترتيب
في القضاء فيه وجهان والقول بوجوب الترتيب هنا اضعف مستند امن القول
بوجوب الترتيب في قضاء المحي المحي واضعف منه القول بوجوب الترتيب عند علم
العلم به وكذا الكلام في قضاء غيره الولى تبرعاً او الاستيجار العاشر قال في الذكرى
الا قرب انه ليس له الاستيجار لمخاطبة بها او الصلوة لا يقبل التحمل عن المحي واحتمل
المجاز مغللاً بان الغرض فعلها من الميت ويمكن تعليله بان الروايات عامه لا
القضاء عنه من المباشرة ويمكن ان يقال المتبادر المباشرة فان قلنا بالجواز و
تبرع متبرع اجزاء ايضاً المحادى عشر لومات هذا الولى قال في الذكرى
الا قرب ان ولىة لا يتحمل الفقيه الاصل والاقتصار على المتيقن سواء تركها عمداً
او لغدرو وهو حسن وان كان محموم الروايات يدل على التحمل ان قلنا بدلالة ما على الوجوب
الثاني عشر لو وصى الميت بقضائها عنه باجرة من مال او اسندها الى احد اوليها
او الى اجنب هل يسقط عن الولى فيه وجهان اقربهما السقوط كما اختاره الشهيد في
الذكرى عمداً بوجوب العمل بما رسمه الموصي واقتصاراً في الوجوب على الولى بالمتيقن
الثالث عشر لو قلنا بعدم قضاء الولى ما تركه الميت عمداً وكان الميت لاولي
ثم لم يوصى للميت فالمنقول عن ظاهر المتأخرين من الاصحاب عدم الاجرايح من
ماله الاصل وعن بعض الاصحاب القول بوجوب اجرايحها كالمخ وصب الانبار
التي لا ولي فيها عليه والحق ايضاً بخبر زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان
اباك قال لي من فضيلة فعليه ان يؤديها قال صدق ابى ان عليه ان يؤدي ما وجب
عليه وما لم يجب عليه فلا شيء عليه ثم قال ارايت لو ان رجلاً اغنى عليه يومئذ مائة
فذهبت صلواته كان عليه وقد مات ان يؤديها فقلت لا قال الا ان يكون افاق

من يومه فظاهر انه يؤديها بعد موته وهو انما يكون لوليه او ماله حيث لا ولى يحتمل
على المال وهو شامل لحالة الايضاء وغيره الرابع عشر لو اوصى بفعله من معاله فان
قلنا بوجوبه من ماله مطلقا كان من الاصل كسائر الواجبات المالية والا توقف على الخروج
من الثلث او اجازة الوارث والكافر الاصل يجب عليه في حال كفر جميع فروع الاسلام
من الصلوة والصيام والزكاة والحج وغيرها لكن لا يصح منه في حال كفر وان اوقعها
على الوجه المستجمع لجميع الشرايط والاركان غير الاسلام فان مات على كفر غوب عليها
فان اسلم سقطت عنه وجوب جميع فروع الاسلام على الكافر في حال كفر وعدم صحتها
عنه مادام كافر متفق عليه بين اصحابنا وذهب بعض العامة الى انه غير مكلف بالفروع
مطلقا وبعضهم الى انه مكلف بالتهمة دون الامر والبحث عنه متعلق بفن الاصول والفتاوى
فيه قليل وسقوط الفروع بعد الاسلام متفق عليه ويدل عليه الخبر وقوله للدين
كفر وان يتهوا يغفر لهم انما يدل على غفران الذنوب وعدم المؤاخذة بما فعل
الكافر او ترك في حال كفر لاسقوط الاحكام المرتبة عليه مطلقا وحقوق الاميين
مستثنى من ذلك اتفاقا وكذلك حكم المحدث فانه لا يسقط عنه باسلامه المقصد
الثاني في صلوة الجماعة وفضلها عظيم قال الله تعالى واركعوا مع الزاكين والانبياء
الذين هم على فضلهم واذموا ركنها كثيرة فمن النبي صلى الله عليه وآله صلوة الجماعة بفضل
صلوة الفرد سبع وعشرين درجة وروى بخمس وعشرين والفتاوى والذال بالجمعة
هو الفرد وروى الشيخ عن عبد الله بن سنان في الصحيح قال قال ابو عبد الله عليه السلام
الصلوة في جماعة يفضل عن صلوة الفرد باربع وعشرين درجة يكون خمسة وعشرين
وعن زرارة في الحسن قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما يروى الناس ان الصلوة
في جماعة افضل من صلوة الرجل وحده بخمسة وعشرين صلوة فقال اصدقوا فقلت
الرجلان يكونان جماعة فقال نعم ويقوم الرجل من يمين الامام وعن محمد بن عمار

قال ورسلت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام اسأله عن الرجل يقضي المكتوبة وحده في مسجد
الكوفة افضل او صلوة في جماعة فقال الصلوة في جماعة افضل من الف صلوة لان صلوة
في مسجد الكوفة افضل من الف صلوة على ما قل عليه بعض الروايات وروى الشيخ
عن عبد الله بن ابي يعفور بسند معتبر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله لا صلوة لمن لا يقضي في المسجد مع المسلمين الا من علة وقال رسول الله
صلى الله عليه وآله لا غيبته الا لمن صلى في بيته ورضي عن جماعة ومن رغب عن
جماعة المسلمين وجب على المسلمين غيبته وسقطت بينهم عدالة ووجب هجرته واذا
رفع الى امام المسلمين انذره وحذره فان هذر جماعة المسلمين والا حرق عليه بيته
وعن عبد الله بن ابي يعفور ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام قال هم رسول الله صلى الله
عليه وآله باحراق قوم كانوا يصلون في منازلهم لا يصلون الجماعة فاتاه رجل اعمى فقال
يا رسول الله اني ضري بالبصر وبما اسمع النداء ولا اجد من يهتدي الى الجماعة والصلوة
معك فقال له النبي صلى الله عليه وآله شدد من منزلك الى المسجد جبلا واحضر الجماعة
ومن زاده والفضل في الحسن بابرهم بن هاشم قال قلنا له الصلوة في جماعة فريضة
هي فقال الصلوة فريضة وليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلها واكثرها سنة
من تركها وبغية عنها وعن جماعة المؤمنين من غير علة فلا صلوة له وروى الكليني
والشيخ عنه وعن زاده باسنادين احدهما من الحسن بابرهم بن هاشم قال كنت جالسا
عند ابي جعفر عليه السلام ذات يوم اذ جاء رجل فدخل عليه فقال له جعلت فداك اني
رجل جبار مسجد لقوى فاذا اتانا لم اصلي معهم وقفوا في وقالوا هو كذا وكذا فقال انا
ان قلت ذلك لقد قال امير المؤمنين عليه السلام من سمع النداء فلم يجبه من غير علة
فلا صلوة له فخرج الرجل فقال له لا تدع الصلوة معهم وخلف كل امام فلما خرج
قلت له جعلت فداك كبر على قولك لهذا الرجل حين استفتاك فان لم يكونوا مؤمنين

قال فضحك عليه السلام وقال ما اراك بعد الا ههنا يا زارده فأتى علة تريد اعظم من
انه لا ياتهم به ثم قال يا زارده ما ترائي قلت صلواتي مساجدكم وصلواتكم مع امتكم وروى
الشيخ عن عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول صلى
رسول الله صلى الله عليه وآله الفجر فاقبل بوجهه على اصحابه فسأل عن ناس يستقيم
باسمائهم فقال هل حضر والصلوة فقالوا لا يا رسول الله فقال اغيبهم فقالوا لا انقأ
انما انزلت من صلوة اشتد على المنافقين من هذه الصلوة والعشاء ولو علموا اني
فضل فيهما الا ترى ما حبا وروى ابن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته
يقول اننا كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ليوشك قوم ايطنوا
عن الصلوة في المسجد فقال يا رسول الله لو نك قوم يدعون الصلوة في المساجد
ان يا امرئ يجلب فيوضع على ابوابهم فيوقد عليهم نار فيحرق عليهم بوجههم وروى
الصديق في الفقيه باسناد عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه قال لا
لمن لا يشهد الصلوة من جيران المسجد الامر بوضوء او مشغول وقال رسول الله صلى الله
عليه وآله لا تحضرن المسجد الا حرقن عليكم منازلكنم وقال عليه السلام من صلى الصلوة الخمس
جماعة فظنوا به كل خير وقال الصادق عليه السلام من صلى العشاء والعشاء الاخرة في جماعة
هو في ذمة الله عز وجل به ومن ظلمه فامتنططلم الله ومن حقره فامتنطق الله عز وجل
وروى عن النبي صلى الله عليه وآله ما من ثلاثة في قرية ولا بل ولا يقيم فيهم الجماعة
الا استحوذ عليهم الشيطان فليكن بالجماعة فامتناياكل الذئب القاصية وعنه
صلى الله عليه وآله ملعون ملعون ثلثا من رغب عن جماعة المسلمين ونقل الشايع
الفاصل انه روى الشيخ ابو محمد جعفر بن احمد الكشي نزول الرى في كتاب الامام
والماموم باسناد متصل الى ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله اتاني جبرئيل مع سبعين الف ملك بعد صلوة الظهر فقال يا محمد ان ربك

يقرئك التسليم واهدى اليك هديتين قلت وما تلك الهديتان قال الوتر ثلث
 ركعات والصلوة الخمس في جماعة قلت يا جبرئيل وما الامني في الجماعة قال يا محمد اذا
 كانا اثنين كتب الله لكل واحد بكل ركعة مائة وخمسين صلوة واذا كانوا ثلثة كتب الله
 لكل واحد بكل ركعة الفين واربعائة صلوة واذا كانوا ستة كتب الله لكل واحد منهم
 بكل ركعة اربعة الاف وثمانائة صلوة واذا كانوا سبعة كتب الله لكل واحد منهم
 بكل ركعة تسعة الآف وسمائة صلوة واذا كانوا ثمانية كتب الله لكل واحد منهم
 بكل ركعة تسعة عشر الفا ومائتي صلوة واذا كانوا تسعة كتب الله لكل واحد منهم
 بكل ركعة ستة وثلاثين الفا واربعائة صلوة واذا كانوا عشرة كتب الله لكل واحد منهم
 بكل ركعة سبعين الفا والفين وثمانائة صلوة فان زادوا على العشر فلو صارت السموات
 كلها ماداء او الاشجار اقلاما والنقلان مع الملائكة كتابا لم يقدر ان يكتبوا ثواب
 ركعة واحدة يا محمد تكبر يدك بها المؤمن مع الامام خير من ستين الف حجة وعمره
 وخير من الدنيا وما فيها سبعين الف مرة وركعة يصليها المؤمن مع الامام خير
 من مائة الف دينار يتصدق بها على المساكين وسجد ليجدها المؤمن مع الامام
 في جماعة خير من مائة حق رقبة والاختار في هذه الباب كثير جدا وفيما ذكرناه
 كفاية لطالب الحق الرابع في الاخرة ويستحب حضور جماعة اهل الخلاف استحبابا
 مؤكدا روى ابن بابويه عن زيد الشحام في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال له يا
 زيد خالفوا الناس يا خلفهم صلوا في مساجدهم وعودوا امرضاهم واشهدوا جنازتهم
 وان استطعتم ان يكونوا الائمة والمؤذنين فافعلوا فانكم اذا فعلتم ذلك قالوا هو
 الجعفر بن محمد الله جعفر اما كان احسن ما يؤذب اصحابه واذا تركتم ذلك قالوا هو
 الجعفر بن محمد فعل الله ما كان اسوء ما يؤذب اصحابه وعن حماد بن عثمان في الصحيح عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال من يصلي معهم في الصف الاول كان يكن صلى مع رسول الله

208
صلى الله عليه وآله في الصلوة الأولى وليستجلب صلوحة المكتوبة في المنزل ثم حضو بجماعتهم
روى ابن بابويه عن عبد الله بن سنان في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال ما
من عبد يقضى في الوقت ويفرغ ثم يأتيهم ويقضى معهم وهو على وضوء الأكتب الله
له خمسا وعشرين درجة وعن عمر بن يزيد في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال ما منكم
أحد يقضى صلوحة فريضة في وقتها ثم يقضى معهم صلوحة نقيية وهو متوضئ الأكتب الله
له خمسا وعشرين درجة فارجعوا في ذلك ومحجب والجماعة في الجمعة والعيدين خاصا
دون غيرها من الصلوات وجوبها فيهما إنما يكون بالشرايط العترة في وجوبها
أما وجوبها فيهما فقد مر وأما عدم وجوبها فيهما فالظاهر اهتماما متفق عليه بين الأصحاب
وخالف فيه أكثر القامة فقال بعضهم فرض على الكفاية في الصلوات الخمس وقال آخرون
أنها فرض على الأعيان وقال بعضهم لها شرط في الصلوة بطل لفوائها والفرض لها
واجب في غيرها بالأصل فلا ينافي في الوجوب لعارض كالندرو وشبهه وكذا في جاهل
القراءة العاجز عن التعلم القادر على الإتيان وليستجيب في باقي الفرائض حضوفا
الفرائض اليومية أما استحباب الجماعة في الفرائض كلها فقال المصنف في المنتهى
أنه ذهب علماءنا أجمع ويظهر ذلك من الذكرى ويندرج في الفرائض اليومية
وغیرها المواد والمقتضية حتى المندورة وصلوة الاحتياط وركعتا الطواف قال
بعض أصحابنا المتأخرين وفي استفادة هذا التقييم من الأخبار فنظر الأمر كما ذكر
وأما تأكد استحباب الجماعة في صلوحة اليونة فاجماعي والأخبار السابقة دالة عليه
ولا يصح في النوافل إلا الاستغناء والعيدين مع عدم الشرايط قال المصنف في المنتهى
والجماعة في النوافل أما استثنى ذهب إليه علماءنا أجمع ويظهر من بعض عبارات المحقق
أن في مسألة ولا يجوز الاقتداء في النوافل مطلقا وقال الشهيد في الذكرى لو صلى منفرد
خلف متفعل نافله مبتدأ أو كافئا والتافله أو صلى متفعل بالزائبة خلفه المفترض أو متفعل

رابطة خلف رابطة وغيرها من التوافل فظاهر المتأخرين المنع وفيه اشعار بعدم تحقق
 الاجماع في المسئلة استدلال المص في المنتهى على المنع بما رواه الشيخ عن زرارته ومحمد بن
 مسلم والفضيل في الصحيح عن الصادقين عليهما السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 قال ان الصلوة بالليل في شهر رمضان نافلة في جماعة بدعة وعن اسحق بن عمار
 عن ابي الحسن عليه السلام وسما عن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي
 صلى الله عليه وآله قال في نافلة رمضان ايها الناس ان هذه الصلوة نافلة ولن يجمع
 للنافلة فيلتصل كل رجل منكم وحده وليقل ما علم الله في كتابه واعلموا ان الجماعة في
 نافلة صلاة الزاوية الاولى على المدة ما بوجه في سند الثانية ضعف مع معارضتها
 باخبار مسعدة دالة على جواز الجماعة في النافلة منها ما رواه الشيخ عن هشام بن سالم
 في الصحيح انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة تؤم النساء فقال تؤمن في النافلة
 فاما في المكتوبة فلا ونحوه روى عن سليمان بن خالد في الصحيح وعن الحلبي عن ابي عبد الله
 عليه السلام وعن عبد الرحمن بن ابي عبد الله في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال صلى
 باهلك في رمضان الفريضة والنافلة فاق فعله وباجمله المسئلة محل توقف واما
 استئناؤه والاستسقاء والعيدين فقد مر واستثنى ايضا اعادة الامام كاسيا في واجت
 ابنا الصلاح الجماعة في صلوة العديرو والمص في التذكرة فقل من ابي الصلاح انه روى
 استحباب الجماعة فيها ولم اطلع على الرواية وينعقد الجماعة بانثيين فضا عدايد
 على ذلك حسنة زرارته السابقة في فضل الجماعة وقال الصدوق في الفقيه قال
 عليه السلام الاثنان جماعة وسأل الحسن الصيقل عن ابا عبد الله عليه السلام عن اقل ما يكون
 الجماعة قال رجل وامرأة واذ لم يحضر المسجد احد فالمؤمن وحده جماعة لا متى اذن
 واقام صلى خلفه صفان من الملائكة ومتى قام ولو يؤذن صلى خلفه صف واحد وقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله المؤمن وحده حجة والمؤمن وحده جماعة وروى الكليني

في الصحيح عن محمد بن يوسف النخعي عن ابيه وهو مجهول قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول
ان الجمعي اني النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله اني اكون في البادية ومن اهل وولده
وعلمتي فاذن واقيم واصلي بهم الجماعة نحن فقال نعم الى ان قال فابقي انا واهلي فاذن واقيم
واصلي بهم الجماعة نحن فقال نعم فقال يا رسول الله ان المرأة تذهب في مصليها فابقي
انا وحدي فاذن واقيم الجماعة انا فقال نعم المؤمن واحد يكون جماعة ولعل المراد
انه يحصل له وحده فضيلة الجماعة اذا طلبها ولم يتمكن منها بحسن نيته والظاهر
حصول الجماعة بالصبي المميز الذي كلف بالصلوة تمرينا العموم الدليل ويؤيد
ما روى الشيخ في الضعيف عن جعفر عليه السلام قال ان عليا عليه السلام قال القبي
عن يمين الرجل في الصلوة اذا ضبط الكتف جماعة والمريض الفاعل من يمين الصبي
جماعة ويجب في الامام التكليف فلا يصح امامة القبي غير المميز ولا الجنون المطبق
اتفاقا واما الصبي المميز فلا اكثر على انه لا يصح امامته خلافا للشيخ في الخلاف والمبسوط
حيث ذهب الى جواز امامة المواهب المميز الماقل اخرج الاولون بان غير المكلف لا
يؤمن اخلا له بواجب او فعلة لمبطل لقوله بار تفاع الواحدة عنه وعدم شرعية
عبادته ولما رواه الشيخ عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان
يقول لا باس ان يؤذن الغلام قبل ان يحتم ولا يؤم حتى يحتم فان ام جازت صلوة
وفسدت صلوة من خلفه اخرج الشيخ في الخلاف بما رواه عن طلحة بن زيد عن جعفر عن ابيه
عن علي عليه السلام قال لا باس ان يؤذن الغلام الذي لم يحتم وان يام واجاب عنها الشيخ
في كتابي الاخبار بالحمل على الغلام الذي بلغ بالسن والابنات فانه يجوز امامته
وان لم يحتم قال المحقق وهذا التأويل ليس بجديد لتوارد الروايتين على صفة واحد
مع تنافي الحكم لكن الاولى العمل برواية اسحق لعدالة وضعف رواية طلحة ولان ذلك
اظهر في الفتوى بين الاصحاب وهو نوع من رجحان واستحسن ذلك بعض الاصحاب

وفي الأدلة من الجانبين نظراً ما التعليق للقول الأول فظاهر وأما خبر إسحق فلا
فقط وفي طريق غياث بن كلوب وهو عامي غير موثق مع معارضة باقي منكم ستعلم و
بالعمومات الدالة على فضل الصلوة في جماعة الشاملة لمحل البحث ويمكن أن يقال ما دل
على فضل الصلوة في جماعة مختص بالافراد الشايعة الغالبة فلا يشمل محل البحث وأما
رواية طلحة فلضعفها لانه عامي او تروى مع معارضة ما دل على وجوب القراءة في
الصلوة خرج عنه ما ثبت صحة الاكتفاء بقراءة الامام فيبقى غير مندرجاً تحت العام
ويمكن ترجيح القول الأول نظر الى الشهرة وعدم حصول اليقين بالقراءة بالامام الضيق
ويمكن ترجيح الثاني لما رواه الكليني في الحسن بابراهيم بن هاشم عن عبد الله بن المغيرة
وهو ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم عن غياث بن ابراهيم وقد وثقه النجاشي
 وذكره الشيخ في اصحاب الباقر عليه السلام وذكر انه تبرى ولم يذكر ذلك حين ذكره
 في اصحاب الصادق عليه السلام ولا في الفهرست ولا النجاشي عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال لا بأس بالسلام الذي لم يبلغ الحلم ان يؤم القوم وان يؤذن والتاويل الذي
 ذكره الشيخ لا يجري ههنا والبرج مجسب الزوايات للقول الاخير وح محل خبر إسحق
 على الكراهية جمعاً بين الأدلة وذكر الشارح الفاضل ان امتناع امانتهم مخصوص
 بالبالغ اما بمثله فحوز لتساويهم في المرتبة واستقرب في الذكرى جواز امامتهم
 للبالغين في النافلة التي يجوز الجماعة فيها ووجه الفرق غير واضح ومن اعتوره الجنون
 ادواراً فالظاهر جواز امامته حال افاقته لعموم الأدلة ومن الاصحاب من كثر ذلك
 بجواز نجاة الجنون في ثبوت الصلوة وامكان عروض احتدام له حال الحيوة بل روى
 انه يستحب له الفصل لذلك والايمان والمدالة لأخلاف بين الاصحاب في اشتراطهما
 في امام الجماعة وطهارة المولد لا علم في اشتراط ذلك خلافاً بين الاصحاب وقد مر
 الكلام في تحقيق المسائل الشائنة في بحث الجمعية وان لا يكون قاعداً بقيام هذا قول

علما لنا اجمع حكماء المق في التذكرة ويدل عليه ما رواه ابن بابويه مرسل عن ابي جعفر
عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله باصحاب جالساً فلما فرغ قال لا يؤمن
احد مني بعدى جالساً ويؤيد ما رواه الشيخ عن الشكوني في الضعيف عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام لا يؤمن المقيّد المطلقين ولا صاحب الفالج
الاصحاب وكذا الكلام في باقي المراتب لا يؤمن الناقص الكامل فلا يجوز اقتداء المجالس
بالمصطحع هكذا اشتهر بين الاصحاب واطلق الشيخ في الخلاف جواز امامة القاري
للمكتسب وقال المق في التذكرة ان اقتدى بالقاري مكسب عاجز عن الركوع والتسجود
جائز لمساواة له في الافعال قيل هذا يتم اذا قلنا ان المانع من الاقتداء بالقاري
مجزؤه من الاركان واما اذا قلنا ببقصه من حيث السر فلا ولو عرض العجز في الاثناء
انفرد المأمون ان لم يمكنهم استخلاف بعضهم ويجوز للعاجز امامة مساوية لهم في الادلة
وقد نقل بعضهم الاجماع عليه وهل يجوز امامة المفقير الى الاعتماد بمن لا يفقر
اليه فيه قولان ويشترط ايضا ان لا يكون الامام اميا بقادي والمراد بالامني من لا يحسن
القراءة الواجبة ووجه عدم جواز امامة القاري عدم صحة الصلوة بدون القراءة
الصحيحة اتماما من المصلي او امامة ونقل بعضهم الاجماع عليه واحترق بالقاري اما لو لم يتبله
فانه جائز مع تساويهما في الامية ومقدارهما من العجز هما من التقلم والايتمام بقاري
او اقل منهما الحنا والظاهرة يجب على الامني الايتمام بالقاري المرضي عند عجزه
عن التقلم وبه صرح جماعة من الاصحاب ولو تمكن من التقلم والايتمام خيره بينهما
ولو احسن احدا الاامين الفائحة والآخر لا بالعكس اما على القول باستحباب السورة
كما هو المختار فظاهر واما على القول بوجوبهما فغلب الاجماع على وجوب الحمد في الصلوة
ودون السورة للاختلاف في وجوبها وفيه قائل ولو غلب الاجماع على وجوب الحمد
في الصلوة كان اولى ولو احسن كل منهما بعض الفائحة جائز ايتام كل منهما بالآخر

مع الاتحاد والافقية وجمان ولو صلي امر بقارى قال الشيخ في المبسوط بطلت صلوة
القارى خاصة وقيد المص يكون القارى غير صالح لا امامة ولا يوجب على
الامنى الاقتداء به فبذونه تبطل صلوة وهو حسن والاخرى في معنى الامنى
فيحوز ان يؤم مثله عند العجز عن الالتمام بالقارى وفي جواز ان يام بالامنى وجمان
ناسيان من قدرة الامنى بالنطق بالتكبير والاخرى عاجز عنه ومن ان التكبير لا يتجمل
الامام وهما في القراءة سواء ولا يجوز امامة الداهن في قراءة سواء كان مخننه
مغيرا للمعنى كقمتا وانعت ام لا كفتح وال الحمد وكذا لا يجوز امامة المبتدل
حرفا بغيره بالمتقن لقراءة الخال عن الحسن والتبدل على المشهور بين الاصحاب
والطلق الشيخ كراهة امامة من يلحن في قرأته احوال المعنى ام لا يتحل في الحمد والسنن
اذ لم يقدر على الاصلاح ويفهم من كلام ابن ادریس اختصاص المنع بمن يحيل المعنى
والمبديل ويمكن ترجيح الاول لاصالة عدم سقوط القراءة عند عدم العلم
بالمسقط كما هو الواقع ههنا وفيه اشكال والمبديل هو الالغ بالشاء المثلثة وهو الذي
يبدل حرفا بغيره وربما خص بمن يبدل الراء والاما والارب هو الذي يجعل
اللام تاو في حكم الالغ بالياء المعجمة من تحتها نقطتين وهو الذي لا يبين الكلام
ولا ياتي بالحروف على الصفة فلا يصح ما متهم الالباشا لهم وكذا التمام والفا فاعنى
من لا يحسن تادية التاء والفاء او يبدلها بغيرها وفي المبسوط الارب الذي
يلحقه في اول كلامه رشح فيعذر عليه فاذا تكلم انطلق لسانه فعلى هذا يجوز امامته
مطلقا وقد يفسر التمام والفا فاعنى لا يتيسر طاء التاء والفاء الا بترديد
فيها مرتين فصاعدا والظاهر جواز امامتها مطلقا على ما صرح به غيره واحده
من الاصحاب لان هذه زيادة غير محرجة عن صحة القراءة وكرهه لبعض الاصحاب
وفي المبسوط فسر التمام والفا فاعنى الذي لا يحسن ان يؤدى التاء والفاء

211
ومكم بكرة امامة لصحة صلوة باعتبار عجز ومنع جماعة من الاصحاب وهو حسن
ولو كان به لشبه حقيقة يمنع من تخليص الحرف ولكن لا يبدل بغيره قال المصنف
في التذكرة والنهاية انه يجوز امامة بالقارى وبحوه قال الشهيد في التذكرة واستشكل
ذلك بعض الاصحاب بان من لم يخاص الحرف لا يكون اتيًا بالقراءة على الوجه المعتبر فلا
يكون قراءة كافية عن قراءة المأموم ولعل مرادهم باللفظة الحقيقية ما لا يبلغ افراج
الحرف من حقيقة وان نقص عن كماله والقييد بالمتقن احتراز عما لو أم بمثلها فانه يجوز
اذا عجز عن القلم او ضاق وكذا يجوز للمأموم العاجز الاقتداء بمثلها اذ ام يجد المتقن
وهو يجب عليه الايتام بالمتقن اذا تمكن من ذلك الظاهر نعم لتوقف الواجب
على الايتام به وتوقف في ذلك بعض اصحابنا المتأخرين نظر الى الطلاق
قوله عليه السلام الاجتماع ليس بفرض في الصلوات كلها وفيه انه يجوز ان يكون المراد
بالجيز سلب العموم لا عموم السلب ولا يجوز ان يأم المرأة برجل والظاهر انه لا خلاف
فيه بين العلماء ذكر ذلك غير واحد منهم لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله
لا يؤم امرأة رجلاً وعنه صلى الله عليه وآله اخر وهن من حيث اخرهن الله ويؤين
ان المرأة مأمورة بالستر والحيا والامامة للرجال يقتضي خلافه ولاختفى لاحتمال
ان يكون رجلاً ولاختفى بمثله لاحتمال عدم المماثلة وصاحب المنزل في منزله و
صاحب المسجد وهو الامام الراتب فيه وصاحب الامامة من قبل العادل
في مادته والهاشمي مع اجتماع الشرايط المعتبرة في الامام في الاربعة وامام الاصل
مع حضوره اولى بالامامة من غيرهم لو اجتمعوا مع من يصح امامته يفتح هذا المقام
يتم بيان امور الاول لأريب ان الامام الاعظم مع حضوره اولى من غيره وان كان
احد الاربعة المذكورة لانه الرئاسة في الدين والدنيا والتقدم عليه قبح بلا
شك فان منعه مانع فاستتاب فتأيبه اولى من غيره لان الامام لا يستتبع الا

الزاج والمساوي وعلى الاذن كان له مرجحان وعلى الثاني مرجح واحد فيكون له الترجيح
 وبالجملة رئاسة الامام عليه السلام في امر الدارين يقتضي الرجوع الى قوله الثاني
 صاحب المنزل والمسجد والامارة اولى من غيره مع اجتماع الشرايط وان كان
 الغير افضل منه الا السلطان العادل قال المصنف في المنتهى لا يعرف فيه مخالفا
 ان صاحب المنزل والامارة يتقدم فلما روى الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله
 انه قال لا يؤمن الرجل في بيته ولا في سلطانه ومن طريق الخاصة قول الصادق
 عليه السلام في رواية ابي عبيدة الاية ولا يتقدم من احكم الرجل في منزله ولا صاحب
 سلطان في سلطانه واما تقدم صاحب المسجد فعلى بان المسجد يحرق بحرق
 منزله وان تقدم غير صاحب المسجد عليه يوجب وحشة وتنازعا وفي التعليلين
 تأمل الثالث قال المصنف في المنتهى لو اذن المستحق من هؤلاء الغير في التقديم
 جاز كان واولى من غيره اذا اجتمع الشرايط ولا يعرف فيه خلافا لانه حق له فله نقله
 الى ما شاء وقد جزم الشهيدان بانقضاء كراهة تقدم الغير باذنه معللا بان اولوية
 ليست مستندة الى فضيلة ذاتية بل الى سياسة ادبية واستشكل ذلك بانه اجتهد في
 مقابلة النص وهل الافضل لهم الاذن لا لكل بهما والباشرة بنفسه فيه وجهان نظرا
 الى ظاهر الرواية السابقة وما دل على كراهة تقديم غير العلم كايحيى وعلى الاول
 كان الافضل للنازول له رد الاذن ليستقر الحق على اصله وذكر جماعة من الاصحاب
 ان اولوية الزايب في المسجد لا يتوقف على حضوره فلو تأخر من الحضور ارسلا
 ليحضر او يستنيب فان اخر الجواب وضيف قوت الفضيلة قدم المصلون من خياره
 ومع الاختلاف فالعمل بالترجيحات الاية الرابع قال الشارح الفاضل لو اجتمع
 صاحب المنزل او المسجد مع صاحب الامارة كانا اولى منه وفيه تأمل لعدم ما
 يصلح دليلا لذلك الخامس لا فرق في صاحب المنزل بين مالك العين والمنفعة

والمستجير ولو اجتمع مائة الدار ومائة المنفعة في تلك المنفعة اولى ولو
اجتمع المائة مع المستجير قال الشارح الفاضل الظاهر ان المائة اولى وفيه تأمل
بل الظاهر ان المراد بصاحب المنزل الساكن فيه فالمستجير الساكن فيه راجح الناس
قال الشيخ في المبسوط ان احضر رجل من بني هاشم هو اولى بالقدم اذا كان ممن
بحسن القراة قال في الذكرى والظاهر ان اراد به على غير الامير وصاحب المنزل
والمسجد وجعل الاشرف بعد الانفة الذي هو بعد الاقراء والظاهر ان الاشرف
نسباً وبعده ابن البراج في تقديم الهاشمي وجعل ابو الصلاح بعد الافقة القرشي
وابن زهر جعل الهاشمي بعد الافقة وابن حمزة جعل الاشرف بعد الافقة و
اطلق الفاضلان ترجيح الهاشمي وكثير من اصحابنا لم يذكر والشراف واستدل المص
في المنتهى على اعتباره بان الهاشمي افضل من غيره وتقديم المفضل بفتح عقال
قال الشهيد في الذكرى ونحن لم نرد مذكورا في الاضمار الا ما روى مرسل او مسند
بطريق غير معلوم من قول النبي صلى الله عليه وآله قد موافقنا ولا نقدموها وهو على
تقديم تسليمه غير صحيح في المدعى نعم هو مشهور في التقديم في صلوة الجنان كما
سبق من غير رواية يدل عليه نعم فيه اكرام لرسول الله صلى الله عليه وآله ان تقدم
لاجله نوم اكرام واكرام رسول الله صلى الله عليه وآله وتجييلهما لاختفاءه ولو يسه
ويقدم الاقراء مع الشارح قالوا اذا انشأ الائمة فلا يخلو ما ان يتفق المامون على
امامة بعض الائمة واما ان يكونوا جميعاً امامة بعضهم واما ان يختلفوا فان اتفقوا
جميعاً على امامة واحد هو اولى لما فيه من اجتماع القلوب وايتلاف القوس وفيه اشكال
وان كانوا جميعاً امامة واحد يوم يلقونهم عليه السلام ثلثة لا يقبل الله لهم صلوة احد
من تقدم قوماً وهم لم ياروهون وقال المص في المذكور والاقراب ان كان ذا دين فكره
القوم لذلك لم يكره امامته والائمة على من كرهه وان اختلف المامون فقد اطلق

اكثر الاصحاب الترجيح بالقراءة والفقهاء وغيرهم من المرحجات وقال في المذكر ان يتقدم
 اختيار الاكثر فان تساوى اطلب الترجيح ورواية ابي عبيد يدل على الاول وذكر غير واحد
 من الاصحاب انه ليس للمؤمنين ان يقتسموا الائمة فيصلي كل قوم خلف من
 يختارون ولما فيه من الاختلاف المثير للآهين واعلم ان اكثر الاصحاب على ان الاول
 اولى من الاخره وذهب بعضهم الى ان الاخره اولى وذهب بعضهم الى التحجير
 حجة الاول ما روى من طريق القائم عن النبي صلى الله عليه وآله الرؤم القوم اقرأهم
 لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم
 هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سنا ومن طريق الخاصة ما روى عن الصادق
 عليه السلام باسناد ضعيف ان النبي صلى الله عليه وآله قال يتقدم القوم اقرأهم
 للقران فان كانوا في القراءة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاكبرهم سنا
 فان كانوا في السن سواء فليؤمهم اعلمهم بالسنة وافقههم في الدين ولا يتقدم من احكم
 الرجل في منزله ولا صاحب سلطان في سلطانه وحجة الثاني ما روى عن النبي
 صلى الله عليه وآله من طريق الخاصة من ام قوما وفيهم من هو اعلم منهم بل ازل امرهم
 الى سفال الى يوم القيمة وايد بان الحاجة الى الفقه في تمام الصلوة بخلاف القراءة
 وقد يجاب عن حجة الاول بان المراد بالاقراء الانفقة لان المتعارف كان في زمانه
 صلى الله عليه وآله اثم اذ تعلموا القران تعلموا احكامه قال ابن مسعود كنا لا نتجاوز
 عشرة آيات حتى لا نعرف امرها ونفهمها واطلاق القاري على العالم باحكام الشريعة
 غير عزيز في الصدر الاول واعترض عليه بان جعل العلم بالسنة مرتبة بعد الاقرأ
 في مكان انفكاك القراءة عن العلم بالسنة وتعلم احكام القران غير كاف في الفقه
 اذ معظمه ثبت بالسنة وبان فيه عدول عن ظاهر اللفظ وقد يقال لا بد من الجمل على
 هذا المعنى جميعا بين الروايات وفيه ان لا يمكن حمل الاقراء على الانفقة لذكر العلم بالسنة

والافقه في الدين مرتباً بعده ولا يبعد ان يجوز ان يكون المراد بالافقه الاعرف بمخالف
القرآن واحكامه واطلاق القاري على العارفين باحكام القرآن كان معروفاً و
يؤيد ما دل من النصوص على انه لا خير في قراءة ليس فيها تدبر والتجريح بالافقهية
بعد التساوي في الاقضية بهذا المعنى باعتبار العلم بالسنة وغيره ابل حمل الاقرا
في الحجة الاولى على غير هذا المعنى مستبعد اذ يستلزم النظر الى الترجيح باعتبار
الاهلية بالسنة وعدم ملائمة ترجيح العلم كقرايض القرآن واحكامه اصلاً فلا يبعد
ان يكون هذا الحجة عند اعتباره قرينة على رادة هذا المعنى في الحجة الثانية اي ايضاً
ثم لا يخفى ان الزوايتين ضعيفتان والاولى منهما عامي لا يصلح للاستناد اليه و
الثانية دالة على تقديم الاسن على الافقه والقول به غير معروف بين الاصحاب
نسبه في البيان الى بعض الاصحاب فالقول بغير علمهما مشكل والنتيجة ترجيح الاصل
باحكام الدين للخبر السابق وما رواه الاصحاب عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال
انما القوم واقدهم تقدموا افضلكم ويؤيد قوله عليه السلام ان سرهم ان تركوا صلواتكم
فقد مواجبكم مضافاً الى الايات والاضمار الدالة على كمال فضل العلماء وجلالة
اقدارهم وكونهم بمنزلة انبياء بني اسرائيل وكونهم وورثة الانبياء وكون عالم افضل
من سبعين الف عابد وكون فضله على غيره كفضل النبي وكونهم افضل من الزهاد
والعباد والشهداء قال الله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
ففيه نصريح بترجيح العلم وتفضيلهم وظاهر ان الفضل يتفاضل بازدياد العلم
وقال الله تعالى يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات وقال تعالى
افمن يهدي الى الحق احق ان يتبع ام لا يهدي ساء ما يحكمون وتقويه قوله تعالى
ان الله اصطفى عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم واحتجاج الله تعالى على الملائكة
في تفضيله تعالى الى آدم عليه السلام على الملائكة وجعله خليفة يكون اعلم منهم وقول علي بن

الحسين عليه السلام ان الله تعالى اوحى الى داود ان امقت عبيدي الى الجاهل
المتخف بحق اهل العلم التارك للاقتداء بهم وان احب عبيدي الى اتقى الطالب
الثواب الجزيل الا اذ لم للعلماء التابع للحمل القائل من الحكماء مع اعتناء
ذلك بحكم العقل حيث بعد تقديم المفضل قبحاً واينزال ليتم استهجان الشيعة
قد يما وحد يشاقق المخالفين بجواز ترجيح المفضل على المفاضل فاذن بوجه القول
بترجيح الافقه كما مال اليه غير واحد من اصحابنا المتأخرين واعلم ان المراد بالاقتداء
على ما نضر جماعة من الاصحاب هو الاجود قراءة واتقاناً للحر ف واشتد اخراجها
من مخارجها وضم بعضهم الى الامور المذكورة الاعرف بالاصول والقواعد المقدرة
بين القراءة و تفسير ايضا بالاعرف بمرجحات القراءة لفظاً ومعنى ويجوز ان يكون المراد
اكثر قراءاتاً ونسبه في البيان الى الرواية فيحتمل ان يكون المراد اكثر قراءات القرآن ويحتمل
ان يكون المراد اكثر حفظ القرآن ويجوز ان يكون المراد الاجود بحسب طلاقة اللسان
وحسن الصوت وجودة النطق الا ان يكن الوجهين غير مذكور في كلامهم وذكر غير
واحد من الاصحاب انها لو تساوى في جودة القراءة قدم اكثرها حفظاً للقرآن فالافقه
هذا هو المشهور بين الاصحاب وذهب بعضهم الى تقديم الاقدم هجرة فالاسن
فالافقه كما هو مدلول الرواية المنقولة من الصادق عليه السلام وذهب بعضهم
الى تقديم الاقدم هجرة فالافقه وذكر غير واحد منهم ان المراد الافقه بالحكم
الصلوة فان تساوى فيه واحد هما زاد بفقته في غير الصلوة قيل بترجيح هجرة وقيل
بنفي الترجيح ولعل الاول اولى فالاقدم هجرة هذا هو المشهور بين المتأخرين
واليه ذهب الشيخ في النهاية وقدم الشيخ بعد الافقه الاشرف ثم الاقدم هجرة وقدم
المحقق الاسن بعد الافقه ولم يذكر الهجرة والمراد بالهجرة السبق من دار الحرب
الى دار السلام وقال المصنف في التذكرة المراد بالاقدم هجرة سبق الاسلام او

من كان اسبق هجرة من دار الحرب الى دار السلام او يكون من اولاد من تقدمت
هجرة ونقل في الذكرى عن الشيخ مجتنب الدين يحيى بن سعيد ان المواد التقدم في
العلم قبل الاخر وفي الذكرى وربما جعلت الهجرة في زماننا سكنى الامصار لاقتضا
تقابل البادية مسكن الاعراب لان اصل الامصار اقرب ان تحصيل شرائط الامانة
والكمال فيها ولا يخفى ان المفهوم من النص المعنى الاول فالاسن الى الاكثر نجب
السن وفي الذكرى وغيره ان المراد علو السن في الاسلام ونقل عن الشيخ في المبسوط
وهو خلاف المتبادر من النص فالاصح ذكر ذلك ابن بابويه والشيخان وجماعة منهم سلا
وابن البراج والمحقق في الشرايع والمص في عدة من كتبه وقال المرتضى وابن ادریس
وقد روى اذا سألوا فاصبحهم وجهها وقال في المعبر لا ارى لهذا الترتيب الاولوية
ولا وجهها في شرف الرجال وعلل المص في المختلف ما اختاره بان في حسن الوجهه
دلالة على عناية الله به ونقل المص في التذكرة عن العامة تفسير بن ابي عمير ان الحسن
صورة لان ذلك فضيلة كالنسب والثاني انه الاحسن ذكر ابن الناس قال والاخير
احسن قال في الذكرى ويمكن ان يتج عليه بقول امير المؤمنين عليه السلام في عهد الشتر
رضي الله عنه وانما يستدل على الصالحين بما يحري الله بهم على السن عبادة قال
المصنف في التذكرة فان استووا في ذلك كلمة قدم اشرفهم اى اعلامهم نسباً وانظهم
في نفسه واعلامهم قدراً فان استووا في هذه الخصال قدم اتفاقهم واورعهم لانه
اشرف في الدين وافضل واقرب الى الاجابة ثم قال والاقوى عندي تقديم هذا
على الاشرف لان شرف الدين خير من شرف الدنيا فان استووا في ذلك كله فالاقرب
الفرع لانهم اقرعوا في الاذان في عهد الصحابة فالامام اولى قال في الذكرى ولو علل
بالاخبار العامة في الفرقة كان حسناً واحتمل الشهيد في الذكرى تقديم الاورع
على المراتب التي بعد اقرعوا والفقهاء وهو غير بعيد والمراد بالورع العفة ومن

البيرة وهو مرتبة وراثة العدة التي تبغى على ترك المكروهات والتجنب عن الشبهات
 والترخص وقيل ان التقوى هو التجنب عن الشبهات لتلايقع في المحرمات والورع
 هو التجنب عن المباحات لتلايقع في الشبهات والنظامان الاكثاران من الامور
 المقربة الى الله تعالى مثل الامرين المذكورين والاستغفار بالعبادات الشاقة وارتكاب
 الاعمال الصالحة الشديدة على النفس والابدان يوجب المرتبة والرتبان المستلزم
 لاولوية التقدم في جميع المراتب واحتمل الشهيد ايضا في الذكرى تقديم المطلبين
 على غيرهما قلنا بترجيح الطاشي لكن الطاشي اولى منه واحتمل ترجيح اتخاذ بني هاشم
 بحسب شرف الاباء كالتالبي والقباس والمحارسي والهش ثم العلوي والحسني
 والحسيني ثم الصادقي والموسوي والرضوي والطاهري واحتمل ايضا ترجيح
 العربي على النحوي والفرشي على باقي العرب واحتمل الترجيح بحسب الاباء الزاهدين
 بعلم او تقوى قال ومن عبر من الاصحاب بالاشرف يدخل في كلهم جميع هذه اقال
 ولا بأس به ومن ثم ترجيح اولاد المهاجرين على غيرهم لشرف ابائهم واعلم ان الترجمات
 المذكورة في المراتب السابقة كلمة تقديم استحباب لا تقديم اشتراط واجاب فلو
 تقدم المفضل جاز قال المصنف في التذكرة لا نعلم فيه خلافا ويجوز ان تام المرأة النساء
 ذهب اكثر الاصحاب الى استحباب الجماعة للنساء وان لم يكن معهن رجل بل قال المصنف
 في التذكرة انه قول علماء اجمع وذهب السيد المرتضى الى المنع وهو المنقول عن الجعفي
 ونفي عنه الياس المصنف في المختلف وعن ابن الجنيب انه منعه في الفرائض وجوز في
 التوافل ومنشاء الخلاف اختلاف الاخبار فيما يدل على القول الاول
 ما رواه الشيخ عن علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه قال سالت عن المرأة تام النساء على
 ما حد رفعت صوتها بالفرأوة او النكير قال قد رما للسمع وعن سماعة بن مهران في الموثق
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة يوم النساء قال لا بأس به وعن عبد الله

بن بكير في الموثق وهو ممن اجمعت العصاة به على تصحيح ما يصح عنهم عن بعض اصحابنا
عن ابي عبد الله عليه السلام انه سأل عن المرأة تؤوم النساء قال نعم يقوم وسطاً بينهن
ولا تتقدمهن ومن علي بن يقطين باسناد فيه محمد بن عيسى البقطيني وفيه كلام عن ابي
الحسن الماضي قال سألته عن المرأة تؤوم النساء ما حد دفع صوتها بالقراءة او النكير
فقال بقدر ما تسمع وبازاء روايات تدل على المنع منها ما رواه الشيخ وابن بابويه
عن هشام بن سالم في الصحيح انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة هل تؤوم النساء
قال تؤومهن في التأفله فاما في المكتوبة فلا ولا تتقدمهن ولكن يقوم وسطهن
ومنها ما رواه الشيخ والكليني عن سليمان بن خالد في الصحيح قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن المرأة تؤوم النساء فقال اذا كن جميعاً متهن في التأفله فاما المكتوبة
فلا ولا تتقدمهن ولكن يقوم وسطاً منهن ومنها ما رواه الصدوق عن زرارة
في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له المرأة تام النساء قال لا الا على الميت اذا لم يكن
احداً في منها يقوم وسطهن معهن في الصف فتكبر ويكبرن ورواه الشيخ عن زرارة
باسناد فيه اشبهه واختلاف ومنها ما رواه الشيخ عن الحلبي في القوي عن ابي عبد الله
عليه السلام قال تؤوم المرأة النساء في الصلوة وتقوم وسطاً منهن ويقمن عن يمينها
وشمالها تؤومهن في التأفله ولا تؤومهن في المكتوبة واجاب المحقق في المعبر عن رواة
سليمان بن خالد والحلي بانهما نادرتان لا عمل عليهما واحترض عليه بوجود القائل
بمضمونهما وموافقتهما للصحيح هشام مع ان الصدوق اوردها في كتابه ومقتضى كلامه
فاوله الاناء بمضمونها والاقرب في الجمع بين الاخبار ان يقال اما متهن في الغريض
جائز لكن الافضل تركها والشديد في الذكرى جمع بين الروايات بمجمل اخبار المنع
على نفي الاستحباب المؤكداً مطلق الاستحباب ولا يخلو عن بعد وليستيب المأمورون
لومات الامام او اعني عليه استحب المأمورين استنابة من يتم لهم الصلوة والظاهر

انه لا خلاف في ذلك بين الاصحاب وقد حكى اتفاقهم على ذلك جماعة منهم ولوعرض
 للامام ضرورة جاز ان يستناب ولو لم يستناب جاز للمؤمنين الاستنابة ولم يجب
 شيء من ذلك بل يجوز للمؤمنين ان يتموا الصلوة منفردا او بالتعبض بان ينوي بعضهم
 الائتمام ببعض وبعضهم الائتمام بغيره والظاهر انه لا خلاف في شيء من ذلك
 بين الاصحاب ويبدل على استنابة المؤمن لو مات الامام او اعنى عليه اخبار منها
 ما رواه الشيخ عن عبيد الله الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ام قوما
 فصلى بهم ركعة ثم مات قال يقدمون رجلا اخر ويعتدون بالركعة ويضطربون
 الميت خلفهم ويغتسل من مسه والظاهر جواز استنابة المؤمن وغيره نظر الى اطلاق
 الدليل وتبر صريح المص في المنتهى ويبدل عليه ما رواه الكليني عن زرارة في الضعيف
 قال سألت احدهما عليه السلام عن امام ام قوما فذكر انه لم يكن على وضوء فانصرف
 واخذ بيد رجل وادخله فقدمه ولم يعلم الذي قدم ما صلى القوم قال فصلى بهم
 فان اخطأ سج القوم برؤي على صلوة الذي كان قبله ويبدل على جواز الاستنابة
 الامام في صورة الضرورة ما رواه الشيخ عن طلحة بن زيد عن جعفر عن ابيه قال سأله
 عن رجل ام قوما فاصابه رعا فبعد ما صلى ركعة او ركعتين فقدم رجلا ممن قد
 فاتته ركعة او ركعتان قال يتم بهم الصلوة ثم يقدم رجلا فيسلم بهم ويقوم هو فتم
 ببقية صلوة وغيرهما من الاخبار وفيه دلالة على استحباب استنابة شخص اخر فيسلم
 بهم ويجوز اتموا جالسين حتى يفرغ الامام ويسلم بهم كافي صلوة الخوف على ما قاله
 المص في المنتهى ويبدل على رجحان استنابة المؤمن ولو لم يستناب الامام في صورة
 عروض الضرورة للامام ما رواه الشيخ عن علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى
 عليه السلام انه سأل عن امام احدث فاضرف ولم يقدم احدا ما حال القوم قال
 لا صلوة لهم الا بالامام فيلقد بم بعضهم فليتم بهم ما بقي منها وقد تمت صلواتهم وظاهر

الرواية وجوب الاستئابة الا ان المص في التذكرة نقل اجاع علمائنا على انتفاء
الوجوب ويصح ما دل على جواز الانفراد في الاستئابة فلهذا اولى فيحمل التقى في الرواية
على نفي الفضيلة والكمال والظاهر وجوب الاتمام من موضع القطع سواء كان قبل
الركعة او بعدها او في اثنا عملها بطلاق الأدلة وقيل يجب الابتداء من اول
السورة التي وقع القطع في اثنا لها وفي المتن ليس يجب استئابة من شهد الاقامة
لرواية معوية بن شريح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا حدث الامام
وهو في الصلوة لم يبتغ ان يتقدم الامن شهد الاقامة ويكره ان ياتم حاضر بمسافر
هذا هو المشهور بين اصحاب بل ظاهر المحقق في المعبر والمص في عدة من كتبه
حيث اسند الخلاف الى القامة انه موضع وفاق ونقل عن علي بن بابويه انه قال
لا يجوز امامة المقيم للمقتصر ولا العكس والاقرب الاول لما رواه الشيخ عن الفضل
بن عبد الملك في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يؤم الحضري المسافر
ولا المسافر الحضري فان ابتلى بشئ من ذلك قام قوما حاضرين فاذا اتم الركعتين
سلم ثم اخذ بيد بعضهم فقدمه فاهمهم واذا صلى المسافر خلف قوم حضور فليقيم
صلوته ركعتين وليسلم وان صلى معهم الظهر فليجعل الاولى بين الظهر والاخرتين
المصر ولم يذكر المص هنا كراهة ايتام المسافر بالحاضرة وقد ذكره في غير محججا
عليه برواية الفضل المذكورة وبان مفارقة الماموم للامام مكروه اختيارا او يذلل
عليه ايضا ما رواه الشيخ عن ابي بصير في الصحيح على الظاهر قال قال ابو عبد الله عليه
السلام لا يصلي المسافر مع المقيم فان صلى فليصرف في الركعتين وقد ورد بجواز
ايتام المسافر بالحاضر روايات ولعله لا ينافي في الكراهة فيها ما رواه الشيخ عن حماد بن
عثمان في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المسافر يصلي خلف المقيم
قال يصلي ركعتين ويمضي حيث شاء وعن عبد الله بن مسكان ومحمد بن النعمان

الاول عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا دخل المسافر مع اقام حاضرين في صلاتهم
 فان كانت الاولى فليجعل الفريضة في الركعتين الاولىين فان كانت العصر فليجعل
 الاولىين نافلة والاخيرتين فريضة ولعل الشرفي ذلك كراهة النافلة بعد العصر
 ومنها ما دوا . عن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا صلى
 المسافر خلف قوم حصن فليتم صلاته ركعتين وليسلم وان صلى معهم الظهر فليجعل
 الاولىين الظهر والاخيرتين العصر وفي الموقوف عن محمد بن علي والظاهر انه العلي
 انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل المسافر اذا دخل في الصلوة مع المقيمين
 قال فليصل صلاته ثم يسلم وليجعل الاخيرتين سجدة الى غير ذلك من الاخبار وروى
 الاول قال المصنف في المنتهى لو كان الامام حاضرا والمأموم مسافرا احتج بالامام
 ان يؤمى برأسه الى التسليم لتسليم المأموم ثم يقوم الامام فتم صلاته ويجوز للمأموم
 ان يقضى معه فريضة اخرى كحديث الفضل الثاني قال فيه ايضا لو كان الامام مسافرا
 تسلم ولا يتبعه المأموم فيه فاذا تسلم قام المأموم فتم صلاته ويستحب للامام ان يقدم
 من يتم لهم فان لم يفعل تقدم المأموم من وهل يجوز ان يقضى الامام فريضة اخرى
 وينوى المأموم الابقام به في التتمة الذي يلوح من كلام الشيخ في الخلاف الجوان
 الثالث هل يكره ايتام المسافر بالمقيم وعكسه عند تساوى الفرضين او يختص
 الكراهة بصورة الاختلاف الذي صرح به المحقق في المعتبر الثاني وفيه المصنف
 في المنتهى نظر الى انتفاء المفارقة المقتضية للكراهة وفيه اشكال ويكره ايضا
 استنابة السبوق اى استنابة من لم يلحق الامام في الركعة الاولى اذا عرض الامام
 مانع من الاتمام لصححه سليمان بن خالد ورواية معوية بن شريح السابقتين في
 مسئلة استنابة المأمومين ويدل على الجوان اخبار كثيرة منها ما رواه الشيخ عن معوية
 بن عمار في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي المسجد وهم في الصلوة

وقد سبقه الامام بروكعة او اكثر فيقتل الامام فياخذ بيده ويكون اذن القوم اليه
فيقدمه فقال ييم الصلوة بالقوم ثم يجلس حتى اذا فرغوا من التشهد او حي اليهم بين
عن اليمين والشمال وكان الذي اوحى اليهم بين التسليم وانقضاء صلواتهم واتم هو ما
كان فاته او بقي عليه ويكره ايضا امامته الابصر والاجذم والمحدور بعد توبته وقد مر
شرح ذلك في محبت صلوة الجمعة ويكره ايضا امامته الاغلف اطلق بعض اصحاب كراهية
امانة الاغلف ومنع منه جماعة كالشيخ والمرقسي وعلم الهدى والظاهر انه ان تمكن
من المختار ولم يفعل فانه لا يجوز الايتام به لكونه فاسقا لاضارته على المعصية ويلزمه
بطلان الصلوة لاستلزام الامر بالثبوت فيجوز ضده المستلزم لعدم صحة التقيد وان لم
يتمكن منه لما منع امكان القول بالكرهية لكن لم اطلع على دليل عليه قال المحقق في العترة
الوجبة ان المنع مشروط بالفسوق وهو القريب في الاختتان مع التمكن لامع العجز وبالجملة
ليس الغلظة مانعة باعتبارها ما لم ينضم اليها الفسوق بالاهمال ونطالب المانعين
بالعلة فان احتجوا بما رواه ابو الجواز عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد
بن علي عن ابائه عن علي عليه السلام قال الاغلف لا يؤم القوم وان كان اقواهم لانه منع
من السنة اعظمها ولا يقبل له شهادة ولا يصلى عليه الا ان يكون صنع ذلك من فاعلى نفسه
فالجواب من وجهين احدهما الطعن في سند الرواية فانهم باجمعهم زيدية معهودوا
الحال والثاني ان تسليم الخبر ونقول بموجبه فانه تضمن ما دل على اهمال
الاختتان مع وجوبه فلا يكون المنع متعلقا على الغلظة فاذا دق مدع الاجماع
فذلك يلزم من يعلم ما ادعاه وهو حسن وكذا يكره امامته من يكره الماموم لما
روى عن النبي صلى الله عليه وآله ثلثة لا يقبل لهم صلوة احدهم من تقدم
قوما وهم له كارهون وروى ان عليا عليه السلام قال لرجل ام قوما وهم له
كارهون انتك الحروط وهو الذي يتهون في الامور ويركب رأسه في كل

ما يريد بالجهل وقلة المعرفة بالامور قال المص في التذكرة والاقرب انه كان ذا دين
 يكرهه القوم لذلك لم يكن امامته والاثم على من يكرهه ويكره ايضا امامته الاعرابي
 بالمهاجرين المراد بالاعراب سكان البادية وبالمهاجرين في زماننا سكان
 الامصار والتمكين من تحصيل شرائط الامامة ومعرفة الاحكام واختلف
 الاصحاب في امامة الاعرابي بالمهاجرين فذهب الشيخ وجماعة من الاصحاب
 الى التحريم وذهب اخرون الى الكراهة واختاره المص وفضل المحقق في الاعتبار
 فقال والذي تختاره انه ان كان ممن لا يعرف محاسن الاسلام ولا وضعها فالامر
 كاذكروم وان كان وصل اليه ما يكفيه اعتمادا ويدين به ولم يكن ممن يلزمه المهاجرة
 وجوبا جاز ان يؤم لقوله عليه السلام يؤمكم اقرأكم وقول الصادق عليه السلام لا يتقدم
 احدكم الرجل في منزله ولا في سلطانه انتهى والاصل في هذا الباب الاجناد
 الذالة على المنع منها ما رواه الكليني والشيخ عنه عن ابي بصير في الصحيح على
 الظاهر عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال خمسة لا يؤمون الناس على كل حال المجدوم
 والابرص والمجنون وولد الزنا والاعرابي وروى ابن بابويه عن محمد بن مسلم
 في الصحيح على الظاهر عن ابي جعفر عليه السلام انه قال خمسة لا يؤمون الناس ولا يقلو
 لهم فريضة في جماعة الابرص والمجدوم وولد الزنا والاعرابي حتى لهجوا والمجدوم
 وروى الكليني عن زرارة في الحسن بابرهم بن هاشم عن ابي جعفر عليه السلام
 عن امير المؤمنين عليه السلام في جملة ما نقل عنه عليه السلام والاعرابي لا يؤم المهاجرين
 وعلى هذا التقييد يحمل الخبران السابقان وما ذكره المحقق من التفصيل غير بعيد
 خلا لاخبا والمذكورة على الغالب من عدم استجماع شرائط الامامة للاعراب
 واخلاهم بما يجب عليهم معرفتها من الاحكام ويكره ايضا امامة المتتبعين بالمقربين
 قال المص في المنتهى انه لا يعرف فيه خلافا الا ما حكى عن محمد بن الحسن الشيباني

من المنع ذلك حجة الكراهة مارواه الشيخ عن الحسن بن محبوب أنه قال لا ما
وقيل أنه ممن اجعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم عن عباد بن محبوب وقد
نفه الخاشي وذكر الشيخ أنه وامي ونقل الكشي بعض الروايات الدالة على
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يرضى المتيتم بقوم متوضين وعن السكوني
عن جعفر عن ابيه قال لا يؤم صاحب التيمم المتوضئين ولا يؤم صاحب الفالح
الاصحاب ولو لا الشهرة العظيمة بين الاصحاب قلنا بانتفاء الكراهة استضعافنا
للخبرين السابقين استنادا الى مارواه الشيخ من محمد بن حمران وجميل بن دراج
في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اما قوم اصابتهم جنابة في السفر و
ليس معه من الماء ما يكفيهم من الغسل ابتوضوا بعضهم ويصلي بهم فقال
لا ولكن يتيمم الجنب ويصلي بهم فان الله عز وجل جعل التراب طهورا ووجه الدلالة
انه عليه السلام رجح امانة التيمم على المتوضي حيث كان اهم التراب وروى هذا الخبر
ابن بابويه عن جميل في الصحيح والظاهر انه عامل به ويؤيد مارواه الشيخ عن عبد الله بن
بكير في الموثق به قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اجنب ثم يتيمم فامنا ونحو
طهور فقال لا بأس به وعن عبد الله بن المغيرة في الحسن بن محبوب عن عبد الله بن بكير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لرجل ام قوما وهو جنب وقال يتيمم وهم
طهور فقال لا بأس ولو علم الماموم فسق الامام او كفره او حدثه بغير الفلوق
لم يعيد هذا هو المشهور بين الاصحاب وحكى عن المرتضى وابن الجنيد
انهما اوجب الامام ده وحكى الصدوق في الفقيه عن جماعة من مشايخه انه
سمعهم يقولون ليس عليهم اعادة شيء مما جهر فيه وعليهم اعادة ما صلى بهم
تمام لا يجهر فيه والا قرب الاول لنا انه اتى بالماوربه فيكون محذورا لان الايتان بالماور
به يوجب الاجزاء ولنا ايضا اخبار كثيرة منها مارواه الكليني والشيخ عنه عن ابن

أبي عمير في الحسن بابراهيم بن هاشم عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في قوم
 خرجوا من خواسان او بعض الجبال وكان بائتهم رجل فلما صاروا الى الكوفة ملوا
 يهودى قال لا يعيدون قال الصدوق في الفقيه وفي كتاب زياد بن مروان
 القندي وفي نوادر محمد بن ابي عمير ان الصادق عليه السلام قال في رجل صلى يقوم
 من حين خرجوا من خواسان حتى قد توافى مكة فانه يهودى او نصراني قال ليس
 عليهم اعادة ومنها ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام
 قال سألته عن الرجل يؤم القوم وهو على غير طهر فلا يعلم حتى ينقضي صلوة
 فقال يعيد ولا يعيد من خلفه وان اعلمهم انه على غير طهر وعن زرارة في الصحيح
 عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته عن جماعة صلى بهم امامهم وهو غير طاهر الجوز
 صلواتهم ام يعيدون فقال لا اعادة عليهم تمت صلواتهم وعليه هو الاعادة
 وليس عليه ان يعلمهم هذا عنه موضوع ومن عبد الله بن بكير في الموقوف به قال
 سأل حمزة بن حمران ابا عبد الله عليه السلام عن رجل امن في السفر وهو جنب
 وقد علم ونحن لا نعلم قال لا بأس وعن عبد الله بن ابي يعفور باسناد لا يعيد
 ان بعد موثقا قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل ام قوما وهو على غير
 وضوء فقال ليس عليهم اعادة وعليه هو ان يعيد وعن عبد الله بن الجباري في
 الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل يصلي بالقوم ثم يعلم انه صلى بهم
 الى غير القبلة فقال ليس عليهم اعادة شيء واما ما رواه الشيخ عن عبد الرحمن بن العزدي
 من ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلى على عليه السلام بالتاس على غير طهر وكانت
 الظهر ثم دخل فخرج مناديا ان امير المؤمنين صلى على غير طهر فاعيدوا واليساغ
 المشاهد الغائب فقد اجيب عنه بالطقن في السند لان راويه مجهول وقال الشيخ
 فهذا خبر شاذ يخالف الاحاديث كلها وما هذا حكمه لا يجوز العمل به على ان فيه

ما يطلعه وهو ان امير المؤمنين عليه السلام ادى فريضة على غير ظهور وسأهيا ^{غير} ذكره
 وقد اينا من ذلك بدلالة عصمته عليه السلام اجمع السند فيما حكى عنه
 بانها صلوة بتين فسادها الاختلال بعض شرائطها فجب اعادةها وبانها
 صلوة منهى عنها فيكون فاسدا ولو ظهر الامور المذكورة في انشاء يعدل الى الاثر
 بناء على القول بعدم وجوب الاعادة في المسئلة السابقة وعلى القول بوجوب
 الامادة هناك يجب الاعادة ههنا ويحتمل الاستيناف على القولين ان قلنا
 بجهنم المفارقة في انشاء الصلوة قال في الذكرى لو صلى بهم بعض الصلوة ثم علموا
 حينئذ انهم القوم وفي رواية جميل وفي رواية حماد عن الحلبي يستقبلون صلواتهم
 وفي الابتداء يعيد صلوة لعدم امثال المأمورية المقتضى لعدم الاجزاء ^{وت} ويد
 الركعة بادراك الامام راعا على المشهور بين الاصحاب وذهب الشيخ الى انه
 انما يدرك الركعة بادراك تكبير الركوع وقد مر تحقيق المسئلة في محت الجمعية
 ولا يضح الايمان مع وجود جسم حائل بين الامام والمأموم الرجل يمنع المشاهدة
 الظاهر ان هذا الحكم متفق عليه بين الاصحاب كافتل جماعة منهم والاصل فيه
 ما رواه الشيخ في الحسن وابن بابويه في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
 قال ان صلى قوم وبنهم بين الامام ما لا يتخطى فليس ذلك الامام لهم بامام وای
 ضعف كان اهله يصلون بصلوة امام وبنهم وبين الصف الذي تقدمهم قد ر
 ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلوة فان كان بنهم ستره او جدا فليس تلك لهم بصلوة
 الا من كان بجبال الباب قال وهذا المقاصير لم يكن في من احد من الناس
 وانما احدها الجبال ون وليس لمن صلى خلفها مقتد بها بصلوة من فيها صلوة قال
 وقال ابو جعفر عليه السلام ينبغي ان يكون الصفوف تامة متواصلة بعضها الى بعض
 لا يكون بين صفين ما لا يتخطى يكون قد ر ذلك سقط جسد الانسان واحترق

بقوله يمنع المشاهدة فما لا يمنع كالشبابك الذي يمنع الاستطراق دون المشاهدة
 فان المشهور بين الاصحاب عدم المنع هناك ووافقهم الشيخ في المبسوط وخالف
 في الخلاف فقال من صلى وراء الشابك لا يفتح صلوته معتد بابصلوة الامام
 الذي يقضى داخلها واستدل بصححه زواره ولعل موضع الاستدلال انتهى
 عن الصلوة خلف المقامير فان الغالب فيها ان يكون مشبكه واجاب المصنف
 بانه يجوز ان يكون المقامير المشار اليها غير مجزئة وربما يقال وجه الدلالة
 اطلاق قوله عليه السلام ان صلى قوم ويليهم بين الامام ما لا يتخطى فليس ذلك الا
 لهم بالامام وفيه تأمل لان الطاهر ان المراد بعدم التخطى باعتبار البعد بقربة
 ذكر الحائيل بعده وهذه المسئلة محل تردد والطاهر انه لا بأس في الحائيل القصر
 الذي لا يمنع المشاهدة ولو كان مانعا من المشاهدة وفي بعض الاحوال
 دون بعض فالاقرب انه ليس بمانع لعموم ادلة الجماعة وعدم ظهور الحجر السابق
 في المعنى الشامل له ولو لم يشاهد المأموم الامام ومشاهد بعض المأمومين
 صحّت صلوته والابطلت صلوته الصف الثاني وما بعده اذ لم يشاهد والامام
 وبطلان ذلك معلوم وقال في المنتهى انه لا يعرف فيه خلافا وذكر جماعة من الاثنا
 اثروا وقف المأموم خارج المسجد بجذاب الباب وهو مفتوح بحيث يشاهد
 الامام او بعض المأمومين صحّت صلوته وصلوة من على يمينه وشماله ورواه
 لا them يرون من يرى الامام ولو وقف بين يدي هذا الصف صف اخر عن يمين
 الباب او عن يساره بحيث لا يشاهدون من في المسجد بطلت صلوته والحكم الثاني
 صحيح واما الحكم الاول فقد ذكره غير واحد من الاصحاب كالشيخ ومن تبعه
 وهو متجهان ثبت الاجماع على ان مشاهدة بعض المأمومين يكفي مطلقا ولا
 كان في الحكم المذكور اشكال لا نظر الى قوله عليه السلام الا من كان يجال البلب

فان ظاهر قصر الضحى على صلوة من كان بجبال الباب وجعل بعضهم هذا المحصر
اضافياً بالنسبة الى الصف الذى يتقدمه عن يمين الباب ويساره وفيه
عدول عن الظاهر يحتاج الى دليل والمشهور بين الاصحاب عدم المنع من جلوس
النكر وخالف فيه ابو الصلاح وابن زهرى فان خصنا ذلك بما لا يمكن تخطيه
كان له وجهان تأمل فيه وان عفا الحكم طولاً بالدليل والقييد بالرجل احترازاً
لو كان الامام رجلاً والمأموم امرأة فانه يجوز ايتماها به مع وجود الحال
على المشهور بين الاصحاب وخالف فيه ابن ادريس حيث قال وقد وردت
رخصة للنساء ان يصلين وپنهتن وبين الامام خطي والاول اظهر واضح وعنى
به مساواة الرجال والاول اقرب لما رواه الشيخ عن عمار الساباطى فى الموقوف قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى بالقوم وخلفه دار فيها نساء وهل
يجوز لهن ان يصلين خلفه قال نعم ان كان الامام اسفل منهن قلت فان پنهتن و
پنه حايطاً او طريفاً قال لا بأس وكذا لا يفتح الايتام مع علق الامام على المأموم
وكذا لا يفتح الايتام مع تباعد بغير صفوف بالمعتد فيهما وتفتح هذا المقام
يتم برسم مسأله الاول المشهور بين الاصحاب انه لا يجوز علوا الامام على المأموم
فى مثل الأبنية دون الارض المحددة وربما ينقل فيه الاجماع وذهب الشيخ
فى المحل الخلاف الى الكراهة ووجه بعض المتأخرين وتردد فيه المحقق فى الاعتبار
ومستند الاول ما رواه الشيخ وابن بابويه والكلينى عن عمار الساباطى عن ابي عبد الله
عليه السلام قال سالت عن الرجل يصلى بقوم وهم فى موضع اسفل من موضعه
الذى يصلى فيه فقال ان كان الامام على شبه الذ كان او على موضع ارفع من موضعهم
لم يحصلوا بهم وان كان ارفع منهم بقدر اصبع او اكثر او اقل اذا كان الارتفاع بقدر
يشير فان كان ارضاً مبسوطة وكان فى موضع منها ارتفاع فقام الامام فى الموضع

المرتفع وقام من خلفه اسفل منه والارض مبسوطة الا انهم في موضع من در وقال
 لأبأس وقال ان كان رجل فوق سطح او غير ذلك وكانا وغيره وكان الامام يقضي
 على الارض اسفل منه جاز للرجل ان يقضي خلفه ويقتدي بصلوته وان كان
 ارفع منه بشيء كثير وفي الكافي بدل قوله اذا كان الارتفاع بقدر شبر اذا كان
 الارتفاع بطن مسيل ففي الخبر اختلاف واضطراب مع عدم صحة سندها وهذا
 قد رد في الحكم المذكور المحقق ويجوز علو الامام على الامام عند الاصحاب وكلام
 المصنف في المنتهى يشعر بكون ذلك اجماعاً عندنا ويدل عليه مضافا الى اطلاق
 الاوامر موثقة بخمار السابقة وانما ما رواه الشيخ عن محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن
 عيسى عن صفوان وهو ممن اجمعت العصاة على تصحيح ما يصح عنهم من محمد بن
 عبد الله وهو مجهول عن الرضا عليه السلام قال سألته عن الامام يقضي في موضع
 والذين يصلون خلفه في موضع ارفع منه فقال يكون مكانهم مستويا فينبغي
 حملها على الاستحباب جمعا بين الأدلة الثابتة اختلاف الاصحاب في مقدار
 العلو المانع فقل ان الله القدر المعتد به واختاره المصنفنا وقيل قد شبر
 وقيل ما لا يخطأه الانسان وقرب المصنف في التذكرة ولم يلاحظ الى رواية ذرارة
 السابقة في المسئلة المتقدمة وقال في التذكرة لو كان العلوية اجاز اجماعا الثاني
 ان قلنا بالمانع فهل يخص البطلان بصلوة المامومين ام يتم صلوة الامام الذي ذكره
 الاصحاب الاول وذهب بعض القامة الى الثاني الرابع اتفق علما على ان لا يجوز
 التباعد بين الامام والماموم الا مع اتصال الصفوف واليه ذهب القامة واختلف
 الاصحاب في تحديد فذهب الاكثر الى ان المرجع فيه الى العادة وقال الشيخ في
 الخلاف حلت ما يمنع من مشاهدة والاقتداء بانعاله ويظهر من المبسوط
 جواز البعد شبرا ثمائة ذراع وقال ابو الصلاح وابن زهره لا يجوز ان يكون

بين الصفيين ما لا يتخطى ويدل على هذا القول صحة زيارته المتقدمة في المسئلة السابقة
واجاب منها المحقق في المعبر بان اشتراط ذلك مستبعد فعمل على الافضل وفيه تأمل
واجاب المصباح باحتمال ان يكون المراد ما لا يتخطى من الحائيل لا المسافة وفيه ان
الظاهر المسافر بقربة الصريح بحكم الحائيل بعد كاسبق مع ان هذا الحمل لا يوافق
قول المص من تجوز الصلوة خفف الشبايبك والحائيل القصير الذي لا يمنع المشاهدة
ويمنع الاستطراق الخامس لو خرجت السقوف المتخللة بين الامام والمأموم عن
الاقتداء اما لانتهاء صلواتهم واما لعدم وطهم الى الانفراد وحصل البعد المانع
من الاقتداء وقيل تنفس القدرة ولا تعود بانقلاله الى محل الصلوة ويجعل جواز
تجديد القدرة مع اقرب اذ لم يفعل فعلا كثيرا وذكر بعض المتأخرين ان الله
ان عدم التباعد انما يعتبر في ابتداء الصلوة خاصة كالجماعة والعدد في الجمعة
تمسكا بمقتضى الاصل السالم من المعارض وهو حسن وكذا لا يصح الایتمام مع وقوعه
اي المأموم قدام الامام هذا قول علمائنا اجمع على ما حكى عنهم وهو المحكى عن اكثر
القائمة لان المنقول عن فعل النبي والائمة عليهم السلام اما تقدم الامام وتساوي
الموقفين فيكون هذا خلاف المشرع ولان المأموم يحتاج الى معرفة حال الامام
لغرض المتابعة والتقدم يحوجه الى استعلاء حاله بالالتفات الى ما وراءه وذلك
مبطل وفي الوجهين تأمل وظاهر كلام المص جواز المساواة بينهما وهو المشهور
بين الاصحاب وحكى عن ظاهر ابن ابي عمير ليس المنع من ذلك واعتبار تأخر المأموم
ولعل الاول اقرب لاطلاق الادلة الدالة على شرعية الجماعة وما رواه الشيخ عن
محمد بن مسلم في الصحيح عن احدهما عليهما السلام قال الرجلان يؤم احدهما صاحبه يقوم
عن يمينه فان كانوا اكثر من ذلك قاموا خلفه ونحوه روى زاره عن الصادق
عليه السلام ان القيام عن اليمين من المحاذات بل فرده المتبادر والمجازاة فلو كان

التاخر واجبا كإياديه والاشغاره في مثل هذا المقام لان ما حذرنا عن تأخير الشا
 عن وقت الحاجة بل الاجزاء بالجهل ويؤيد ما رواه الشيخ عن سعيد الاعرج باشا
 لا بعد ان يعد موثقا قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي الصلوة
 فلا يجد في الصف مقاما يقوم وحده حتى يفرغ من حسابه قال نعم لا بأس يقوم
 بجذائه الامام وعن امير المؤمنين عليه السلام فان لم يمكن الدخول في الصف قام ^{جذائه}
 الامام اجزاء ويؤيد الرواية الذرية على صحة الصلوة بما اذا فصل كل منهما
 الامامة ولعل حجة ابن ادريس الثأسي بالنبي والائمة عليهم السلام وقوله
 عليه السلام في صحبة محمد بن مسلم فان كانوا اكثر مما خلفه وما في الاخبار من
 الصلوة خلفه وما في الاخبار من الصلوة خلفه وتقدم الافراد في الاستنابة
 بعده من يصلي بهم والجواب ان مداومة النبي والائمة عليهم السلام على ذلك ثم
 سلمنا لكنه اعم من الوجوب والامر بالقيام خلفه في صحبة محمد غير واضح الدلالة على
 الوجوب مع ان قرينة وهو الامر بالقيام عن يمينه مجهول على الاستجاب عند الأكثر
 وكذا التقدم في باقي الاخبار غير متعين الوجوب بل الدليل الدال على الاستجاب
 في اكثرها وجود واعلم ان الظاهر ان الاعتبار في التقدم والتساوي النظر
 الى العرف وتد ذكر جماعة من الاصحاب ان الاعتبار للتساوي بالاعقاب فلو
 تساوى العقبان لم نصر تقدم الاصابع رجل الماموم او رأسه وصدرة
 ولو تقدم عقبه على عقب الامام لم ينفعه تاخر اصابعه ورأسه واستقر
 المصنف في النهاية اعتبار التقدم بالاصابع والعقب معا وصرح انه لا يقدح في الثبوت
 تقدم رأس الماموم في حال الركوع والجلوس ومقادير الركبتين والاعجاز في حال التشهد
 وهذه التفاصيل ليس في شيء من النصوص واعلم انه اختلاف الاصحاب في جواز استدارة
 المامومين في المسجد الحرام حول الكعبة فحوزه ابن الحنبل بشرط ان لا يكون الماموم

أقرب إلى الكعبة من الإمام وبه قطع في الذكرى وأوجب المص ووقوف الماموم خلف
الإمام أو إلى أحد جانبيه كما في غير المسجد الحرام ولم يطلع في الجانبين على جهة يقدر بها
والنصوص خالية عن حكمه فالمسئلة محل تردد ويستحب للماموم الواحد ان يقف
على يمين الإمام إذا كان رجلاً على المشهور بين الأصحاب حتى المص في المنتهى وهذا
الموقف سنة فلو خالف بان وقف أو أحد على يسار الإمام أو خلفه لم يبطل صلوة
عند علمائنا اجمع وحكى في المختلف عن ابن الجنيده القول بالبطلان مع المخالف
والاصل في هذا الباب الروايتان السابقتان في المسئلة المقدمة وما رواه
الكليني والشيخ عن الحلبي بن يسار المدائني انه سمع من نينا الرضا عليه السلام عن
رجل صلى إلى جانب رجل فقام عن يساره وهو لا يعلم كيف يضع ثم علم وهو في الصلوة
قال يحول عن يمينه والروايات غير ناهضة بالدلالة على الوجوب فالقول بالاستحب
متجرباً باطلاً في الأدلة على جواز المخالفة وإن كان الماموم الواحد امرأة وجب
التأخران قلنا بتحريم المخاذات والآستحب كما هو الزايج ويدل على الاستحب روايات
منها ما رواه الشيخ عن أبي القباس قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يؤم المرأة
في بيته قال نعم تقوم وراءه وعن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله
عليه السلام قال الرجل يؤم المرأة قال نعم تكون خلفه وعن المرأة قوم النساء قال نعم تقوم
وسطاً منهن ولا تتقدمهن ويستحب للمرأة الواحدة مع التأخران تقف على يمين
الإمام لما رواه ابن بابويه عن هشام بن سالم في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام
قال الرجل إذا أم المرأة كانت خلفه عن يمينه سجودها مع ركبتيه وما رواه الشيخ
عن الفضيل بن يسار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أصلي المكتوبة بأم علي قال نعم
تكون عن يمينك يكون سجودها مجداً وقد بينك وإن كان مع الماموم الرجل الواحد
أمراً وقف الرجل عن يمين الإمام والنساء وخلفه لما رواه القاسم بن وليد

قال سألته عن الرجل يقبل مع الرجل الواحد معها النساء قال يقوم الرجل إلى جنب
 الرجل ويتلفن النساء خلفهن وليست أن يقف المرأة المؤمن بالعارى والنساء
 المؤمنات بالمرأة في صفة إني الامام اما النساء فقد عرا أخبار متعددة
 دالة على حكمها عند شرح قول المص ويحوز أن تام المرأة النساء واما العارى
 فيدل عليه ما رواه الشيخ عن عبد الله بن سنان في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال سألته عن قوم صلوا جماعة وهم امرأة قالوا لا متقدمهم الامام بركبته
 ويقبل بهم جلوساً وهو جالس والمشهور بين الاصحاب ثقتين الجلوس عليهم
 وقيل بوجوب القيام مع امن المطلق يدعه اطلاق الزاوية المذكورة وغيرها كحسنة
 زارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل خرج من سفينة عراؤنا أو سلب ثياباً ولم
 يجد شيئاً يقبل فيه فقال يقبل إيماءً وإن كانت امرأة جعلت يدها على فرجها
 وإن كان رجلاً وضع يده على سؤدة ثم يجلسان فيؤميا إيماءً ولا يركعان
 ولا يسجدان فيبدو ما خلفهما يكون صلواتهما إيماءً بركبتهما الحديث والآ
 على أنه يجب على الجميع الإيماء للركوع والسجود وادعى ابن ادریس الاجماع عليه
 وقال الشيخ في النهاية يؤمى الامام ويركع من خلفه وليسجد ويدل على الأول
 اطلاق الامر بالإيماء في الاخبار الصحيحة وعلى الثاني قول أبي الحسن عليه السلام
 في موثقه اسحق بن عمار في المرأة متقدمهم امامهم فيجلس ويجلسون خلفه يؤمى
 إيماءً بالركوع والسجود وهم يركعون ويسجدون خلفه على وجوههم ويظهر من
 المحقق في الاعتبار الميل إلى العمل بهذه الرواية حيث وقال وهذا حسنة لا يلتفت
 إلى من يدعى الاجماع على خلافها وهو غير بعيد والجمع بين الاخبار بالقول
 بالتخير في المأمومين ايضاً ممكن وليست أن تقف الجماعة خلفه لصحة محمد بن
 مسلم ورواية زارة السابقتين وليست أن يكون في الصف الاول اصل

الفضل اعني من له منزلة وكما من علم او عمل او عقل وقد نقل اتفاق العلماء على
ذلك ويدل عليه ما رواه الكليني وابن بابويه والشيخ عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام
قال ليكن الذين يلون الامام اولوا الاحلام منكم والتهى فان لسنى الامام اوتعايا
تؤمن وافضل الصفوف اولها وافضل اولها فادنى من الامام والاحلام
جمع علم بالكسر وهو العقل ومنه قوله تعالى ام تأمرهم احلامهم بهننا والتهى
بالضم ايضا العقل وتعالى اى لم يهتد لوجه مراده او عجز عنه ولم يطق احكاما
ومما يدل على افضلية الصف الاول ما روى الصدوق عن ابي الحسن
موسى بن جعفر عليه السلام ان الصلوة في الصف الاول كالجهاد في سبيل الله
قيل ولواجم الى ازيد من صف استحب اختصاص اهل الفضل بالصف الاول
ثم الثاني بمن دونهم وهكذا التاروى عن النبي صلى الله عليه وآله من طرق القامة
ليلى اولوا الاحلام ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الصبيان ثم النساء
قال في الذكرى وليكن يمين الصف لافضل الصف الاول لما روى ان اكرمة
تنقل من الامام اليهم ثم الى يسار الصف ثم الى الثاني والافضل للافضل وفيها
روى الكليني عن سهل بن زياد باسناده قال قال فضل ميا من الصفوف على ميا
كفضل الجماعة على صلوة الفرد قال في المنتهى وليتج ان يكون النسبة اليه من الطرفين
على السواء وروى عنه صلى الله عليه وآله من طريق القامة انه قال وسطوا الاما
وسدوا الخلل وفي بعض الروايات ما يدل على خلافه روى الكليني عن علي بن
ابراهيم الهاشمي رفعه قال رايته ابا عبد الله عليه السلام يقضى يقوم وهو الى زاوية
في بته بقرب الحائط وكلهم عن يمينه وليس على يساره احد مع ان فضيلة اليمين
يقضي استجاب توسيعها وليستجب اعادة المنفرة صلوة مع الجماعة سواء كان معهم
امامًا او مؤمنا هذا الحكم متفق عليه بين الاصحاب ويدل عليه روايات منها ما رواه

الشيخ عن محمد بن اسمعيل بن بزيع في الصحيح قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام ان احضر
 المساجد مع جيرانى وغيرهم فيأمرونى بالصلوة بهم وقد صليت قبل ان ايتهم
 فرجأ صلى خلفى من تقدي بصلوتى والمستضعف والجاهل واكره ان اتقدم
 وقد صليت الحال من يصلى بصلوتى ممن سميت لك فامرني في ذلك بامر الله
 انت هلى اليه واعمل به انشاء الله فكتب صلى بهم وعن الجاني في الصحيح عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال اذا صليت صلوة وانت في المسجد واقمت الصلوة فان شئت
 فاهرج وان شئت ففضل معهم واجعلها تسبيحاً وعن عمار الساباطي في الموثق قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى الفريضة ثم يجده قوماً يصلون
 جماعة ايجزله ان يعيد الصلوة معهم قال نعم وهو افضل قلت فان لم يفعل قال ليس
 به بأس وعن ابي بصير في الضعيف قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اصرى ثم اخل
 المسجد فقام الصلوة وقد صليت فقال صلى معهم بخيار الله اجهما اليه قال
 الصديق في الفقيه قال له رجل اصرى في اهل ثم اخرج الى المسجد فيقف موقف
 قال تقدم لأعليك وصل بهم واماماً واه الكليين والشيخ عن حفص
 النجاشي باسنادين احدهما من الحسن بن ابراهيم بن هاشم عن ابي عبد الله
 عليه السلام في الرجل يصلى الصلوة وحده ثم يجد جماعة قال يصلى معهم ويجعلها
 الفريضة فقال الشيخ المعنى في هذا الحديث ان من صلى ولم يفرغ بعد من صلوة
 وحده جماعة فليجعلها نافلة ثم يصلى في جماعة وليس ذلك لمن فرغ من صلوة بنية
 الفرض لان من صلى الفرض بنية الفرض فلا يمكن ان يجعلها غير فرض قال والذي
 يدل على ما ذكرناه ونقل موثقه سماعة قال سأله عن رجل يصلى فخرج الامام
 وقد صلى الرجل ركعة من صلوة فريضة قال ان كان اماماً عادلاً فيفضل اخرى
 وينصرف ويجعلها تطوعاً وليدخل مع الامام في صلوة فان لم يكن امام عادلاً

الله

فليبن على صلوة كما هو ويصلي ركعة اخرى معه ويجلس قد رما يقول اشهد ان لا اله الا
وهذا لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وآله ثم ليتم صلوة
معه على ما استطاع فان التقية واسعة وليس شيء من التقية الا وصاحبها مأجور
عليها ان شاء الله وعلى هذا المعنى الذي ذكره الشيخ امكن الخبر والاعلى محل البحث
واستبعد هذا المعنى بعض المتأخرين وقال الظاهر ان معنى قوله عليه السلام ويجعلها
الفريضة ان يجعلها الصلوة التي صلاها او لا لا غيرها من الصلوات وعندى هذا المعنى
محتمل الا ان المعنى الذي ذكره الشيخ ايضا غير بعيد قال الشيخ ويحمل ايضا ان يكون اذا
بقوله ويجعلها فريضة قضاء لما فات من الفريضة واستدل بما رواه من ابن ابي عمير
في الصحيح عن سلمة صاحب السابري عن اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
يقام الصلوة وقد صليت فقال صل واجعلها المأفوات وقد روى الصدوق في الفقيه
من هشام بن هشام في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام نحو من رواية مفص ثم قال وقد روى
ان يحجب له انقلها واتمهما واعلم ان المستفاد من كلام المصنف فضل الحكم المنفردات من
صلى الفريضة في جماعة ثم وجد جماعة اخرى لا يستحب له الاعادة ووجه بعض فاضل المتأخرين
وترد فيه المصنف في المنتهى وحكم الشهيد في الذكرى باستحباب الاعادة للمنفردة والجامع
ولا يبعد هذا القول نظر الى عدم الاستفصال في صحيحة محمد بن اسمعيل والاحوط الاول
لعدم ما يند عليه صريحا وتوقف الصلوة على توقيف المشاور وقد روى عنه عليه السلام
لا تصل صلوة في يوم مرتين ولو صلى اثنان فرادى ففي استحباب اعادة الصلوة
طها جماعة وجهان اقرها المنع لعدم عموم الروايات التي هي الاصل في هذا الباب
بالنسبة الى محل البحث واذا اعاد المنفردة صلوة جماعة وقصد التقرض للوجه في النسبة
فوى الاستحباب بخروج عن عهد الصلوة الواجبة بالاولى فلا يكون الثانية
واجبة وجود الشهيد في الذكرى والدروس ايقاعها على وجه الوجوب استناد الى

الى رواية هتاشم بن سالم وهو ضعيف جدا او يكره وقوف المأموم التجل وحده مع
 سعة الصفوف على المشهور بين الاصحاب ونقل بعضهم الاجماع عليه نقله المصنف
 وغيره وحكى عن ابن الجنيده انه منع من ذلك والاول اقرب لنا على وجهان تركها
 ما رواه الشيخ عن الفضيل بن يسار في الصحيح من ابي عبد الله عليه السلام قال اتوا
 الصفوف اذا وجدتم خللا ولا يضرك ان تتأخر اذا وجدت ضيقا في الصف
 وتمشي من غير فاحتي يتم الصف وفن السكوف عن جعفر عن ابيه عليهما السلام قال
 قال امير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تكونن في العيكل
 قال ان تصلي خلف الصفوف وحده وعن ابيه عن ابائه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله سواء بين موقوفكم وحاذوا بين منابكم لا يستخوذ عليكم الشيطان
 ويؤيد ما دل على انه يكبر ويمشي حتى يلحق بالصفوف اذا اظهرا ان الحق
 بالصفوف الدخول فيها روى الشيخ عن معاوية بن وهب في الصحيح قال رايت ابا عبد الله
 عليه السلام يوما وقد دخل المسجد الحرام لصلوة العصر فلما كان دون الصفوف
 ركعوا فركع ثم سجد السجدةين ثم قام فمضى حتى لحق بالصفوف وعلى الجواز ما رواه
 الشيخ عن ابي الصباح باسناد فيه اشراك قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 التجل يقوم في الصف وحده قال لا بأس انما يحد واحد بعد واحد اخرج ابن
 الجنيده برواية السكوني السابقة وبما روى من طريق القاسم ان النبي
 صلى الله عليه وآله ابصر رجلا خلف الصفوف وحده فامر ان يعيد الصلوات
 والجواب بعد النزول عن استضعاف السند انما يجوز ان على الكراهة جميعا بين
 الادلة ولا كراهة في القيام وحده اذا كان الصف متصفا بالارواه الشيخ عن
 سعيد بن عبد الله الاعمري في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التجل
 يدخل المسجد ليصلي مع الامام فيجد الصف متصفا باهله فيقوم وحده حتى

يفرغ الإمام من الصلوة يجوز ذلك له فقال نعم لا بأس به والاولى وقوفه
بجذاه الإمام له رواية سعيد الاعرج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يأتي الصلوة فلا يجد في الصف مقاما يقوم وحده حتى يفرغ من صلوة قال نعم
لا بأس يقوم بجذاه الإمام ولو وجد المصلي خلا في صف فله السعي اليه ولا كراهة
في خرق الصفوف لانهم قصر واجب تركوا تلك الخلل نعم لو امكن الوصول اليه بدون
خرق الصف لا يبعد ان يكون اولى ولا كراهة في وقوف المرأة وحدها اذا لم يكن
نساء بل ينحب لها ذلك ويكون ايضا تمكين الصبيان من الصف الاول بل يكن
تقديم غير اولى الفضل من الصف الاول ويكون لهم ايضا التقل بعد قامت
الصلوة على المشهور بين الاصحاب ونقل عن الشيخ في النهاية وابن حمزة انها منعان
ذلك قال في الذكرى وقد يحمل على ما لو كانت الجماعة واجبة وكان ذلك يؤيد
الى قولها والاول اقرب لما رواه الشيخ وابن بابويه عن عمر بن يزيد في الصحيح انه سأل
ابا عبد الله عليه السلام عن الرواية التي يروونها لا ينبغي ان يتطوع في وقت صلاة
ما حده هذا الوقت قال اذا اخذ المقيم في الاقامة فقال له ان الناس يختلفون
في الاقامة قال الاقامة الذي يقضى معهم ويؤيد الامر بالقيام الى الصلوة
عند سماع قد قامت وقد تعلل الكراهة المذكورة بان فيه تشافل بالرجوع
عن الرجوع وفيه تأمل ويكره ايضا القراءة خلف الموضي الا اذا لم يسمع صوت الامام
ولا همهمه فيستحب له القراءة مع على رأى اختلاف الاصحاب في هذه المسئلة اختلافا
كثيرا حتى قال الشارح الفاضل انه لم تنف في لفقه على خلاف في مسئلة يبلغ
ما في هذه المسئلة من الاقوال ولذا كررنا من الاقوال الذي وصل الى في هذه
المسئلة قال ابو جعفر بن بابويه في المقنع واعلم ان على القوم في الركعتين الاولتين
ان يستمعوا الى قراءه الامام واذا كان في صلوة لا يجهر فيها بالقراءة سبحوا وعليهم

في الركعتين الاخرتين ان يسجوا وقال المرتضى لا يقرأ المأموم خلف الموقوف
 به في الاقلتين في جميع الصلوات من ذوات الجهر والاختفات الا ان يكون صلوة
 جهر لم يسمع فيها المأموم قراءة الامام فيقرأ كل واحد لنفسه وهذا الشهر الثوب
 وروى انه لا يقرأ فيها جهر فيه الامام ويلزمه القراءة فيما خافت فيه الامام وروى
 انه بالخيار فيما خاف فيه فاما الاخيرتان فالاولى ان يقرأ المأموم او يسبح فيها وروى
 انه ليس بالخيار عليه ذلك وقال الشيخ في النهاية اذا تقدم من هو بشرائط الامانة
 فلا تقرأ خلفه جهر به او اختفائية بل تسبح مع نفسك ويحمد الله وان كانت
 جهرية فانصت للقراءة فان خفي عليك قراءة الامام قرأت لنفسك وان سمعت
 مثل الهمهمة من قراءة الامام من قراءة الامام جاز لك ان لا تقرأ وانت محجّر
 في القراءة ويستحب ان يقرأ الحمد وحدها فيما لا يسمع الامام بالقراءة فيها وان لم
 يقرأها فليس عليك شيء وقال ابن البراج ومشي أم من يتبع تقدمه بغير في صلوة
 جهر وقراءة فلا يقرأ المأموم بل يسمع قراءة وان كان لا يسمع قراءته كان محجرا بين
 القراءة وتركها وان كانت صلوة اخفات استحب للمأموم ان يقرأ فاتحة الكتاب
 وحدها في سجود ان يسبح الله ويحمد وقال ابو الصلاح ولا يقرأ خلفه في الاقلتين
 من كل صلوة ولا في لفظة الا ان يكون بحيث لا يسمع قراءته ولا صوتيه فيما يجهر فيه
 فيقرأ وهو في الاخيرتين من الرباعيات وثالثه المغرب بالخيار بين قراءة الحمد
 والتسبيح والقراءة افضل وقال ابن حزم فالواجب اذ بقراءة شيئا وعندها الانصات
 لقراءته ثم قال وانما اقتدي بالامام لم تقرأ في الاقلتين فان جهر الامام وسمع
 وان خفي عليه قراءة وان سمع مثل الهمهمة فهو محجّر ان خافت الامام تسبح في نفسه
 وفي الاخيرتين ان قراءه كان افضل وان لم يقرأ جاز وان تسبح كان افضل من
 السكوت وقال سلك في قسم المندوب ولا يقرأ المأموم خلف الامام وروى

ان ترك القراءة في صلوة الجهر خلف الامام واجب والا ثبت الاول وقال ابن زهر
ويلزم المؤمن ان يقتدى بالامام عنهما وفعلنا فليقرأ في الاولين من كل صلوة
ولا في الفناة الا ان يكون صلوة جهر وهو لا يسمع قراءة الامام واما الاخيرتان
فانما المغرب فحكمه فيها حكم المنفرد قال في الذكرى وهذه العبارة وعبارة ابى
الصلاح تعطى وجوب القراءة والتسبيح على المؤتم في الاخيرتين وكاتهما اخذاه
عن كلام المرتضى وقال ابن ادریس اختلفت الرواية في القراءة خلف الامام المؤتم
بفروى انه لا قراءة على المأموم في الاولين في جميع الركعات والصلوات سواء
جهرية واخفائية في اظهر الروايات والذي يقتضيه اصول المذهب ان الامام
ضامن للقراءة بالاختلاف ففروى انه لا قراءة على المأموم في الاولين في جميع الصلوات
الجهرية والاخفائية الا ان يكون صلوة جهر لم يسمع فيها المؤتم قراءة فيقرأ لنفسه
وروى انه يكتفى فيما جهر فيه الامام بالقراءة ولا يقرأ هو شيئا ويلزمه القراءة
فيما خافت وروى انه بالخيار فيما خافت فيه الامام فاما الركعتان الاخيرتان فقد
روى انه لا قراءة فيهما ولا تسبيح وروى انه يقرأ فيهما او تسبيح والا قول اظهر وقال المحقق
ويكمن القراءة خلف الامام في الاخفائية على الاشهر وفي الجهر لو سمع ولو جهمة
ولو لم يسمع قراءة وقال ليستط القراءة عن المأموم وعليه اتفاق العلماء ونقل عن
الشيخين اتفاقا لا لا يجوز ان يقرأ المأموم في جهمة اذا سمع قراءة الامام وهو جهمة
وقال ابن عمه نجيب الدين رحمه الله ولا يقرأ المأموم في صلوة جهر بل يصنع طائفا
لم يسمع وسمع كالمهمه اجزاء وجان ان يقرأ وكان في صلوة اخفات تسبح مع نفسه
وحمد الله ونادى الى قراءة الحمد فيما لا يسمع فيه وقال المم في المختلف ولزودنا
اجود ما بلغنا من الاحاديث واوضحها طريقا ثم نقلت عنك من الروايات الآتية
ثم قال والا قرب في الجمع بين الاخبار استجاب القراءة في الجهمة اذا لم يسمع ولا جهمة
لا الوجوب وتحريم القراءة فيها مع السماع لقراءة الامام والتحريم سواء سمع

قراءة الإمام لا وليتجب في الجهر مع السماع عند عملنا اجمع ثم نقل عن الشيخين
انه لا يجوز القراءة في الجهر مع السماع وهو مهمة ثم قال وما يحتمل الكراهة وقال لو لم يسمع
القراءة في الجهرية ولا همهمة فالأفضل القراءة ونقل عن الشيخ استحباب قراءة الحمد
خاصة في صلوة الشراء التي اطلعت عليه في هذا الباب روايات الاولى ما رواه
ابن بابويه عن الجلي في الصحيح ورواه الكليني والشيخ عنه في الحسن باب هيم بن هاشم
عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا صليت خلف امام موثقه فلا يقرأ خلفه سمعت
قراءة ولم تسمع الا ان يكون صلوة يجهر فيها بالقراءة ولم تسمع فاقراء الثانية ما رواه
الكليني والشيخ عنه عن عبد الرحمن بن الخاج في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن الصلوة خلف الامام اقراء خلفه فقال اما الصلوة التي لا يجهر فيها بالقراءة
فان ذلك جعل اليه فلا يقرأ خلفه واما الصلوة التي تجهر فيها فاما امر الجهر
لينصت من خلفه فان سمعت فانصت وان لم تسمع فاقراء هكذا في الكافي ونقله
في التهذيب متفاوت في المتن الثالث ما رواه الشيخ وابن بابويه والكليني عن ذلك
ومحمد بن مسلم في الصحيح قال قال ابو جعفر عليه السلام كان امير المؤمنين عليه السلام يقول
من قراء خلف امام ياتمه به فمات بعث على غير الفطرة الرابع ما رواه ابن بابويه
عن زيار في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام انه قال وان كنت خلف امام فلا تقول شيئا
في الاوليين وانصت لقراءة ولا تقرأ شيئا في الاخيرين فان الله عز وجل يقول للمؤمنين
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون
والاخيرتان بقا الاوليين الخامسة ما رواه الشيخ عن الجلي في الصحيح عن ابي عبد الله
عليه السلام قال اذا صليت خلف امام ياتمه به فلا تقرأ خلفه سمعت قراءة ولا تسمع
السادسة ما رواه الشيخ عن سليمان بن خالد في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
ايقراء الرجل في الاولى والعصر خلف الامام وهو لا يعلم انه يقرأ قال لا ينبغي له ان يقرأ

٢٢٧
بكم الى الامام السابعة مارواه الكليني والشيخ عنه عن زرارة في الحسن بابراهيم بن
هاشم عن احدهما عليهما السلام قال اذا كنت خلف امام ياتم به فانصت وستمع في نفسك
الثامنة مارواه الكليني والشيخ عنه عن قتيبة في الحسن بابراهيم بن هاشم
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كنت خلف امام ترضى به في صلوة يجهر فيها بالقراءة
فلم تسمع قراءة فاقراء انت لنفسك وان كنت تسمع الحمهمة فلا تقرأ الا تسعة
مارواه الشيخ عن الحسن بن علي بن يقطين في الصحيح قال سألت ابا الحسن الاول
عليه السلام عن الرجل يصلي خلف امام يقتدي به في صلوة يجهر فيها بالقراءة
فلا تسمع القراءة قال لا بأس ان صمت وان قراء العاشرة مارواه الشيخ عن عبد الله
بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كنت خلف الامام في صلوة
لا يجهر فيها بالقراءة حتى يفرغ وكان الرجل مامونا على القرآن فلا تقرأ خلفه في
الاوليين وقال يجزيك التسبيح في الاخيرة ان قلت اى شيء يقول انت قال اقراء
فاتحة الكتاب الحادية عشرة مارواه الشيخ وغيره وعن عمر بن يزيد في الصحيح قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امام لا بأس به في جميع امره فان غاب عنه لم يسمع
ابويه الكلام الغليظ الذي يفضيها ما اقراء خلفه قال لا تقرأ خلفه ما لم يكن
عادفا قاطعا الثانية عشرة مارواه الشيخ عن يونس بن يعقوب في الموثق قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة خلف من ارتضى به اقراء خلفه
فقال من رضى به فلا تقرأ خلفه الثالثة عشرة مارواه الشيخ عن سماعة
في الموثق قال سألت عن الرجل يأم الناس فيسمعون صوته ولا يفقهون ما
يقول فقال اذا سمع صوته فهو يجزيه واذا لم يسمع صوته قراء لنفسه الرابعة عشرة
مارواه ابن بابويه والشيخ عن بكر بن محمد الازدي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اني اكره للمؤمن ان يصلي خلف الامام في صلوة لا يجهر فيها بالقراءة فيقوم كانه

هذا قال قلت جعلت فداك فيصنع ماذا قال يسمع الخامسة عشرة ما رواه عن
 ابراهيم بن علي المداقي وابي احمد عمرو بن الربيع البصري من جعفر بن محمد ^{عليهما السلام}
 انه سئل عن القراءة خلف الامام فقال اذا كنت خلف الامام قولا وتثني به فانه يحريك
 قراءته فان احببت ان تقرأ فاقراء فيما يخاف فيه فاذا جهرا فصوت قال الله
 تعالى وانصتوا لقلكم ثم همون السادسة عشرة ما رواه الشيخ عن سالم بن ابي
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كنت امام قوم فعليك ان تقرأ في الركعتين ^{الاوليين}
 وعلى الذين خلفك ان يقولوا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
 وهم قيام فاذا كان في الركعتين الاخيرتين فعلى الذين خلفك ان يقرأ فاتحة
 الكتاب وعلى الامام التسبيح مثل ما يسمع القوم في الركعتين الاخيرتين السابعة عشرة
 ما رواه الشيخ عن الحسين بن بشير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل عن القراءة
 خلف الامام فقال لا ان الامام ضامن للقراءة وليس يضمن الامام صلوة الذين
 خلفه وانما يضمن القراءة الثامنة عشرة قال الصدوق في الفقيه وفي روايه
 عبيد بن زرارة انه ان سمع المصنفه فلا يقرأ التاسعة عشرة ما رواه الشيخ عن
 عبد الرحيم القصير قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول اذا كان الرجل يقرأ
 يام الناس فقرأ القرآن فلا تقرأ واعند قراءة العشرة ما نقله الحق
 في المعبر عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام اذا كان مامونا على القراءة
 فلا تقرأ خلفه في الاخيرتين الحادي والعشرون ما نقله الحق ايضا عن ابي
 حذيفة عنه عليه السلام قال اذا كنت في الاخيرتين فعلى الذين خلفك يقرؤن
 فاتحة الكتاب اذا عرفت هذا فاعلم ان الذي يرجع عندي بالنظر الى هذه الاخبار
 بتحريم القراءة في الاخيرتين مطلقا سواء كان في الاوليتين ام في الاخيرتين
 وكذا تحريم القراءة في الجهرية عند سماع قراءة الامام ولو كانت هممة وان كان

يستحب القراءة اذا كانت الصلوة جهرية ولم يسمع القراءة ولا همهمة اما تحريم القراءة
اذا كانت الصلوة جهرية وسمع قرائته الامام فلا امر بالابصات في الآية وللرواية الاولى
والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والثامنة والحادية عشرة
والرابعة عشرة والسادسة عشرة وللأمر في هذه الأخبار وان لم يكن صريحاً في ^{حجب}
عدم القراءة الآية فيهم منه ذلك بقراءة الآية والخبر الثالث ولا يعارض
ما ذكرناه عموم رواية أبي حنيفة الدال على رجحان القراءة للمأموم في الركعتين
الخيرتين لأخباره ضعيفة لا يصلح معارضاً لما ذكرنا من الأخبار وما
الحاق استماع الهمهمة بالاستماع التام فلم يعمم الآية وصدق النعمان وعموم الرواية
الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والحادية عشرة والثامنة عشرة ^{والسابعة}
ببر في الرواية الثامنة عشرة والسادسة عشرة واما تحريم القراءة في الاخفائية مطلقاً
فللرواية الاولى والثانية والثالثة والخامسة والسادسة والحادية عشرة والثامنة
عشرة فان قلت ظاهر الرواية السادسة الكراهية حيث قال عليه السلام لا ينبغي وايضاً
ظاهر صحيحه عبد الله بن سنان رجحان القراءة للمأموم في الركعتين الأخيرتين حيث
خصّ انتهى من القراءة بالاوليتين وقال يحرّك التسبيح في الأخيرتين فانه يدل على
اجزاء القراءة او رجحانه وقوله عليه السلام في موثقته سمعته وان لم يسمع صوته قرأ نفسه
شامل للاخفائية وايضاً يعارض ما ذكرتم الرواية والخامسة عشرة والسادسة
عشرة قلت الجواب عن الاول ان لفظه لا ينبغي كبراً ما يتعمل في المعنى الشامل للتحريم
وليس له ظهور واضح في الكراهية بحيث يصلح للاحتجاج سلباً لكنّها تحمل على ما ذكرنا
جمعاً بين الأدلة اذ ظاهر ان هذه التاويل اقرب من ارتكاب التاويل في الأخبار
الكثيرة وعن الثاني ان التخصيص بالاوليتين خرج مخرج الأغلب حيث تكون الاولتان
محل القراءة غالباً فلا يعتبر المفهوم وقوله يحرّك التسبيح في الأخيرتين ليس له دلالة

واضح على اجزاء غير فكانه لرفع توهم ان التسبيح كيف يكون محض يامع ان الصلوة لا يتم
الا بالقراءة فدلعه عليه السلم بالتخصيص على الاجزاء وليس الغرض متعلقا باجزاء
غيره او رجحانه وقوله يحزبك التسبيح يحتمل ان يكون المراد به تسبيح الامام ويحتمل و
ويحتمل ان يكون المراد به تسبيح المأموم وقوله عليه السلم اقروا فاتحة الكتاب لا يدل على
ما ذكر لان الايتام بالنسبة اليه عليه السلم لا يتحقق الا خلف عن المرضي وهناك
لا يسقط القراءة فلا يدل على رجحان القراءة خلف المرضي على ان وقوله وقال يحزبك
التسبيح في الاخيرتين الى اخره منقطعاً عن الخبر الاول ذكر الراوي بعد نقل
الخبر الاول لان يكون ثمة للرواية الاولى ويؤيد ذلك بعد فرض الايتام بالنسبة
اليه عليه السلم وح لا يدل الخبر عن رجحان القراءة بالنسبة اليه الى المأموم والمجواب
عن الثالث ان المتبادر من الرواية ان الكلام في الصلوة الجهرية وعن الرابع ان
الرويتين ضعيفتان لا يصلحان لمعارضة ما ذكرنا من الأدلة واما رجحان
القراءة اذ لم يسمع القراءة في الجهرية فللرواية الاولى والثانية والثالثة والرابعة
عشرة ولا يدفعه الرواية الخامسة لانه مطلق والمقيد كما علم عليه مع ان الحسبي
راوى هذا الحديث قد نقل الاستثناء السابق الدال على ما ذكرنا فيجوز ان يكون
الراوي ههنا قد اسقط بعض الرواية واما عدم وجوب القراءة في الصورة المذكورة
فللرواية التاسعة واعلم انه ذكر جماعة من اصحاب انه يستحب للمأموم التسبيح في الاغتسال
وهو حسن للرواية الرابعة عشرة ويحتمل ان يقال بعموم استحباب التسبيح عند النظا
حسته زواره لكن فيه عدول عن ظاهر الآية اذا الظاهر ان الانصات الذي هو التكو
ين فيه وباجمله الجمع بينهما وبين الآية يكون بوجهين اما بان يقال التسبيح الخفي بحيث
لا يظهروه ولا يفهم لا ينافي صدق الانصات والتكوي العرفي او يقال المراد بالتسبيح
في الخبر التسبيح والذكر القلبي ويشعر به قوله عليه السلم في نفسك واما قيد المصنف

229
المريض القراءة خلف غير المريض وقال في المنتهى لا تقرب فيه خلافا ويدل عليه
استفاء القدوة وكونه منفردا في نفس الامر وان تابعه ظاهر فلا يسقط القراءة
الواجبة ويدل عليه ايضا ما رواه الكليني والشيخ عنه عن الحلبي في الحسن بابهم
بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا صليت خلف امام لا يقتدي به ^{فاقرأ}
خلفه سمعت قراءته اولم تسمع وما رواه الشيخ عن علي بن اسباط في الحسن ^{بعض}
اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام راي جعفر عليه السلام في الرجل يكون خلف
الامام لا يقتدي به فيسبق الامام بالقراءة قال اذا كان قد قرا وام الكتاب
اجزأه يقطع ويترك قوله عليه السلام يقطع يعني السورة ومفهومه عدم الاجزاء
عند عدم قراءة الحمد لا يقال قد روى الشيخ عن عبد الله بن بكير في الموثق وهو ممن
اجمعوا العصابة على تصحيح ما يصح عنه عن ابيه بكير بن امين وهو مدوح قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن الناصب يا مئانا تقول في الصلوة معرقا اما اذا جهر
فانصت للقرآن واسمع ثم اركع واسجد انت لنفسك وهذه الخبر قال على عدم
وجوب القراءة لا تقول قد اجيب عنه بوجهين احدهما انه لا يلزم من الانصات
عدم القراءة مجازا لانصات عند قراءة الامام والقراءة عند سكوتة كما روى الشيخ
عن معاوية بن وهب في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يأم
القوم وانت لا ترضى به في صلوة يجهر فيها بالقراءة فقال اذا سمعت كتاب الله
يتلى فانصت له قلت فانه يشهد على بالشرك قال ان عصي الله قاطع الله فردت
عليه فابي ان يرضى لي قال فقلت له اصلى اذن في بيتي ثم اخرج اليه فقال انت وذاك
وقال ان عليا عليه السلام كان في صلوة الصبح فقرأ ابن الكوا وهو خلفه ولما دوى
اليك والى الدين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك ولنكونن من الخاسرين
فانصت على تعظيم القرآن حتى فرغ من الاية ثم عاد في قراءته ثم عاد ابن الكوا

الآية فانصت على ايضا ثم قراوا معا وابن الكوا فانصت على ثم قال فاصبر ان وعد الله
 حتى ولا يستخفك الذين لا يؤمنون ثم اتم السورة ثم ركع وهذا الجواب لا يخلو
 عن بعد وثانيهما ان يكون المراد حال الحقيقة في ينصت ويقرا فيما بينه وبين
 نفسه سرا لا يجب بالقراءة في الجهرية لما رواه الشيخ عن علي بن يقطين في الصحيح
 قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يصلي خلف من لا يقتدي بصلواته و
 الامام يجهر بالقراءة قال اقرأ لنفسك وان لم تسمع نفسك فلا بأس وعن محمد بن
 ابي عمير في الصحيح عن محمد بن اسحق ومحمد بن ابي حمزة وهو ثقة عن ذكره عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال يحزبك اذا كنت معهم من القراءة مثل حديث النضر
 ومحمزة الفاتحة وحدها مع تعدد قراءة السورة وان قلنا بوجوب السورة
 والظاهر انه لا خلاف فيه بين الاصحاب ونقل بعضهم الاجماع عليه ويدل عليه
 رواية علي بن اسباط السابقة وغيرها ولو ركع الامام قبل اكمال الفاتحة فقبل
 ان يقرأ في ركوعه وقيل يسقط القراءة للضرورة وبه قطع الشيخ في التهذيب
 حتى قال ان الانسان اذا لم يلحق القراءة معهم جاز له ترك القراءة والاعتداد
 بتلك الصلوة بعد ان يكون قد ادرك الركوع واستدل بما رواه عن اسحق بن
 عمار في الضعيف قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني ادخل المسجد فاجد الامام
 قد ركع وقد ركع القوم فلا يمكن ان اؤذن واقیم واكر فقال لي فاذا كان كذلك
 فادخل معهم في الركعة واعتد بها فاتقيا من افضل ركعاتك قال اسحق فلما سمعت
 اذان المغرب وانما لي بابي قاصد قلت للعلم افطر اقيمت الصلوة فجاءني
 فقال نعم فممت مبادرا فدخلت المسجد فوجدت الناس قد ركعوا فركعت
 مع اول صف ادركت واعتدت بها ثم صليت بعد الانصراف اربع ركعات
 ثم انصرفت فاذا الخمسة او ستة من جيران قد قاموا الى من الخرم وميدين والامويين

فأقعدوني ثم قالوا يا هاشم جزاك الله عن نفسك خيراً فقد والله رأينا خلاف
ما ظننا بك وما قيل فيك فقلت وإني شئ ذاك فقالوا ابتعناك حتى قمت إلى الصلوة
ونحن نرى أنك لا تقتدي بالصلوة معنا فقد وجدناك قد اعتدت بالصلوة
معنا وصليت بصلوة تنافضني الله عنك وجزاك خيراً قال فقلت لهم سبحان الله
المثلي يقال هذا فعلت إن أباعد الله عليه التسليم يا مرفي الآ وهو يخاف على
هذا وشبهه ويدل عليه أيضاً رواه الشيخ عن أحمد بن عائد في الضعيف قال قلت
لأبي الحسن عليه السلام إنني أدخل مع هؤلاء في صلوة المغرب فيجعلون لي ما أنا وذن
واقيم ولا اقرأ شيئاً حتى أذكر كواكع معهم أفجزني ذلك قال نعم والرواياتان ضعيفتان
ليشكل التعويل عليهما والائتمام والامانة عند عدم التمكن من قراءة ألفاً تحة طريقة
الاحتياط ويجب التبعة لأخلاف في ذلك بين الأصحاب بل قال المحقق في المعتبر
يجب متابعة الإمام في أفعال الصلوة وعليه اتفاق العلماء وفي المنتهى متابعة
الإمام واجبة وهو قول أهل العلم واستدل عليه ببعض الروايات الواردة من
طريق العامة وبديل عليه الرواية الأبية وعدم صدق الجماعة بدونه فلا يسقط منه
القراءة الواجبة وفترت المتابعة هنا بعدم تقدم المأموم على الإمام فلو قدم
بطلت صلوة ولو أخر صحت وفي المسألة تردد والأقرب الجواز لأصل عدم جوب
التأخر وصدق الجماعة عند المقارنة نعم التأخر أفضل قال ابن بابويه إن من المأمومين
من لا صلوة له وهو الذي ليسبق الإمام في ركعة وسجدة ودفعه ومنهم من له صلوة
واحدة وهو المقارن له في ذلك ومنهم من له أربع وعشرين ركعة وهو الذي يتبع
الإمام في كل شيء ويكعب بعبك ويسجد بعبك ويرفع منهما بعدد هذا في الأفعال
وأما الأقوال فالظاهر أنه لأخلاف في وجوب المتابعة في تكبيرة الإحرام وهل
يجوز المقارنة فيه قولاً أن أجودها المنع للشك في تحقق الجماعة والائتمام فلا يحصل

اليقين بالبراءة من التكليف الثابت واستدل عليه ايضا بقول النبي صلى الله عليه وآله
 اذ اكبر فكبر وافات النساء طاهر في التعقيب وبيان النطاق من الاقتداء بامام
 صدق المصلي عليه حال اليقظة وادارة الاقتداء ولا يتحقق ذلك الا بالشروع فيها بالتلبس
 بالتكسية واما باقى الاقوال ففي وجوب المباشرة فيها قولان احدهما عدم الوجوب
 واختاره المصنف وثانيهما الوجوب واختاره الشهيد في جملة من كبره والاول اقرب
 لحصول الامتثال بالتكليف المقتضى للخبر اذ المكلف به الايتان بالاقوال لا بالاق
 التكليف وعدم ما يصلح للتقييد فنوجب قيدا احتاج الى دليل ولا نلوه وجب
 المتابعة فيها لوجب على الامام الجهر بها لينمك المأموم من متابعتها والثاني باطل
 اجناعا فيلزم بطلان المقدم وتكليف المأموم بتأخير الذكر الى ان يعلم وقوعه
 من الامام او يظن ذلك لا يخلو من بعد والاستدلال على عدم وجوب المتابعة
 يجوز تقديم التسليم ضعيف فان لم يتابع المأموم في الاعمال وقدم على المأموم الامام
 في الركوع او السجود او القيام عامدا استمر حتى يلقيه الامام والآى وان لم يكن
 التقديم عامدا رجع داعيا ومع الامام تقديم المأموم لا يخلو اما ان يكون في رفع
 الرأس من الركوع او السجود او في نفس الركوع او السجود فان كان التقديم في رفع
 الرأس من الركوع او السجود فلا يخلو اما ان يكون عمدا او سهوا فان كان عمدا فالمشهور
 بين الاصحاب انه ليسمى ونسبه في الذكرى الى المتأخرين وظاهر الشيخ في المبسوط
 حيث قال من فارق الامام بغير عذر بطلت صلاته وقال المفيد في المفتحة ومن صلى
 مع امام ياتم برفع رأسه قبل الامام فليعد الى الركوع حتى يرفع رأسه معه وكذلك
 اذا رفع رأسه من السجود فيلزم الامام فليعد الى سجوده ليكون ارتفاعه عنه مع الامام
 وعموم هذه العبارة يشتمل العامد ايضا حجة القول بالاستمرار ما رواه الشيخ
 عن عبد الله بن المغيرة في الصحيح وهو ممن اجمعت العصاة على تصحيح ما يصح عنهم عن

غياث بن ابراهيم الثقفي وقد ذكر الشيخ في بعض المواضع انه تبرى قال سئل ابراهيم الله
عليه السلام من الرجل يرفع رأسه من الركوع قبل الامام ايقوذا فيركع اذا ابطاء الامام
ويرفع رأسه قال لا وانه عاد الى الركوع او السجود بعد الرفع منه يكون قد زاد ما
ليس من الصلوة من غير عذر ومسوخ للزيادة وهو مبطل واستشكل بضعف الرواية
من حيث السند وعدم دلالتها على ان الرفع وقع على سبيل العمد وبأن الفعل المتقدم
على فعل الامام وقع منهبا عنه كما هو المفروض لترتب الاثم عليه اجبا فلا يكون
مبرا للذمة ولا مخرجا عن العمد واعادته يستلزم زيادة في فعال الصلوة وهو
مبطل عندهم فيحتمل بطلان الصلوة لذلك وفي المحتين والاشكال نظرا لما المحجة
الاولى وهي الرواية فلاقتها معارضة بالاجابة والاية الدالة على العود ولا قرينة
على اختصاص هذه الرواية بالعامة واختصاص تلك الرواية بالتأهي ففي التخصيص
المذكور تحكم واضح وما المحجة الثانية فلا تالانم ان الزيادة في الصلوة مبطله مطلقا
لا بد لذلك من دليل واما في الاشكالات فلا اشرا اليه مرارا من ان الرجح عندي
العمل بالاجابة الموثقة مع ان غياث بن ابراهيم وثقه النجاشي ولم يذكر انه تبرى
وكذلك الشيخ لم يذكر ذلك في الفهرست ولا حين ذكر من اصحاب الصادق والكاظم
عليهما السلام اما ذكر ذلك حين ذكر في رجال الباقر عليه السلام مع ان في صحة الرواية
الى عبد الله بن المغيرة اشعارا واضحا بحسنها والرواية وان لم يكن صريحة في العمد الا ان
عمومها يشمل فيمكن الاستدلال بظاهرها وكون الفعل المتقدم على فعل الامام وقع
منهبا عنه مسلم لكن لانم ان الرفع واجب بالاصالة حتى يلزم من عدم مشروعية وجوب
الاعادة على ان استلزام اعادته بطلان الصلوة بناء على انه زيادة في الواجب حم
والتحقيق ان مقتضى الجمع بين الخبر السابق وبين الاجابة الالية التحيير بين الاستمرار
والعود لكن يشكل الحكم في الرفع من السجود واختصاص الرواية الدالة على الاستمرار

بالركوع واثبات عدم القابل بالفصل في غاية الاشكال والاحتياط في الجمع بين العود
 واعادة الصلوة ولا يبعد اختصاص الروايات بغير العمد لكونه الاكثرى للحجاج
 الى السؤال المتبادر الى الذهن وان كان المقديم في رفع الرأس من الركوع أو التجرد
 سهواً فالمشهور بين الاصحاب انه يعيد وجوباً وذهب المصنف في التذكرة والتهامية
 الى انه يعيد استحباباً والاصل في هذا الباب روايات متعددة منها ما رواه الشيخ
 عن علي بن يقطين في الصحيح قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يركع مع امام
 يقتدى به ثم يرفع رأسه قبل الامام فقال يعيد ركوعه معه وعن وبقي بن
 عبد الله والفضيل بن يسار في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألتاه عن رجل
 صلى مع امام ياتم به فرفع رأسه من السجدة قال فليجهد ورواه الصدوق عن الفضيل
 بن يسار في الصحيح وما رواه الشيخ عن محمد بن سهل في الحسن عن ابيه عن ابي الحسن
 عليه السلام قال سألت عن ركع مع امام يقتدى به ثم رفع رأسه قيل الامام قال يعيد
 ركوعه معه ودلالة هذه الاخبار على الوجوب غير واضحة مع ان الجمع بينها وبين موثقة
 نيات يقتضي حملها على الاستحباب لكن يتكفل الحكم في تقديم رفع الرأس من السجود
 لان الحكم بالعود هناك سالم عن المعارض واثبات عدم القابل بالفرق في غاية الاشكال
 والافر وان لم يكن واضح الدلالة على الوجوب الا ان البراءة ايقينية من التكليف الثابت
 يتوقف على العود اذا لا دليل على حصول امثال التكليف بدونه فيكون العود واجباً
 وبالمجمل لا ريب في ان الاحتياط في العود ولو ترك التماسي الرجوع على القول بالوجوب
 ففي بطلان صلواته وجهان احدهما نعم لعدم صدق الامتنال بناء على انه كان مؤمناً
 بالاعادة فلم يفعل فبقى تحت العهد والثاني لا لان الرجوع لقضاء حق المتابعة
 لا لكونه جزءاً من الصلوة فيكون تاركاً لواجب خارج عن حقيقة الصلوة والمنع
 متوجه على الوجهين والظاهر وجوب اعادة الصلوة في الوقت للشك في حصول

الامثال المتقضي لوجوب الامادة وفي القضاء ونظر للشك في الفوات المترتب عليه
وجوب القضاء وان كان تقديم الماموم في الركوع او السجود بان دخل في شيء
منهما قبل الامام فان كان لم يفرغ الامام من القراءة وتعمد الماموم الركوع ولم
يقراء او قراء وقتنا بعدم اجتزائها اذ التدب لا يجري عن الفرض فانما
بطلان صلوة كاصح به الشهيد وغيره وان كان بعد قراءة الامام وفي بطلان
الصلوة قولان احدهما ذلك وهو ظاهر الشيخ في المبسوط البطلان وقال المتأخرون
ولا يبطل الصلوة ولا الاقتداء وان اتم للأصل وفيه تأمل ويمكن الاستدلال
على البطلان بان الفعل وقع منهيا عنه فيكون فاسدا غير مبسر للذمة والرجوع
اليه نائيا يستلزم تكرار الركن او الواجب عمدا وهو مبطل للصلوة ويتوجه عليه
منع كون التكرار مبطلا والمسئلة محل تردد والقول بوجوب الامادة في الوقت بغير
وفي القضاء نظر اشترنا اليه ولو كان ذلك سهوا فالشهور بين المتأخرين ان يرجع
واستوجبا المص في المشي او الاستمرار هنا مطلقا حذرا من وقوع الزيادة المبطله
ثم قوى الرجوع ولا يبعد ترجيح القول بالرجوع لما رواه الشيخ عن الحسن بن علي بن
فضال قال كتبت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام في رجل كان خلف امام ياتم به فيركع
قبل ان يركع الامام وهو يظن ان الامام قد ركع فلما راها لم يركع فرفع راسه ثم اعاد
الركوع مع الامام ايفسد ذلك عليه صلوة ام يجوز تلك الركعة فكتب يتم صلوة ولا يفسد
بما صنع صلوة وليس في طريق هذه الرواية من قد يتوقف فيها الا الحسن وهو ان كان
فطحا لكنه من الجلالة والثقة والذهب والودع وعظم المنزلة بمكان لا يخفى على العالم
باحوال الرجال متى ان بعض من لا يعمل بالاخبار الموثقة ويحج العمل بهذا الخبر
وقال انه لا يقصر عن الصحاح لكن الاشكال ثابت ههنا من حيث اختصاص الرواية
بالركوع واختصاصه بمن ظن ركوع الامام لا الساهي نفى تميم الحكم اشكال ولا يجوز

للماموم المسافر المتابعة للحاضر بل يسلم اذا فرغ قبل الامام لان فرض العصر يجب عليه
 القطع ويفسد صلوة بالزيادة وقد مر ما يدل عليه من الاخبار عند شرح قول المص
 ويكره ان ياتم حاضر بمسافر وقد مر هناك ما يدل على جواز ان يجعل الاوليين
 الظهر والاخيرتين العصر اذا كان في صلوة العصر جعل الاوليين نافلة والاخيرتين
 العصر قال الشارح الفاضل ولو شهد معه فتنظر الى ان يكمل صلوة ويسلم معه كان
 افضل قال ولو انعكس الفرض تحير الحاضر عند انتهاء الفعل المشترك بين ^{المفارقة}
 في الحالة والصبر حتى يعلم الامام فيقوم الى الاتمام وهو افضل والافضل للامام
 ان يتنظر بالسلام فراغ الماموم ليسلم به فان علم الماموم بذلك قام بعد تشهد الامام
 وما ذكره من الافضلية في هذه المواضع فدليلة غير واضحة والمشهور بين الاصحاب
 عدم وجوب بقاء الامام المسافر في مجلسه الى ان يتم الماموم المقيم خلافا للترقي
 فظاهر ابن الجنيد فانهما اوجبا ذلك ووجه ما رواه الشيخ عن اسمعيل بن عبد الخالق
 في الصحيح قال سمعته يقول لا ينبغي للامام ان يقوم اذا صلى حتى يقضى كل من خلفه
 ما فات من الصلوة ولا دالة فيها على الوجوب وظاهر الرواية حكم المسبوق ويدل
 على عدم وجوب الجلوس لتمام المسبوق ما رواه الشيخ عن حماد الساباطي في
 الموفق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقوم فيدخل قوم في صلوة
 بعد ما قد صلى ركعة او اكثر من ذلك فاذا اكف فرغ من صلوة وسلم الجوز له
 وهو امام ان يقوم من موضعه قيل ان يفرغ من دخل في صلوة قال نعم قال الشارح
 الفاضل وما ذكرناه من التفضيلات في الصلوتين المختلفين عددا وصلوة
 المسبوق وانما يختلفا سقرا وحضرا فلو اقتضى مصلى الصبح بالظهر فحكم
 اقتداء المسافر بالحاضر ومثله اقتداء مصلى المغرب بالعشاء فانه يجلس بعد
 الثلثة للتشهد والتسليم والافضل له انتظاره ووبما قيل بالمنع هنا لاحدائه

شهادة ما نفا من القدوة بخلاف مصلى الصبح مع الظهور والمسافر مع الحاضر فإنه
تشهد مع الامام ويضعف بان ذلك ليس مانعا من الاقتداء ومن ثم يتأخر
الماموم المسبوق للتشهد مع بقاؤ القدوة ويجب نية الايتام للمعين اما نية
الايتام فلا تنه بدون ذلك منفرد فيجب عليه ما يجب على المنفرد والظاهر
لا خلاف في ذلك بين الاصحاب ونقل بعضهم وقال المصنف في المنتهى انه
قول كل من يحفظ منه العلم فان ترك نية الاقتداء وافي بجمع ما يجب عليه مع المتأبته
صورة صحة صلوة والآلاف اما قصد التعيين فالظاهر انه لا خلاف فيه
وبدل عليه عدم الدليل على سقوط القراءة بدون ذلك فيكون العمومات التي
على وجوب القراءة باقية على عمومها بالنسبة اليه ولا بد من التعيين بالائتم
او بالصفة او بكونه هذا الحاضر وان لم يعلم اسمه ولا صفة مع علمه باستجماع
شرائط الامامة ولو نوى الاقتداء بالحاضر على تنزيهه فان عمرا في صحة صلوة
وعدها وجهان اقربهما الصحة مع استجماع الحاضر شرائط الامامة ولا يجب نية
الامامة قل المصنف في التذكرة لو صلى نيته الانفراد مع علمه بان من
خلفه ياتم به صحح عند علماءنا لان افعال الامام مساوية لافعال المنفرد في
الكيفية والاحكام فلا وجه لاعتبار تميز احدهما عن الاخر وهل يتوقف اذالك
الثواب على نيته الامامة نظره هل يجب نية الامامة في الجماعة الواجبة قال الشهيد
نعم لو جوب نية الواجب وهو ثم وقيل لا يجب اذا المعبر فيها بتحقيق القدوة
في نفس الامر وهو حسن ولو نوى كل منهما الامامة صححت صلواتهما وبطل ولو
نوى كل منهما انه ماموم اما الحكم الاول فواضح لايتان كل منهما بجميع الافعال
الواجبة من القراءة وغيرها ونية الامامة ليست منافية للصلوة حتى يلزم بطلان
صلوة واما الثاني فقلل بوجهين احدهما انه اخل بالقراءة الواجبة وثانيهما

ما رواه الشيخ عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن أبيه عن علي
 عليه السلام أنه قال في رجلين اختلفا فقال أحدهما كنت أمامك وقال الآخر كنت
 أمامك إن صلواتهما تامة فإن قلت فإن قال كل واحد منهما كنت أنتم بلك
 قال فصلواتهما فاسدة ليستائفا وقد نقله ابن بابويه أيضا في الفقيه مرسل
 عن علي عليه السلام ويرد على الأول أن المستفاد من هذا الدليل بطلان الصلوة
 في صورة ترك القراءة لا مطلقا لا يقال قد فات عنه القراءة بنية الوجوب
 وذلك يستلزم بطلان الصلوة لا نأقول لا يعتبر النية في كل فعل على أنه لم يثبت
 وجوب نية الوجوب ويرد عليه أيضا أن المعبر في صحة الإتيان طق المأموم بقيام
 الأمام بوظائف الصلوة وحسب ليقط القراءة ويقع صلوة الائتثال المقضي للأجزاء
 وعدم اخلا الشئ مما يجب عليه قبول أخبار كما لو أضر بالفساد وعلى هذا لا يلزم
 من ترك القراءة بطلان الصلوة ويرد على الثاني ضعف السند ويمكن
 أن يقال ضعف السند منجبر بعمل الأصحاب والاشتهار بينهم فعلى هذا ينبغي
 استشكل المدق الشيخ على أصل الحكم بأن أخبار كل منهما با لا إتيان
 بالآخر يتضمن الاقتراد على الغير فلا يقبل كل واحد منهما إلا بعد الصلوة بفسادها
 وللتأمل في المسئلة طريق أو الإتيان بغير المعين أي يسقط الصلوة بذلك
 وقد مر الكلام فيه ولا يشترط نية الإمامة وقد مر بيان ويجوز اقتداء المقصر
 بمنله وإن اختلفا كما ظهر والعصر وإن كان الاختلاف في الكمية كما لظهر
 والصح وهذا هو المعروف من مذهب الأصحاب بل قال المصنف في المنتهى أنه قول
 عليا نأجمع ونقل عن الصدوق رحمه الله أنه قال لا بأس أن يصلي الرجل
 الظهر خلف من يصلي العصر ولا يصلي العصر خلف من يصلي الظهر إلا أن
 يتوهمها العصر فيصلي معه العصر ثم يعلم أنها كانت الظهر فيجزي عنه وحكي

عنه الشارح الفاضل اشتراط الاتحاد الكمية مع انصرح في لقيقته يجوز ان اقتداء
المسافر بالمحاضر والعكس والاقرب الاقل لعموم ادلة الجماعة ويدل على جواز
الاقتداء في العصر من يصلي الظهر ما رواه الشيخ عن حماد بن عثمان في الصحيح قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل امام قوم يصلي العصر وهي لهم الظهر قال
اجزأت عنه واجزأت عنهم وموثقه الفضل بن عبد الملك السابقة عند
شرح قول المصنف ويكره ان ياتم حاضر مبسافر وما رواه ابن بابويه عن محمد بن مسلم
في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا صلى المسافر خلف قوم حضور فليتم صلاته
وكعتين وليسلم وان صلى معهم الظهر فليجعل الاقلين الظهر والاخيرين العصر
وبؤيك ما رواه الشيخ عن الحلبي في الحسن باب همام بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام
قال وسأله عن رجل اتم قوما في العصر فذكر وهو يصلي لهم انه لم يكن صلى الا اول
قال فليجعلها الاولى التي فاتته ليستأنف بعد صلوة العصر وقد مضى القوم صلواتهم
واستدل عليه ايضا بان المبانيعة بين اصلوة الفرض والنقل مع الاتحاد كالظهر
واذا خلا هامة ثمانية اكثر من المبانيعة بين الظهر والعصر الواجبتين وتخرج
الايتمام في الاول فيصح في الثاني وهو استدلال ضعيف واما ما حكى عن ابن
بابويه من القول بالمنع من الايتمام في الظهر فقال في الذكرى لا نعلم ما اخذه
الا ان يكون نظرا الى ان العصر لا يصح الا بعد الظهر فاذا خلاها خلف من يصلي
الظهر فكانت قد صلى العصر مع الظهر مع انها بعد عنها وهو ضعيف لان عصر
المصلي مترتب على ظهر نفسه لا على ظهر امامه واما الاستدلال بصححه على بن
جعفر انه سأل اخاه موسى عليه السلام عن امام كان في الظهر فقامت امرات
بجباله تصلي معه وهي لحسب انها العصر هل يفسد ذلك على القول وما
حال المرأة في صلواتها معهم وقد كانت صلت الظهر قل لا يفسد ذلك على القوم

وقعيد المرأة صلوتهما وهو ضعيف لما افتقدا ذكره الصدوق رحمه الله حيث يجوز
 الايتام اذا قوتهم بعصرهم ان لا يجوز ان يكون الامر بالاعادة لاعتقاد المرأة
 خلاف الواقع او يكون مستنداً الى المحاذاة او يكون الامر بالاعادة على سبيل
 الاستحباب واستحباب الاعادة لا يقع الصلوة على الوجه الاكمل واقع في مواضع
 كاستحباب اعادة الجمعة لمن صلاها بغير الجمعة والمنافقين واستحباب اعادة
 الاحرام للناسي الفضل والصلوة قبله واما ما نقل من ابن بابويه من المنع من
 الاقتداء عند الاختلاف في الكمية فلا شاهد له وقد سبق عند شرح قول
 المصنف ويكون ان ياتم حاضر بمسافر اخباره بالتمسك بالقليل واستثنى الشهيد
 في التدريس صلوة الاحتياط فنفع من الاقتداء فيها وفيها الآ في الشك المشترك
 بين الامام والمأموم قيل وكان احتمال كونهما نافلة والاحوط المنع مطلقاً والحكم
 المذكور ثابت في كل فريضة الامع تغير المنيعة كالنوم والكسوف ويجوز اقتداء
 المفترض بالمتفعل كايتمام من لم يصل بععيد الصلوة ويجوز اقتداء المتفعل
 بالمفترض كاقتراء الصبي بالبالغ ومعيد صلوته لمن لم يصل ويجوز اقتداء
 المتفعل بالمتفعل في الاستسقاء والعيد مع عدم شرائط الوجوب وفي الغدير
 على الخلاف وفي صلوة الصبيان جماعة وفي اقتداء معيد الصلوة بمبشله
 وقد قيل يجوز الاقتداء في النافلة مطلقاً وكذا يجوز علو المأموم وقد مر الكلام
 في هذه المسئلة سابقاً وان يكره الدخول الى موضع الجماعة الخايف قوة الركوع ان
 ترك تكبيرة الاحرام الى ان يصل الى الصف ويركع ويمشي راکعاً حتى يلتحق بالصف قال
 المصنف في المنتهى ذهب اليه علاناً اجمع ويدل عليه ما رواه الشيخ عن محمد بن
 مسلم في الصحيح عن احدهما عليهما السلام انه سئل عن الرجل يدخل المسجد فيخاف ان يفوته
 الركعة فقال يركع قبل ان يبلغ الى القوم ويمشي وهو راكع حتى يبلغهم ومن عبد

الرحمن بن أبي عبد الله في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا دخلت المسجد والامام
والكع فظننت أنك ان مشيت اليه رفع رأسه قيل ان يدركه فكبر واذا ركع فاذا رفع
رأسه فاسجد مكانك فاذا قام فالحق بالصف وان جلس فاجلس مكانك فاذا
قام فالحق بالصف وعن معوية بن وهب في الصحيح قال رأيت ابا عبد الله عليه السلام
يوما وقد دخل المسجد الحرام لصلوة العصر فلما كان دون الصفوف ركعوا فركع
وهك وسجد السجدة بين ثم قام فمضى حتى لحق بالصفوف وتحقق الدخول بالوصول
الى مسجد يقام فيه الجماعة وشبهه ولو كان في صلاة فالتطاهرة تتحقق بالوصول لا يكون
بعيد عن الجماعة جدا بحيث يمكن الاقتداء ولا بد ان لا ياتي بالمنافاة سوى المشي
ولا يخفى عن القبلة بل يرجع القهقري وقيد الشايع الفاضل المشي بغیر حالة
الذكر الواجب فظاهر النص يقتضي الجواز مطلقا وليتجب ان يجوز رجله
لما قال في الفقيه وروى انه يمشي في الصلوة بجر رجليه ولا يتخطى وقال المصنف
في المنتهى لو فعل ذلك من غير ضرورة وخوف فوت فالتطاهر الجواز خلافا
لبعض القاسم لان المأموم ان يصلي في صف منفردا وان يتقدم بين يديه ويدل
عليه ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح قال قلت له الرجل يتأخر وهو في الصلوة
قال لا قلت فيتقدم قال نعم ماشاء الى القبلة والتأخر ان انتهى عن التأخر محمول
على الكراهة روى الشيخ عن علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى عليه السلام قال فاذا
قعدت قضاك المكان فتقدم وتأخر فلا بأس وفي معناه غيرهما من الروايات
المأموم المسبوق من الامام بركعة فضا عدا يجعل ما يدركه مع الامام من الصلوة
اول صلوة فاذا استلم الامام قام وانتم قال الفاضلان في المعبر والمنتهى انه منذهب
علما ثانيا اجمع ويدل عليه ما رواه الشيخ عن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام
قال قال اذا ادرك الرجل بعض الصلوة وفاته بعض خلف اماما لم يجز له بالصلوة

خلفه بجعل اول ما ادرك اول صلوة ان ادرك من الظهر والعصر والعشاء و
ركعتين فاتته ركعتان قراء في كل ركعة مما ادرك خلف الامام في نفسه بام
الكتاب وسوره فان لم يدرك السورة فامة اجزائها ام الكتاب فاذا سلم الامام
قام فصلى ركعتين لا تقرأ فيهما لان الصلوة اتمنا يقرأ فيها في الاولتين في كل
ركعة بام الكتاب وسوره في الاخيرتين لا يقرأ فيهما اتمنا هو تسبيح وتكبير وتهليل
ودعاء ليس فيهما قراءة وان ادرك ركعة قراء فيها خلف الامام فاذا سلم الامام
قام فقرأ بام الكتاب وسوره ثم قعد فتشهد ثم قام فصلى ركعتين ليس فيهما
قراءة وما رواه الكليني والشيخ عنه عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدرك الركعة الثانية من الصلوة
مع الامام وهي له الاولى كيف يصنع اذا جلس الامام قال يتجافى ولا يتمكن من
الوقوف فان كانت الثالثة للامام وهي له الثانية فليلبث قليلا فاذا قام الامام بقده
ما يشهد ثم يلحق بالامام قال وسألت عن الرجل الذي يدرك الركعتين الاخيرتين
من الصلوة كيف يصنع بالقراءة قال اقرأ فيهما فانهما لك الاوليان فلا تجعل اول
صلوتك اخرها وما رواه الشيخ عن معوية بن وهب في الصحيح قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الرجل يدرك اخر صلوة الامام وهي اول صلوة الرجل فلا يمهله حتى
يقرأ فيقضى القراءة في اخر صلوته قال نعم وما رواه ابن بابويه عن الحلبي في الصحيح
عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا فاتك شيء مع الامام فاجعل اول صلوتك
ما استقبلت منها ولا تجعل اول صلوتك اخرها وينبغي التنبية على امور الاول
لم يتعرض اكثر الاصحاب لقراءة المأموم اذا ادرك الامام في الركعتين الاخيرتين
وقال المق في المنتهى الاقرب عندي ان القراءة مستحبة ونقل عن بعض فقهاءنا
القول بالوجوب لكلا التحلوا الصلوة عن القراءة وهو محجة في التسبيح في الاخيرتين

وليس بشئ فان ايجته يحدith زراره وعبد الرحمن حملنا الامر فيهما على التدب
لما ثبت من عدم وجوب القراءة على الماموم انتهى ولا يخفى ان مستند عدم وجوب
القراءة على الماموم وان كان هو الاجماع فلا يتم في موضع النزاع وان كان النصوص
الواردة بالتأهي عنه فلا بد من الجمع بينهما وبين هذين الخبرين والجمع محل المطلق
على المقيد اقرب مما يمكن في هذا المقام فيكون قراءة الماموم في الصورة المذكورة
مستثنى من العمومات السابقة بمقتضى الخبرين المذكورين لكن دلالتها على الوجوب
غير واضحة لما عرفت مرارا من عدم وضوح دلالة الامر في اخبارنا الوجوب مع ان
التأهي في الرواية الاولى من القراءة في الاخيرتين للراهة قطعاً وكذا الامر بالتجافي
وعدم التمكن من القعود في الرواية الثانية محمول على الاستحباب ومع استعمال
الامر في التدب والتأهي في الكراهة في نفس الرواية بضعف الاستدلال بالاوامر
والنواهي فيها على الوجوب والتحريم على ان الدلالة الدالة على استحباب السورة كما مر
في محله يقتضي حمل الامر ههنا على الاستحباب والرجحان المطلق مع ان معنى القراءة
في النفس في الرواية الاولى لا يخلو عن خفاء ان يجوز ان يكون المراد القراءة بدون
التلفظ وبالجملة اثبات الوجوب بمجرد الرواية لا يخلو عن اشكال نعم لما قيل ان يقول
قد ثبتت بالروايتين رجحان القراءة فيصح الصلوة معها وبدونها لم يثبت صحتها اذ لا
دليل عليه لاختصاص الدلالة الدالة بسقوط القراءة على الماموم وتحريمها او كراهتها
له بغير محل البحث كما ذكرنا في يتوقف اليقين بالبراءة من التكليف الثابت على القراءة
فاذن القول بالوجوب قوى واما قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
فلا يقتضي الاشارة قراءة الفاتحة مطلقاً واما كونه في هاتين الركعتين خلف
الانام فلا يستفاد من قبله ان اقرا في ركعة من الركعتين الاخيرتين حصل موافقه
للدولة وعلى كل تقدير فالظاهر ان الاحتياط في القراءة في الصورة المفروضة الثاني

المشهور بين اصحاب آية التخيير بين قراءة الحمد وبين التسبيح ثابت للمسبوق في الركعتين
 الاخيرتين وان اختار الامام التسبيح في الركعتين الاخيرتين ولم يقرأ هو ويظهر عن
 المنتهي كون ذلك اتفاقاً بين الاصحاب ونقل عن بعض الاصحاب القول بوجوب
 القراءة في ركعة لتلاخلوا الصلوة عن القراءة ولعل الاول اقرب لعموم آية التسبيح
 الشاملة لحل البحث وحيث لنا ان نجيب عن دليل المخفم بان قوله عليه السلام لاصلح الآ
 بقاحة الكتاب معناه لاصلح الآ بقراءة البقاحة اما من المصلي او امامه للاتفاق
 على عدم تعيين القراءة على المصلي وحيث حصلت الموافقة لمدلوله لحصول القراءة من
 الامام سابقاً والاحوط القراءة ويؤيد ما رواه الشيخ عن احمد بن النضر عن رجل
 عن ابي جعفر عليه السلام قال قال لي اى شئ يقول هو لا وفي الرجل ان افاضت مع الامام
 ركعتان قال يقول ان يقرأ في الركعتين بالحمد وسنور فقال هذا يقرب صلوة
 فيجعل اولها اخرها فقلت كيف يصنع قال يقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة الثالثة ان قلت
 الامام ينبغي ان يقت مع المسبوق للتابعية ولا بدعاء وذكر حسن على كل حال وما رواه
 الشيخ عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يدخل
 الركعة الاخيرة من الفداة مع الامام فقلت الامام ايقنت معه قال نعم وكذا ينبغي المتابعة
 في التشهد قال المصنف في المنتهى وبذلك عليه ما رواه الشيخ عن الحسين المختار ورواه
 الحسين في الموثق قال سئل عن رجل فاضت ركعة من المغرب مع الامام فاذا رك
 الثنتين الاولى والثانية للقوم يتشهد فيها قال نعم قلت والثانية ايضا قال
 نعم قلت كلهم قال نعم وانما هي بركعة وعن اسحق بن يزيد قال قلت لابي عبد الله عليه
 السلام جعلت فداك يسبقني الامام بركعة فيكون لي واحدة وله ثنتان انا تشهد كلتا
 فقدت فقال نعم انما تشهد بركعة ومنه يعلم انه قد يوجد خمس تشهدات
 في الرباعية والاربعة في الثلاثية والثلاثة في الثانية الرابع الاولى القيام

لئلا يدرك الفايته بعد تسليم الامام ويجوز قبله بعد التشهد على القول باستحباب التسليم
واما على القول بوجوبه فلا يبعد ايضا ذلك بل يجوز المفارقة بعد رفع الرأس من السجدة
ايضا قبل التشهد بناء على القول بعدم وجوب المتابعة في الاقوال وعلى تقدير
الجواز هل يجب نيته للانفراد به وجهان ولعل الاقرب العدم ولودخل الامام
في الصلوة وهو في المأموم في نافله قطعها ان يخشى الفوات تحصيل اللجأة التي
هي اهم في نظر الشارع لان الجماعة في نظر الشارع الشرع اهم من النافله وان لم يخش
الفوات انتهى اجماعا بين الوطفتين والظاهر انه لا فرق بين فوات كل الصلوة وفوات
الركعة للاشتراك في العلة وان كانت في الاول اقوى ولودخل الامام والمأموم
في الفريضة فقل الى القفل وتيمها نافله ويدخل معه والمراد بالتدخل في الصلوة
الاشتغال بشيء من واجبات الصلوة على ما قاله جماعة من الاصحاب وعن جماعة
من الاصحاب ان الحكم يتعلق بالمأمور متى اقيمت الصلوة فيكون المراد من الاشتغال
بشيء من مقدمات الصلوة والتأهب لها والنص يوافق الثاني وهذا الحكم
مقطوع به في كلام الاصحاب وكلام المصنف في التذكرة مؤذن بدعوى الاجماع عليه
ونقل عن طاهر ابن ادريس النعم من القفل لانه في قوة الابطال والاول اقرب
والاصل فيه ما رواه الكليني والشيخ عن سليمان بن خالد في الصحيح قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل دخل المسجد فافتح الصلوة فبينما هو قائم يقضي اذا
المؤذن واقام الصلوة قال فليصل ركعتين ثم ليستأنف الصلوة مع الامام وليكن
الركعتان تطوعا وعن سماعة في الموقوف قال سألت عن رجل كان يقضي فخرج الامام
وقد صلى الى رجل ركعة من صلوة فريضة فقال ان كان اما ماعدا فلا يصل اخرى
وينصرف ويجعلها تطوعا وليدخلك مع الامام في صلوة كما هو وان يكن امام عدل
فليبن على صلوة كما هو ويصلي ركعة اخرى معه يجلس قدر ما يقول اشهد ان لا اله

الآلهة وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم
 ثم ليتم صلوة معه على ما استطاع فان النقية واسعة وليس شيء من النقية
 الا وصاحبها ما جاوز عليها ان شاء الله ونقل عن طاهر الشيخ في الميسوط انه يجوز قطع
 الفريضة من غير احتياط الى النقل الى النقل اذا خاف الفوات مع النقل وقواه
 الشهيد في الذكرى استدراكاً لفضيلة الجماعة ولا بد من العدول الى النقل قطعاً
 ايضاً او مستلزم لجوانده وهو حسن واعلم ان اتمام الركعتين اتماً يكون اذا لم يترك
 فوات الجماعة والالم بعد قطعها والدخول مع الامام على ما ذكره بعض الاصحاب
 واعلم ايضاً عن طاهر الاصحاب انه يعتبر ان ينوي اول النقل الى التاقل ثم يتم الركعتين
 حتى قيل اتماً وجب العدول الى النقل خذراً من ابطال العمل الواجب فاشه
 منهى عنه وذلك غير مفهوم من الرواية بل المفهوم منها انه يحتمل انافله ولو بالقصد
 بعد الفراغ لكن الظاهر انه لا ينفك عن هذه النية فالامر فيه هين ولو كان
 المأموم قد تجاوز ركعتين من الفريضة ففي الاستمرار التحريم قطع الفريضة والاقتضا
 في ذلك على مورد النص والعدول الى النقل للاشتراك في العلة وهي تحصيل
 فضيلة الجماعة او طهر الركعة ويسلم او يقطعها استدراكاً لفضيلة الجماعة وعدم
 دليل تام يدل على تحريم عموم قطع الفريضة بحيث يشمل محل البحث اوجه واستقر
 المص في التذكرة والنهاية الاقل ولو كان امام الاصل قطع الفريضة ونقل قاله
 الشيخ وبتبع جماعة من الاصحاب وعمل بان له المزية الموجبة لشدة الاهتمام
 وترد فيه المحقق في المعبر وسأرى المص في المنتهى والمختلف بينه وبين غيره
 لقوله تعالى لا تبطلوا اعمالكم وللمحدثين السابقين وفي الاول تأمل ما اشرنا
 اليه سابقاً وامر من صلى المص بان العدول الى النقل ان كان في الظاهر ليس
 ابطلاً بالعدول من فرض الى سقوط لكنه في حق القطع ومستلزم له الجواز قطع

التأفله وبان الفريضة يقطع بمادون ذلك وفيه تأمل لان القطع على وجه خاص
لدليل شرعي لا يستلزم جواز وعلى اني وجب كان وكذا جواز قطعه لامر كالاذان
وادراك سورة الجمعة والمنافقين يستلزم جواز في الصورة المذكورة
لكن قد عرفت ان في ادلة تحريمه قطع الصلوة نوع تأمله والاجماع لا يجري في
محل النزاع فالقول بالجواز متجه لكن لا يختص بمحل البحث بل يجري في المسئلة السابقة
والنص المتضمن لوجوب العدول الى التأفله مشترك ينسب ههنا والفارق
غير واضح فاذن القول بالتسوية قوي ولو ادرك المأموم الامام بعد رفعه من الركوع
الاخير كبر وتابعه في التسجدين والشهادتين فاذ استلم الامام قام المأموم واستأنف
التكبير مع النية والفايد ادراك فضيلة الجماعة ولو ادرك بعد رفعه
من السجدة الاخرة كبر وتابعه فاذ استلم الامام ثم اعلم ان المأموم بالنظر الى ادراك
الامام احوال الحالة الاولى ان يدركه قبل الركوع وحكمه ان يدخل معه في الصلوة
ويحتسب بتلك الركعة والظاهر اتفاق بين الاصحاب وقد مر ما يدل
عليه من الاخبار في بحث الجمعة الثانية ان يدركه في حال ركوعه وفي ادراك
الركعة بذلك خلاف بين الاصحاب والاضحاة يدرك الركعة بذلك وقد مر
تحقيقه ايضا في بحث الجمعة وح كبر المأموم تكبيرة الافتتاح وتكبيرة للركوع
مستقباً ويدخل معه ولو خاف القوات اجزاء تكبيرة الافتتاح وفي المنتهى
نقل الاتفاق عليه الحالة الثالثة ان يدركه بعد رفع رأسه من الركوع ولا خلاف
بين الاصحاب في فوات الركعة واستحب اكثر علمائنا التكبير للمأموم والمتابعة في
التسجدين وان يقتد بها لتحقيق الادراك الفضيلة ويظهر من النص في المختلف التوقف
في هذا الحكم لثبوتها عن الدخول في الركعة عند فوات تكبيرها في صحيحة محمد بن مسلم
عن الباقر عليه السلام وقد سبقت الرواية في بحث الجمعة واورد عليه ان الثبوت

فيها محمول على الكراهة جمعاً بين الأدلة وفيه أن الكراهة كاف لنفي الاستحباب وبالحمل
 استحباب الدخول معه حكم شرعي يحتاج الى دليل وليس ههنا ما يصلح لذلك فان
 قلت قد روى الشيخ عن صفوان في الصحيح وهو ممن اجمعت العصابة على تقيح
 ما يصح عنهم من أبي عثمان بن معلى بن حنيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا
 سبقك الامام بركعة فادركت وقد رفع رأسه فاسجد معه ولا تعجل بها يدك على
 استحباب الدخول معه في الصلوة قلت الذي يستفاد من الرواية جرح المتابعة
 لا ينوي ويكبر ويدخل معه في الصلوة ثم ان قلنا بالاستحباب المذكور فهل يجب
 استيناف النية وتكبير الاحرام بعد ذلك اختلف الاصحاب في ذلك فذهب
 الأكثر الى الوجوب وقال الشيخ لا يجب حجة الأوليين ان زيادة السجدة تين مبطله
 للصلوة ولرواية المقل في منع ان زيادة السجدة تين مبطله مطلقاً وعدم الاعتناء
 المفهوم من رواية المقل غير دال على الاستيناف بل يمكن ان يقال عدم ذكر استيناف
 التكبير في الرواية مع الاحتياج اليه في مقام البيان مما يشعر بنفيه وحجة الشيخ ان
 زيادة الركن مغفلة في الاثناء وفيه منع ثم ان قلنا بوجوب الاستيناف كان
 التكبير الماتى بها اولا مستحباً الرابعه ان يدركه وقد سجد سجدة واحدة وحكمه
 كالسابق فعلى المشهور ويكبر ويسجد معه ولا يعتد به وفي وجوب الاستيناف
 الخلاف السابق وعدم الاستيناف هنا اولى لان المزيد ليس ركناً والظاهر
 انه لم يفرق الاصحاب بينه وبين ما لو ادرك الامام في السجدة لكن قول الصادق
 عليه السلام في صحبة عبد الرحمن بن ابي عبد الله اذا وجدت الامام ساجداً فاقب
 مكانك حتى يرفع رأسه وان كان قاعداً فمقدت وان كان قائماً فاقمت فيه الخامسة
 ان يدركه بعد رفع رأسه من السجدة الأخيرة وقد حكم الفاضلان وغيرهما بانه
 تكبير ويجلس معه فاذا سلم الامام قام واتم صلوته ولا يحتاج الى استيناف التكبير

وقد صرح الحق بأنه خيّر بين الايتان بالتشهد وعدمه واستدل عليه بما رواه الشيخ
عن عمارة الساباطي في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يدرك الامام
وهو قاعد يتشهد وليس خلفه الا رجل واحد عن يمينه قال لا يتقدم الامام
ولا يأتى اخر الرجل ولكن يقعد الذي يدخل معه خلف الامام فاذا سلم الامام
قام الرجل فاتم صلوة ويدل عليه ايضا صحيحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه
السلام السابقة ويعارضه ما رواه الشيخ عن عمارة ايضا في الموثق قال سألت ابا
عبد الله عليه السلام عن رجل ادرك الامام وهو جالس بعد الركعتين قال
يفتح الصلوة ولا يقعد مع الامام حتى يقوم وما رواه عن محمد بن مسلم في الصحيح
قال قلت لمتى يكون تدرك الصلوة مع الامام قال اذا ادرك الامام وهو في
المنجدة الاخيرة من صلوة واعلم ان الظاهر من جواز الدخول معرفة التشهد
ادراك فضيلة الجماعة وقد صرح به بعض الاصحاب لكن صرح المصنف في
التذكرة بخلاف فقال بعد حكمه بجواز الدخول مع الامام بعد رفع رأسه
من السجدة الاخيرة والاقرب انه لا يحصل فضيلة الجماعة فيما اذا ادركه بعد
رفع رأس من الركوع الاخيرة ويجعل الادراك لصحبة محمد بن مسلم السابقة
ويجوز الانفراد مع نيته الظاهرة لا يجوز للمأموم مفارقة الامام بدون نية الانفراد
لغيره عند رعد الاصحاب واستدل عليه بالناسي وما روى عن النبي صلى الله
عليه وآله انما جعل الامام اماما ليؤتم به وفي الوجهين نظر نعم يمكن ان يقال
صحّة الصلوة عبادة يحتاج الى توقيف الشرع وليس هناك ما يدل على شرعيتها
لهذا الوجه ولا ريب في جواز مفارقة عن الامام بعد رواها بدون العذر
مع نية الانفراد فالمشهور بين الاصحاب جوازه ونقل المصنف في النهاية الاجماع
عليه وهو ظاهر انتهى وقال الشيخ في المبسوط من فارق الامام بغير عذر بطلت

صلوة وان فارقه بعد رويتم تحت صلوة اجمع الا قولون بان النبي صلى الله
 عليه وآله بطايفه يوم ذات الرقاع وكثرة ثم خرجت من صلوة وانتم منفردة
 وبان الجماعة ليست واجبة ابتداء فكذا استدامة وبان الغرض من الایتمام
 تحصيل الفضيلة فيكون تركه مفوتاً لها دون الصحة وبما رواه الشيخ عن علي بن
 جعفر في الصحيح عن ابيه موسى عليه السلام قال سألته عن الرجل يكون خلف
 الامام فيطول في التشهد فيأخذ البول او يخاف على شيء ان يفوت او يمرض
 له وجع كيف يصنع قال يسلم وينصرف ويدع الامام وبما يسمع من الاخبار
 الدالة على جواز التسليم قبل الامام ويرد على الاول انه يختص بصورة العذر
 ولا تنفع فيه وعلى الثاني ان الخاف حكم الاستدامة بحكم الابتداء فقياس لا يقول به
 وعلى الثالث انه يجوز ان يكون ترك الایتمام في الابتداء مفوتاً للفضيلة وفي الانشاء
 مفوتاً للصحة وبالمجمل انما التسلم كونه مفيداً للفضيلة فقط في الابتداء لا مطلقاً
 وعلى الزوايا بالقول بالموجب وقصر الحكم على مورد النص اجمع الشيخ على ما نقل
 عنه بقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وقوله عليه السلام انما جعل الامام اماماً ليؤتم
 وفيهما تأمل وقال بعض المتأخرين ويمكن ان يحجج له باصالة عدم سقوط القراءة
 الا مع العلم بالسقط وانما يعلم مع استمرار القدر لا مع المفارقة فيجب قصر
 الحكم عليه الى ان يقوم على السقوط مع المفارقة وليل وفيه نظر لان غاية ما يستفاد
 من الادلة الدالة على وجوب القراءة وجوب الایتمام بها انما من المصلحة او امامية
 وهو حاصل ههنا والتمسك بالاصل في وجوب القراءة ضعيف نعم يمكن ان يقال
 لا دليل على صحة الصلوة على هذا الوجه فيكون حصول الامتثال بها مشكوكاً فيجب
 استدامة الایتمام بتحصيل البراءة اليقينية من التكليف الثابت فظهر ان قول الشيخ
 له قوة ويؤيد ما رواه الشيخ عن علي بن جعفر في الصحيح عن ابيه موسى عليه السلام

الله سألته عن امام احدث فالصرف ولم يقدم احداً ما حال القوم قل لا صلوة
لهم الا اماماً والمسئلة محل تردد والاحتياط في قول الشيخ والقول يجوز الانفراد
مختص بالجماعة المستحبة اما في الجماعة الواجبة فلا يجوز الانفراد وهل يجوز
عدول المنفرد الى الائتام في ثناء الصلوة فيه قولان اقرها لعدم لعدم ثبوت
التبعية بمثل وجوز الشيخ في الخلاف مدعيها عليه الاجماع وفقى عنه الباس
المص في التذكرة ولو كان يصلي مع جماعة فحضرت طائفة اخرى يصطلون
بجماعة فهل يجوز له ان يخرج لنفسه من متابعة امامه ويوصل صلوة بصلوة
الامام الاخر فيه وجهان اقرها لعدم لما ذكره واستوجب المص في التذكرة الجواز
ولو زادت صلوة المأموم على صلوة الامام لا يبعد جواز اقتداءه في التمة باخر
من المؤمنين وفي جواز به امام اخر ومنفرد وجهان واعلم انه ان قلنا يجوز الانفراد
فيجب اليه الائتام فان فارقه قبل القراءة قراء لنفسه وان كان بعدهما اجتزأ
بقراءة الامام ودكع وان كان في اثناهما قرا ومن موضع القطع وقيل من قول
السورة التي وقع القطع في ثنائها ويجعل استئناف القراءة واستوجه الشهيد في
التذكرة الاستئناف مطلقاً لانه في محل القراءة وقد نوى الانفراد والمسئلة
محل اشكال ويجوز التسليم قبل الامام هذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب
حتى في كلام القائلين بوجوب التسليم ويدل عليه ما رواه الشيخ عن ابي المغيرة
القيصري عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي خلف امام فيسلم قبل الامام قال
ليس عليه بذلك باس ومن الجلي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
يكون خلف الامام فيطيل الامام التشهد فقال ليس من خلفه ويمضي في حاجته
ان احب ويدل على صورة العذر صحيحة على بن جعفر السابقة في المسئلة التثنية
والظاهر انه لا يجب عليه نية الانفراد خصوصاً على القول بعدم وجوب

وجوب المتابعة في الاقوال لاطلاق الاخبار وهو ظاهر الاحتياط لذكرهم له بعد المسئلة
 السابقة من غير تقييد وليستحب للامام ان لا يصلي في مقامه ركعتين بعد الانصراف
 حتى يخبر من مكانه ذلك روى ذلك الشيخ عن هشام بن سالم عن سليمان بن
 خالد في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام وعن هشام عنه عليه السلام فلا يصلي
 في مقامه حتى يخبر وهو اتم من السابق اختصاصه بالركعتين وليستحب ان لا
 يخبر عن مكانه حتى يتم من خلفه مسبقا كان او غير لبعض الاخبار الصحيحة
 الدالة عليه وليستحب له ان يسمع من خلفه كلاما يقول ولا ينبغي لمن خلفه ان
 شيئا مما يقول روى الشيخ عن ابي بصير في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
 وليستحب للامام ان اذفع من صلوة ان يرفع يديه فوق رأسه بتركه كقوله المص في المنتهى
 ومستند ما روى الشيخ عن صفوان بن مهران الجمال في الصحيح قال رايته ابا عبد الله
 عليه السلام اذا صلى وقّع من صلوة رفع يديه جميعا فوق رأسه وظاهر كلامه
 في المنتهى يقتضي اختصاص الحكم بالامام ولا دلالة في الرواية على هذا التخصيص
 وروى كراهة التوشع للامام وصلوة بغير رداو وقد مر ذلك المقصد الثالث
 في صلوة الخوف وصلوة الخوف انواع اشهرها صلوة ذات الرقاع صلاها النبي
 صلى الله عليه وآله وقيل ان الآية نزلت بها وقيل ان الحكم في حالة الخوف
 كان قبل نزول الآية تاخير الصلوة الى ان يحصل الامن ثم يقضى فيها بصلوة الخوف
 ولهذا امر النبي صلى الله عليه وآله يوم الخندق اربع صلوات ثم قضاها وقد اختلف
 في تسمية صلوة ذات الرقاع بها ف قيل لان القتال كان في جبل فيه جدد حمر وصف
 وسود كالرقاع وقيل كانت الصحابة حفاة فلما عزز ارجلهم بالجلود والحرق لشدّة
 الحر وقيل سميت بذلك الرقاع كانت في الويتهم وقيل مر بذلك الموضع ثمانية
 نفر حفاة فبقيت ارجلهم وتساقطت اظفارهم وكانوا يلقون عليها الحرق وقيل

الرقاع اسم بحرة في موضع العزوم وهي على ثلثة اميال من المدينة عند بزار وما
نقله الشهيد رحمه الله عن صاحب قال وبين الحجر وبين هذه العزوم اربع ستين
وثمانية ايام وشرط صلوة ذات الرقاع اربعة احدها كون الخضم في خلاف
جهة القبلة بحيث لا يمكنهم مقابله وهم يصلون الا بالانحراف عن القبلة وحيث
لو كان العدو في جهة القبلة وامكنهم ان يصلوا جميعاً ويخرج بعضهم بعضاً صلوة
عسفاً وهذه الاشراك هو المشهور بين الاصحاب واستوجب المص في التذكرة
عدم اعتباره ورجحه الشهيد رحمه الله واستحسنه الشارح الفاضل حجة الاول
ان النبي صلى الله عليه وآله امتا صلوا لها والعدو في خلاف جهة القبلة وان صلوة
عسفاً ليس فيها تفرق ولا مخالفة شديدة لباقي الصلوة كما هو موجود في صلوة
ذات الرقاع ويرد على الاول ان فعل النبي صلى الله عليه وآله يجوز ان يكون اتفاقاً
لاكون ذلك شرطاً واما الوجه الثاني فيلحق على تحقيق ان فيه مخالفة لباقي الصلوة
ام لا ويجوز تحقيقه فعلى الاول الوجه المشهور دون الثاني وثانيهما ان يكون الخضم
ذاقاً يخاف هجومه على المسلمين فلو ضعفت بحيث يؤمن الهجوم استحق الخوف
المسوق لهذه الصلوة وثالثهما ان يكون في المسلمين كثرة يمكنهم الافتراق طائفتين
يقاوم كل فرقة منهما العدو وحالة صلوة الاخرى اما مستقبلاً او بانضمام طائفة
من الكفار يقاتلون معهم كالمؤلفة فلم يمكن ذلك لم يتحقق هذه الصلوة ورابعها
عدم احتياجهم الى زيادة على الفرقتين وهذه الاشراط في الثانية واضحة لثقل التوزيع
بدونه واما في الثانية فهل يجوز تفرقهم ثلث فرق وتخصيص كل دكة بفرقة فيه
قولاً واختار الشهيد ان الجواز وهو مبني على جواز الانفراد اختاراً وان لم يقل
بذلك الجواز المنع وهي اى صلوة الخوف مقصورة سفر اذا كانت رباعية وحضراً
جماعة وفوادي لأخلاف فيه بين الاصحاب في وجوب تقصير اذا وقعت في الحضرة

فذهب الأكثر منهم المرتضى والشيخ في الخلاف وابن الجنييد وابن أبي عمير وابن البراج
 وابن ادريس الى وجوب التقصير سفرًا وحضرًا جماعة وقوادى وقال الشيخ في المبسوط
 انها ائمة يقصر في الحضر بشرط الجماعة وبه صحح ابن ادريس ونسبه الشهيد الى ظاهر
 جماعة من الاصحاب وحكى الشيخ والمحقق بعض الاصحاب قولاً بأنها ائمة يقصر في السفر
 خاصة واستدل الاقلون بقوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان
 تقصروا من الصلوة ان خفتم اذ الظاهر انه ليس المراد بالضرب سفر القصر والا لم يكن
 في التقييد بالخوف فائدة بقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقتلم الصلوة فلتقم طائفة
 منهم معك ولتأخذوا سلحتهم واذا سجدوا فليكفوا من وراءكم ولتأت طائفة
 اخرى لم يصلوا فليصلو معك فانها مطلقة في الاقتصار على الركعتين وبما
 رواه ابن بابويه عن زاده في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له صلوة
 الخوف و صلوة السفر يقصران جميعاً قال نعم و صلوة الخوف احق ان يقصر من
 صلوة السفر الذي لا خوف فيه وفي الاستدلال بالآيتين نظر اما الاولى فلان
 في حمل الضرب في الارض غير سفر القصر عدول عن الظاهر مع انه غير نافع فان حجة
 الخوف كاف للقصر على قولهم من غير التوقف على الضرب في الارض والظاهر ان المراد
 بالضرب سفر القصر والتقييد بالخوف اما لوجود الخوف في السفر حين نزول الآية
 او يكون قد خرج مخرج الاعم الاغلب في اسفارهم فانهم كانوا يخافون الاعداد في عامتها
 وربما يدعى لزوم الخوف في السفر غالباً وبالجملة المفهوم ائمة يعتبر اذا لم يكن للتقييد
 فائدة اخرى وههنا ليس كذلك ويؤيد ما ذكرناه القراءة بترك ان خفتم وعلى قول
 من يقول ان التقصير في الخوف ليس كالقصر في السفر كما ينبغي فان التقييد
 واضح وكذا على القول بان المراد بالقصر في الآية القصر من حدود الصلوة كما يقضى
 في سنة الخوف واما الثانية فلانها تنمة لآية السابقة والظاهر ان معناها

على

واذا كنت معنا هاتيا محمد فيهم يعني في احبابك الصادقين في الارض الخائفين
عدوهم كما قاله الطبرسي في جمع البيان وهو مقتضى اتصالها بما قبلها وسياتها
مع شأن نزولها فلا عموم لها مع الآية لانه لا يثبت فيها على القصر فزادى واما الرواية
فيمكن المناقشة فيها بانه يجوز ان يكون المراد بالتقصير القصر في حدود الصلوة
لا في ركعاتها كما قيل في الآية لكنها بعيدة فالقول المشهور منجته والمشهور بين الاصحاب
ان هذا التقصير كقصر المسافر يرد الرباعية الى الركعتين وبقي الثلاثية والثانية
على طهارتها يدل عليه الاخبار المستفيضة المتضمنة لكيفية صلوة واما ما رواه
الشيخ عن حريز في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل ليس عليكم
جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا قال في الركعتين ينقص
منهما واحدة ثم جرد على التقية او على ان كل طائفة انما يصلي مع الامام ركعة فكان صلوة
ردت اليها ويحكى عن ابن الجبيرة انه عمل بمضمون هذه الرواية وهي المحكي عن جماعة
من الاصحاب الصحابة والتابعين في تفسير التقصير المذكور في الآية وقال ابن بابويه
في كتابه سمعت شيخنا محمد بن الحسن رويت انه سئل الصادق عليه السلام عن قول الله
عز وجل واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم
ان يفتنكم الذين كفروا فقال هذا تقصير ثان وهو ان يرد الرجل الركعتين الى الركعة
وكيفية صلوة ذات الرقاع ان يصلي الامام بالطائفة الاولى ركعة والثانية
يحررهم عن العدة ثم يقول الامام والطائفة الى الثانية فينفرد الجماعة ويقرون
لانفسهم ويطول الامام القراءة فيستم الجماعة صلواتهم وهو قائم ويمضون الى مواقف
اصحابهم ويحج الطائفة الثانية فيكبرون للافتتاح ثم يركع الامام بهم وليسجد ويقوم
الجماعة فيصلي ركعة اخرى ويطيل الامام تشريده ويقيمون ويسلم الامام بهم المستند
لهذه الكيفية روايات منها ما رواه الشيخ عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام

عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله باصحابه في غزاة
ذات الرقاع صلوة الخوف يفرغ اصحابه فرقتين اقام فرقة باذوالعبد ورفقة
خلفه فكبروا فقرأوا وانصتوا فركعوا وسجدوا وسجدوا ثم استتم رسول الله
صلى الله عليه وآله قائما فصلوا لانفسهم ركعة ثم سلم بعضهم على بعض ثم خرجوا
الى اصحابهم وقاموا باذوالعبد وجاءوا اصحابهم فقاموا خلف رسول الله صلى الله
عليه وآله فيصلي بهم ركعة ثم يشهد وسلم عليهم فقاموا فصلوا لانفسهم ركعة ثم سلم
بعضهم على بعض وعن الجلي في الحسن بابراهيم بن هاشم قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام عن صلوة الخوف قال يقوم الامام ويحج طائفة من اصحابه فيقومون خلفه
وطائفة باذوالعبد وفيصلي بهم الامام ركعة ثم يقوم ويقومون معه فيميل قائما
ويصلون هم الركعة الثانية ثم يسلم بعضهم على بعض ثم ينصرفون فيقومون في مقام
اصحابهم ويحج الاخرون فيقومون خلف الامام فيصلي بهم الركعة الثانية ثم يجلس
الامام ويقومونهم فيصلون ركعة اخرى ثم يسلم عليهم فينصرفون بتسليمه قال
وفي المغرب مثل ذلك يقوم الامام ويحج طائفة فيقومون خلفه فيصلي بهم ركعة
ثم يقوم ويقومون فتمثل الامام قائما ويصلون الركعتين ويشهدون ويسلم بعض
على بعض ثم ينصرفون فيقومون في موقف اصحابهم ويحج الاخرون فيقومون
في موقف اصحابهم خلف الامام فيصلي بهم ركعة يقرأ فيها ثم يجلس ويشهد ويقوم
معه فيصلي بهم ركعة اخرى ويسلم عليهم وينبغي التنبية على امور الاول هل يجب
على الفرقة الاولى نية الانفراد عند مخالفة الامام قيل نعم وهو خيرة الشهيد في
الدروس وقيل لا وقوا الشهيد في الذكرى حجة الاول وجوب الانفراد وجوب
نية كل واجب واما تقدم من عدم جواز مفارقة المأموم الامام بدون النية
ويرد على الاول منع وجوب نية كل واجب وعلى الوجهين انهما انما يتأمان مع اللذان

نية الاقتداء اذ انا تعلقت بالركعة الاولى خاصة فلا وجبة الثانية الاصل وانقضاء
ما قلناه به نية الائتمام والسلم محل تردد الثاني ظاهر اكثر الاصحاب بقاء اقتداء الفرقة
الثانية في الركعة الثانية حكما وان استقلوا بالامام لقراءة والافعال فيحصل لهم
ثواب الائتمام ويرجعون الى الامام في السجود والابواب والانتقار عند القيام الى
الثانية وقد صرح به المصنف في المختلف وصريح ابن حمزة في الواسطية والواسطية بان
الثانية ينوي الانفراد في الركعة الثانية وهو ظاهر الشيخ في المبسوط واختاره بعض
المؤخرين وهو اقرب لقوله عليه السلام في صحيحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام
المتقدمة ثم شهد وسلم عليهم فقاموا فصلوا لانفسهم ركعة وسلم بعضهم على بعض
ويؤيد انما لمعنى ثبوت القدوة الاقرب انا رواها كالثواب ويحمل الامام بهم
ولا يمكن القول بذلك الا بدليل يدل عليه مع اتفاق هذا الخج المص لا اقل بقوله
عليه السلام في صحيحة زرارة فنادى ولين التكبير وافتتح الصلوة وفي الاخير بن
التسليم وفيه انه ليستفاد من تلك الرقاية ان الامام يوقع التسليم بعد الفراغ من التشهد
من غير انتظارهم ولعل معنى قوله عليه السلام والاخير بن التسليم الخم حصروا مع الامام
الثالث الظاهر ان ما ذكره المصنف وغيره من ان الامام يطيل تشهد ويتوكل
وليسلم بهم على سبيل الاستحباب لدلالة صحيحة عبد الرحمن بن علي بن ابي حمزة عن ابيهم
الركعة الرابع ذكر جماعة من الاصحاب انه يحصل الخافعة في هذه الصلوة في
اشياء افراد الموت وتوقع الامام للموت حتى يتم وامامة القاعد بالقيام ولا يخفى ان
افراد الموت لا يحصل به الخافعة على المشهور بل منهم من جواز تسليمه قبل اتمام
الشيخ حيث منع من ذلك الا ان يقال بوجود الافراد ههنا فيحصل الخافعة بهذا
الاعتبار واما توقع الامام الموت حتى يتم فانه غير لازم ههنا على ما ذكرنا مع انه جاز ايضا
واما امامة القاعد بالقيام فاما ان يحقوا اذا قلنا ببقاء اقتداء الفرقة الثانية

فالركعة الثانية وقد عرفت ان الامر ليس كذلك الخامسة قال والذي ينبغي تطويل
 الامام القراءة في انتظار الثانية ولو انتظرهم بالقراءة ليحضرها كان جائزا فحينئذ
 بذكر الله تعالى الى حين حضورهم والاول اجد ان فيه تحقيقا للصلوة وقراءته
 كافية في اقدانهم وان لم يحضرها كغيرهم من المؤمنين واذا انتظرهم لفرغ ما
 عليهم في تشهد طوله بالاذكار والدعوات حتى يفرغوا ولو سكث ايضا فالأقرب
 جوازها وفي الصلوة الثلاثية وهي المغرب يخبر الامام بين ان يصلي بالاولى
 ركعة وبالثانية ركعتين وبالعكس لما فيه من الجمع بين حسنة الجلوس السابقة
 وبين ما رواه الشيخ عن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام انه قال اذا كان
 صلوة المغرب في الخوف فركعتين فيصلي بفرقة ركعتين ثم يجلس بهن ثم اشار
 اليهم بيده فقال كل انسان منهم فيصلي ركعة ثم سبوا وقاموا مقام اصحابهم و
 انطايفة الاخرى فبكروا ودخلوا في الصلوة وقام الامام فصلى بهم ركعة ثم سلم
 ثم قام كل رجل منهم فيصلي ركعة ثم سلم ثم قام كل رجل منهم فيصلي ركعة فتفتتها
 بالتي صلى مع الامام ثم قام فصلى ركعة ليس فيها قراءة فقلت للامام تلك ركعات
 وللاولين ركعتان في جماعة وللاخيرين واحدة فصا ولاولين التكية واقتراح الصلوة
 وللاخير التسليم وروى الشيخ عن زرارة وفضيل ومحمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر
 عليه السلام مثل ذلك واختلف الاصحاب في الافضية فقيل ان الاول افضل لكونه
 مرويا عن علي عليه السلام فيرجح للشافعي به ولانه يستلزم فورا الفرق الثانية بالقراءة و
 بالزيادة ليواني فضيلة تكبيرة الافتتاح والتقدم ولتقارب الفرقتين في ادراك
 الاركان ونسب هذا القول الى الاكثر واختاره المصنف في التذكرة وقيل ان الثاني افضل
 لئلا يكلف الثانية زيادة جلوس في التشهد وهي مبنية على التخفيف وفي الترجيح
 عندي اشكال ويجب على المصلين احدا الصلح على المشهور بين الاصحاب وقال

ابن الجنيدي يستحب وتتردد المحقق في المعبر والنافع حجة الأول قوله تعالى ولما أخذ
اسلحتهم والاصل في الامر الوجوب وحمله ابن الجنيدي على الارشاد وفيه عدول عن
الظاهر من غير دليل وهل يختص الوجوب بالمصلين فيه قالان وروى عن ابن عباس
ان المأمور باخذ السلاح هم المقاتلة وهو خلاف ظاهر الآية وعلى القول بوجوب
اخذ السلاح على المصلين لا يبطل الصلوة بتركه الا ان يكون الاخذ ضد الصلوة لكن
التأني متعلقا بما راجع عن حقيقة الصلوة ووجوب اخذ السلاح واجب مطلقا
الا ان يمنع اخذ السلاح شيئا من الواجبات المعبرة في الصلوة كالجوشن الثقيل و
المغفر المانع من السجود على الجهة فيجوز مع الضرورة لا بد منها والنجاسة الكاسية
على السلاح غير مانعة من اخذه على المشهور وقيل لم يجز والاقل اقرب عملا بالطلا
النص وثبت العفو عن نجاسة ما لا يتم الصلوة فيه منفردا وانتفاء الدليل على اعتبار
طهارة المجرى ولو تعدت نجاسة الى الثوب وجب تطهيره الامع الضرورة ومن
افنام صلوة الخوف صلوة بطن النخل وقد ورد ان النبي صلى الله عليه واله صلاها
باصحابه قال الشيخ وروى الحسن عن ابي بكر عن فضل النبي صلى الله عليه واله وصفته
ان يصلي الامام بالفرقة الاولى مجموع الصلوة الاخرى يحرسهم ثم يسلم بهم ثم يمضوا
الى موقف اصحابهم ثم يصلي بالطائفة الاخرى فقال له وفرض طهها اكون
العدو في قرة يخاف هجومه وامكان افتراق المسلمين فرقتين وكونه في خلاف
جهة القبلة قال في الذكرى وبين ذات الزقاع ويرجع هذه اذا كان في المسلمين قرة
ممانعة بحيث لا يبالى بالفرقة الحادسة بطول لبث المصليته ويختار ذات الزقاع
اذا كان الامر بالعكس ولا يخفى ان الرواية الواردة بهذه الصلوة عامية تشكل
التعويل عليها فيلحق الحكم بالجواز على انه هل يجوز اعادة الجماعة صلوة ام لا وقد
مر الكلام فيه قال في الذكرى لا يجوز صلوة الجمعة على هذا الطائفة لانها يتعقد

ندبا ولا يشترع في مكان مرتين وينعقد على هيئة ذات الرقاع اذا صليت حصرا
 ومن اقسام صلوة الخوف صلوة عسفاً وقد نقلها الشيخ في المبسوط بهذا البيان
 ومتى كان العدو في جهة القبلة ويكونون في مستوى الارض لا يسترهم شيء ولا يمكنهم
 امر يخافون منه ويكون في المسلمين كثرة لا يلزمهم صلوة الخوف ولا صلوة شدة
 الخوف وصلوا كما صلى النبي صلى الله عليه وآله بعسفاً جاز فانه قام عليه السلم
 مستقبل القبلة والمشاركون امام نصف خلف رسول الله صلى الله عليه وآله صف
 وصف بعد ذلك الصف صف اخر فركع رسول الله صلى الله عليه وآله وركعوا
 جميعاً ثم سجد عليه الصلوة والسلم وسجد الصف الذين يلونه وقام الاخرون
 يحرسونه فلما سجد الاقربون السجدة الثانية وقاموا سجد الاخرون الذين كانوا خلفهم
 ثم تآخروا الصف الذين يلونه الى مقام الاخرين وتقدم الصف الاضالى مقام
 الصف الاول ثم ركع رسول الله صلى الله عليه وآله وركعوا جميعاً في حاله ثم سجد وسجد
 الصف الذي يليه وقام الاخرون يحرسونه فلما جلس رسول الله صلى الله عليه وآله عليه
 وآله والصف الذي يليه سجد الاخرون ثم جلسوا جميعاً وسلم بهم جميعاً وصلى
 بهم عليه الصلوة والسلم ايضاً هذه الصلوة يوم بنى سليمان قال المصطفى ذلك شرايط
 ان يكون العدو في جهة القبلة لانه لا يمكن حواستهم في الصلوة الا كذلك وان يكون
 في المسلمين كثرة يمكنهم معهم الا تراق فرقتين وان يكونوا على فلاة جبل او مستوى
 من الارض لا يحول بينهم وبين انصار المسلمين هايل من حيل وغيره ليتوفى اليهم
 والحمل عليهم ولا يخاف كمين لهم وتوقف الفاضلان في العمل بها لانه ثبت نقلها
 عن طريق اهل البيت عليهم السلام قال في الذكرى وهذا صلوة مشهورة في النقل
 كتاب المشهورات النابتة وان لم ينقل باسناد صحيح ودد ذكرها الشيخ مرسلها
 غير مستند ولا يحيل على سند فلو لم يفتح عنده لم يتعرض حتى يتنبه على ضعفها فلا يقصر

فأما عن روايته ثم ليس فيها مخالفة لأفعال الصلوة غير التقدم والتأخر والتخلف
بمكن وكل ذلك غير قاض في صحة الصلوة اختياراً فكيف منه الضرورة وفيه تأمل
أما أولاً ففي تصحيح الرواية يجرى نقل الشيخ وأما ثانياً ففي حكمه عدم مدح التخلف
من ركن في صحة الصلوة اختياراً فتدبر وأما صلوة شدة الخوف فإن انتهى الحال
إلى المسايق والمعاينة والضابط أن لا يتكبروا من الصلوة على الوجه المقررة في أنواع
صلوة الخوف فيصلون فرادى كيف ما أمكنهم واقفاً أو ماشياً أو راكباً ويركعون
وليسجدون مع الامكان والآباء الأئمة وليستقبلون القبلة مع المكنة والأيضاب
الامكان في بعض الصلوة على ما ذكره جماعة من الأصحاب والآباء الكبار والآ
فقط استقبال القبلة ويجوز راكباً مع الضرورة وليسجد على قربة من سريره
والآباء الأئمة وهذه الأحكام يجمع عليها بين الأصحاب ويقل عليها أخبار كثيرة منها
ما رواه الشيخ من زاده ونفيل ومحمد بن مسلم في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام قال
في صلوة الخوف عند المطاردة المناوشة وتلاحم القتال فإنه يقضى كل انسان
منهم بالإيماء حيث كان وجهه فإذا كانت المسابقة والمناوشة وتلاحم القتال فإن
أمير المؤمنين عليه السلام ليلة صفين وهي ليلة الهزيمة لم يكن صلواتهم الظهر والعصر
والغروب والعشاء وسد وقت صلوة الآباء الكبار والتسهيل والتيسير والتجديد والآ
فكانت تلك صلواتهم لم يأمرهم بإعادة الصلوة وعن عبد الله بن علي الحلبي في الصحيح
عن أبي عبد الله عليه السلام قال صلوة الزحف على الظهر أيماء برأسك وتكبير
والمسابقة تكبير بغير أيماء والمطاردة أيماء يقضى كل رجل على حيالة وعن زاده
في الصحيح قال قال أبو جعفر عليه السلام الذي يخاف اللصوص والسبع يقضى
صلوة المواقفة أيماء على دابته قال قلت أرايت أن لم يكن المواقف على وضوء كيف
يصنع ولا يقدر على النزول قال يتم من ليدسرجه أو دابته ومن معرفة دابته

فان فيها غبار او يعلو ويجعل السجود اخفض من الركوع ولا يدور الى القبلة ولكن
ايما دارت دابة غير انه يستقبل القبلة باقل تكبير حين يتوجه ومن عبد الرحمن بن
ابي عبد الله في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل فان
حقتم فرجا لا او دكبا كيف يعلو وما يقول ان خاف من سبع او لص كيف يعلو
قال يكبر ويؤم برأسه وعن ابي بصير في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول اذ النقوا فاقبلوا فاقبلوا الصلوة حينئذ بالتكبير واذا كانوا كما وقفا ^{فان}
ايما ولو عجز صلى بالتسبيح عوض كل ركعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
اكبر وهو يجري عن جميع الافعال والاذكار المراد على ما صرح به في المنتهى وبه
متح المحقق في المعبران من لم يتمكن في الايمان حال السابقة ليقط عنه ذلك
وينقل فرضه الى التسبيح والظاهر ان هذا الحكم مجمع عليه بين الاصحاب على ما
نقله جماعة منهم ويدل عليه مضافا الى بعض الاخبار السابقة ما رواه ابن بابويه
عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله في الصحيح عن الصادق عليه السلام في صلوة الزحف
قال تكبر وتقل يقول الله عز وجل فان حقتم فرجا لا او دكبا ثم قال وفي كتاب الله
بن المغير ان الصادق عليه السلام قال قل ما يجري في حد السابقة من التكبير تكبيرا
لكل صلوة الا المغرب فان لها ثلثا وهذه الرواية قد نقلها الشيخ عن عبد الله بن
المغير في الصحيح عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام عن ما رواه الشيخ عن
محمد بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اجالت الخيل يضطرب
بالسيوف اجزاء تكبر فان هذا تكبير تقصير اخر واعلم ان ما ذكره الاصحاب في
كيفية التسبيح غير مستفاد من الروايات التي اطلعت عليها بل المستفاد من بعضها
اجزاء مجرد التكبير وعن بعضها التخيير في ترتيب التسميات كيف شاء واستجوا
في الذكرى في وجوب التسميات الاربع على التكبير المذكور للاطلاع على اجزائها

ف
وعدم يتقن الخروج من المهد بدون الايتان لها والاحتياط فيما ذوالاولى ان يقا
الها شيء من الماء وفق فاعلى مدلول صحيحه الفضلاء وقد صرح جماعة من المتأخرين
منهم المصنف انه لابد مع التيسيرات من النية وتكثير الاحرام والشهد والتسليم والنجاة
غير النية من الامور المذكورة محل اشكال لعدم دلالة شيء من الزوايات عليه بل
ظاهرها خلافه كما لا يخفى على المتدبر ولو من في الاثناوا وخاف فيه انتقل في الحالين
فيما بقي من الصلوة ولا يتأفف وقال الشيخ في المبسوط ما لم يستدبر القبلة في اثنا
صلوة وفي المسئلة تامل ولو ضل النظم العد ويظهر الكذب او الحمايل اجزاء للدين
بالمأمور به المقتضى للجزاء نعم لو استند الخوف الى تقصير في الفحص والاطلاع
لم يبعد وجوب الاعادة كما صرح به الشهيد في الذكرى وخايف السبع او السيل
يصلى صلوة الشدة المستند في ذلك اخبار كثيرة كصححه زواره وعبد الرحمن
السابقين وما رواه الشيخ عن علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه ابي الحسن عليه السلام
قال سألته عن الرجل يلتقي السبع وقد حصرت الصلوة ولا يستطيع الشيء مخافة
السبع فان قام يصلى خاف في ركوعه وفي سجوده السبع والسيح امامه على غير القبلة
فان توجه الى القبلة خاف ان يثبت عليه الاسد على غير القبلة وعن اسحق بن عمار
عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في الذي يخاف السبع او يخاف عدواً يثبت
عليه او يخاف اللصوص يصل على دابته ايماء الفريضة وظاهر المقام ان السبع
والسيل يصل صلوة الخوف كية وكيفية وهو المشهور بين الاصحاب حتى قال الحق
في المعبر كل اسباب الخوف يجوز معها القصر والانتقال الى الايماء مع الضيق
والاقتصار على التسبح ان خشي مع الايماء وان كان الخوف من لص او سبع او غزاة
وعلى ذلك فتوى علمائنا وتردد في ذلك المقام في المتأخرين ونقل عن بعض علمائنا
قوله بان التقصير في عدد الركعات انما يكون في صلوة الخوف من العدد خاصة

حجة الاقل قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من
 الصلوة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا قالوا هو دال بمنطوقه على خوف العدو
 وبفجواه على ما عداه من المخوفات والزوايا السابقة كصحة زياره وصحة
 عبد الرحمن وصحة علي بن جعفر وفي دلالة الآية على ما ذكره بالفحوى نظر وكذا
 في دلالتها على خوف العدو بالمنطوق كما مر واما الروايات فالمستفاد منها
 المساواة بين صلوة خائف الاسد وخائف العدو في الكيفية لا في الكمية فاذن
 الاختصار على قصر الكيفية متجه والمذكور في الرواية العدو والعدو والبسيع و
 الحاق غيره بها يحتاج الى دليل قال الشارح والحق بمن ذكره الاسير في ايدي المشركين
 اذا خاف من اظهار الصلوة والمديون العسر لو عجز عن اقامة البيتة بالاعسار
 وخاف المجلس فرب والمدافع عن ماله لاشراك الجميع في الخوف انتهى وغاية
 ما يمكن ان يتكلف في الحكم بالتعظيم ان يقال يجب الصلوة على جميع المكلفين لعموم الأدلة
 الدالة عليه والصلوة بالايماؤ والتكبير مع العجز صلوة شرعية في بعض الايمان فيثبت
 تقدير الاول يثبت الثاني والا يلزم التخصيص فيما دل على وجوب الصلوة على
 كل مكلف والموت والحمل والغريق يصلحان بحسب الامكان ويجوز طها الصلوة بالايماؤ
 مع العجز عن استيفاء الافعال ولا يقصر ان العدد الا في سفرا وخوف اما الاول اعني
 الصلوة بالايماؤ فعلى بان غير الممكن ليس بواجب والمستفاد من ذلك عدم وجوب
 استيفاء الافعال واما وجوب الايماؤ بدله فيحتاج الى دليل اخر وكذا تداخل الموت
 الى اليقين بالبراهة من التكليف الثابت انما يحصل به واما عدم القصر بدون التفرق
 او الخوف المسوغ له فلان مقتضى العموم الدالة على وجوب الاتمام الشهاب هذا
 المحكم فيما لم يخرج له دليل من العام كفي محل البحث وذكر الشهيد في الذكرى انه
 لو خاف من اتمام الصلوة استبدل الغرق ورجى عند قصر العدد سلامة ^{ضاف}

الوقت فالظاهر انه يقصر العدد ايضا واستحسنه الشارح الفاضل نظر الى انه يجوز
له ترك بقصر العدد اولى قال لكنه في سقوط القضاء بذلك نظر لعدم النص على
جواز القصر ههنا ووجه السقوط حصول الخوف في الجملة كما مر قال والحاصل ان عليه
مطلق الخوف يوجب تطرق القصر الى كل خايف قال وجهه غير واضح اذ لا
دليل عليه والوقوف على المنصوص عليه بالقصر اوضح ولا يخفى ان الحكم بوجوب
القصر بناء في الحكم بوجوب القضاء لان الايتان بالماوربه يقتضي الاجزاء و
الحكم بوجوب القضاء انما يكون عند عدم الاماء وايضا الحكم بوجوب القصر
محل تأمل وما ملل به ضعيف اذ لا يلزم من جواز الترك للعجز جواز فعلها
مقصودة وبالجمله عدم الدليل على القصر يقتضي مساواة حكم الركعتين للركعة
فتأمل المقصد الرابع في صلوة السفر يجب التقصير في الزبانية خاصة والظا^ه
انه لأخلاف فيه روى ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه عن زرارة ومحمد
مسلم في الصحيح انهما قالوا قلنا لابي جعفر عليه السلام ما يقول في الصلوة في السفر
كيف هو وكفى فقال ان الله عز وجل يقول واذا ضربتم في الارض فليس عليكم
جناح ان تقصروا من الصلوة فصالح التقصير في السفر واجبا كوجوب التمام
في الحضرة قال قلنا انما قال الله عز وجل ليس عليكم جناح ولم يقل افعلوا فكيف
وجب ذلك كما اوجب التمام في الحضرة قال قلنا انما قال الله عز وجل ان الصفا
والمرق من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليهما ان يطوف بهما
الآتروا ان الطواف لهما واجب مفروض لان الله عز وجل ذكره في كتابه وصنعه
بنية عليه السلام وكذلك التقصير شيء صنعه النبي صلى الله عليه وآله وذكر الله تعالى
ذكره في كتابه قال قلنا فمن صلى في السفر اربعاً او عيдам لا قال ان كان قراءت عليه
اية التقصير وفسرت له فضلى اربعاً اعداد وان لم يكن قرئت عليه ولم يعلمها فلا اغاذه

عليه والصلوة كلها في السفر الفريضة ركعتان إلا المغرب فاقفا ثلث ليس فيها تقصير
 تركها رسول الله صلى الله عليه وآله في السفر والحضر ثلث ركعات وقد سافر رسول الله
 صلى الله عليه وآله إلى ذي حشب وهي مسيرة يوم إلى المدينة يكون إليها يريد أن أربعة
 وعشرون ميلا فقصر وأفطر فصادت سنة وقد سمي رسول الله صلى الله عليه
 وآله قوما صاموا حين افطر العصاة قال فهم العصاة إلى يوم القيامة وأنا لعرف
 ابنهم وابنا وابنائهم إلى يومنا هذا وإنما يجب التقصير لبسته شروط الأول المسافة
 وهي ثمانية فراسخ أو أربعة لمن رجع من يومه اجمع العلماء كافة على أن المسافة
 شرط في القصر وإنما اختلفوا في تقديرها فذهب علمائنا اجمع إلى أن القصر يجب
 في مسيرة يوم تام يريد أن ثمانية فراسخ أربعة وعشرون ميلا الحكمي ذلك عنهم جماعة
 من الأصحاب ويدل عليه روايات منها صحيح زرارة ومحمد بن مسلم السابقيان ومنها
 ما رواه الشيخ عن أبي أيوب في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن التقصير
 فقال في يريد أن أو يفاض يوم وعن علي بن يقطين في الصحيح قال سألت أبا الحسن
 الأول عليه السلام عن الرجل يخرج في سفره وهو مسيرة يوم قال يجب عليه التقصير
 إذا كان مسيرة يوم وإن كان يدور في مله وروى ابن بابويه بسند معتبر عن الفضل
 بن شاذان عن الرضا عليه السلام أنه قال وإنما وجب التقصير في ثمانية فراسخ لا أقل
 من ذلك ولا أكثر لأن ثمانية فراسخ مسير يوم للعامة والعوائل والانتقال فوجب
 التقصير في مسير يوم قال لما وجب في مسيرة سنة لأن كل يوم يكون بعد هذه اليوم
 فأنما هو نظير هذا اليوم فلو لم يجب في هذا اليوم لما وجب في نظيره ومنها ما رواه
 الشيخ عن أبي بصير في الصحيح قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام في كم تقصر الرجل
 قال في يفاض يوم أو يريد أن عن عبد الله بن يحيى الكاهلي قال سمعت أبا عبد الله
 عليه السلام يقول في التقصير في الصلوة قال يريد أن يريد أربع وعشرون ميلا أو

242
وعن سماعة في الموقوف على الظاهر قال سألت عن المسافر في كم يقصر الصلوة فقال
في مسير يوم وذلك يريد ان وهما ثمانية فراسخ ومن مسافر قصر الصلوة وافطر
الا ان يكون رجلا مشيعا لسلطان جابرا وخرج الى صيدا والى قرية له يكون مسير
يوم بيت الى اهله لا يقصر ويقطر وعن عيص بن القسم في الحسن او الموقوف عن ابي
ابي عبد الله عليه السلام قال في التقصير حده اربعة وعشرون ميلا وروى ابن بابويه
عن ذكر بن آدم في الصحيح انه سأل ابا الحسن الرضا عليه السلام عن التقصير في كم يقصر الرجل
اذا كان في ضياع اهله بنته وامر جابريها يسير في الضياع يومين وليلتين وثلاثة ايام
وليا ليلتين فكتب التقصير في مسير يوم وليلة ولعل المراد ان التقصير في المسافة
التي يسير فيها في يوم وليلة تجب المتعارف وان حصل بعض التوقف في
الاناء اذا الواو بمعنى او واختلف الاصحاب في مسير اربع فراسخ وذهب جمع
من الاصحاب منهم المرتضى وابن ادريس وكثير من المتأخرين الى انه تجب عليه
التقصير اذا اراد الرجوع ليومه والمنع من التقصير ان لم يرد الرجوع ليومه واختاره
المصنف وقال الصدوق في من لا يحضره الفقيه واذا كان مسفرا اربعة فراسخ واراد
الرجوع في يومه فالتقصير عليه واجب وان كان مسفرا اربعة فراسخ ولم يرد الرجوع من
يومه فهو بالخيار ان شاء اتم وان شاء قصر ونحوه قال المفيد والشيخ في النهاية الا انه منع
من التقصير في الصوم وقال الشيخ في كتاب الاضار ان المسافر اذا اراد الرجوع من يومه
فقد وجب عليه التقصير في اربعة فراسخ ثم قال على ان الذي يقوله في ذلك انه انما
يجب التقصير اذا كان مقدار المسافة ثمانية فراسخ واذا كان اربعة فراسخ كان بالخيار
في ذلك ان شاء اتم وان شاء قصر وظاهر هذا الكلام العدول الى القول بالتحريم
وان اراد الرجوع ليومه ولهذا نقل الشهيد في الذكرى عن الشيخ في المهذب
القول بالتحريم اذا كان المسافة اربعة فراسخ واراد الرجوع ليومه ونقل ذلك

من المبسوط وابن بابويه في كتابه الكبير وقواه وقال ابن أبي عقيل كل سفر كان مبلغه
يريدين وهو ثمانية فراسخ او يريد زاهبا ويريد جايئا وهو اربعة فراسخ في يوم
واحد او ما دون عشرة ايام فعلى من سافره عند آل الرسول عليهم السلام ان اضلقت حيطان
مصره او قريته وراؤظهره وغاب عنه منها صوت الاذان فعلى من سافره عند
آل الرسول ان يصلي صلوة السفر وكعبتين ونقل في المختلف من سئل ان
كانت المسافة اربعة فراسخ وكان راجعا من يومه فقرأ واجبا وان كان من عنده
فهو مخير بين الفصر والائتمام ونقله عن ابني بابويه ومرادهم بالعدان ان كان
معناها الحقيقي كان قولهم لا نقول السابق وان كان المراد به ماعد اليوم
كان نفسه قول المفيد وهذا المسافر ابن الجند بمسير الاشئ وراكب السفينة
ومنشأ هذا الاختلاف اختلاف الاخبار ففي كثير منها انما طه التقصير بالثمانية
فراسخ وما في معناها اكثر وفي كثير منها علق بالاربعة فراسخ منها ما رواه الشيخ عن
ابي اسامه زيد النخعي في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يقصر الرجل
الصلوة في مسيرة اثني عشر ميلا وعن اسمعيل بن الفضل في الصحيح قال سالت ابا
عبد الله عليه السلام عن التقصير فقال في اربع فراسخ وعن زرارة في الصحيح والحسن
بابرهم بن هاشم ورواه الكليني ايضا عن زرارة في الحسن عن ابي جعفر عليه السلام
قال التقصير في يريد البريد اربعة فراسخ وعن ابي ايوب في الحسن بابرهم قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام ادنى ما يقصر فيه المسافر فقال يريد وعن عبد الله بن
بكير في الموقوف قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن القادسية اخرج اليها اتم او اقصر
قال وكم هي قلت هي التي رايت قال قصر وعن معوية بن عمار في الموقوف قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام في كم اقصر الصلوة فقال في يريد الا يرى ان اهل مكة اذا خرجوا
الى عرفه كان عليهم التقصير وروى الشيخ عن معوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله

عليه السلام قال ان اهل مكة اذا زار البيت ودخلوا منازلتهم ورجعوا الى متى اتموا الصلوة
وان لم يدخلوا منازلتهم وقصروا وروى الكليني في كتاب الحج عن معوية بن عمار باسناد
احد هما من الحسن بن بابرهيم بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اهل مكة اذا
زاروا البيت ودخلوا منازلتهم اتموا واذ لم يدخلوا منازلتهم وقصروا وعن الحلبي
في الحسن بن بابرهيم بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان اهل مكة اذا خرجوا
حجاً باقصرا واذ زاروا ورجعوا الى منازلتهم اتموا وروى الصدوق عن معوية
بن عمار في الصحيح ورواه الشيخ ايضا عنه باسناد متعدد صحيح ورواه الكليني
باسنادين احدهما من الحسن بن بابرهيم بن هاشم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
ان اهل مكة يمتون الصلوة بعرفان قال ويلهم او يحجهم داي سفر اشد من لا يمت
وروى الشيخ عن ابي ولا في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني كنت
من الكوفة في سفينة الى قصر ابن بحير وهو من الكوفة على نحو من عشرين فرسخا
في الماء فسرت يومئذ ان اقص الصلوة ثم بدالي في الليل التوجه الى الكوفة فلم
اود اصلي في رجوعي بتقصير اتم بتمام وكيف كان ينبغي ان اصنع فقال ان كنت ست
يومك الذي خرجت فيه بريد افكان عليك حين رجعت ان تصلي بالتقصير
لا انك كنت مسافرا الى ان تصل الى منزلك قال وان كنت لم تقصر في يومك الذي
خرجت فيه بريد افان عليك ان يقضي كل صلوة صليتها في يومك ذلك بالتقصير
بتمام من قبل تؤم من مكانك ذلك لا انك لم تبلغ الموضع الذي يجوز فيه التقصير
حتى رجعت فوجب عليك قضاء ما قصرت وعليك اذا رجعت ان يتم الصلوة حتى
تقصير الى منزلك وعن اسحق بن عمار باسناد فيه جهالة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
في كم التقصير فقال في بريد وحجهم كانوا هم المحجوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله فقصروا
وفي الضعيف عن ابي الجار ودلت لابي جعفر عليه السلام في كم التقصير فقال في بريد

واختلف الأصحاب في وجه الجمع بين هذه الأخبار وبين الروايات السابقة الدالة
على التقيد بثمانية فرائخ حمل الشيخ في أحد وجهيه وجماعة من الأصحاب منهم
المصنف هذه الأخبار على ما إذا أراد المسافر الرجوع ليومه واجتنب هذا الحمل بما
رواه ابن بابويه من زياره أمين في الصحيح قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن القصير
فقال يريد ذاهب ويريد جاء وكان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أتى ذباباً
قصر ذباب على يريد وإنما فعل ذلك لأنه إذا رجع كان مسافراً يريد ثمانية
فرائخ ومأواه الشيخ من معوية بن وهب في الصحيح قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
أدنى ما يقصر فيه المسافر الصلوة قال يريد ذاهباً ويريد جانياً وعن محمد بن مسلم
في الموقوف عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن القصير قال في يريد قلت يريد قال
إنه إذا ذهب يريد أودع يريد أشغل يومه واعترض عليه بوجه صحيح منها
أن إطلاق الأمر بالقصير في الأدب فرائخ في هذه الروايات الكثيرة مع كونه
مشروطاً بشرط لا يفهم من اللفظ ولا يكون غالباً أكثر ما بعيداً جداً بل ربما كان فيها
فيمنع صدوره من الحكم لكونه محملاً للغرض التفهيم والتعليم موجهاً لفهم خلاف
الغرض ومنها أن ما استدلل به على هذا الجمع غير واضح الدلالة عليه أما روايتنا إذا
ومعوية بن وهب فإن غاية ما يستفاد منهما بثبوت القصير إذا كانت المسافة بعيداً
ذهاباً وجانياً وليس فيها دلالة على اعتبار كون الذهاب والعود في يوم واحد
وأما رواية ابن مسلم فالحق أنها وإن كانت مشفرة بذلك إلا أنه غير صريحة فيه بل ربما
لأح منها أن التقليل يكون إذا ذهب أودع يريد أشغل يومه إنما على سبيل
التقريب إلى اللفظ كما يشعر به إطلاق البريد أولاً ومنها أن الظاهر من رواية معوية
عما رتبته لتوبيخ أهل مكة على إلتزام بعرفات كون الخروج للتحج وندوة القرع
بذلك في رواية حسنة الحلبي واسحق بن عمار السابقتين والخروج للتحج لا يتحقق

وقع

معه الرجوع ليوم وجمع الشيخ في كتابي الاخبار بين هذه الروايات بوجه اخر وهو ينزل
اخبار الثمانية على الوجوب واخبار الاربعة على الجواز وهو المحكى عن الشارح ^{فصل} الفاء
في فتاويه ولو حمل اخبار الاربعة على الافضية كما مال اليه الشارح ههنا كان احسن
فان اخبار الاربعة يتضمن رجحان التقصير والتجريح على تركه وهذا الجمع احسن
من الجمع السابق ^{عليه} وهذا يحمل رواية معوية بن همار المتضمنة انه هاهنا مكث من
الاطمئنان بعرفات بالحمل على الكراهة والتهاى عن الاتمام على وجه اللزوم لكن لا ينافي
الجمع الروايات الثلاثة المذكورة في توجيه الجمع الاول ويمكن الجمع بين الاخبار بوجه
اخر وهو ان يقال المعتبر في السفر الموجب للتقصير ان يكون المسافة التي اراد المسافر
طها ثمانية فراسخ وان كان بحسب الذهاب والعود فلو اراد السفر في اربعة فراسخ
واراد الرجوع الى المحل الذي سافر منه وان لم يكن ارادة الذهاب والعود في يوم واحد
كان عليه التقصير لصداق المسافة التي هي ثمانية فراسخ ويوافق هذا الجمع الاخبار الثلاثة
المذكورة وما دال على توجيه من يتم بعرفات والامر بالتقصير فيه ويؤيد هذا الوجه
ما رواه الشيخ عن ابراهيم بن هاشم في الحسن به عن رجل عن صفوان قال سألت
الرضا عليه السلام عن رجل خرج من بغداد يريد ان يلحق رجلا على رأس ميل فلم ينزل
يتبعه حتى بلغ النهر وان وهى اربعة فراسخ من بغداد ان يفطر اذا اراد الرجوع
ويقصر قال لا يفطر ولا يفطر لانه خرج من منزله وليس يريد السفر ثمانية فراسخ اتمنا
خرج يريد ان يلحق صاحبه في بعض الطريق فتمادى به المسير الى الموضع الذي بلغه
ولوانه خرج من منزله يريد المهر وان ذاهبا وجائيا كان عليه ان ينوي من الليل
سفره والافطار فان هواصح ولم يبق السفر فبدا له من بعد ان يصبح في السفر قصر ولم
يفطر يومه ذلك ويعتبر نيتان يكون الذهاب والعود فيهما دون عشرة ايام
بناء على ان المعتبر في المسافة ان لا ينوي اقامة العشرة في ثنائها كما يسجد وعلى هذا

ينطبق هذا الوجه من الجمع على قول ابن أبي عمير ولا يقل اربع الوجع وبالحمل الاقياط
في القصر في اربعة فراسخ اذا جمع في عشرة ايام واما فيما بعد العشرة فالاحياط في
الانعام وينبغي التنبيه على امور الاول اتفق العلماء وكافة على ان الفرس ثلثه
اميال نقله جماعة من الاصحاب وهو مروي في الاخبار ايضا اما الميل فلم اطلع على تحته
في روايات الاصحاب سوى ما رواه ابن بابويه عن الصادق عليه السلام انه الف
وخسمائة ذراع متروك بين الاصحاب وفي الكافي روى انه ثلثه الاف وخمسمائة
وفي المعبر نسبة الى بعض اخبار اهل البيت عليهم السلام وقد قطع الاصحاب بان قد
اربعة الاف ذراع وفي القاموس دلالة عليه حيث قال الميل قد رمد البصر ومنار
بني المسافر ومسافة من الارض متر اخيرة بلا حد او مائة الف اصبع الاربعة الاف
اصبع قال المحقق في المعبر الشرايع الميل اربعة الاف ذراع بذراع اليد الذي طوله
اربعة وعشرون اصبعاً تقويلا على المشهور بين الناس او مد البصر من الارض
وفيه اشعار بان له نوع ترد في التفسير الاول واسنده في المنتهى الى المشهور
واستدل عليه في المعبر بان المسافة تعتبر بمسير اليوم وهو مناسب لذلك وكذا ^{الوضع}
اللقوى وهو مد البصر من الارض وقال ابن ادريس في السرايل الميل اربع الاف ذراع
بذراع الاسود وهو الذراع الذي وضعه المامون لذراع الشاب ومساحة البناء قسمة
المازل والذراع اربعة وعشرون اصبعاً واسند ذلك الى المسعودي في كتاب
مزوج الذهب وبالحملة المذكور في كلام اهل اللغة انه من البصر من الارض والقيس
الارض مشهور بين الفقهاء وقد ذكره بعض اهل اللغة ايضا واما بتقدير الذراع
بالاصابع فالقول فيه على الغلب وقد ردت الاصابع بسبع ^{شعيرات} شعيرات عرساً
وقيل ست وقيل بوضع بطن كل واحدة على ظهر الاخرى وقيل ثلث اصفات
بالسطح الاكبر وكان المراد الاول والشعيرة سبع شعيرات من شعر البرذون وصنط

مده البصر في الارض باثر ما يتميز به الفارض من التراجل للبصر المتوسط في الارض
المستوية الثاني يعلم المسافة بالامر من الاوزع ومسير اليوم والمراد باليوم على ما فسر
جأه من الاصحاب يوم الصوم وفيه تأمل ويدل عليه قول الصادق عليه السلام في
صححه ابي اليوب او يياض يوم واعتبر الفاضل ان مسير الابل السير العام وهو حسن
لان ذلك هو الغالب فيحمل عليه المطلق ولقول الصادق عليه السلام في حسنة الكاهلي
كان ابي يقول لم يوضع التقصير على البغلة السقوا والذابة الناجية وانما وضع على سير
القطار يقال نقله سقوا سقوا بالسين المهملة حقيقة سريعة والناجية الناقة
السرعية بنحو لمن ركبها قال الجوهري وغيره وقتل في المشي عن عبد الرحمن بن
الحجاج قلت له في كم ادنى ما يقصر فيه الصلوة فقال اخبرت السنة يياض يوم فقلت
له ان يياض اليوم مختلف فليسير الرجل خمسة عشر فرسخا في يوم وليسير الاضاربعة
فراسخ وخمسة فراسخ في يوم فقال اما انه ليس الى ذلك بنظر اما رايت سرهذه
الانقال بين مكة والمدينة ثم او ما يبد اربعة وعشرون ميلا ثمانية فراسخ
وفي رواية الفضل بن شاذان السابقة من الرضا عليه السلام لان ثمانية فراسخ
مسير يوم العامة والقوافل والانقال واعتبر الشهيد ان اعتدال الوقت والسير
والمكان ويحتمل عدم اعتبار اعتدال الوقت نظر الى اطلاق عموم الدليل
ويحتمل قويا عدم اعتبار اعتدال المكان لاطلاق النصوص وان اختلف كونه
المسافر بالسهولة والخزونة الثالث يجوز العمل بالسير والتقدير ولو اعتبرت
المسافة لهما فاختلفا فالظاهر جواز الاكتفاء في لزوم القصر بكل واحد منهما
واحتمل الشارح الفاضل في بعض كتبه تقديم السير لانه اضبط ويلوح من كلام
الشهيد في الذكرى تقديم التقدير وكانه بناء على انه يتحقق لا تقرب وعندى
ان العمل بالسير اولى بناء على وجوده صريحا في الاخبار وعدم تفسير الفراخ في جن

متقدم الرابع ذكر غير واحد من الاصحاب ان مبدأ التقدير من اخر حطة البلد
 المعتدل واخر حطة في المنتسح عرفا ولم اطلع على دليله ولا يبعد ان يكون مبدأ التقدير
 من اخر حطة البلد المعتدل واخر حطة في المنتسح عرفا ولم اطلع على دليله ولا يبعد
 ان يكون مبدأ التقدير مبدأ او يميز ويقصد السفر الخامس لافرق مع اعتبار الان
 بين قطع المسافة في يوم واحد او اقل واكثر نعم لو قطع المسافة في زمان طويل
 جدا بحيث يخرج عن اسم المتسافر عرفا كالسنة مثلا لم يجر عدم الترخيص قال الشهيد
 وفيه قال ومن هذا الباب لو قارب المسافر بلدا فيعمد ترك التحول اليه
 للتخص ولبث في قري يقاربه مدة يخرج عن المسافر ولم اقب في هذين الوجهين
 على كلام للاصحاب وظاهر النظر يقتضي عدم الترخيص وقد نقض فيه بان السفر
 بعد استمراره الى انتهاء المسافة فاما ينقطع باحدى القواطع المقررة ومع عدمه
 يجب البقاء على حكم القصر السادس للبحر وان قطع في ساعة واحدة لان
 التقدير بالانزع كاف في ثبوت التخص وقال في المنتهى لانعرف في ذلك خلافا
 السابع لو تردد يوم في ثلثة فراسخ ذاهبا وجائيا فان بلغ في الرجوع الى موضع
 سماع الاذان ومشاهدة المجددان فالظاهر انه لا خلاف في عدم القصر وان لم يبلغ
 فالمقطوع به في كلام اكثر الاصحاب انه لم يجز القصر وخالف فيه المصنف في التحرير واشدل
 على الاول بوجهين احدهما ان من هذا شأنه ينقطع سفره بالرجوع وان كان في بعض
 لم ينه التحد المذكور والالزم القصر لو تردد في ثمانية فراسخ خمس مرات وبان مقتضى
 الاصل لزوم الاتمام خرج منه قاصد الثمانية والاربعة التي لا يكون ملفقة
 من الذهاب والاياب لانه المتبادر من اللفظ فيبقى الباقي على الاصل وللشامل
 في الوجهين طريق الثامن لو كان لبلد طريقان احدهما تبلغ المسافة فان سلك
 الابلد الالهة الترخيص قصر اجما وان كان للتخص لا غير فالظاهر انه يقصر

الاطلاق الاوله وهو المشهور وقال ابن البراج يتم لانه كالا الهى بصينك وهو ضعيف
 ولو سلك الابد في الرجوع كاف الحكم فيه كاف الذهاب ولو سلك الاخر
 وقصد الرجوع بالابد فالذي غير واحد من الاصحاب انه يتم لانه لم يقصد
 او المسافة والقصد الثاني لا حكم له قبل الشروع فيه ولم فيه تأمل فانه
 مبنى على المسافة ولا يتلفق من الذهاب والعود وهو محل التامل ولو جهل البلاء
 اى بلوغ المسافة القدر المعبر في القصر ولا يثبت ان هذا الحكم مقطوع به في كلام
 الاصحاب ولم اطلع على خلافه في كلامهم وعلى باصالة عدم البلوغ واصالة الاتمام
 وفيها ضعف ويمكن ان يستدل عليه بقول ابي جعفر عليه السلام في صحيح زرارة لا ينقض
 اليقين ابدا بالشك بناء على ان حكم الاتمام كان ثابتا مستمرا واما عرض الشك في
 السبب الموجب للقصر وبالاية فان حكم التقصير علق فيها على شرط الضرب في الارض
 فيتوقف حكم المشروط على العلم بالشرط لان التحقيق انما يتحقق عند تحقق الشرط
 فالشك في تحقق الشرط يستلزم الشك في التكليف فينبغي ضالة العدم وغير
 ان غاية ما يستفاد من ذلك عدم استفادة تكليف التقصير بالنسبة اليه من
 الاية لانه يفهم منها استثناء تكليف التقصير تكليف الاتمام والاستدلال
 بالخبر ايضا لا يصفوا عن المنازعة بالكلية ولكن لا يبعد الاستناد اليه وتحمل
 علم بالبلوغ في الاثبات وان كان باقى مسافة وجب التقصير بلا ريب والافان ظاهر
 وجوب التقصير واحتمل بعضهم عدمه وهو ضعيف وهل يجب الاعتبار مع الحمل
 بالبلوغ فيه وجهان نظر الى براءة الذمة وتوقف الواجب عليه ولعل الترجيح لعدم
 لان الواجب عليه التقصير بشرط العلم لامطابقا فيكون الواجب عليه واجبا مشروطا
 ومقدمه الواجب المشروط ليس لواجب ولو ظهر كون المسافة تامة لم يجب الاعادة
 للآتيان بالامور به مقتضى الاجزاء والتقييد بالبينة بناء على انه لو شهد

ذكر مح

عدلان على بلوغ المسافة وجب العمل به على ما طرح به الاصحاب ولم اجد احدا
 خالف فيه الا ان اثبات الحجّة عليه اشكال انه لا علم نصا يدل على ان شهادة
 العدلين ببيعة كهيئة والحق به الشئاع وهو متجه ان اعتبرنا في الشئاع ان يحصل به العلم
 العادي والا كان فعل التامل ثم ما قيل ههنا من حكم تعارض التيقن لا يرجع الى امر يصلح
 للتعويل عليه القصد النص وضعف الاعتماد على البرجمات الاعتبارية الثاني
 من شروط وجوب التقصير الفصد اليها ان المسافة في مبدء السير فلو قصد اقل
 من المسافة ثم اذا بلغه قصد اقل من المسافة ايضا لم يجب التقصير وان بلغ
 المجموع المسافة والظاهر ان هذا الحكم اجماعي بين الاصحاب بل العلماء
 كافة كما حكى عنهم واستدل على اعتبار هذا الشرط بان المسافة معتبرة
 اجماعا ورحا لمعتبرنا ان يكون قطعها اجمع او القصد الى ذلك والاول
 خلاف النص والاجماع فثبت الثاني وبروايته صفوان المتقدم في الشرط
 الاول ولا يضر الارسل في طريق الزاوية بعد كونها مقبولا عند الاصحاب معولا
 عندهم واشتراط الاصحاب ايضا استمرار القصد الى انتهاء المسافة ومجتهد عندهم
 غير واضح وعلى ما ذكرنا فلو قصد المسافة ثم رجع عن غرضه او تردد قبل بلوغ المسافة
 اتم فلو توقع رفقة علق سفر عليهم فان كان الوقوع في محتمل روية الجدار وسماع الاذان
 اتم وان جزم بالسفر ونها وان كان بعد بلوغ المسافة قصر ما لم ينو المقام
 عشرة لويضي ثلثون يوما وان كان قبل بلوغ المسافة بعد محتمل روية الجدار
 وسماع الاذان يتم الامع الجرم وفي النهاية ان توقع على اربعة فراسخ قصر
 وفيها يتم ولو رجع المسافر عن التردد الحاصل قبل بلوغ المسافة قصر وفي احتساب
 ما مضى من المسافة ح نظر واستقر الشهد في البيان الاحتساب والعبد والزمن
 والخدام والاسترا ببعون يقصرون ان علموا جزم المتبوع وقد خرج جماعة من الاصحاب

بأنهم يقصرون وإن قصدوا الرجوع عند زوال اليد عنهم بل كالمال انتهى ليشتركون
ذلك اتفاقاً في العبد والمرأة اتفاقاً عند الفرقة في الأسير حيث نسب الخلاف إلى
بعض العامة وهذه عبارة لواخرج مكرهاً إلى المسافة كالأسير قصراً لا مسافراً
بعيداً غير محرم فأباح له التقصير كالمختار والعبد مع السيد والمرأة مع الزوج إذا غنما
على الرجوع مع زوال اليد عنهما خلافاً للشافعي قال لأنه غنما والسفر ولا خدام بل لأن
نيتة في السفر أنه متى حتى رجع والجواب النقض بالعبد والمرأة وقال في النهاية لو غنم
العبد على الرجوع متى اعتقه مولاه والزوجه متى طلقها أو على الرجوع وإن كان على سبيل
التحریم كالأناف والنشوز لم يوجبوا عدم القصد واستقر به الشهيد شرط حصول
أمان لذلك وعندى فيه تردد وأوصلى قصراً ثم عرض الرجوع أو الرد فالأظهر
أنه لا يعيد مطلقاً ذهب الشيخ في الاستبصار إلى أنه يعيد مع بقاء الوقت حجة
الأول الايتان بالمأمور به المقتضى للأجزاء وما رواه ابن بابويه عن زرارة في الصحيح ورواه
الشيخ بإسناد فيه ضعف أنه سأل أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يخرج مع القوم في
السفر يريد أن يدخل عليه الوقت وقد خرج من القرية على فرسخين فمضوا وانصرف
بعضهم في حاجة فلم يقص الحرج ما يصنع بالصلوة التي كان صلاتها ركعتين قالت
صلوة ولا يعيد حجة الشيخ ما رواه في الصحيح عن محمد بن عيسى عن سليمان بن حفص
الروزي قال قال الفقيه التقصير في الصلوة يريد يريد إذا هيا أو جأئاً أو البريد
سنة أمثال وهو فرسخان فالتقصير في أربعة فراسخ فإذا خرج الرجل من منزله يريد
أثنى عشر ميلاً وذلك أربعة فراسخ ثم بلغ فرسخين ونيت الرجوع أو فرسخين آخرين
فقص وان رجع عما نوى عند بلوغ فرسخين وأراد المقام فعليه التمام وإن كان قصر
ثم رجع عن نيته أمارد الصلوة وأولها مجهول وفيها ما لا يوافق معمول الأصحاب
وهي غير صحيحة في خلاف ما ذكرنا مع أن الجمع بالجمل على الاستحباب متجه وحيث

كان القصد الى المسافة شرطاً في التقصير كما عرفت فالظاهر وطالب الابن لا يقصران
 وان زاد سفرهما عن المسافة ويقصران في الرجوع مع البلوغ المسافة لوجود المقتضى
 وكذا الوجه قد قصد المسافة في الاثناء الثالث من شروط وجوب القصر عدم
 قطع السفر بقية الاقامة عشرة ايام فما زاد في الاثناء سواء وقع ذلك قبل بلوغ
 المسافة او بعد والعباد يحتمل وجهين احدهما ان يكون المراد ان من مسافر ثم قطع
 سفره بان يصل الى موضع قد نوى فيه الاقامة عشرة ايام في ذلك الموضع فيكون
 الشرط المذكور شرطاً لاستمرار التقصير لا لوجوب التقصير وهذا الحكم اجماعى
 بين الاصحاب ويدل عليه الاخبار المستفيضة وسيجي عن قريب ثانياً وهو الظاهر
 من العبارة بقرائن متعددة ان من شرط وجوب القصر ان ينوى مسافة لا يبرم على
 اقامة العشرة في اثنا عشر ايام فلو نوى مثلاً قطع ثمانية فراسخ لكنه يبرم على ان يقيم عشرة
 في اثنا عشر لم يجب التقصير في موضع الاقامة كما في طريقه وقد صرح الاصحاب
 كالمتم وغيره بهذا الحكم ولا عرفت فيه خلافاً لكن اقامة حجة واضحة عليها لا يخلو
 عن اشكال فان النصوص مختصة بالحكم الاول ولا فرق بين كون المقام في بلد او قربة
 او بادية ولا بين العانم على استمرار السفر بعد المقام وغيره والظاهر ان بعض
 اليوم لا يحسب بيوم كامل بل يلفق فلو نوى المقام عند الزوال كان منهياً زوال
 اليوم الحادى عشر وهل يشترط عشر يومى الدخول فالخرج فلا يكفي التلقيق فيه
 وجهان واستشكل المصنف في النهاية والتدوير احتساباً بهما من الهد ومن حيث انهما
 من نهاية السفر وبدايته لاشتغاله في الاول باسباب الاقامة وفي الاخر بالسفر
 ومن صدق الاقامة في اليومين واحتمل التلقيق او بوصوله اليه فيه ملك استوطنه
 ستة اشهر فيتمح وان كان بجانب ما على السفر قبل انقضاء العشرة ولا فرق في
 الملك بين المنزل وغيره عند المصنف وجماعة من المتأخرين حتى صرحوا بالاكفاء

في ذلك بالشجرة الواحدة وبعضهم اعتبر المنزل خاصه وقال الشيخ في النهاية ومن خرج
الى صيفه لم وكان له فيها موضع ينزل ويستوطنه وجب عليه التمام فان لم يكن له فيها
مسكن فانه يجب عليه التقصير وظاهر اعتبار المنزل وعدم اعتبار ستة اشهر بالاعتبار
وقريب منه بيان ابن البراج فانه قال في كتابه المسمى بالكامل من كانت له قرية
له فيها موضع يستوطنه وينزل به وخرج اليها وكانت على فرائج سفره على ما قدمنا
فعليه التمام وان لم يكن له فيها مسكن ينزل به ولا يستوطنه كان له التقصير وقال ابو
الصلاح وان دخل مصر له فيه وطن فنزل فيه فعليه التمام ولو صلح واحدة
تظاهر العبارة بين الاولين اعتبار المسكن والاخرة الوطن ولعل المراد بالجميع واحدا
وهو الموضع الذي يسكن فيه وليس فيها دلالة على كون ذلك الموضع ملكا له وليس
فيها اعتبار الستة اشهر وقال ابن البراج ايضا من مر في طريقه على مال له او ضيعة
تملكها او كان له في طريقه اهل او من جرى مجراهم وينزل عليهم ولم ينو المقام عندهم
عشرة ايام كان عليه التقصير وفيه نفى للقول المشهور بين المتأخرين من اعتبار
المالك الذي قد استوطنه ستة اشهر في وجوب الاتمام وقال الشيخ في المبسوط
اذا سافر وقر في طريقه بضيعة له او على مال له او كانت له اصهارا ووزجرة ومنزل
عليهم ولم ينو المقام عشرة ايام قصر وقد روى ان عليه التمام وقد بينه الجمع بينهما وهو
ان ما روى انه ان كان منزله او ضيعة مما قد استوطنه ستة اشهر فضاء عدا تم وان
لم يكن استوطن ذلك قصر وجرى ابن الجعيد منزل الزوج والاب والابن والاخ
مع كونهم لا يعجزون مجرى منزله فظاهر ابن بابويه انه يعتبر ان يقيم في ذلك الموضع
في كل ستة اشهر وحكي عن طاهر ابن البراج ان السفر لا ينقطع بالوصول الى المنزل
المستوطن الابنية المقام عشرة وبالحيلة اقوال الاصحاب في هذه المسئلة مختلفة
جهه او كذا الزوايات والذي وصل اليها في هذه المسئلة ووايات الاولى ما رواه

الشيخ عن اسمعيل بن الفضل في الصحيح قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل سافر
 من أرض إلى أرض وأقام نزل قراء وصليعة قال إذا نزلت قراك وصليعتك فأتهم
 الصلوة وإذا كنت في غير أرضك الثاني ما رواه الشيخ وابن بابويه عن محمد بن
 اسمعيل بن بزيع في الصحيح عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن الرجل يقصر في
 ضيعة فقال لا بأس ما لم ينو مقام عشرة أيام إلا أن يكون له فيها منزل يستوطنه
 فقلت فما الاستيطان فقال أن يكون له فيها منزل يقيم فيه ستة أشهر الثالث
 ما رواه الشيخ عن حماد بن عثمان في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يسافر
 فيمر بالمنزل له في الطريق أتم الصلوة أم يقصر قال يقصر أتمأ هو المنزل الذي توطئه
 الرابع ما رواه عن علي بن يقطين في الصحيح قال قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام
 الرجل يخذل المنزل فيمر به أتم أن يقصر قال كل منزل لا تستوطنه فليس لك
 بمنزل وليس لك أن يتم فيه الخامس ما رواه عن سعد بن أبي حنيفة في الصحيح
 قال سألت علي بن يقطين أبا الحسن برأوى عليه السلام عن الذي يكون للرجل بمحل
 والضيعة فيمر بها قال إذا كان ممن سكنه أتم فيه الصلوة وإن كان عتاما لم يسكنه
 فليقصر السادس ما رواه علي بن يقطين في الصحيح قال قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام
 إن لي ضياعا ومنازل بين القريه والقريتين الفريخين والثلاثة فقال كل
 منزل من منازل لا تستوطنه فليطيك فيه القصر السابع ما رواه عن الحسين بن
 علي في الصحيح قال سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن الرجل يمر ببعض الأنهار
 وله بالمحضر دار وليس بالمحضر موطئه أتم صلواته أم يقصر قال يقصر الصلوة والضياع مثل
 ذلك إذا مر بها الثامن ما رواه عن عمران بن محمد وكان حنينا قال قلت لأبي جعفر
 الثاني عليه السلام جعلت فداك إن لي ضيعة على خمسة عشر ميلا خمسة فراسخ فربما
 خرجت إليها فاقم فيها بضعة أيام أو خمسة أيام أو سبعة أيام فأتهم الصلوة أم يقصر

نقل القصر في الطريق وأتم في الضيعة التاسع ما رواه ثوبان بن موسى في الموقوف عن أبي الله
عليه السلام في الرجل يخرج في سفر فيموت بقرية له أو دار فينزل فيها قال يتم الصلوة ولو لم
يكن له إلا تحلة واحدة ولا يقصر وليصم إذا حضر الصوم وفيها العاشر ما رواه عن
عبد الله بن بكير في الموقوف قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون بالبصرة
وهو من أهل الكوفة له دار ومزلة فيموت بالكوفة وأتم أهله بمكة لا يريد المقام ^{عشر}
أيام إلا بقدر ما يتجر يوماً أو يومين قال يقيم في جانب المصر ويقصر قلت فإن دخل
أهله قال عليه السلام الحادى عشر ما رواه عن موسى بن حمزة بن بزيع وهو مجهول
قال قلت لأبي الحسن عليه السلام جعلت فداك إن لي ضيعة دون بغداد فأخرج من
الكوفة أريد بغداد فأقيم في تلك الضيعة فأقصر أم أتم إن لم تنال المقام عشرة فقص
الثاني عشر ما رواه عن عبد الله بن سنان في القوي أو الضعيف عن أبي عبد الله
عليه السلام قال من أتى ضيعة ثم لم يرد المقام عشرة أيام قصر وإن أراد المقام ^{عشر}
أيام أتم الصلوة وفي بعض الروايات الضعيفة يتم الصلوة كلها في ضيعة
من ضيعة وعن موسى بن الحرزج قال قلت لأبي الحسن عليه السلام أخرج إلى
ضيعة ومن منزلي إليها اثني عشر فرسخاً أتم الصلوة أم أقصر قال أتم إذا عرفت هذا
فأعلم أن المتأخرين استدلوا على اعتبار مطلق الملك بالرواية التاسعة وباعتبار
الاستيطان ستة أشهر بالرواية الثانية ويدل على الأول أن الرواية معارضة
بأخبار متعددة صحيحة دالة على أن المعتبر في الإتمام أن يكون له منزل يستوطنه لا مطلق
الملك وعلى الثاني أن المتبادر من الرواية اعتبار أقام ستة أشهر في كل سنة
ولهذا المعنى صرح ابن بابويه حيث قال بعد أن أورد قوله عليه السلام في صحيحه
اسمعي بن الفضل إذا نزلت فراك وأرضك فأنتم الصلوة قال مصنف هذا
الكتاب يعني بذلك إذا أراد المقام في قراؤه وأرضه عشرة أيام قصر إلا أن يكون

له بها منزل يكون فيه في السنة ستة أشهر فان كان كذلك اتم متى دخل أو قصد
 ذلك ما رواه محمد بن اسمعيل بن بزيع وأوردته الرواية المقدمة والمسئلة مشككة
 ويمكن الجمع بين هذه الاخبار بوجهين أحدهما ان يقال ان نزول في منزل الاستيطان
 يجب الاتمام وان نزل في ملك له أو دار لم يستوطنه هو مخير بين الاتمام والتقصير لكن
 القائل بهذا التفصيل غير معلوم وثانيهما ان يحمل المطلق على المقيّد فيحل الاجبار
 المطلقة الذّة على الاتمام في الملك والضيقة على دار الاستيطان ويحمل حديث
 ستة أشهر في صحيح ابن بزيع على التمثيل ويحمل بطريقه على قول المتأخرين وعلى
 كل تقدير فالظاهر ان الوصول الى بلده له فيه منزل يستوطنه بحيث يصدق
 الاستيطان عرفاً كاف في الاتمام ثم ان جماعة من القائلين بالملك كالشهيد بن
 وغيرهما اعتبروا سبق الملك على الاستيطان وبقاء الملك واشترط جماعة منهم في
 الستة ان يكون مقيماً فيها وان يكون الصلوة فيها عليه الاقامة فلا يكفي مطلق
 الاقامة كما لو اقام ثلثين ثم اتم من غير نيته الاقامة ولا التمام بسبب كثرة السفر
 او المنصبة او شرف النقطة نعم لا يضر مجامعتها لها والظاهر ان لا يشترط
 التوالى ولا السكنى في ملكه كما صرح به جماعة من الاصحاب بل يكفي الاستيطان
 في البلد او القرية ولا يبعد ان يكفي في ذلك عدم الخروج من حد الحفاة
 ولا يكفي استيطان الوقوف القامة كالمنداس ولا يبعد الاكتفاء بالخاص كما قاله
 جماعة من الاصحاب واشترط الشهيد ملك الرقبة فلا يخرج عن الاجازة وفيه تأمل والحق
 المصنف ومن تأخر عنه بالملك اتحاد البلد دار مقامه على الدوام ولا بأس به
 وهل يشترط هنا استيطان الستة أشهر قال في الذكرى الاقرب ذلك ليمتقق
 الاستيطان الشرعي مضافاً الى العرفي وهو غير بعيد فلو كان بين مخرجه وموطنه
 او ما الى الموضع الذي نوى الاقامة فيه مسافة قصر في الطريق خاصة دون

الموطن وموضع الإقامة فانه يتم فيها والآخر وان لم يكن بين محله وموطنه او
نوى الإقامة فيه مسافة اتم فيه اى في الطريق ايضا كما انه يتم في الوطن و
موضع الإقامة ولو كانت له عدة مواطن في طريق او نوى الإقامة في عدة مواضع
في طريقه اتم فيها اى في المواطن وكذا في المواضع التي قصد الإقامة فيها واعتبر
المسافة فيها بين كل موطنين فيتم مع بلوغ المسافة التي بين كل موطنين
الحدة المعتبرة في مسافة التقصير وانما يكون التقصير في طريقه خاصة
دون الوطن دون الوطن ومحل الإقامة والطريق التي لا يبلغ الحد وكما يعتبر
المسافة بين كل موطنين كذلك يعتبر بين الاخير ومنتهى المقصد فان لم يبلغها
اتم من الاخير الى منتهى المقصد وان بلغها اذاهيا وعائداً ابتلك الطريق او طريق
اخر ابعد منه قال الشارح الفاضل يتم ايضا في اشكال واعلم ان منتهى السفر
بين المواطن على تقدير بلوغ الطريق المسافة حدود الوطن ويتمحق بالوصول
الى موضع سماع الاذان وظهور الجدران على المشهور بين المتأخرين وكذا مبداء
السفر عند الخروج منه واما موضع نية الإقامة عند تقدم النية على الوصول
اليه فهل يلحق بالوطن فيتم اذا اعتدى موضع الخفاء فيه وجهان نظر الى انه
في حكم الوطن في كثير من الاحكام وحدود الوطن في حكم الوطن والى انه لو رجع
عن نية الإقامة قبل الصلوة تماماً يرجع الى القصر وان بقي فيها اياماً فلا يكون
له حكم البلد من كل وجه والظاهر يقصر الى ان يصل الى البلد وينوى الإقامة
فيه لصديق المسافر عليه وترتب حكم الاتمام والاختيار على دخول البلد ونية الأمان
ومفهومه انتفاء بدونه ولو اقام فيها ثم اراد الخروج فالظاهرة يحكم البلد في
اعتبار الخفاء في مبداء التقصير لعموم ما دل على اعتبار الامر المذكور كما سيجي الترتيب
الرابع من شروط وجوب التقصير كون السفر سائفاً فلا يترفع العاصي لسفر

لأخلاف بين الأصحاب في أن جواز السفر شرط في جواز التقصير سواء كان السفر
 واجباً كحجة الإسلام أو مندوباً كزيارة النبي والآئمة عليهم السلام أو مباحاً كاستغا
 التجارات ولو كان معصية لم يقصر كما تباع الجايز وصيل اللهو والسفر في ضرر المسلمين
 والفساد في الأرض وقد حكى اتفاق الأصحاب على ذلك جماعة من الأصحاب
 منهم الفاضل أن يدل عليه ما رواه ابن بابويه عن حماد بن مروان في الصحيح عن
 أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول من سافر قصر فافطر إلا أن يكون حلاً
 سفر إلى صيدا وفي معصية الله تعالى أو رسولاً لمن يعصى الله عز وجل أو طلب
 عدو أو سخطاً أو سعاية أو ضرراً على قوم من المسلمين وما رواه الشيخ عن سعيد بن
 ذرارة في الموثق قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج إلى الصيد
 أو يقصر أم يتم قال يتم لأنه ليس بمبسر حتى وعن أبي سعيد الخراساني قال دخل رجلاً
 عن أبي الحسن الرضا عليه السلام فخراسان فقال له عن التقصير فقال لا أحدهما واجب
 عليك التقصير لأنك تصدق وقال لا أخرو وجب عليك التمام لأنك قصدت
 السلطان وعن اسمعيل بن أبي زياد في الضعيف عن جعفر بن أبيه عليه السلام
 قال سبعة لا يقصرون الصلوة الجاني يده وفي جنباته والامير الذي يده ور
 في أمارته والتاجر الذي يده وفي تجارته من سوق إلى سوق والراعي والبلد
 الذي يطلب مواضع القطر ومنبت الشجر والرجل يطلب الصيد يده وهو
 الدنيا والمخارب الذي يقطع السبيل وعن ابن بكير في الضعيف قال سألت أبا
 عبد الله عليه السلام عن الرجل يتصيد اليوم واليومين والثلاثة أيقصر الصلوة
 قال لا إلا أن يشيع الرجل أخاه من الذين وإن الصيد مسير باطل لا يقصر الصلوة
 فيه وقال يقصر إذا شيع أخاه وعن عمران بن محمد بن عمران القمي في الصحيح عن بعض
 أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يخرج إلى الصيد مسير يوم

أبو يرمين يقصر أتيتم قال إن خرج لقوته وقوت عياله فليطهر ويقصر وإن خرج
لطلب الفضول فلا كراهة وعن زرارة بأسنا وظاهر أنه صحيح عن أبي جعفر
عليه السلام قال سألت عن من يخرج عن أهله بالصقور والبراءة والكلاب ميرة الليلة
والليلتين والثالثة هل يقصر من صلوة أم لا يقصر قال إنما خرج في طه ولا يقصر قلت
الرجل يشيع أفاد اليوم واليومين في شهر رمضان قال يطر ويقصر فإن ذلك
حق عليه وعن هارون بن عثمان بأسنا وفيه محمد بن يحيى الخثعمي ولم يوثق في كتاب
الرجال لكن له كتاب يرويه محمد بن أبي عمير وهذا يدل على حسن حاله عن أبي عبد الله
عليه السلام في قول الله عز وجل فمن اضطر غير باغ ولا عاد قال الباقي باغ الصيد
والعادي السارق ليس طهما إن يأكل الميتة إذ اضطر إليها هي حرام عليهما ليس
هي عليهما كما هي على المسلمين وليس طهما إن يقصر في الصلوة وعن هارون بن عثمان
بطريق آخر يرفع وعن عبيد بن زرارة في الموثق قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن الرجل يخرج إلى الصيد فيقصر ثم قال يترك لأنه ليس بمسرح حق وعن عبد العظيم
فقلت له يا بن رسول الله فامعنى قوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد قال العادي
السارق والباقي الذي بقي الصيد بطرا وطهوا لا ينفق به على عياله ليس طهما
إن يأكل الميتة إذ اضطر أهله حرام عليهما في حال الاضطرار كما هي حرام عليهما
في الاختيار وليس طهما إن يطر في صوم ولا صلوة في سفر وأعلم أن المستفاد من
عموم صحيحه عمار وظاهر التعليق المذكور في موثقه عبيد عموم الحكم بالنسبة
إلى كل سفر حرام سواء كانت غايته ومعصيته كقاصد قطع الطريق أو قتل مسلم
أو اضطراد يقوم مسلمين وكالمراة والعبد القاصد بن سفرها النشور والإباق أو كما
نفس سفر ومعصيته وإن لم يكن غايته ومعصيته كالفار من الزحف وتارك الجمعة بعد
وجوبها والسالك طريقا يقبل على الظن الهلاك فيه وإن كان لغاية حسنة في نفسها

كالسج والزيارات ونحو ذلك اطلاقات كلام الاصحاب يقتضي التعميم المذكور
 وقال الشارح الفاضل ان الاصحاب عدوا هذه الافراد ثم قال وادخال هذه
 الافراد يقتضي المنع من ترخص كل تارك للواجب بسفر ولا شرا كهما في لغة التوسعة
 لعدم الترخص اذ العاية مباحة فاته المفروض وانما عرض العصيان بسبب ترك
 الواجب فلا فرق بين استلزام سفر التجارة ترك صلوة الجمعة ونحوها وبين استلزام
 ترك بينها كتعلم العلم الواجب عينا او كفاية بل الامر في هذه الوجوب اقوى وهذا
 يقتضي عدم الترخص الا لوحدى الناس لكن الموجود من الخصوص في ذلك
 لا يدل على ادخال هذه القسم ولا على مطلق العاصي وانما يدل على السفر الذي عاينه
 المعصية وفيه نظرا عرفت من دلالة بعض الخصوص على نفي الحكم وعدم اختصاصها
 بما ذكره وان كان بعضها مختص به مع ان ما ذكره من لزوم اختصاص الرخصة
 المذكورة بالا وحدى من الناس في معرض المنع لان العلوم التي يجب تعلمها
 على الجمهور قليل يحصل لكثير من الناس في كثير من الاعصار فان معرفة دقائق
 العلوم والتفاريغ الفقهية والمسائل التي قد يقع الاحتياج اليها ليس
 بواجب على جمهور العوام والخواص ومعرفة القدر القليل ولو بالقليل غير نادر
 وكثير ما ينتفي المضادة بين السفر والتعلم مع ان ما ذكره انما يتوقف على القول باستلزام
 الامر بالشيء الذي عن ضد الخاص كما هو التحقيق لكن رحمه الله لا نقول بذلك مع ان
 استبعاد اختصاص التقصير بالا وحدى ليس اكثر من استبعاد اختصاص عدم الفسق
 بالا وحدى وهو لازم عليه فيما نقول واعلم انه لو جمع المسافر العاصي عن المعصية
 في اثنا السفر بقصر ان كان الباقي مسافة والظاهر ان الاختلاف فيه بين
 الاصحاب ولو قصد المعصية في اثنا السفر المباح انقطع ترخصه ولا اعلم فيه خلافا
 بين الاصحاب ولو عاد الى الطاعة قصر وهل يعتبر كون الباقي مسافة قبل نعم وبه

حكم المقيم في القواعد بطلان المسافة الاولى بقصد المعصية وقيل لا وهو ظاهر المص في المنتهى
والمحقق في المعصية وبه قطع الشهيد في الذكرى ولا حسن لان المانع من التقصير انما كان
المعصية وقد زالت ويدل عليه ما رواه الشيخ عن بعض اهل العسكرة قال خرج من
ابي الحسن عليه السلام ان صاحب السبد يقصر ما دام على الجادة فاذا عدل عن
الجادة اتم فاذا رجع عليها قصر والصايد للتيان يقصر في صلوة وصومه على راي
الاخلاف بين الاصحاب في ان الصايد لقوته وقوت عياله يقصر وقد مر بعض
الاخبار انه عليه مضافا الى ادلة حكم التقصير وعدم المانع والمعارض واما
الصايد للتيار فقد اختلف الاصحاب فيه فذهب المرتضى وجماعة من الاصحاب
منهم المناضلان الى انه يقصر وذهب جماعة من الاصحاب منهم الشيخ في ربه وط الى انه
يتم صلوة دون صومه ونقل ابن ادريس الاجماع على انه يتم الصلوة وقال في المعصية
نقل قول الشيخ ونحن نطالبه بدالة الفرق ونقول ان كان مباحا قصر فيها والآخر
الاول نظر الى عموم ادلة التقصير وانتفاء المانع وما رواه الشيخ عن معوية بن
وهب في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قصرت افطرت واذا افطرت قصرت
الشرط الخامس من شروط وجوب التقصير عدم زيادة السفر على الحصر كالمكاري
والملاح وطلب القطر والنت كالبدوي وطالب الاسواق وهو التاجر الذي
يدور في تجارته من سوق الى سوق ومثله الذي يتكرر الى السوق الواحد من غير
اقامة والبريد وهو الرسول المقتدر للرسالة المشهورة بين الاصحاب وجوب الاتمام
على المسافر الذي كان سفره اكثر من حضره كالمكاري والملاح وهذا التعبير شائع
في السنة الفقهاء ولعل المراد من كان عمله وصناعته السفر والمحقق في المعصية
عبر عن هذا الشرط بقوله وان لا يكون ممن يلزمه الاتمام سفر او نقل التعبير السابق
عن المفيد واتباعه ورجح ما ذكره على هذا وقد وقع في كلام المتأخرين الجحش عن

في صحيح أحد القميين بن علي الأضمر وليس في ذلك فأيك يعيد بها وظاهر ابن أبي عيقل
 القول بوجوب التقصير على كل مسافر والأول أقرب لما رواه الكليني عن محمد بن
 مسلم في الصحيح عن أحدهما عليهما السلام قال ليس على الملاحين في سفينتهم يقصر
 وعلى المكاري والجمال ورواه الشيخ بإسناد فيه توقف وعن هشام بن الحكم بإسناد
 أحد هاتين الحسن بن إبراهيم بن هاشم عن أبي عبد الله عليه السلام قال المكاري و
 الجمال الذي يختلف وليس له مقام يتم الصلوة ويصوم شهر رمضان وعن زرارة
 بإسناد ثلثه فيه الصحيح والحسن ورواه الشيخ والصدوق في الصحيح قال قال أبو جعفر
 عليه السلام أربعة قد يجب عليه التمام في سفر كانوا أو حضرا المكاري والزاعي والاشتقا
 لأنه علمهم والكرى يطلق على المكاري والمكثري والثاني أولى هذا وأما التكرار
 والاشتغال قبل أن يبريد وقبل أن يمين اليد وبيت فاد من التقليل المذكور
 في هذه الرواية أن كل من كان السفر عمله يجب عليه الإتمام وعن محمد بن جوك في
 الصحيح قال كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام أن لي جملا أولى قواما عليها واست
 اخرج فيها الآتي طريق مكة فبلغني في الحج أو في السندرة إلى بعض المواضع مما يجب
 على إذا أنا خرجت معهم أن أعمل ما يجب على التقصير في الصلوة والقيام في السفر
 أو التمام فوقع عليه السلام إذا كنت لأتزلزلهما ولا تخرج معها في كل سفر الآتي طريق مكة
 فعليك التقصير والافطار وعن اسحق بن عمار قال سألت عن الملاحين والأضمر
 هل عليهم تقصير قال لا يثبت عليهم ويبدل عليه أيضا رواية اسمعيل بن أبي زياد
 المذكورة في الشرط الرابع وما ورد في خلاف ما ذكرنا ما دل والظاهر أن المرجع
 في هذا الباب إلى صدق اسم المكاري والملاح وأما طم عرافا وكذا صدق كون
 السفر عمله كاف في وجوب الإتمام وبهذا قطع المقام والشهد لكنه قال في الذكرى
 ذلك إنما يحصل غالبا بالسفرة الثالثة التي لم يتخلل بها إقامة تلك العشرة واعتبر

ذلك جماعة من الأصحاب واعتبر ابن ادريس في غير صاحب الصنعة ثلث دفعات وقبل
ان صاحب الصنعة من المكاريين والملاهيين تجب عليهم الاقامة بنفسهم ومن وجههم الى
السفر لان صنعتهم يقوم مقام ثلث من لا صنعة له متى سفر اكثر من حضر واستقر
المص في المختلف الاقامة في الثانية ان لم يقيموا بعد الاولى مطلقا وليس
لهذه التمسك التخييلات مستند يصح القبول عليه غير ادعاء دلالة العرف
عليه وان قد عرفت ان الحكم في الاجناد ليس معلقا على الكثرة بل على مثل المكاري
والجبال ومن اتخذ السفر عمله وجب ان يراعى صدق هذا الاسم عرفا ولو فرض
عدم صدق الاسم بالعلم لا يتعلق حكم الاقامة والضابط ان لا يقيم في بلد عشرة
فان اقام احد هم عشر قصر هذا بمنزلة الشرط ذكر الشيخ ومن تبعه قال المحقق
وظاهر هذه الروايات لزوم الاقامة للمذكورين يعني المكاري ومن شاذ في
الحكم كيف كان لكن الشيخ رحمه الله بشرط ان لا يقيموا في بلد هم عشرة ايام واحتمل
المحقق في الاعتبار اختصاص هذا الحكم بالمكاري ونقل في الشرايع قولنا بذلك
وهو مجهول القابل وقال بعض شراح النافع ولعل المصنف سمع من معاصريه
له في غير كتاب مصنف واستدل الاصحاب على هذا الشرط بما رواه الشيخ من
عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال المكاري ان لم يستقر في منزله
الاحمسة ايام واقل قصر في سفره بالهتار واتم بالليل وعليه صوم شهر رمضان
وان كان له مقام في البلد الذي يذهب اليه عشرة ايام واكثر قصر في سفره وانظر
وهذه الرواية غير نفى السيد لان في سندها اسمعيل بن مرار وهو غير موثق
وما تضمنه الاكتفاء في القصص بها باقل من خمسة ايام متروك بين الاصحاب
ومقتضاها اعتبار العشرة الاقامة في البلد الذي يذهب اليه وهو غير ما اعتبروا
من الاقامة في بلدهم ومع ذلك فالحكم فيه يختص بالمكاري وبعبارة الحديث يحتمل

احتمالا اخر وهو ان يكون المراد ان كان له ارادة المقام في البلد الذي يذهب اليه
قصر في سفره الى ذلك البلد وهو خلاف مقصودهم وهذه الرواية او ردها
القدوق بطريق صحيح عن عبد الله بن عثمان ومثله مقابله لما اورد الشيخ فانه قال
المكاري اذا لم يستقر في منزله الا خمسة ايام او اقل قصر في سفره بالتهار وانه صلوات الله
وعليه صوم شهر رمضان فان كان له مقام في البلد الذي يذهب اليه عشرة ايام
او اكثر وينصرف الى منزله ويكون له مقام عشرة ايام او اكثر قصر في سفره وافطر
ولا يبعد ان يكون في رواية الشيخ اسقاط للزيادة الواقعة في هذه الرواية اعتبارا
اقامة العشرة في المنزل والمكان الذي يذهب اليه والقول به غير معروف
بين الاصحاب الا ان العمل بمقتضى هذه الرواية الصحيحة غير بعيد واستوجه ذلك
بعضا فاضل النازحين ولم يعتبر بخالفه المشهور وقال ان اعتبار مثل هذه الشبهة
لا وجه له وما ينبغي من حكم اقامة المحنة ايضا خلاف المشهور لكن لا يبعد العمل به
ايضا كما ينبغي ويمكن الاستدلال على ما ذهب اليه الاصحاب من اشتراط عدم اقامة
العشرة في الاتمام بما رواه الشيخ عن يونس بن عبد الرحمن عن بعض رجاله عن ابي
عبد الله عليه السلام قال سالت عن حد المكاري الذي يصوم ويتم قال اياما مكاري
اقام في منزله او في البلد الذي يدخل اقل من عشرة ايام وجب الصيام والقيام
ابدا وان كان مقامه في منزله او في البلد الذي يدخله اكثر من عشرة ايام
فعليه التقصير والافطار وهذه الرواية ضعيف السند بالارسال وطريقها
اسماعيل بن مرار وهو مجهول ولا يبعد ان يقال ضعفه بخبر يعمل الاصحاب وبالجمل
تمام الاصحاب ان اقامة العشرة ايام في البلد قاطعة لكثرة السفر والمسئلة محل اشكا
نظر الى عموم الاخبار الصحيحة التي على الاتمام على المكاري وامثاله فان مقتضاها
ثبوت الحكم مادام الاسم باقيا والظاهرة لا يذول الاسم الا بترك العمل او قلة

اشتغال به بحيث لو قطع النظر عن السابق لم يصدق عليه الاسم ومجرد اقامة العشرة
لا يكفي في ذلك والى رواية يونس العمولة بين الاصحاب والحق الفاضلان ومن تأخر
عنهما باقامة العشرة في البلد العشرة المنوية في غير بلده وهو حسن نظر الى رواية
يونس والرواية وان كانت مقتضية بعمومها لاصحاب الحكم في العشرة في غير
بلد وان لم يكن منوية الا ان الاصحاب لم يقولوا به ونقل الشارح الفاضل الاجماع
على نفسه فيقتضى الحكم بما عداها والحق الشهيد العشرة الحاصلة بعد التردد
الثلاثين وفي التردد ثلثين خلافه فالحق بالعشرة المنوية ابن هب في المذهب
بل جعله المشهور وقوله المدق الشيخ على وذهب جماعة من الاصحاب الشهيد ان
الى عدم الحاق ولعله الاقرب عمدا بعموم ما يقتضى حكم الاتمام الى ان ثبت الزيل
وذكر جمع من المتأخرين انه لا يشترط في العشرة القاطمة لحكم التمام التوالى بل يكفي
عدم عمدا الخروج الى مسافة في الاثناء ويحتمل اشتراط عدم الخروج الى حد الشخص
نظرا الى اعتبار صدق الاقامة مرافا ومنهم من ذكر انه لا يعتبر التوالى في الاقامة
في بلد وانما في العشرة المنوية في غيره فيلحق على ان الخروج فيما دون المسافة
بعد الصلوة تماما هلا يؤث في القصر اذا لم يكن من نية اقامة العشرة بعد
الرجوع ام لا وعلى الثاني لا يعتبر التالى دون الاول ومتى وجب القصر على كثير
السفر باقامة العشرة فهل يعود حكم الاتمام بالمرتين من غير تحلل الاقامة
عشرة ام بثلاثة لا يتحلل بينهما عشرة ذهب جماعة من الاصحاب منهم ابن ادريس
الى الاول وهو حسن ان بقى الالف وذهب الشهيد في التكرى الى الثاني استنادا
الى ان الاسم قد زال بالاقامة فيكون كالمبتدأ وفيه تأمل والآى وان لم يقيم
احدهم عشرة اتم ليله وفها راعى ما ذكره المصنف هو المعروف بين المتأخرين
وذهب جماعة من الاصحاب منهم الشيخ وابن البراج وابن عمر الى انه يتم في صلوة

التلخيص خاصة حجة الاول الروايات المتضمنة لان كثير السفر يجب عليه الاتمام خرج
 عنه من اقام عشرة بالنقص والاجماع فيبقى غيره داخل في الخلاف النصوص
 وحجة الثاني صحيحة ابن سنان السابقة في المسئلة المقدمة وارود عليها
 اقامته ذلك الظاهر لانه يتضمن المساواة بين الخمسة والاقل منها والاقل منه
 على يوم او بعض يوم ولا يابى له به مع القام معارضة بقوله عليه السلام في صحيحة
 معوية بن وهب هما واحدا فصرت افطرت وان افطرت فصرت ولا يبعد
 ان يقال الظاهر الاتمام يقتضي قدرا يعتد به فلا يصدق على يوم واحد
 بعينه وبالجملة القدر المتيقن من هذا الحديث المساواة بين الخمسة وما قاربها
 والعمل به غير بعيد مع انه يمكن ان يقال المراد اثبات الحكم المذكور لمن اقام
 خمسة احيانا واقل منه احيانا فان دفع الابرار على كل تقدير وبالجملة فالمنهج عند
 العمل بمضمون الخبر المذكور كما قال بعض افاضل المتأخرين واما لتسليم ذلك
 بناء على عدم قاعدة الالتفات الى الشهرة بين المتأخرين فان مخالفة من تقدم
 على الشيخ بمضمون الرواية المذكورة غير واضح بل ايراد القيد وحقها مع قريب
 العهد لما قرره في اول يقتضي علمه بها وكفها من الاجتهاد المعمول بين القديما
 وحق فيمكن الجمع بينه وبين ما دل على وجوب الاتمام مطلقا اما بجملة المطلق
 على المقيّد واما بالتحية في صلوة النهار والاول طريقه الجمع بين هذه الرواية
 وبين صحيحة معوية بن وهب واعلم ان المستفاد من الروايات السابقة وجوب
 الاتمام على المكاري والجماع مطلقا وقد ورد لبعض الاخبار بخلافه فروي الشيخ
 عن محمد بن مسلم في الصحيح من احدهما عليها السلام قال المكاري والجماع اذا جهدا
 السير فليقصر وعن الفضل بن عبد الملك في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه
 السلام عن المكاريين الذين يختلفون فقال اذا جهدا والسير فليقصر والظاهر

ان المراد بالحد في السير زيادة السير من القدر المعتاد في اسفارها غالباً والحكمة
في هذا التخفيف واضح وعلى هذا فلا بد من تخصيص الاخبار السابقة هذين الخبرين
هذا للعام على الخاص والمطلق على المقيد ويمكن الجمع بالتخيير والترخص في صورة
المجد أيضاً ولعل الاول اقرب واختلف كلام الاصحاب في تنزيل هاتين
الروايتين فقال الشيخ في التهذيب الوجه في هذين الخبرين ما ذكره محمد بن
يعقوب الكليني رحمه الله قال هذا المحمول على من يجعل المنزلين منزلاً فيقتصر
في الطريق خاصة ويقيم في المنزل واستدل بما رواه عن عمران الاشعري عن
بعض اصحابنا دفعه الى ابي عبد الله عليه السلام قال الجمال والمكاري انا جئنا
السير فليقتصر فيما بين المنزلين وليتم في المنزل وهذه الرواية مع عدم نقاء
سندها غير دالة على ما ذكره مجاز ان يكون المراد بما بين المنزلين المنزل الذي
يخرج منه المنزل الذي يذهب اليه وقال المصنف في المختلف الاقرب عندى
حمل الحديثين على انهما اذا قاما عشرة ايام قصر وهو ضعيف بعيد جداً ولما
الشبه في الذكرى على ما اذا نشأ المكاري والجمال سفر غير صنعتها قال ويكون
المراد بمجد السير ان يكون سيرهما مستمراً متصل كالحج والاسفار التي لا يصدق
عليها صنعتها وهو غير بعيد الا ان المفهوم من ظاهر النص ما ذكرنا او لا والوقوف
احسن واحتمل في الذكرى ان يكون المراد ان المكاريين يتقون ما داموا يتروءون
في اقل من المسافة او في مسافة غير مقصودة فاذا قصدوا مسافة قصر قال
ولكن هذا لا يختص المكاري والجمال به بل كل مسافر وبالجمله هذا المعنى ايضا
بعيد لا يتساق الذهن اليه ويرده قوله عليه السلام في صحيحه رواه اربعة
يجب عليهم التمام في سفر كانوا او حضروا ان المتبادر من السفر المقابل للحضر
هنا السفر الموجب للتقصير وتخصيص الحكم بالاربعة يرشد اليه وعلم الشارح

الفاضل على ما ذكره الكافي والمكاري والجمال المسافر قبل تحقق الكثرة وهو بعيد
 ايضا الشرط السادس من شروط وجوب التقصير خفاء الجدران والاذان
 فلا يترخص المسافر قبل ذلك ما ذكره المصنف قيل ان المعتبر جميع الامرين
 من خفاء الجدران والاذان قول الميرفتي والشيخ في الخلاف ونسبه الشارح
 الى المشهور بين المتأخرين ذهب اكثر الاصحاب الى ان المعتبر احد الامرين المذكورين
 ونسبه الشارح الفاضل الى اكثر المتأخرين وقول الشيخ علي بن بابويه انا
 خرجت من منزلك فقصر الى ان يعود اليه واعتبر المفيد الاذان وكذا استار وقال
 ابن ادريس الاعتماد على الاذان المتوسط والصدوق في المقنع اعتبر
 خفاء المحيطان والذي وصل الى في هذا الباب من الاخبار ما رواه الشيخ
 عن محمد بن مسلم في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يهيل يريده السفر
 فيخرج متى يقصر قال ان اتوارى من البيوت وعن عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي
 عبد الله عليه السلام انه سأل عن التقصير فقال اذا كنت في الموضع الذي لا يسمع
 الاذان فقصر وان اقدمت من سفرك مثل ذلك فالمصر ومن وافقه في القول
 بانه يعتبر المجمع جمعا بين الزايتين باعتبار الامرين معا فيلزم ارتكاب التخصيص
 في الجزئين معا واما القائلون بالاختيار فيحتمل ان يكون كل واحد من الامرين
 كاف في وجوب التقصير وهذا اقرب من ارتكاب التخصيص المذكور في الجزئين
 فانه في قبح تاخير البيان عن وقت الحاجة مع ان غاية ما يلزم من هذا الجمع
 ارتكاب تخصيص في مفهوم كل واحد من الجزئين ولا يرب ان ارتكاب
 التخصيص في المفهوم لولي من ارتكابه في المنطوق على ان العموم في مفهومهما
 غير واضح لكن لا يخفى ان مقتضى الجز الاول توارى المسافر من البيوت اخفاء
 البيوت عنه ولا يبعد العمل بمضمون الخروج فالظاهر انه يتحقق التوارى بالحائل

وانه لا يضر الرواية بعد ذلك لصدق القوي او لا والعلم بصحار الاذان او لا وما
جاء على بن بابويه فلعلمها الرواية الرسالة التي نقلها الصدوق في الفقيه حيث
قال وقد روى عن الصادق عليه السلام انه قال اذا خرجت من منزلك فقص الى اليهود
اليه ولو صحت كان الجمع بالتخيير قبل الوصول الى حد الحفا ويحتمل لكن صحته غير متو
وقد ذكرنا ظهور القول الثاني اقوى وذكر الشريفة ان البلد لو كانت في علو
مفرط او وهدة اعتبر فيها الاستواء تقديراً ويحتمل قياً الاكتفاء بالقوي
في المنخفضة كيف كان لاطلاق الجزر والظاهرة لاعتبار باعلها البلد كالمنازل
والقلل والقبائر والاولا عبرة بسماع اذان المفرط في العلوك انه لا عبرة بخفاء
الاذان المفرط في الانخفاض فيكون الرواية مبينة على الغالب قالوا المراد بحد
احد البلد الصغير والقريب والاف المحلة وكذا اذان مسجد البلد والمحلة ويحتمل
البيت ونهاية البلد وظاهر الرواية الخفاء بجميع بيوت البلد اذ انه يحتمل البيوت
المقاربة من بيته وكذا اذ انها وذكر بعضهم ان العترة في رؤية الجدار صوت
لا شجته وهوى خفاء الامر بنهاية التقصير فيقص الى ان ينتهي الى ظهور احد
الامر بن وذهب بعض اصحاب الازان الى اعتبار الازان ههنا وذهب المرتضى
وعلى بن بابويه وابن الجنيد الى ان المسافر يجب عليه التقصير في العود حتى يبلغ
منزله ويدل على القول الثاني صحيحه عبد الله بن سنان السابقة وعلى القول
الثالث ما رواه الشيخ عن العيص بن القاسم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا يزال المسافر قصر حتى يدخل بيته ومن العيص بن القاسم في الصحيح ايضا
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدخل عليه وقت الصلوة في السفر
ثم يدخل بيته قبل ان يصليها اربعاً فقال لا يزال يقصر حتى يدخل بيته ومن
اسحق بن عمار في الموثق عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سألت عن الرجل يكون مسافراً

ثم يقدم فيدخل بيوت الكوفة اتم الصلوة ام يكون مقصرا حتى يدخل اهله
قال بل يكون مقصرا حتى يدخل اهله واجاب المص في المختار بان المراد الوصول
الى موضع يسمع الاذان او يرى الجدران فان وصل الى هذا الموضع يخرج
عن حكم المسافر فيكون بمنزلة من دخل منزله وهو قائل بعيد والا قرب في الجمع
بين هذا الاخبار وجبر عبد الله بن سنان القول بالتحية بعد الوصول الى موضع
يسمع فيه الاذان بين القصر والائتمام ولو قيل بذلك لم يكن بعيدا من الصواب
وان لم تجز على ذلك بناء على عدم ظهور القابل به فالوقوف على طواهر هذه
الاخبار وارتكاب التأويل في خبر ابن سنان اولى بان يقال الغرض من تعليق
بمنطوقه دون مفهومه فالمراد ان المسافر يقصر الى هذه الغاية وان قصر
بعدها ايضا ومنتظر الرقعة يقصر مع الخفاء الى خفاء الجدران والاذان
والجزم الى الجزم بالسفر الى السائمة سواء وصلت الرقعة لا او بلغ المسافة
يعني انه مع كون استيطان بعد بلوغ المسافة قاصدا سواء جزم على السفر بعد
ذلك ام لا والا وان لم يصل الى محل الخفاء او وصل ولم يبلغ المسافة ولم يجزم
بالسفر اما التوقف سفر على الرقعة ولم يعلم يحجبهم او علم يحجبهم ولكنه رجع عن ارادة
السفر اتم وهل يلحق الظن بالعلم هنا حتى لوطن بجي الرقعة وعزم على السفر عند تحيها
كان عليه التقصير فيه نظر والحقه الشهيد في الذكرى بالعلم ولو فوى المقصر الاقا
في بلد عشرة ايام اتم هذا الحكم بجمع عليه بين الاصحاب كافتد جماعة منهم ويدل
عليه الاخبار الكثيرة منها ما رواه الشيخ عن زرارة في الصحيح والكليني عنه باسناد
ثلاثة فيها الصحيح والحسن عن ابو جعفر عليه السلام قال قلت له اريت من قدم بلك
الى متى ينبغي له ان يكون مقصرا ومتى ينبغي له ان يتم فقال اذا دخلت ارضا فاقبت
ان لك بها مقاما عشرة ايام فاتم الصلوة وان لم تدر من مقامك بها يقول

عند الخرج او بعد عند نقص ما بينك وبين ان يمضي شهر فاذا تم لك شهر فاقم الصلوة
وان اردت ان يخرج من سامتك وعن مضمود بن هازم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه
السلم قال سمعته يقول اذا ايتت بلدة فان معك المقام عشرة ايام فاقم الصلوة
فان تركها هلا فليس عليه شيء ويدل عليه ايضا بعض الاخبار والايمة
ويبقى التنبية على ان اول المشهور بين اصحاب الله لا يقصر بنية الإقامة
دون العشرة بل قال في كنت هي انه قول علمائنا اجمع ونقل في نقل في المختلف
عن ابن الجنيد انه اكفى في وجوب الاقامة بنية خمسة ايام ويدل على الاول مضافا
الى محمد بن اذنة القصور وبعض الاخبار والتا بقده ما رواه ابن بابويه عن معاوية بن
في الصحيح ورواه الشيخ ايضا في الصحيح عند تفاوت في المتن عن ابي عبد الله عليه السلام
انه قال اذا دخلت بلدة وانت تريد المقام عشرة ايام فاقم الصلوة حين تقدم وان
اردت المقام دون العشرة فقص وان اتمت يقول عند الخرج وبعد عند ولم يجمع
على عشرة فقص ما بينك وبين شهر فاذا تم الشهر فاقم الصلوة قال قلت ان دخلت
بلدا اقل يوم من شهر رمضان وليست اريد ان اقيم عشرة ايام فاقصر فافطر قلت فان
مكنت كذلك اقل بعد او بعد عند فانظر الشهر كله وقصر قال نعم هذا واجد ان انقضت
افطرت واما افطرت ففصرت ولعل مستد ابن الجنيد ما رواه الشيخ عن ابي ايوب
في الحسن بن ابراهيم بن هاشم قال سأل محمد بن مسلم ابا جعفر عليه السلام قال سأل محمد بن
مسلم ابا جعفر عليه السلام وانا اسمع عن المسافرين ان حدثت نفسه باقامة عشرة
ايام قال فليتم الصلوة فان اريد ما يقيم يوما او اكثر فليعد ثلثين يوما ثم ليتم وان
اقام يوما او صلوة واحدة فقال له محمد بن مسلم بلغني انك قلت حمسا قال
قد قلت ذلك قال ابو ايوب فقلت انا جعلت ذلك يكون اقل من خمسة ايام قال
لا وقد اجيب عن رايه غير ذلك على الاكفاء بنية اقامة الخمس صحيحا الاحتمال

ل
منا

عود الاشارة الى الكلام السابق وهو الاتمام مع العشرة وفيه تأمل لهذا
واباء احواله وايمانه واول الشيخ هذا الخبر بوجهين اجمودهما استحباب الاتمام
لنا في المقام خمسة ايام والمناقشة بان القصر عند الشيخ غريمة فكيف يصير
لخصه ضعيف وفيه سد لباب القول بالتخيير بين الاتمام والقصر مطلقا مع ثبوت
ذلك في مواضع لا يمكن انكارها والقول بالتخيير محجة الا انه خلاف المشهور بين
الاصحاب فالاصح ان يكون العمل على القصر وقفا على طاهر الاخبار الصحيحة العمدة
المؤيدة بتقل الاجماع وثاني الثاويلين الذين ذكرهما الشيخ الحمل على ما كان بمكة
والمدينة وهو حمل بعينه الثاني هل يشترط في العشرة التوالى بحيث لا يخرج بينها الى
تحمل الترخص ام لا وفيه وجهان وقطع بالاشراط الشهيد في البيان والشارح الفاضل
في جملة من كتبه وحكي عنه انه قال في بعض فوايد بعد ان صرح باعتبار ذلك
وما يوجب في بعض القيود من ان الخروج الى خارج الحدود مع العود الى موضع
الاقامة ليومه او ليلته لا يؤثر في نية الاقامة وان لم يواقامة عشرة مسانقة
لا حقيقة له ولم تقف عليه مستندا الى احد من المعبرين الذين يعتبر فتاواهم
فيجب الحكم باطراده حتى لو كان ذلك في نيته من اقل الاقامة بحيث صاحبت هذه
النية نية اقامة العشرة لم يتبدل نية الاقامة وكان باقيا على القصر لعدم الجزم
باقامة العشرة فان الخروج الى ما يوجب الحفا وبقطعها ونيته في ابتدائها بطلها
انت هي كلامه ولا يخفى ان المعبر صدق اقامة العشرة في البلد عرفا والطاهر ان عدم
التوالى في الكثرة الاحيان يقدر في صدق المعنى المذكور عرفا ولا يقدر فيه احيانا
كما اذا خرج يوما او خرج بعض يوم الى بعض البساتين والمزارع المقاربة من البلد
وان كان في حد الحفا ويبلغ ان لا يترك الاحتياط في امثال هذه المواضع الثا
يجب الاتمام بنية اقامة عشرة ايام تامة فلو نقصت لم يكف وفي الملق وجهان

وقد مر ذكره سابقا الوابع لأفرق في جوب الاتمام بنية الإقامة بين ان يكون ذلك
في بلد او قرية او بادية لعموم قوله عليه السلام في صحته زواره اذا دخلت ارضا
فايقنت ان لك بها مقاما والظاهر انه لا خلاف فيه الخامس لو غزم على
اقامة طويلة في دساق ينتقل فيه من قرية الى قرية ولم يغزم على اقامة
العشرة في واحدة منها لم يبطل حكم سفره لانه لم يلز الاقامة في بلد بعينه
فكان كالمنتقل في سفره من منزل الى منزل قال المصنف في المنتهى وغيره السادس
قد ثبت بما ذكرنا ان نية الإقامة تبطل السفر المتقدم ويزيل الحكم المرتب
عليه وجوب التقصير عليه تأييدا يحتاج الى تحقيق السبب المسوغ للتقصير
وهو قصد المسافة والخروج الى حد الحفا وعلى ما ثبت بالادلة السابقة فلو
رجع بعد ذلك الى محل الإقامة لغرض مع بقاء نية السفر فالظاهر بقاء
على حكم التقصير بخلاف ما لو كانت الرجوع الى بلد ولو جمع عن نية السفر اتم في
الموضعين لا تنقأ وشرط التقصير وهو الغزم على السفر والوصول الى حد المسافة
كما مر السابغ هل حكم ذوال التقصير يربط بالوصول الى حد الحفا او دخول
البلد اذا كانت نية الإقامة سابقة عليه فيه وجهان وقد مر بيانه
الثامن لو صلى بتقصير ثم نوى الإقامة في اشائها يتم وروي ذلك الشيخ عن
علي بن يقطين في الصحيح عن ابي الحسن عليه السلام وعن محمد بن سهل عن ابيه عن
ابي الحسن عليه السلام وهو اتفاق بين الاصحاب على ما نقله المصنف
في التذكرة ولو تردد في الإقامة فقرأ في ثلاثين يوما ثم يتم ولو صلى واحدا
ولا أعلم خلاف في هذا الحكم بين الاصحاب ونقل بعض المتأخرين الاجماع عليه
ويقال عليه اخبار متعددة منها قول الصادق عليه السلام في صحته معويبر بن
وهب السابقة في المسئلة المتقدمة وان اردت دون العشرة نقص ما ينك

وبين شهر فاذا تم الشهر فاتم الصلوة وفي حسنة ايوب السابقة في المسئلة المتقدمة
 فان لم يد ر ما يقيم يوماً او اكثر فليعد ثلثين يوماً ثم ليتم وفي صحيح ابى ولا الاية
 وان لم ينو المقام تقصر ما بينك وبين شهر فاذا مضى لك شهر فاتم الصلوة
 وهل يجوز الاكتفاء بالشهر الهلالي ان حصل الرد في اوله يحتمل ذلك لصحة
 الشهر عليه وهو مقتضى اطلاق كلام اكثر الاصحاب وح قال الثلثين المذكور
 في حسنة ابى ايوب محمول على الغالب من عدم كون مبدأ الرد ومبدأ الشهر
 واعتبر المصنف في التذكرة الثلثين ولم يعتبر الشهر الهلالي قال لان لفظ
 الشهر كالمحمل ولفظ الثلثين كالمبين وفي كونها كالمحمل والمبين تأمل بل الطاهر
 كون الشهر حقيقة في المعنى المشترك بين المعنيين وح فالمتجه ان يقال المحمل على الثلثين
 كما يحتمل المطلق على المقيد والمقام على الخاص ولو نوى القصر لإقامة عشر اتم
 بدله وعزم على السفر قصر بجزء تجد بدنية السفر من غير توقف على انشاء سفر
 جديد ما لم يكن قد صلى ولو فرضية واحدة على التمام فاته ليمر عليه
 ان الى يخرج الى المسافة ولا اعلم في هذا الحكم خلافا بين الاصحاب وقد نقل
 بعض المتأخرين الاجماع عليه ويدل عليه ما رواه الشيخ عن ابى ولا
 الحيات في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني كنت نويت حين
 دخلت المدينة ان اقيم بها عشرة ايام فاتم الصلوة ثم بدال بعد ان اقيم
 بها ثمانية ايام ام اقصر فقال ان كنت دخلت المدينة وصليت بها
 صلوة فريضة واحدة بتمام فليس لك ان تقصر حتى يخرج منها وان كنت حين
 دخلتها على نيتك المقام فلم تصل فيها صلوة فريضة واحدة بتمام حتى بدالك ان اقيم
 فانت في تلك الحال بالخيار ان شئت فانو المقام عشرة ايام وان لم تنو المقام فقصر
 ما بينك وبين شهر فاذا مضى لك شهر فاتم الصلوة وظاهر الاصحاب انه لا يشترط

في الرجوع الى القصر في صورة المدول عن نية الاقامة من غير صلوة كون
الباقى مسافة نظر الى ظاهر الرواية وقواء الشايع الفاضل وامثل الاشرط
ويمكن المنارعه في دلالة الرواية على عدم الاشرط بان الراوى كوفي والظاهر
من حاله ان عدوله عن الاقامة انما يكون بالسفر الى الكوفة فلا ينتهض حجة
في صورة عدم كون الباقى مسافة وينبغي التنبيه على امور الآول وقد يطعن
بالصلوة الفريضة الصوم الواجب فيثبت حكم الاقامة بالشروع فيه مطلقا وان
ذلت الشمس قبل الرجوع عن نية الاقامة ام لا فيه اوجبه واختار اولها المصنف و
ثانيها الشايع الفاضل وثالثها جماعة من الاصحاب منهم الشهيد والشيخ على صاحب
المدارك وغيرهم وهو اقرب لنا ان الحكم مطلق بالصلوة الفريضة وتعديته
الى غيره بدون دليل شرعي كما هو الواقع ههنا قياسا يحض لا يقول به وباجمله
مقتضى النص السابق رجوع حكم التقصير عند المدول عن نية الاقامة
قبل الصلوة وهو شامل لمن صام او لم يصم فيكون الحكم ثابتا في الصورتين
اجتمع المفصل بانه لو فرض ان هذا الصيام سافر بعد الزوال فلا
يجوز ان يحجب عليه الانطار او اتمام الصوم لاسيما الى الاول للاختصاص
الصحيحة الشاملة باطلا فها ومنومها هذا المقرر الدال على وجوب المعنى
على الصوم كصححة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يخرج من بيته
وهو يريد السفر وهو صائم قال ان خرج قبل ان يتصف النهار فليطهر وان خرج
بعد الزوال فليتم يومه وصححة محمد بن مسلم عنه عليه السلام ان سافر الرجل في شهر رمضان
فخرج بعد نصف النهار عليه صيام ذلك اليوم فقد تعين وجوب اتمام الصوم و
ح فلا يخلوا اما ان يحكم بانقطاع حكم الاقامة بالرجوع عنها بعد الزوال وقبل
الخروج ام لا لاسل الى الاول لاستلزامه وقوع الصوم الواجب سفره بغير نية

الاقامة وصحته وهو غير جائز اجماعاً الا ما استثنى من الصوم المنذور
على وجه وما تلتزم بما قلناه وليس هذه امنية فثبت الاخير وهو عدم انقطاع
الاقامة بالرجوع عنهما بعد الزوال سواء سافر ج بالفضل ام لم يسافر اذ لا
مدخل للسفر في صحة الصوم فتحقق الاقامة بل حقق عدمها وقد عرفت
عدم تأثيرها فان لم يسافر بقي على التمام الى ان يخرج الى المسافة وهو المطور وعليه
ان الائم وجوب اتمام الصوم والحال هذه فان التبادر من الاجزاء المذكورة الخروج
في بلدة او غيره مما يجب على التمام بان يكون خروجه مبداً لانشاء السفر وذلك في
محل النزاع ثم بل هو اقول بالبحث ولو سلم وجوب التمام فلا يلزم منه عدم انقطاع
نية الاقامة ولا محذور في وقوع الصوم الواجب في السفر ان كان بعضه
في حال الاقامة اذ لا دليل على امتناع ذلك فان قيل لو سلم وجوب اتمام
الصوم يلزم وجوب اتمام الصلوة لقول الصادق عليه السلام في صحبة
معوية بن وهب ان افقرت افطرت ويعلم منه بحكم عكس القبيض ان عدم
جواز الانقطاع يقتضي عدم جواز التقصير لانا نقول عموم الروايات المذكورة
غير واضح كما يظهر من التدبر في سياق الخبر وعلى تقدير التسليم بدلالة صحبة
ابي ولاد على عموم الحكم اوضح فان تكاب التخصيص في صحبة معوية اقرت ولو سلم
عدم الاوضح فلا يخفى ان النسبة بين مدلول صحبة ابي ولاد ولا يفهم من صحبة
معوية بن وهب بطريق عكس القبيض عموم من وجه وكل منهما قابل للتخصيص فالبرهان
يحتاج الى دليل وقد يفهم من كلام بعضهم بوجه رواية ابي ولاد ترجيحاً للمنطوق
على المفهوم وفيه تأمل لان دلالة صحبة معوية على ما ذكر ليس من باب المفهوم
وابقاء صحبة ابي ولاد على عمومها يستلزم التخصيص في منطوق صحبة معوية بن
وهب كما لا يخفى على المتدبر الشافي الاظهر ان لا يلحق بالصلوة التوضئة الصوم

المندوب لما ترقى الصوم الواجب بل الحكم ههنا اول وقوى الشارح الفاضل الخوفي
ان منعنا الصوم المندوب في السفر لانه امر لا يتم بدون الاقامة وهو ضعيف
الثالث الظاهر انه يعتبر في الصلوة المقاطعة لحكم السفر ان يكون فريضة
فلو جمع عن نية الاقامة بعد صلوة نافلة فان كانت ثابتة في السفر فلا ريب
في عدم تأثيرها كنافلة المغرب والافقيه ولا ناطقها عدم التأثير كما هو
مختار جماعته من الاصحاب منهم الشهيد في الذكري عملاً بمجمل الرواية وذهب
المصنف في النهاية الى الاجتزاء بها وقواه الشارح الفاضل الرابع لولم يكن
صلى الفريضة ثم جمع عن نية الاقامة عاد الى العصر سواء وهل وقت الصلوة
ام لا سواء فانه وقت الصلوة ام لا سواء كان الترك عملاً او سهواً التعليق الحكم بالصلوة
الفريضة ولم يتحقق وقطع المصنف في السنة كونه ترك كالصلوة فطر الى استقراءها
في الذمة تماماً وبتعنه المدق الشيخ على واستشكله المصنف في النهاية والشهيد في الذكري
ولو كان الترك لعدم سقط للقضاء كالجنون والحبض فالظاهر انه كمن لم يصل قولا
واحد الخامس يعتبر كون الصلوة تماماً فلا يكفي المقصورة قطعاً وهل يشترط
كون التمام بنية الاقامة فلا يكفي التمام سهواً لا قبل الاقامة فيه وجهان
ولعل الترجيح للاشتراط عملاً بظاهر صحيحة ابى ولا بد ولو نوى الاقامة ثم صلى
تماماً لشرف البقعة ذاهلاً عن نية الاقامة ثم رجع عن الاقامة فالظاهر
انه يكفي في قطع السفر للعموم الرواية ولو نوى الاقامة عشر اثناء الصلوة
المقصودة فابتنها ففي الاجتزاء بها وجهان السادس ظاهر الرواية ان المعتبر
اتمام الصلوة فلو شرع في الصلوة بنية الاقامة ثم رجع عن الاقامة في اثنائها
لم يكف وان كان بعد ركوع الثالث وهو ظاهر المصنف في المنتهى وتورد فيه
الحقق في المعتبر وفضل المصنف في السكوت والمختلف لمحاوذة محل العصر وعدمه

وعلى عن المصنف وغيره الاكتفاء بها اذا كان الرجوع بعد ركوع الثالثة وانهم اختلفوا
 اذا كان الرجوع بعد القيام الى الثالثة ولو خرج قاصدا المسافة الى موضع
 يحصل فيه الخفاء المعهود ولم يكن قد بلغ المسافة وصلى مقصرا ثم رجع
 عن السفر انقطع سفره بمرور الرجوع ولم يعد ما صلى وقرا وتذكر تحقيق
 ذلك في بيان الشرط الثالث ولو كان الرجوع والتردد بعد بلوغ المسافة
 بقى على القصر الى ان يقصد اقامة عشرة ايام او يمضي عليه ثلثون يوما ثم رددا
 قال الشارح وهل يحسب من الثلثين ما تردد الى دون المسافة او ليس كذلك
 من غير قصد لها وان بلغها فيد نظرا من وجوه حقيقة السفر فلا يضر التردد من اخل
 المقصد وتوقف في الذكرى مع اجتماع الشرائط الستة يجب التقصير وجوباً متيناً
 وهذا معنى قول الاصحاب ان التقصير عزيمة لأرضية وهذا الحكم ثابت في جميع
 الامكنة الا في حرم الله تعالى وحرم رسوله ومسجد الكوفة والخايفان الاتمام
 فيها افضل من التقصير اختلف الاصحاب في هذه المسئلة فذهب اكثر الى
 بثبوت التحريم في المواضع الاربع بين القصر والاتمام وان الاتمام افضل ونسبه
 المحقق الى الثلثة واتباعهم وقال ابن بابويه يقصر ما لم ينو المقام عشرة والا ففضل
 ان ينوي المقام بها لوقع صلوة تماماً وقال السيد المرتضى لا يقصر في مكة
 ومسجد النبي صلى الله عليه وآله ومشاهد الائمة القائمين مقامه عليهم السلام
 وهذه العبادة يفيد منع التقصير وعموم الحكم في مشاهد الائمة عليهم السلام و
 الاقرب الاول لنا على ثبوت التحريم في الحرمين الاخبار الدالة على التحريم الجع بين
 ما يدل على الاتمام وما يدل على التقصير فتايد على الاتمام ما رواه الشيخ عن
 عبيد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التمام بمكة
 والمدينة قال نعم وان لم يصل بينهما الا صلوة واحدة وعنه في الصحيح ايضا قال قلت

لا في الحسن عليه السلام ان هشام روى منك انك امرت بالتمام بالحرمين وذلك من اجل
الناس قال لا كنت انار من مضي من ابائي ان اوردنا مكة اتمنا الصلوة واسترنا من الناس
وما رواه الكليني عن علي بن مهزيار في الصحيح قال كتبت الى ابي جعفر عليه السلام ان
الرواية قد اختلفت عن اباك عليهم السلام في الاتمام والقصير في الحرمين
فمنها ان يتم الصلوة ولو صلوة واحدة ومنها ان يقصر ما لم ينو مقام عشرة ايام ولم
اذل على الاتمام فيها الى ان صدرنا مجتبا في عامنا هذا فان فقهاء اصحابنا اشاروا
على بالقصير اذ كنت لا انوي مقام عشرة ايام فصررت الى القصير وقد صنعت
بذلك حتى اعرف رايك فكتب الي بخطي قد علمت برحمتك الله فضل الصلوة
في الحرمين على غيرها فانما احب لك اذا دخلهما ان لا تقصر وتكثر فيها الصلوة
فقلت لم بعد ذلك لسنتين مشافهة ان كتبت اليك بكذا واوجبتني بكذا فقال
نعم فقلت اى شئ بقى بالحرمين فقال مكة والمدينة وروى الشيخ في الكتابين
هذا الحديث باسناده الصحيح عن علي بن مهزيار بتفاوت في المواضع منها انه زاد
في اخر ما هذه صورته فقال مكة والمدينة ومتى اذا توجهت من متى تقصر الصلوة واذا
انضوت من عرفات الى منى وزدت البيت وجعت الى منى فاتم الصلوة تلك الثلاثة ايام
وقال باصنعه ثلثا وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابان والظاهر انه ابن عثمان وهو ممن
اجمعت العصاة على تصحيح ما يقرع عنهم من مسمع وهو ممدوح وقد وثقه الحسن بن
علي بن فضال عن ابي ابراهيم عليه السلام قال كان ابي يري لهند بن الحرين صاليا
لغيرهما ويقول ان الاتمام فيها من الامر المذخور ومن صفوان في الصحيح وهو
ممن اجمعت العصاة على تصحيح ما يقرع عنهم من مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قال لي اذا دخلت مكة فاتم يوم تدخل ومن صفوان في الصحيح عن عمر بن
ربيع وهو ضعيف قال قلت لابي الحسن عليه السلام اقدم مكة اتم او اقص قال اتم

قلت و امر على المدينة فاتم الصلوة او انصرف قال اتم وما رواه الكليني والشيخ عنه عن ابن
 ابي نصر في الصحيح وهو عن اجمعت المطابقة على تصحيح ما يصح عنه عن ابراهيم بن شبيب وهو
 غير موثق قال كتبت الى ابي جعفر عليه السلام اسأله عن اتمام الصلوة في الحرمين فكتب اليه
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله يجب اكثار الصلوة في الحرمين فاكثر فيهما
 واتم وعن عثمان بن عيسى ولا يبعد ان يصد من الموثقات قال سألت ابا
 الحسن عليه السلام عن اتمام الصلوة والصيام في الحرمين فقال اتمهما ولو صلوة
 واحدة وما رواه الشيخ عن زياد بن مروان وهو واقفي وفي الطريق اسمعيل
 بن مرار وهو غير موثق قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن اتمام الصلوة في
 الحرمين فقال احب لك ما احب لنفسى اتم الصلوة وعن معوية بن اسد فيه
 اسمعيل بن مرار عن ابي عبد الله عليه السلام ان من المدح والاثم في الحرمين الى غير
 ذلك من الاخبار وبذلك على التقدير ما رواه الشيخ والصندوق عن محمد بن اسمعيل بن
 بزيع في الصحيح قال سألت الرضا عليه السلام عن الصلوة بمكة والمدينة فقصر او اتمام
 فقال قصر طالما تغزى على مائة ايام ونحن وروى على بن حديد عن الرضا عليه السلام
 وما رواه الشيخ عن معوية بن وهب في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن التقصير في الحرمين والتمام فقال لا يتم حتى يجمع على مقام عشرة ايام فقلت ان اصحابنا
 رويوا عنك انك امرتهم بالتمام فقال ان اصحابك كانوا يدخلون المسجد فقصرون
 ويأخذون نعالهم ويخرجون والناس ليستقبلونهم يدخلون المسجد للصلوة
 فامرهم بالتمام وعن معوية بن عثمان في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل دخل مكة فاقام عن احواله قال فليقص الصلوة ما دام محرما وعن محمد
 بن ابراهيم الحسيني ولا يبعد ان يعد الرواية حسنة قال اسألت ابا جعفر عليه السلام
 في الاتمام والتقصير قال اذا دخلت الحرمين فانزع عشرة ايام فاتم الصلوة والذي

يحصل من هذه الاخبار ثبوت التخيير بين الائتمام والتقصير وكون الائتمام
افضل وما تضمن حديث معوية من التهي عن الائتمام محمول على دفع لوجه لزمه
او ثمينه وحديث ابن بزيع ايضا مضاف الى نحو هذا الحمل وتوجهه غير
خفى على المتأمل ورواية محمد بن ابراهيم محمولة على افضلية بنية الاقامة والائتمام
وقما يدل على التخيير ما رواه الشيخ عن علي بن يقطين في الصحيح عن ابي الحسن
عليه السلام في الصلوة بمكة قال من شاء اتم ومن شاء قصر ويؤيد ما رواه
عن علي بن يقطين باسناد فيه اسمعيل بن مرار وهو غير موثق قال سألت
ابا ابراهيم عليه السلام عن التقصير بمكة قال اتم وليس بواجب الا اني احب
لك مثل الذي احب لنفسى وفي الصحيح عن الحسين بن المختار وهو واقفي
غير موثق عن ابي ابراهيم عليه السلام قال قلت له انا اذا دخلنا مكة والمدينة
نتم او تقصر قال ان قصرت فذاك وان اتممت فهو خير يزاد وعن عمران بن
همان باسناد فيه جهالة قال قلت لابي الحسن عليه السلام اقصر في المسجد الحرام
او اتم قال ان قصرت فلك وان اتممت فهو خير وزيادة الخبر خير ولكن اعلى
ينوى التخيير في حرم الكوفة والحائرين على ساكنيها السلام ما رواه الشيخ عن حماد
بن عيسى باسناد لا يبعد ان يكون صحيحا عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
من حزن من علم الله الائتمام في اربع مواطن حرم الله وحرم امير المؤمنين وحرم
الحسين بن علي والمراد مشروعية الائتمام في هذه المواطن او رجحان ثبوت
التخيير في الحرمين بالادلة السابقة وعن زياد القندي قال قال ابو الحسن
عليه السلام لا يزيد احب لك ما احبته لنفسى واكره لك ما اكرهه لنفسى اتم الصلوة
في الحرمين وبالكوفة وعند قبر الحسين عليه السلام وعن زياد ايضا عن ابي
الحسن عليه السلام عن وعن ابي شبل قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ازور

قبر الحسين عليه السلام قال قال رز الطيب واتم الصلوة عند قلت اتم الصلوة
 عند قال نعم قلت بعض اصحابنا يرى التقصير قال انما يفعل ذلك الضعيف
 وعن عبد الحميد قال يتم الصلوة في اربع مواطن في المسجد الحرام ومسجد الرسول
 صلى الله عليه وآله ومسجد الكوفة وحرم الحسين عليه السلام وعن حذيفة بن
 منصور قال حدثني من سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول يتم الصلوة في المسجد
 الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله ومسجد الكوفة وحرم الحسين عليه السلام
 ونحو عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام وضعف الشدة في هذه الروايات
 غير قاصح بعد وجود الخبر المعتبر عليه السلام وكثرة الروايات واعتضادها
 بعمل الاصحاب وعدم العارض وينبغي التنبه على امور الاول المستفاد
 من الاخبار والكثرة جواز الاتمام في مكة والمدينة وان وقعت الصلوة خارج
 المسجدين وهو المشهور بين الاصحاب قاله الشيخ والفاضلان واكثر الاصحاب
 وخض بن ادريس الحكم بالمسجدين احذا بالمتيقن الجمع عليه ولعل الاول
 اقرب الثاني ذكر الشيخ انه اذا ثبت الحكم في الحرمين من غير اختصاص بالمسجد
 يكون الحكم كذلك في الكوفة لعدم القابل بالفضل وخض الحكم ابن ادريس بالمسجد
 احذا بالمتيقن والروايات بعضها ورد بلفظ حرم امير المؤمنين وحرم الحسين
 وبعضها بلفظ مسجد الكوفة وبعضها بالكوفة والصحيح منها الاول وفيه اجمال وقال
 المحقق في المعبر ينبغي تنزيل حرم امير المؤمنين على مسجد الكوفة خاصة احذا
 بالمتيقن ولم يتعرض لذكر حرم الحسين عليه السلام والتعليل الذي ذكره يقتضي
 اختصاصه بالخاير وهو المذكور في كثير من عبارات الاصحاب ويؤيد الاخبار
 الواردة بلفظ الخاير وقد مر بعضها ومنها ما رواه ابن بابويه مرسل عن الصادق
 عليه السلام انه قال من الامر المذكور اتمام الصلوة في اربعة مواطن بمكة والمدينة ومسجد

الكوفة وخاير الحسين عليه السلام وحكى الشهيد في الذكرى عن المحقق انه ذكر حكمه
في كتاب له في السفر بالتحجير في البلدان الاربعه حتى في الخاير المقدس لورق
الحديث يحرم الحسين عليه السلام وقد رخصته فرائح وباربعة فرائح وهو مبني
على اطلاع الحرم على ما ذكره ولم اطلع على نص يدل عليه وقال ابن ادريس المراد بالحا
ما دار سور المشهد والمسجد عليه دون ما دار سور البلد عليه لان ذلك
هو الخاير حقيقة لان الخاير في لسان العرب الموضع المطمئن الذي يحار الماء
فيه وقد ذكر ذلك شيخنا المفيد في الارشاد في مقتل الحسين عليه السلام لما ذكر
من قتل معه من اهله فقال والحاير يحيط بهم الا القياس وهم الله عليه فانه
قتل على المناء واجتمع عليه بالاحتياط لكونه الجمع عليه وهو حسن وذكر الشهيد ان
في هذا الموضع حار الماء لما امر المتوكل بالاطلاقه على قبر الحسين عليه السلام ليعفيه
فكان لا يبلغه الثاني الحكم بالتحجير للمسافر انما وقع في الصلوة خاصة في النقص
وفتاوى الاصحاب واما الصوم فلا يشرع في هذه الاماكن للدلالة الدالة على
وجوب الافطار على المسافر السائلة من مدافعة المعارض الثالث صرح
المحقق في المعبر لا يعتبر في الصلوة الواقعة في هذه الاماكن التعرض لنية القصر
او الاتمام وانه لا يتعين احدهما بالنسبة فيجوز لمن نوى التقصير الاتمام القصر ولم نرى
التقصير الاتمام وهو حسن الرابع الاظهر جواز فعل النافلة الشافعية في السفر
في هذه الاماكن كما صرح به في الذكرى للحرثي والترغيب على كثرة الصلوة فيها
ولما في بعض الاخبار السابقة ان زيادة الصلوة خير وزيادة التحجير وفي
بعض الاخبار وصل النافلة ما شئت والظاهر عدم الفرق بين اختيار القصر
او الاتمام الخامس الاظهر جواز الاتمام في هذه الاماكن وان كانت الذمير
مشغولة بواجب ونقل المص من والد المنع وهو ضعيف السادس الظاهر بقاء

التخيير في قضاء ما فاتته في هذه الامكنة وان لم يقض فيها للعموم قوله عليه السلام
من فاتته صلوة فليقضها كما فاتته ويجعل تعيين القصر والظاهر عدم التخيير
في القضاء فيها اذا فاتته في غيرها السابغ لوضايق الوقت الا عن اربع فالأظهر
وجوب القصر فيهما يقع الصلواتان في الوقت ويجعل جواز الاتمام في القصر
لعموم من ادرك ركعة من الصلوة وفيه ضعف لا يجوز لعدم ذلك اختيار
الاستلزام جواز التأخير عن الوقت المقدّر شرعاً ومن الاصحاب من جواز
الايثار بالقصر تماماً في الوقت وقضاء الظهر وهو ضعيف الثامن الحق
ابن الجنيّد والمرضى لهذه الاماكن جميع مشاهد الائمة عليهم السلام قال الشهيد
في الذكرى ولم نقف لهما ما حد في ذلك والقياس عندنا باطل ولو اتم للقصر
عالمًا بوجوب القصير عاماً اعادة مطلقاً سواء كان في الوقت او خارجه
والظاهر انه متفق عليه بين الاصحاب ونقل اتفاقهم عليه المص في التذكرة
ويدل عليه ما رواه الشيخ عن زواره ومحمد بن مسلم في الصحيح قال قلنا لابي جعفر
عليه السلام رجل صلى في السفر اربعاً اعيد ام لا قال ان كان قرئت عليه اية القصير
وفسرت ففعل اربعاً اعادة وان لم يكن قرئت ولم يعلمها فلا اعادة عليه وقد مضى
هذا في صحيحه زواره ومحمد بن مسلم السابقة في اوائل احكام المسافرين ولا يبعد
ان يقال عدم المراجعة في هذا الخبر غير قاطع بعد الانضمام الى عمل الاصحاب
وعدم ظهور الخلاف بينهم واستدل عليه ايضا بما رواه الشيخ عن عبيد الله
الحجلي في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام صليت الظهر اربع ركعات
واتا في سفر قال اعد ولا يخفى ان حمل هذا الخبر على العمد بعيد لبعده بعد ذلك
عن الحجلي والظاهر صدور ذلك عنه سهواً او حيث حكم فيه بالاعادة بعد
خروج الوقت على ما هو ظاهر الحال صلح الخبر لان يخرج به القائل بوجوب الاعادة

على السأهي مطلقا لكن الجمع بينهما وبين ما يسمى في حكم السأهي مع عدم صراحة دلالة
الامر في اخبارنا على الوجوب يقتضي الحمل على الاستحباب ولو اتم المقصر ناسيا
يعيد في الوقت خاصة على المشهور وبين الاصحاب وذهب على بن بابويه
والشيخ في المبسوط الى انه يعيد مطلقا وذهب الصدوق في المقنع الى انه
يعيد ان ذكر في يومه وان مضى اليوم فلا اعادة فمراده باليوم ان كان يابض
النهار فقد رافق المشهور في الظاهرين واهمل امر العشاء وان كان مراده ذلك
والليلة الماضية كان مخالفا في العشاء للشهور لا قضاء قضاء العشاء في
النهار وان كان مراده ذلك واليلة المستقبله خالف المشهور في الظاهرين
وفي العشاء ايضا الاعلى القول ببقاء وقتها الى طلوع الصبح والاول اقرب
لما رواه الشيخ عن ابي بصير في الصحيح على التحقيق قال سألته عن الرجل ينسى
فصل في السفر اربع ركعات قال ان ذكر في ذلك اليوم فليعد وان لم يذكر
حتى يمضي اليوم فلا اعادة عليه والظاهر ان المراد باليوم يابض النهار وان
حكم العشاء وغير مستفاد من الرواية انما المستفاد منها حكم الظاهرين وينسحب
الحكم في العشاء بمعونة دعوى عدم القابل بالفصل لكن في اثباته اشكال وقد
وردت سابقا ان اخبار ابي بصير معتمدة يصلح للتقويل والاضمار في مثل هذه
الاخبار غير قادحة فاندفع الاعتراض على هذه الرواية باستضعاف السند
وابتغال المتن لاهمال ذكر العشاء ان كان المراد باليوم يابض النهار ومخالفة
للمشهور ان كان المراد به يابض النهار واليلة المستقبله ولما رواه الشيخ عن
العيص بن النعمان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل صلى
وهو مسافر فاتم الصلوة قال ان كان في وقت فليعد وان كان الوقت قد
مضى فلا والحكم فيه غير مختص بالناسي بل يشمل العايد والمجاهل لكنهما

خرج عنه دليل منفصل يفي الحكم في الناس سالما عن المفارض قبل الشهد في الذكر
 ويخرج على القول بان من زاد خامسة في الصلوة وكان قد قعد مقدار الشهد
 يسلم له الصلوة وصحة الصلوة هنا لان الشهد حايل بين ذلك وبين الزيادة وذكر
 الشارح الفاضل ان الزيادة من افراد تلك المسئلة الا ان لا قابل بالصحة هنا مطلقا
 وكان ينبغي لثبت تلك المسئلة القول بها هنا سبيل الى التخلص من ذلك الا
 باحد امور اما القاء ذلك الحكم كما ذهب اليه اكثر الاصحاب او القول باختصاصه
 بالزيادة على الرابعة كما هو مورد النص هناك ولا يتعدى الى الازيد كما مداه
 بعض الاصحاب او القول بان ذلك في غير المسافرين معا بين الاجبار لكن يبقى
 سؤال الفرق مع اتحاد المحل وفي الحقيقة اتفاق الاصحاب هنا على الاعادة
 في الوقت بؤيد ما عليه الاكثر هناك من البطلان مطلقا انتهى كلامه وبعض اصحابنا
 المتأخرين ممن اختار تقيم الحكم هناك استضعف هذه الطرق في التخلص
 عن الاشكال وقال الذي يقضيه النظر ان النسيان والزيادة ان حصل بعد الفراغ
 من الشهد كانت هذه المسئلة جزئية من جزئيات من زاد في صلوة ركعة فصاعدا
 بعد الشهد نسيانا وقد بينا ان الاصح ان ذلك غير مبطل للصلوة مطلقا
 لاستحباب التسليم وان حصل النسيان قبل ذلك بحيث ادقع الصلوة او بعضها
 على وجه التمام اتجه القول بالاعادة في الوقت دون حابره وعلى هذا التفصيل لا بد
 من حمل النص الوارد هنا بالاعادة على القسم الثاني لكن لفظ عام وان كان الظاهر
 هذا فالحكم بالتخصيص لا يخلو عن اشكال مع ان اليقين بالبراءة من التكليف الثابت
 يقضي الاعادة على ان في القول بعموم الحكم في ذلك المسئلة تأملا قد مر في محله ولو
 اتم المقصر جاهلا بحكم وجوب التقصير لا يعيد مطلقا سواء كان في الوقت او خارج
 على المشهور بين الاصحاب وحكى عن ابن الجنييد والبي الصلاح انهما اوجبا الاعادة

في الوقت وعن ظاهر ابن عقيل الاعادة مطلقا والاول اقرب لقوله عليه السلام
في صحته زارده ومحمد بن مسلم السابقة وان لم يكن قريب عليه ولم يعلمها فلا اعا
ولعل مستند القائل بوجوب الاعادة في الوقت صحة العيص السابقة
في المسئلة المتقدمة والجواب ان حملها على الناسي متعين عملا باعتبار قاعد
الجمع بين الاخبار واعلم ان الشهيد في الذكرى حكى ان السيد الرضى سأل الخاء
المرتضى رضى الله عنهما عن هذه المسئلة فقال الاجماع منعقد على ان من
صلى صلوة لا يعلم احكامها ففي غير محزنة والجمل باعداد الركعات جهل
باحكامها فلا يكون محزنة واجاب المرتضى رضى الله عنه بجواب تغير الحكم الشرعي
بسبب الجهل وان كان الجاهل غير معدود والظاهر ان مراده ان الاحكام الشرعية
يختلف بحسب الاحوال والاعتبارات فيوزان يكون الحكم في حق الجاهل موجب
التقصير في السفر وجوب الاتمام عليه نظر الى زعمه حيث يعتقد وجوب الاتمام
وان كان مقصرا غير معدور في تحصيل العلم بالسئلة والحكم وحفوات بالمأمو
به في هذه الحالة فيكون محزنا وهل الحكم مختص بالجاهل بوجوب التقصير
من اصله او ينسب في الجاهل ببعض احكام السفر لكثير السفر المنقطع كثره
سفره بالاقامة اذ لم يعلم انقطاع الكثرة بذلك فقلنا تماما والمصلي تماما في الموضع
الذي يعتقد من الاماكن الاربعه وليس فيها ونحو ذلك فيه وجهان نظر الى
اختصاص النص بالاول والاشراك في العذر وتوقف المص في النهاية والادق
بالقواعد الاول ولو صلى من فرضه التمام قصر بها هذا ففي الصحة وجهان فيقول
بالطلان لعدم تحقق الامثال وقيل بالصحة وهو اختيار الشيخ نجيب الدين
يحيى صاحب الجامع بناء على استصحاب قصر الواجب وخفاء المسئلة على القامة
وروى الشيخ عن منصور بن حازم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اتي

بله او اربعه مقام عشرة فاتم الصلوة فان تركها اهل اقليل عليه الامادة
 وهو دال على الصحة في بعض صور وجوب الاتمام والعمل بمحسن لصحة ^{خلق}
 عن المعارض لكن ينبغي الافتقار على مندول النص وعدم التقدي منه الى صو
 اخرى والقول بالبطا ان فيهما لعدم حصول الامتثال المقتضى لذلك والحق
 بعضهم بالجاهل ناسي الاقامة فيحكم بانه لا اعادة عليه ايضا وفيه خروج
 عن المنصوص واعلم انه قال بعض الاصحاب لو قصر المسافر اتفاقا اعادة قصر
 قال في الذكرى فيه تفسيرات احدهما ان يكون غير عالم بوجوب القصر
 فانه صلى صلوة معتقده فسادها فيجب اعادةها قصر او هكذا ذكره في المبسوط
 الثاني ان يعلم وجوب القصر ولكن جهل بلوغ المسافر فقصر فاتفق بلوغ المسافر
 وانه يعيد لانه صلى قصر مع ان فرضه التمام فيكون منهيا عنه فيعيد في الوقت
 قصر اما اذا خرج الوقت فيحتمل قويا القضاة تماما لانه قد كان فرضها التمام فليقضا
 كما فاته ويحتمل القضاة قصر لانه مسافر في الحقيقة وانما منعه من القصر جهل المسافر
 وقد علمنا وهذا امر دقيقا لو ترك المسافر الصلوة او نسيها ولم يكن عالما بالمسافة ثم
 تبين المسافة بعد خروج الوقت فان في قضاؤها قصر او تماما الوجهين الثالث
 ان يعلم وجوب القصر وبلوغ المسافر ولكن نوى الصلوة تماما ناسيا فان لم سلم
 على ركعتين ناسيا ثم ذكر فانه يعيد لمخالفة ما يجب عليه من ترك نية التمام ويكون
 الامادة قصر سواء كان الوقت باقيا ام لا لان فرضه القصر طاهرا او باطنا ويحتمل
 قويا هذا اجزاء الصلوة لان نية التمام لغوا للناسي غير مخاطب والتسليم وقع
 في محله انت هي كلام الذكرى ولو سافر بعد دخول الوقت قبل ان يقضى اتم اختلف
 الاصحاب في هذه المسئلة فذهب ابن ابي عقيل والصدوق الى انه يجب عليه الاتمام
 واختار المم وذهب المقيد الى انه يجب عليه التقصير واختاره ابن ادريس ونقله

عن السيد المرتضى في المصباح وهو اختيار علي بن بابويه وجماعة من الأصحاب منهم
المحقق وذهب الشيخ في الخلاف إلى أنه يجوز له التقصير والافضل الاتمام فهو
قائل بالتخيير وقال الشيخ في النهاية يجب عليه التمام ان بقي من الوقت مقدار
ما يصل في التمام فان تضيقت الوقت قصر وبه قال في موضع من المبسوط وبه
قال ابن البراج وهو اختيار الصدوق من لا يحضره الفقيه ومنشأ الخلاف
اختلاف الاخبار والذي وصل إلى في هذا الباب روايات الاولى ما رواه
الشيخ عن اسمعيل بن جابر في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يدخل
على وقت الصلوة وانا في السفر فلا أصلي حتى ادخل اهلي فقال صل فاتم
الصلوة قلت فادخل على وقت الصلوة وانا في اهلي اريد السفر فلا أصلي
حتى اخرج فقال فصل وقصر فان لم يفعل فقد خالف والله رسول الله صلى الله
عليه وآله والثانية ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل يدخل من سفره وقد دخل وقت الصلوة وهو في الطريق
فقال يصلي ركعتين وان خرج الى سفره وقد دخل وقت الصلوة فليصل اربعا
الثالثة ما رواه الكليني والشيخ باسناد متعدد عن محمد بن مسلم في الصحيح قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام رجل يريد السفر متى يقصر قال اذا خرجت فصل ركعتين
الرابعة ما رواه الشيخ عن عماد الشافعي في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال
سئل عن الرجل اذا زالت الشمس وهو في منزله ثم يخرج في سفر قال يداو بالزوال
فليصلها ثم يصلي الاولى بتقصير ركعتين لانّه خرج من منزله قبل ان يحضر الاولى و
سئل فان خرج بعد ما حضرت الاولى قال يصلي الاولى اربع ركعات ثم يصلي بعد
النوافل ثمان ركعات لانّه خرج من منزله بعد ما حضرت الاولى الخامسة ما رواه الشيخ
عن الوثاب بن اسناد ضعيف قال سمعت الرضا عليه السلام يقول اذا زالت الشمس

وانت في المصروانت قويد السفر فاقم فاذا خرجت بعد الزوال فقم العصر ^{التاسع} والتاسع
ما رواه الشيخ في الصحيح الى نشر النبأ وهو غير موثق قال خرجت مع ابي عبد الله عليه
السلام حتى اتينا الشجرة فقال لي ابو عبد الله عليه السلام يا بنال فقلت لبيك قال انه لم يجب
على احد من اهل هذا العسكر ان يقضي اربما غيري وغيرك وذلك انه دخل وقت
الصلوة قبل ان تخرج اجمع المصنوعون ضعيفا قواها الرواية الثانية ويرد عليه
انه معارض بصححه اسمعيل المذكور كونه اقبل للتاويل فيكون المراد
ان الركعتين بفصل في السفر والادبع في الحضر بان يكون المراد من قوله يدخل
من سفره قرب الدخول والمسارفة عليه وكان في الابراد بصيغة المضارع عطاة على
هذا المعنى وكذا المراد من قوله خرج من سفره قرب الخروج اراد به المقارنة من
فعله لا الخروج حقيقة وايضا الجمع بين الخبرين بالخير ممكن فلا يتعين ما ذكره ^{الاسد}
ايضا برواية لشير النبأ ويرد عليه انها غير سليمة السند فلا يصلح معارضا للخبر
التابع اجمع القائل بوجوب التقصير بالمهمات الدالة على ان المسافر يقصر
وعلى انه اذا وصل الى حد الخفاء يقصر بصححه اسمعيل قال المحقق في المعبر
وهذه الرواية اشهر واظهر في العمل وفيه تأمل من حيث وجود المعارض وقوع
التردد في وجه الجمع بينهما كما استغفر فمحنة القائل بالخير الجمع بين الروايات
بذلك ويرد عليه عدم انحصار الجمع فيه حجة القائل بالانتهاء عند السعة و
الغرض عند الضيق ايضا الجمع بين الاخبار ويرد عليه ايضا عدم انحصار الجمع فيه
مع انه لا اسعاف في الاخبار بذلك والقول بذلك من غير شاهد عليه محكم ^{الاسد}
الشيخ في الكتابين على هذا الجمع برواية اسحق بن عمار والاشية وفيه انه قال على هذا
التفصيل في حدود صورة القدم من السفر لا الخروج الى السفر واعلم انه قبل في
الجمع بين صححة اسمعيل وصححة محمد وما في معناها وجوه احسنها ما مر في الابراد

على المقربين عنه موثقة عمار ورواية بشر الأمان يقال باطراهما نظر الى عدم صحتهما
ويجتمعا الجمع بالتخيير ويجعل الوجوب في رواية بشر على التخيير ويمكن الجمع بوجه
اخر وهو ان يقال اذا خرج بعد دخول وقت الفضيلة يعني اذا صار الفتي قد بين
او انقضاء مقدار النافذة للنقل يتم الصلوة وعلى هذا الجمل رواية محمد بن مسلم
وبشر واذا خرج قبل دخول وقت الفضيلة وان كان بعد دخول وقت الاجزاء
يقصر وعلى هذا الجمل صحيح اسمعيل فالمراد بالوقت في احدا الخبرين وقت الفضيلة
وبالآخر وقت الاجزاء وليشهد لهذا التاويل موثقة عمار المذكورة لكن لا اعرف
احدا من الاصحاب ذكر هذا التفصيل والمسئلة مندى محل اشكال وكذا يجب
الانتماء لو حضر الى منزله او صافى حكمه وهو حد والبلد فما يسمع فيه الاذان
في الوقت اختلف الاصحاب في هذه المسئلة فذهب المقيت وعلى بن بابويه وابن
ادريس والفاضل ان الى انه يتم وعلى المشهور بين المتأخرين ونقل عن ابن الجندب
والشيخ القول بالتخيير واحتمله الشيخ في كتابي الاخبار الى القول بالتفصيل بين سعة
الوقت وضيقه وحكى الشهيد ان ان في المسئلة قولا بوجوب التقصير مطلقا وبطل
على الاول العمومات الدالة على ان الحاضر يتم وعلى ان المسافر اذا دخل اهله
وخصوص صحيح اسمعيل السابقة في المسئلة المتقدمة وما رواه الشيخ عن
محمد بن مسلم في الصحيح عن احدهما عليهما السلام في الرجل يقدم من العينة قبل
عليه وقت الصلوة فقال ان كان لا يخاف ان يخرج الوقت فليدخل فليتم وان
كان يخاف ان يخرج الوقت قبل ان يدخل فليقصر وما رواه الشيخ عن العيص بن
القاسم في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل عليه وقت الصلوة في
السفر ثم يدخل بيته قبل ان يصلها قال يصلها اربعاً وقال لا يزال يقصر حتى
يدخل بيته قيل ان يصلها اربعاً وقال لا يزال يقصر ودلالة الامر ما

وما في معناها على الوجوب غير واضح إلا أن اليقين بالبرائة من التكليف الثابت
يقضي به ولعل حجة القائل بالتخيير ما رواه الشيخ عن منصور بن حازم قال سمعت
أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا كان في سفر فدخل عليه وقت الصلوة قبل
أن يدخل أهله فإسرع حتى يدخل أهله فإن شأ وقصر وإن شأ أتم والائتمام أحب
على والجواب أن هذه الرواية غير نفى السند لأن في طريقها محمد بن عبد المجيد وهو
غير موثق في كتب الرجال مع أنه يحتمل على بعد أن يكون المراد بقوله فسارع حتى يدخل
إرادة السير ومعنى قوله فإن شأ وقصر إن شأ وقصر بأن لا يدخل أهله إلا بعد الصلوة
إن شأ أتم بأن يكون الدخول إلى أهله قبل الصلوة احتج الشيخ على التفصيل الذي
ذكره بما رواه عن اسحق بن عمار في الموثق قال سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول في
الرجل يقدم من سفر في وقت الصلوة فقال إن كان لا يخاف الفوت فليتم
وإن كان يخاف خروج الوقت فليقصر وعن الحكم بن مسكين عن رجل عن أبي عبد الله
عليه السلام نحو ما منه والجواب أن المراد بقوله يقدم قرب القدوم وقوله إن كان
لا يخاف الفوت عدم خوف الفوت إذا أخر الصلوة إلى الدخول فلا ينافي ما
ذكرناه وإنما ارتكبنا هذا التأويل جمعاً بين الأدلة وكذا القضاء ويعني لو فاته
الصلوة في الموضعين يتم وهذا مبني على أن الاعتبار في القضاء بحال فوات الصلوة
وهي أحق بالائتمام في الموضعين يلزم عليه القول بذلك في القضاء ومن قال
بالتقصير يلزم عليه القول بالتقصير بناءً على هذا الأصل وذهب المرتضى وابن الجنييد
إلى أنه يقضي بحسب حاله في قول وقتها ويدل على الأول قوله عليه السلام في صحبته
وإداره يقضي كما فاته وعلى الثاني ما رواه الشيخ عن زواره عن أبي جعفر عليه السلام
أنه سئل عن رجل دخل وقت الصلوة وهو في السفر فأخر الصلوة حتى قدم فقدم
حين قدم إلى أهله أن يصلها حتى ذهب وقتها قال يصلها ركعتين صلوة المسافر

279
لأن الوقت دخل وهو مسافر كان ينبغي أن يصليها عند ذلك وفي طريق الرواية من
بن بكر وذكر الشيخ انه واقفي وهو غير موثق في كتاب الرجال الا ان له كتابا يرويه
جماعة من اهل الثقات الاصحاب فمنهم من اجعت العصابة على تصحيح ما ينسبهم
كابن ابي عمير وصفوان وفي ذلك دلالة على حسن روايته وبالجملة عندي في هذه
المسئلة تركه ويجاب في المعبر من هذه الرواية باحتمال ان يكون دخل مع
ضييق الوقت عن اداء الصلوة اربعا فيقتضي على وقت امكان الاداء ولو نوى
المسافر في غير بلد اقامته عشرة ايام اتم اذا صلى صلوة تماما كما مر فلو خرج الى
اقل من مسافة بعد ان صلى تماما فانما للعود الى موضع الاقامة والاقامة فيه
عشر متأنفة لم يقصر لانقطاع التقصير بسبب عزم الاقامة عشر مع صلوة
تماما وعدم حصول امر موجب للتقصير وان عزم العود دون الاقامة عشر اقل
يقصر بغير وجه وقد اطلق الحكم به المصنفين ان وجوع حكم التقصير يقتضي
حدوث سفر جديد لانقطاع حكم السابق بالاقامة عشر والمفروض ان المخرج
الى ما دون المسافة فكيف يكون موجبا للتقصير واقتصر جماعة من الاصحاب
منهم الشريد الى انه يقصر في الرجوع واختلف كلامه في حكم الموضع الذي خرج
اليه وهذا الحكم لا يستقيم على اطلاقه بل لابد من تقييد بما اذا حصل مع العود
بقصد المسافة فلو عاد الى موضع الاقامة ذاهلا عن السفر او متروا فيه وفي الاقامة
بقي على الثمام وذكر جماعة من الاصحاب منهم الشارح الفاضل رحمه الله صابطة
يرجع محصلة الى انه يقصر في الرجوع اذا كان من بينه قطع المسافة ولا يقصر في
الذهاب اما الحكم الاول فواضح لحصول السفر المقضي للتقصير واما الحكم الثاني
فادعى الشارح الفاضل الاجماع عليه ولو لم يكن من بينه قطع المسافة لم يقصر لانقضاء
السفر الموجب للتقصير وانقطاع السفر السابق بالاقامة وما ذكره متجه ان ثبت

الاجماع المنقول في الحكم الثاني المذكور لكن في نبوة تأمل وبدونه لا يتجه الحكم
المذكور فان مقتضى النظر وجوب التخصيص في الذهاب ايضا لصدق السفر
والضرب في الارض وقد حشفت الشارح الفاضل في هذه المسئلة رسالة قد
بسط الكلام فيها ومحصله يرجع الى ما نقلنا فتدبر وليستحب ان يقول عقب
كل فريضة ثلثين مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر لما رواه
الشيخ عن سليمان بن حفص المروزي قال قال الفقيه العسكري عليه السلام
يجب على المسافر ان يقول في دبر كل صلوة يقصر فيها سبحان الله والحمد لله
ولا اله الا الله والله اكبر ثلثين مرة لتمام الصلوة وعمل الاصحاب بمضمون
الرواية مع المسامحة في ادلة السنن للعللة التي شير اليها في بعض المباحث
السابقة تجزئهم عنه الرواية واطلاق الوجوب في الرواية محمول على المبالغة
في تأكيد الاستحباب اذا الظاهر انه لم يقل احده بالوجوب صورة خط المصنف

انتهى الجزء الثاني من كتاب ذخيرة العباد في شرح

الارشاد على يد مؤلفه الفقيه الى رحمة الله اليار

محمد باقر بن محمد مؤمن السمرقاني في شهر جماد

الثاني من شهر رسته ثلث وخمسين والف

من الهجرة النبوية حامدا مصليا مسلما والحمد

لله رب العالمين ويتلو في الجزء الثالث

كتاب الزكوة انشاء الله تعالى وقد وقع

الفراغ من كتاب هذا الكتاب المستطاف في ليلة الثلاثاء

عشرون شهر شوال ١٢٢٤ هـ

واری دارد
باز دارد
درهای
روزهای
که این آفت
و آن از جنگ
مواضع را
و بخوابند
بختی
خاکه و در پیش
بود و بود
باید رفت
باید رفت
آخرین
کرونا سود
در تمام
برای این
مقدور
انسان این
زبان از زبان
است
بمعلاجه
مستور
بهارا
بالا
که در این
پوشان
از
باید
از
باید
باید

[illegible]

三

